كتاب المجالس

أملاها

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب

المتوفى سنة ٤٢٠ هـ رحمه الله

تحقيق

الدكتور غانم قدوري الحمد

دار عمار

كتاب المجالس

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطَّبعَة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠١/٣/٥٨٣

رقم التصنيف : ٩٢٨،١

المؤلف ومن هو في حكمه : ابوعبدالله محمد بن عبدالله الخطيب، تحقيق د. غانم قدوري

عنوان الكتاب : كتاب المجالس

الموضوع الرئيسي : الأدباء العرب/ تراجم/ غانم الحمد(محقق)

بيانات النشر : دار عمار للنشر والتوزيع ـ عمان

* تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠١/٣/٦١٧م)

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد:

فإن التراث العربي الإسلامي عَرَفَ عدداً من المؤلَّفات في المجالس والأمالي، وهي تتنوع بحسب ثقافة مؤلفيها واهتماماتهم، وكتاب «المجالس» لأبي عبد الله الخطيب واحدٌ من هذه المؤلفات، جعله المؤلف أشبه ما يكون بموسوعة ضَمَّت علوماً متعددة، شملت التفسير والحديث والنحو والشعر والأمثال والحكم.

والخطيب الإسكافي معروف لدى القارئ العربي من خلال كتبه المطبوعة، مثل «درة التنزيل وغرّة التأويل» في توجيه الآيات المتشابهة، وكتابه «مبادئ اللغة» وهو أقرب إلى معاجم المعاني التي تعنى بتقديم ألفاظ اللغة بحسب الموضوعات، وغير ذلك من كتبه.

وحين وقفت على كتابه «المجالس» في فهرس مخطوطات مكتبة (كوبريلي) في استانبول رغبت في الاطلاع عليه لتوسيع معرفتنا بالمؤلف، ولإحياء كتاب له صلةٌ بتفسير القرآن وشرح الحديث، وعلوم العربية وآدابها، وقد تحقق لي ذلك بفضل الله تعالى، ثم بجهدٍ من تلميذنا وصديقنا الدكتور ضاري إبراهيم العاصي، حين سافر إلى تركيا للإطلاع على ما له صلة ببحثه لشهادة الدكتوراة، وهو تحقيق كتاب «التجريد» في القراءات السبع لابن الفحام ، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

ولم أجد ما يشير إلى وجود نسخة ثانية من الكتاب، فعزمت على تحقيقه بالاعتماد على نسخته الوحيدة المعروفة المحفوظة في مكتبة «كوبريلي»، وبذلت

ما في وسعي لضبط ألفاظ الكتاب وتخريج ما فيه من نصوص بقدر ما سمحت لي المصادر التي تمكنت من الاطلاع عليها، وقت اشتغالي في تحقيق الكتاب، في أثناء عملي في جامعة حضرموت، وإقامتي في مدينة المكلا في اليمن.

وكتبتُ مقدمة تضمنت تعريفاً بحياة المؤلف ومؤلفاته، وتعريفاً بكتاب المجالس وموضوعاته، ووصف المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق، وبَـيَّـنْتُ منهجي في إخراج الكتاب وتحقيقه.

ولم يَخْلُ عملي في تحقيق الكتاب من بعض الصعوبات تتمثل في الاعتماد على مخطوطة واحدة في إخراج الكتاب، وهي على جودتها ووضوح خطها لم تخلُ من صعوبات في قراءة بعض ألفاظها، ثم في تنوع موضوعات الكتاب، مما جعلني أرجع إلى كتب علوم متعددة، قد تيسر الاطلاع على أكثر منها، ولم أتمكن من الاطلاع على عدد آخر له صلة بتحقيق نصوص الكتاب.

وأخيراً فإني لا أزعم أني بلغت الغاية في تحقيق الكتاب، ولكني أحسب أني تمكنت من تقديم النص بصورة صحيحة، وخرَّجتُ ما فيه من نصوص وأقوال من أقرب طريق، بقدر ما أسعف الوقت، وما تيسر لي من مصادر، وأرجو أن يكون ما بذلت فيه من جهد من العمل الصالح والعلم النافع، وأرجو ممن سيقرأ في هذا الكتاب وينتفع بما فيه صالح الدعاء لي، ولمؤلفه، وناشره، والحمد لله رب العالمين.

غانم قدوري الحمد

المكلا ـ اليمن

الجمعة ٢١/ ربيع الأول/ ١٤٢١هـ

٢٣/ حزيران/ ٢٠٠٠م

أولاً ـ تعريف بالمؤلف

لا يجدُ الباحث في كتب التاريخ والتراجم إلا معلومات قليلة عن مؤلف كتاب المجالس أبي عبد الله الخطيب، ولعل ما ذكره ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»[1] هو أهم ما جاءنا عنه، ونَقَلَتِ المصادر الأخرى ما ذكره ياقوت، وهو لا يوضح إلا بعض جوانب حياته.

وكَتَبَ عدد من الباحثين المحدثين عن الخطيب في مقدمات كتبه التي حققوها، منهم محمد حسنين شاه في مقدمة تحقيقه كتاب «مبادئ اللغة»[2]، ومنهم كامل سعيد عواد في مقدمة تحقيقه كتاب «خلق الإنسان»[3].

وسوف أُحاول هنا كتابة تعريف بأبي عبد الله الخطيب مستفيداً مما جاء في المصادر القديمة، وما توصلت إليه الدراسات الحديثة.

١ - عصر المؤلف:

عاش الخطيب أكثر سنيّ حياته في القرن الرابع الهجري، وهو عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، كما يوصف، من حيث رقي العمران وكثرة العلوم والمؤلفات، وإن لم يكن عصر هدوء واستقرار سياسي بسبب ضعف سلطان خلفاء بني العباس في بغداد وتسلط البويهيين على مقدرات الخلافة وتقاسمهم السيطرة على كثير من أقاليم الدولة الشرقية.

كانت وفاة الخطيب سنة ٤٢٠هـ فإذا كان قد عاش بين الستين والسبعين

---

(١) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٤.

(٢) مبادئ اللغة، ص ٤ - ٩.

(٣) خلق الإنسان، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣.

سنة، فإنه يكون قد عاصر اثنين من خلفاء بني العباس: الطائع لله الذي بويع له بالخلافة سنة ٣٦٣هـ[١]، ثم عُزل عنها سنة ٣٨١هـ وبويع بالخلافة للقادر بالله، الذي طالت أيامه ودامت له الخلافة إحدى وأربعين سنة، وكانت وفاته سنة ٤٢٢هـ، وكان قد أعاد للخلافة عِزَّها، فَهَابَهُ مَنْ كانت لهم السيطرة على الدولة من الترك والديلم[٢].

وكان الخطيب من أهل مدينة أصفهان، وعاش في مدينة الرَّي، وهما من أكبر مدن شمال إقليم بلاد فارس[٣]. وكانتا قاعدتين لملك سلاطين البويهيين، وكان أشهر أمرائهم الذين عاصرهم الخطيب: عضد الدولة الذي استخلفه أبوه ركن الدولة على ممالكه سنة ٣٦٦هـ[٤]، والذي توفي سنة ٣٧٢هـ[٥]. وتغلَّبَ على مدينة الرَّي من سلاطين البويهيين فخر الدولة بن ركن الدولة الذي توفي سنة ٣٨٧هـ[٦]، ومَلَكَ الرَّي بعده ابنه مجد الدولة إلى أن دخلها يمين الدولة محمود بن سبكتكين سنة ٤٢٠هـ[٧].

ولم تكن للخطيب صلات واضحة بسلاطين زمانه، ولعل ذلك كان من أسباب قلة الأخبار عنه، فكثيراً ما كانت علاقة العلماء بالخلفاء والأمراء سبباً لاشتهارهم وتدوين أخبارهم[٨].

---

(١) ينظر: الأعلام ٤/ ٥٣، والكامل في التاريخ ٨/ ٦٣٧.

(٢) ينظر: الأعلام ١/ ٩٥، والكامل ٩/ ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) ينظر: معجم البلدان ١/ ٢٤٤، ٣/ ١٣٢.

(٤) الكامل ٨/ ٦٦٩.

(٥) ينظر: الأعلام ٥/ ١٥٦.

(٦) الكامل ٩/ ١٣١.

(٧) الكامل ٩/ ٣٧١.

(٨) ينظر مقدمة محقق مبادئ اللغة، ص ٦.

٢- اسمه وكنيته ولقبه:

جاء في أول كتاب المجالس: «من أمالي الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب، أطال الله بقاءه»[١] وتكرر ذلك في أول الجزء الثاني من تجزئة المؤلف للكتاب[٢].

وكذلك جاء في أول كتاب «درة التنزيل»: «أملاها أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب»[٣] ويتأكد من خلال ذلك أنَّ:

اسمه: محمد بن عبد الله.

وكنيته: أبو عبد الله.

ولقبه: الخطيب.

وأضاف ياقوت الحموي إلى ذلك تلقيبه بالإسكافي، حيث قال: «المعروف بالخطيب الإسكافي»[٤].

ولم يرد في المصادر ذكر لآبائه أكثر من عبد الله، كما لم يرد ذكر لأحد من أبنائه، ولا نعلم هل كنيته تدل على أنه كان له ولد اسمه عبد الله!

أما لقبه (الخطيب) فهو يدل على تصديه للخطابة، وهي غالباً ما تكون في المساجد، في صلاة الجمعة، وجاء في ترجمته عند ياقوت وصفه بخطيب القلعة الفخرية[٥]. كما ورد ذلك في أول كتاب «درة التنزيل» حيث جاء: «أملاها أبو عبد الله... في القلعة الفخرية، أملاها لمَّا خلا فيها».

---

(١) المجالس ورقة ١ظ.

(٢) المجالس ورقة ٢٠و.

(٣) درة التنزيل (ط دار الآفاق) ص٧.

(٤) معجم الأدباء ١٨/ ١٢٤.

(٥) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٤.

ولعل المقصود بالقلعة الفخرية قلعة الري التي استأنف عمارتها فخر الدولة ابن ركن الدولة بن بويه الديلمي وسماها (فخر أباذ)[1].

ومهما يكن فإن المؤلف اشتهر بالخطابة حتى قال عنه ياقوت: «وكان من أهل أصبهان وخطيباً بالرَّيّ»[2].

أما تلقيبه بالإسكافي فإن ذلك ورد في ترجمة ياقوت له، ونقل قولاً للصاحب بن عبَّاد نصه: «فاز بالعلم من أهل أصبهان ثلاثة، حائك، وحلاَّج، وإسكاف، فالحائك أبو علي المرزوقي، والحلاَّج أبو منصور ماشِدُ، والإسكاف أبو عبد الله الخطيب»[3]. ولكن يبدو أن الخطيب ما كان يرتاح لهذا اللقب فلم يظهر في صدر كتبه ولا على لسان طلبته.

٣- نشأته وشيوخه وتلامذته:

لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، ولكنها ذكرت أنه توفي سنة ٤٢٠هـ[4]. وجاء في كتاب المجالس أنه أملاها سنة ٣٨٧هـ، ويمكننا القول من خلال ذلك أنه ولد في حدود منتصف القرن الثالث أو قبل ذلك بقليل.

ولا نعرف عن نشأته شيئاً، ولا عن شيوخه، لكن يبدو أن نشأته كانت في أصبهان، ثم تحوَّل منها إلى مدينة الرَّيّ، وذكر ياقوت أنه كان «أحد أصحاب ابن عباد الصاحب»[5]. والصاحب «أبو القاسم إسماعيل بن عبَّاد، وزير فخر الدولة بالري، وكان واحد زمانه علماً وفضلاً وتدبيراً وجودة رأي وكرماً، عالماً بأنواع العلوم، عارفاً بالكتابة وموادها، ورسائلُهُ مشهورة مدوَّنةٌ، وجَمَعَ من الكتب مالم

---

(١) معجم البلدان ٤/ ٢٧٠.

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥.

(٣) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥.

(٤) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥. وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون أنه توفي سنة ٤٢١هـ.

(٥) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥.

يجمعه غيره»[1] وكانت وفاته سنة ٣٨٥هـ[2] ولا ندري هل كانت صحبته للصاحب للتلمذة أو كانت للصداقة والمؤانسة.

أما تلامذته فيمكن أن نذكر منهم[3]:

١- إبراهيم بن علي بن محمد الأردستاني، الذي روى عنه كتابه (درة التنزيل)[4].

٢- عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ) مؤلف كتاب (حجة القراءات) الذي قال فيه: «سألت أبا عبد الله الخطيب عن هذا فقال: إن أبا عمرو أشار إلى أنه يرى الفصل...»[5].

٤- مؤلفاته:

قال ياقوت عن أبي عبد الله الخطيب: «صاحبُ التصانيفِ الحَسَنَةِ»، وذكر منها سبعة كتب، وقال: «وغير ذلك»[6]. ونقل السيوطي ذلك في ترجمة الخطيب في بغية الوعاة[7].

وتناقل المؤرخون أسماء تلك الكتب، مثل حاجي خليفة في «كشف

---

(١) الكامل ٩/ ١١٠.

(٢) الأعلام ١/ ٣١٦.

(٣) رَجَّح الأستاذ كامل سعيد في مقدمة تحقيقه كتاب خلق الإنسان (ص٢٤٣) من إسناد ذكره القفطي في (إنباه الرواة ٢/ ١٢٤) وهو: «أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني» أنَّ الصيرفيَّ تلميذ الخطيب، وأن ابن مهران أحد شيوخه.

(٤) درة التنزيل ص ٧.

(٥) حجة القراءات ص ١٥٥، وينظر: الأعلام ٣/ ٣٢٥.

(٦) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥.

(٧) بغية الوعاة ١/ ١٤٩.

الظنون»[1]، وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين»[2]. وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين»[3]، والزركلي في «الأعلام»[4].

وفصَّل الحديث عن مؤلفاته محمد حسنين شاه في مقدمة تحقيقه كتاب (مبادئ اللغة)[5]، والأستاذ كامل سعيد في مقدمة تحقيقه (خَلْق الإنسان)[6].

وسوف أعرض هنا مؤلفات الخطيب مرتبة على حروف الهجاء، مع ذكر ما يتعلق بكل منها:

١- جامع التفسير، كما ذكره المؤلف في درة التنزيل[7]، ولعله هو الكتاب الذي سماه في كتابه المجالس باسم (معاني القرآن)[8].

٢- الحروف المقطعة، ذكره في درة التنزيل بما يفهم منه أنه كتاب مستقل[9]، لكنه ذكر في كتابه المجالس أنه باب من أبواب خطبة كتابه (معاني القرآن) وأنه سمى ذلك الباب باسم (المعجزة النحوية)[10].

٣- خَلْقُ الإنسان، لم تذكره كتب التراجم، لكنه وُجِدَ مخطوطاً، وقد حققه الأستاذ كامل سعيد[11].

---

(١) في مواضع متفرقة من الكشف.

(٢) هدية العارفين ٢/ ٦٤.

(٣) معجم المؤلفين ١٠/ ٢١١.

(٤) الأعلام ٦/ ٢٢٧.

(٥) مبادئ اللغة، ص ٧ - ٩.

(٦) خلق الإنسان، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

(٧) درة التنزيل، ص ٥٣٦، وينظر: الكرماني: أسرار التكرار في القرآن، ص ١٩.

(٨) المجالس، ٧و.

(٩) درة التنزيل، ص ٩.

(١٠) المجالس، ٧و.

(١١) مجلة زانكو، جامعة صلاح الدين، المجلد (٨)، العدد (١)، ص ٢٣٩ ـ ٣١٩.

٤- درة التنزيل وغُرَّة التأويل، في الآيات المتشابهة[١]. مطبوع أكثر من طبعة[٢].

٥- شرح شواهد كتاب سيبويه[٣].

٦- شرح حماسة أبي تمام[٤]، أو شرح الحماسة الطائية[٥].

٧- الغُـرَّة، تتضمن شيئاً من غلط أهل الأدب[٦].

٨- غلط العين[٧].

٩- لطف التدبير في سياسات الملوك[٨]، وهو مطبوع.

---

(١) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ١٥٠.

(٢) أثار الدكتور عمر الساريسي شكاً حول نسبة الكتاب إلى أبي عبد الله الخطيب، ورجَّح نسبته إلى الراغب الأصفهاني (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٣ـ٤، السنة الثانية ١٩٧٩، ص ٩٧ ـ ١٠٦)، ينظر: مقدمة تحقيق (مبادئ اللغة، ص٨. ولم أطلع على مقالة الدكتور الساريسي، إلا أنها جعلتني أفكر في هذا الموضوع، فوجدت الكرماني يقول في كتابه (أسرار التكرار في القرآن، ص١٩): «وقد قال أبو مسلم (الأصفهاني ت ٤٥٩هـ) في تفسيره عن أبي عبد الله الخطيب في تفسيره كلمات معدودات منها، وأنا أحكي لك كلامه فيها إذا بلغت إليها» وحين دققت في النصوص التي نقلها الكرماني عن أبي مسلم، نقلاً من تفسير الخطيب وجدت أن عدداً منها يتفق مع ما ورد في (درة التنزيل) وهو أمر يمكن أن يدل على أن الخطيب نحا منحىً واحداً في تفسيره وفي درة التنزيل في توجيه الآيات المتشابهة.

(٣) في معجم البلدان (١٨/ ٢١٥) باسم (شواهد كتاب سيبويه)، وفي كشف الظنون (١٤٢٨) باسم (شرح أبيات كتاب سيبويه).

(٤) كشف الظنون، ص٦٩١.

(٥) هدية العارفين ٢/ ٦٤.

(٦) معجم الأدباء ١٨/ ٢٥، وبغية الوعاة ١/ ١٥٠.

(٧) المصدران السابقان. وذكر الدكتور محمد حسنين شاه في مقدمة تحقيقه (مبادئ اللغة، ص٨) أن منه نسخة باسم (مختصر كتاب العين) مكتوبة عن نسخة مؤرخة في سنة ٣٨٣ هجرية، في دار الكتب الرضوية في مشهد تحت رقم ٧٣٤٦.

(٨) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ١٥٠، وهو مطبوع.

١٠- مبادئ اللغة[١].

١١- المجالس، ولم يرد ذكره في قائمة مؤلفات الخطيب، ولم يُعْرَفْ إلا من خلال مخطوطته المحفوظة في مكتبة (كوبريلي) التي نعتمد عليها في تحقيق الكتاب. لكن عالماً اسمه ولي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب المتوفى سنة ٧٤٩، نسب إليه إسماعيل باشا في (هدية العارفين) كتاب (مجالس في التفسير والموعظة)[٢]، أحسب أنه هو كتاب المجالس الذي نتحدث عنه، وسوف أعود إلى هذه النقطة عند تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

١٢- نقد الشعر[٣].

٥- منزلته وأثره في دراسات اللاحقين:

وصفه ياقوت بالأديب اللغوي، صاحب التصانيف الحسنة، وكان الصاحب ابن عباد قد قال: فاز بالعلم من أهل أصفهان ثلاثة أحدهم أبوعبد الله الخطيب.

وتدل مؤلفات الخطيب على تعمقه في دراسة علوم الشريعة والعربية وآدابها، فهو مفسر، لغوي، أديب، ذو بصر بأحوال الزمان وسياسة الناس، على الرغم من نزوعه إلى شيء من العزلة.

ولَقِيَتْ مؤلفات الخطيب قبولاً لدى العلماء والمؤلفين الذين جاؤوا بعده، ففي بلاد الأندلس نجد أبا جعفر الزبيري الغرناطي المتوفى سنة (٧٠٨هـ) ينقل في كتابه (ملاك التأويل) كثيراً من مادة كتاب(درة التنزيل)[٤].

(١) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ١٥٠، وهو مطبوع أكثر من طبعة.

(٢) هدية العارفين ٢/ ١٥٦.

(٣) معجم الأدباء ١٨/ ٢١٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٠.

(٤) ملاك التأويل ١/ ١٤٦ ـ ١٤٧.

وفي بلاد المشرق نجد أبا مسلم الأصفهاني المتوفى (٤٥٩هـ) ينقل في تفسيره نصوصاً كثيرة من تفسير الخطيب[١].

ولا شك في أن القارئ سيجد في كتاب (المجالس) ما يدل على تمكن أبي عبد الله الخطيب في تفسير القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والنحو، والشعر، بأسلوب أدبي جزل بليغ، وعلى الرغم من أني لم أجد من العلماء مَنْ صَرَّح بالنقل عن كتاب (المجالس) لكن المتأمل في ما كتبه الخطيب في تفسير عدد من الآيات وبيان معاني عدد من الأحاديث، ويقارن ذلك بما ورد في (أمالي المرتضى)، وفي (تفسير الرازي) في المواضع التي أشرت إليها في الهوامش، يجد أثر الخطيب وكتابه واضحاً سواء في الأسلوب أو في المادة.

---

(١) ينظر: الكرماني: أسرار التكرار، ص١٩.

ثانياً ـ تعريف بالكتاب

١- اسم الكتاب:

جاء اسم الكتاب في فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي (ج١ ص١١١) هكذا: «كتاب الأمالي، وهو خمسة وثلاثون مجلساً، مرتبة في سبعة أجزاء، في المسائل القرآنية والنحوية، إملاء الخطيب الإسكافي».

ولي على هذا التعريف بالكتاب أكثر من ملاحظة، يهمنا منها الآن ما يتعلق باسم الكتاب، فاسم الكتاب هو (كتاب المجالس) لا (الأمالي). فقد جاء في صفحة العنوان في المخطوطة باسم كتاب (المجالس). وكذلك في ورقة ٨٢ظ (الجزء السادس من المجالس للخطيب)، كما جاء في نهاية الكتاب عبارة (آخر كتاب المجالس).

وما جاء في صفحة العنوان بعد ذكر اسم الكتاب من أنه «مما أملاها أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب» وما جاء في أول المجلس الأول من قوله: «الأول، من أمالي الشيخ أبي عبد الله محمد...» ليس دليلاً على أن اسم الكتاب (الأمالي) ولا يكفي حجة لتغيير اسم الكتاب، ومن ثم فإني أثبتُّ الاسم الوارد في المخطوطة، وتركت الاسم الوارد في فهرس المكتبة.

٢- نسبة الكتاب إلى المؤلف:

جاء اسم المؤلف صريحاً في أول الكتاب، وفي مواضع أُخرى منه، فجاء مثبتاً في صفحة العنوان، وفي صدر المجلس الأول، ففي صدر المجلس الأول: «من أمالي الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب، أطال الله بقاءَه، يوم الثلاثاء، الأول من المحرم، سنة سبع وثمانين وثلاث مئة» وكذلك في أول الجزء الثاني (ورقة ٢٠و) وفي أول الجزء السادس (ورقة ٨٢ظ).

وعلى الرغم من هذا الوضوح في تأكيد نسبة الكتاب إلى أبي عبد الله الخطيب إلا أن الكتاب لم يذكر في مصادر ترجمته، لكن ذلك لا يكون سبباً للشك في تلك النسبة، فكثير من الكتب صحت نسبتها إلى مؤلفيها، وإن لم تذكر في قائمة مؤلفاتهم التي توردها كتب التراجم[١].

٣- موضوعات الكتاب:

الكتاب مؤلف من خمسة وثلاثين مجلساً، وكل مجلس يضم خمس قضايا، هي:

أ - تفسير آية، مما اشتبه فهمه على بعض الناس.

ب ـ شرح حديث، مما أشكل فهمه أيضاً.

ج ـ بيان مسألة نحوية.

د ـ توضيح بيت شعري من أبيات المعاني.

هـ ـ كشف مناسبة (مَثَل) وبيان معناه.

وأضاف المؤلف إلى المجالس الخمسة الأخيرة فقرة سادسة جعلها بعنوان (ألفاظ من ضوالِّ الحكم) أورد فيها آياتٍ قرآنيةً، وأحاديثَ نبوية، وأشعاراً، وأمثالاً، وأقوالاً شتىٰ.

والكتاب في الواقع خمسة كتب في كتاب واحد، فلو جَرَّدْنَا مسائل كل قضية من القضايا التي عالجها المؤلف على حدة لحصلنا على خمسة كتب: في

---

(١) هناك عالم اسمه: ولي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الشافعي الشهير بخطيب القلعة الفخرية المتوفىٰ سنة ٧٤٩هـ، له كتاب مشكاة المصابيح، غرة التأويل في التفسير، ومجالس في التفسير والموعظة (ينظر: هدية العارفين ٢/ ١٥٦، ومعجم المؤلفين ٣/ ٤٣٧ طبع مؤسسة الرسالة، وكشف الظنون ١٦٩٩)، وهو يشتبه باسم الخطيب الإسكافي، وقد يكون نُسِبَ إليه بعض مؤلفاته، لا سيما (مجالس في التفسير والموعظة)، الذي قد يكون الكتاب الذي بين يديك، والمسألة لا تزال بها حاجة إلى التحقيق.

التفسير، والحديث، والنحو، والشعر، والأمثال، لا سيما أن المؤلف كان يضم إلى كل قضية يناقشها ما يناظرها أو يتعلق بها، فضم الكتاب مئات الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأشعار، والأمثال.

٤- منهج المؤلف في الكتاب:

للمؤلف منهج محدد في معالجة كل قضية من قضايا الكتاب، نوضحه في ما يأتي:

(أ) **التفسير**، يفتتح كل قضية في التفسير، بقوله: «مسألة في القرآن)، ثم يقول: سُئِلَ عن قوله تعالى، ثم يورد الآية، ويوضح ما فيها من إشكال في تفسيرها، ثم يقول؛ والجواب عن ذلك من عشرة أوجه، والتزم بذلك في جميع مسائل التفسير في الكتاب، وسمَّىٰ هذه المسائل (بالمُعَشَّرات) وهي التي لكل واحدة منها عشرة أجوبة، وقد يكون التزامه بهذا المنهج جعله يورد بعض الوجوه البعيدة في تفسير الآيات التي يوردها.

والمؤلف سار في اختيار الآيات التي يفسرها مع ترتيب المصحف، فكانت أول آية فسَّرها من سورة الفاتحة ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ ثم تحدث عن الأحرف المقطعة في أوائل السور، ثم مضىٰ يختار آيات من سورة البقرة وآل عمران، ثم النساء والمائدة والأنعام والأعراف ثم اختار آية من سورة الأنفال ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ۝٢٤ ﴾ في المجلس الخامس والثلاثين، ولا نعلم هل كانت نية المؤلف الاستمرار باختيار آيات من السور الباقية لكن مَنَعَهُ من ذلك مانع؟ والكتاب الآن يبدو كاملاً، فقد جاء في نهايته عبارة (آخر كتاب المجالس) والله أعلم.

(ب) **الحديث**، تناول المؤلف في كل مسألة من مسائل الحديث النبوي حديثاً واحداً، أشكل فَهْمُ معناه على البعض، أو يتناول حديثين أو أكثر يبدو بينها التضاد، فيوجهها المؤلف بطريقة تزيل التضاد الظاهر بين معانيها. وهو ينقل

في ذلك عن المؤلفين الذين سبقوه في التأليف في غريب الحديث ، أو في توجيه مشكل الحديث، مثل أبي عبيد القاسم بن سلاَّم (ت ٢٢٤هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) وأبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ).

(ج) **النحو**، يعرض المؤلف في كل مسألة من مسائل النحو قضية وقع فيها الخلاف بين النحويين، فمرة يعرض مسألة انفرد أحد النحاة برأي فيها، ومرة يعرض قضية اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة بشأنها، فيعرض حجج الفريقين، وقد يرجح مذهب أحدهما[(١)].

(د) الشعر، يذكر المؤلف بيتاً أو بيتين من الشعر تحت عنوان (بيت معنى) أو (بيت شعر)، على نحو ما يفعل المؤلفون في أبيات المعاني، ويعنون بأبيات المعاني «ما أشكل ظاهره، وكان باطنه مخالفاً لظاهره، وإن لم يكن فيه غريبٌ، أو كان غريبه معلوماً»[(٢)]. ويبيِّنُ المؤلف ما في البيت من معاني الألفاظ الغريبة ويكشف عمَّا أراد الشاعر، وقد يورد أبياتاً أُخرىٰ تناظر البيت الذي ذكره أولاً، وغالب ما يذكر المؤلف من أشعار هو من الشعر الجاهلي وشعر عصر صدر الإسلام والعصر الأموي.

(هـ) **الأمثال**، يذكر المؤلف مَثَلاً من الأمثال العربية القديمة المشهورة، ثم يوضح معاني ألفاظه، والمعنىٰ الذي يُضْرَبُ فيه، والمناسبة التي قيل فيها، وقد يذكر المؤلف ما يناظره من أمثال، أو ما يضادُّ في المعنىٰ وقد بلغت الأمثال التي أوردها المؤلف أكثر من ستين مثلاً بسبب ذلك.

(و) **ضوالُّ الحكم**، الضَوالُّ جمع ضالَّة، والحِكَمُ جمع حكمة، وكأن المؤلف أخذ هذا العنوان من الحديث المشهور: «الحكمة ضالَّةُ المؤمن». وقد

---

(١) كتب حسين عبد إسماعيل رسالته للماجستير عن جهود الخطيب السكافي النحوية، قدّمها إلى كلية التربية بجامعة تكريت سنة ٢٠٠٠.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٥.

أورد المؤلف تحت هذا العنوان في المجالس الخمسة الأخيرة آياتٍ وأحاديث وأشعاراً وأقوالاً تحثُّ على الزهد، وتدعو إلى التقلل من متاع الدنيا، والاعتبار بمصائر السابقين.

٥- مخطوطة الكتاب:

للكتاب نسخة خطية واحدة تحتفظ بها مكتبة (كوبريلي) في استانبول في تركيا، ولم أطلع على ما يشير إلى وجود نسخة أخرى معروفة للكتاب، وهي برقم (٢٠٩) في المكتبة، وعدد أوراقها ١٢٤ ورقة (ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة كوبر يلي ١/ ١١١).

كُتِبَ على وجه الورقة الأولى عنوان الكتاب (كتاب المجالس)، مما أملاها أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب)، وعلى الصفحة تملك باسم (عبد الرحمن)، الذي يبدو أنه قرأ الكتاب ففي هامش الورقة (٣وجه) كُتِبَتْ هذه العبارة (بلغ عبد الرحمن مطالعة)، ثم تتكرر كتابة كلمة (بلغ) في هوامش صفحات أُخرى من الكتاب.

وعلى وجه الورقة الأولى أيضاً كتب هذا البيت من الشعر:

ويكفيك قول الناس فيما ملكته　　　لقد كان هذا مرة لفلان

وعلى الوجه أيضاً ختم الواقف، وختم آخر صغير، ونص ختم الواقف «هذا مما وقفه الوزير أبو العباس أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد، عُرِف بكوبريلي، أقال الله عثارهما»، ونص الختم الصغير «إنما لكل امرئ ما نوىٰ»، ويظهر نص الختمين في صفحات كثيرة من الكتاب، وفي آخر صفحة منه.

والكتاب مقسَّمٌ على ثمانية أجزاء، لا سبعة، كما ورد في وصف المخطوطة في فهرس مكتبة (كوبريلي)، فالجزء الثامن يبدأ بالورقة (١٠٩و)، وهذه الأجزاء لا تمثل أقساماً منفصلة للكتاب، فقد يبدأ الجزء وسط الموضوع الواحد، ومن

ثمَّ فإني أخرجت الكتاب في مجلد واحد، مع الإشارة إلى تلك الأجزاء في مواضعها من الكتاب.

وفُقِدَتْ من المخطوطة عدة أوراق، في ثلاثة مواضع، ويبدو أنها فُقِدَتْ قديماً قبل ترقيم الصفحات، فسقطت ورقة أو أكثر بين الورقة ٢٣ظ والورقة ٢٤و، ذهبت بآخر المجلس السادس وموضوعات من المجلس السابع، وسقطت ورقة بين (١٠٨ظ ـ ١٠٩و) ذهبت ببعض موضوعات المجلس الحادي والثلاثين، وسقطت ورقة بين الورقة (١١٤ظ ـ ١١٥و) ذهبت ببعض موضوعات المجلس الثاني والثلاثين وأول المجلس الثالث والثلاثين.

وتضم المخطوطة في الصفحة الواحدة عشرين سطراً، وقد ينخفض العدد إلى سبعة عشر في بعض الصفحات، وهي مكتوبة بخط أقرب ما يكون إلى النسخ، والكلمات كاملة الإعجام والشكل في الغالب، ويظهر تحت بعض الحروف أو فوقها علامات الرَّقم، وهي العلامات التي تميِّز بعض الحروف عن مثيلاتها المعجمة، مثل الحاء، والعين اللذين يرسم تحتهما في كثير من المواضع حاء صغيرة أو عين صغيرة دلالة على أنهما غير منقوطتين، ومثل الراء والسين اللذين تظهر عليهما أحياناً علامة تشبه الرقمن (٧)، دلالة على خلوهما من الإعجام. وقد تظهر بعض هذه العلامات على حروف أُخرى من الحروف التي لها نظيرٌ مُعْجَمٌ.

ولا بد من الإشارة هنا إلى تأريخ كتابة هذه النسخة، فقد ورد في أول الكتاب «من أمالي الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب، أطال الله بقاءَه، يوم الثلاثاء، الأول من المحرم سنة سبع وثمانين وثلاث مئة»، ولا يوجد في آخر المخطوطة تاريخ لانتهاء نسخها، فهل يمكن القول إن هذا التاريخ هو تاريخ كتابة هذه المخطوطة، وإنها مكتوبة في عصر المؤلف ومن إملائه؟

ويترجح عندي أن التاريخ المذكور هو تاريخ كتابة هذه المخطوطة، من خلال طريقة ضبط الكلمات التي تناسب ما كان معروفاً من استخدام علامات

الرقم في خطوط القرن الرابع الهجري، ثم إن هذا التاريخ تكرر في أول المجلس الثالث عشر، فقد جاء في الورقة (٤٢و) ما نصه: «المجلس الثالث عشر في يوم الثلاثاء، في شهر ربيع الأول سنة سبع وثمانين». ولم أجد ذكراً لتاريخ آخر في مجالس الكتاب، وهذا التاريخ يعني أن المؤلف كان يملي مجالسه في أيام الثلاثاء، وأنه بلغ إلى المجلس الثالث عشر بعد شهرين من بدء إملائه الذي بدأ في المحرم، ثم شهر صفر، ثم ربيع الأول.

وقد وردت عبارة (رحمه الله) في أول الجزء الثاني من الكتاب (ورقة ٢٠و) هكذا: «الجزء الثاني من مجالس أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب، رحمه الله» وقد لا تعني هذه العبارة أن المؤلف كان قد توفي وقت نسخ الكتاب من نسخة أُخرى، فقد جاءت عبارة (أطال الله بقاءَه)في صدر الكتاب.

وجاء في ظهر الورقة التي ينتهي فيها نص الكتاب، وهي الورقة (١٢٤ظ) من المخطوطة كتابات لا علاقة لها بالكتاب، وهي بخط مغاير لخط الكتاب، منها هذا النص: «وُلِدَ الولد الزكي المبارك الميمون الخليل بن الحسين ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء لست خلون من جمادى الآخرة من سنة خمس وسبعين وخمس مئة». وهذا التاريخ يدل على أن هذه النسخة كانت قد كتبت قبل ٥٧٥هـ، ويترجح عندي أن التواريخ الواردة في أول المخطوطة وفي أول المجلس الثالث عشر منها تشير إلى تاريخ نسخها، ويمكن القول إن هذه المخطوطة قد كتبت في شهور سنة ٣٨٧هـ، وليست منقولة من نسخة كانت تحمل هذا التاريخ.

ولا نجد ما يشير إلى أن هذه النسخة قد قوبلت أو روجعت أو قرئت على المؤلف، وإن كانت من إملائه على أحد تلامذته، على عادته في إملاء كتبه، على نحو ما أملى كتابه (درة التنزيل) على إبراهيم بن علي بن محمد الأردستاني، وإن كان الناظر يجد عدداً من المواضع قد صححت في هوامش الصفحات، كما في ورقة (١٩ظ، ٣٧ظ، ٧٥و، ٨٠ و)، ولا نعلم شيئاً عن (عبد الرحمن) الذي ملك النسخة وطالعها، لكنه من عصر متأخر عن عصر المؤلف على ما يبدو.

ومهما يكن الأمر فإن مخطوطة الكتاب هذه تتميز بدقة كتابتها، وضبط كلماتها، مما يجعلها صالحة لأن تُتَّخذ أصلاً يُعْتَمَدُ عليه في تحقيق هذا الكتاب، وما دامت هي النسخة الوحيدة المعروفة للكتاب في الوقت الحاضر.

٦- منهج التحقيق:

إن تحقيق كتابٍ بالاعتماد على نسخة واحدة عمل لا يخلو من المشكلات والصعوبات، وإن كانت النسخة حسنة الخط، جيدة الضبط، فكثيراً ما تُشْكِلُ قراءة كلمة ويصعب ضبطها، لا سيما في كتاب مشحون بالنصوص الشعرية والأقوال والأمثال، وبعضها لم نقف عليه في المصادر المتيسرة لنا، ولكني بذلت ما في الوسع لإخراج نص الكتاب أقرب ما يكون إلى الصحة والدقة.

نسختُ الكتاب أولاً، ثم رجعت إلى قراءته وضبط نصوصه مرات كثيرة، واستخرجت ما فيه من نصوص قرآنية وأحاديث نبوية، وأشعار وأمثال ومسائل، وحاولت الرجوع بها إلى مصادرها ومظانها، وقد تمكنت من تخريج أكثر تلك النصوص، وبقي قليل منها لم أتمكن من الوقوف عليه في المصادر التي تيسرت لي وقت عملي في تحقيق الكتاب.

ويتلخص ما قمت به في تحقيق الكتاب فيما يأتي:

أ ـ خرَّجتُ الآيات الكريمة، وصححت بعض المواضع التي جاءت محرفة في المخطوطة، وهي قليلة جداً، من غير الإشارة إلى ذلك في الهوامش.

ب ـ خرَّجت الأحاديث النبوية الشريفة، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، بالرجوع إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ثم بالرجوع إلى عدد من كتب الحديث لضبط النص، كلما وجدت ذلك ضرورياً.

ج ـ خرَّجتُ الشواهد الشعرية من مصادرها، وقد استفدت كثيراً من (المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية) في التخريج، وقد بقي عدد من الأبيات الشعرية لم أقف عليه في مصادر الشعر العربي التي رجعت إليها، ونظرت فيها.

د ـ خرَّجت الأمثال من كتب الأمثال التي وقفت عليها لا سيما (مجمع الأمثال) للميداني، و (المستقصى للزمخشري).

هـ ـ خرَّجت المسائل النحوية من كتب النحو.

و ـ ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة موجزة في أول موضع يرد فيه الاسم، معتمداً على كتاب (الأعلام) لخير الدين الزركلي، رَحِمَهُ اللهُ، وعلى مصادر أخرى إذا لم أجد فيه ترجمة للشخص.

ز ـ حافظتُ على ضبط الكلمات كما جاءت في المخطوطة في كثير من المواضع، إذا كان لذلك الضبط وجه صحيح، وصححت مواضع قليلة جاء الضبط فيها على نحو يخالف الصواب.

ح ـ سقطت بعض الحروف أو المقاطع من عدد من الكلمات في مواضع متفرقة من المخطوطة، كتبتها على الصحيح وأشرت إلى ذلك في الهوامش.

ط ـ ضبطتُ الأوجه التي يذكرها المؤلف في توجيه الآيات التي يفسرها بالرفع دائماً، مثل الوجهُ الثالث، الرابعُ... الخ وإن كانت تحتمل الجر على البدل، ولكني رجحت الرفع لطول الفاصل.

ي ـ رجعت إلى معاجم اللغة في ضبط عدد من الألفاظ أو بيان معناها في الهامش من غير الإشارة إلى تلك المعاجم في الهامش.

ك ـ اعتاد المؤلف استخدام عبارة، (صلى الله عليه) في الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام، ولا يذكر (وسلم)، وقد أبقيت على عبارة المؤلف، كما هي، وعلى القارئ أن يضيفها في قراءته.

ل ـ سوف نلحق بآخر الكتاب عند طباعته، إن شاء الله، فهارس للآيات والأحاديث والأشعار، والأمثال والأعلام والمسائل النحوية.

صور من
مخطوطات الكتاب

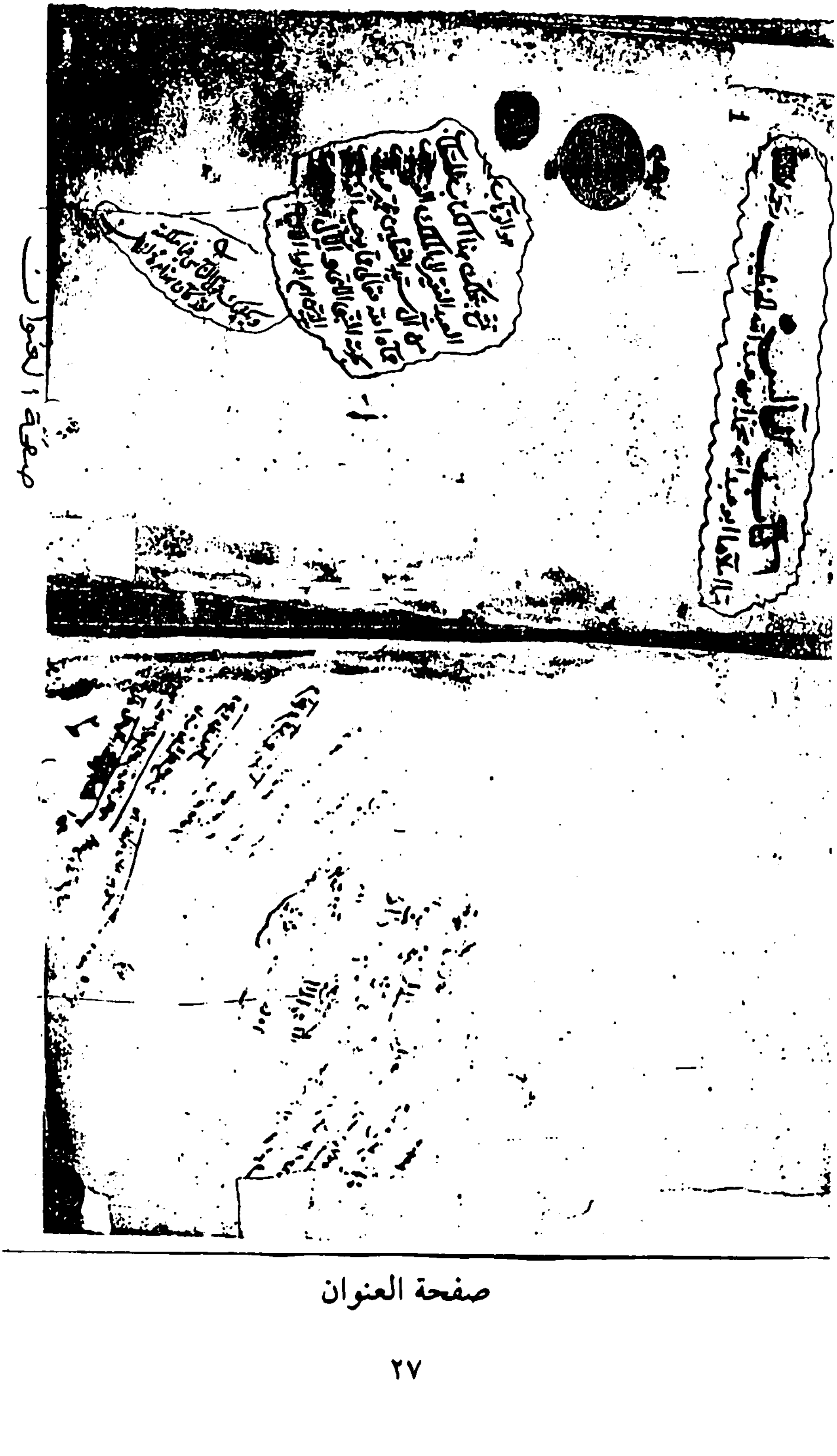

صفحة العنوان

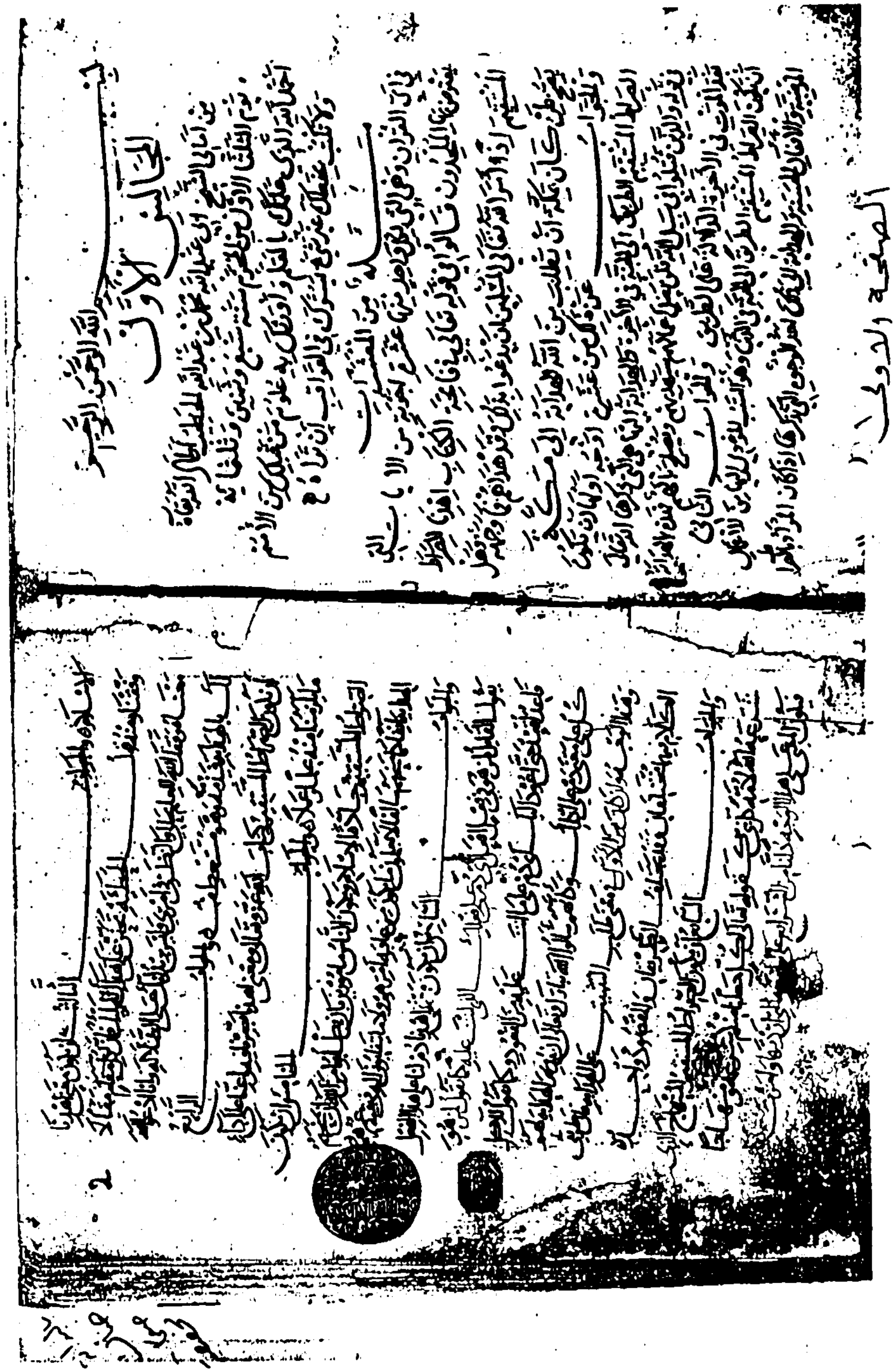

الصفحة الأولى

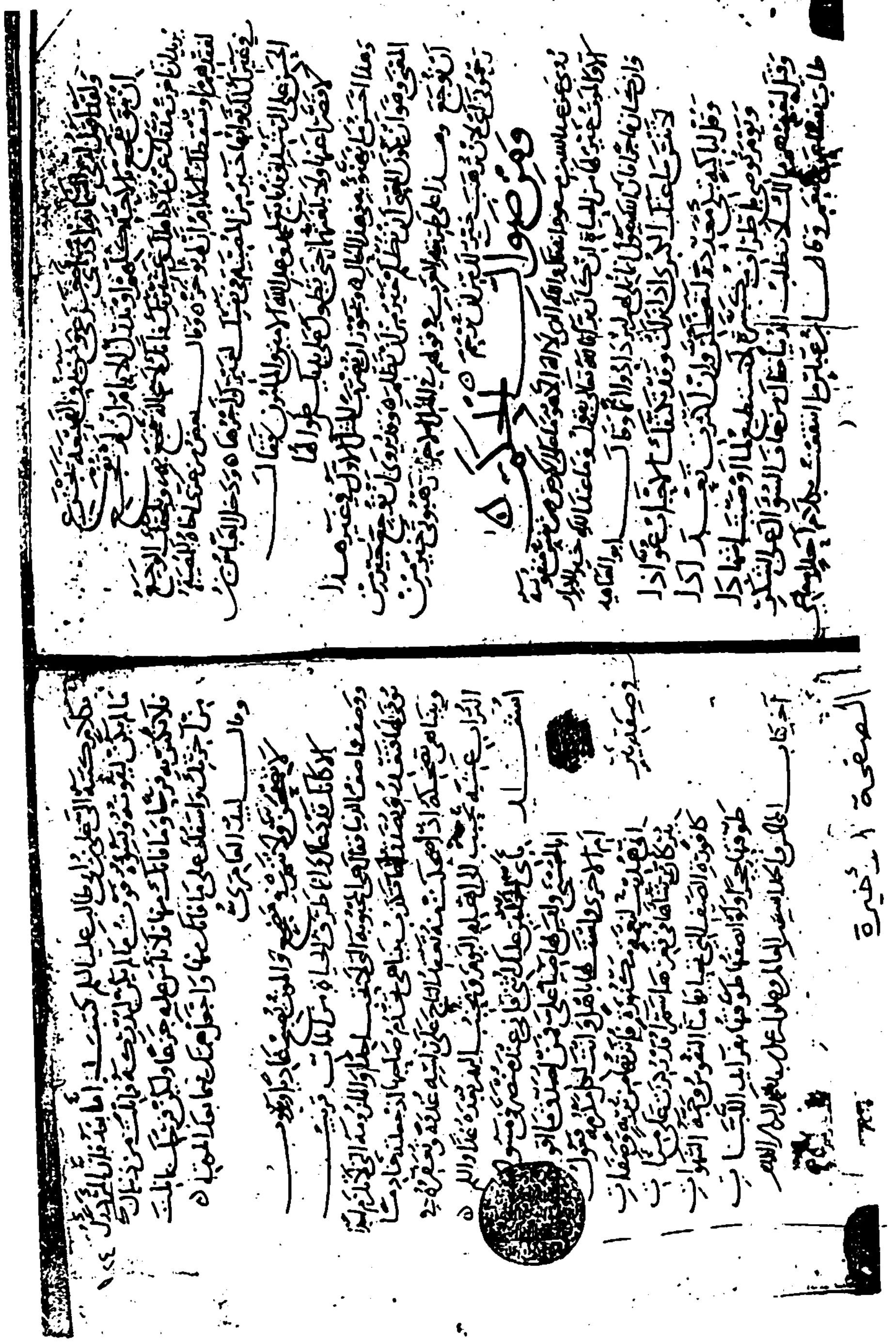

الصفحة الأخيرة

[النص المحقق]

كتاب المجالس

أملاها

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب

المتوفى سنة ٤٢٠هـ رحمه الله

/ ١ ظ/

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱلْمَجْلِسُ[١] الأوَّلُ

من أمالي الشيخ أبي عبدِ الله محمد بن عبد اللهِ الخطيبِ، أطالَ اللهُ بقاءَهُ، يومَ الثّلَاثاءِ، الأوّل من المُحَرَّمِ، سنةَ سَبْعٍ وثمانينَ وثلاثِ مئةٍ:

أَحْمَدُ اللهَ الذي عَلَّمَكَ بالقلمِ، وأَوْرَثَكَ به علومَ مَنْ قَبْلَكَ مِنَ الأُمَمِ:

ولا تكتُبْ بخَطِّكَ غيرَ شَيْءٍ ... يَسُرُّكَ في العواقبِ أن تَرَاهُ[٢]

مَسْأَلَةٌ مِنَ المُعَشَّرَاتِ في آيِ القرآنِ

وهي التي لكلِّ واحدٍ منها عَشَرَةُ أَجْوبَةٍ، من الآياتِ التي يَعْتَرِضُ بها الملحدون.

قالوا في قوله تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾. إذا أمرَ اللهُ تعالى المسلمينَ أن يَدْعُوا بذلك، وقد هَدَاهم، فما وَجْهُهُ؟ وهل يَصِحُّ لِمَنْ كان بمكة أن يطلب من اللهِ الهدايةَ إلى مكة؟

---

(١) في الأصل: المجالس، ولعل المراد: [كتاب] المجالس [المجلس] الأول.

(٢) قال ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث (ص ٧٢): «ومَنْ عَلِمَ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أنَّ كلامَهُ مِن عَمَلِهِ قَلَّ إلا فيما يَنْفَعُهُ ومَنْ أَيْقَنَ أنَّهُ مَسْؤولٌ عما أَلَّفَ وعما كَتَبَ لم يعمل الشيءَ وضِدَّه، ولم يستفرغْ مجهودَهُ في تثبيتِ الباطلِ عنده، وأَنْشَدَنِي الرياشيُّ: ولا تكتب بخطك...».

والجوابُ عن ذلك من عَشَرةِ أوْجُهٍ[1]

أوّلُهـا: أن يكونَ الصراطُ المستقيمُ الطريقَ إلى الجنةِ في الآخرةِ، والهدايةُ إليها هي التي ذكرها اللهُ تعالى في قولهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝﴾ [محمد]، فهذه الهدايةُ بعدَ المَوْتِ في الآخرةِ الدَّلالةُ على الطريقِ.

والجوابُ الثاني: أن يكون الصراطُ المستقيمُ الطريقَ إلى الجنة في الدنيا، وهو السببُ المؤدي إليها من الأعمالِ المَرْضِيَّةِ والأفعالِ الحَسَنةِ، والهدايةُ إلى ذلك أحد الوجوه التي نذكرها، إذا كان المراد بالصراط /٢و/ الإسلام.

والجواب الثالث: أن يكونَ معنى ﴿ٱهْدِنَا﴾ وَفِّقْنـا، ومنه قولُ الحُطيئة[2]:

تَحَنَّنْ عليَّ هَدَاكَ المليكُ فإنَّ لكل مَقام مَقَالا[3]

معناه: وَفَّقَكَ اللهَ للعلم بحالي والنظر في أمري، وليس يريد أنك على الضلال وأنا أدعو الله لك بالهداية، فَيَذُمُّهُ وهو مستعطفٌ.

والجوابُ الرابعُ: أن يكون الصراطُ المستقيمُ كتابَ اللهِ عَزَّ وتعالى، ومعنى ﴿ٱهْدِنَا﴾ بَصِّرْنا فيه، وأَعِنَّا على أداء ما يلزمنا منه علماً وعملاً.

والجوابُ الخامسُ: أَن يكونَ الصراط المستقيم جادَّةَ الإسلام، ويكونَ الناسُ مأمورينَ بأن يطلبوا من اللهِ أن يمنحهمُ الهدايةَ آنِفاً، كما منحهم سالفاً، لا يعلمونَ ما يكونُ من عاقبةِ أَمْرِهِمْ ولا ما يَنْقَلِبُونَ إليه في بَقِيَّةِ عُمُرِهِمْ.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١/٢٥٨.

(٢) الحُطَيْئَةُ: جَرْوَلُ بن أَوْس بن مالك العبسيُّ، أبو مُليكة، شاعر مخضرم، اشتهر بالهجاء، وتوفي سنة ٣٠هـ، ينظر: الأعلام ٢/١١٨ والشعر والشعراء، ص١١٠.

(٣) ديوان الحطيئة ص ٧٢، ولسان العرب (قول)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٦٤.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ معنىٰ ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ دُمْ لنا على هذا الفعلِ، يقولُ القائلُ لمَنْ هو في فِعْلٍ: ٱفْعَلْ، أي دُمْ على فِعْلِكَ الذي أنت عليه، كما تقول لِمَنْ هو قاعدٌ: ٱقعدْ حتىٰ أعودَ إليكَ، أي دُم علىٰ ما أنت عليه من القعود، وكما تقولُ للآكِلِ: كُلْ، على معنىٰ دُمْ علىٰ أَكْلِكَ، وكأنهم سألوا الله تبارك وتعالى أن يُدِيمَ الهداية لهم. وهذا الوجه، وإن كان من الأول في معنىٰ طلب التثبيت على الهداية، فإن طَرِيقَيِ الكلام فيهما مختلفان، وقد تختلف الطريقانِ والمقصود واحد.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ الصراطُ المستقيمُ المنهاجَ الذي شَرَعَهُ اللهُ لأُمةِ كلِّ نبيٍّ، كقوله تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴿٤٨﴾ ﴾ [المائدة]، فيكون المعنى على هذا الوجهِ دُلَّنا مِنَ الشرائع على الجهة التي أَرَدْتَهَا وأَمَرْتَ بها /٢ظ/ لِنُؤَدِّيَ الطاعاتِ بحَسَبِهَا، إذا اختلفت بالناسِ الطرقُ في فروع الدينِ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكون معنى ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾: قَدِّمْنا إليه، كقوله تعالى: ﴿ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الصافات][(١)] أي قَدِّموهم إليه، لأن الهادي قد يتقدم المَهْدِيَّ فيقودُهُ، وقد يتأخر عنه فيسوقُهُ.

والجوابُ التاسعُ: أن يكون معنى ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾: اهدنا لزومَ الصراط، فيكونَ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مَقامَهُ على نحو: سَلِ القريةَ، وكقول الشاعر:

حَسِبْتَ بُـغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً ... وماهي وَيْبَ غيرِكَ بالعَنَاقِ[(٢)]

أي حسبتُ بُغامَها بُغامَ عَناقٍ، وكما قال النابغة[(٣)]:

---

(١) في الأصل (واهدوهم) وهو تحريف.

(٢) البيت لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيّ، يخاطب ذئباً تبعه في طريقه، وكلمة وَيْبِ مثل وَيْلٍ، والعَنَاق، الأُنثى من ولد المعز، ينظر: لسان العرب (ويب).

(٣) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية، أبو أُمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل =

يـوماً بأجـودَ منـه سَيْـبَ نافلةٍ ... ولا يحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غَدِ[1]

أي لايحولُ عطاؤُهُ دونَ عطاءِ غَدِ.

والجوابُ العاشرُ: أن يكون معنى ﴿ ٱهْدِنَا﴾: زدْنا هُدىً، وتكون الهداية هي التي وَعَدَها اللّٰهُ المؤمنينَ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۝١١﴾ [التغابن] وفي قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ۝١٧﴾ [محمد].

فإن قال قائلٌ: وما هذه الزيادةُ التي يَزيدُها المؤمنَ؟ كان الجوابُ عن ذلك من أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أن يُقالَ ما يَرِدُ عليه من فروع الدين ينتقلُ عن ظلمةِ الجهل بها إلى ضياءِ معرفتها، ولا يَنْفَكُّ المتعلمُ والعالمُ من هذه الزيادةِ مَدَى عُمُرِه، إذا كان على قَصْدِهِ وطلبهِ.

والثاني: هو تَزايدُ عَمَلِهِ بما يُمَكِّنُ الإيمانَ في صَدْرِهِ من الفِكْرِ فيما ينطقُ من آياتِ اللّٰهِ في خَلْقِهِ.

والثالث: أن تكونَ هذه الزيادةُ مطلوبةً لِمَنْ لم يَبْلُغْ في الدين/ ٣و/ حدَّ اليقينِ، فَيُزادُ بالسؤالِ تبليغَ الكمالِ.

والرابع: أن تكونَ هذه الزيادةُ للعارفِ المهتدي، وهي لطائفُ من اللّٰهِ تعالى يُمْسِكُ عليه المعرفةَ عندَ ورودِ الشُّبَـهِ عليه، فَيَـصْرِفُـهَا عن قلبِهِ لكي لا يَسْتَـبْـدِلَ جَهْلاً بِعِلْمِهِ.

= الحجاز، توفي نحو ٨ق هـ، ينظر: الأعلم ٣/ ٥٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص٣٨.

(١) من قصيدة النابغة التي مطلعها: يا دار مية بالعلياء فالسَّنَد، ينظر: ديوانه ص٢٧، والمعجم المفصل ٢/ ٤١٥.

مسألةٌ في خبر الرسولِ ﷺ

سأل بعضُ أهلِ الزيغ عن قول النبي ـ عليه السلام ـ :«مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطرِ، لا يُدْرَى أأَوَّلُهُ خيرٌ أَمْ آخِرُهُ»[1]. قالوا: وما وجه ذلك مع قضية العقل، وقول الرسول ـ عليه السلام ـ :«إنَّ الأسلام بَدَأَ غريباً وسيعود غريباً»[2]، و «وخيرُ أُمَّتِي القَرْن الذي بُعِثْتُ فيه»[3]، قالوا: العقل يَقْضِي بأَنَّ صَدْرَ الأمة خَيْرٌ من وَسَطِها وعَجْزِها[4]، وقوله: «خير أمتي القرن الذي بُعِثْتُ فيهم» يُعارضُ قوله: «لا يُدْرَى أأَوَّلُهُ خيرٌ أَو آخره» لأن ذلك مما يُدْرَى ويُعْلَمُ؟

والجوابُ عن ذلك أَنْ نُبَيِّنَ معنى الأُمَّة أَوَّلاً، ثم نبني عليه معنى الخبرين. أُمَّةُ كُلِّ نبيٍّ في أصل اللغة: القومُ الذين بُعِثَ إليهم، مؤمِنُهم وكافِرُهم، لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]، والشهيدُ يكون على المؤمنِ وعلى الكافرِ جميعاً بما فَعَلاهُ، وحقيقةُ اللغة توُجِبُ ذلك لأن الأنبياء، عليهم السلام، أئمةٌ لأُمَمِهم، فهم يَؤُمُّونهم، ومعنى يَؤُمُّونهم يَقْصِدُونَ استتباعَهُم، وأن تَفْتَدُوا منهم[5]، فإذا أَمُّوهم وقَصَدُوا جماعتهم بذلك، فكلُّ جماعَةٍ أُمَّةٌ لإمامِهِ[6].

---

(١) رواه الترمذي في سننه، والأمام أحمد في مسنده (المعجم المفهرس ٦/ ٢٤١)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ٢/ ٢٥٨.

(٢) رواه مسلم والترمذي وابن ماجه والدارمي والإمام أحمد (المعجم المفهرس٤/ ٤٧٣)، وينظر: العجلوني كشف الخفاء ١/ ٣٣٣.

(٣) رواه مسلم وأبو داود وأحمد (المعجم المفهرس ٥/ ٣٧٢).

(٤) ضُبِطَتْ الكلمة في الأصل بسكون الجيم، فتكون بمعنى الضعف، والصواب ضم الجيم بمعنى مؤخر الشيء أو آخره.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وأن يقتدوا بهم.

(٦) لعل الصواب (لإمامهم).

وتكون أُمَّةٌ فُعْلَةً بمعنى المفعول، كضُحْكَةٍ ولُعْبَةٍ وهُزْأَةٍ، هذا هو الأصل في اللغة.

ثم إنَّ الأُمةَ تحقَّقت على المسلمين دونَ الكافرين، وغلبتْ عليهم حتى صارت كأنها حقيقةٌ فيهم، لأن الإمام أَمَّهم فَأْتَمُّوا، فَصَحَّ المعنيانِ فيهم. والكفارُ لمَّا /٣ظ/ أَمَّهُمُ الإمام فلم ينتفعوا به ولم يأتموا صاروا كأنهم لم يَؤُمَّهُمُ الإمام، فلمَّا غلبت اللفظة على المؤتمين المقتدين صارت كصفة مدح، وهي التي أوردها الرسول ﷺ بقوله: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر لا يُدْرَىٰ أَأَولُهُ خيرٌ أم آخره» أي مَنْ كان من أُمتي متقلداً لإمامتي متأخراً عن عصري ومبعثي إذا ائْتم بي في عبادتي لم يَنْأَ [به][1] عن أوَّلِهِمْ تأَخُّرُ زَمانِه عن زمانهم، لأنهم وإن بعَّدَهم الزمانُ فإن العبادة تقرِّبُهُم منهم، فيتقاربُ ما بينه وبينهم، إذا فعلوا فِعْلَهُم، وإن لم يكونوا مثلهم بما اختصَّ به أولئك ـ رضوان الله عليهم ـ من كبار المشاقِّ وعظام الخطوبِ، وآثرُوه مِن بَذْل المُهَجِ في الحروبِ لنُصرةِ الإسلام في رُبَابَتِهِ[2] وابتدائه، وثباتِ القليل مِنهم للكثيرِ من أعدائِهِ.

وفي ذلك حَثٌّ على التقوى، وأَنَّ بها نَيْلَ المنزلةِ العظمى، وأن ما بين المتقدِّم والمتأخِّرِ يتقاربُ، إذ جمعتهم الطاعاتُ ونظمتهم العباداتُ، ويكون معنىٰ قوله: «لا يُدْرَىٰ أَأَوله خيرٌ أم آخره» بتقارب ما بينهما، كما تقول في الكريم: لا يُدْرَى أَوَعْدُهُ أَحْسَنُ أَمْ رِفْدُهُ ؟ أَعَطاؤُهُ أحسنُ أم مَنْعُهُ ؟ إذا أردت أنه يُحْسِنُ فيهما جميعاً، وقد عُلِمَ أن الرِّفْدَ أحسنُ من الوَعْدِ، وأن العطاءَ أحسنُ من المنع. وهذا كما يقال: لا يُدْرَىٰ أَوَجْهُهُ أحسنُ أم قَفَاهُ، لتقارب ما بينهما، فهذه اللفظة عبارة عن التقارب.

والخبرُ الآخَرُ على ظاهره، وهو أن يكون أَوَّلُ هذه الأمةِ خيراً من وسَطِها وآخِرِها.

---

(١) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق.

(٢) كذا في الأصل.

وأما قوله ـ عليه السلام: «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً» فمعناه: بدأ بعيداً عما عليه الجمهور، وسيعود كذلك، إلا أنه لا يَفْقِدُ القوّةَ، وإن قلَّ عددُ أهلهِ، كما لم يفقدها في ابتدائه.

مسـألةٌ نَحْوِيَـةٌ

الأسماءُ المقصورةُ المنونةُ مِثْلُ عَصاً ورَحىً وفتىً إذا وُقِفَ عليها في حال النصب، نحو قولك: /٤و/ رأيتُ فتىً، فلا خلافَ بين النحويين في أن الألفَ في حالِ النصبِ بَدَلٌ من التنوين كالألِفِ في قولهم: رأيتُ زيداً، فأما في حالِ الرفع والجرِّ فإن النحويين كلَّهم مجمعونَ على أن الألفَ في قولهم: هذا فتىً، وهذه رَحىً، ليست بدلاً من التنوينِ، وإنما هي الألفُ المنقلبةُ عن الواو والياء إلا أبا عثمان المازنيَّ[١]، فإنه خالفَ الجمهورَ، وزعم أن الألفَ في حالِ الرفعِ والجرِّ في الوقفِ بَدَلٌ من التنوين كما كانت في حال النصب كذلك[٢].

فأما حجةُ النحويين في أن الألفَ في حالِ الرفعِ والجرِّ إنما هي بَدَلٌ من الواو والياءِ دونَ البدلِ من التنوين فهي أن المعتلاتِ مبنيةٌ على الصحيحة وفروعٌ عليها، فكما لم يثبتِ التنوينُ في الوقف على الرفعِ والجرِّ إذا قلتَ: هذا زيدٌ، ومررتُ بزيْد، ولم يثبتْ بَدَلٌ منه، كذلك أيضاً لا يثبتُ في المعتلِّ، وإنما يُبْدَلُ التنوينُ في حالِ النصبِ، إذا قلتَ: رأيتُ زيداً، وإذا التقتِ الألفُ التي هي بَدَلٌ من التنوينِ والألفُ المنقلبةُ حَذَفْتَ التي هي بدلٌ من الأصلِ واستبقيتَ الداخلةَ للاختصاصِ بالفائدة، فتسقطُ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ، وتبقى التي هي بدلٌ من التنوينِ والرفعِ والجرِّ، لَمَّا لم يَـثْـبُـتْ فيهما الأصلُ لم يثبتْ فيهما الفرع.

وأما حجةُ أبي عثمان فهي أن الذي مَنَعَ من إثباتِ التنوينِ في حالِ الرفعِ

---

(١) بكر بن محمد بن حبيب، أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة، توفي سنة ٢٤٩هـ. ينظر: الأعلام ٢/٦٩.

(٢) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢.

وبَدَلِهِ وحالِ الجرِّ وبدلهِ في الواحد الصحيح غيرُ موجود في هذا المكانِ، وذلك أن في المرفوع ضَمَّةً يتبعُها التنوين، فلو أَبْدَلَ التنوينَ مَدَّةً لصارت واواً بعد الضمة، فكنت تقول: هذا زَيْدُو، وكذلك بعد الكسرة كانت تنقلب ياءً، فتقول: مررتُ بزيدِي، وهذا لم يَجُزْ لهذه العلة، قال: وليس كذلك المقصورُ، لأن ما قبلَ تنوينهِ / ٤ظ/ في حالِ الرفعِ والجرِّ مفتوحٌ كما قبلَ التنوينِ من آخر المنصوبِ، فإذا قلتَ في الوصل: هذه رَحىً وهذا فتىً فاعلم، فالتنوين واقع بعد فتحة، وقد زالتِ الألفُ لأجْلِ سكونِ التنوينِ، فإذا وقفتَ أسقطتَ ما كنتَ تُسْقِطُه قَبْلُ، وأقمتَ مقامَ التنوينِ الألفَ لأنه لاقىٰ فتحةً قبلَهُ، كما لاقى التنوينُ في حال النصب في الأسماءِ الصحيحةِ الأواخرِ الفتحةَ قبلَه للنصب، فَتُشَبَّهُ فتحةُ البناء بفتحةِ الإعرابِ ويُحْمَلُ عليها التنوينُ كما تحملُهُ على فتحةِ الإعراب، ولا يُلْتَفَتُ إلى امتناعِ بَدَلِ التنوينِ في الوقفِ على المرفوعِ والمجرورِ، إذ كان ذلك لمعنىً ليسَ بموجودٍ في هذا المكانِ.

والذي يَنْصُرُ به النحويونَ مذاهبَهُم أَنَّ المعتلاتِ مبنيةٌ على الصحيحةِ، مقدَّرةٌ تقديرَها، إلا ما تُوجِبُ العلةُ من حكمها، فقولنا: هذه رَحىً أصلُه رَحَيٌ فاعلم، فإذا أردتُ الوقفَ عليها وهي مرفوعةٌ احتجتُ أن أُجْرِيَها مَجْرَىٰ الصحيح وأَحْذِفَ التنوينَ وأَقفَ على اللام ساكنةً، وهذه اللامُ حَقُّها أن تنقلبَ ألفاً، فلا أقلبها أَلِفاً إلا وقد سَقَطَ حُكْمُ التنوينِ وحكمُ بَدَلِهِ، فكيف يَصحُّ أن تَدَّعِيَ أن الأَلِفَ بَدَلٌ من التنوينِ ولم يثبتِ الأصلُ الذي الألفُ فرعٌ عليه، وإنما ثبتَ التنوينُ في قولهم: هذه رحىً في حال الوصل، فأما في حالِ الوقفِ فإن التنوينَ يسقطُ حكمُهُ، ويسقطُ بَدَلُهُ، ولا يبقى إلا أن تكونَ الألفُ الموقوفُ عليها هي لاَمَ الاسمِ، إذا كانت الألفاظُ المُعَلَّةُ تُعَلُّ عن أصلِ الواجبِ، وإذا كان ذلك كذلك ثبتَ أَنَّ الألفاتِ في أواخرِ المرفوعاتِ والمجروراتِ بَدَلٌ من اللاماتِ لا بَدَلٌ من التنوين[1]، والسلام.

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصحيح (٢/٣٣٨): «وإذا وُقِفَ على المقصور =

بَيْتُ مَعْنىً

/ ٥ و/

كَأَنَّ خَوْقَ قُرْطِها المعْقُوبِ   علىٰ دَبَاةٍ أَوْ عَلَىٰ يَعْسُوبِ[١]

الخَوْقُ حَلْقَةُ القُرْطِ، والمعقوبُ المشدودُ بالعُقَاب، وهو الخيطُ الذي يَدْخُلُ في خُرْتِ حلقةِ القُرْطِ، ويقال له: العِقابُ بالكسر، والعُقَاب بالضم.

والبيت يحتمل مَعْنَيَيْنِ: الذمَّ والمدحَ فأما الذمُّ فهو أَنْ يصِفَ المرأةَ بالوَقَصِ وَقِصَرِ العُنُقِ، فيُشَبِّهُ تركيبَ رأسها على جَسَدِها بتركيبِ رأس الجرادة على بدنها، ولا عُنُقَ هناكَ يُرَى، وكذلك اليَعْسُوبُ، فأراد أن القرط مُعَلَّقٌ عليها واقف على مَنْكِبِها غير مضطربٍ كاضطراب الذي وَصَفَهُ ذو الرُّمةِ[٢] في قوله:

والقُـرْطُ في حُرَّةِ الذِفْـرَى مُعَـلَّـقَةٌ   تَـبَـاعَدَ الحَبْلُ منه فهو يَضْطرِبُ[٣]

= المنون وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة، وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدلٌ من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة. . . وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثر، قيل: ومعظم النحويين عليه.

القول الثاني: أن الألف بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاثة، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، هذا مذهب أبي الحسن [الأخفش] والفراء والمازني.

والقول الثالث: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حُذِفَ، فلما حُذِفَ عادت الألف، وهو مرويٌّ عن أبي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل».

(١) نسبه في لسان العرب (خوق) إلى سَيَّار الأباني، والدَّباةُ الجرادة، واليعسوب ذكر النحل وقيل ملكه.

(٢) ذو الرُّمة: غيلان بن عقبة العدوي، شاعر كان شديد القصر دميماً، أكثر شعره تشبيب وبكاء، وكان مقيماً بالبادية يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً، له ديوان شعر في مجلد ضخم. وكانت وفاته سنة ١١٧هـ.ينظر: الأعلام ٥/ ١٢٤، والشعر والشعراء ص٢٠٦.

(٣) ديوان ذي الرمة ص ٣٥، والمعجم المفصل ١/ ٢٠٤.

والمعنى الثاني أن قُرْطها لا يزالُ مضطرباً متحركاً لِبُعْدِ مَهْوَاهُ وطولِ عُنُـقِها، فكأنه معلقٌ على دَبَاةٍ تَـنْزُو من مكانٍ إلى مكانٍ، ولا تستقرُّ، ولهذا شُبِّهَتِ الفرسُ الوثَّابةُ بالجرادةِ الوثَّابةِ، فقال امرؤ القيس:[1]

وأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَـيْفانـةً[2]

والمعنى الأول أوْلى.

مَثَـلٌ

لا تَجِدُ الشَّعْفَاءُ ما يَخْشَى الأَزَبُّ

الأَزَبُّ: الكثير الشَّعْرِعلى الحاجب والعينين، والعرب تقول في مثل آخر لها: كلُّ أَزَبَّ نَفُورٌ[3]، وذلك أن البعير إذا كَثُرَ الشعرُ حوالي عَيْنَيْهِ خُيِّلَ الشَّعْرُ إليه أشخاصاً، فلا يزال يَنْفِرُ، ويكون هذا مثلاً لمَنْ له فَعَلاتٌ مُريبةٌ يخافُ لها، فيكون المعنى كلُّ مُريبٍ خائِفٌ.

وأما الشَّعْفَاءُ في المَثَلِ الأول الذي بدأنا به فهي الناقة التي يتناثر شَعْرُ عَيْنَيْها، فلا تخافُ ما يخافه الأزبُّ، فيكون هذا مثلاً لمن لا يُـتَـعَلَّقُ عليه/ ٥ظ/ في ريبةٍ، فقيل: لا تحذرُ هذه ما يخافُهُ ذاك، لأن مَخُوفَاتِهَا زائلةٌ، والسلام.

---

(١) امرؤ القيس بن حُجْر الكندي أشهر شعراء العرب قبل الإسلام، قيل: كانت وفاته سنة ٨٠ق هـ. الأعلام ٢/ ١١ والشعر والشعراء ص٣١.

(٢) هذا صدر بيت عجزه: كسا وجْهَهَا سَعَفٌ منتشِر، ينظر: شرح ديوان امرىء القيس لحسن السندوبي ص٥١١.

(٣) الميداني: مجمع الأمثال ١/ ٣٣١، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٢٢٣، و ١/ ٣٩٦.

المَجْلِسُ الثَّانِي

مَسـألةٌ في القُـرْآنِ

ومما سَأَلَ عنه أهلُ الزيغِ أوائلُ السورِ المفتتحةِ بالحروفِ المقطَّعَةِ نحو ﴿الٓمٓ ۝١﴾ [البقرة]، قالوا: هذه الحروفُ ما فائدتُها؟ فقد ذهبَ قومٌ إلى أنها من المتشابهِ الذي لا يَعْلَمُ تأويله إلا اللهُ!

وللمفسرينَ في ذلك عشرونَ جواباً، عَشَرَةٌ منها مُسْنَدَةٌ قويةٌ، وعَشَرَةٌ دونَها في القوةِ.

فأول ذلك ثلاثة أجوبةٍ تُعْزَى إلى ابن عباس[1]، رَحِمَهُ اللهُ، قال: معنى ﴿الٓمٓ﴾: أنا اللهُ أعلمُ، ومعنى ﴿الٓمٓرۚ ۝١﴾ [الرعد]: أنا اللهُ أعلمُ وأرى، ومعنى ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف]: أنا اللهُ أعلم وأفْصِلُ. فكأنه جعل هذه الحروفَ مختصراتِ الأفعالِ ودلائلَ عليها[2].

ومما يؤكد ذلك ما يُروىٰ عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ[3] أنه قال: ﴿الٓمٓ﴾ آية تامة، ولا تكون آيةً إلا على هذا المعنى الذي يُروى عن ابن عباس في هذا الوجه.

والجواب الثاني عنه على هذه الطريقة: أن الألف من ﴿الٓمٓ﴾ دلالة على الله تعالى، لأن أول الحروف من اسمه ألف، قال: واللام من جبريل آخرُ اسمه،

---

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، ابن عمِّ رسول الله ﷺ، وكان من صغار الصحابة، اشتهر بمعرفته بتفسير القرآن الكريم، وتوفي سنة ٦٨هـ، الأعلام ٤/ ٩٥.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١/ ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) عبد الله بن حبيب، من التابعين، ومن القراء المشهورين، وهو شيخ عاصم بن أبي النجود صاحب القراءة المشهورة، توفي بالكوفة سنة ٧٤هـ، غاية النهاية ١/ ٤١٣.

والميمُ من محمد أولُ اسمه ـ صلى الله عليه ـ قال: فَدُلَّ بذلك على القرآن مُبْتَدَؤهُ اللهُ تبارَكَ وتعالىٰ، والواسطةُ فيه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومنتهاه إلى محمد ـ صلوات الله عليه ـ في التنزيلِ.

ويُسْأَلُ على هذا الوجهِ فيقالُ: إذا كان قد تُنُووِلَ من كُلِّ حَرْفُهُ الأولُ عن الاكتفاءِ به عن الباقي، فَلِمَ أُخذتِ اللامُ من جبريل وهي آخرُ اسمه؟ والجوابُ أن يقالَ: إن المُبْتَدَأَ من الله تعالى فَدُلَّ على ذلك بابتداءِ حرفٍ من اسمه، وجبريل، عَلَيْهِ السَّلَامُ، يُخْتَتَمُ به التنزيلُ /٦و/ والإقراءُ فَتُنُوول من اسمه نهايةُ حروفهِ، ومحمدٌ ـ عليه السلامُ ـ مُبْتَدَأٌ في الإقراءِ فَتُنُووِل من اسمه أولُ حروفهِ.

والجواب الثالثُ المرويُّ عن ابن عباس: أن هذه الفواتحَ مُقْسَمٌ بها[1]، هذه اللفظةُ جملةُ ما حكاه العلماء، وهي محتاجة إلى بيانٍ، لأن القَسَمَ يكونُ بأداةٍ وجوابٍ فيه أداةٌ، والكلامُ في هذه الفواتح عارٍ من أداةِ القَسَمِ والأداةِ التي تُعَلِّقُ الجوابَ به. ووجهُ ذلك أن يكون معنى القسَم قد دَخَلَهُ لا لفظُهُ، كما دخلَ لَعَمْرُكَ ذلك، وإن لم يكن فيه حرفُ القَسمِ، فكان التقديرُ: وحَقِّ هذه الحروفِ التي تَنْظِمُ منها أسماءَ اللهِ تعالى ويُتَوَصَّلُ بها إلى تمجيدهِ وتهليلهِ لَهَذا الكتابُ ما وَعَدْتُ إنزالَهُ عليكَ. وكذلك في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ ۝٢﴾ [آل عمران] التقدير: وحَقِّ هذه الحروفِ لَلَّهُ لا إله إلاّ هو، فلمَّا حَذَفَ حرفَ القَسمِ من المُقْسَمِ به اقتصاراً على المعنى كذلك حَذَفَ من الجوابِ.

والجوابُ الرابعُ: ما رواه السُّدِّيُّ[2] عن ابن عباس، وحكاهُ الزجاجُ[3] أن

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ١/ ١٣٠.

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِيُّ، تابعي سكن الكوفة، صاحب التفسير والمغازي والسير، توفي سنة ١٢٨هـ، الأعلام ١/ ٣١٧.

(٣) إبراهيم بن السَّرِيِّ، أبو إسحاق الزجاج، من أهل بغداد، عالم بالنحو واللغة، له مؤلفات منها معاني القرآن وإعرابه، توفي سنة ٣١١هـ، الأعلام ١/ ٤٠.

هذه الحروفَ التي افْتُتِحَتْ بها السورُ مُفَرَّقَةٌ فيها أسماءُ اللهِ[1] تعالى، وَمَثَّلَ ذلك بألف لام را، وحاميم، ونون، فقال في ذلك ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ لأنها إذا أُلِّفَتْ حَسَبَ ما حَوَتْهُ كتابةُ المصحف كان ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، ويقولُ أهلُ هذه المقالةِ: إن سائرَ الحروفِ وإن لم تُؤَلَّفْ منها أسماء الله تعالى فإن خَفَاءَ ذلك علينا لا يُخْرِجُهَا عن أنْ يكونَ ذلك مُتَـأَتِّياً فيها.

والجوابُ الخامسُ: ما يروىٰ عن أبي العالية[2] أن كُلَّ حَرفٍ من هذه الحروف مفتاحُ ٱسمٍ من أسماءِ الله تعالى، فالألفُ /٦٦ظ/ مفتاحُ اسمه ﴿إِلَـٰهٍ﴾، واللامُ مفتاحُ اسمِهِ ﴿لطيف﴾، والميمُ مفتاحُ اسمِهِ ﴿مجيد﴾، قال: وسائر الحروفِ المقطعة على هذا السبيل.

والجوابُ السادسُ: ما يُرْوَىٰ عن زيدِ بن أسلم[3] والحسنِ البصريِّ[4] أنها أسماء للسور[5].

ويُعْتَرَضُ على هذا الجوابِ بأَنَّ الأسماءَ تُوضَعُ للتمييز بين المُسَمَّياتِ وإزالةِ اللبسِ، وقد تكرَّرَ ﴿الم﴾ اسماً لسُوَرٍ كثيرةٍ معَ القدرةِ على إيقاعِ الفُرقانِ بألفاظٍ مختلفةٍ، فمن انفصالهم أن قالوا: إن هذه الأسماءَ إذا لاَبَسَتْ غيرها فإن ما يقترنُ من اللفظة التي بعدها تُميِّزُها وتُخَلِّصُها للسورةِ التي افْتُتِحَتْ بها، وهذا كما

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨.

(٢) أبو العالية: رُفيع بن مِهران الرياحي البصري، الحافظ المفسر، من كبار التابعين، توفي سنة ٩٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٥/٢٠٧.

(٣) زيد بن أسلم، فقيه مفسر، من أهل المدينة، له كتاب في التفسير، توفي سنة ١٣٦هـ، الأعلام ٣/٥٦.

(٤) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة في زمانه، توفي سنة ١١٠هـ، الأعلام ٢/٢٢٦.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ١/١٣٠، والدر المنثور للسيوطي ١/٥٧.

تقولُ: أَنشدَ فلانٌ لزهير[1] صَحَا القلبُ عن سَلْمَى، وله قصيدتانِ مفتتحتانِ بهذه اللفظة، فإذا أردتَ أن تجعل هذه اللفظةَ اسماً للقصيدةِ كَمَّلْتَها للاسم بقوله: صحا القلبُ عن سَلْمَى وأَقْصَرَ باطِلُه، وبقوله: صَحَا القلبُ عن سلمىٰ وقَدْ كادَ لا يَسْلُو. وكذلك تقول: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ۝﴾ [البقرة]، فَـتَـقْرِنُ إلى ما يُمَـيِّـزُهَا عن اسمِ السورةِ المفتتحةِ بمثلها.

وقد اعْتُرِضَ على هذا الجوابِ من وجهٍ آخرَ، وهو أنه قيل: إجماعٌ أَنَّ هذه الحروفَ من القرآنِ، وإجماعٌ أن الاسمَ غيرُ المُسَمَّىٰ عندَ المحققين، فإذا كانت هذه أسماءً للسورِ، والسورُ قرآنٌ، والأسماءُ غيرُ المُسَمَّيَاتِ، فقد أخرجتَ هذه الحروفَ عن أن تكون من القرآن. والانفصالُ عن ذلك أن يُـقَالَ: إنه لا يُنكرُ أن يكونَ بعضُ السورِ مُسَمَّىً ببعضها، كما أنك تُسَمِّي قصيدةً من قصائدِ امرئِ القيس نحو: (قفا نبكِ) بهذه اللفظة، فتجعلها اسماً لها، وهي منها، فتقول: أنشدتُ: قفا نبكِ /٧و/ فيكون اسماً مَحْكِيّاً، وهو بعضُ القصيدةِ، لأن القصيدة لو أُخليت منها لَمَا أُكْمِلَتْ من دونها.

والجوابُ السابعُ: ما ذهبَ إليه المحققونَ من أهل العربية، منهم الفراءُ[2] وقُطْرُبٌ[3] في أحدِ قَوْلَيْهِ[4]، وهو أن هذه الحروفَ لَمَّا كانت أُصولاً للكلامِ المؤلَّفِ منها أخبرَ اللهُ تعالى بأن هذا القرآنَ الذي أنزلَهُ إنما هو مؤلَّفٌ منظومٌ من هذه الحروفِ.

---

(١) زهير بن أبي سُلْمَىٰ المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع، كانت وفاته سنة ١٣ق هـ، الأعلام ٣/ ٥٢.

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الكوفي البغدادي، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة والأدب، ومن أشهر كتبه معاني القرآن، توفي سنة ٢٠٧هـ، الأعلام ٨/ ١٤٥.

(٣) محمد بن المستنير، وقطرب لقب له، لقبه به شيخه سيبويه، من أهل البصرة، عالم بالنحو واللغة والأدب، توفي سنة ٢٠٦هـ، الأعلام ٧/ ٩٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٩و٢٤.

فإن قالَ قائلٌ: وما فائدةُ هذا الإخبارِ وهو معلومٌ للجماعة؟ قيل له: التنبيهُ على إعجازِه، ومعنى ذلك أن هذا القرآنَ مؤلفٌ من الحروفِ التي يؤلفون منها كلامهم، فإذا حاولتم كلاماً في غير معارضته أمكنكم، فَجِنْسُهُ مقدورٌ لكم، وأصلهُ عندكم، فما بالكم تَعْجِزُونَ عن الإتيانِ بمثله؟ وهَلاَّ تعلمونَ أن ذلك ليس من عندِ محمد ـ عليه السلام ـ إذ لو كان كذلك أُقْدِرتُمْ عليه كقُدْرتِهِ معَ انفرادهِ وتَظَاهُرِكُمْ.

فعلى هذا الوجهِ إذا أُشير بهذه الحروفِ إلى جملةِ حروفِ المعجمِ كان كإشارة المتكلمِ بقوله يُعَلِّمُ الصبيَّ: ألف باء تاء ثاء، فيذكر بعضها ويَدُلُّ على جميعها، ويكون اختصاصُ ألف لاميم[1] من الطرف الأعلى، والميمُ من الطرفُ الأخيرِ، واللامُ متوسطةٌ بين المخارج، فتكون هذه الأحرفُ الثلاثةُ مشاراً بها إلى جميعِ الحروفِ من الطرفينِ والوسطِ، ويكون في ذلك دلالةُ الإحاطة. وسائرُ الفواتح فيها حكمٌ من هذا النحو إذا حُمِلَ التأويلُ على هذا الوجهِ، والكلامُ في تفصيلها يطولُ، وهو مجموعٌ في باب من أبوابِ خطبةِ الكتابِ الذي أَلَّفناه في معاني القرآن، في المسألة التي سميناها المعجزة النحوية.

والجوابُ الثامنُ: /٧ظ/ ما ذهبَ إليه الأخفشُ[2]، وهو أن هذه الفواتحَ دلائلُ على انتهاءِ السورةِ التي قبلها وافتتاحُ الكلامِ الذي بعدها، وذلك أنها لم توجد في القرآنِ إلا في أول سورة[3].

فإذا ذهبَ إلى ما قلنا بقيَ عليه أن يُبَيِّنَ الفائدةَ في اختصاصِ هذه بالافتتاحِ دونَ سائر الألفاظ التي وضعتها العربُ مُفْتَتِحَةً بها خطابها، نحو: ألا يا زيدُ،

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري، نحوي عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه، وله كتاب معاني القرآن وغيره، توفي سنة ٢١٥هـ، الأعلام ٣/ ١٠١.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٧٠.

وألاَ أنعم صباحاً، فلا تجدُ بُدّاً من الرجوعِ في استخراجِ فائدة الاختصاص إلى أحدِ الأقوالِ التي تقدَّمَتْ.

وهذا الافتتاحُ الذي[1] ذهبَ إليه الأخفشُ ذكره أبو عبيدة[2]، وهو مَرْوِيٌّ عن مجاهد[3].[4]

والجوابُ التاسعُ: أن هذه الحروفَ قُصِدَ بها الردُّ على مَنْ قال: النبيُّ ـ عليه السلام ـ يُتَلَقَّنُ ما يُودِعُه القرآنَ من الناسِ، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل]، فكأنه تعالى قال لهم: زعمتم أن القرآنَ مأخوذٌ عن العربيِّ الذي هو كلامكم ومؤلَّفٌ من هذه الحروفِ التي أسماؤُها ما ثبتَ عندَ علمائكم.

والجوابُ العاشرُ: أن تكونَ هذه الحروفُ ذُكِرَتْ للدلالةِ على أن القرآنَ مما يُدَوَّنُ ويُكْتَبُ ويُخْبَرُ عن أبعاضِه وأجزائِهِ حرفٍ حرفٍ منه بٱسمِهِ الذي يَخُصُّهُ، مَدَىٰ الزمانِ، منقولاً عن السلفِ إلى الخلفِ.

فهذه الوجوهُ العَشَرةُ المتقدمةُ، وبَعْدَها عَشَرةٌ هي دونها، وسنذكرها في المجلس الثالث.

مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه

اعترض أهلُ الزيغِ على قولِ الرسول ـ صلى الله عليه: «مَنْ قرأَ ثُلُثَ القرآنِ

---

(١) في الأصل: التي.

(٢) مَعْمَرُ بن المثنى، أبو عبيدة التيمي بالولاء البصري، من أئمة العلم بالنحو واللغة والأدب وأيام الناس، له مؤلفات كثيرة، منها مجاز القرآن، توفي سنة ٢٠٩هـ، الأعلام ٧/ ٢٧٢.

(٣) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، تابعي من أهل مكة، مفسر، أخذ التفسيرعن ابن عباس، توفي سنة ١٠٤هـ، الأعلام ٥/ ٢٧٨.

(٤) ينظر: السيوطي: الدر المنثور ١/ ٥٧.

أعطِيَ /٨ و/ ثلثَ النبوة، ومن قرأ ثُـلُثَـيْـهِ أُعْطِيَ ثُلُـثَي النبوة، وَمن قرأَ القرآنَ كلَّهُ أُعطيَ النبوةَ كُلَّها، يقال له: اقرأْ وارْقَ بكلِّ آيةٍ درجةً، حتى ينجزَ ما مَعَهُ، ثم يقال له: اقبضْ بيدِكَ، فيقبضُ بيدِهِ، ثم يقال له: اقبضْ بيدك، فيقبضُ بيده، ثم يقالُ له: أتدري ما في يَدِكَ؟ فإذا في يُمْنَاهُ الخُلْدُ، وفي يُسْرَاهُ النعيمُ»[١].

قال هذا المعترضُ: كيف يَصِحُّ أن يُعْطَى الإنسانُ بهذه الكلفة رُتْبَةَ النبوةِ، وما معنى كلامِهِ، عليه السلام؟ وكيف يَصِحُّ أن يقبضَ الخُلْدَ بيمينهِ والنعيمَ بيسارِهِ؟

والجوابُ عن ذلك: أن مَنْ قرأَ القرآنَ أُعْطِيَ النبوةَ أَنْ يقرأَهُ حقَّ قراءتِهِ[٢]، فيعرفَ معناه، ويعملَ بمقتضاه، ويَدُلَّ عليه مَن سواه، وذلك غايةُ ما يَقْدِرُ عليه في وقتِهِ من الإنباءِ عن الله، جلَّ وعز، وكما كان الرسولُ، عليه السلام، في عصره، فهذا له في ذلك مثلُ أجره، لا لأنه يبلغُ رُتْبةَ الأنبياء ـ عليهم السلام ـ لأن الكراماتِ التي يستحقونها بالقتالِ والمجاهدةِ وبذلِ النفس والمهجةِ والصبر على عوارضِ الشدة، والمقامِ معها على شكرِ النعمةِ مما لا يُشَارَكونَ فيه، ولا يُمْنَحُ أحدٌ ما مُنِحُوا منه، فحقيقةُ النبوةِ الإنباء عن الله ـ عز وجل ـ ولهذا خصوصاً أجرٌ إذا قام به مَن يجمع الشرائط الثلاث: من المعرفةِ به، والعملِ عليه، والدلالةِ على مثلِ فعلهِ، كان له مثلُ أَجْرِ الأنبياء، عليهم السلام، في فعلهم ذلك.

وأما قولهُ عليه السلامُ: في يُمْنَاهُ الخلدُ وفي يُسْرَاهُ النعيمُ، فليس المرادُ بهِ ضَمُّ الأصابعِ على شيءٍ، إنما هو على ما تستعملُه العربُ إذا استحقَّ أحدُها

---

(١) قال البرهان فوري في كنز العمال (١/ ١٣١): رواه ابن الأنباري في كتاب المصاحف، والبيهقي في شعب الإيمان وابن عساكر عن أبي أُمامة، قال: «وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فلم يصب».

(٢) قال ابن فورك في كتاب مشكل الحديث وبيانه (ص١١٧): «وقد روي أيضاً في خبر أنه قال: من قرأ [ثلث] القرآن أُعطي ثلث النبوة، والمعنى أُعطي ثلث علم النبوة».

الشيءَ فَمُكّنُ منه، قيل: هو في يده، ومنه قوله عز وجل: ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ﴾ [البقرة]، على معنى وَليّها والمالكِ لها، لا أَنَّ أصابعَهُ تنضمُّ على عقدةٍ، فكذلك معنى قوله، عليه السلام.

فإن قال قائلٌ: فما الفائدةُ في التفصيلِ والتقسيمِ وإحرازِ الخلدِ لليمينِ والنعيم /٨ظ/ للشمال؟ قيل: إن النعمة إذا لم تقترن بها البشارةُ بالدوام كانت كالمُنَغَّصَةِ، فقدَّمَ البشرىٰ العظمى وهي التخليدُ، ثم بَيَّنَ ما يكون مُخَلَّداً فيه، فيكون ذلك على تقديمِ الأهمِّ إلى المُخاطَبِ، وذِكْرُ اليدين وقَبْضُهُمَا على طريقِ التشبيهِ، هو على نحو ما جرت به عادةُ الناسِ كلِّهم في بسطِ اليدِ نحو السماء عندَ التَّضَرُّع والدعاءِ طلبَ ما يرجو من الرحمةِ وأن تُمْلأَ من صَبِّ النعمةِ، والسلامُ.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

أجمعَ النحويونَ على أن قولهم (حَيَوان) واوُه بدلٌ من الياءِ إلا أبا عثمان المازنيَّ، فإنه زعمَ أن الواوَ أصلٌ[1].

ومن حجةِ النحويين[2] أنه ليسَ في كلام العرب فَيْعَلٌ عينهُ ياءٌ ولامُه واوٌ، ولأن ذلك ضِدُّ مقتضى الحكمةِ، لأن الآخِرَ أثقلُ من الوسط، وقد جاء ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ، نحو: لَوَيْتُ وحَوَيْتُ، فاحْتُمِلَ في الأوسط الذي هو موضعُ الخفةِ الواوُ التي هي أثقل من الياء، وخُصَّ الآخِرُ لَمَّا كان موضعَ الثقل بالياء بَعْدَ الواو لبُعْدِ الحالِ باللفظِ الثقيل في المكانِ الخفيف في المكان المستثقلِ. وقالوا:

---

(١) ينظر: ابن جني: المنصف شرح تصريف المازني ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٢) جاء في لسان العرب (مادة حيي): «ابن سيده: والحَيَوَان أيضاً جنس الحي، وأصله حَيَيَان، فقلبت الياء التي هي لامٌ واواً، استكراهاً لتوالي الياءين لتختلف الحركات، وهذا مذهب الخليل وسيبويه. وذهب أبو عثمان إلى أن الحيوان غير مبدل الواو، وأن الواو فيه أصل، وإن لم يكن منه فعلٌ...».

فإذا بَنَيْتَ[1] حَيَواناً من ياءٍ وواوٍ فقد عكستَ ما أوجبه القياس، فلا النظيرُ يُجيزُهُ، ولا النظيرُ في الكلام يُصَحِّحُهُ.

ومما يَحْتَجُّ به أبو عثمان أن ظاهرَ هذا اللفظ دالٌّ على أصله، ولفظةٌ أخرىٰ كلامِهم[2]، وهي قولهُم: رجاء بن حَيْوَة[3]، وهو اسم عَلَمٌ قد بقي على أصله، ولو غُيِّرَ كما غُيِّرَ سائر كلامهم إذا التقى فيه ياءٌ ساكنة بعدها واوٌ لوجبَ أن يقال: رجاءُ بن حَيَّة، كما قيل في جمع يوم: أيَّام، وأصله أَيْوَام، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغمت الياءُ فيها، فتركُهُمْ (حَيْوَة) على أصلها دلالةٌ على أنَّ (حَيَواناً) أصلهُ من الياء والواو، ومما يُستدلُّ به على صحة /٩و/ ذلك أن موقعَ اللامِ من العينِ كموقعِ العين من الفاء، وكما جاز أن يكون العينُ واواً والفاءُ ياءً في مثل (يَوْم)، وكان وقوعُه وقوعَ الواوِ فاءً واللامِ ياءً في مثل (وَيْل) سواء في مجيئها، وإن قلَّ البناء عليهما، كذلك لا يُنكرُ مجيءُ الواوِ بعدَ الياءِ في موضعِ اللام، وإن كان حرفاً مفرداً لا نظيرَ له.

ومما يَـرُدُّ به قولَ النحويين في الشذوذِ الذي يلزمُ على مذهبه أن يقول لهم: كنتُ إذا جعلتُ الواوَ أصلاً فقد أخرجتُ الكلمةَ عن أن يكون لها نظيرٌ، فأنتم أيضاً قد خرجتم في قولكم إلى شذوذ مثل شذوذي، وأتيتم ما لا نظيرَ له في كلام العرب، وذلك أنكم قلبتم ياءً مفتوحةً بعد ياءٍ مفتوحةٍ واواً، وليس في كلامهم ذلك، فهذا بلا نظيرٍ كما أن ما ٱدَّعَيْتُ بلا نظير، والشذوذُ في القولين سواءٌ.

وإنما قَلَبَ النحويونَ الياءَ الأخيرة من (حَيَوَان) واواً لأنهم استثقلوا المتجانسينِ في بناءٍ قد ثَـقُـلَ بزيادتينِ في آخرهِ، وكان الفرارُ من اللفظ بالياءِ إلى

---

(١) في الأصل: ثنيت.

(٢) لعل الصواب: من كلامهم.

(٣) رجاء بن حيوة شيخ أهل الشام في عصره، وكان ملازماً لعمر بن عبد العزيز في عَهْدَي الإمارة والخلافة، توفي سنة ١١٢هـ، والأعلام ٣/ ١٧.

اللفظ بالواو، إذا تجانستِ الياءاتُ، معتاداً في كلامهم، أَلاَ تراهم في النسبِ إلى غِنَىٰ ورَحَىٰ يقولون: رَحَويٌّ وغَنَويٌّ، ورَحىً أصلها من الياء وغِنىً أيضاً أصلها من الياء، وكان الحكمُ أن يقال: غَنَيِيٌّ ورَحَيِيٌّ، وتبقى اللامُ على أصلها لولا ما كرهوا من تجانسِ الحروفِ المستثقلةِ، فعَدَلُوا من الألفِ في رَحًى وغِنًى إلى الواو التي لم تكنْ أصلاً لها في هذا المكانِ لتخالفَ بين الحروفِ المستثقلةِ المتجانسةِ، فكانت الواوُ أخفَّ عليهم معَ الياء، من الياءِ مع الياءِ، وكذلك في (حَيَوان) والسلام.

بيْـتُ مَعْـنًىٰ

قول مُهَلْهِلٍ[1]:

وهَمَّـامَ بنَ مُـرَّةَ قَـدْ تركنـا ... عليهِ القَشْعَمَانِ من النُّـسُورِ[2]

يريدُ أنَّا قتلنا هذا الإنسانَ، وطرحناه في المعركةِ، فانحطتْ إليه عوافي الطير تَنْسُرُ من لحمه.

ويُسْأَلُ عن القَشْعَمَيْنِ واختصاصهما، والقَشْعَمُ الضخمُ الكبيرُ من النسور، وهما الذكر والأنثى؟ والجواب عنه أنْ يقالَ: أرادَ أن الذي قتلناه رئيسٌ لم يوصلْ إلى قتلهِ إلا بعدَ قتل أصحابهِ /٩ظ/ ومَن مَعَهُ من عشيرتهِ، فحصلَ مقتولاً بعد ما كَثُرَتِ الجِيَفُ وشَبِعَتِ النسورُ الفتيةُ التي تزاحمُ الضعافَ منها، فلمَّا قُتِلَ هذا الرئيسُ لم يَبْقَ من النسور ما به حاجةٌ إلى لحم إلا القشاعم، فكان ذِكْرُ القشعمين تنبيهاً على أنهما آخرُ ما يشبعُ من العوافي، وأن هَمَّامَ بنَ مُـرَّة آخرُ من قُتِلَ، لرئاستِهِ وسُؤْدَدِهِ في قبيلتهِ.

---

(١) هو عدي بن ربيعة التغلبي، ومهلهل لقب له، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية، توفي سنة ١٠٠ق هـ، الأعلام ٤/ ٢٢٠، والشعر والشعراء، ص٩٩.

(٢) لسان العرب (قشعم)، والمعجم المفصل ٣/ ٥٥٨.

مثَــلٌ

لا يَحْمِلُ الجارِعُ ثِقْلَ الجائزِ

هو مثلُ قولهم[1]:

وابنُ اللبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   لم يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ

فالجارِعُ خَشَبةٌ تُعْرَضُ على خَشَبَتَيْنِ مَنْصُوبتَينِ تُطْرحُ عليهما فروعُ الكَرْم لترفعَها عن الأرض، والجائزُ خَشَبَةٌ تُعْرَضُ في البيتِ تقعُ عليه رؤوس الخَشَبِ، وهي العارضةُ المسمَّاةُ بالفارسية: تِيرٌ، ومعناه أنَّ الضعيفَ لا يستقلُّ بِحَمْلِ القَوِيِّ، كما أنَّ هذه الخشبةَ المُعَدَّةَ لحَمْلِ الخفيفِ لا تثبتُ تحتَ الحمل الثقيلِ.

---

(١) هذا بيتُ شعرٍ لجرير في ديوانه ص ١٢٨، وينظر: المعجم المفصل ٤/ ١٠٠، وقال ابن السيرافي في كتابه شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥٩): «ابن اللبون من الإبل الذي استوفى سنتين ودخل في الثالثة، والبُزْل جمع بازل، وهو من الإبل الذي له تسع سنين، والقناعيس: العظام، الواحد قنعاس، والقَرَن: الحَبْلُ، ولُزَّ: شُدَّ فيه، والصولة: الحملةُ عليه... يهجو بذلك عدي بن الرقاع العاملي، يقول له: أنت في الشعراء بمنزلة ابن اللبون في الإبل، ضعيف لا يغني شيئاً ولا ينتفع به، وأنا بمنزلة الفحل البازل، وابن اللبون لا يستطيع دفع الفحول.

ٱلمَجْلِسُ ٱلثَّالِثُ

الأجوبةُ العَشَرَةُ الباقيةُ في فواتحِ القرآنِ

أوّلُها: ما رُوِي عن قتادة[(١)] وابن جُرَيْج[(٢)] أن هذه الفواتحَ هي أسماءٌ للقرآن[(٣)]، وليس هذا قولُ مَنْ قال إنها أسماءٌ للسور، لأن معنى ذلك [أنها][(٤)] تدلُ على أن ما ٱفْتُتِحَ بها قرآنٌ، وتلك مخصوصةٌ لسُوَرٍ بأعيانها.

والجواب الثاني: ما رُوِيَ عن أبي عُبَيْدَة، وذكره في كتابه في المجاز[(٥)]، لأنها لافتتاح الكلام، وهذا القول غيرُ قول الأخفش إنها للفصل بين السور، لأن هذا يريد أنه يَصحُ أن تُفْتَتَحَ السورةُ بهذه الفاتحةِ وإن لم تتقدمها سورة أُخرى. والذي ذهب إليه الأخفش أنها لا تقع إلا بين سورتين تَفْصِلُ إحداهما عن الأخرى.

والجوابُ الثالثُ: ما رُوِيَ عن طائفة، منهم أبو الفاختة، أن هذه الفواتح من المتشابهِ الذي لا يَعْلَمُ تأويلَهُ إلا اللهُ تعالى / ١٠و/ .

والجوابُ الرابعُ: ما رُوِيَ عن الشعبي[(٦)] أنه قال: إنَّ لله في كلِّ كتابٍ سِرّاً، وسِرُّهُ في القرآنِ ﴿الم﴾ وما أشبهها[(٧)].

---

(١) قتَادَة بن دِعامة السدوسيُّ البصريُّ، مفسر حافظ، ضرير أكمه، توفي سنة ١١٨هـ، الأعلام ٥/ ١٨٩.

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، فقيه الحرم المكي، وإمام أهل الحجاز في عصره، توفي سنة ١٥٠هـ، الأعلام ٤/ ١٦٠.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١/ ١٢٩.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) مجاز القرآن ١/ ٢٨ قال: «ومعنى (ألم) افتتاح، مبدأُ الكلام، شعار للسورة».

(٦) عامر بن شراحيل الشعبي، الكوفي، تابعي، وكان فقيهاً، ومن رجال الحديث الثقات توفي سنة ١٠٣هـ، الأعلام ٣/ ٢٥١.

(٧) ينظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥٤، والسيوطي: الدر المنثور ١/ ٥٩.

وهذا القولُ غيرُ القولِ الذي قبلَه، لأن مَنْ جَعَلَهُ منَ المتشابهِ صارَ إلى وجهين:

أحَدِهِمَا: أن يكونَ مما يَعْلَمُهُ اللهُ والراسخونَ في العلم.

والقولِ الآخرِ: هو ما يذهبُ إليه طائفةٌ لا يُعَرِّجُ على قولها من أنَّ ذلك لا يعلمهُ غيرُ الله تعالى.

ومن قال: إنه من أسرارِ اللهِ تعالى في كتابه فإنه يجوزُ أن يُطْلِعَ عليها وعلى أمثالها أنبياءَهُ عليهم السلام، لأنه يقول تعالى: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الجن].

والجوابُ الخامسُ: أن هذه الحروف حروف الجُمَّل[1]، فالألفُ واحدٌ، واللامُ ثلاثونَ، والميمُ أربعونَ، وهو الذي يُرْوَىٰ عن ابن أنس[2] أنه قال: ما من حرفٍ من هذه الحروفِ إلا وهو في مُدَّةِ أقوامٍ وآجالِهِمْ، فالألفُ سنةٌ، واللامُ ثلاثونَ سنةً، والميمُ أربعونَ سنةً.

ولا يتجهُ اعتراضُ مَن يعترضُ بأن ذلك ليس من علومِ العربِ، لأنه من علومِ خاصَّتِهَا، وإن لم يكنْ من علومِ عامَّتِها، فقد رُوِيَ أن بعضَ أهل الكتابِ لمَّا سَمِعَ ﴿ألم﴾، قال: مُدَّةٌ غايتُها إحدى وسبعون سنة، فاستقصرَ مدى الإسلام، فلما سَمِعَ ﴿ألم﴾ و ﴿ألمص﴾ ورأى العِدَّةَ قد زادتْ مئتينِ وتسعينَ سنةً بَشَّرَ أَمَلَهُ بالخيبةِ.

---

(١) قال ابن منظور في لسان العرب (جمل): «وحِسَابُ الجُمَّلِ بتشديد الميم الحروف المقطعة على أبجد» ويراد به استخدام الحروف على الترتيب الأبجدي للدلالة على الأعداد، فالألف واحد، والباء اثنان، والجيم ثلاثة... الخ، ينظر: الداني: البيان في عدِّ آي القرآن، ص ٣٣٠.

(٢) هو: الربيع بن أنس، كما صرَّح المؤلف باسمه في الوجه العاشر وكما جاء في تفسير الطبري ١/ ١٣١.

والجوابُ السادسُ: أَحَدُ قَوْلَيْ قُطْربٍ، وهو أنه قال: ٱفْتُتِحَتِ السورُ بهذه الحروفِ لِيُفْتَحَ بها أسماعُ المشركينَ لَمَّا تَوَاصَوْا بأَنْ لا يَسْمَعُوا القرآنَ ويتنافروا عنه، كما حكى اللهُ تعالى عنهم حيثُ يقولُ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت]، قال: فلما سَمِعُوا هذه الحروفَ التي لم يعتادوها، ولم يسمعوا في كلامهم أمثالها، أصاخوا لها فَتُلِي عليهم بعدها من القرآنِ ما يُقِرُّ الإيمانَ في قلوبهم ويُمَكِّنُهُ في صدورهم[1].

وهذا الجوابُ مستضعفٌ لأن إسماعَهم لَهُ / ١٠ظ/ إذا كان علىهذا السبيلِ إنما يكون رَيْثَ ما تُـتَخَطَّىٰ هذه الفواتح ويُرْجَعُ إلى الكلامِ المألوفِ، فيعودُ القومُ إلى النِّفَارِ، ولا يَصِحُّ أن يَقْصِدَ اللهُ شيئاً فلا يَصِحُّ مَقْصُودُهُ مما يتعلقُ بفعلهِ.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ المرادُ بها إعلامَ الناسِ هذه الحروفَ مقطَّعةً كما أخبرهم بها مؤلَّفةً ليَعْرِفُوها على حُكْمَيْها ويُحيطوا علماً بحالَيْها، لأنهم لا يعرفون من تأليفها أسماءً، وإنما يسمعون أجراسها، فَجُمِعَتْ لهم الفائدتان بتقديمِ ذكرِ الحروفِ المقطعةِ وإتباعها بالمؤلفة.

والجوابُ الثامنُ: أن يقالَ: إن هذه الحروفَ هجاءٌ موضوعٌ لترتيبِ التعليمِ، فكأنه قيل: إن القرآن مِن هذه الحروفِ التي مَنْ أرادَ أن يَبْلُغَ من الكلامِ أقصاه احتاجَ أن يَبْدَأَ منه بأدناه، فَيَتَوَصَّلُ إلى عِلْمِهِ بها كما تتوصَّلُون أنتم إلى معرفةِ سائرِ الكلامِ بمعرفةِ هذه أوّلاً.

والجوابُ التاسعُ: ما ذهبَ إليه بعضُ المتأخرين من أنه لَمَّا عَلِمَ اللهُ تعالىٰ أنه سيكونُ في الناس مَنْ يصفُ كلامَ اللهِ بما لا يَصِحُّ في صفاتهِ، كما ذهب قوم إلى أن القرآنَ المتلقَّى ليس هو كلامَ اللهِ، إنما هو حكايةُ كلامه، وذهبوا إلى أن كلامَهُ ليس بحروفٍ، وإنما هو صفةٌ من صفاتِهِ، فَبَـيَّنَ اللهُ تعالىٰ أن القرآنَ هو

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ١/ ١٣٣، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٨.

من هذه الحروفِ التي تتبعَّضُ وتتقطعُ وتتألفُ وتتفرَّقُ، وأنَّ ذلك لا يَصِحُّ أن يكونَ من صفاتِ القدمِ، وكان القصدُ بذلك الردُّ على مَنْ ذهبَ هذا المذهبَ.

والجوابُ العاشرُ: ما اختار ابن جريرٍ الطبريُّ[1] لَمَّا ذكر أجوبة مختلفة[2]، وهو من المعاني التي ذهب إليها المفسرونَ واختار هذا القول[3]. وهذا على الإطلاق الذي أطلقه لا يَصِحُّ لأن اللفظةَ الواحدةَ وإن صَلُحَت لمعانٍ مختلفةٍ فإنها في مكانٍ واحدٍ لا يصحُّ أن يُرادَ بها تلك المعاني كُلَّها، ألا ترى أن العينَ إذا اسْتُعْمِلَتْ في كلامٍ وأُريد بها الجارحةَ لم يَصِحَّ أن يكونَ معَ إرادةِ /١١و/ الجارحةِ بها مُراداً بها غيرها من المعاني التي يَصِحُّ أن تُرَادَ، ولكنَّ وجهَ هذا الجوابِ وإن كان قد ذهب فيه مذهبَ الربيعِ بن أنس حيث قال: ليس حرفٌ منها إلا وهو مفتاح اسمٍ من أسمائه، وليس منها حرفٌ إلا وهو تنبيهٌ على آلائهِ وبلائهِ، وليس منها حرفٌ إلا وهو في مُدَّة أقوامٍ وآجالهم، فجعلَ الحرفَ الواحد لأشياءَ كثيرةٍ مختلفةٍ. فَسَلَكَ ابن جرير طريقته وهو يَضْعُفُ من الجهة التي ذكرها.

ولو قيل على هذا الوجه: إن هذه الحروفَ أُطْلِقَتْ لتَسْرعَ إليها أبوابُ المعاني التي ذهبَ إليها المفسرون، كما يُحْذَفُ جوابُ لو في مثلِ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ ﴿٣١﴾﴾ [الرعد]، فَحُذِفَ الجوابُ لتَسْرعَ إليه أبوابُ المعاني، لاحتمل ذلك وصَحَّ.

---

(١) محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، صاحب التاريخ، والتفسير، استوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠هـ، والأعلام ٦/٦٩.

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١/١٢٩ ـ ١٣٩).

(٣) قال الطبري (١/١٣٩): «والصواب من القول عندي في تأويل مفاتح السور التي هي حروف المعجم... أن كل حرف منه يحوي ما قاله الربيع وما قاله سائر المفسرين غيره...».

مسألة في خبر الرسول عليه السلام

قال النبي عليه السلام: «لو كان هذا القرآن في إهاب ما مَسَّتْهُ النار»، وفي رواية أخرى: «لو جعل القرآن في إهابٍ ثم أُلْقِيَ في النار ما احترق»(١).

قال المعترض: نرى النار لا تُمَيِّزُ بين صحائف القرآن وصحائف غيره، فما معنى هذا الكلام؟

قيل له: قد أجاب ابن قتيبة(٢) عن ذلك بثلاثة أجوبة ضَعَّفَها أبو بكر بن الأنباري(٣)، وأجاب بجواب اختاره(٤).

والجوابُ الأولُ من الأجوبةِ الثلاثة: ما يُروى عن الأصمعيِّ(٥) أَنَّ الإهابَ هاهنا كناية عن جَسَدِ الإنسانِ، كما قالت عائشة(٦)، رضي الله عنها: فأَقَرَّ الرؤوسَ على كواهلها وحقنَ الدماءَ في أُهَبِهَا. قال: ومعنى ذلك أن مَن علَّمه اللهُ تبارك وتعالى القرآنَ من المسلمين لا تحرقُه النارُ. وهو كما رُوِيَ عن أبي

---

(١) رواه الدارمي في سننه، والإمام أحمد في مسنده، ينظر: المعجم المفهرس ١/ ١٢٩.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة من أئمة اللغة والأدب والمعرفة بالقرآن والحديث، توفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ، الأعلام ٤/ ١٣٧.

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثرهم حفظاً للشعر والأخبار له مؤلفات كثيرة في اللغة والقرآن والحديث، توفي ببغداد في سنة ٣٢٨هـ، الأعلام ٦/ ٣٣٤.

(٤) ذكر الشريف المرتضىٰ في أماليه (١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٨) الوجوه الثلاثة التي أجاب بها ابن قتيبة ورد ابن الأنباري عليه، واختاره في ذلك.

(٥) عبد الملك بن قُريب الأصمعيُّ البصري، عالم باللغة ورواية الشعر، وتوفي بالبصرة سنة ٢١٦هـ، الأعلام ٤/ ١٦٢.

(٦) عائشة بنت الصديق أم المؤمنين، رضي الله عنها، كانت أحب نساء النبي ﷺ إليه، توفيت سنة ٥٨هـ ، الأعلام ٣/ ٢٤٠.

أُمامة[1]: اقرؤوا القرآن ولا تَغْتَرُّوا بهذه المصاحفِ المعلقةِ، فإن الله تعالى لا يعذبُ قلباً وَعَى القرآن.

قال ابن الأنباري: هذا ضعيفٌ لا يَصِحُّ، وضَعْفُهُ بما أجمعَ عليه المسلمونَ من صحة تعذيبِ أهلِ الكبائر إذا فارقوا الدنيا عاصينَ /١١ظ/ وإن كانوا للقرآن وَاعِينَ. قال: وبما رُوِيَ في الخبر عن النبي ـ عليه السلام ـ أنه قال: «أكثرُ منافقي أُمَّتِي قُرَّاؤها»[2].

وهذا الذي اْعتَـرَضَ به ابن الأنباريِّ على هذا القول يمكنُ الانفصالُ عنه بأن المرادَ: مَنْ وَعَى القرآنَ لا تمسُّهُ النارُ ولا تحرقُهُ، ومعنى وَعَى: حَفِظَ، ومَنْ حَفِظَهُ فمِنْ حِفْظِهِ له ألاَّ يُضَيِّعَ حدودَهُ، فإذا قام بحدوده لم تحرقْهُ النارُ لو أُلْقِيَ فيها، وهو لا يُلْقىٰ فيها، فعلى هذا الوجهِ يكون المعنىٰ: مَن حَفِظَ التلاوةَ وعَمِلَ بموجبها لم تَمَسَّهُ النارُ.

والجوابُ الثاني من أجوبةِ ابن قتيبةَ: هو أن المرادَ: لو أُلْقِيَ في النارِ لَمَا احترقَ القرآنُ، وإنما كان يحترقُ الجلدُ المكتوبُ فيه، فأما المكتوبُ فكانَ اللهُ يَرْفَعُهُ صيانةً له عن الإحراق.

واعترضَ ابن الأنباري على هذا الجوابِ أنه إذا كان القرآنُ هو المكتوبُ في الجلدِ فإن النارَ لا تحرقُ المكتوبَ والمكتوبَ فيه جميعاً، فلا وجهَ لحمل الخبرِ على هذا.

والجوابُ الثالثُ عن ابن قتيبةَ: هو أن يكون المرادُ بذلك: لو جُمِعَ القرآنُ في إهابٍ على عهدِ رسولِ الله، عليه السلام، ثم أُلْقِيَ في النارِ لَمَا احترقَ، دلالةً

---

(١) أبو أمامة: صُدَيُّ بن عجلان الباهلي، صحابي سكن الشام وتوفي في أرض حمص سنة ٨١هـ، الأعلام ٣/٢٠٣.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (المعجم المفهرس ٦/٥٢٦).

على نُبُـوَّتِهِ وصِدْقِ معجزتهِ. قال: فإن كان قد انقطعَ ذلك بوفاته فهو جارٍ مَجْرَىٰ سائرِ المعجزاتِ التي انقطعتْ بمضيه، عليه السلام، نحو كلامِ الذئبِ، وشكايته البعيرَ، وتسبيحِ الحصى[1].

واعترضَ ابنُ الأنباريِّ على هذا الجوابِ أيضاً بأن قال: المعجزاتُ معلومةٌ مشهورةٌ، ولم يُنْقَلْ إلينا ذلك في جملتها، ولا أنه احتج به على المشركين، ولا ذكر ما كان من جوابهم في طلبِ تصحيحه أو التسليم له.

والذي ذهبَ إليهِ ابن الأنباري واختاره هو أنه أرادَ بقوله: (لَمَا احترق) أي: لَمَا بَطَلَ، لأنَّ الله تعالى قد أَوْدَعَهُ قلوبَ عبادهِ الأخيارِ، فهم يتلونه آناء الليلِ والنهارِ. قال: وهذا كما قال الله تبارك وتعالىٰ لنبيه عليه السلام: «إنِّي مُنزلٌ عليكَ كتاباً لا يَغْسِلُهُ / ١٢و/ الماءُ»[2]، وليس المرادُ به لو غُسِلَ بالماءِ انغسلَ، ولكنَّ المعنى لا يُبْطِلُه الماءُ ولا يُدْرِسُهُ إذا كانت القلوبُ تحفظُهُ وتَدْرُسُه»[3].

وفي ذلك جوابٌ خامسٌ: وهو أن يكونَ القَصْدُ بذلك التنبيهُ على ما فَخَّمَ الله تعالى من أمر القرآنِ وعَظَّمَ من شأنه، وقال: لو جُمِعَ في جلدٍ وأُلْقِيَ في النار وسُعِّرَتْ به لَمَا أحرقته، فيكون ذلك تنبيهاً على حال الإنسان إذا وعاهُ وحَفِظَهُ، وهو كقول الله جلَّ وعزَّ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴿٢١﴾﴾ [الحشر] على أحدِ وجوهٍ، وهو أن يكون المعنى: لو أنزلناهُ على جبلٍ فشَعَرَ به مع جَفَاءِ طَبْعِهِ وغِلَظِ جِسْمِهِ لَلانَ وَخَضَعَ.

---

(١) ينظر: القاضي عياض: الشفا ١/٣٠٦، ٣١٠، ٣١٢.

(٢) رواه مسلم والإمام أحمد (المعجم المفهرس٤/ ٤٩٩).

(٣) قال الشريف المرتضى في أماليه (١/٤٢٨): «والوجه الصحيح في تأويل الخبر غير ما توهمه ابن قتيبة وابن الأنباري، وهو أن هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله على طريق المثل والمبالغة في تعظيم شأن القرآن وإخبار عن جلالة قدره وعظم خطره، والمعنى أنه لو كُتِبَ في إهاب وأُلقِيَ في النار وكانت النار مما لا تحرق شيئاً لعلو شأنه وجلالة قدره لم تحرِّقْهُ النارُ»، وينظر أيضاً أمالي المرتضى ٢/ ٣٠٩.

وجوابٌ سادسٌ: وهو أن يكون المعنى لو قَصَدَ الكفارُ إلى إبطال القرآنِ وإبطال العمل به ومَحْو آياتِ الله فيه مُجْمَعَةً في إهاب وإلقائهِ إلى النار التي هي أسرع الأشياء إهلاكاً لِمَا لاَقَتْهُ لَمَا أَحْرَقَتْهُ، لأن الله تعالى كان يحولُ بينَهُ وبينَهُ، لِمَا سَبَقَ من ضمانةِ حفظهِ في قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحجر]، فلم يقعْ هذا القصدُ منهم، ولا وقع المنعُ من الله تعالى، و (لو) دالَّةٌ على امتناع الشيءِ لامتناع غيرِهِ(١).

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

إن سألَ سائلٌ في قولهم: هذه جوارٍ ومَجَارٍ وغواشٍ، ما بَالُها لَحِقَ بها التنوينُ وهي من الجموع التي ثالثُها أَلِفٌ وبعدَ الألفِ حرفانِ، وحُكْمُهُ أن لا ينصرفَ، وإذا لم ينصرفْ لم يَلحقْهُ التنوينُ، والأصلُ جواري، وهو بمنزلة عَذَارِي ومَدَارِي وصَحَارِي؟

والجوابُ عن ذلك من وَجْهَيْنِ:

أحَدُهما: ما ذهب إليه المتقدمون من النحويين من أن الياءَ من جواري ونحوها من الجموع التي وقعَ بعد ألفها حرفانِ أَخِيرُهما معتلٌّ إنما حُذِفَتْ لاجتماع وجوهٍ من الثِّقَلِ، أحدُها: الجمعُ، والثاني: التناهي فيه، لأنَّ هذا الجمعَ نهايةُ الجموع، ولأنه خارجٌ عن أمثلةِ الواحدِ، ولأنَّ المعتل مستثقلٌ، ولأنه آخرُ كلمةٍ، ولأن ما قبلَه كسرةٌ لازمةٌ، فلما حُذِفَتِ الياء لهذه الأنواعِ من الثِّقَلِ صارَ الجمع بعد ألفه حرفاً واحداً(٢) / ١٢ظ/ فانصرفَ وأُلْحِقَ به التنوينُ.

وهذا الجوابُ يُفْسِدُه قولهم في جَمْعِ أُمْنِيَة أَمَانِي، وفي جَمْعِ أُوقِيَةٍ أَوَاقِي، إلا أن تُحْرِزَ ما يعصمُه من المناقضةِ.

---

(١) ينظر أيضاً في توجيه الخبر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص٢٥٢، وابن فورك: كتاب مشكل الحديث وبيانه ص١٢٨.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: حرفٌ واحدٌ.

وذهَبَ أبو إسحاق الزجاجُ لمَّا رأى ضعفَ هذا المذهبِ إلى أن قال: التنوين في هذا الموضعِ ليس هو أَمارةً للصرفِ، وإنما هو بدلٌ من الخلل الذي دخلَ على الحرفِ بحذفِ الحركتينِ منه الضمِّ والكسر[1].

وهذا الجوابُ أيضاً ضعيفٌ، لأن سقوطَ الحركاتِ من الحروفِ المعتلةِ لا يَقتضي بَدَلاً منها، ولو وجبَ ذلك لوجبَ في مثل يغزو ويدعو، وفي مثل هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فلمَّا لم يُعَوَّضْ من الحركاتِ في شيءٍ من هذه المواضعِ لم تَحْتَجْ هذه الحركةُ أيضاً إلى تعويضٍ.

والجوابُ الصحيحُ أن الياء في جواري ومجاري لمَّا كانت بعد الكسرةِ القويةِ اللازمةِ بعدَ ألفِ الجمعِ أشبهتِ الياءَ التي تكون إشباعاً لهذه الكسرةِ في مثل مساجيد، وهذه الياءُ لا اعتدادَ بها فكأنها الكسرةُ وحدَها، فصارَ بعد الألفِ حرفٌ واحدٌ.

فإن عُورِضَ بقولهم: صَحَارىٰ، وقيلَ: إنَّ المَدَّةَ ها هنا كالمدةِ هناك، قيل: إن الألفَ لا تزادُ إشباعاً للفتحةِ في هذا المكان، لأن الفتحةَ بعدَ ألفِ الجمعِ إنما هي مكانُ الكسرةِ، وليس هذا المكانُ من أماكنها، فلا تُقَوَّىٰ إشباعاً[2].

بيْتُ مَعْنىً

قال أبو دُؤَاد[3]:

قُلْتُ لَمَّا نَصَلا مِن قُنَّةٍ كَذَبَ العَيْرُ وإن كان بَرَحْ
وتَرَى مِن خلفها إذ مَصَعَا من غبارٍ ساطعٍ قَوْسَ قُزَحْ[4]

---

(١) ذكر ابن جني رأي الزجاج في المنصف ٢/ ٧٠.

(٢) ينظر: ابن السراج: الأصول ٢/ ٩١، والشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح ٢/ ٢١١.

(٣) أبو دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي، شاعر جاهلي كان من وصَّاف الخيل المجيدين، له ديوان شعر، الأعلام ٢/ ١٦٠.

(٤) ديوان أبي دؤاد ص٣٠١، والمعجم المفصل ٢/ ٥٣.

يصفُ حماراً وأتاناً، ومعنى نَصَلا من قُنَّـةٍ: خَرَجا من الطريق في الجبل، والقُنَّـةُ: جبلٌ منفردٌ مستطيلٌ في السماء. وقوله: كَذَبَ العَيْـرُ وإن كان برح، يحتمل معاني:

أولها: أن يكون كَذَبَ العَيْرُ بمعنى الإغراء، كقول العرب: كَذَبَ عليك الحَجُّ، أي عليكَ الحَجَّ. وكما قال عنترة:[1]

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ إن كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذْهَبِي[2]

فقوله: كذب العتيقُ، أي: عليك العتيقُ، فمعنى البيت: عليك العَيْـرَ، فاطْعَنْهُ وإن جاء من ناحيةِ الشِّمالِ ما لا يَسْهُلُ من ناحيةِ اليمينِ. ومعنى بَرَحَ جاء من ناحيةِ الشِّمال.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ معنى كَذَبَ العَيْرُ أي خابَ أَمَلُهُ وأَخْلَفَ ظَنُّهُ، وإن انتقلَ عن الجانبِ الذي يَصْعُبُ فإني أطعنه أيَّ ناحيةٍ قَصَدَ، وأيَّ جانبٍ أَخَذَ.

والجوابُ الثالث: أن يكونَ معناه أن العَيْـرَ وإن أتاني من الجانبِ الذي أتشاءمُ بآتي الطيرِ ونحوها منه، ودَلَّنِي بذلك على أني لا أظفرُ به، وأخبرني أنه ليس من صَيْدِي، فقد كَذَبَ فيما أخبرَ به، لأني أطعنهُ فلا يُـفْلِتُ مني.

والبارحُ من الطيرِ والظبيِ وغيرهما ما جاء عن شِمالِكَ إلى يَمينِكَ، وأهلُ نجدٍ وهم أكثرُ العربِ يتشاءمون به، ولذلك قال النابغة:

زَعَمَ البوارحُ أنَّ رحلتَنا غداً وبذاك خبَّرنا الغرابُ الأسودُ[3]

فتشاءَمَ بالبوارحِ، لأنه نجديٌّ، وهؤلاء لا يتيمَّنون بالسوانح، وهي التي تجيءُ من

---

(١) عنترة بن شدَّاد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى، الأعلام ٥/٩١، والشعر والشعراء ص٧٥.

(٢) ديوان عنترة ص٢٧٣، والمعجم المفصل ١/٤٧٦.

(٣) ديوان النابغة ص٨٩، والمعجم المفصل ٢/ ٢٨٤.

ناحية اليمينِ، يقال: سَنَحَ سنوحاً، وبَرَحَ بروحاً. وأما أهلُ الحجازِ فإنهم على الضدِّ من ذلك، لأنهم يتشاءمون بالسوانحِ ويتيمنونَ بالبوارح، ولذلك قال أبو ذؤيب[1]:

زَجْرتُ لها طيرَ السَّنيحِ فإن يكنْ ... هواكَ الذي يهوىٰ يُصِبْكَ اجتنابها[2]

فتشاءمَ بالسوانحِ لأنه حجازيٌّ.

وعلةُ اختلافهم وتيمنُ هؤلاءِ بما يتشاءمُ به أولئك هي اعتبارهم اليمينَ والشمالَ، واليمينُ ناحيةٌ يتيمن بها العرب، وعلة تيمنهم بها شيئان، أحدُهما: اللفظُ المأخوذ من اليمين، والثاني: أن اليمين أتم وأكملُ في كلِّ حالٍ من الشمالِ، ولنقصانِ الشمال عنها صاروا يسمون تلك الناحية الشؤمىٰ، ولذلك سمّىٰ اللّٰهُ تعالى أولياءَه أصحاب الميمنة/ ١٣ظ/ وأعداءَه أصحاب المشأمة، وهم أصحاب الشمال الذين قال فيهم: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ۝٤١ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ۝٤٢﴾ [الواقعة] فليس المرادُ بذلك ناحيتين مختلفتين من يمين وشمال، وإنما يراد به حالتا سعادةٍ وشقاءٍ، فخاطب اللّٰهُ تبارك وتعالى العربَ بما هو متعارفٌ عليه بينهم في اللفظين.

فأهلُ نجدٍ في تيمنهم بالسوانحِ وتشاؤُمِهِمْ بالبوارحِ يعتبرون أَيْمانَ أنفسهم وشمائِلِهم، فما أتاهم من ناحيةِ أيمانهم تيمنوا به، وما أتاهم من ناحية شمالهم تشاءموا به.

وأهلُ الحجازِ يعتبرون في ذلك يمينَ الطيرِ والظبيِ، فإذا جاء أحدُها من ناحيةِ الشمالِ فقد أَوْلاَكَ يمينَـهُ، وهم يتيمنونَ بيمينِ البارحِ ويتشاءمون بالسوانحِ

---

(١) أبو ذؤَيب خويلد بن خالد الهذليُّ، شاعر مخضرم، اشتهر بالرثاء وتوفي في نحو سنة ٢٧هـ، الأعلام ٢/ ٣٢٥.

(٢) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص٤٢، والمعجم المفصل ١/ ١٦٤.

لأنها توليكَ مياسرها، وهي الناحيةُ الشؤمَىٰ، ولِتَفَوُّلِ العربِ سَمَّتْ هذه الناحيةَ اليسارَ واليدَ اليسرىٰ تفاؤلاً لليسير، ولذلك أتبعوا قولَهم: رجلٌ أعسرُ، إذا عمل بشمالهِ ما يَعمل باليمين، قولَهم: يَسَرٌ، للتفوّل، وسَمَّوُا الخطين في وَسَطِ الكفِّ إذا انفرجت أطرافها اليَسَرَةَ، لأنهم يتيمنون بذلك، ويتشاءمون بانضمامها وتلاقيها.

وقد يتفق منَ يسلك الطريقتين فيكون يوماً حجازياً ويوماً نجدياً، وهذا الأعشى[1] منهم قد تشاءمَ بالبارحِ في قوله:

ما تَعيفُ اليومَ مِن طيرٍ رَوَحْ

من غرابِ البَيْنِ أو تَيْسٍ بَرَحْ[2]

وتشاءَمَ بالسانح على طريقِ الحجازيين في قصيدته الميمية:

أَجارَهما بِشْرٌ من الموتِ بعدَ ما ... جَرَتْ لهما طيرُ السنيحِ بأَشْأَمِ[3]

مثَــلٌ

كلُّ فراتٍ نَحْوَهُ شَرِيعَةٌ

الشريعةُ المشرعةُ، وهي الطريقُ الذي يُشْرَعُ إلى الماء فيُورَدُ منه، والمعنى: أن كلَّ ما عَذُبَ فله طلابٌ يُسَهِّلونَ الطريقَ إليه، ويأتونه من مأتاه، معنى ذلك أن كلَّ نفيسٍ يتزاحمُ الناسُ عليه حتى يُسَهِّلوا الطريقَ إليه، مِنْ عِلْمٍ وغيرِه.

---

(١) الأعشى ميمون بن قيس، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم وتوفي سنة ٧هـ. الأعلام ٧/ ٣٤١.

(٢) ديوان الأعشى ص٢٨٧، والمعجم المفصل ٢/ ٥٢.

(٣) ديوان الأعشى (طبعة دار الكتب العلمية) ص ١٨٥، وفيه: تلافاهما.

المَجْلِسُ الرَّابِعُ

مسْأَلَةٌ في الْقُرْآنِ

سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ۝١٥﴾ [البقرة] فيقال: كيفَ اتصفَ اللّهُ تعالى بالاستهزاءِ، وهو عَبَثٌ يتنزَّهُ اللّهُ عن مِثْلِهِ؟

والجوابُ عنه من عَشرَةِ أَوْجهٍ[1]:

أَحَدُها: أن يُسَمَّىٰ الفعلُ الذي يجمعُ بين أوصافِ الاستهزاء استهزاءً، لأن المستهزئَ يَعِيبُ مَن يستهزئُ به ويُخَطِّئُهُ مع سَفَهٍ وعَبَثٍ، تعالى الله عنهما، فيسمَّىٰ على الوجه تخطئتُه لهم وعَيْبُهُ عليهم فِعْلَهم استهزاءً، كما قال الله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ۝١٤٠﴾ [النساء] فالآياتُ لا تعقلُ فيلحقها الاستهزاءُ، وإنما معناه: إذا سَمِعوُا آياتِ اللّهِ طَعَنُوا عليها وعَابُوها، فَجُعِلَ ذلك استهزاءً.

والجوابُ الثاني: أن يكون الاستهزاءُ بهم استدراجَهُمْ من حيثُ لا يعلمونَ، فكلما أحدثوا خطيئةً جدَّدَ لهم نعمةً، وظاهرَ عليهم حُجَّةً، فلَزِموا الاغترارَ، ونَسُوا الاستغفارَ، متوهمينَ أنَّ أفعالهم ليست تُوبِقُهُمْ، وأنَّ ما يُخَوَّفونَ من معاصيهم ليسَ يَلْحَقُهُمْ، ويَدُلُّ على هَذا الجوابِ قولُه بعدهُ: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١٥﴾ [البقرة] أي بطولِ أعمالهم.

والجوابُ الثالثُ: أَن يُبدِيَ لهم في الدنيا ما يُحِبُّونَ خلافَ ما يغيبُ عنهم مما يكرهونَ من أحوالهم التي إليها يصيرونَ، وهم في الآخرة بها مُعَذَّبونَ.

ومثلُ هذا معنى المكرِ والخداعِ، لأن الماكرَ يُضْمِرُ أمراً ويُظْهِرُ غيرَه، وعلى

---

(١) ينظر: أمالي المرتضى ٢/ ١٤٤، وتفسير الرازي ٢/ ٧٨.

هذا ما وصفَ اللّٰهُ به نَفْسَهُ من المكرِ والخداعِ في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ۝٥٤﴾ [آل عمران] وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ۝١٤٢﴾ [النساء] فسَمَّىٰ ما يمنحُهُمْ في الدنيا من ظواهرِ الإنعامِ، ويُغَيِّبُهُ عنهم من مكارهِ الآثامِ استهزاءً ومكراً وخداعاً.

والجوابُ الرابعُ: أن يكون المعنى يُظْفِرُ اللّهُ المؤمنينَ عليهم، ويجعلُ وبالَ استهزائهم لاحقاً بهم وضرره راجعاً إليهم، وهذا كما يقولُ القائلُ لمَنْ يُخادِعُهُ إذا ظَفِرَ به وظهرَ عليه: أنا الذي خدعتُكَ، وهو لا يريدُ أنه كانت مني خديعةٌ، وإنما المعنى أنا الذي ظَفِرْتُ بكَ ورَدَدْتُ إليكَ وبالَ خديعتكَ.

والجوابُ الخامسُ: أن يُسَمَّىٰ الجزاءُ على الذّنْبِ بأسم الذَّنْبِ للمصاحبةِ والمقارنةِ، كما يُسَمَّىٰ الشيءُ باسم ما يُقارنُهُ، إذا انكشف المعنى، ألا تراهم سَمَّوا البعيرَ الذي يحملُ الراويةَ راويةً، وإنما الراويةُ المزَادَةُ الكبيرةُ، فسُمِّيَ بأسْمها، ومنه قول أبي النجم[1]:

مَشْيَ الرَّوَايا بالمزادِ الأثـقَـلِ[2]

فهذه تسميةٌ للمقارنة، فكذلك يسمَّى الجزاءُ على الاستهزاءِ استهزاءً للمقارنة.

والجوابُ السادسُ: أن يُسمَّى الجزاءُ على الذنبِ بأسم الذنبِ للمماثلةِ، إذ الشرطُ في ذلك التناهي في المساواة والمقابلةِ، وعلى هذا قولُ اللّهِ جلَّ وعزَّ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَاۖ ۝٤٠﴾ [الشورى] فسمَّىٰ الثانيةَ سيئةً وهي ليست بها، وكقوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْۚ ۝١٩٤﴾ [البقرة] فسمَّى الجزاءَ على الاعتداءِ اعتداءً لَمَّا شَرَطَ في الجزاءِ المساواةَ، فكأنه لَمَّا جُعِلَ في

---

(١) هو الفضل بن قدامة العجلي، كان ينزل سواد الكوفة، وكان من أجود الرجّاز العرب، عاش في زمن الدولة الأموية.

ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (طبعة دار إحياء العلوم) ص٤٠٥.

(٢) لسان العرب مادة (ردد) و (روي)، والمعجم المفصل ١١/٤٤٢.

المعنى مِثْلَهُ كُسِيَ لَفْظَهُ، ومنه قولُ عَمْرِو بن كُلْثُوم[1]:

ألاَ لا يَجْهَلَنْ أحدٌ علينا　　　فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا[2]

وإنما معناه: فنجازِيَـهُ على جهلهِ، لا أنه تَمَدَّح بالجهلِ، لأنه لا يَـفْخَـرُ به ذو عَقْــلٍ.

والجوابُ السابعُ: / ١٥و/ أن يسمَّى الجزاءُ على الذنبِ باسم الذنبِ للازدواج، لأن من شأنهم أن يُزاوجوا بين اللفظين إذا تشاركا في معنى، ومِثْلُهُ الجزاءُ بالجزاءِ، وقولهم: كما تَدِينُ تُدَانُ، فَسُمِّيَ الأولُ جزاءً، وإنما هو اسم للثاني، والقصدُ من ذلك المزاوجةُ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴿١٢٦﴾﴾ [النحل] فقال: ﴿عُوقِبْتُم﴾ وليس الأولُ عقاباً، وإنما الجزاءُ عليه عقابٌ، ولكنْ لقصدِ الازدواجِ وتلاؤُمِ أَوَّلِ الكلامِ وآخرِه، أُعطِيَ الأوَّلُ لفظَ الثاني.

والجوابُ الثامنُ: ما يُرْوَىٰ عن ابن عباسٍ - رضي الله عنه - أنه قال: يُفْتَحُ لهم وهم في النارِ بابٌ من الجنَّةِ فيُسْرِعُونَ نحوه فإذا صاروا إليه سُدَّ عليهم، وفُتِحَ لهم بابٌ آخرُ من موضعٍ آخرَ فإذا انتهوا إليه سُدَّ عليهم، يُفْعَلُ ذلك بهم مِراراً، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المطففين].

والجوابُ التاسعُ: ما يُروى عن مُقَاتِلٍ[3] أنه يُضْرَب بينهم وبين المؤمنين سورٌ على الصراط، وهم في ظلامٍ والمؤمنون في ضياءٍ، فيقولون لهم: انظرونا نقتبس من نوركم، فيُمْنَعُونَ ما حاولوا ويَخيبُ ما أمَّلوا إذا قيل لهم: ٱرْجِعُوا

---

(١) عمرو بن كلثوم التغلبي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، أشهر شعره معلقته التي مطلعها: ألا هبي بصحنك، الأعلام ٥/ ٨٤.

(٢) ديوان عمرو بن كلثوم ص٧٨، والمعجم المفصل ٨/ ٨٨.

(٣) مقاتل بن سليمان البلخي، مفسرٌ، لكنه متروك الحديث، توفي بالبصرة سنة ١٥٠هـ، الأعلام ٧/ ٢٨١.

وراءكم فالتمسوا نوراً، أي النور الذي معنا استصحبناه من الدنيا بأعمالنا، فارجعوا وراءكم إلى الدنيا والتمِسُوا ما طلبتم منا فيكون ذلك كالاستهزاءِ بهم.

الجوابُ العاشرُ: أن يكون معنى الاستهزاءِ ما يُقالُ لهم في النارِ على سبيل التقريع والتبكيتِ من نحو قوله تعالىٰ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان] فيكون هذا القول كالاستهزاءِ بهم.

مسْأَلَةٌ في خَبَرِ الرسولِ ـ صلوات اللّٰهِ عليهِ ـ

سَأَلَ بعضُ الملحدينَ عن قوله ـ عليه السلام: «لا عَدْوىٰ ولا طِيَرَة»[١]. وقيل له ـ عليه السلام: إن النُّقْبَةَ تكون بمِشْفَرِ/ ١٥ظ/ البعيرِ فتجربُ لذلك الإبلُ؟ فقال ـ عليه السلام: «فما أعدىٰ الأوَّلَ ؟»[٢].

قال هذا المعترضُ: وقد رُوِيَ عن رسولِ اللّٰه ـ صلى اللّٰه عليه ـ معَ ذلكَ: «لا يُوردَنَّ ذو عاهةٍ على مُصِحٍّ»[٣] و «فِرَّ مِن المجذومِ فِرَارَكَ من الأسدِ»[٤].

ورُوِيَ أنه ـ عليه السلامُ ـ أتاه مجذومٌ ليبايعَهُ فأرسلَ إليه بالبيعةِ وأَمَرَهُ بالانصرافِ ولم يأذن له[٥].

قال المعترض: فهذا يثبتُ العدوىٰ مع أنه نفاها في الخبر الأولِ، وكذلك نَفَىٰ الطِيرةَ وأثبتها فيما روى أبو هريرة[٦] عن النبي ـ صلى الله عليه ـ أنه قال:

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٤/ ٧٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٤٤٠، ٢/ ٣٢٧ (المعجم المفهرس ٣/ ١٤٧).

(٣) أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث ٢/ ٢٢١، وذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٥١٣) بلفظ: «لا يوردن ممرض على مصح» وقال: رواه أحمد والشيخان وابن ماجه.

(٤) رواه البخاري وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٣٣٠).

(٥) رواه مسلم وابن ماجة (المعجم المفهرس ١/ ٣٣٠).

(٦) عبد الرحمن بن صخرة الدوسي، وأبو هريرة لقب له، صحابي كان أكثر الصحابة حفظاً =

«الشؤم في ثلاثة: في المرأة والدارِ والدابةِ»[1]، وهذا إثباتٌ للطيرة. فما الجوابُ عن هذه الأخبار المتدافعة؟

يُقالُ له: حقيقةُ العدوىٰ أن يَعْدُوَ المكروهُ صاحبَهُ إلى غيره مع خفاءِ سَبَبِهِ، وذلك ثلاثة أنواعٍ على ما تَدَّعيه العربُ وتثبتُهُ، فنفى النبي ـ صلى الله عليه ـ نوعين، فقال: لاَ عَدْوىٰ على ما تَدَّعِيه العربُ.

فالنوع الأول: أن يكونَ ببلدٍ علةٌ قاتلةٌ كطواعين الشام فَـيُـهْرَبَ منها مخافةَ العدوىٰ، وهو الذي وَرَدَ فيه الخبرُ عن الرسول ـ عليه السلام ـ فقال: «إذا كان ببلدٍ أنتم به فلاتخرجوا منه، وإن كان في بلدٍ فلا تدخلوه»[2]. فمعنى قوله: «لا تخرجوا منه» أي لا تفعلوا فِعْلَ مَن يظنُّ أَنَّ مَنْ هَرَبَ من قَدَرِ اللهِ ينجيهِ مِنَ الله. ومعنى قوله: «لا تدخلوه»: أنَّ مقامَكُمْ بالموضعِ الذي أنتم به أسكنُ لأنفسكم وأطيبُ لِعَيْشِكُمْ. فهذا النوعُ من العدوى مِمَّا نفاهُ الرسولُ ـ عليه السلام.

والعدوىٰ الثانية: أن تُذْكَرَ امرأةٌ أو دابَّةٌ أو دارٌ بشُؤمٍ فيلحَقَ صاحبَها مكروهٌ فَيَنْسِبُهُ إليها، ويقول: أَعْدتني بِشُؤْمِهَا، وهذا الذي دَفَعَهُ رسولُ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ مع الأُولى، لمَّا قال: «لا عَدْوَىٰ ولا طِيَـرَة».

فأما ما رواه أبو هريرةَ فقد سقطتْ من روايته كلمةٌ هي التي ذكرتها عائشة ـ رحمها الله ـ لَمَّا أُخبِرَتْ بروايةِ أبي هريرة، فطارت شِقَقاً، فقالت: كَذَبَ والذي أنزلَ القرآنَ على أبي القاسم مَنْ حَدَّثَ بهذا الحديثِ عنه، إنما قال رسول الله ـ صلى الله عليه: كانَ أهلُ الجاهليةِ يقولون: الشُؤْمُ في ثلاثة: في المرأةِ /١٦و/ والدارِ والدابة، ثم تلت قوله ـ عز وجل: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد].

= للحديث ورواية له، توفي سنة ٥٩هـ، الأعلام ٣/٣٠٨.

(١) رواه الستة وأحمد (المعجم المفهرس ٣/ ٥٤)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ٢/١٧.

(٢) رواه البخاري ومسلم (المعجم المفهرس٤/ ٤)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/١١٢.

وأما العدوى الثالثةُ فهي مثل عدوىٰ المجذومِ إذا اشتدت رائحته وانفصلت أجزاءٌ منها عنه واستنشقها مَنْ يقربُ منه فخالطتْ جِسْمَهُ وأورثته سُقْمَهُ، ولذلك نهى الأطباء عن مجالسةِ المجذومِ والمسلولِ، وكذلك الجَرَبُ الرَّطبُ إذا حَاكَّ صاحبُهُ آخرَ صحيحاً أعلق به من الماء السائل والمِدَّة التي تنفصلُ منه ما تُسْقِمُ مُمَاسَّهُ، وكذلك النُّقْبَةُ[1] التي تكون في مِشْفَرِ البعير إذا وردَ ماءً فَسَالت منه مِدَّةٌ فشَرِبَهُ الصحيحُ أسْقَمَه ذلك. وعلى هذا المعنى قوله ـ عليه السلام: «لا يُورَدَنَّ ذو عاهةٍ مَعَ مُصِحٍّ».

وقد قيلَ في جوابِ هَذا الخبرِ قولٌ آخرُ، وهو أن يكونَ المعنى: لا يورِدَنَّ مَنْ جَرِبَتْ إبلُهُ الماءَ الذي يشربُهُ مَنْ إبلُهُ صحيحةٌ، لئلا يَتَوَهَّمَ المُصِحُّ إن جَرِبَتْ إبلهُ أَنَّ ذاك مِن العدوىٰ فَيَأثَمَ.

وهذا القولُ ضعيفٌ مستغنىً عنه بما بَيَّنَّا، لأنا نشاهدُ ذلك مما يُسْقِمُ الصحيحَ وهو كالرائحةِ الكريهةِ التي تنفصلُ من الجِيَفِ فتخالطُ الهواءَ، فإذا شمَّها الإنسانُ الصحيحُ وارتقتْ إلى خياشِيمهِ سارت سُقْماً في بَدَنِهِ، فهذا معنى قولهِ ـ عليه السلام: «وفِرَّ من المجذوم فرارَكَ من الأسد».

ومعنى قوله: «لا يُورَدَنَّ ذو عَاهَةٍ على مُصِحٍّ» وإن لم يُسَمَّ هذا النوعُ في العدوىٰ جازَ، لأن سببَها ظاهرٌ، وهو السُّقْمُ بانفصالِ أجزاءٍ من السَّقِمِ ومخالطتها للصحيحِ.

ومعنى قوله: «فما أعدىٰ الأولَ»، هو أنَّ العربَ كان عندها أن الجربَ إنما يكون بالعدوى فأبطلَ النبيُّ ـ عليه السلام ـ ذلك بقوله: فما أعدىٰ الأول، أي أنه لا يكونُ جميعُهُ عَدْوىٰ، إذ لوكان كذلك لما صَحَّ الجربُ الأولُ، وكان ذلك إشارةً إلى نحو ما أشيرَ إليه في الدلالةِ على حَدَثِ ما نشاهدُ من الأفلاكِ الدائرةِ والنجومِ السائرةِ، لأنه لو لم يكن لها ابتداءٌ لا حَدَثَ قبلَهُ لَمَا صحَّ الثاني والثالث.

---

(١) النُّقْبَةُ: أول الجرب حين يبدو (غريب الحديث لأبي عبيد ١/٣١٩).

وأما قوله ـ عليه السلام: «ولا طيرة»/١٦ظ/ فإنَّ الطِيَرَةَ ما كانت عليه العربُ من التَـيَـمُّنِ بالطائر تراهُ والشؤمِ به، ولذلك قالوا: بأيمنِ طائرٍ، وكان أحَدُهم إذا رأى طائراً فاتفقَ له رؤيةُ محبوبٍ بعدَه نَسَبَ ذلكَ المحبوبَ إليه وأنه بَشَّرَ به، وكذلك إذا رأى مكروهاً تحققَ أنه مما أَخْبَـرَ به، إلا أن لفظةَ الطِّـيَـرَةِ غلبتْ على التَشَؤُمِ، وكذلك قولهم: اَطَّيَّـرَ بفلانٍ وتَـطَـيَّـرَ به، ومنه قوله ـ عز وجل: ﴿ قَالُوا۟ اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴾ [النمل]، وهذا كما اتسعوا في هذه اللفظةِ فاستعملوها في غير الطائر، وإن كان أصلُها مشتقاً من الطائر، فقيل: تطيرنا بالظبْي وبالأرْوَىٰ وغيرهما. والطيرةُ من التَّـطَيُّرِ موضوعٌ موضعَ المصدرِ، كالخِيَرَة من التَّخَيُّرِ، وليس في كلامِ العربِ لهما نظيرٌ ثالثٌ، فهذا الذي نفاهُ الرسولُ ـ عليه السلام ـ بقوله: لا طيرة.

ورَوىٰ عكرمةُ[١] عن ابن عباس أنه حَضَرَهُ فَمَرَّ طائرٌ فصَاحَ، فقال واحدٌ من القوم: خَيْر خَيْر، فقال ابنُ عباس: لا خيرَ ولا شرَّ[٢].

والتطير بالنساء والدار والدابة وبما سوى ذلك مَنْهِيٌّ عنه.

فإن قال هذا المعترض: فقد روي عن أنس بن مالك[٣] أنه قال: جاءَ منا رجلٌ إلى النبيِّ ـ عليه السلامُ ـ فقال له: إنا نزلنا داراً فكثرَ فيها عَددُنا[٤] وكثرتْ أموالُنا، ثم انتقلنا إلى أخرى قلَّ فيها عَدَدُنا وقلَّتْ فيها أموالُنا، فقال ـ عليه السلام «ذروها ذميمة»[٥]. قيل له: لم يأمرهم بالانتقال عنها لِمَا ذهبتَ إليه من الشؤم بها، بل

---

(١) عكرمة بن عبد الله البربري، مولى عبد الله بن عباس، تابعي، كان أعلم الناس بالتفسير والمغازي، كانت وفاته بالمدينة سنة ١٠٥ هـ، الأعلام ٤/ ٢٤٤.

(٢) ينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/ ٤٦٩.

(٣) أنس بن مالك الأنصاري، صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وخادمه، مات في البصرة سنة ٩٣ هـ الأعلام ٢/ ٢٤.

(٤) في الأصل: عدونا، وهو تحريف.

(٥) رواه أبو داود ومالك في الموطأ (المعجم المفهرس ٢/ ١٨٥).

أباح لهم مفارقتها لِمَا عُلِمَ من شدة نحوه[1] على الإنسان، لِمَا ركَّبَ اللهُ في الغرائزِ من استثقال مثلها والاستيحاشِ لها، وأنَّ الإنسانَ مجبولٌ على حُبِّ مَنْ جَرَى الخيرُ له على يدِه، وإن لم يَقْصِدْ هو بُغْضَ مَنْ جَرَى له الشرُّ على يده، وإن لم يُرِدْهُ.

وقد كان ـ عليه السلام ـ يُحِبُّ الاسمَ الحَسَنَ والفَأْلَ الصالح[2] . كما جُعِلَ في الطباع الفَرَحُ لرؤيةِ الأشياءِ الحَسَنة، كالرياضِ المونقةِ والمياهِ الصافيةِ، وإن لم يَرْعَها ولم يشربْ منها. والفألُ الصالحُ والاسمُ الحسنُ كأن يكون الإنسانُ مريضاً فيسمعُ آخر يقول: يا سالمُ، وكأنْ يكون ناشداً فيسمع آخر يقول/ ١٧و/ يا واجدُ. وعلى هذا بُنِيَتِ التحيةُ إذا قالَ القائلُ لآخَرَ: سلامٌ عليكَ، وكذلك إذا قال: عِشْ ألفَ سنة، مع علمه أنه ليس لذلكَ تأثيرٌ ولا تقديمٌ ولا تأخير ولا زيادةٌ ولا نقصان، ولكنْ للألفاظ الحسنةِ مواقعُ من الأسماعِ مخالفة لمواقع الألفاظِ السيئةِ، كما أن للمنظرِ الصبيحِ موقعاً من العيون خلافَ موقعِ المنظر القبيحِ.

وقد ذهبَ كثيرٌ من حكماءِ الجاهلية إلى إبطال الطِيَرَةِ، حتى قال شاعرهم[3]:

تعَلَّمْ أَنَّهُ لا طَيْرَ إلا ... على مُتَطَيِّرٍ وَهْوَ الثبورُ
بلىٰ شيْءٌ يوافقُ بعضَ شيءٍ ... أحايِيناً وباطلُه كثيرُ
ومن يُنْزَحْ به لابدَّ يوماً ... يَجِيءُ له نَعِيٌّ أو بشيرُ

وقال يمدح[4]:

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب (حُنُـوِّه).

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٥/ ٣٩-٤٠).

(٣) قال في لسان العرب (طير): «وأنشد الأصمعي، قال: أنشدناه الأحمر».

(٤) اختُلِفَ في قائله، ينظر: لسان العرب: حتم، خثرم، وقي، والمعجم المفصل ٧/ ١٥٣، ٧/ ١٦٦. =

وليس بهيَّابٍ إذا شَدَّ رَحْلَهُ يقولُ عَداني اليومَ واقٍ وحاتِمُ

ولكنه يمضي على ذاك مُقْدِماً إذا صَدَّ عن تلك الهَناتِ الخُثارِمُ

وقال آخر(١):

ولقد غَدَوْتُ وكنت لا أغدو على واقٍ وحاتِمْ

وإذا الأشائمُ كالأيامِنِ والأيامنُ كالأشائِمْ

وكذاك لا خيرٌ ولا شرٌّ على أَحَدٍ بدائمْ

فهذا معنى الأخبار التي ادَّعى المعترضُ تنافيها وتعارضَهَا(٢)، والسلام.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

أجمع النحويونَ البصريونَ على جوازِ تقديمِ الحالِ على العامل فيها إذا كانَ العاملُ فعلاً، سواءٌ كانَ ذو الحالِ مُظْهَراً أو مُضْمَراً، نحوَ قولكَ: راكباً جاءَ زيدٌ، وراكباً جئتُ.

وخالفَ الكوفيون في ذلك، فجوَّزوا تقديمَ الحالِ على الفعل إذا كان ذو الحالِ مضمراً، نحوَ: راكباً جئتُ، ولم يجوِّزوه إذا كان ذو الحال مظهراً، نحو: راكباً جاء زيدٌ(٣). /١٧ظ/

والفصلُ بين المظهر والمضمر في هذا الباب عندهم أن الحال لا بد لها من أن يكون فيها ضميرٌ لذي الحال، قالوا: فإذا قُدِّمَتْ على الاسم الظاهر، وهو

---

(١) اختُـلِفَ في قائله أيضاً، ينظر: لسان العرب: حتم، يمن، وقي، والمعجم المفصل ٧/ ٣/ ٧/ ١٢.

(٢) ينظر في توجيه الأحاديث الواردة هنا: أبو عبيد: غريب الحديث ١/ ٣١٨، ٢/ ٢٢٢، وابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١٢٣ـ١٣٢، وأمالي المرتضى ١/ ٣٧٧، ٢/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول ١/ ٢١٥.

إضمارٌ قبلَ الذكر، وليس كذلك إذا كان ذو الحال مضمراً، نحو: راكباً جئتُ، لأن الضمير الذي تحمله راكباً لا يحتاجُ إلى أن يتقدمه ذكرٌ، إذ كان اسم المتكلم، فأنت تقولُ: جئتُ، فتضمر ٱسْمَكَ، وإن لم يتقدمْهُ ذِكْرٌ، قالوا: والظاهرُ يقع في الأخبارِ، ولا يصحُ إضمارُهُ إلا بعدَ أن يتقدَّمَهُ ذِكْرٌ، نحو قولكَ: زيدٌ خرجَ، لايحتملُ خرجَ الضميرَ إلا بعدَ تقدم ذكرالفاعل الذي صار مبتدأ في حالِ التقدم.

وبيانُ مذهبهم أن الأسماءَ المضمرةَ ثلاثةٌ: اسمٌ للمتكلم، نحو: أنا، والتاءُ في ضربتُ، وسائر الأسماء التي لك. واسم للمخاطب، نحو: ضربتَ، وسائر الأسماءِ التي له. واسمٌ للغائب، نحو: هو، وسائرُ الأسماءِ التي له. فاسم المتكلمِ والمخاطبِ لا يحتاجُ إلى تقدم ذِكْرٍ للمشاهدةِ، واسم الغائب لا بُدَّ له في حالِ الإضمارِ من ذِكْرٍ متقدمٍ، فعلىٰ مَذْهَبهمْ يجوزُ: راكباً جئتُ، فيكون راكباً حالاً للتاء، ويجوز: راكباً جئتَ.

فإن قال قائلٌ: فهل يجوزُ على مذهبهم: راكبٌ زيدٌ جاءَ، راكباً جاءَ زيدٌ، فيكون راكباً حالاً للضمير في جاء؟

قيل له: يقتضي مذهبهم جواز ذلك، لأن الحال ليست للاسم المظهر، إنما هي للمضمر في جاء، ولا يصح هذا المضمر إلا بعد تقدُّم ذكرٍ، فتقدُّمُ الذكرِ في الغائبِ يُبيِّنُ، كما أن المشاهدة تُبيِّنُ الإضمارَ في اسمِ الشاهدِ من المخاطبِ.

والذي يُعْتَرَضُ به عليهم موافقتهم للبصريين في تقديم خبر كان سواءً كان ٱسمُها مضمراً أو مظهراً، نحو قولك: قائماً كان زيد، وقائماً كنتُ، فإذا قَدَّمْتَ قائماً في كان مع لزوم الضمير له، سواءٌ كان الاسم مظهراً أو مضمراً، فكذلك يلزمُ في الحال إذا تقدَّمَ على الاسم المظهر.

ولهم أن يفصلوا بين الموضعين بأنَّ الحالَ فضلةٌ يُسْتَغْنَىٰ عنها، ولا يلزمُ ذا الحالِ ذكرُها كما يلزمُ خبرُ كانَ اسْمَهَا، فيقال لهم: إنَّ الحالَ من المفعولاتِ اللازمةِ التي لا ينفك فِعلٌ منها فاللزومُ معتبرٌ في المعنى، وهو في الموضعين واحد.

فهذا طريق النظر للفريقين، فٱسلكهُ فقد نصبتُ المنارَ عليه تهتدِ إلى المقصود من المذهبين[1]، إن شاء الله. /١٨و/

بَيْتُ مَعْنًى

قال جرير[2]:

ولقد نظرتُ فردَّ نظرتيَ الهَوَىٰ بحَزِيزِ رَامَةَ والمَطيُّ سَوَارِمُ[3]

قوله: فـرَدَّ نظرتي الهوى، يحتمل ثلاثة أوجهٍ:

أحدُها: أن يكون المعنى: قد دعاني الحالُ إلى أن أَنْظُرَ ثانيةً، وأَكُرَّ النظرَ بعدَ نظرتي الاولى، فيكون رَدُّ النظرِ إعادَتَـهُ.

والوجهُ الثاني: أن يكونَ المعنى: فـرَدَّ نظرتي مُولَّدَاتُ الهَوَى، ومُـوَلَّدَاتُ الهَوَى البكاءُ والدموعُ التي تملأُ العينَ، فتحولُ بينها وبين المنظور إليه، ويكون هذا على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مَقَامَهُ.

والمعنى الثالثُ: أَني نظرتُ في أَثَرِ الأظعانِ فرددتُ عيني بعدَ النظرةِ الأولى، لِمَا في قلبي من الهَوَى، وخشيتُ أن أُشْهَرَ وأُفْتَضَحَ بتحديقِ النظرِ نحوَها، ولو كان غيري مِمَّنْ لا هَوًى له في قلبه لَرَمىٰ ببصرِهِ كيفَ شاءَ، لا يخافُ أن يُـتَّهَمَ فيَفْتَضِحُ هو ويَـفْضَحُ محبوبَهُ، فكأنَّ الهوى حَجَزَنـي عن إدامةِ النظرِ وٱتباع ما يدعو إليه من تقليب البصرِ نحو المرتحلينَ الذين هوايَ فيهم، سائرٌ مَعَهم، والسلام.

---

(١) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٠ المسألة الحادية والثلاثون.

(٢) جرير بن عطية الخطفي، أشعر أهل عصره، ولد في اليمامة، وكانت وفاته فيها سنة ١١٠هـ، وله ديوان شعر مطبوع، الأعلام ٢٠/ ١١٩.

(٣) لم أجده في ديوانه. والحزيز: هو المنهبط من الأرض، ورامة اسم موضع بالبادية (لسان العرب: حزز، رام).

مَثَلٌ

إن اللئيمَ إذا سألتَـهُ هَـكَعَ

معنى هَكَعَ سَـعَـلَ، والهُـكاع السُّعَال، ومعناه أن البخيل إذا اسْتُـعْطِـيَ غصَّ بالإجابة، فلا يقدرُ على الإجابة، فيعتلُّ بالسُّعال عند سماع السؤال، وهو كما قال طَرَفَـةُ[1]:

أَرَىٰ قبر نحَّامٍ بخيلٍ بماله   كقبر غَوِيٍّ في البطالةِ مُفْسِدِ[2]

فالنحَّام الذي يَـنْحمُ أي يَسْعُلُ إذا سُئِلَ، فهذا من عادة العرب الكرام، فأما بخلاءُ غيرهم فيجهرونَ بالردِّ ويُفْصِحُونَ بالجوابِ، ومن عادةِ البخلاءِ أن يَعْتَلُّوا بالعلل التي ذكرها الشاعرُ حيثُ يقول:

والتغلبـيُّ إذا تنحنح للقِـرَىٰ   حَكَّ اسْـتَـهُ وتَمَثَّـلَ الأمثالا[3]

المَجْلِسُ الخَامِسُ

مَسْأَلَةٌ في القُرْآنِ

قولُهُ تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٢١٢)﴾ [البقرة] اعترض بعضُهم عليه، فقالَ: ما في ذلك منَ التَّمَدُّحِ، وقد يُعْطِي المعطي الكثيرَ بحسابٍ ومعرفةٍ، فيكونَ أَمْدَحَ له مِمَّنْ يُعْطِي القليلَ بغير حسابٍ وتحصيل؟

والجوابُ عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[4]:   /١٨ظ/

---

(١) طرفة بن العبد البكري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، ولد في بادية البحرين، له ديوان شعر مطبوع، توفي في حدود سنة ٦٠ ق هـ، الأعلام ٣/ ٢٢٥.

(٢) ديوان طرفة ص٣٣، المعجم المفصل ٢/ ٣٩٨.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص٥٢، المعجم المفصل ٦/ ٤٥.

(٤) ينظر: أمالي المرتضى ١/ ٣٩٢.

أوّلُها: أن يكونَ معنى قوله: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾: من حيث لا يُحْتَسَبُ، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ ۝﴾ [الطلاق] ويقول القائل: لم يك ذلك في حسابي، أي لم أَحْتَسِبْهُ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ المعنىٰ: يرزقُ مَن يشاءُ فوقَ ما يَحْتسِبُهُ وأكثرَ مما يُؤَمِّلُهُ، وهو الذي يُرْوَىٰ عن ابن عباس ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية أن المرادَ بها أموالُ بني قريظةَ والنضير، جعلها اللّٰهُ لكم، ولم تحتسبوها، ولم تُقَدِّروا حَوْزَها بأَسْرِهَا، فرزقكم اللّٰهُ بأهونِ سَعْيٍ وأيْسَرِهِ.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ أي بغير مُدَاقَّةٍ وتضييقٍ، فيكونُ المعنى أنه يُـعْطِي كثيراً وَاسِعاً، كما يقالُ: نفقاتُ فلانٍ بحسابٍ، أي قليلةٌ مُـضَيَّـقَةٌ، ونفقاته بغير حسابٍ أي واسعةٌ مُـكَثَّرَةٌ، فيكونُ الحسابُ عبارةً عن التقليلِ، وتركُ الحسابِ عبارةً عن التوسُّعِ والتكثير.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ المعنى ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ بغير مُحَاقَّةٍ، لأنه يُعْطِي على العَشَرةِ أضعافَها، فليسَ عطاؤُهُ علىٰ حسابِ العملِ.

والجوابُ الخامسُ: أن يكون المعنىٰ: يُعطي أهلَ الجنةِ عطاءً لا يتناهى أَمَدُهُ ولا يُحْصىٰ عَدَدُهُ، وهو قوله ـ عز وجل: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ ۝﴾ [غافر].

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ المرادُ عطاياه في الدنيا، كما قالَ تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ ۝﴾ [إبراهيم] أي إذا قَصَدْتُم إلى عَدِّها وإحْصائِها رأيتُمُوها تفوتُ يدَ الحصرِ، وتُوفي على مرامي العَدِّ.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ المعنى في العطاءِ بغير حسابٍ: ما يُـوَسِّعُهُ على بعضِ العاصين مظاهرةً للحُجَّةِ، ويُـقَـتِّـرُهُ على بعضِ المُطيعينَ تشديداً للكُلْـفَةِ، فلا يكونُ ذلك على حسابِ أعمالهم، بل ما يَـرَى من صلاحِ أحْوَالِهم.

والجوابُ الثامنُ: أن يُعْطِيَ من مَقْدُوراتٍ لا تَـتَنَاهَىٰ ولا تَـتَنَاقَصُ بالعطايا، ولا يَنْقَسِمُ المُعْطَىٰ من المُعْطىٰ منه، فيقالُ فيه: كم من كم؟كما يكونُ ذلك في عطايا المخلوقينَ، لأنَّ مقدوراتهم متناهيةٌ ومقدورات اللّهِ لا تتناهىٰ، فلا حساب يبلُغُها.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ المعنى لا يَحْسُبُ ما يُعْطَى خشيةَ الفَنَاءِ، كما يفعلُ المخلوقُ إذا أعطىٰ، فقَدَّرَ ما يَمْلِكُهُ وأعطى منه بعضاً وأبقى بعضاً.

والجوابُ العاشرُ: أن يكونَ المعنى أنَّهُ المَلِكُ الذي لا يَعْتَرِضُ عليه معترضٌ في مُلْكِهِ، ولا يُشاركُهُ في أَمْرِهِ، لكنه وَحْدَهُ /١٩و/ فإذا أعطي لم يَحْتَجْ إلى مَنْ يشاركُهُ ليُعْطيَ من حظِّهِ وقِسْطِهِ، دونَ حَظِّ شريكه، تعالى اللّهُ عن [الشركاء][١] والأنداد.

مَسْأَلَةٌ في خَبَرِ الرسولِ صلواتُ اللّهِ عليه

قال ـ صَلَّىٰ اللّهُ عليه: «عَجِبَ رَبُّـكُمْ من قوم يُقادونَ إلى الجنة بالسلاسل»[٢]. اعْتُرِضَ عليه فقيلَ: كيفَ وَصَفَ اللّهَ بالعَجَبِ، وإنما يَعْجَبُ مَنْ لا يَعْلَمُ؟

والجوابُ عن ذلك من وجهين[٣]:

أَحَدُهما: أن يكونَ استعارَ لفظةَ العَجَبِ، لما له بعضُ أوصاف العجب، كما استعار اللّهُ ـ تبارك وتعالى ـ لفظةَ الإرادةِ للجدارِ[٤]، والمعنى: عَظُمَ فِعْلُكُمْ عند الله، والمُتَعَجِّبُ منا إنما يَعْجَبُ مما يَعْظُمُ عندَه ولا يَعْرِفُ سَبَبَـهُ، والله

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) رواه البخاري وأبو داود وأحمد (المعجم المفهرس ٤/ ١٣١).

(٣) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٢٦٦، وابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ص٧٠.

(٤) في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف].

تعالى لا تخفى عليه خافيةٌ، فيكون إطلاقُ لفظِ العَجَبِ على معنى أوصافِ العَجَب، كما أطلقَ الاستهزاءَ على ما له بعضُ أوصافهِ، وعلىٰ ذلك قُرِيءَ قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات]، ورُوِيَ عن شقيق[1] أنه قال: قرأتُ عند شُرَيْح[2] ﴿ بَلْ عَجِبتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ بضم التاء، فقال: إنما القراءة ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ على أن يكون خطاباً للنبي ـ صلى الله عليه ـ قال شقيقٌ: فذكرتُ ذلك لإبراهيم النخعي[3]، فقال: شريحٌ شاعرٌ يُعْجِبُه عِلْمُهُ! وعبد الله[4] أعلمُ منه، وقراءته: ﴿بل عجبتُ﴾[5]، فإذا كان التاء مضمومةً احتملَ وجهين: أَحَدُهما: ما ذكرنا من المعنى في إسناد العَجَبِ إلى اللهِ ـ تبارك وتعالى ـ والآخر: أن يكونَ على إضمارِ فعلٍ، أي قُلْ يا محمد: بل عجبتُ، أي عجبتُ من أن تسخروا، مع قدرةِ اللهِ عليهم، وهو معنى قوله في آية أُخرى: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ [الرعد] وإضمارُ القولِ هاهنا كإضماره في قوله تعالىٰ: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر] أي قالوا: ما نعبدهم، أو يقولون.

والجوابُ الثاني في قوله: عَجِبَ ربكم، أن يكونَ المعنى جازاكم على عجبكم، ويكون ذلك خبراً عن الكفار، كما قال ـ عز وجل: ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم

---

(١) شقيق بن ثور السدوسي البصري، من التابعين، ومن الثقات عند رجال الحديث، توفي سنة ٦٤هـ، الأعلام ٣/ ١٧١.

(٢) شُرَيْح بن الحارث القاضي، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام، ولي قضاء الكوفة سنين كثيرة، توفي سنة ٧٨هـ، الأعلام ٣/ ١٦١.

(٣) إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، من أكابر التابعين صلاحاً وحفظاً للحديث توفي سنة ٩٦هـ، الأعلام ١/ ٨٠.

(٤) يريد: عبد الله بن مسعود، من أكابر الصحابة السابقين إلى الإسلام. توفي سنة ٣٢ هـ، الأعلام ٤/ ١٣٧.

(٥) ينظر: الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣٨٤. وقال ابن الجزري في النشر (٢/ ٣٥٦): «قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها».

﴿مُنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝﴾ [ق] فَتُسَمَّىٰ المجازاةُ على العَجَبِ عَجَباً كما سُمِّيَ المجازاةُ على الاستهزاءِ استهزاءً، وعلى المَكْرِ مَكْراً، وقد أَخْبَرَ عن الكفار تَعَجُّبَهُمْ من الإعادةِ بعد الإماتةِ، ومن تَعَجُّبِهِم في اختصاصِ الرسولِ ـ صلى الله عليه ـ بالرسالة، فقال: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ۝﴾ [يونس].

ورُوِيَ في خبرٍ آخرَ عنه ـ عليه السلامُ: «عَجِبَ ربُّكم من أَلِّكُمْ وقنوطكم»[1] ومعناه: عَظُمَ ذلك عندَه من فعلكم. فالألُّ: الصياح، من قولهم /ظ/: أَلَّ يَؤُلُّ ألاًّ وأَلَلاً وأَلِيلاً. والقنوطُ: اليأسُ، ومعنى الخبر: عَظُمَ عندَ اللهِ صياحكم في طلبِ مالم يُقَدِّرْهُ لكم، ويَأْسُكم مما سَيَسُوقُهُ إليكم.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

أجمع النحويونَ في تصغير المصادر التي جاءت على انفعال نحو انطلاق على أنه يُصَغَّرُ على نُطَيْلِيقٍ[2] إلا أبا عثمانَ المازنيَّ فإنه يقولُ: تصغيره طُلَيِّقٌ[3].

وحجةُ النحويين أنَّ الاسمَ إذا صُغِّرَ وكانَ بسقوطِ حرفٍ واحدٍ منه لا يخرجُ عن أمثلةِ التصغير فإنه لا يُحْذَفُ منه حرفان، وانطلاقٌ أَلِفُهُ مجتلبةٌ لسكونِ النون، وفي حال التصغير تتحركُ النونُ لأنها ثابتةٌ في الكلمة، وحكمُ التصغير أن يُضَمَّ أَوَّلُ حرفٍ من الاسم الذي يَحُلُّهُ ويُفْتَحَ الثاني، فصار فتحةُ الثاني تغني عن الألفِ، فلمَّا سقطتِ الألفُ صارتِ النونُ أَوَّلاً وضُمَّتْ، وفُتِحَتِ الطاءُ بعدَها، وكان قبلَ الآخر مَدَّةٌ، فجرتْ مَجْرَىٰ مِصْباحٍ وكُرْدُوسٍ وقِنْدِيلٍ، فكُسِرَ ما بعدَ ياءِ التصغير وانقلبتِ المدةُ ياءً فصارَ نُطَيلِيق.

---

(١) ينظر: الزمخشري: الفائق ١/٥٢، وابن الأثير: النهاية ١/٦١.

(٢) الكتاب /٤٣٤.

(٣) ينظرك ابن السراج الأصول ٣/٤٦، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/٣٠٢.

وحجةُ أبي عثمانَ أنه قال: ليس في كلام العربِ مثالٌ على نِفْعَال، قال: فكأنكم رَدَدْتُمُوهُ إلى نِطلاق، وليس ذلك من أمثلتهم، قال: وإذا حُذِفَتِ الألفُ والنونُ عادَ إلى مِثْلِ طِلاَقٍ، وهو مثالٌ موجودٌ في الكلامِ.

ومِن حُجَّةِ النحويينَ عليه وأنفصالهم عن هذا الاعتراض أن يقولوا: ليسَ يلزمُ إذا حُذِفَ بعضُ حروفِ الاسمِ أن يكون يبقى على مثالٍ من أمثلةِ كلامِ العرب بدلالة ما يوافق عليه أبوعثمان من تصغير افتعال نحو افتقار يقال: فُتَيْقِير، وليس في كلامهم فِتْقَار، فَلَمَّا لم يُراعِ في هذا المكانِ ما ذكره لم يُراعَ في انطلاق ذلك.

ومن حجة أبي عثمان أن يقول: إن الألف والنون زائدتان زيدتا معاً، وهما في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ، فإذا وَجَبَ سقوطُ إحداهما وجبَ سقوطُ الأخرى، كما كان ذلك في الترخيم في نحو مَرْوان وسكران لمَّا حُذِفَتِ النونُ تبعتها الألفُ، فقلتَ: يا مَرْوَ، ويا سكرَ، لأن الزيادتينِ تُعَدَّانِ مَعَدَّ الزيادةِ الواحدةِ.

والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه النحويونَ، لأنهم أجمعوا في تصغيرِ استفعالٍ نحوَ استضراب على تُضَيْرِيبٍ، وهذه الأحرفُ الثلاثةُ زِيْدَتْ معاً، وهي الألفُ والسينُ والتاءُ، فأُسْقِطَتِ الألفُ والسينُ، واستُبْقِيَتِ التاءُ معَ أنَّ السينَ لم تَزِدْ في الفعل إلا مع التاءِ، فتلازمُهَا تلازمَ الألفِ والنونِ في انطلاق، لا بل أشدَّ، وذلك أن النونَ في انطلاقٍ هي المقصودةُ بالزيادةِ، والألفُ من مجلوباتِ سكونها / ٢٠و/ والسينُ والتاءُ في استفعال هما الزائدتانِ المتلازمتانِ إلا أنه لمَّا بُنِيَ أولُ الفعلِ على السكونِ، ليخفَّ على اللفظِ ما ثَقُلَ بالفعلية[1] وكثرةِ الحروفِ، اجْتُلِبَتْ إليه ألفُ الوصلِ ليَحْصُلَ الأولُ ساكناً عند إدراج الكلامِ، وتَسْقُطُ الألفُ باستغنائك عنها بالكلام الذي قبلَها، ثم الأصلُ الذي أَصَّلَهُ النحويونَ هو المُعْتَمَدُ، وذلك أن

(١) في الأصل: الفعلية.

كلِّ كلمةٍ فيها زيادةٌ لا توجبُ التصغيرَ حُذِفَ واحدةٌ منها[1]، نحوَ مصباحٍ ومفتاحٍ تقولُ في تصغيرهما: مُصَيبِيح ومُفَيْتِيح، لا يجبُ أن تُسْقِطَ زيادةً مع إمكانِ استيفاءِ الحروفِ كلِّها في التصغير، وكذلكَ إذا أمكن حذفُ زيادةٍ واحدةٍ لم تَتَعَدَّ إلى حذفِ زيادتين. والسلامُ.

❊ ❊ ❊

يتلوهُ في الجزء الثاني بيتُ معنًى

وصلىٰ اللهُ على خِيرتِه من خلقهِ محمدِ النبيِّ وآلهِ الطاهرينَ وسَلَّم تسليماً

❊ ❊ ❊

(١) في الأصل: منهما.

الجزءُ الثاني من مجالسِ أبي عبدِ الله محمد بن عبد الله الخطيبِ، رَحِمَهُ اللهُ /٢٠ظ/

بسم الله الرحمن الرحيم ، عَوْنَكَ اللهمَّ

بَيْتُ مَعْنًى

تُعَيِّرُني تَرْكِي الرِّمايَةَ خُلَّتِي   وما كلُّ مَن يَرمي الوُحُوشَ يَنالُها
فإلاَّ أُصادِفْ غِرَّةَ الوَحْشِ أَقْتَنِصْ   من الآنِسيَّاتِ العِظامِ جُفَالها[1]

يحتمل ذلك ثلاثةُ أوجهٍ من المعاني:

أحَدُها: أن تكونَ خُلَّتُهُ عَيَّرَتْهُ قُعُودَهُ عن الاستفادةِ والتَّلَصُّصِ لعارضِ الكِبَرِ، فأجابها بأنَّ ذلك ليس في كلِّ حالٍ ممكناً، وأنَّه لم يَقْدِرْ على صيد ما يمتنعُ فإنه يتَوثَّبُ على ما يَسْهُلُ صيدُهُ وأخذُهُ، وهو الغَنَمُ، فكنَّى بالوَحْشِيَّاتِ عما به امتناعٌ، والآنِسيَّات عَمَّا لا منعةَ له، وذلك أن الوَحْشِيَّات تَنفِرُ من آخِذِها، والضأنُ لا نِفارَ به، وهو من الآنسيات العظام جُفَالها، والجُفال [الصوف][2]، ولذلك قالت العرب عن لسانها: أَجُزُّ جُفَالاً، وأَحْلُبُ كُثُباً ثِقَالاً، ولم تَرَ مِثْلِيَ مَالاً.

والمعنى الثاني: أن يكونَ أرادَ بالوَحْشيَّاتِ الأعرابَ وبالآنِسيَّاتِ أهلَ الحَضَر، أي إن لم أتمكنْ من التلَصُّصِ في العربِ أَنخْتُ على أهلِ الأَرْيَافِ فَسَلَلْتُ منهم،

---

(١) ابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص٦٨٧.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

فكنَّىٰ عن العجمِ بالضأنِ لثباتها في أماكنها وقِلَّةِ القُدْرةِ على نِفارِها مِن مَوَاضِعِها وتَـنَـقُّلِهَا في مَسَاكِنِها.

والمعنى الثالث: أن يكونَ أرادَ بالرمايةِ مُرَامَاةَ النساءِ، وهو اصطيادُهُن بالشبابِ والحُسْنِ، وكنَّىٰ بالوَحْشِيَّاتِ عن الأبكارِ النوافِرِ، والآنِسيَّاتِ عن الثيِّبَاتِ، ويكونُ على قوله[1]:

رمَتْنِي وسِتْرُ الله بَيْـنِـي وَبَيْنَهَا ... ونحنُ بأكنافِ الحجازُ رَمِيمُ

ألاَ رُبَّ يومٍ لو رمتني رَمَيْـتُها ... ولكنَّ عهدي بالنضالِ قديمُ

وإذا سُلِكَ هذا الطريقُ مِن المعنىٰ احتملَ أن تكونَ الوحشياتُ كنايةً عن النساءِ اللاتي ليسَ له صَدُّهُنَّ، والعربُ تُسَمِّيها الزوائل، ومنه قولُه[2]:

وكنتُ امْرَأً أَرْمِي الزوائلَ مَرَّةً ... فآلَيْتُ أَرْمِي بَعْدَهُنَّ الزَّوَائِلا

أي: حلفتُ بعدَ الكِبَرِ ألاَّ أرميَ زائلةً، والزائلةُ التي لا تثبتُ في مكانها، فيكونُ المرادُ بها امرأةَ غيره. والعربُ تقول: فلانٌ أَرْمَىٰ الناسِ بحائلةٍ وزائلةٍ، فالحائلةُ ما يَحُولُ ويتحركُ، والزائلةُ ما يزايلُ مكانَهُ، وذلك أن الصائد منهم إذا تَرَاءَىٰ له شخصٌ استحالَهُ، ومعنى استحالَهُ أي نظرَ هَلْ يحولُ ويتحركُ فينتقل من حالٍ إلى حالٍ، ويزولُ عن مكانهِ إلى آخرَ؟ فَيَعْلَمُ بذلك أنه صَيْدٌ. فيكونُ المعنى على هذا الوجهِ أني كنتُ أصطادُ بشبابي نساءَ غيري، كما قال امرؤ القيس:

كَذَبْتِ لقد أُصْبِي على المَرْءِ عِرْسَـهُ ... وأَمْنَعُ عِرْسِي أن يُـزَنَّ بها الخَالِي[3]

/ ٢١ و/

---

(١) لأبي حيّة النميري في ديوانه ص ١٧٢، المعجم المفصل ٧/ ٢٥٩.

(٢) لابن ميَّادة في ديوانه ص ٢٠٦، المعجم المفصل ٦/ ٣٦٨.

(٣) ديوان امرئ القيس ص ٢٨، المعجم المفصل ٦/ ٣٩١.

ويريد بالآنِسيَّات نساءَهُ اللاتي لا ينفرنَ منه ويأنَسْنَ به، ويكونُ معنى قوله: العظيمُ جُفالُها الكثيرُ خيرُها ونَفْعُهَا القليلُ ضَرُّها وتَبِعَتُـهَا.

ويحتملُ على هذا الوجه معنىً آخرَ، وهو أن يريدَ بالوحشياتِ ذواتِ المَنَعَةِ والعِزِّ واللواتي يَصْعُبُ عليه الوصول إليهن، كما قال الطائي:

إني امرؤٌ أَسِمُ الصَّبَابَةَ وَسْمَها فَتَغَزُّلي أبداً بغيرِ المُغْزِلِ

غَالي الهوىٰ مما يُرَقِّصُ هامتي أُرْوِيَّةُ الشَّعَفِ التي لم تُسْهِلِ[(١)]

يريد أُوَفِّي الصَّبَابَةَ حَقَّها وأَمْنَحُهَا أهلَها، فلا أَشْغَلُهَا إلاَّ بأعَزِّ مطلوبٍ وأَمْنَعِ محبوبٍ، ولا أتعَرَّضُ لصيدِ المُغْزِلِ، وهي الظبيةُ التي معها غزالُها، أي لا أصطادُ الممكنَ السَّهْلَ المتناولِ، ولا أتعرَّضُ لغيرِ الأبكارِ المخدَّراتِ، فأنا غالي الهوىٰ، أي لا أُرَخِّصُ محبتي فأَبْذُلها بالهَيِّنِ السَّهْلِ، بل أَمْنَحُهَا أَعَزَّ النساءِ التي دونَها حُجُبٌ رفيعةٌ وأبوابٌ منيعةٌ، كالأُرْوِيَّةِ التي تكونُ في شَعَفِ الجبالِ وذُرَىٰ القِلاَلِ، ولا تكونُ نازلةً إلى سَهْلٍ من الأرضِ.

مَـثَـلٌ

إنَّ الأَحَصَّيْنِ شَرُّ المَالِ والعُدَدِ

الأَحَصَّانِ: العبدُ والحمارُ، وأهلُ اللغةِ يقولون فيهما إنهما سُمِّيَا الأَحَصَّيْنِ لانحرادِهما من الخير، وقالوا فيهما قولاً آخر، وهو أن يكونَ سُمِّيَا بذلك لأنهما يماشيان أثمانهما، فينقصانِ حالاً بعد حالٍ، كالشيءِ يَنْحَصُّ عنه وقتاً بعد وقتٍ، قال: فهما يتناقصان حتى يَهْرَما ويموتا[(٢)].

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٤٢٩، وفيه: عالي.

(٢) ينظر: لسان العرب (حصص).

يُضْرَبُ هذا المثل لمَنْ لا يَـتَـوَلَّدُ منه خيرٌ، وتكون فائدتُـهُ كلَّ يوم إلى نقصانٍ، وذلك أن خيرَ المال عندهم الإبلُ، ثم المَسَانُّ منها خيرٌ من فتيانها لِتُوافيَ خيرَها وتُـكْثِـرَ نَسْلَها، ولا يُـرْجَىٰ العبدُ ولا الحمارُ لدَرٍّ ولا نِتَـاجٍ، والسلام.

المَجْلِسُ السَّادِسُ

[مسألةٌ في القرآن][1]

سئِلَ عن قوله عَزَّ وتعالىٰ: ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ ﴾ [البقرة]، فقيل: نَفَىٰ المؤاخذة باللغو من الأيمان، وأَثْبَتَ ما انفردتِ القلوبُ /٢١ظ/ باكتسابه، وليس هنا يمينٌ تنفرد القلوبُ بها دون الألسُنِ.

والجوابُ عن اللَّغْوِ من عَشَرَةِ أوجهٍ، نذكرُها بعدَ ذكرِ الأَيْمَانِ وأَنواعها، لأن الأَيْمَانَ تقعُ في نوعينِ من الكلام، أحدُهَا في القَسَمِ نحو قولك: وباللهِ، وتاللهِ. والآخرُ بلفظِ الشرطِ والجزاءِ، كقول القائل: إن دَخَلْتُ الدارَ فَعَبْدِي حُرٌّ. وإنما عُدَّ هذا النوعُ في الأَيمانِ وليسَ لفظهُ لَـفْظَهَا، لأن معناه[2] معنىٰ الأَيْمَانِ، إذ كان عَقْداً موقوفاً علىٰ البِرِّ والحِنْثِ، فصارَ بمنزلةِ قوله: واللهِ لا دَخَلْتُ هذه الدارَ، فإذا دَخَلها لَزِمَـتْهُ الكفَّارَةُ، وإن لم يَدْخُلْهَا لم تَـلْزَمْهُ، وكذلك إذا قال: إنْ دخلتُ الدارَ فَعَبْدِي حُرٌّ، إن دخَلها لَزِمَتْهُ الكفَّارَةُ، وهي المحدودةُ التي ذكرها من عِتْقِ العبدِ، وإن لم يدخلْها لم تَلْزَمْهُ الكفارَةُ، لأنَّ يَمِينَهُ قد بَرَّتْ، فهذا الضربُ الذي يكونُ بالشرطِ والجزاءِ لا لَغْوَ فيه، وليس فيه شيءٌ لا يؤاخذُ به، وإنما هو في النوع الأوَّلِ الذي بدأنا بذكرِهِ.

---

(١) زيادةٌ تناسبُ ما جرى عليه المؤلف في أول كل مجلس.

(٢) في الأصل: معنا.

ثم الأيْمَانُ بعد ذلك على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: يَمينٌ لا يَصِحُّ فيها حِنْثٌ ولا كَفَّارةٌ، ويمينٌ يَصِحُّ فيها الحِنْثُ والكفارة، ويمينٌ لا يؤَاخِذُ اللهُ بها وهي اللغوُ الذي ذَكَرَهُ.

فأما اليمينُ التي لا حِنْثَ فيها ولا كفارةَ فهي أن يُقْسِمَ على الماضي وقال: كانَ فيما لم يَكُنْ، أو قال: لم يَكُنْ فيما كانَ، فهذا كاذِبٌ فاجِرٌ تلزمُهُ التوبةُ والاستغفار[1].

وأما الذي يَلْزَمُهُ الحِنْثُ والكفارةُ فهو أن يَحْلِفَ على مستقبلٍ لَيَفْعَلَنَّ ولا يفعلُ، أو يقولُ: لا أفعلُ فيفعلُ، فهذا إذا حَنِثَ[2] فيه لزمته الكفَّارة.

والثالثةُ التي هي لغوٌ قد ذكرنا أنها تكونُ في القبيلِ الذي هو لفظُ القَسَمِ بأدواتهِ، وهو الذي فيه عَشَرَةُ أوجهٍ:

فالأول: ما يروىٰ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ اللغوَ هو أن يقول: لا واللهِ، وبَلَى واللهِ[3]، على عادةِ اللسان في عُرْضِ الكلامِ، يُطْلِقُ به اللسانَ ولا يَعْقِدُ، لا يَقْصِدُ به ظلماً ولا يُذْهِبُ به حقاً، وهذا الجوابُ يكونُ بلفظِ اللغوِ ومعناه جميعاً، وقولي: بلفظِ اللغو هو أنَّ القَسَمَ على ضربينِ من الوجهِ الذي قَسَمْنَا، أَحَدُهُمَا: أن يكونَ مَوْقِعُهُ من الكلامِ مَوْقِعَ اللغوِ، وذلك كقولِكَ: زيدٌ منطلقٌ واللهِ/ ٢٢و/ وزيدٌ واللهِ منطلقٌ، جرى مَجْرَى قولكَ: زيدٌ منطلقٌ أَعْلَمْ، وزيدٌ أَعْلَمْ منطلقٌ، فصارَ ما قبلَ اليمينِ ومَا بَعْدَها بمنزلةِ ما لا يمينَ فيه، ولَفْظُ القَسَمِ مُبْطَلٌ مُلْغًى. والنوع الثاني: أن يُبْدَأَ بالقَسَمِ مَعَ أَدَاتهِ ويُتَلَقَّىٰ بالجواب

---

(١) كُتِبَ في هامش الأصل ما نصه: وهذا على رأي أبي حنيفة، وعند الشافعي أنها اليمينُ الغَمُوسُ، وتلزم الحنث والكفارة.

(٢) ضُبِطَ الفعل بكسر النون في الأصل، ويجوز فيه الفتح والكسر.

(٣) ينظر: السيوطي: الدر المنثور ١/ ٦٤٤.

مَعَ وُصْلَتِهِ، نحو قولك: واللهِ لزيدٌ منطلقٌ، بنيتَ الكلامَ على اليمينِ وعقدتَ الجملةَ التي هي الجوابُ به.

والجوابُ الأولُ من الأجوبةِ العَشَرة يكونُ اللغوُ فيه محمولاً على ما جَمَعَ لفظُ اللغوِ ومعناه، فتقولُ: أفعلُ واللهِ، أو مَا فعلتُ واللهِ، على عادةِ اللسانِ لا على عقيدةِ القلبِ.

والجوابُ الثاني: أن تُطْلِقَ اللغوَ على ما لم يُطابِقِ القلبُ فيه اللسانَ، وإن كان القَسَمُ مبنياً عليه الكلامُ ولم يكن لفظُهُ لفظَ اللغوِ ولا مَوْقِعُهُ من الكلام مَوْقِعَهُ، وذلك كأنْ يقولَ: واللهِ لأفعلنَّ، فلا يطابقُ قَلْبَهُ لِسَانُهُ.

والجوابُ الثالثُ: عن مجاهدٍ(١)، أن يكونَ اللغوُ يمينَ الظانِّ، وهو أن يقولَ في الشيءِ يُـرَىٰ أنه على كذا، وهو ليسَ عليه.

والجوابُ الرابعُ: عن الحَسَنِ(٢)، أن يكون اللغوُ يمينَ الناسي، قيل: لا حِنْثَ فيه ولا كفارةَ.

والجوابُ الخامسُ: أن تكونَ يمينَ الناسِي وقيل: فيها الكفارةُ.

والجوابُ السادسُ: عن سعيدِ بن جبيرٍ(٣)، أن تكون يمينَ الغضبانِ ولا حِنْثَ فيها ولا كفارة(٤).

والجوابُ السابعُ: عن ابن عباسٍ وطاوُوس(٥)، أن تكونَ يمينَ الغضبانِ ولا

---

(١) ينظر: السيوطي: الدر المنثور ١/ ٦٤٥، عن أبي هريرة.

(٢) ينظر: السيوطي: الدر المنثور ١/ ٦٤٤.

(٣) سعيد بن جبير الكوفي، تابعي كبير علماً وفقهاً، قتله الحجاج بواسط سنة ٥٩هـ، الأعلام ٣/ ٩٣.

(٤) كتب بين السطرين في الأصل: «فيها الحنث والكفارة».

(٥) طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمن الخولاني الهمداني بالولاء، من أكابر التابعين، توفي سنة ١٠٦هـ، الأعلام ٣/ ٢٢٤. =

حِنثَ فيها ولا كفارةَ، لأنه لم يَعْقِدْ عليها قَلْبُهُ[١].

والجوابُ الثامنُ: لعامةِ الفقهاءِ، أن تكونَ اليمينُ التي تُوصَلُ بالاستثناءِ، وهو قولهم: إن شاءَ اللهُ، ولا تجري على التمامِ.

والجوابُ التاسعُ: عن سعيدِ بن جبيرٍ، أن يحلفَ على ما لا يلزمُهُ الوفاءُ به من مَعَاصي اللهِ، كأن يقول: واللهِ لا صَلَّيْتُ اليومَ، فتلزمُهُ الكفارةُ[٢].

والجوابُ العاشرُ: عن مَسْرُوقٍ[٣]، أن تكون اليمينُ هذه[٤]، ولا تَلْزَمُهُ الكفارةُ.

فعلى هَذِهِ الوجوهِ يختلفُ الجوابُ عن اللغوِ، وحقيقتُهُ ما أُسْقِطَ من الكلام وأُبطِلَ ولم يُعْتَدَّ به، وهو من قولهم: لَغَا الصبيُّ في أولِ ما يتكلمُ، ولَغِيَ أيضاً. ويكون معنى الآيةِ: إنما يؤاخِذُكُمُ اللّهُ بالأيمانِ تُطابِقُ فيها القلوبُ اللسانَ، لأن القلوبَ تتفردُ بشيءٍ منها.

مَسْأَلَةٌ في خَبَرِ الرسولِ صلواتُ اللهِ عليهِ

اعترضَ الملحدونَ على قوله ـ صلى اللهُ عليه: «لَعَنَ اللهُ السارقَ يَسْرِقُ البيضةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، ويَسْرِقُ الحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ»[٥]. قالوا: وقد رَوَيْتُمْ مع ذلك أنه قال: «لا قَطْعَ فيما دون رُبْعِ دينارٍ»[٦]. وهذان الخبران يتنافيان ويتناقضان.

---

(١) السيوطي: الدر المنثور ١/ ٦٤٤.

(٢) السيوطي: الدر المنثور ١/ ٦٤٥.

(٣) مسروق بن الأجدع، تابعي ثقة، من أهل اليمن، وسكن الكوفة، وتوفي سنة ٦٣هـ، الأعلام ٧/ ٢١٥.

(٤) كذا في الأصل.

(٥) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٤١٥).

(٦) رواه أبو داود بلفظ: «القطع في ربع دينار فصاعداً» (المعجم المفهرس ٥/ ٤٢٧).

والجوابُ عن ذلك من وجهين[1]:

أحَدِهما: ما أجابَ به بعضُ الفقهاءِ، وهو أن تكونَ البيضةُ بيضةَ الحديدِ، والحبلُ حبلَ السفينةِ، وكل واحد منهما تُوفِي قيمتُه علىٰ ربعِ دينارٍ، فيسوغُ القطعُ.

وهذا الجوابُ ضعيفٌ، لأن مبنىٰ الكلامِ ليسَ عليه، وإنما هو على تحقيرِ النفعِ الذي يصلُ إليه، فيُعَرِّضُ به يَدَهُ إلى الخطرِ العظيمِ، ولا يَحْسُنُ أن يقولَ القائلُ: لَعَنَ اللهُ السارقَ يسرقُ الجوهرَ الثمينَ فَتُقْطَعُ يدُهُ، وإنما يستعملُ في هذا المكانِ ما يُسْتَحْقَرُ، وهو نحوُ البيضةِ والحبلِ الخَلَقِ.

والجواب الثاني: أن يكونَ هذا القولُ من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عندَ نزولِ آيةِ الحدِّ في السرقةِ، وهي قوله ـ عز وجل: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة]، فكان ظاهرُ اللفظِ يوجبُ القطعَ على كلِّ مَنْ وَقَعَ على فعلهِ اسمُ السرقةِ، ثم بَيَّنَ الحدَّ الذي فيه يجبُ القطعُ، وهذا على اختلافِ الفقهاءِ في جواز تأخيرِ البيانِ، فَيُحْمَلُ أيضاً على ما فعلَ رسول الله ـ صلى الله عليه ـ بالعُرَنِيِّينَ الذين قطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَلَ أعينهم، وطَرَحَهُم بالحَرَّةِ حتى ماتوا، ثم نَهَىٰ بعد ذلك عن المُثْلَةِ[2].

وإذا حُمِلَ علىٰ أَحَدِ ما ذكرنا لم يتناقضِ الخبرانِ.

---

(١) ينظر: أمالي المرتضىٰ ٢/ ٥ - ٧.

(٢) روى البخاري عن أنس (فتح الباري ٨/ ٢٣٠ الحديث ٤١٩٢): أن ناساً من عُرَيْنَةَ قدموا المدينة وأسلموا، ولم تطب الإقامة لهم في المدينة، فأمرهم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالخروج إلى ظاهرها وأمر لهم بإبل يشربون ألبانها، لكنهم بعد أن خرجوا قتلوا الراعي واستاقوا الإبل، ففعل بهم ما فعل.

مسألةٌ نحويَّةٌ

قالَ سيبويهِ[1] في تصغير إبراهيمَ وإسماعيلَ: بُرَيْهيمُ وسُمَيْعِيلُ[2]. وغَلَّطَه في ذلك غيرُه من النحويين[3]، وقالوا: جعل الهمزَة زائدة، وأسقطها عند التصغير، وإجماع من النحويين أن الهمزة لا تزاد في أول بنات الأربعة، وإذا لم تكنِ الهمزةُ زائدةً لم يكن تصغيرُ الإسمين إلا أُبَيْرِهُ وأُسَيْمِعُ، وإلا أُبَيْرِيهُ وأُسَيْمِيعُ.

قلت: والجمعُ أَبَارِهُ وأسامِعُ.

وهذه المسألةُ مما يضيقُ فيه الكلامُ على سيبويه، ومما يَنْصُرُ به قولَهُ أن يجعلَ الميمَ من إبراهيمَ زائدةً، لأن الميمَ تزادُ في الأواخرِ كَزُرْقُم وسُتْهُم، في الأزرقِ والأَسْتَهِ، فإذا حصلتِ الميمُ زائدةً خرجتِ الكلمةُ عن أن تكونَ رُباعيةً، وجازَ أن يُحْكَمَ على الهمزةِ بأنها زائدةٌ. وكذلك /٢٣ و/ إسماعيلُ تُجْعَلُ اللامُ زائدةً، لأن من العربِ مَن يُبْدِلُ منها النونَ، فيقول: إسماعين، فيَجْرِي مَجْرَىٰ اللامِ قولُهم: أَصَيْلَالٌ وأُصَيْلانٌ، وإنما أُبْدِلَتِ اللامُ نوناً لأنَّ إسماعيل ٱسمٌ أَعجميٌّ، ويقالُ اسْمُهُ شمْعُونُ، فالسينُ مكان الشين، وهذه عادة العربِ في كلِّ شينٍ تُنْقَلُ عن العَجَميةِ إلى العربيةِ، نحو فاسان وجلسان، فلما حصلتِ النونُ في آخرِ هذا الاسم في لغةِ العَجَمِ وحصلتِ اللامُ والنونُ معاً في لغةِ العربِ أشبهت اللامَ التي تُبْدَلُ من النونِ في قولهم: أُصَيْلَالٌ، فكما أنَّ اللامَ هاهنا زائدةٌ أَصْلُهَا النونُ كذلكَ في هذا الاسم.

والذي دَعَاه إلى اختيارِ هذا أنه رأى التصغيرَ على هذا الوجهِ يؤدي إلى إسقاط

---

(١) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، إمام النحاة، صنَّف كتابه المسمى كتاب سيبويه، توفي سنة ١٨٠هـ، الأعلام ٥/ ٨١.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

(٣) ابن السراج: الأصول ٢/ ٥١.

حرفٍ واحدٍ من الكلمةِ سوى الألفِ التي بعدَ الزايِ، فتلاقي ياءَ التصغير، وإذا صُغِّرَ على ما ذهبَ إليه النحويون أدَّىٰ التصغيرُ إلى حَذْفُ زيادةٍ واحدةٍ منها مِن حذفِ باقيتها، ولا يجوزُ تعدِّيها إلى حذفِ زيادةٍ أخرى يسقطُ بسقوطها حرفٌ آخرُ[1].

بَيْتُ مَعْنىً

قال خِطَامٌ المجاشِعِيُّ:

جَرَّ بِهَا نَوْءٌ من السِّمَاكَيْنْ — مُـزَمْزِمَيْنِ سارِيَـيْـنِ حَوْدَيْن[2]

مُرتَجِسَيْـنِ زَحِلَيْـنِ جَعْـدَيـن — كـأنمـا اللَّجَـة مـن لِقـاحَيْـن

أنصافِ ألفينِ ونصفِ ألفين — رِزُّهُمَـا إذ رَجسا بـرَعـدَيـن

قوله: جَرَّ بِها نوءٌ، معناه أنه دام المطر في مُضِيه، يقال: جَرَّ البعيرُ إذا سار وهو في ذلك يرعىٰ، وكذلك السحابُ إذا سار وهو يُمْطِرُ يقال فيه جَرَّ.

ومعنى قولهِ: جَعْدَينِ، أنهما سحابانِ يلتصقُ بهما قِطَعُ سحائبَ من تحتُ تزيد في تراكُمِهِ، وهو ضدُّ ما يوصفُ من السحائبِ بالملاسةِ، فيقال: أَخْلَقُ وخلقاءُ.

وقوله: كأنما اللَّجَّةُ من لِقَاحَيْنِ، اللَّجَّةُ: اختلاطُ الأصواتِ وارتفاعُها، واللِّقاحُ: الإبلُ التي وَضَعَتْ، أرادَ جماعتينِ من الإبلِ الواضعة.

ثم أبدلَ منها قوله: أنصافُ أَلْفَيْنِ ونصْفِ ألفينِ، فقيلَ في التفسير: إنه شبَّهَ صوتَ الرعدَ برُغَاءِ أربعةِ أَلْفِ بعيرٍ، وإنما ذكرَ الأنصافَ، لأنه أرادَ أنها هذه

---

(1) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٢/ ٣٢٣): «وانبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم، فيقول سيبويه: بريهيم وسميعيل، ويقول المبرد أُبَيْـرِه وأُسيمع».

(2) لسان العرب (جرر)، والمعجم المفصل ١٢/ ٢٢٣.

العِدَّةُ، وقد /٢٣ ظ/ نَصَفَتْ وأُفرِدَ نِصْفٌ عن النصفِ الآخرِ، فهي تراغىٰ ويَحِنُّ بعضُها إلى بعضٍ، فترتفعُ اللَّجةُ والأصواتُ، وأنصافُ ألفين إنما هو ألفٌ واحدٌ ونِصْفُ ألفينِ أيضاً ألفٌ واحدٌ، إلا أنَّ كلَّ نصفٍ يقتضي نِصْفاً آخر، وإذا فُرِقَتْ جماعةٌ نِصْفَيْنِ فحُكْمُ كلِّ نصفٍ منها حكمُ الآخرِ، فأشارَ بذِكرِ النصفِ في هذا المكانِ إلى تراغي النصفينِ وتجاوُبِهِمَا بالأصواتِ، إذ كانَ حالُ كلِّ واحدٍ منهما حالَ الآخرِ.

واللِّقَاحُ ما يستغرَبُ من ألفاظِ اللغة، لأنها تستعملُ في الإبل التي وَضَعَتْ، وإذا صُرِفَ الفعلُ منها كان للحَمْلِ، فيقال: لَقِحَتِ الإبل لِقاحاً، إذا حَمَلَتْ، واللَّقاحُ بفتحِ اللامِ: الحَمْلُ، واللِّقاحُ: الإبل التي قد نُتِجَتْ، واللُّقاحُ بِضَمِّ اللام: ماءُ الفحلِ، وتثنيتُـهُ اللِّقاحَ، وهي جمعٌ، كما ثَنَّىٰ أبو النجمِ العِجْلِيِّ الرِّمَاحَ، فقالَ:

بيْنَ رِمَاحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ[1]

وقال أبو النجم في جَرِّ النَّـوْءِ:

وعازِبٍ نَـوَّرَ في خَلائِـهِ[2]
جَـرَّ بِهِ الـوَسْمِيَّ من أنوائهِ
من باكراتِ النجم أو دلائِهِ

أراد أنه أدام المطر على هذا النباتِ أوقاتَ مرورهِ.

وكذلك قال كُثَيِّر[3]:

---

(١) لسان العرب (بقل)، والمعجم المفصل ١١/ ٤٣٠.

(٢) لسان العرب (عزب)، والمعجم المفصل ٩/ ٢١.

(٣) كثيِّر بن عبد الرحمن، شاعر مشهور، أخباره مع عزَّة كثيرة، له ديوان شعر مطبوع، توفي سنة ١٠٥هـ، الأعلام ٥/ ٢١٩.

أهاجَكَ برقٌ آخرَ الليلِ واصبُ ... تَضَمَّنَــهُ فَــرْشُ الجَبَــا والمســارِبُ
يَجُرُّ ويَسْتَــأنِــي نِشـاصـاً كـأنـه ... بِغَيْـقَةَ لمَّا جَلْجَلَ الصوتَ جَالِبُ
يمُجُّ النَّدى لا يذكرُ السيرَ أهلُهُ ... ولا يَـرْجِـعُ الماشي به وهو جادِبُ[1]

فقوله: يَجُرُّ ويستأني، معناه أنه في مضيه يمطر كالإبل التي ترعى في سيرها.

وقوله: كأنه جالبٌ لمَّا جلجل الصوتَ، أي كأنه رجلٌ جَلَبَ إبلاً من مكان إلى مكان، فهي ترغو أو تَحِنُّ إلى المكان الذي جُلِبَتْ منه.

وقوله: لا يذكر السيرَ أهلُهُ، يريدُ: أنهم يجدون مَرْعىً خصباً لا يَهُمُّون بمفارقته والسيرِ عنه.

وقوله: ولا يرجع الماشي به وهو جادِبُ، أي: مَن مشىٰ في هذا الكلأ واستقراه وتَتَبَّعَهُ لم يرجع عابياً[2]. / ٢٤ و/

[المَجْلِسُ السابِعُ
مسألةٌ نحويةٌ][3]

. . . كانت الأُوْلَىٰ أَوْلى بالإبقاء، والثانيةُ أحقُّ بالإلقاء، فتقول: مُقَيْدِمٌ، في تصغير مُقَدِّم، وكذلك مُسَيْمِعٌ في تصغير مستمع.

ومما ينفصلُ بهِ الخليلُ عن ذلك أن يقولَ: إن الميمَ في هذه الأسماءِ تختصُّ بمعنى يَـبْطُـلُ ببطلانها، ويغني ثَـبَـاتُ الميمِ عن التاءِ، والتاءُ لا تختصُّ

---

(١) ديوان كثيِّر، ص١٥١ - ١٥٢، والمعجم المفصل ١/١٩٣ و ٢٤٩.

(٢) حصل هنا سقطٌ في المخطوطة، ذهب بآخر المجلس السادس ويتضمن (المَثَل)، وذهب بصدر المجلس السابع ويتضمن: مسألة من القرآن، وخبر الرسول ﷺ وأول المسألة النحوية. وقد يكون مقدار السقط ورقتين.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة للإيضاح، بسبب ما سقط من المخطوطة.

بمعنىً فَيَبْطُلُ ببطلانِهَا، ولا تشديدُ العين[1]، فلذلك خصَّصاهما بالإسقاطِ دونَ الميمِ، وليس كذلكَ الألفُ والهمزةُ، لأن الألفَ ضعيفةٌ، والهمزةُ قويةٌ، وإسقاطُها إسقاطُ شيئينِ: حرفٍ وحركةٍ، وإسقاط الألفِ إسقاطُ شيءٍ واحدٍ، وإذا اكتفيتَ[2] في حفظِ مثالِ التصغيرِ بإسقاطِ شيءٍ واحدٍ لم تسقطْ شيئينِ.

ومما يحتجُّ به يونسُ في إسقاطِ الهمزةِ[3] أن يقولَ: إن الزيادةَ التي هي الألفُ أحقُّ بالإسقاطِ من الزيادة التي هي الهمزة، لأن الألفَ مزيدةٌ للجمعِ، وهو البناءُ الذي صادفه التصغيرُ، فمراعاتُه أَوْلَىٰ من البناءِ الذي غُيِّـرَ ونُـقِلَ عنهُ اللفظُ، والهمزةُ بَدَلٌ من ياءِ فَعِيلة، وياءُ فعيلةٍ زائدةٌ في الواحدةِ، ولم يَدْخُلِ التصغيرُ على لفظٍ واحدٍ، بل أُدْخِلَ علىٰ لفظِ الجمعِ الذي أَمَارَتُـهُ الألفُ والياءُ التي كانت مزيدةً في الواحدِ مُغَـيَّـرَةً في الجمعِ، مُبْدَلٌ منها الهمزةُ، فَأَنْ يُسْتَبْـقىٰ ما هو في البناءِ الذي دَخَلَ التصغيرُ عليه أولى من أن يُسْتَبْـقَىٰ ما لم يَثْبُتْ أَصْلُهُ في البناءِ الذي صادَفَـهُ التصغيرُ.

وحجةُ الخليلِ أَنَّ الزيادتينِ قد خَرَجَتَا عن الاختصاصِ بالفائدةِ التي جُعِلَتْ لهما في الأصلِ لَمَّا وقعتِ التسميةُ باللفظِ، فقبائلُ اسمُ رجلٍ قد خرجتْ أَلِفُهُ عن أَنْ تفيدَ معنىٰ الجمعِ الذي تفيدُه إذا أُريدَ بها جَمْعَ قبيلةٍ، وإذا استوتِ الزيادتانِ في هذا الوَجْهِ وفي هذه الحالِ كانت الألفُ أَوْلَىٰ بالإسقاطِ من الهمزةِ.

ويُـرَجَّحُ قولُ الخليلِ علىٰ قولِ يونسَ بالوجهِ الذي ذكرناه.

---

(١) كذا العبارة في الأصل، ولعله يريد تشديد الدال في (مقدَّم).

(٢) في الأصل: إذ أكتفيت.

(٣) المسألة النحوية هنا هي اختلاف الخليل ويونس في تصغير كلمة (قبائل) إذا سُمِّيَ بها، فالخليل يُصَغِّرُ الكلمة بحذف الألف ويثبت الهمزة فيقول: قُبَيْئل، ويونس يصغرها بحذف الهمزة وإثبات الألف التي تبدل ياء فيقول: قُبَيِّل. ينظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ٤٣٩، وابن جني: المنصف ٢/ ٨٣ - ٨٥.

بيْتُ شِعْرٍ

فيا راكباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   أميرَ الحِمَىٰ إن كان ثَمَّ أَمِيرُ
بأنَّ حَلُوباً من رعاياهُ بازِلاً   بها مِن مَجَارِي النِّسْعَتَيْنِ حُبُورُ

/ ٢٤ ظ/

هذا من أشرف كلام العرب في التعريض بذكرِ القبيحِ دونَ التصريحِ، وأرادَ بذلك خيانةَ امرأتهِ له في غيبتهِ، ومِثْلُهُ في التعريضِ:

وقد يُوردُ الماءُ الشحِيحُ وُلاتُهُ   ويُرْعَىٰ الحِمَىٰ من حيثُ لم يَدْرِ حَاجِرُهْ
وتُصْطَادُ نُورُ الوَحْشِ بعد شِرَادِها   وتُرْمَىٰ من الشَّقِّ الذي لا تُحَاذِرُهْ

فمعنى قوله في البيت الأول: أميرَ الحِمَىٰ، مَنْ له أَمْرٌ علىٰ ما يحميهِ، والحِمَىٰ هاهنا كنايةٌ عن نسائهِ.

وقوله: إن كان ثمَّ أمير، أي ليسَ هناكَ مَنْ لَهُ حِمىً ولا أَمْرٌ.

والحَلُوبُ مِن رَعاياه كنايةٌ عن أولادهِ.

والحُبُور: الآثارُ، إذا شُدَّ الرَّحْلُ على الناقةِ وشُدَّ عليه البِطَانُ أثَّرَتِ النِّسْعَةُ في جَنْبَيْهَا، والنِّسْعَةُ: سَيْرٌ يُضْفَرُ فيجعلُ في طَرَفَيِ البطانِ، والمعنى أنها تُمْتَطَىٰ.

مَثَـلٌ

ما كُلُّ مَنْ ضَعَفْتَـهُ بعاجِـزٍ

يقولُ: ليسَ كلُّ مَنْ تَكْثُرُهُ عَدَداً، فترىٰ قَوْمَكَ أكثرَ من قومهِ، تراهُ عاجزاً عن مقاومتِكَ.

يسْتَخْدَمُ في مخاطبةِ مَنْ يَدِلُّ بكَثْرَةِ عدَدٍ على ما يُدِلُّ بقُوَّةٍ وقِلَّةِ عددٍ، تقول العرب: ضَعَفْتُ فلاناً أَضْعُفُهُ، بمعنى صِرْتُ علىٰ الضِّعْفِ منه، وغَلَبْتُهُ بكَثْرَةِ عَددِ

قوْمِي ورَهْطِي. والمغلوبُ مضعوفٌ، والمضعوفُ أيضاً من العقلِ والرأيِ الناقصُ فيهما، والمُضْعِفُ في الدابَّة، والضعيفُ في النفسِ، يقال: فلانٌ مُضْعِفٌ إذا ضَعُفَتْ دابتُهُ.

ويحتملُ المثلُ وَجْهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ المعنىٰ أنكَ في نهايةِ القوَّةِ وكثْرَةِ العَدَدِ، وليس مَن وَرَدْتَ عليه بقليلٍ في الناسِ، ولا مَنْ غلبتَهُ بمغلوبٍ فيهم، أي لا عارَ علىٰ مَنْ كنتَ أشرفَ منه، فإن ذلك لا يُخرِجُهُ عن الأشرافِ. والسلامُ.

المَجْلِسُ الثَّامِنُ

مَسْأَلَةٌ في القُرْآنِ

سئِلَ عن قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ/ ٢٥ و/ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة]. فقيل: كيفَ يطلبُ نبيٌّ من أنبياءِ الله ـ صلواتُ اللهِ عليهم ـ أن يُرِيَهُ اللهُ إحياءَ الموتىٰ لِتَسْكُنَ نَفْسُهُ إليه، وسكونُ النَّـفْسِ لا يكونُ إلا عن قَلَقٍ، والقَلَقُ لا يكونُ إلا لاضطرابها بالشكِّ، والشكُّ لا يجوزُ على الأنبياءِ، لأنهم بُعِثُوا لإزالةِ شكوكِ الناسِ، لا لِيَشُكُّوا هم؟

والجوابُ عن ذلك من عَشَرةِ أَوْجُهٍ[١]:

الأولُ: ما رَوَىٰ الضحاكُ[٢] عن ابن عباس أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ مَرَّ بجيفةِ حبشيٍّ[٣] على بعضِ السواحلِ، فرأى دوابَّ البحرِ تَنْسَرِحُ إليها فتنالُ منها،

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ٧/ ٤٢ - ٤٤.

(٢) الضحاك بن مزاحم، مفسر، له كتاب في التفسير، توفي سنة ١٠٥هـ، الأعلام ٣/ ٢٥١.

(٣) في رواية الطبري عن الضحاك (دابة)، وعن ابن جريج (حمار)، وعن عبد الرحمن بن زيد (حوت)، تفسير الطبري ٣/ ٦٧ - ٦٨.

وعوافيَ الطيرِ تنقضُّ عليها فتنقلبُ شباعاً عنها، وسباعَ الأرضِ تَقْصِدُها فتنهشُهَا، فأفكرَ في تلك الجيفة واقتسامها بين حيتانِ الماءِ وطير السماءِ وسباعِ البَرِّ، وأنها مفرقةٌ لحماً وجلداً وشعراً، وستَفَرَّقُ بعدَها ذَرْقاً وحَزْقاً وجَعْداً[1]، فتتباينُ أماكنُها وتتباعدُ مطارحُها، فتعجَّبَ من قدرةِ الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ في جَمْعِهِ[2] أشتاتَهَا وضَمِّهِ نَشْرها، وتاقَتْ نفسُهُ إلى أن يعاينَ إحياءَ مَيِّتٍ فُرِّقَتْ أجزاؤُهُ نحوَ هذه التفرقةِ[3]، لا أنه شكَّ في قدرةِ اللهِ ـ تعالىٰ ـ على إحياءِ الموتىٰ، لكنْ نازعَتْهُ نفسُهُ إلى رؤيتهِ وتَعَلَّقَتْ بمشاهدتهِ، وطالبُ الشيءِ قَلِقٌ إلى أن يظفرَ بطلبهِ.

والدليلُ على أنَّ سكونَ قلبهِ إنما كان لهذا الوجهِ لا لِشَكٍّ اعترضَ أنه قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٢٦٠﴾﴾ ولم يقل: رَبِّ أرني هل تحيي الموتى، وإنما طلبَ أن يُرِيَهُ كيفية الإحياءِ ليظفرَ بمطلوبهِ، لا ليزيلَ شكّاً عن قلبهِ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ إبراهيمُ ـ عليه السلام ـ لَمَّا حاجَّ الكافرَ فقال: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴿٢٥٨﴾﴾ [البقرة]. فقيل له: هل رأيتَ أنتَ ذلك بعَيْنِكَ؟ ولم يكن قد رآه، فلم يَقْدِرْ أن يقولَ: نَعَمْ، فسأل الله ـ تباركَ اللهُ وتعالى ـ أن يُرِيَهُ ذلك لتَسْكُنَ نَفْسُهُ إلى أن يَحُجَّ خَصْمَهُ إذا قال له: هلْ رأيتَ ما ٱدَّعَيْتَ؟ فيقولُ: نَعَمْ، قد رأيتُهُ، فيَقْطَعُ بذلكَ خَصْمَهُ.

والجوابُ الثالثُ: أن يكون الكافرُ نُمْرُوذ ـ لَعَنَهُ اللهُ ـ لَمَّا حادَّهُ فقال /٥٢ ظ/: أنا أُحيي وأُميتُ، فأراه الإحياءَ والإماتةَ في شخصينِ نَبَّهَهُ علىٰ موضعِ احتجاجهِ، وأن اللهَ تعالى يحيي نفساً قد أماتها، فكسَرَ بذلك حُجَّةَ الكافرِ، فقال له: إن لم تُصَحِّحْ دعواكَ ولم تُرِنِي مَيِّتاً يُحْيِيهِ ربُّكَ قَتَلْتُكَ، فلمَّا توعَّدَهُ

---

(١) من معاني الحَزْق: الضراط.

(٢) في الأصل: جمعها.

(٣) ينظر: الدر المنثور للسيوطي ٢/ ٣٢.

بذلك سألَ اللهَ تعالىٰ أن يُرِيَـهُ من إحياءِ الموتى ما يقيمُ حُجَّـتَـهُ على الكافرِ، ويدفعُ به عن نفسهِ القتل، فسكونُ نفسهِ إنما كان لهذا، وطلبُهُ إحياءَ الموتى لِيُلزِمَ به الحجةَ مَن طلبها منه[1].

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ معنى قوله: ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ ليزدادَ سكوناً إلى سكونٍ، وطُمَأْنينةً إلى طمأنينَةٍ، لأنَّ للعِيَانِ تأثيراً ليس لغيره، وزيادةُ السكون مطلوبةٌ، كما أن زيادةَ الإيمانِ مطلوبةٌ، ويكون ذلك على معنى قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ۝١٧﴾ [محمد]، وعلى قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤﴾ [التوبة].

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ سُؤَالُهُ اللهَ ـ عز وجل ـ إنما هو عن قومِهِ، وإن كانَ الخبرُ لَفْظُهُ عن نفسهِ، وكذلك الطُمَأنينةُ إنما هي لقومِهِ الذين آمنوا به لا لنفسهِ، وهذا من عادةِ الرسُلِ في أن يُخَاطِبُوا بما تُخَاطَبُ به أُمَّتُهم، ويُخْبِرُوا عن أُمَمِهِمْ بمثلِ إخبارِهم عن أنفسِهم.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ معنى ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ أي بتعريفي مَحَلِّي من إجابتِكَ وكرامَتِي في مسألتِكَ، وهذا ما رُوِيَ في بعض التفسير ليطمئن قلبي بالخُلَّةِ[2].

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ معنى ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ ليَسْكُنَ بتعريفِ الناسِ مَحَلِّي من إجابتِكَ، فيكونُ سكونُهم إلى خَبَرِي أَتَمَّ، وخَوْفُ ما أُحَذِّرُهُمْ أَعَمَّ، ويكونُ ذلك لهم أَزْجَرَ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ قَلَقُهُ للشُّبَـهِ التي تَمنعُ قومَهُ من التصديقِ بإحياءِ الموتىٰ، فطلبَ أن يُـرِيَهُمْ ذلك عِيَاناً ليزيلَ به شكوكَهُمْ ويجمعَ على اليقينِ قلوبَهُمْ، إذا رأوا ذلك عِيَاناً.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٦٨.

(٢) روىٰ ذلك الطبري عن سعيد بن جبير (٣/ ٦٩)، وينظر: السيوطي: الدر المنثور ٢/ ٣٤.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ قَلَقُهُ لتمادي قومهِ في الطغيانِ ومَقَامِهم على العصيانِ، وسكونُهُ بتسارُعِهم إلى /٢٦ و/ طاعةِ اللهِ وإقلاعِهم عن معصيتهِ، فطلبَ أن يُرِيَهُمْ ما يتركون له عبادةَ الأوثانِ، ويعودونَ به إلى الإيمانِ.

والجوابُ العاشرُ: أن يكونَ معناه أن الشيطانَ يوسوسُ إليَّ، ويحاولُ تشكيكي فيما لا أَشكُّ فيه، فأنا قَلِقٌ لِمَا يُورِدُهُ من الوساوسِ التي أحتاجُ إلى مدافعتِهِ عنها ومعارضتِهِ فيها، والشيطانُ يتطرقُ إلى هذا فيما يُعْلَمُ من طريقِ الاستدلالِ، فَأمَّا ما يُعْلَمُ بالعيانِ فلا سبيلَ للشيطانِ فيه، فكأنه التمسَ معاينةَ ذلك لِيَيْأَسَ الشيطانُ من إيرادِ الشُّبَهِ والوَسوَاس عليه، إذا عَلِمَ أنه قد ٱنسَدَّ طريقُ التشكيكِ عنه.

فأما الوجهُ الذي رُوِيَ عن عطاءٍ[1] أنه قال: دَخَلَ قلبَ إبراهيمَ بعضُ ما يدخلُ قلوبَ الناسِ[2]. وما رواه محمد بن المنكدر[3] أن ابن عباس لَقِيَ عبدَ الله ابن عمرو بن العاص، فقال له: أَيُّ آيةٍ من القرآن أرْجَىٰ؟ فقال عبد الله: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]. فقال ابن عباس: لكن أنا أقولُ: أَرْجَىٰ آيةٍ في القرآن قولُه تعالى: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيۖ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة]. قال: فهذه على ما يعرض للإنسان من اعتراض الشيطان[4].

---

(١) عطاء بن أبي مسلم الخراساني، نزيل بيت المقدس، مفسر، من تصانيفه التفسير، توفي سنة ١٣٥هـ، الأعلام ٤/ ٢٣٥.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٧٠.

(٣) محمد بن المنكدر التيمي المدني، زاهد من رجال الحديث، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم، توفي ١٣٠هـ، الأعلام ٧/ ١١٢.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٧٠، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٣٤.

قال الشيخُ ـ أدام اللهُ تأييدَهُ: فهذانِ الخبرانِ إن أُريدَ بهما أَنَّ إبراهيمَ ـ عليه السلام ـ شكَّ في ذلك كما يشكُّ سائرُ الناسِ فهو باطلٌ لا وجهَ له، لأن الشكَّ في قدرةِ اللهِ تعالى على إحياءِ الموتىٰ كفرٌ، ومَن شكَّ كان خليقاً أن يعودَ جاهلاً، والله تعالى لا يبعثُ جاهلاً إلى خلقهِ ليرشُدَهُمْ به.

وإن أُريدَ بمعنى الخبرينِ ما ذكرناه في الوجهِ العاشرِ الأخير من أن الشيطانَ يوسوسُ إلى الأنبياءِ كما يوسوسُ إلى غيرهم، وأنه عَرَضَ لإبراهيمَ ـ عليه السلام ـ فاحتاجَ إلى مدافعتِه وممانعتهِ، لا أنه قَدَحَ في دينهِ أو أزالَهُ عن يقينهِ، وهذا صحيحٌ إذا حُمِلَ الخبرانِ عليه.

مَسْـأَلَةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

/ ٢٦ ظ/

قالَ بعضُ الملحدينَ: رُوِيَ عن أبي هريرةَ أنه قال: قالَ رسولُ اللهِ ـ صلى اللهُ عليه: «نحن أَحَقُّ بالشكِّ من إبراهيمَ، ورَحِمَ الله لُوطاً إن كان لَيَأْوِي إلى رُكْنٍ شديد، ولو دُعِيتُ إلى ما دُعِيَ إليه يوسفُ لأجبتُ»(١).

قال هذا المعترضُ: إن إبراهيم ـ عليه السلام ـ شكَّ، فلذلك قال النبيُّ ـ عليه السلام: نحن أحقُّ بالشكِّ منه.

قالوا: وقوله في قصة لوط ـ عليه السلام: «إنْ كان ليأوي إلى ركن شديد» إزراءٌ به. قوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾﴾ [هود]، لأن النبيَّ ـ عليه السلام ـ قال: إنه كان يأوي إلى ركنٍ شديدٍ، إلى الله تعالى أشدِّ الأركانِ، فكأنه أنكرَ عليه قولَه ذلك، على سبيلِ الزرايةِ عليه، والأنبياءُ لا يُزْرِي بعضهم على بعض.

---

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٣/١٦٦). وينظر: تفسير الطبري ٣/ ٧٠، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٣٤.

وقوله في قصةِ يوسفَ ـ عليه السلامُ: «لو دُعِيتُ إلى ما دُعِيَ إليه يوسفُ لأجبتُ» أعظمُ من الأوَّلَيْنِ، على ما ٱدّعاهُ هذا المعترضُ، لأنه دُعِيَ إلى الفاحشةِ، فقال: ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [يوسف].

قال: وإذا كانَ كذلكَ فما وَجْهُ هذهِ الأخبارِ ومعانيها؟

والجوابُ: أن يُقالَ[1]:

أما القصةُ الأولى فوجهُ الجوابِ عنها أن اللهَ تعالىٰ لَمَّا أنزلَ هذه الآيةَ على نبيِّنا محمدٍ ـ عليه السلامُ ـ قال بعضُ المسلمينَ: شَكَّ إبراهيمُ ولم يَشُكَّ نبيُّنا. فأرادَ رسولُ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ دَفْعَ ذلكَ وتنزيهَ إبراهيمَ عن الشكِّ، وأن يُعْلِمَ المخاطبَ أنه لو كان شكٌّ لكنتُ أَحَقُّ به منه إلا أنه لم يَشُكَّ، وإذا تَيَقَّنْتَ أني لم أَشُكَّ فَتَيَقَّنْ مثلَ ذلك في إبراهيمَ ـ عليه السلام ـ فإنه أحقُّ بالفضائل، وهذا على طريقِ التواضعِ والرفعِ من سائرِ الأنبياءِ ـ صلواتُ اللهِ عليهم أجمعينَ.

وأما قَوْلُهُ في قصةِ لوطٍ ـ عليه السلامُ: «إن كان ليأوي إلى ركنٍ شديدٍ» وهو يريد مكانَهُ مِنَ اللهِ تعالىٰ، فليسَ القصدُ به الإزراءُ بلوطٍ ـ عليه السلامُ ـ وإنما أرادَ إنَّ لوطاً معَ ثقتِهِ بالله واستنادِهِ إلى أقوىٰ الأركانِ منه يتمنى أن يكونَ له عشيرةٌ يخافُهُمْ أعداؤُهُ من الكفارِ /٢٧ و/ فَيَتَحَاشَوْنَ لهم عن مثلِ ما كانوا يُقْدِمُونَ عليه من التَّعَرُّضِ لضيفهِ وطمعِهِمْ في ارتكابِ الفاحشةِ منهم، فكان ذلك حَثٌّ من النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ لأقاربه على نصرتهِ على الكفارِ ودَفْعِهِم أذاهُمْ عنه، فكأنَّهُ قالَ: إن لوطاً ـ عليه السلامُ ـ معَ أنه كان يرجعُ إلى ركنٍ من الله شديدٍ طلبَ قوَّةً من قومهِ يدفعُ بمؤمنيهم كُفَّارَهُمْ، وكذلك أنا طالبٌ من أقاربي مثلَ ما طلبَهُ، فما احتاجَ إليه هو فأنا إليه أحوجُ، ويكونُ الطريقُ في ذلكَ مِثْلَ الطريقِ الأولِ من التواضعِ وتقديمِ غيره من الأنبياءِ ـ صلوات اللهِ عليهم.

---

(١) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١١٦ ـ ١١٨.

وأما القصةُ الأخيرةُ فليسَ معناها ما ذهبَ إليه هذا الملحدُ، وفي الخبر روايةٌ أخرى توضحُ المعنى الصحيحَ، وهي «لو لبثتُ ما لبثَ يوسف في السجنِ، ثم جاءني الداعي لأجبتُه»[1] وذلك لمَّا أتاهُ الرسولُ فقال له: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ ۝﴾ [يوسف] يريدُ بذلك أن يوسفَ لم يكن يستثقلُ محنةَ اللهِ تعالىٰ له، فيبادرُ ويتعجلُ فيخرجُ من السجنِ لمَّا دُعِيَ من الحبسِ، لا أنه عَابَهُ بمَقامِهِ لأنه لم يَلْحَقْهُ إثمٌ فيه، ولا كانَ النبيَّ ـ صلى الله عليه ـ لو كان مكانَهُ فبادرَ إلى الخروجِ كان يَلْحَقُهُ نَقْصٌ.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

اختلفَ الأخفشُ والمازنيُّ في بناءِ أَفْعَلَ من الإمام، إذا قال: أَمَّ فلانٌ يَؤُمُّ[2]، وفلانٌ أَوَمَّ منه، قال الأخفشُ: يجبُ أن يكونَ بالواوِ، وقالَ المازنيُّ: يجبُ أن يكونَ بالياءِ، فيقالُ: هذا أَيَمُّ من فلانٍ.

وكذلك اختلفا في تصغير أَئمة، فقال الأخفشُ: يقال فيها أُوَيِّمَة، وقال المازني: يقال فيها أُيَيِّمة[3].

فأما حجةُ الأخفشِ فهي أن الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ واحدةٍ فقُلِبَتِ الثانيةُ حرفَ مدٍّ ولينٍ، مثلَ ما قُلِبَتْ في آدمَ وآخرَ، فإنه متى ما وَجَبَ تحريكُ المقلوبِ قلِبَتْ إلى الواو، كما قالوا في جمع آدم: أوَادِمُ، وفي تصغيره أُوَيْدِم، فقُلِبَتْ الألفُ التي كانت بدلاً من الهمزة إلى الواو/ ٢٧ظ/ سواءً كانت قبلَها فتحةٌ أو ضمةٌ.

واعتراضُ المازنيِّ على ذلك أنه قال: إن الهمزةَ إذا انقلبتْ ألفاً كان حُكمُهَا

---

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد (المعجم المفهرس ٢/ ٤٣١).

(٢) في الأصل: يقوم.

(٣) ذكر ذلك المازنيُّ في تصريفه، وشرحه وناقشه ابن جني، ينظر: المنصف شرح تصريف المازني ٢/ ٣١٥ ـ ٣٢٢.

حكمَ الألفاتِ التي لا أصلَ لها في الياءِ والواوِ، فآدمُ همزتُهُ الثانيةُ بَعْدَما خَلَصَتْ أَلِفاً بمنزلة الألفِ في قولهم ضارب، فإذا جُمِعَ أو صُغِّرَ قُلِبَتْ واواً، وآدمُ وآخرُ قد خَلَصَتِ الهمزةُ فيهما أَلِفاً، فكان حكمُها حكمَ الألفاتِ.

وقولُهم: هذا أَفْعَلُ، من الإمام، لم تقلبِ الهمزةُ الثانيةُ فيه أَلِفاً، لِمَا وَجَبَ من الإدغام، والإدغامُ يوجِبُ نقلَ حركةِ الهمزةِ الأُولىٰ إلى الساكنِ الذي قبلها، فلم تَحْصُلِ الهمزةُ ساكنةً بعدَ الهمزةِ الأولىٰ فتقلبُ ألفاً ثم تقلبُ واواً عندَ التحريكِ، فلمَّا لم تكنْ أَلِفاً لم تقلبْ واواً، وعُدِلَ إلى الياءِ التي تقلبُ إليها الهمزةُ في أئمة.

ومما يُبْطِلُ به الأخفشُ هذا القولَ ويَنْـفَصِلُ به عن هذا الاعتراضِ أنَّ أصلَ قولِهم: أَوَمَّ إنما هو أَءْمَمُ، والهمزةُ الثانيةُ إذا كانتْ ساكنةً لم يُلْفَظْ بها معها إلا ألفاً إذا كانتِ الهمزةُ قبلها مفتوحةً، فكأنهُ قد حَصَلَ في التقدير هذا أَءْمَمُ من فلان، فلما قُصِدَ الإدغامُ ٱحْتِيجَ إلى نقلِ الحركةِ عن الميم إلى الساكنِ الذي قبلَها كما يُفْعَلُ ذلك في قولهم: أَجَلُّ وأعَمُّ، والأصلُ فيه: أجلَلُ وأعْمَمُ، فلما اضطروا إلى تحريكِ الألفِ قُلِبَتْ إلى غيرها بعدَما خلَصَت ألفاً، فكان حكمُها حكمَ الهمزاتِ المقلوبةِ عن الهمزاتِ الساكنةِ في مثل آدم، فإذا وَجَبَ تحريكها حُرِّكَتْ واواً، كما قالوا: أوادِمُ وأُوَيْدِمُ.

وأما أَيِمَّة فإن الياء فيها إنما كانت لكسرةِ الهمزةِ، كما أن الياءَ في ميزانٍ وميعادٍ إنما كانت لكسرةِ ما قبلَها، فإذا صُغِّرَتْ أو جُمِعَتْ قلتَ: مُوَيْزين وموازين، فزالت الياءُ وعادتِ الواوُ التي هي الأصلُ لزوالِ العلةِ التي أَوْجَبَتْ ذلك، فكذلكَ أيمَّة إذا صُغِّرَتْ تزولُ في التصغيرِ الكسرةُ فتَسْقُطُ الياءُ، وتعودُ إلى حكمِ الألفِ التي لا أصلَ لها في الياءِ، فيقال: أُوَيِّمَة، كما يقال: أُوَيْخِرُ في تصغيرِ آخرَ وأُوَيْدِمُ في تصغيرِ آدَمَ.

وللمازنيِّ أن يقولَ: إن الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ وَجَبَ قلبُ إحداهما إلى حرفٍ من حروفِ المدِّ واللينِ، حيثُ لا تتبعُ حركةَ قبلها، فإنها تُقْلَبُ ياءً /٢٨و/ ولذلك قال الخليلُ وسيبويهِ في باب الأبنية[1]: لو بَنَـيْتَ من قرأتُ مثالَ قِمْطَرٍ لَـقُلْتَ: قِرَأْيٌ، وإنما هو قِرَأْأٌ بهمزتين في الأصل، إلا أنك قَلَبْتَ الأخيرةَ ياءً، وليس بها حركةٌ تحمل [عليها][2]، قال: فكذلكَ في أَيِمَّة وهذا أَيَمُّ، لَمَّا كانَ الأصلُ (أَأَمَّ) قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً، كما قُلِبَتْ إذا كانت لاماً.

وللأخفش أن يقولَ: إذا كانت رابعةً، وهو المكانُ الذي تنقلبُ فيه الواواتُ ياءاتٍ في مثل مَدْعًى ومَلْهًى، تقول: مَدْعَيَان وملهيان، فلا حجةَ للمازنيِّ في ذلك، والصحيحُ أن يقالَ: هذا أَوَمُّ من فلانٍ.

بَـيْتُ شِعْـرٍ لجريـر

لياليَ إذْ أَهْلِي وأَهْلُكِ جِيرَةٌ وإذْ لا تخـافُ الصُّـرْمَ إلاَّ علـى وَصْـلِ[3]

يحتَمِلُ وجوهاً:

أَحَدُها: أن يكونَ المعنىٰ نحنُ متجاورونَ، فلا نخافُ وقوعَ صريمةٍ بيننا إلا على حالِ وِصَالٍ، أي: نُظْهِرُ التصَارُمَ مخافةَ الأعداءِ، ونحنُ في الباطنِ على التواصلِ، فالصُّرْمُ الذي نخافُهُ مبنيٌّ على الوصالِ.

والوجهُ الثاني: أن يكون معناه: نَتَصارَمُ تَصَارُمَ دلالٍ، وذلكَ إِحْكامٌ للوصالِ.

والوجه الثالثُ: أن يكون معناه: نتصارمُ ونحنُ متجاورونَ ودورُنَا متواصلةٌ، ولم تقطعْ بيننا نِيَـةٌ، فهذا أهونُ التصارمِ، لأن كلَّ واحدٍ منا يستدركُهُ بإرضاءِ صاحبهِ وإعتابهِ.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٥٥٢، وهو في تصريف المازني ٢/ ٢٥٢، والمقتضب ١/ ١٦٥.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) ديوان جرير ٢/ ٩٤٨.

ووجهٌ رابعٌ: وهو أن يكونَ أرادَ نَفْيَ الصريمةِ والمخافةِ، أي: نحنُ على الوصالِ، فلا نخافُ التقاطعَ، ولا نتصارمُ إلا ونحنُ على الوصالِ، وإذا كانوا على الوصالِ فلا تصارُمَ، وهذا كما يقالُ: ما زادَ إلا ما نقصَ، أي لم يَزِدْ.

ووجهٌ خامسٌ: وهو أن يريدَ أن الوصالَ مُمْتَدٌّ، فلا نخافُ الصُّرْمَ إلا لطولِهِ وامتدادِهِ، لأنه معلومٌ أنه محتومٌ به، كما قال:

كفى بالسلامةِ داءَ

وكما قال:

وحَسْبُكَ دَاءَ أن تَصِحَّ وتَسْلَمَا[1]

وكما قال:

فكيفَ تَرَىٰ طولُ السلامةِ يَـفْعَلُ

وكما قال متمم بن نويرة[2]:

فَلَمَّا تَفرَّقْنا كأني ومالكاً ... لطُولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا[3]

أي: طولِ الاجتماع أدَّانا إلى الفرقة.

مثَلٌ

نادَيْتَ مِنْهُ فَزِعاً لا يَفْزَعُ ٢٨ظ/

يُضْرَبُ مثلاً لمن يَبْلُغُ في المعونةِ الغايةَ، والفَزِعُ: المُغِيثُ، يقالُ: فَزِعْتُ

---

(١) هذا عجز بيت، لحُميد بن قيس الهلالي، وصدره:

أرىٰ بصري قد رابني بعدَ صحةٍ

ينظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء ص٢٥٢ (طبعة بيروت)، وعيون الأخبار ٢/٢٠٨ و ٣٤٦.

(٢) متمم بن نويرة اليربوعي التميمي، شاعر، من أشراف قومه، له صحبة، أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك، توفي سنة ٣٠هـ، الأعلام ٥/٢٧٤.

(٣) ديوان متمم ص١٢٢، والمعجم المفصل ٤/٢٣٢.

الرجلَ إذا أَغَثْتُهُ، أي لمَّا استغثتَ به نادَيْتَ منه رجلاً مغيثاً لا يَفْزَعُ، أي: لا يخافُ، قال: فَزِعتُ الرجلَ إذا أغثتَه، كما قال الكلحبةُ[1]

وقلتُ لِكأسٍ أَلْجِميها فإنما نزلنا الكثيبَ من زَرودَ لنَفْزَعا[2]

أي: لِنُغيثَ، ويُرْوَىٰ: لِيُفزَعا، ويكون منه قولهم: فَزِعَ فلانٌ إلى فلانٍ فأَفْزَعَهُ، يحتمل مَعْنَيَيْنِ، أحدهما: أن يكون بمعنى: فأَزالَ فَزَعَهُ، كما يقال: أشكاهُ إذا أزال شكواه. والآخر: أن يكون فَزِعَ بمعنى: التجأ، ويكون أفزعه بمعنى: آواه، فكان له مَفْزَعاً ومَلْجَأ، والسلام.

المَجْلِسُ التاسِعُ

مَسْأَلَةٌ في القرآنِ

سئِلَ عن قولِ اللهِ تباركَ وتعالىٰ: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ﴾ [البقرة] فقيل: كيفَ يصِحُّ أن يتوعَّدَ اللّٰهُ تبارك وتعالى خَلْقَهُ على هواجسِ النَّفْسِ وخواطرِ القلبِ، وذلك ما لا يَقْوَىٰ الإنسانُ على دَفْعِهِ، ولا يَقْدِرُ على مَنْعِهِ، وكيفَ يُلاَئِمُ ما في هذه الآيةِ قولَهُ تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ ﴾ [البقرة] وقد أخبرَ أنه يُحَمِّلُها فوقَ طوقها، لأنها إذا كُلِّفَت ما تطيقُ فقد كُلِّفَت وَفْقَ قدرتها مُضَيِّقاً عليها، وإذا كُلِّفَتْ وُسْعَها فقد كُلِّفَتْ دون ما في قدرتها مُوَسَّعاً عليها غير مُضَيَّقٍ.

والجواب عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[3]:

---

(١) في الأصل الكحلبة، والصواب الكلحبة، واسمه هبيرة بن عبد الله العُرَني ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٥٦.

(٢) المفضليات ص٣٢، وابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص١١١٦، وابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه ٢/١٥٦.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ٧/١٣٦ـ ١٣٨.

أولُهَا: أن يكونَ المرادُ بالآيةِ التَّـوَعُّدَ على كَتْم الشهادة التي توعد عليها في قوله: ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة] فكأنَّ[1] إن أَقَمْتُمْ وإن كَتَمْتُمْ فاللّٰهُ مُحَاسِبُكُمْ ومُثِيبٌ مُحْسِنَكُمْ ومُعاقِبٌ مُسِيئَكُم[2].

والجوابُ الثاني: أن يكونَ المعنىٰ إن تبدوا ما تَهُمُّونَ من معصيةٍ بأن تفعلوها وتُخْرِجُوها إلى الوجودِ، وذلك إبداؤُها، أو تَصُدُّوا أنفسَكُمْ عنها وتَنْقُضُوا رأيكم فيها، وذلك إخفاؤُها، فاللّٰهُ محاسبٌ عليهَا ومعاقبٌ مَنْ فَعَلَها/ ٢٩و/ أو مُثِيبٌ مَنْ صَدَّ نفسَهُ عنها وحارَبَ شيطانَهُ فيها.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ هذا خطاباً للمؤمنين فيما كان من محبتهم لأقاربهم من الكافرينَ ومَيْلِهِمْ، وهو معنى قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران] وبعدها ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ [آل عمران] فيكون هذا دعاءً إلى قطيعتهم وتَوَعُّداً على موالاتهم، على معنى إن أبديتم محبتكم لهم أو أَخْفَيْتُمُوها فاللّٰهُ محاسبٌ عليهما.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ خطاباً تُوُعِّدَ به المنافقونَ فيما يُلْقُونَهُ إلى أقاربهم من الكافرين ويُطلعونهم عليه من أخبارِ المؤمنين، وهو المرادُ بقوله تعالى: ﴿ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الممتحنة].

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ ذلك تثبيتاً على العقائدِ وأحكامِها وعِظَمِ شأنِها، ودلالةً على أن العزمَ على المعصيةِ معصيةٌ، وأنَّ الأفعالَ التي تكون بالقلوبِ كالأفعالِ التي تقع بالجوارحِ من حَسَنٍ وسَيِّىءٍ، يُثَابُ من يَهُمُّ بخيرٍ ويُعاقَبُ مَن يَهُمُّ بسُوءٍ، فكأنه قالَ تعالى: ما تفعلونَـهُ بقلوبكم فيُخفيهِ بعضكم عن بعضٍ كما

---

(١) لعل العبارة: فكأن المعنى: إن.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣/١٩٢ـ ١٩٣.

تفعلونَه بجوارحِكُم فيُبْدِيهِ بعضُكم لبعضٍ في وجوبِ الثوابِ والعقابِ، لا بلْ العقائدُ في ذلك أبلغُ لأنه ليس شيءٌ متجافًى عنه، وفي الأفعالِ ما يقعُ على سبيلِ السَّهْوِ والنسيانِ فيُعْفَىٰ عنه.

والجوابُ السادسُ: ما رُوِيَ عن مجاهدٍ أن المرادَ بذلك اليقينُ أو الشكُّ[1]، ومعناه: إنْ أظهرتم ما عندَكم مِنَ اليقينِ أو الشكِّ ليُقَوِّيَ نفسَ واحدٍ من أمثالكم ما يُشاهَدُ من يَقِينِكُمْ وٱسْتِبْصَارِكُم في دِينكم أَوْ يُـزَالُ به شكُّ الشاكِّ منكم، فمتى أظهرتم هذين أو أخفيتم فلم تقصِدُوا إزالة شكوككم بسؤال مَنْ يكشِفُهُ عنكم، واللّٰهُ محاسِبٌ كلاًّ منكم.

والجوابُ السابعُ: إن تُـظْهِرُوا مَعَاصِيَكُمْ أو يَـكْتُـمْهَا بعضُكم عن بعضٍ فتختلفَ فيها أحوالكم فإنَّ اللّٰهَ لا يَخْتَـلِفُ ذلك عليه، يَسْتَـوِي عندَه سِـرُّكُمْ وعَلَـنُكُمْ، كما قال في موضع آخر: ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ ﴾ [الرعد]. فيكون ذلك تَـوَعُّدًا على ما يُسِرُّهُ الإنسان من المعاصي، فيسايِرُ مِثلَهُ ويُجَاهِرُ رَبَّهُ. /٢٩ظ/

والجوابُ الثامنُ: ما رواه الضَّحَّاكُ عن عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ أنها سُئِلَتْ عن هذهِ الآيةِ فقالتْ: ما سألني عنها منذُ سألتُ عنها رسولَ الله -صلى الله عليه- أحدٌ، قالت: قال لي رسولُ الله ـ صلى الله عليه ـ في معنى هذه الآية: يا عائشةُ ما يَهُمُّ عبدٌ بمعصيةٍ إلا واللهُ محاسِبُهُ عليها في الدنيا بمثلِ ما ينالُهُ من حُمَّى ونكبةٍ حتى الشوكة يُشَاكُهَا، وحتى يضعَ الرجلُ البضاعةَ فيفقدُها ويحزنُ لها ثم يجدُها في جيبِه، وإنَّ المؤمنَ لَيَخرُجُ من الدنيا كما يخرجُ التِّبْـرُ من الكُورِ[2]. ومعنى ذلك أنَّ الله تعالى لا يعاقبهُ على مثلِ ذلك في الآخرةِ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٠٠، والدرالمنثور للسيوطي ٢/ ١٣٠.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٠٢، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ١٣١.

وقد رُوِيَ عنها ـ رضي الله عنها ـ على وجهٍ آخر[1]: أنَّ العبدَ إذا همَّ بسوءٍ فلم يفعلْهُ فإنَّ اللّهَ يُحَاسِبُه على ذلك في الدنيا بخوفٍ يَلحقُهُ من مكروهٍ لا يَنَالُهُ، كما إذا هَمَّ بسوءٍ فلم يَفْعَلْهُ، فيكونُ ما يَلْحَقُهُ مِنَ الاهتمامِ والخوفِ عقوبةً له على ما يُوقِعُهُ من همٍّ بمعصيةٍ، وإن لم يفعلها ولم يُوَاقِعْها، ومعنى لم يفعلها لم يباشِرْها بالجوارحِ غيرَ القلبِ.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ محاسبةً، ولا معاقبةَ على ما يَهُمُّ به الإنسانُ من سوءٍ يَرْتَـدُّ عنهُ ولا يُمضِيهِ، ومعنىٰ المحاسبةِ هو أن الله ـ تبارك وتعالى ـ يُـطْلِـعُ الملائكةَ الكتبةَ والعبيدَ من بني آدم على ما أَضْمَرُوهُ في أنفسهم من خيرٍ وشرٍّ لم يُوجِدوهما بأفعالهم، وذلك مِمَّا لم تكتبْهُ الكَتَبَـةُ عليهم، يُعْلِمُ بذلك ملائكتَهُ الذينَ كانوا مُوَكَّلينَ بهم أنَّه كان أقربَ إليهم منهم وأعلمَ بأحوالهم مِمَّنْ كان يَعُدُّ أنفاسَهم عليهم فَيُعَادُّهُمْ ما هَمُّوا به طِوالَ أيامهم في الدنيا من سُوْءٍ لم يفعلوه، إعلاماً للجميعِ عِلْمَهُ بالسرائرِ واطلاعَهُ على الضمائرِ، فهذه محاسبةٌ لا معاقبةٌ، لأن الحَسْبَ العَدُّ، والمعادَّةُ هي المحاسبة، وهذا الجوابُ معنى خبر الرسول ـ صلوات الله عليه ـ نذكره بعد الآية.

والجوابُ العاشرُ: أن هذه الآية منسوخةٌ بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة].

وقد اعتُرِضَ على ذلك بأن قولَه تبارك وتعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴿٢٨٤﴾﴾ [البقرة] خَبَـرٌ، والخبرُ لا يُنْسَخُ، وهذا الاعتراضُ ليسَ بشيءٍ، لأن ذاك وإن كان في لفظِ الخبر فإنه بمعنى الأَمْر والنَّهْيِ، ولذلكَ صَحَّ التوعُّدُ عليه بالمحاسبةِ المؤديةِ إلى الإثابةِ أو المعاقبةِ، وكان المعنى: لا/ ٣٠و/ تُضْمِرُوا سوءًا ولا تخالفوا خالقكم سِرًّا ولا جَهْرًا بأن تُحَدِّثُوا أنفسَكم بقبيحٍ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٠١. والدر المنثور للسيوطي ٢/ ١٣١.

وقد رُوِيَ أنه لَمَّا نزلتْ هذه الآيةُ حَضَرَ جماعةٌ من الصحابةِ رسولَ اللهِ ﷺ فقالوا: قد كلفنا اللّهُ ما نُطيقُ الصلاةَ والصيامَ والجهادَ والصدقةَ، وما نزلتْ به هذه الآيةُ من أن نُؤاخَذَ بما نُحَدِّثُ به أنفسَنا ولا تَعْمَلُهُ جوارحُنا مما لا نُطيقُ، ومعناهم في قولهم: لا نُطيق، أنه مما يَثْقُلُ علينا وتَعْظُمُ به الكُلْفَةُ والمَشَقَّةُ، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابينِ من قبلِكم: سَمِعْنَا وعَصَيْنَا، قولوا: سَمِعْنَا وأَطَعْنَا غفرانَك، فلما أَقَرَّتْ بها أنفسُهُم وذَلَّتْ بها أَلْسُنُهُمْ أنزلَ اللّهُ ـ تبارك وتعالى ـ هذه الآيةَ: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ [البقرة] أي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر، قال: فخفف بهذه الآية عنهم ما شدد به عليهم في الآية المتقدمة على سبيل النسخ لما تأدبوا بأدب رسول الله ـ ﷺ[1].

مَسْأَلَةٌ في خَبَرِ رسولِ اللّهِ ﷺ

سألَ بعضُ الملحدينَ عن قوله ـ عليه السلامُ: «عُفِيَ لهذه الأُمَّةِ عن نِسْيَانِها وعَمَّا تُحَدِّثُ به أنفسَها»[2] فقال: ما يواقِعُهُ الإنسانُ من المعاصي، وهو ناسٍ أنه مَنْهِيٌّ عنه ولا يعلمُ أنه معصيةٌ، فهو مِمَّا قد أُعفي عنه كلُّ أُمَّةٍ، فما خصوصيةُ هذهِ الأمةِ، وما المرادُ بقوله ـ صلى الله عليه.

والجوابُ عن ذلك أن يقالَ: إن النسيانَ يستعملُ في الكلامِ على أربعةِ أوجهٍ:

أَحَدُها: ما ذكره هذا المعترضُ، ولا يكونُ في الحقيقةِ فعلَ الناسِي، ولا يَصِحُّ أيضاً في الحقيقةِ أن يُؤْمَرَ به أو يُنْهَىٰ عنه، وهذا شيءٌ الأممُ فيه سواءٌ إلا ما اختُصَّتْ به هذه الأمةُ في فروع دينها مما نذكرُه بعدَ ذكرِ الوجوهِ الأربعةِ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ١٩٤، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ١٢٧.

(٢) رواه ابن ماجه بلفظ «إن الله تجاوز عن أُمتي الخطأ والنسيان» (المعجم المفهرس ٦/ ٤٤٣).

والوجهُ الثاني من النسيانِ ما هو فعلُ الإنسانِ، وهو التركُ، قال اللهُ تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ ۝٦٧﴾ [التوبة] أي تركوا طاعتَهُ فتركَ إثابتَهُمْ، وسُمِّيَ ذلك نسياناً لأن كلَّ ناسٍ تاركٌ، وكأن اللفظَ أُطْلِقَ على/ ٣٠ظ/ معنًى له بعضُ أوصافِ النِّسيانِ.

والوجهُ الثالثُ: أن يُسَمَّىٰ قبولُ الشبهةِ وتَرْكُ الاستقصاءِ في النازلةِ والعملُ على التأويلِ السَّيِّىءِ نِسْياناً، وهو الذي أخبرَ اللهُ تعالىٰ به عن آدمَ ـ صلى الله عليه ـ في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ۝١١٥﴾ [طه] فيكونُ ما يواقعُهُ مما يخالفُ أَمْرَ اللهِ من ذلك مواقعةً على سبيلِ النسيانِ، ولا يَخْرُجُ به مَعَ ذلك عن اسمِ العصيانِ، لأن اللهَ أَطلقَ عليه اللفظين، فقال: ﴿فَنَسِىَ ۝١١٥﴾ وقال في آية أُخرىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١﴾ [طه] ولا يجوزُ أن يكونَ حينَ واقَعَ ذلك الفعلَ عَلِمَ أنه معصيةٌ للّهِ ـ تبارك وتعالى ـ ولذلك سُمِّيَ ناسياً، ولو عَلِمَهُ لَمَا وُصِفَ بالنسيانِ.

وأما الوجهُ الرابعُ مما يُسْتَعْمَلُ فيه النسيانُ فهو أنْ يُطْلَقَ علىٰ أسبابِهِ، وذلك مما يَصِحُّ الأمرُ به والنَّهْيُ عنه، فيقولُ القائلُ لمن يرىٰ من آخرَ قبيحاً: اَنْسَ ما عامَلَكَ به فلانٌ، وعلى هذا يَصِحُّ أن يُنْهَى فيقال: لا تَنْسَ ما حَفِظْتَهُ، معناه: راعِهِ واَحْتَرِزْ من أسبابِ نسيانِهِ، لأنَّ مُراعاتَهُ له فِعْلُهُ، وإعراضُهُ عن المراعاةِ مما يَصِحُّ سبيلُ النهي عنه لأنه أيضاً فِعْلُهُ.

فلا يجوزُ أن يكونَ المرادُ بقوله ـ عليه السلام: «عُفِيَ لهذهِ الأُمَّةِ عن نسيانها» الوجهَ الأخيرَ، لأن العبادَ مُتَعَبَّدُونَ بمراعاةِ ما علموا من أحوالِ دِينِهِمْ، ومُتَوَعَّدُونَ على فعلِ الأسبابِ التي توجبُ نسيانها.

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ المرادُ به الوجهَ الثالثَ، لأن مَنِ ارتكبَ معصيةً لشُبْهَةٍ فهو مؤاخذٌ بها معاقبٌ عليها بالتقصيرِ في طلبِ صوابها.

وأما الوجهُ الأولُ من النسيانِ فهو وإن كانت الأُمَمُ في أصلهِ سواءٌ فإنهم في فروعِهِ مختلفونَ، لأن اللهَ تعالىٰ قد خَفَّفَ عن هذه الأمة ما كان جائزاً في

الحكمةِ أن لا يقعَ التخفيفُ به، كمَنْ يأكلُ صائماً ناسياً، قد كان يجوزُ أن يَلْزَمَهُ القضاءُ، وكما رُوِيَ عن الحسنِ أنه سُئِلَ عن رجلٍ أهدىٰ لآخرَ طيراً، فذَبَحَ بعضَها وسَمَّىٰ اللهَ عليه، ونَسِيَ التسميةَ عندَ[1] ذبحِ البعضِ، فاختلطَ بعضُهَا ببعضٍ، فقالَ: أما ترى قرآناً: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۝٢٨٦﴾ [البقرة] تأكلُ الجميعَ فإنه مباحٌ لك. فكانَ هذا مما يجوزُ أن يقعَ التشديدُ به في الكُلْفَةِ على أُمَمٍ قبلَنا، وهو مُخَفَّفٌ عن هذه الأُمَّةِ.

ومعنى قولِهِ تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۝٢٨٦﴾ يجوزُ أن يكونَ المرادُ به/ ٣١و/ إن تركنا ما هو واجبٌ علينا فِعْلُهُ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ به ما واقعناهُ على شُبْهَةٍ لأنَّ المؤاخذة به حَقٌّ.

ومعنى قولِ النبيِّ ـ عليه السلامُ: «عُفِيَ لهذه الأمة عَمَّا تُحَدِّثُ بهِ أَنْفُسهَا» هو ما بيَّنَّاهُ في الجوابِ التاسعِ إذا حُمِلَ معنىٰ الآية عليه في [قوله][2] تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۝٢٨٤﴾ [البقرة].

ومعنى قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۝٢٨٦﴾ [البقرة] يجوزُ أن يكونَ لا تكلِّفْنا ما يشتدُّ علينا وَيَثْقُلُ تَكَلُّفُهُ، وهذه عبارةٌ متداولةٌ في هذا المعنى يُسْتَعْمَلُ فيما يَشُقُّ لا فيما يمكنُ فِعْلُهُ بوجهٍ. ويحتملُ معنًى آخرَ، وهو أن يكونَ: لا تحملنا من عذابكَ ما لا نطيقُ.

﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا ۝٢٨٦﴾ [البقرة] لفظانِ يؤديانِ في الحقيقةِ معنًى واحداً، لأنَّ كُلَّ مَعْفُـوٍّ عنه مغفورٌ له، وكلُّ مغفورٍ له معفوٌّ عنه، إلا أَنَّ لكلٍّ واحدٍ فائدةً ليستْ للآخرِ، فحقيقةُ ﴿اَعْفُ عنا﴾ عَافِنَـا من سُوءِ تَبِعَةِ أفعالِنَـا، ومعناه لا تُؤَاخِذْنا بالعقوبةِ التي وَجَبَتْ علينا، وهذا المرادُ بالعفو في كلِّ كلامٍ، لا يَطْلُبُ

---

(١) في الأصل: عن.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

العفوَ فيما بيننا أَحَدٌ من صاحبِهِ إلا بعدَ ذنبٍ يكونُ منه إليه يستحقُّ العقابَ عليه، فإذا قال: عُفِيَ عنه، فكأنه قال: أعفاهُ من العقابِ والعتابِ، أي جَعَلَهُ عافياً خالصاً لأن عَفْوَ الشيءِ صَفْوُهُ، فكأنَّهُ لم يُكَدِّرْهُ بعِقابٍ.

ومعنى قوله: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ أي ٱسْتُرْ ذنوبَنَا حتى تصيرَ بمنزلةِ ما لم يَكُنْ ولم يَقَعْ ولم يَقْدَحْ فيما ٱسْتَوْجَبْنَا بالحسناتِ من الثوابِ، وكأنَّ الأولَ سؤالٌ في إسقاطِ العقابِ، والثاني سؤالٌ في إيجابِ الثوابِ.

ومعنى قوله: ﴿وٱرْحَمْ﴾[1] أي أَنْعِمْ علينا نعمةً عندَ الحاجةِ، لأنَّ الرحمةَ من الله تعالى ليست رِقَّةَ قَلْبٍ، كما تكونُ من العبيد، وإنما هي نعمةٌ يُنْعِمُ بها على مُفْتَقِرٍ إليها، كما يقولُ القائلُ: رَحِمَ السلطانُ فلاناً، معناه أنعمَ عليه لَمَّا رآهُ محتاجاً إليه، فكأنهم قالوا؛ إذا لم تؤاخذنا بذنوبنا وسَتَرْتَها عنا حتى لا نخافَ تقريعاً بها فأنْعِمْ علينا عندَ انقطاعنا إليكَ حيثُ لا يملكُ أَحَدٌ ضُرَّنَا ولا نَفْعَنَا سِوَاكَ، فهذا معنى قوله: ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾.

وقوله: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة] أي: أَظْهِرْنَا عليهم بما تُحْدِثُ في قلوبِنَا منَ القوّةِ وفي قلوبِهِمْ منَ الرُّعْبِ والضُّعْفِ[2]، وقد فَعَلَ اللهُ ذلك، وهو مَرْجُوٌّ للتمام. /٣١ظ/

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

احتجَّ سيبويهِ في كتابهِ لأنَّ لفظةَ (تقولُ) إذا كانت بمعنى الاستفهامِ وتجري مَجْرَى (تظنُّ) فتنصب مفعولين بقول الشاعر:[3]

أما الرَّحيلُ فدونَ بعدِ غَدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنَا

---

(١) البقرة: ﴿وَٱرْحَمْنَآ ﴿٢٨٦﴾﴾.

(٢) ضُبِطَتِ الكلمةُ في الأصلِ بضم الضاد، وهي جائزة بالضم والفتح.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة، ينظر ديوانه ص٤٠٢، والمعجم المفصل ٨/ ٤١.

وقال بعد ذلك: إن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ[1] يريدُ إن شئتَ رَوَيْتَ: فمتى تقولُ الدارُ تجمعنا، على معنى الحكايةِ.

واعترضَ عليه أبو عثمان[2] فقالَ: قولهُ: وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ، غَلَطٌ، لأنَّ الرفعَ لا بالناصبِ، إذ الرفعُ على الحكايةِ وتكونُ بالابتداء، والنصبُ إنما يكونُ بلفظِ (تقول).

وانتصرَ أصحابُنا لسيبويه بجوابينِ هما ضعيفانِ.

أحَدُهما: أنْ قالوا: إن الباءَ قريبةُ المعنى من (في)، يقال: زيدٌ بالبصرة، وهو في البصرةِ. وفلانٌ بالبلدِ، وهو في البلدِ، فكأنه أرادَ وإن شئتَ رفعتَ فيما نصبتَ، أي أوقعتَ الرفعَ فيما أوقعتَ فيه النصبَ.

والجوابُ الثاني: أن تكونَ الباءُ محمولةً على أنها زائدةٌ، فكأنه قال: وإن شئتَ رفعتَ ما نصبتَ، على قوله: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴿٢٠﴾ ﴾ [المؤمنون]، وعلى قوله: لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[3]، أي لا يَقْرَأْنَ السورَ.

ولا يَصحُّ واحدٌ من الجوابين، أما الأولُ فإنه يقالُ فيه: إن موضع الباءِ غيرُ موضعِ (في)، فإذا قيل: زيدٌ بمكةَ، لم يصحَّ أنْ يُقالَ: زيدٌ في مكةَ، ويجوز أن يقالَ: الأميرُ في البلدِ، ولا يجوز أن يقال: الأميرُ بالبلدِ، إلا إذا صار كأحدِ رجالهِ، فيقالُ: هو في البلدِ، كما يقال في زيدٍ: زيدٌ بالبلدِ، فلكلِّ واحدٍ منهما معنى يختصُّهُ، فإذا أُريدَ أنه بعضٌ مِنَ الأبعاضِ الملتصقةِ به كان المعنى معنى الباء، وإذا أريدَ أنه مَلأَ المكانَ حتى صار ظرفاً له دونَ مَنْ عَدَاهُ مِمَّنْ لا يُعَدُّ

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٢) هو المازني.

(٣) هو جزء من بيت شعر للراعي النميري، وهو بتمامه:

هُنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أخمِرَةٍ سُودُ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

ينظر: ديوان الراعي ص١٢٢، ولسان العرب (سور)، والمعجم المفصل ٣/ ٥٥٧.

مَعَدَّهُ فإنه لا تُسْتَعْمَلُ إلا (في). وهذا من الفروقِ اللفظيةِ، وليس هذا الموضعُ في كلامِ سيبويهِ موضعَ (في).

وأما الجوابُ الثاني فَضعْفُهُ ظاهرٌ لحملِ الباءِ على ما لافائدةَ فيه.

والجوابُ الذي يُنْصَرُ به قولُهُ هو أن يُقالَ: إن الباءَ ها هنا بمعنىٰ البدَلِ، فكأنه قال: وإن شئتَ رفعتَ بَدَلَ ما نصبتَ، كما يقول القائل: هذا بذاكَ، قال: / ٣٢و/

فـإن كنـتَ مهجـورَ الفَنَـا ... فيمـا رَمَـتْ يَـدُ الـدَّهْـرِ

وعلى هذا يَصِحُّ ويَطَّرِدُ ويَسْلَمُ من اعتراضِ أبي عثمانَ.

بَيْتُ مَعْنًى

يَنَالُ دَرَّ خَرُوسٍ من إناءِ دَم ... عـارٌ لَعَمْـرُ أَبَـاقِ آخَـرَ الأبَـدِ

الدَّرُّ: اللَّبَنُ، والخَرُوسُ: النُّفَسَاءُ، وإناءُ الدَّمِ يحتملُ معنيين، أَحَدُهما: أن يرادَ به الضَّرْعُ، لأنه كما يُخَدَّشُ يَدْمَىٰ، فليسَ هو إناءَ خَشَبِيّاً ولا غيرَه. والمعنىٰ على هذا الوجهِ أنه يرضعُ لِلُؤْمِهِ ضَرْعَ إبلهِ لئلا يعلقَ بالإناءِ من وَضَرِ[1] اللبنِ ما يفُوتُهُ، وهذا معنى قولهم: لئيمٌ راضعٌ.

والمعنى الثاني: أن يُعَيِّـرَهُ بأخذِ الإبلِ في دِيَةِ قتيلٍ له، فكأنه عابَهُ في شُرْبِ اللّبنِ من إناءِ دَمٍ، والدَّمُ دَمُ المقتولِ.

وذِكْرُ الخروسِ في البيت يحتملُ أن يريدَ به كثرةَ اللبنِ، أي أَخْصَبَ لَمَّا أَخَذَ الدِّيَةَ واتسعتْ عليه الألبانُ كاتِّساعِها منَ الخروسِ. ويحتملُ أن يريدَ به ضيقَ المنالِ كضيقِ الدَّرِّ، وكذلك قال الشاعر[2]:

---

(١) الوَضَر: وَسَخٌ من دَسَمٍ ونحوه.

(٢) ينظر: لسان العرب (خرس)، والمعجم المفصل ٣/ ٥٢٦.

شرُّكم حاضرٌ وخيرُكم دَرُّ خَرُوسٍ من الأرانبِ بِكْرِ

أي خيركم يسيرٌ قليلٌ كلبنِ أرنبٍ قد ولدتْ أوّلَ ما تَلِدُ، فمخارجُ لَبَنِهَا ضيقةٌ، فهي من بينِ البهائمِ أقلُّها لبناً وأضيقُها إحْليلاً وإذا كانت بكراً كان أقلَّ لِلَبَنِهَا.

مَثَـلٌ

عطاءُ الرَّضْفِ غَيْرُ نَدَىٰ الكِرام(١)

الرَّضْفُ: الحجارةُ المُحْمَاةُ يُطرَحُ عليها قِطَعُ اللحم فتُشْوَىٰ بها، فربما عَلِقَ بها اليسيرُ منهُ، ولذلك قال: خُذْ من الرَّضْفَةِ ما عليها(٢)، ولا يبقىٰ عليها ما يُنْتَـفَعُ به، وإنما يكونُ شيئاً يسيراً كجلدٍ يتَشَيَّطُ أو لحمٍ يحرَّقُ فيَـلْصَقُ بهِ ولا يُنْـزَعُ عنه، فيُـضْرَبُ هذا مثلاً للئيمِ اليسيرِ العطاءِ، أي: خُذْ منه ما يتيسرُ، وإن كان قليلاً عالماً بأنه لا يقعُ كبيرُ موقعٍ، وكذلكَ عطاءُ الرَّضْفِ غيرُ نَدَى الكرامِ، أي هَذا الجودُ اليسيرُ ليس من جودِ الكرامِ في شيءٍ.

الْمَجْلِسُ الْعَاشِرُ /٣٢ظ/

مَسْأَلَةٌ في ٱلْقُرْآنِ

سألَ بعضُ الملحدينَ عن قوله ـ تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧ ﴾ [آل عمران] فقال: لِمَ جَعَلَ بعضَ آياتِ القرآنِ متشابهاً، وهو طريقةُ مَنْ يقصِدُ الإلغازَ والتعميةَ، وأن يُلَبِّسَ علىٰ المخاطبينَ مُرادَهُ، ولا

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٣٧.

(٢) الزمخشري: أساس البلاغة (ر ض ف) قال: مَثَلٌ في اغتنام النزر من البخيل.

يـقْصِدُ البيانَ لهم، ولو جَعَلَ جَميعَهُ محكماً لانسدَّتْ عنه التأويلاتُ الفاسدةُ التي هي أَصْلٌ لافتراقِ الكلمِ واختلافِ المذاهبِ؟

والجوابُ عن ذلك أن يقالَ: للناسِ في المتشابهِ عَشَرَةُ أقوالٍ، وفيها ما يُسْقِطُ السؤالَ، ومنها ما يكونُ جواباً عنه[1]:

فأولُ ذلك قولُهم: المتشابهُ آيةٌ بإزائها أخرى يُخَيِّلُ إليكَ ظاهِرُهُمَا الاختلافَ والتعارضَ، وهو الذي يَدَّعِي الملحدونَ فيه التناقضَ، كقولهِ تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمن]، يخالِفُهُ في الظاهر: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأعراف]. وكقوله تعالىٰ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج]، وقال في سورة السجدة: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة].

والاشتباهُ فيما تقدَّمَ إنما هو في إثباتِ السؤالِ عن أعمالِ الخَلْقِ وَنَفْيِهِ. والاشتباهُ الأخيرُ في اختلافِ المقداريْنِ ليومِ القيامةِ، لأنه في إحدى الآيتين ألفَ سنةٍ وفي الأخرىٰ خمسينَ ألفَ سنةٍ.

والقولُ الثاني في المتشابه: هو ما تكرَّرَ في القرآنِ وكان في ظاهِرِه / ٣٣و/ بعضُ الاختلافِ، كقصةِ موسى ـ عليه السلام ـ مع فرعونَ وإخبارِ اللّٰهِ تعالىٰ عنها في سورةٍ بقولهِ: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة أخرى: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴿٧٠﴾﴾ [طه]. وفي سورةٍ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ[2] قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [الأعراف].

---

(١) ينظر: أمالي المرتضى ١/٤٣٩ ـ ٤٤٢، وتفسير الرازي ٧/١٩١.

(٢) وفي الأصل: قال آمنتم به.

والآية المحكمةُ في هذا القولِ[1]: ما لاتكرارَ فيه وفيما قَبْلَهُ، ما ليسَ بإزائهِ في الظاهرِ ما يَدَّعِي الملحدُ أَنه ينافيه[2].

وكلُّ ذلك مما يعلمُ اللهُ تأويلَهُ والراسخونَ في العلمِ.

والقولُ الثالثُ: أن يكونَ المتشابهُ ما احتملَ أكثرَ من معنى، والمحكمُ ما لم يحتملْ إلا معنى واحداً، ويكون معنى الإحكام مَنْعَ وجوهِ التأويلاتِ عنه، كأنَّهُ مَنَعَ من أن تتوجَّهَ إليه، يقال: أَحْكَمْتُ فلاناً، إذا مَنَعْتَهُ ورَدَدْتَهُ عن قبيحٍ يفعلُه، قالَ الشاعرُ:[3]

أَبَنِي حنيفةَ أَحْكِمُوا سُفَهاءَكم ... إني أخافُ عليكم أن أَغْضَبَا

وهذا مِمَّا يَعْلَمُ العلماءُ تأويلَه بعرضِ بعضِ المعاني على بعضٍ، وترجيحِ المنقادِ السَّهْلِ على المستكرهِ الصَّعْبِ.

والقولُ الرابعُ: أن يكونَ المتشابهُ والمحكمُ ما ذكرنا إلا أَنَّ الراسخين في العلم لا يعلمونَ عَيْنَ المعنى ولا حقيقةَ مُرادِ اللهِ من الآية، إذ لو عَرَفوا عَيْنَـهُ ورَفَضُوا[4] ما سواه واطَّرَحُوْهُ.

والقولُ الخامسُ: أن يكونَ المتشابهُ ما اشتبهَ على العربِ من الإعادةِ، والمحكمُ ما عرفوا صِحَّتَهُ وعَقَلُوا حقيقتَهُ من الابتداء، وهذا مما يعلمُ العلماءُ تأويلَهُ، وهو الذي أرادَهُ اللهُ بقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس].

فالتأويلُ في هذا الوجهِ ما يُؤَدِّي إليه عِلْمُ الأَوَّلِ.

---

(١) في الأصل: في هذا القرآن.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٣٧.

(٣) هو جرير، ينظر: ديوانه ص٤٩٦، والمعجم المفصل ١/ ١٢٤.

(٤) كذا في الأصل، ولعل صواب العبارة: لرفضوا.

والقولُ السادسُ: أن يكونَ المتشابهُ والمحكمُ ما ذكرنا، والتأويلُ هو تحديدُ وقتهِ وتحصيلُ وَعْدِهِ والعِلْمُ بوقتِ مآلهِ[1]، وهذا مما لا يعلمُه إلا اللّهُ، ولا يدخلُ الراسخونَ في العلمِ، وهو ما ذكرَهُ / ٣٣ظ/ الله في قوله: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الأعراف].

والقولُ السابعُ: أن يكونَ المتشابهُ المنسوخُ، والمحكمُ الناسخُ، وهذا مما يعلمُ تأويلَ لفظهِ الراسخونَ في العلمِ والعالمونَ بالحكمةِ في اختلافِ الحكمِ[2].

يتلوه في الجزءِ الثالثِ: والقولُ الثامنُ أن يكونَ المتشابهُ ما اشتبهَ على العربِ من الحروفِ المقطعةِ التي افْتُتِحَتْ بها أوائلُ السور.

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ وصلواتُ اللّهِ على النبيِّ محمدٍ وآلهِ، وحَسْبُنَا اللهُ وَحْدَهُ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٣٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٣٤.

[الجزءُ الثالثُ][1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والقولُ الثامنُ: أن يكونَ المتشابهُ ما اشتَبَهَ على العربِ من الحروفِ المقطعةِ التي افتُتِحَتْ بها أوائلُ السور، والمحكمُ ما كانَ من الكَلِمِ بالحروفِ المؤلفةِ.

وفي علم العلماءِ تأويل ذلك اختلافٌ[2].

والقول التاسعُ: أن يكونَ المتشابهُ ما اشتبهَ على اليهودِ من هذه الحروفِ المقطعةِ حتى ادَّعَوْا بها عِلْمَ أُكُلِ[3] هذه الأمَّةِ وقَدْرِ مالَها من المدَّةِ، وهذا ما جاءَ في الخبرِ عن ابن عباسٍ أن رجلاً جاء إلى النبي ـ صلى اللهُ عليه ـ ومعه سبعةٌ من اليهودِ، فقالوا: بَلَغَنا أنّه أُنزلَ عليك ﴿الم﴾، فقال: نعم، فقالوا: أَلِفٌ سنةٌ، واللامُ ثلاثونَ سنةً، والميم أربعونَ سنةً، فهل نُزِّلَ زيادةٌ؟ فإن هذه أُكُلُ قَوْمِك ومُدَّتُهم، فقال: ﴿ألر﴾ فقالوا: هذه مئتان وإحدى وثلاثونَ سنةً. أَأُنزل عليك غيرُها؟ فقال: نعم ﴿المر﴾ فقالوا: هذه إحدىٰ وسبعونَ ومئتان، ثم قالوا: خلَّطْتَ علينا يا محمدُ، فما ندري أبالقليلِ نأخذُ أم بالكثير، فأخذ رسولُ الله ـ صلى الله عليه ـ يَعِظُهُمْ ويَضْرِبُ لهم الأمثالَ، فأنزلَ اللّهُ تباركَ وتعالى في هؤلاءِ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ/ ٣٤و/ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران] فالتأويلُ الذي طلبَهُ اليهودُ ضَرْبٌ من علم الغيبِ لا يعلمُه إلا اللّهُ، ولا يعلمُ مدَّةَ هذهِ الأمَّةِ غيرُهُ[4].

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) ينظر ما ورد في المجلس الثاني والثالث حول هذا الموضوع.

(٣) الأُكُل: مدَّةُ العُمُرِ.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١/ ١٣٢، والدر المنثور للسيوطي ١/ ٥٨.

والقولُ العاشرُ: أن يكونَ المتشابهُ ما اشتبهَ على النصارىٰ من قوله تعالى في المسيح: ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴿١٧١﴾ ﴾ [النساء]، وأهلُ هذا القول يزعمونَ أنَّ هذه الآيَةَ نَزَلَت في وفد نجرانَ لمَّا حَاجُّوا النبيَّ ـ صلى الله عليه ـ وقالوا: أَلَيْسَ قد أُنزلَ عليكَ أنَّ عيسى كلمةُ اللهِ ورُوحٌ منه؟ فقالَ: نَعَم، فقالوا: حَسْبُنَا ذلك، فأنزلَ اللّٰهُ تباركَ وتعالىٰ فيهم أوَّلَ هَذه السورةِ، ودلَّ على أنَّ الإلٰه لا يكونُ ذا الصورةِ بقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴿٦﴾ ﴾ [آل عمران] فلما عُلِمَ أنَّ عيسىٰ ـ عليه السلام ـ صُوِّرَ في الرَّحِمِ دَلَّ على بطلانِ ما ادَّعَوا مِنَ الإلاَهِيَّةِ.

فهذه أقوالُ أهل العلمِ في المتشابهِ[1]، فمن ذَهَبَ أنه لا يعلمُهُ إلا اللّٰهُ وحدَهُ على الوجهِ الذي قدَّمنا ذكرَهُ مِمَّا لم يلزمْهُ هذا السؤالُ الذي سأل عنه هَذا الملحدُ في المتشابهِ. ومَنْ قالَ إنه مِمَّا يَعْلَمُهُ العلماءُ فإن الفائدةَ في وصفهِ متشابهاً غيرَ مُحْكَمٍ ما يَحْصُلُ للعالم من الفضلِ على غيرِه باستخراجِ معناه، ويُدَّخَرُ مِنَ الأجْرِ عليه في أُخْرَاهُ.

مسْأَلَةٌ في خَبَرِ الرسولِ صلواتُ اللّٰهِ عليه

سَأَلوا عن قولِ النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه: «مَنْ هَمَّ بحسنةٍ ولم يَعْمَلْها كُتِبَتْ له واحدةً، ومَنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ له عشراً»[2]. وعن قولِه في خبر آخر: «نِيَّـةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِهِ»[3].

قالوا: كيف يَتَّفِقُ الخبرانِ وقد أُوجِبَ للنيَّـةِ في الأوَّلِ حَسَنَةٌ واحدةٌ وللعَمَلِ عَشـرٌ، ثم فُضِّلَتْ في الخبرِ الآخَرِ عليه؟

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) رواه البخاري ومسلم والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ٧/ ١٠٥).

(٣) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١٨٤، وأمالي المرتضى ٢/ ٣١٥، وذكر العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٤٣٠) أن الطبراني أخرجه عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس.

وهذا قد أُجيبَ عنه بجواب لا يَقْوَىٰ في النظرِ، وهو أَنَّ النيّةَ خيرٌ من العملِ لأنَّ الجزاءَ بنعيمِ الأَبَدِ من مقتضاها، إذ مَنْ يَعْمَلُ في الدنيا مئةَ سيئةٍ عَمَلُهُ محدودٌ وجزاؤُه/ ٣٤ظ/ نعيمٌ معدودٌ، ودوامُ النعيمِ واجبٌ عن النيّةِ التي ينويها من دوامهِ على الطاعاتِ دوامَ الحياةِ، فلذلك كانت النيةُ خيراً من العَمَل[1].

وضَعُفَ ذلك من جهةِ أنَّ نعيمَ الأبَدِ لمَّا جعلَهُ اللهُ جزاءَ يسيرِ العمل كان مُسْتَحِقاً بهِ، ولم يَجُزْ أن يقالَ إنه يَسْتَحِقُّ النعيمَ قَدْرَ ما كان مُعْطِياً.

والجوابُ عن ذلك أَنَّ قولَهُ ـ عليه السلامُ: «مَن هَمَّ بحسنةٍ كُتِبَتْ له واحدةً ومَنْ عملها كتبتْ له عَشْراً»: أنَّهُ إذا نَوَاهَا كانتْ له حسنةً، وإذا عملها وقارنت النيةُ التي تقارنُ العملَ[2]، ولو عُرِّيَ من النيّةِ لكان باطلاً، فلم تكتب حسنةُ العملِ عشراً للعملِ نفسهِ دونَ النيةِ التي تَصْحَبُه أو تَقَدَّمُهُ، فإذا كان العملُ عارياً من النيةِ غيرَ مُعْتَدٍّ به في أكثر العباداتِ، وكان مَنْ نَوَىٰ حسنةً وإن لم يفعلْها مُعْتَداً بنيتهِ، بَانَ معنى قوله عليه السلامُ «نيةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِهِ»، والمرادُ بالعملِ هاهنا العملُ الذي لا تكونُ مَعَهُ نِيّةٌ.

مسألةٌ نحويةٌ

أجمعَ النحويونَ فيما نُصِبَ على أَنَّهُ مفعولٌ مَعَهُ، مثلَ قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البردُ والطيالسةَ، وما صنعتَ وأباكَ، على أن العاملَ في المنصوب هو الفعلُ المذكورُ، وإن كانَ بوساطةِ الواو، إلا أبا إسحاقَ الزجاجَ فإنه مَنَعَ أن يكونَ الأولُ عاملاً في هذا المنصوبِ، وذكرَ أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ بعدَ الواوِ، كأنه قال: جاءَ البردُ وجامَعَ الطيالسةَ، وما صنعتَ ولابَسْتَ أباكَ[3].

---

(١) قال ابن قتيبة (تأويل مختلف الحديث ص ١٨٥): «فإن الله تعالى يُخَلِّدُ المؤمن في الجنة بنيته لا بعمله. . .لأنه كان ناوياً أن يطيع الله تعالى أبداً، لو أبقاه الله أبداً، وكذلك الكافر نيته شرٌ من عمله، لأنه كان ناوياً أن يقيم على الكفرِ لو أبقاه الله أبداً».

(٢) لعل في العبارة نقصاً هاهنا، ويكون تمامها: كُتِبَتْ عشراً.

(٣) قال ابن الأنباري في المسألة الثلاثين في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٤٨): =

ومن حجتهِ أنَّ الواوَ موضوعةٌ للعطفِ، وأَنَّ قولَهم (صَنَعْتَ) لا يتعدىٰ إلى أكثرَ من مفعولٍ واحدٍ، فإنْ[1] نصبتَ (ما) بها لم تتعدَّ إلى غيرها.

ومن الحجةِ عليه أن يقالَ: إنَّ كونَ الواوِ متوسطةً بينَ الفعلِ والاسمِ لا يمنعُهُ من العمل فيه، فإن كان امتنعَ لأَجْلِ الواسطةِ أُرِيَ أفعالاً تنصبُ مفعولاتٍ بوسائطَ /٣٥و/ لا يُخالِفُ فيها، وهي قولهم: ما رأيتُ إلا زيداً، فزيدٌ منصوبٌ برأيتُ معَ تَوَسُّطِ إلا، فكذلك تنصبُ (صنعتَ) الاسمَ الذي بعدَ الواوِ بوساطةِ الواو.

فأما قوله: إنها تتعد[ىٰ][2] إلى مفعولٍ واحدٍ، فإن ذلك مفعولٌ بهِ وهذا مفعولٌ مَعَهُ، والتقديرُ: ما صنعتَ معَ أبيكَ، وليس المرادُ ما صنعتَ وما صنعَ أَبوكَ.

ومن حجةِ أبي إسحاقَ في أنَّ الواوَ للعطفِ هاهنا أنَّ جميعَ النحويينَ يُجَوِّزونَ: ما صنعتَ أنتَ وأبوك؟ فإذا وَكَّدُوا المضمرَ المتصلَ رَفَعُوا المعطوفَ، فدلَّ على أنَّ الواوَ للعطفِ. والانفصالُ عنه أن يقالَ: إن للرفع معنًى غيرَ معنى النصبِ، فمعنى النصبِ معنى مَعَ، وكأنه قال: بماذا عاملتَ أباكَ؟ وإذا قال: ما صنعتَ أنتَ وأبوكَ، فكأنه قال: ما صنعتَ وما صَنَعَ أبوكَ؟

بَيْتُ مَعْنًى

ما طابَ عُقْبَىٰ لا يُمِرُّ أَوَّلاَ   والغَيْثُ يَمْحُو ضَرَّهُ ما خَوَّلاَ

يقولُ: ما حَسُنَتْ عاقبةٌ لم يُعْتَدَّ بمرارةِ فاتحته[3]، كما أنَّ الغيثَ وإن كان

= «ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف... وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبة وما أشبه ذلك، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو».

(١) في الأصل: فا.

(٢) في الأصل: تتعد.

(٣) كذا في الأصل. ولعل العبارة: ما حسنت عاقبة [أمرٍ] لم يعتدَّ بمرارة فاتحته.

في ابتدائِهِ مَضَارُّ كثيرةٌ فإن النعَمَ التي يُخَوِّلُها تَمْحُو آثارَ مَضَارِّهِ. وهَذان مبنيانِ على بَيْتَيْ أبي النجمِ:

بعَارضٍ بُعْثَ حَيَا مَنْ أَمْحَلاَ   وقَدْ يُجِيرُ الغَيْثُ ما قَدْ خَبَّلاَ[1]

يريدُ: أنَّ المطرَ إذا هَجَمَ فخدَّدَ الأرضَ وسَطَحَ الزروعَ فإنه يَعُودُ مُصْلِحاً ما أَفْسَدَ، وزائداً نَفْعُهُ على ما ضَرَّ.

مَثَلٌ

لا خَيْرَ في رَأْيٍ ـ أَتَاكَ ـ عَاقِبٍ

هو مثل قولهم: شَرُّ الرأيِ الدَّبَرِيُّ[2]، والعاقِبُ الذي يجيءُ بعدَ فَوْتِ الأمرِ، يقال: عَقَبَ الشيءُ الشيءَ يَعْقُبُهُ عقباً، إذا جاء بعدَ انقضائهِ، كالليلِ يَعْقُبُ النهارَ، والنهارُ يَعْقُبُ الليلَ.

ويقال: جاءَ السَيِّدُ والعاقبُ /٣٥ظ/ توهو الذي يكون بعدَهُ، مِمَّنْ يَـنْحَطُّ عن رُتْبـتِـهِ.

وصَلَّىٰ اللّٰهُ علىٰ سَيِّدِنا محمدٍ النبيِّ وآلهِ

---

(١) خَبَلَهُ وخَبَّلَه: أَفْسَدَهُ.

(٢) الزمخشري: المستقصى ١٢٨/٢: «وهو الذي يَسْنَحُ في دُبُرِ الأمْرِ، بعدَ مُضِيِّ صَدْرِه».

المَجْلِسُ الحادِي عَشَرَ

مسألةٌ في القُرآنِ

قولهُ تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴿١١٠﴾﴾ [آل عمران] قيل: كيفَ قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ﴾ والقائلُ إذا قال لصاحبِهِ: كنتَ خيرَ الناسِ فقد دلَّ علىٰ أنه ليسَ في الحال كَذاك، وكذلك إذا قال: كُنتَ فاضلاً، أشارَ إلى أنه ليس بفاضلٍ؟

والجوابُ عن معنى المُضِيِّ في ﴿كُنتُمْ﴾ من عشرةِ أَوْجُهٍ[1]:

أوَّلُها: أن يكونَ المعنى: كنتم في معلومِ اللّٰهِ قبل الخَلْقِ.

وثانيها: أن يكونَ المعنى: كنتم في اللَّوْحِ المحفوظِ كذلك.

وثالثُها: أن يكونَ المعنى: لَمَّا اصطفى اللّٰهُ الأنبياءَ ـ عليهم السلام ـ وخَصَّصَ بهم[2] أُمَمَهُمْ كنتم خَيْرَهُمْ.

ورابعُها: أن يكونَ المعنى: كنتم لَمَّا رتَّبَ اللّٰهُ الأنبياء في أَزْمِنَتِهَا وابتدأ خَلْقَها وجَعَلَكُمْ أُمَّةَ آخرِ الأنبياءِ، مخصوصةً بدينٍ لا يُنْسَخُ وشريعةٍ لا تُـبَدَّل ـ خيرَ أمةٍ.

وخامسُها: أن يكونَ المعنى: كنتم على ما أَخْبَـرْتُـكُمْ به على لسانِ نبيِّـكُم خيرَ أمةٍ، لأنه قال ـ عليه السلامُ: «إنكم أنتم تُـتِمُّون سبعينَ أُمَّة أنتم خيرُها وأكرمُها على الله»[3].

وسادسُها: أن يكونَ المعنى: كنتم على ما بَشَّر به الأنبياءُ قبلكم خيرَ أمة، كما قال: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴿٦﴾﴾ [الصف].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ٨/ ١٩٥.

(٢) في الأصل: بهِ.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (المعجم المفهرس ٢/ ٣٩٨).

وسابعُها: أن يكونَ ﴿كُنتُم﴾ من كان التامَّةِ، والتقديرُ: حَدَثْتُمْ خيرَ أمَّةٍ، ويكون نصبُ (خيرَ) على الحال لا على أن يكونَ خبرَ كان.

وثامنُها: أن يكونَ المعنى: كنتم لمَّا نَصَرْتُمُ النبيَّ ـ صلى الله عليه ـ حتى عَلَنَ الإسلامُ وعَلاَ ـ خيرَ أُمَّةٍ ـ وفي ذلك بَعْثٌ على بَذْلِ الأنفُسِ في نُصْرَتِهِ والثباتِ على مُظاهرتهِ.

وتاسعُها: أن يكونَ المعنى: كنتم بما فعلتم خيرَ أُمَّةٍ، ثم فَسَّرَ الفعلَ الذي به فُضِّلُوا ليَرْغَبُوا في استدامةِ الفضيلةِ بلزومِ الفعلِ، وهو قوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴿١١٠﴾﴾ [آل عمران]. /٣٦و/

وعاشرُها: أن يكون [المعنى][1] ما ذهبَ إليه أهلُ اللغةِ من أنها بمعنى أَنْتُمْ خيرُ أمَّةٍ، وهذا مما يحتاجُ إلى شرحٍ، لأن الواصفَ قد يَصِفُ الحالة الماضيةَ ويُمْسِكُ عن الحاضر لوجهين:

أَحَدُهُما: أن تكون الصفةُ المُسْتَحَقَّةُ فيما مضى مقروناً بها دليلُ الثباتِ والدوامِ، فتكونَ الماضيةُ كالمستقبَلَةِ، والمسقبَلَةُ كالماضيةِ، وعلى ذلك ما أخبرَ اللهُ تعالى به عن نفسهِ في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾ [النساء]، فكان اللفظُ لِمَا مضى والمعنى لَهُ ولِمَا بَعْدُ، لَمَّا قارنَهُ الدليلُ علىأَنَّهُ لا يَنْتَقِلُ عن هذه الصفاتِ، فصارَ هذا وقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الحج] بمعنًى واحدٍ، وإن كان أَحَدُهما يَتَخَصَّصُ بالحالِ والآخَرُ يَتخصَّصُ بالماضِي.

والوجهُ الثاني: مِمَّا يُوصَفُ له الحالةُ الماضيةُ ويُمْسَكُ عن الحاضر أن تكونَ الماضيةُ أَهَمَّ للمخاطبِ أن يَعْلَمَهُ لغَيْبَتِهَا عن العيانِ، ويكونَ الإمساكُ عن وَصْفِ الحالِ للاكتفاءِ بما تُنْبِىءُ عنه المشاهَدَةُ.

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

مَسألةٌ في خبر رسولِ اللّٰه صلواتُ الله عليه

سألُوا عن قولهِ ـ عليه السلامُ: «ما مِنْ أَحَدٍ حَفِظَ القرآنَ ثم نَسِيَـهُ إلا لَقِـيَ اللّٰهَ ـ عز وجل ـ وهو أَجْذَمُ»[1].

قالوا: إن كان الأجذمُ الأقطعُ، كما ذكره أبو[2] عبيد[3]، أو كان مُجَذَّماً الذي هو العاهَةُ، واختاره ابن قتيبة[4]، فهو فاسدٌ، لما روي عنه ـ عليه السلامُ: «يُحْشَرُ الناسُ حُفاةً عُرَاةً غُرْلاً بُهْماً»[5]، وفُسِّرَ البُهْمُ على أنهم مُصَحَّحُو الأجْسَادِ، لأنها أُعيدَت للخلودِ وتوفيةِ الثوابِ والعقابِ، فلا قطعُ اليدِ يَصِحُّ في هَذا الخبرِ، ولا الجذامُ الذي هو العاهَةُ.

والجوابُ عن ذلك من وجهين[6]:

أَحَدُهُمَا: أن يكونَ المَعْنِيُّ بالمقطوعِ اليدِ ضدَّ ما أرادَه بقوله ـ عليه السلام: «فإذا في يُمْنَاهُ الخُلْدُ وفي يُسْرَاهُ النعيمُ»[7]، ويكونُ على ضَرْبٍ من التَّجَوُّزِ لا على الحقيقةِ. ووَجْهُهُ أن يكونَ المعنى: يَلْقَى اللهَ الذي يَرْجُوهُ للثوابِ، وليس مَعَه ما يُحَصِّلُ به فوائدَ الله ـ عز وجل ـ ونِعَمَهُ، وهو كما يقال: /٣٦ظ/ قُطِعَت

---

(١) رواه أبو داود والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٣٣١).

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، من كبار العلماء في القرآن والحديث والفقه والعربية، توفي بمكة سنة هـ، الأعلام ٥/ ١٧٦.

(٣) غريب الحديث ٣/ ٤٨.

(٤) ينظر: إصلاح غلط أبي عبيد ص٧٩.

(٥) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأحمد (المعجم المفهرس ٤/ ٤٨٢).

(٦) ينظر: أمالي المرتضىٰ ١/ ٥-٨.

(٧) رواه الدارمي وأحمد بلفظ: «فيعطى الملك في يمينه والخلد في شماله» (المعجم المفهرس ٢/ ٥٩).

يدُ فلانٍ، وقُصَّ جناحُ فلانٍ بموتِ فلان، أي زالتْ عنه الأسبابُ التي كانت يجتلبُ بها المنافعَ ويستدفعُ بها المضارَّ، فلما كان الإنسانُ بيديهِ يصلُ إلى أكثر هذينِ استُعْمِلَ في فَوْتِ ذلك وانقطاعهِ قَطْعُهُمَا على طريقِ التشبيهِ، لا أن تكونَ هذانِ العضوانِ يُقْطَعَانِ منه.

والجوابُ الثاني: أن يكون معنى الخبرِ الآخرِ في أنهم يُحْشَرُونَ مُسَلَّمِي الأنفسِ والأبدانِ إنما يكون عندَ الإفضاءِ بهم إلى الثوابِ والعقابِ لِتُوَفَّىٰ الأبدانُ بأعضائها التي باشرتِ الطاعاتِ والعصيانَ حَقَّهَا من الثوابِ والعقابِ، فأما أن تلْحَقَهَا أسبابُ النقصِ وأَمَارَاتُ العَاهَاتِ في بعضِ مواقفِ القيامةِ للتشويهِ والخزيِ، فمما نطقَ القرآنُ بصحتهِ، قال اللهُ تبارك وتعالىٰ في وصفِ الكافرِ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ قال: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾﴾ [طه]، وقال: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴿٦٠﴾﴾ [زمر].

وفي الخبر أنَّ أَمَارَةِ الكفارِ في الآخرةِ زَرَقُ العُيُونِ وسَوَادُ الوُجُوهِ، وهو معنى قوله: ﴿زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَـٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ ﴿١٠٣﴾﴾ [طه]، فالزَّرَقُ لَوْنُ[1] العَمَىٰ الذي وصفَ اللهُ الكفارَ به، وذلك في بعض أحوالِ القيامةِ للتميزِ عندَ اختلاطِ بعضهم ببعضٍ. فأما عندَ الإفضَاءِ بهم إلى المُسْتَحَقِّ من الدارينِ فهم على ما في الخبرِ الأولِ في تَوْفِيَةِ الأعضاءِ وكمالِ الأجزاء، لأنه لا يجوزُ أنْ يَخْلُوَ الكفارُ من مشاهدةِ أحوالِ القيامةِ فلا يعاينوا ما يَنْخَبُ[2] القلوبَ ويملأ من الفزع الصدورَ.

فأما قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء]،

---

(١) كُتِبَ فوقها في الأصل كلمة (دون). وجاء في هامش الصفحة (٣٦ظ) من الأصل المخطوط مقابل السطر الذي فيه (فالزرق لون العمى) ما نصه: [حاشية: قلتُ: الزَّرَقُ ليس زُرْقَةُ اللونِ مثل الشكلة والحمرة، وإنما الزَّرَقُ هاهنا وفي وصف العرب أعداءهم به هو حيرةُ البصرِ وحدتُه وخَرَقُهُ، ومنه نَصْلُ الزَّرَقِ حادٌّ، لا أنه من زرقة لون].

(٢) نَخِبَ قلبه: كأنما نزع.

فليسَ المرادُ به حقيقةَ العَمَىٰ والبَكَمِ والصَمَمِ لأنه قد أَخبَرَ أنهم يُسْأَلون فيَسْمَعُونَ فيجيبونَ في قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ۝٩﴾ [الملك]، وإنما هو على ما وَصَفَ اللهُ به الكفارَ في الدنيا في قوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝١٨﴾[1] [البقرة]، والمرادُ أنهم لا يَرَوْن مَا ينفعُهُم فكأنهم عُمْيٌ، ولا ينطقونَ بما يُغني عنهم فكأنهم بُكمٌ، ولا يسمعونَ ما يفيدُهم فكأنهم صُمٌّ، فلما لم تُغْنِ عنهم هذه الأعضاءُ صارتْ كأنها ليست لهم. /٣٧ و/

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

قولُ القائلِ: أَحرزَ زيداً أَجَلُهُ، يُمكنُ أن يُتكلَّمَ من هذا بستةِ ألفاظٍ لا مزيدَ عليها، لفظانِ منها جائزانِ بإجماعٍ من النحويين، ولفظٌ فيه خلافٌ، وثلاثةُ ألفاظٍ لا تجوزُ بإجماعٍ في اختيارِ الكلامِ دونَ ضرورةِ الشعرِ.

فأما الجائزانِ بإجماعٍ فقولك: أَحْرَزَ زيداً أَجَلُهُ، وزيداً أَحْرَزَ أَجَلُهُ. وأما الثلاثة التي لا تجوزُ فقولُهم: أَحْرَزَ أجلُه زيداً، وقولهم: أَجَلُهُ أحرزَ زيداً، وقولهم: أجلُه زيداً أَحْرَزَ.

وأما الوجه المختلَفُ [فيه][2] فقولُهم: زيداً أَجَلُهُ أَحْرَزَ، ذهبَ المتقدمون من النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ إلى المنعِ من جوازِهِ، وأجازَهُ بعضُ المتأخرين[3].

فحُجَّةُ مَن أجازَ أَنَّ الضميرَ المتصلَ بقولهم: أجلُهُ، ضميرُ مذكورٍ، وإن كان المذكورُ في غيرِ موضعهِ، وكان متقدماً يُنوَىٰ به التأخيرُ، كما أنه إذا قال: أحرز زيداً أجلُهُ، فالهاءُ المذكورة في نيةِ تأخيرٍ، ولو رُدَّ كلُّ اسمٍ إلى مكانه لَمَا صَحَّتِ

---

(١) وفي الأصل (لا يبصرون).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٢٤٠.

المسألةُ، لو قلت: أحرزَ أَجلُه زيداً، لم يَجُزْ، وإنْ قدَّمْتَ المفعولَ جازَ وَصَحَّ الإضمارُ لأنه حَصَلَ في اللفظِ قَبْلُ، فكذلك إذا قال: زيداً أجلُه أحرزَ. فالإضمارُ بعدَ ذكرٍ، وإن لم يكن المذكورُ في موضعهِ، كما جاز لمَّا لم يكنْ في موضعهِ بوجهٍ من الوجوهِ إذا قلت: أحرز زيداً أجلُه.

وحُجَّةُ مَن يمنعُ مِن جوازِ ذلك أن المفعولَ المقدَّمَ لم يَحْصُلْ في موضعهِ بوجهٍ من الوجوهِ، وإذا كان كذلك كانت النيةُ بهِ مَوْضِعَهُ، وإذا نُوِيَ[1] به ذلك عادَ الضميرُ إلى غيرِ مذكورٍ، فإن عارضوا بتقَدُّمِ المفعولِ بعدَ الفعلِ على الفاعلِ وإجماعِ الجميعِ على جوازِه، قيل لهم: إن المفعولَ إذا جاءَ بعدَ الفعلِ فهو في مكانهِ من وجهٍ لوقوعهِ بعدَ الفعلِ، وإذا تقدَّمَ في المسألةِ التي فيها الخلافُ فقد خرجَ عن مكانهِ وحَصَلَ له سببانِ يُؤَخِّرانهِ، فلما قَوِيَتْ مُؤَخِّراتُه نُوِيَ به التأخيرُ، وإذا نُوِيَ به التأخيرُ بَطَلَ الضميرُ، لأنه يَحْصُلُ بعدَ غيرِ مذكورٍ. والوجهانِ اللذان يُؤَخِّرَانهِ أنه مفعولُ فعلٍ ذُكِرَ بعدَه، وهو (أحرز)، ومن شرطِ / ٣٧ ظ/ المفعولِ أن يكون بعدَ الفعلِ.

والوجهُ الآخَرُ أنَّ المفعولَ من تمامِ الفعلِ، والفعلُ في موضعِ خبرِ المبتدأِ الذي هو أَجلُه، وحكمُ خبرِ المبتدأِ وما في صلتهِ أن يكون متأخراً عن المبتدأ في الأصلِ، فلذلكَ وجبَ للمفعولِ أن يكونَ متأخراً عن موضعهِ الذي حَلَّهُ، وأن يُنْوَىٰ به مكانَه الذي هو في الأصلِ له.

وأما الوجوهُ الأُخَرُ التي لا تجوزُ فكلُّها من جهةِ تقدم الضميرِ على غيرِ مقدَّمٍ في اللفظ أو مُقَدَّمٍ في النيةِ. والسلامُ.

بَيْتُ مَعْنىً

سَراةُ الأَزْدِ كالقِرْدَانِ طُرّاً إذا شَابُوا وشَبُّوا في العراكِ

---

(١) في الأصل: نو.

يريدُ أنهم في حالِ شبابهم ذُكْرَانٌ فإذا شابُوا صاروا مخانيثَ، كما قالَ الشاعرُ:

رأَيتُكَ لمَّا شِبْتَ أَدْرَكَكَ الذي ... يُصِيبُ سَراةَ الأزدِ[1] حينَ تَشِيبُ

فأما قوله: كالقِرْدَانِ، فإن القُرَادَ ذَكَرٌ، وإذا كَبِرَ سُمِّيَ حَلَمَة، فصارَ أُنثىٰ، وإلى هذا ذهبَ الشاعرُ في قوله:

فيـا آبـنَ آلِ يـزيـدٍ إن شـانئكـم ... مثلُ القُرادِ علىٰ حَالَيْهِ في الناسِ[2]

وإلى هذا ذهب المُلْغزُ في قوله:

فما ذَكَـرٌ فإن يَـكْـبُـرْ فَأُنْثـىٰ ... شديدُ الناب ليس له ضُروسُ[3]

يريد: القُرادَ، وإذا كَبِرَ صارَ حَلَمَةً، وقوله: شديدُ الناب، يريدُ عَضَّهُ، لأنه ربما جُذِبَ عن الجلدِ ونُزِعَ فَـبَقِـيَ في فيهِ ما يَـنْهَسُهُ منه.

مَثَـــلٌ

قولُهم: باءَتْ عَرَارِ بِكَحْلٍ[4].

عَرَارِ وكَحْلٌ بقرتانِ قُتِلَتْ إحداهما، فتقاتلَ أصحابُهما [إلى][5] أن قُتِلَتِ الأُخرىٰ، فسَكَنوا، فضَرَبَتِ العربُ المَثَلَ بذلك لمن ظُلِمَ فانتصرَ ونالَ مِثْلَ الذي نِـيـلَ منه.

ويقالُ: باءَ بكذا أي صار بَواءً له، ومنه قولُ مُهَلْهِلٍ لمَّا قُتِلَ بُجَيْرٌ في حربِ

---

(١) كُتِبَ فوقها في الأصل: القوم.

(٢) في شرح شواهد الإيضاح (ص ٤٤٣)، (المعجم المفصل ٤/٧٣):

إني وجدتُ بني سلمىٰ بمنزلةٍ ... مثلَ القُراد علىٰ حَالَيْهِ في الناسِ

(٣) لسان العرب (ضرس)، والمعجم المفصل ٤/٦٣.

(٤) الميداني: مجمع الأمثال ١/٩١، والزمخشري: المستقصى ٢/٢.

(٥) زيادة ليست في الأصل.

بكرٍ وتغلبَ: بُـؤْ بشِسْعِ نَـعْلِ كُلَيْبٍ[1]، يريدُ أنه أصغرُ من [أن][2] يكونَ بَواءً بكليبٍ فيَسْتَقِلَّ بدمهِ، وإنما أنتَ مثلُ شِسْعِ نَعْلِهِ، فيتحمَّلُ قَدْرَ الجنايةِ التي تلحقُ فيهم، وعلى هذا قولهم: باءَ فلانٌ بإثمٍ، إذا احتملَهُ، والبَواءُ المِثْلُ، ومنه قوله /٣٨ و/ :

فيَـقْتُلَ جَبْراً بامرئٍ لم يكنْ لهُ ... بَـواءً ولكنْ لا تكايُـلَ بالدمِ[3]

أي لم يكن مِثلاً فيبوءَ به. وكذلك قولهُ: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ ﴾ [المائدة]، وقولُه: ﴿ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍۚ ﴾ [البقرة].

ومن حجةِ المَثَلِ الأوّلِ قولُ عبد الله بن الحجّاج[4] لمَّا ضَرَبَه كثيرُ بنُ شهابٍ بالريِّ وهو واليها، فلما عُزِلَ لَقِيَهُ فَهَتَمَ فاهُ، فقال[5]:

باءَتْ عَرارُ بكَحْلٍ فيما بَيْنَـنـا ... والحَـقُّ يعرفـهُ ذوو الألبـابِ

المجلسُ الثاني عَشَرَ

مسألةٌ في القرآن

سُئِلَ عن قولِ اللّٰهِ تباركَ وتعالىٰ لنبيِّه ـ عليه السلام: ﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ ﴾ [آل عمران]، فقيل: كيف قال ذلك وله أن يُؤَديَ رسالتَهُ إلى خَلْقِهِ

---

(١) الزمخشري: المستقصى ٢/١.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) البيت لامرأة من طيِّئ، ينظر: لسان العرب (كيل)، والمعجم المفصل ٧/٣٤٢، وفي الأصل: خبراً.

(٤) عبد الله بن الحجاج الثعلبي، شاعر فاتك شجاع، من معدودي فرسان مضر في الدولة الأموية، توفي نحو سنة ٩٠هـ، الأعلام ٤/٧٧.

(٥) لسان العرب (كحل)، والمعجم المفصل ١/٣٥٤، والمستقصى ٢/٤.

ويأمرَهم بما أَمرَهم بهِ ويبشِّرَهم وينذرَهم ويقاتلَهم فيقْتُلَهم ويأسِرَهم فيفديَهم، جميعُ ذلك له أن يَفْعَلَهُ، فما وجهُ نَفْيِ اللهِ تعالى عنه أن يكونَ له من الأمر شيءٌ؟

والجواب عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[1]:

أوَّلُها: أن هذه الأشياءَ لما كانت له بأمرِ اللهِ تباركَ وتعالى لم يكن إليه منها شيءٌ، وهو معنى قوله: ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ۗ ﴿٤٨﴾﴾ [الشورى] وكما قال: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ ﴿١٥﴾﴾ [يونس].

والوجهُ الثاني: أن يكونَ المعنى عائداً إلى قوله: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾﴾ [آل عمران]، فكأنه قالَ: ليسَ لكَ مِن أَمْرِ النصرِ شيءٌ، لأنَّ ذاك إلى اللهِ تعالى، ويكونُ قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ اعتراضاً بين الفعلينِ المنصوبينِ المقدَّمَيْنِ، وبينَ الفعلينِ المنصوبينِ المتأخرَيْنِ، التقديرُ: وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم، ليفعلَ واحداً من أربعةٍ عندكم: إما أن يُـذِلَّ الكفارَ بقتل بعضِ رؤسائِهم وعِدَّةٍ من كبرائِهم، وهذا قطعُ طرفٍ منهم، وإما أن يُخزِيَهُمْ ويَكْبَتَهم لوُجُوهِهِمْ ويَقْذِفَ الرُّعْبَ في قلوبهِمْ فينقلبوا خائبين، وإما أن يَلْطُفَ لَهُم/ ٣٨ظ/ بما يتوبون عندَهُ فَيَتَقَبَّلُ اللهُ تَوْبَتَهم، وإما أن يُعَذِّبَهُم بتسليطِهِمْ عليهم. وهذه الأربعةُ كلُّها للهِ تعالىٰ أنِ يَفِعَلَهُ، وليسَ لك منها شيءٌ، فيكونُ قوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴿١٢٨﴾﴾ [آل عمران] في هذا الوجهِ عَطْفاً على قوله: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴿١٢٧﴾﴾ [آل عمران].

والوجهُ الثالثُ: أن يكونَ المعنى ليسَ لكَ من الألطافِ التي يؤمنونَ عندها شيءٌ، ولا إيمانُهم بمشيئَتِكَ ولا حَسَبَ مَحَبَّتِكَ، كما قال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ٨/ ٢٣٩.

والوجهُ الرابعُ: ما ذهبَ إليه السُّدِّيُّ في قوله: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴿١٢٧﴾﴾ أنها في يَوْمِ أُحُدٍ[1]، وقد قُتِلَ من الكفارِ ثمانيةَ عشرَ رجلاً، وفيه كُسِرَتْ رَباعيةُ رسولِ الله ـ ﷺ ـ فرجعَ الكفارُ إلى مكةَ، فأنزلَ اللهُ تباركَ وتعالى هَذه الآية: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴿١٢٨﴾﴾ [آل عمران]، على معنى: ليس لك جميعُ القلوبِ على الثباتِ ولا حَمْلُها بالرُّعْبِ على الفرار، وإنما ذلك إلى مالِكِها ومُقَلِّبِهَا، لأن كثيراً من المسلمين تَفَرَّقُوا عنه في هذا اليومِ، ثم قذف اللهُ الرُّعْبَ في قلوبِ الكفارِ، فلم يَعْدِلُوا إلى المدينةِ، وٱمْتَدُّوا إلى مكةَ.

والوجهُ الخامسُ: أن يكونَ المعنى: ليسَ لك إقالةُ عَـثْـرَتِـهِمْ ولا قُـبُولُ تَـوْبَتِـهِمْ، وإنما ذلك يختصُّ باللهِ تعالىٰ، فإذا فَعَلَهُ كان فِعْلُكَ تابعاً لِفِعْلِهِ، وهو معنى قوله: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴿١٣٥﴾﴾ [آل عمران]، ويكون ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ في هذا الوجهِ غيرَ معطوفٍ على المنصوبِ الذي قبلَهُ، بل يكونُ الفعلُ منصوباً بأَوْ، وعلى معنى إلاَّ أَنْ، كأنه قال: ليسَ لك من الأمر شيءٌ في قبولِ توبتهم إلا أن يَلْطُفَ اللهُ بهم فيتوبُوا فَيَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ، فيكونُ فعلُكَ تابعاً لفعلهِ.

والوجهُ السادسُ: أن يَكونَ المعنى ليس لك أن تُـثِيبَهُمْ ولا أن تعاقِبَهُمْ، لأنَّ الذي يملكُ الجزاءَ بالثوابِ والعقابِ هو اللهُ تعالى، ويكونُ ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ على ما حُمِلَ عليه في الوجهِ قبلَهُ، ومعنى قوله ﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ على وجهينِ: أَحَدُهما بتسلِيطِكَ عليهم، والآخرُ بعذابِ الآخرةِ.

والوجهُ السابعُ: /٣٩و/ ليسَ لك من الأمر الذي هو الاستئصالُ شيءٌ، وذلك أن النبيَّ ـ عليه السلامُ ـ استأذَنَ اللهَ تعالى يومَ أُحدٍ في أن يَدْعُوَ على الكفارِ بالاستئصالِ، فنزلت هذه الآية، ولم يَأْذَنْ له لِمَا كان في معلومهِ من توبةِ بعضهم، وأنه يخرجُ من أصلابهم من يَـقْوَىٰ الإسلامُ بهم. ويؤيدُ ذلك ما رُوِيَ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ١١٣، والدر المنثور للسيوطي٢/ ٣١١.

عن ابن عُمَرَ[1] - رَحِمَهُ اللهُ - أن النبي - صلى الله عليه - هَمَّ أنْ يَدْعُوَ على الحارثِ بن هشامٍ وصفوانَ بن أُمَيَّة فأنزلَ اللهُ تعالىٰ هذه الآيةَ، ثم أَسْلَمَا في مَنْ أسلمَ وحَسُنَ إسلامُهم[2].

والوجهُ الثامنُ: أن يكونَ المعنى: ليسَ لكَ من الأمر معتدًا[3] به مَعَ ما للهِ تباركَ وتعالى من تدبيرِ أَمْرِهِمْ في اتفاقهم وحِفْظِ نعمائِهم وتأكيدِ الحجةِ عليهم في دنياهم وتعريضِهم لنعيمِ أُخراهُمْ، والذي لكَ مُحْتَقَرٌ مَعَ ما للهِ تباركَ وتعالى، فكأنه ليسَ لكَ من الأمر شيءٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ.

والوجهُ التاسعُ: أن يكونَ الأمرُ أمرَ القتالِ الذي حكاهُ اللهُ تعالى عنهم في قوله: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴿١٥٤﴾﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ﴿١٥٤﴾﴾ [آل عمران] أي: ليس إليك الأمر في القتال، وإذا أمرتكم مع قلة عددكم وكثرة عدوكم لزمكم فعلُه ولم يَسَعْ لكم مخالفتُه.

والوجهُ العاشرُ: أن يكونَ المرادُ بالأمرِ مصدرَ أَمَرْتَ، ومعناه ابتداءُ الأمر ليس لك منه شيءٌ إنما هو لِمَنْ له الخلقُ والأمرُ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف]، ويَدُلُّ على ذلك الآيةُ التي تتبعُهُ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴿١٢٩﴾﴾ [آل عمران]، وفائدةُ ذِكْرِ هذه الآيةِ بعدَ ما تقدَّمَ أنْ يُثْبِتَ ما نفاهُ عن النبيِّ - عليه السلامُ - لنفسهِ، ويَجْعَلَهُ من حَقِّهِ لا مِن حقِّ غيرِه، فكأنه قال: الأمرُ لِمَنْ خلقَ السماواتِ والأرضَ ومَلَكَ ما فيهما ودَبَّرَ بالحكمةِ أُمُورَهُمَا.

---

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب، نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، كان زاهداً عابداً مجاهداً، توفي سنة ٧٣هـ، الأعلام ٤/١٠٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤/١١٧، والدر المنثور للسيوطي ٢/٣١٢.

(٣) كذا في الأصل، والمناسب: ليس لك من الأمر شيءٌ معتدٌّ به.

مسالةٌ في خبرِ الرسولِ صَلَّىٰ اللهُ عليهِ

سُئِلَ عن قولِه ـ عليه السلامُ: «لا عَدْوىٰ ولاهَامَةَ ولا صَفَرَ»(١)، فقيل: كيف نَفَىٰ الهامَةَ /٣٩ ظ/ وهي اسمٌ لطائر، والصَّفَرُ دودةٌ معلومةٌ مشهورةٌ في بطونِ المواشي والإنسان، قالوا: وإن رَوَيْتُم: (ولا هامَّة) على ما حكاه أبو عبيدٍ عن أبي زيدٍ بتشديد الميم(٢)، فما وَجْهُهُ وقد أثبتَ النبيُّ ـ عليه السلامُ ـ الهامَّةَ فيما يُرْوَىٰ عنه في الألفاظِ التي عَوَّذَ بها الحسن والحسين(٣) عليهما السلامُ في قوله: «أُعِيذُكما بكلماتِ اللهِ التامَّةِ من كلِّ شيطانٍ وهَامَّةٍ، ومن كلِّ عينٍ لامَّةٍ»(٤). وكيفَ يَصِحُّ أن يستعيذَ باللهِ مما قد نفاه؟

والجوابُ عن الهامَة مُخَفَّفَةً من وجهين:

أحَدُهما: ما ذكرَه أكثرُ العلماءِ أن العربَ تقول: إن عظامَ الموتىٰ تصيرُ هَامَةً فتطيرُ، وأن الأُنثىٰ من هذه الطيرِ تُسَمَّىٰ الهامَةَ، وأن الذكرَ منها يُسَمَّىٰ الصَّدىٰ. وقيل: إن هذا الطائرَ يخرجُ من هامَة المَيِّتِ، فإذا كان مقتولاً لم يُثْأَرْ به لا يزالُ يصيحُ فيقول: يا فلاناه!حتىٰ يُقْتَلَ قاتلُهُ فَيَهْدَأَ. وقيل: إن هذا الطائرَ يخرجُ من هامةِ المقتولِ لا يزالُ يقولُ: اسْقُوني اسْقُوني، حتى يُثْأَرَ به فَيَسْكُنَ، ومنه قوله:

يا عمرو إن لا تَدَعْ شَتْمِي ومَنْقَصَتِي   أضربْكَ حتىٰ تقولَ الهامةُ اسْقوني(٥)

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ومالك وأحمد (المعجم المفهرس ٣/٣٢٧)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ٢/٤٩٢.

(٢) غريب الحديث ١/٢٧.

(٣) الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب، أُمهما فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ سيدا شباب أهل الجنة ـ رضي الله عنهما، توفي الحسن سنة ٥٠هـ، واستشهد الحسين في كربلاء سنة ٦١هـ. الأعلام ٢/١٩٩، ٢٤٣.

(٤) رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٦/١٤٦).

(٥) البيت لذي الإصبع العدواني، ينظر: ديوانه ص٩٢، والمعجم المفصل ٨/٢٤٤.

وقال لبيدٌ[1]:

فليسَ الناسُ بعدَكَ في نَـقِيرٍ ... ولا هُمُ غيرُ أصـداءٍ وهَـامِ[2]

فَنَفْيُ النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ بقولهِ: لا هامة، في هذا الوجهِ إنما هو نَفْيُ الطائر الذي ادَّعَتْهُ العربُ متحوّلاً عن العظامِ أو خارجاً من الهام.

والوجهُ الثاني في الهامَةِ: ما ذهبَ إليه ابن الأعرابي[3] من أنها طائرٌ تتشاءمُ به العَرَبُ، لأنه يأوي الخرابَ، وهي البومةُ التي تكرهها العجمُ، فيكون نَفْيُهُ في هذا الوجهِ نهياً عن التَّطَيُّرِ به.

والعربُ تقول على طريقِ التوسع: فلان هامَةُ اليومِ أو غد، أي: هو مَيِّتٌ في أحدهما، فلاعتقادهم أن الهامَةَ ملازمةٌ الموتىٰ جُعِلَتْ عبارةَ عن الميِّتِ، وقال كُثَـيِّر:

فإن تَسْلُ عنكَ النفسُ أو تَدَعِ ... فبـاليـأسِ تَسْلُـو عنـكَ لا بـالتَّجَلُّـدِ

وكـلُّ خليـلٍ رآنـي هُـوَ قـائِـلٌ ... مِنْ أَجْلِكَ هذا هامَةُ اليومِ أو غدِ[4]

/ ٤٠ و/

ومما حكاه أبو عُبَيْدٍ عن أبي زيدٍ وأنكرَهُ من تشديدِ الميمِ من هامَّة، وأنه لا يعرفُ لواحدةِ الهوامِّ وجهاً في هذا الخبر فوَجْهُ صحتهِ أن يكونَ المرادُ بها الحيَّةَ التي كانت العرب تزعمُ أنها تَخْتِلُ قاتِلَهَا أو تُهْلِكُهُ، فكأنه نَفَىٰ جنايةَ الحيَّةِ، وأَمَرَ

(١) لبيد بن ربيعة العامري، شاعر جاهلي من الفرسان الأشراف، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، وتوفي لبيد سنة ٤١هـ. الأعلام ٥/ ٢٤٠.

(٢) ديوان لبيد ٢٠٩، والمعجم المفصل ٧/ ٣١٢.

(٣) ابن الأعرابي محمد بن زياد راوية لغوي، من أهل الكوفة، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٢٣١هـ، الأعلام ٦/ ١٣١.

(٤) ديوان كثير ص ٤٣٥، والمعجم المفصل ٢/ ٤١٦.

فيما روى عنه أبو هريرة بقتل الأسودين: الحية والعقرب[١]. وما روي عنه من قوله عليه [السلام]: «مَن تركَ الحياتِ خشيةَ الثأرِ فليس منا»[٢].

وأما قوله فيما عوّذ به الحسن والحسين ـ عليهما السلام: «أُعيذكما بكلماتِ اللهِ التامَّةِ من كلِّ شيطانٍ وهامَّةٍ» فإن الهامَّة هاهنا تحتمل معنيين، وليست في واحدٍ منهما الهامَة التي نفاها الخبرُ الأول:

فالأول: أن يكون أرادَ كلَّ ما يَهِمُّ ويَدِبُّ مما يَضُرُّ.

والثاني: أن يكون المرادُ: ومن كل نَسَمَةٍ تَهُمُّ بسوء، فالأخيرُ من همَّ يَهُمُّ هَمّاً، والأولُ من هَمَّ يَهِمُّ هميماً.

وأما قوله: «ومن كلِّ عينٍ لامَّةٍ» ففي اللامَّة قولان:

أَحَدُهما: أن يرادَ بها المُلِمَّة، فبنى الاسمَ على فعلٍ محذوفِ الزوائدِ لتَزْدَوِجَ الألفاظُ، كما قالوا: الغدايا والعشايا، وكما قال عليه السلام: «ٱرْجِعْنَ مأزوراتٍ غَير مأجوراتٍ»[٣].

والثاني: أن يكونَ من قولِ العربِ: لَمَّ يَـفْعَلُ كذا وكذا، بمعنى: كاد، والفاعلُ من هذا: لامٌّ، وإلى هذا ذهبَ مَنْ فَسَّرَ اللَّمَمَ على أنه ما يكادُ الإنسانُ يواقِعُهُ من الفاحشةِ. وهو أوجه ما قيل فيه. وقد يقالُ في هذا المعنى أيضاً: أَلـمَّ، ومنه قولُ الشاعر:

وزيدٌ مائتٌ كَمَدَ الحُبَارىٰ إذا زَارَتْ قرينةُ أو مُلِمُّ[٤]

فمعنى مُلِمٌّ أو يكادُ يموتُ.

---

(١) ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤١٩ وفسَّره بالحية والغراب.

(٢) رواه أبو داود وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٥٤٥).

(٣) رواه ابن ماجه (لمعجم المفهرس ٧/ ١٩٩).

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: ديوانه ص١١٦، والمعجم المفصل ٧/ ١٩٤، ويروى: إذا غابت قريبة.

وأما قوله عليه السلام «ولا صَفَرَ» ففيه ثلاثةُ أقوالٍ:

أوّلُها: أن يكونَ الصَّفَرُ الحَبَنُ، وهو الماء الأصفرُ يجتمع في الجوفِ، وتَزْعُمُ العربُ أنه يُعْدِي، فيكونُ نفيُ النبيِّ عليه السلامُ له نفيَ العَدْوَىٰ.

والثاني: أن يكونَ الصَّفَرُ الدودةُ التي كالحيَّةِ تتولدُ في بطونِ المواشي وفي جوفِ الإنسان، وتشتدُّ عليه إذا جَاع، وهي عندَ العربِ أَعْدَىٰ من الجربِ، قال:

لا يَتَـأَرَّىٰ لِمَا في القِدْرِ يَـرْقُـبُـهُ ولا يَعَضُّ علىٰ شُرْسُوفِهِ الصَّفَرُ[1]

/ ٤٠ ظ/

والوجهُ الثالثُ: ما حكاه أبو عبيدٍ عن أبي عبيدة[2] وضعَّفَهُ وأنكرَهُ، وهو أن يكون صَفَرٌ المنفيُّ اسمَ الشهرَ الذي يتبع المحرم، هو أن العربَ كانت تُؤَخِّرُ تحريمَ المحرمِ فتحلِّلُ فيه الغارةَ، وتحرِّمُ صَفَرَ مكانَه، فتمتنعُ فيه من الغارة، وهو النسيءُ الذي أخبر الله تعالى عنه، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا ﴿٣٧﴾﴾ [التوبة]، وكان الذي يُحِلُّ لهم ويحرِّمُ الشهرَ رَجُلاً من بني كنانة، قال اللهُ تعالى: إن ذلك كفرٌ على كفرٍ، فنَفْيُ النبيِّ ـ عليه السلامُ ـ الصَّفَرَ على ما ذهبَ إليه أبو عبيدةَ، إنما هو نفيُ الإغارةِ فيه، فكأنه قال: لا صَفَرَ على ما كانت العربُ تراه عليه، فلا تحِلُّ الإغارةُ فيه ولا في غيرِهِ، فيكونُ النفيُ كأنه نفيُ النسيء.

وفي خبر عنه ـ عليه السلامُ: «تعوَّذُوا باللهِ من شَرِّ السامَّةِ والعامَّة والحامّة»[3]، السامَّة الخاصة، ومنه قول الراجز[4]:

---

(١) البيت لأعشىٰ باهلة في لسان العرب (صفر، رأى)، والمعجم المفصل ٣/ ٢٨٤.

(٢) غريب الحديث ١/ ٢٦.

(٣) ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٠٤.

(٤) هو العجاج، ينظر: ديوانه ١/ ٤١٢، ولسان العرب (سمم) والمعجم المفصل ٩/ ١٩٨.

أَحْمَدُ نُعْمَىٰ سَبَغَتْ وعَمَّتِ

علىٰ الذين أسلموا وسَمَّتِ

أي عَمَّتْ وخَصَّتْ.

وقوله: «تعوَّذوا باللهِ من شَرِّ السامَّة» أي من شرور أنفسِكم التي تختصكم، والمرادُ بها اتباعُ الهَوَىٰ، وهي النفسُ التي ذكرها الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ﴾ [يوسف]. والحامَّة: الجماعةُ التي تَـقْـرُبُ من الإنسانِ قُرْبَ النَّسَبِ، وعداواتها أشدُّ وأضرُّ. والسلام.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

أجمعَ النحويونَ إلا الأخفشَ على أن أحمرَ وبابَه إذا سُمِّيَ به لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ. والأخفشُ ذهبَ إلى أنه ينصرفُ في النكرة[1].

وحُجَّةُ الجمهور أن ذلك وُضِعَ في الأصلِ وصفاً وهو نكرةٌ، وإذا سُمِّيَ به وعُرِّفَ ثم نُكِّرَ بعدَه فقد عادَ بالتنكيرِ إلىأُولى أحوالهِ، وإن لم يَعُدْ إلى الوصف، فكأنه عادَ إليه لأنَّ وَصْفَهُ في الأصلِ للتنكيرِ الذي يكون مضافاً للوصفية.

وحجةُ الأخفشِ أنه إذا كان وصفاً /٤١ و/ ففيهِ سببانِ: الوصفُ وبناءُ الفعل الذي يخصُّهُ، وإذا سَمَّيْتَ به وكان معرفةً اجتمعَ فيه سببانِ: التعريفُ ووزنُ الفعلِ، وإذا نُكِّرَ لم يبقَ فيه إلا سببٌ واحدٌ، والسببُ الواحدُ لا يمنعُ الصرفَ.

ومن حجةِ النحويين عليه ما رُوِيَ عن أبي عثمانَ المازنيِّ أنه ناظرَ الأخفشَ في ذلك فاحتجَّ عليه الأخفشُ بما ذكرنا، فقال له المازنيُّ: هَلَّا منعته الصرفَ، وقد حصلَ وصفاً على وزن الفعل، فاجتمعَ فيه السببان! فقال: لأنَّ أربعاً وُضِعَ في الأصلِ اسماً فلم أَعْتَدَّ باستعماله في هذا المكانِ وصفاً، فقال له المازنيُّ:

---

(١) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٤.

وأحمرُ وُضِعَ في الأصلِ وَصْفاً فهلاَّ راعيتَ فيه أَصْلَهُ ولم تعتدَّ بما نُقِلَ إليه عن الأصلِ، كما لم تعتدَّ بذلك في أربعٍ، قال النحويونَ: فلم يأتِ الأخفشُ في ذلك بمُقْنِـعٍ.

وهذا الذي عَدَّهُ النحويونَ إلْزَاماً للأخفشِ ليس بلازم له، وذلك أن أربعاً وُضِعَ في الأصلِ اسماً لهذا العددِ مفيداً، فإذا جُعِلَ وصفاً لم يُنْقلْ عما وُضِعَ له من الإفادةِ، والوصفُ في الحقيقة حاصلٌ فيما دَلَّ عليه أربعٌ، كأنه قيل: مررت بنسوةٍ بالغةٍ عِدَّتُها أربعاً، وليس كذلك أحمرُ إذا سُمِّيَ به، لأنه موضوعٌ ليفيدَ معنى اللون، فإذا سُمِّيَ به جازَ أن يُسَمَّىٰ الأسودُ أحمرَ والأبيضُ أحمرَ، فلم يُقْصَدْ بالتسميةِ ما وُضِعَت له اللفظةُ في الحقيقةِ، فإذا نُكِّرَ المسمَّىٰ بأحمرَ لم يُفِد ما وُضِعَ له في الأصلِ من معنى الحمرة، كما أفاد أربعٌ وما وُضِعَت له من معنى العِدَّة، فصارت أربعٌ باقيةً على ما وُضِعَتْ له، وأحمرُ غير باقيةٍ على ما كان عليه، فلم يلزمِ الأخفشَ ما ألزمَهُ أبو عثمان.

بَيْتُ مَعْنىً

إذا دَوَّتْ عَرُوسُ الأرضِ مِمَّا تُـطَنِّـبُـهُ الجلاميدُ الصِلابُ
رأيتُكَ غاضِياً لا فحلَ عُضٍّ ولا يُغْنِي لدَى الظِمَاءِ السرابُ

قوله: دَوَّت من قولهم: دَوَّى[1] اللَّبَنُ إذا عَلَتْهُ الدُّوايةُ وهي كَجُلَيْدَةٍ رقيقةٍ تَغْشَاهُ. وعروسُ الأرضِ كنايةٌ عن الشمسِ، والمعنى: إذا تَسَتَّرَتْ بالغبارِ كاللَّبَنِ الذي يتَغَطَّىٰ بالدُّوايَةِ من الغبارِ / ٤١ ظ/ ، الذي تُطَنِّـبُه: أي تَمُدُّ أطنابَهُ فَتَجْعَلُهُ كخيمةٍ مضروبةٍ ضَرَبْتَهَا عليها.

الجلاميدُ الصِّلابُ: أي الحوافرُ الصلابُ التي تقعُ على الأرضِ فينتشرُ

(١) في الأصل: دَوَّ.

الترابُ والغبارُ، فيرتفعُ منها ما يَسُدُّ وجهَ الشمسِ، وذلك مما تُطَنِّبُهُ الحوافرُ. والجلاميدُ: الحجارةُ الصُلْبَةُ، وهي كنايةٌ في هذا البيت عن الحوافرِ، كما قال الأَفْوَهُ الأَوْديُّ[١] في وصف حمارِ وحشٍ:

يَـغْشـىٰ الجلاميـدَ بأمثـالها مُرَكَّباتٍ في وَظيفِ نَهِيسْ[٢]

يريدُ يغشىٰ الجلاميدَ بحوافرَ مِثْلِها صلابةً. وكما قال رؤبةُ[٣] وسَرَقَهُ من هذا البيتِ:

يَرْمي الجلاميدَ بجُلْمُودِ مِدَقّْ[٤]

ومعنى البيتِ الثاني أنه إذا كان يومُ حَربٍ وسَطَعَ الغبارُ حتى استترت به الشمسُ وَجَدَكَ النساءُ كريماً يحامي على حَسَبِهِ ويحفظُ ذِمَارَهُ، كالفَحْلِ الكريمِ العتيقِ لا كالفحلِ الهجينِ الذي ليس بعربيٍّ. والغاضِي: الفحلُ الذي يرعىٰ الغَضَا فيَرِقُّ مِشْفَرُهُ، لا كفحلِ العُضِّ وهو الذي يُعْلَفُ في الأمصارِ القَتَّ والنوى، فيَغْلُظُ مِشْفَرُهُ، فيُجْعَلُ هذا كنايةً عن الهجينِ والعبدِ الغليظِ الشفتينِ، كما قال:

ولكنَّ زنجياً غليظَ المشافِرِ[٥]

ومِثْلُهُ في الفحْلِ الغاضِي وفي العُضِّ قولُ الأوَّلِ[٦]:

---

(١) اسمه: صَلاءة بن عمرو بن بني أَوْد، شاعر يماني جاهلي، وهو أحد الحكماء والشعراء في عصره، توفي نحو سنة ٥٠ ق هـ، الأعلام ٣/٢٠٦.

(٢) ديوان الأفوه الأودي ص ١٨، والمعجم المفصل ٤/٢٥.

(٣) رُؤبة بن العجاج، راجز مشهور توفي سنة ١٤٥هـ، الأعلام ٣/٣٤.

(٤) ديوان رؤبة ص ١٠٦، والمعجم المفصل ١١/١٤١.

(٥) للفرزدق في ديوانه ص٤٨١، والمعجم المفصل ٣/٥١٣ وتمامه:

فلو كنتَ ضبياً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ

(٦) لم يوقف على قائله، ينظر: لسان العرب (غضا) والمعجَم المفصل ٤/١٤١.

والله ما أدري وإن أوْعَدْتني ... ومَشَيْتَ بينَ طيالِسٍ وبيَاضِ

أبعيرُ عُضٍّ أنتَ ضخمٌ رأسُهُ ... شَثْنُ المشافرِ أَمْ بعيرٌ غاضِ

أي: لا أدري أعتيقٌ أنتَ أم هَجِينٌ.

مَثَـلٌ

صارَ شَـأْنُـهُ شُوَيْـناً[1]

يضْرَبُ لمَنْ نَـقَصَتْ حالهُ، وقد يُقْلَبُ ذلكَ فيقالُ: عَهْدِي بكَ وشأنك شُـوَيْـنٌ، أي: عَهِدْتُـكَ وحالُـكَ دونَ ما أنت فيه. وقال الأشعـث بن قيـس بن معدي كرب الكنديُّ[2] لشريحِ القاضي بالكوفةِ: عهدي بكَ يا أبا أُمامةَ وإنَّ شأنَكَ /٤٢ و/ لشوَيْنٌ، فقال لهُ شريحٌ: أبا محمدٍ، إنكَ لَتَعْرِفُ نعمةَ اللهِ على غيرِكَ وتجهلُهَا على نفسِكَ! وهذا أكرمُ سِفاهٍ أُجيبَ به سِفاهٌ.

وصلى اللهُ على سيدنا محمدٍ النبيِّ وآله وسَلَّمَ تسليماً.

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ١/٣٩٦، والزمخشري: المستقصى ٢/١٣٨.

(٢) الأشعث بن قيس، أمير كندة في الجاهلية والإسلام، كانت إقامته في حضرموت: أسلم وشارك في الفتوح، وتوفي سنة ٤٠هـ، الأعلام ١/٣٣٢.

المجلسُ الثالثَ عَشَرَ

في يَوْمِ الثُّلاثاءِ الواقعِ في شهرِ ربيعٍ الأولِ سنةَ سبعٍ وثمانينَ[1]

مَسْأَلَةٌ في ٱلْقُرْآنِ

سُئِلَ عن قولهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران]، كيفَ أَمَرَهُ بمشاورتهم مع استغنائه بالوَحْيِ عن معرفةِ صوابِ الرأيِ من جهةِ العِبَادِ، مع أَنَّ الوحيَ منزهٌ عن الزلَلِ، وآراءُ العباد غيرُ مأمونةِ الخلَلِ؟

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أَوْجُهٍ[2]:

أوّلُها: أن يكونَ أمرُهُ بها لتَطْييبِ نفوسِهم بما تُسْفِرُ عنه عواقبُ أمورهم، إذا كان بالاتفاقِ من جمهورهم، لأنهم اختلفوا يومَ أُحُدٍ، فرأى قومٌ أن يُحَارَبَ الأعداءُ بالمدينةِ، ليُحْتَرَزَ بالبلدِ، ورأىٰ قومٌ أن يُحارَبُوا بأُحُدٍ ليُسْتَنَدَ إلى الجبلِ، فَمرُّوا على الخلافِ، وتأخَّرَتْ طائفةٌ منهم، وكان مِن تَغَلُّبِ الكفارِ ما عُرِفَ، فأرادَ اللهُ تبارك وتعالى بالأمرِ بمشاورتهم أن يتفقوا على رأيٍ واحدٍ لتطيبَ نفوسُهم بما يكونُ لهم وعليهم.

والجوابُ الثاني: أن يكون اتفاقُهُم على رأيٍ واحدٍ أَدْعى إلى الجِدِّ والتشميرِ وأصرفَ عن التواني والتقصيرِ لزوالِ الخلافِ ووقوعِ الوفاقِ.

والجوابُ الثالث: أن تكونَ المشاورةُ لأنْ يُحْتَجَّ عليهم متى خالفَ واحدٌ منهم ما دَعَتِ المشاورةُ إلى لزومِهِ، فتُحْذَرَ المعصيةُ الكثيرةُ بمخالفتهِ، فيكونُ ذلك أمضى لجِدِّتِهم وأبْعَثَ لجِدِّهِمْ.

---

(١) وثلاثِ مئة، كما جاء في أول المجالس.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٩/٦٨.

والجوابُ الرابعُ: أن تكونَ المشاورةُ لأنَّ القومَ موثوقٌ بنصيحتهم ومسكونٌ إلى معرفتهم، قُصِدَ إجلالُ أقدارهم والمبالغةُ في إكبارهم.

والجوابُ الخامسُ: أن يكون أمرُ النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ بمشاورةِ أصحابهِ ليُقْتَدَى به ويُعْرَّفَ مَن بَعْدَه أن لا نقيصةَ في ذلك، كما مَدَحَ / ٤٢ ظ/ اللهُ تعالى قوماً بالتشاوُرِ فقال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ۝٣٨﴾ [الشورى].

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ ذلك أَحَدُ ما يُكْسَرُ به الأعداءُ إذا تحققوا أَنَّ ذَوِي الرأيِ منهم قد اتفقوا على مُنَاجَزَتِهم، وأنهم وَثِقوا بالنصرِ في عاقبتهم، لأنَّ الكفارَ لمَّا لم يعتقدوا صحةَ نبوةِ النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ لم يخافوا إخبارَ الوحيِ، وإنما إشفاقُهُمْ من اتفاقِ أُولي الرأيِ.

والجوابُ السابعُ: ما روى الضحاكُ أنه قال: ما أَمَرَ اللهُ تعالى نَبيَّه ـ صلى الله عليه ـ بمشاورةِ أصحابهِ ـ رضي الله عنهم ـ إلا لِيُعْلِمَهُمْ فضيلةَ المشاورةِ وما جَعَلَ اللهُ فيها من المنفعةِ والبركةِ[1].

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ المعنى: وشاورهم في بعضِ الأَمْرِ، ورُوِيَ عن ابن عباس أنه قرأ بذلك[2]، ويكون المعنى: في أَمْرِ الحربِ، لأنه يخرجُ فيهم مَنْ حَنَّكَتْهُ الحروبُ وجَرَّسَتْهُ الخطوبُ وأفادته التجاربُ ما يُسَلِّمُ في الوُرُودِ، ويُؤْمِنُ من مَكْرِ الحروبِ والخُدَعِ.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ بالمشاورةِ، لأن في الصحابة مَنْ هو قريبُ عهدٍ بمفارقةِ الكفارِ، وهو يعرفُ من أحوالِهم في قُوَّتِهم وضَعْفِهم وذوي الجِدِّ والتقصيرِ منهم ما يَزِيدُ المسلمين قوةَ قلوبٍ في مُنَاجَزَتِهم ومُكَافَحَتِهم، وفيهم أيضاً مَنْ يَعْرِفُ من مواطنِ الحروبِ والمواضعِ التي تَصْلُحُ للقتالِ والمعاركِ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٠٣، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٣٥٩.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٣٥.

المتحيِّزَةِ للعراكِ ما لا يعرفُهُ غيرهم، فيكونُ تشاورُهم مِمَّا يَنْخُلُ لهم صريحَ ما يعتمدونه وخالصةَ الصوابِ الذي يَقْصِدُونَهُ.

والجوابُ العاشرُ: أن يكون أَمَرَهُ بمشاورتهم لِيُسَكِّنَ منهم، ويُعْلِمَهُ أنه قد عَفَا عنهم ما كان من إخلالهم بمراكزهم يومَ أُحدٍ وتَفَرُّقِهم عن النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ لأن في المشاورة خَلْطاً بالنَّفْسِ ودلالةً على أن المشاورةَ مُعْتَمَدَ النُّصحِ.

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ صلواتُ اللّٰهِ عليه

سُئِلَ عن قولهِ ـ صلى الله عليه: «ليس مِنَّا مَنْ لم يَـتَغَـنَّ بالقرآنِ»[1]، فقيل: ليس مِنَّا براءةٌ، والتغنِّي / ٤٣ و/ بالقرآنِ إن كان المرادُ به الاستغناءُ أو تحسينُ الصوتِ فإنَّ ذلك لا يُوجِبُ براءةَ الرسولِ ـ صلى الله عليه؟

والجوابُ عن ذلك من ثلاثة أَوْجُهٍ[2]:

أَحَدُها: أن يكون معنىٰ: لم يتغنَّ، أي لم يَسْتَـغْنِ، يقال: تَـغَـنَّـيْتُ بكذا واستغنيتُ وتغانَيْتُ. فأما حجةُ تغنيتُ فقولُ[3] الأعشىٰ:

وكنـتُ زمـانـاً بالـعـراقِ　　　عَفيفَ المُناخِ طويلَ التغنْ[4]

يريد: طويل التغني. وحجة التغاني قول الشاعرَ[5]:

كلانا غنيٌّ عن أخيهِ حياتَهُ　　　ونحنُ إذا مُـتْـنَـا أَشَدُّ تغَانِيَـا

فإذا حُمِلَ على الاستغناءِ احتملَ مَعْنَـيَيْنِ:

---

(١) رواه البخاري، وأبو داود، والدارمي، وأحمد (المعجم المفهرس ٥/ ١٦).

(٢) ينظر: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/ ١٦٩، وأمالي المرتضى ١/ ٣١.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ٩/ ٦٨.

(٤) في الأصل: قول.

(٥) ديوان الأعشى (طبعة دار الكتب العلمية) ص١٩٦.

أَحَدُهُمَا: أن يرادَ به الاستغناءُ عن الاستكثارِ من الدنيا، ويكونَ على ما رِوِيَ عن النبيِّ ـ عليه السلام: «نعم كَنـزُ الصعلوكِ سورةُ آل عمرانَ، يقوم بها في آخر الليلِ»[1]. الصعلوكُ: الفقيـرُ، وهذا يحتملُ معنيينِ: يجوزُ أن يريدَ أن قراءَتَـهُ للقرآنِ تُوسعُ عليه الأرزاقَ، والثاني: أن اللهَ يُـثِـيبُه عليه ثواباً يفيدُه الغِنَى الأكبرَ، حتى إذا تحقَّقَهُ وعَلِمَهُ لم يُحِسَّ للفقرِ بألمٍ. والدليلُ على أن المرادَ بالتغني هاهنا الاستغناءُ عن كثرةِ الأموالِ وثُخنِ الحالِ أن الذي رَوَىٰ هذا الخبرَ عن النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ سعدٌ[2]، وقد دخلَ عليه بعضُ مَن رأى في بيتِه متاعاً رثّاً، فقالَ: سمعتُ رسول الله ـ صلى الله عليه ـ يقول: «ليس منا من يتغنَّ بالقرآن».

والوجهُ الثاني: مما يحتملُهُ الاستغناءُ، أن يكونَ المعنى: مَنْ لم يَكْتَفِ بكتاب اللهِ واعظاً وزاجراً وناهياً وآمراً فليس منا.

فإن قال هذا المعترِضُ: مَنْ لم يكتفِ بالقرآن غِنىً في الحال، وسعى مَعَ إحرازِهِ لهُ في اكتسابِ الأموالِ ولم يكتفِ بنصوص القرآن وطلبَ معرفة الأحكامِ بوجوهِ الاستدلالِ، مما ليس له نصٌّ في الكتابِ، فإنه بإجماعِ المسلمين لا يستحقُّ البراءةَ مِنَ الرسول ـ عليه السلامُ!

قيل له: قولُ القائل: فلانٌ ليس مني ولستُ منه، يَدُلُّ على المباينةِ، ثم المباينةُ تُطْلَقُ على مَن باينك في الدِّينِ، كما قال ـ عليه السلامُ: «من حَمَل علينا السلاحَ فليس منا»[3]. وتُطْلَقُ على مَنْ بايَنَكَ في الأخلاقِ واختيارِ الأفعالِ، كما قال ـ عليه السلام: «مَنْ لم يأخذْ مِن شاربهِ فليس منا»[4]، وليسَ يريدُ /٤٣ظ/

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود. ينظر: كنز العمال ١/ ١٤١.

(٢) سعد بن أبي وقَّاص، واسمه مالك، الزهري القرشي، الصحابي الأمير فاتح العراق، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي سنة ٥٥هـ، الأعلام ٣/ ٨٧.

(٣) رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي والدارمي وأحمد. (المعجم المفهرس ٢/ ٤٩٩).

(٤) رواه الترمذي والنسائي وأحمد (المعجم المفهرس ٣/ ٩١).

أنه ليسَ على ديننا. ويُطْلَقُ على مَن باينك في المظاهرةِ والمعاونةِ والإخلادِ إلى المفارقةِ، كقول النابغةِ:

إذا حاولتَ في أَسَدٍ فجوراً ... فإني لستُ منك ولستَ مِنّي[1]

أي: لستُ مصاحِبكَ ولا مساعِدَكَ.

فقولُ النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه: «ليس مِنَّا مَنْ لم يتغنَّ بالقرآنِ» يكون محمولاً على أنه ليسَ أخلاقهُ كأخلاقنا في اختيارِ الاقتصادِ والاجتزاءِ بيسيرِ الزادِ، لا أنَّ المرادَ ليس هو على ديننا. وكذلك سائرُ ما يُحْمَلُ عليه (لم يتغنَّ) من المعاني التي ذكرنا بعضها ونذكرُ باقيها.

فإذا حُمِلَ الاستغناءُ بالقرآن على الاكتفاءِ بما أُودعَ من الأحكام، وقال المعترضُ: مَن طلبَ معرفة الأحكامِ بوجوهِ الاستدلالِ لم يُخْلِهِ هذا الخبر من صفة ذمٍّ ونقصٍ، إذا حُمِلَ على هذا الوجهِ، وكذلك يجوزُ أنْ يكونَ مذموماً وهو مَبْعُوثٌ عليه ومَدْعُوٌّ إليه، فإنه يقال: لَمَّا كان الاستدلالُ في فروع أُصولها في القرآنِ وفي أخبارِ الرسولِ ـ صلواتُ الله عليه ـ وكان صِحَّةُ قولِهِ بما أوجَبَهُ الكتاب صار الكتابُ مفتقراً إليه في جميع وجوهِ الاستدلالِ، فالمستدِلُّ لَمَّا كان منهُ مستَنْبِطاً وعليه في التفريعاتِ مُعْتَمِداً صار مُسْتَغِنياً به عن الاختراعاتِ التي لا أصل لها في كتابٍ ولا سنةٍ، فمن لم يتغنَّ به هو من عَدْلِ البناء عليه وعلى ما أوجبَ صَحَّتَهُ.

والقول الثاني: أن يكونَ معنى (لم يتغنَّ بالقرآنِ): لم يُحَسِّنْ صوتَه به ولم يُرَتِّلْهُ ترتيلاً مُفَصَّلاً، والعربُ تُسَمِّي الأصواتَ إذا خرجتْ على نظامٍ واحدٍ ومقاطعَ متلائمةٍ بحُسْنِ صوتٍ غناءً، قال النابغة:

بكاءُ حَمَامَةٍ تَدْعُو هَدِيلاً ... مُرَجَّعَةٍ على فَنَنٍ تُغَنِّي[2]

---

(١) ديوان النابغة ص ١٢٦، والمعجم المفصل ٨/ ١٤.

(٢) ديوان النابغة الذبياني (طبعة دار الكتب العلمية) ص١٣٦.

فإن اعترضَ على ذلك بما رُوِيَ عن النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ من أشراطِ الساعة: «بيعُ الحُكْمِ، وقطيعة الرحم، والاستهانة بالدم، وكثرة الشُّرَطِ، وأن يقدِّمَ أَحَدُهم ليصليَ بهم وليس بأعْلَمِهِم ولا أفْـقَهِهِمْ إلا لِيُـغَنِّـيَهُمْ بالقرآنِ غناءً»[١]، قيل له: قد رُوِيَ عنه ـ عليه السلامُ ـ أنه مَـدَحَ أبا موسى الأشعريَّ بحُسْنِ قراءتِه للقرآنِ، فقال: «قد أُعْطِيَ مِزْمَاراً من / ٤٤ و/ مزاميرِ آل داودِ»[٢]. وقال ـ عليه السلام: «لكلِ شيءٍ حِلْيَـةٌ، وحليةُ القرآنِ الصوتُ الحَسَنُ »[٣].

فأما المذمومُ من ذلك فهو أن يُمَدِّدَ ويُمَطِّطَ الحروفَ حتىٰ يزيدَ فيها ما ليسَ منها ويجعلَ الألفَ الواحدةَ ألفاتٍ عِدَّةً، فَـيَخْرُجَ في ذلك [إلى][٤] ما يُفْسِدُ المعنى مَعَ الزيادةِ في اللفظِ.

والقولُ الثالثُ: أن يكونَ معنى «لم يتغنَّ بالقرآنِ» أي: لم يَتَلَذَّذ بسماعهِ كما يَتَـلَذَّذُ صاحبُ الملاهي بالأغاني، ومعنى ذلك أنه إذا ورد عليه من القرآنِ ما يُهَيِّجُ شَوْقَهُ إلى ما شوَّقَهُ اللهُ إليه، ويثيرُ حُزْنَهُ على ما ارتكبَ مِنَ المعاصي إذا سَمِعَ العقابَ عليه، فلم يَهْتَجْ له ولم يتداخَلْهُ خِفَّةٌ من أجلهِ كما يتداخلُ سامعَ الغناءِ ما يُطْرِبُهُ ويَسْتَخِفُّهُ فليستْ أخلاقُهُ من أخلاقنا.

ويَدُلُّ على صحةِ هذا المعنى قولُ النبيِّ ـ عليه السلامُ : «إنَّ هذا القرآن نَـزَلَ بحُزْنٍ فإذا قرأْتُـمُوهُ فابْكُوا أو تَـبَاكَـوْا، فليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»[٥]. فَذِكْرُ لم يتغنَّ عَقِيبَ هذا دَليلٌ على ما ذهبنا إليه من المعنى الثالث.

---

(١) ينظر: مسند الإمام أحمد ٣/ ٤٩٤، ٦/ ٢٢ (المعجم المفهرس ١/ ٢٥٥).

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ٢/ ٣٤٣).

(٣) ينظر: الهيثمي: كشف الأستار ٣/ ٩٦.

(٤) زيادة ليست في الأصل.

(٥) رواه ابن ماجه (المعجم المفهرس ١/ ٤٦١).

ووجهُ إقامةِ التغنّي مُقَامَ التَلذُّذِ بالأغاني أن يُبْنَىٰ على قولِ العربِ: الحُبَىٰ حِيطانُ العربِ[1]، أي: يُقيمونها مُقَامها، وتُغْنِي عندَهم غَنَاءَها، وكما يقال: العمائمُ تيجانُ العربِ، وليست هي التيجانُ في الحقيقة، ولكنها قائمةٌ عندهم مَقامِ التيجانِ عندَ أَهْلِهَا، فكذلك مَن لم يُقِم القرآنَ في التأثيرِ فيه وفي التغييرِ له وفي التلذذِ به المكانَ الذي يُقيمُ أهلُ الملاهي فيه أغانِيَهُمُ المؤثرةَ في نفوسِهم، فليست أخلاقُهُ كأخلاقِنا.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

قالَ سيبويهِ في التمييزِ المنتصبِ بالفعلِ، نحو قولهم: طِبْتُ نَفْساً، و تَفَقَّأَ فلانٌ شحماً، وامتلأَ غيظاً، إنه لا يجوزُ أن يُقَدَّمَ المنصوبُ على الفعلِ، فيقال: نفساً طِبْتُ، وشحْماً تفقَّأَ فلانٌ، وخالفَهُ المازنيُّ في ذلك فجوَّزَ التمييزَ على الفعلِ الناصبِ له،[2] واحتجَّ بقولِ الشاعِرِ[3]:

أتهجرُ ليلىٰ للفـراقِ حَبِيـبَـها   وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطيبُ / ٤٤ظ/

ومن حجةِ سيبويهِ أن المنصوبَ هاهنا تمييزٌ، وهو كسائرِ التمييزاتِ المنصوبات، نحو قولهم: هو أحسنُ منك وجهاً، وأكثرُ منك مالاً، وكقولهم: عشرونَ درهماً. وإجماعٌ في هذه المواضعِ أنَّ التمييزَ لا يتقدمُ على العاملِ فيه، فكذلك في هذا المكانِ يجري مَجْرَاهُ في غيرِه.

---

(١) ينظر: الزمخشري: الفائق ١/ ٢٥٧، وابن الأثير: النهاية ١/ ٣٣٥، والحُبَىٰ: الاحتباء، وهو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويَشُدُّهُ عليهما، ينظر: لسان العرب (حبا).

(٢) الكتاب ١/ ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٩٠.

(٣) اختلف في قائله: ينظر: الخصائص ٢/ ٣٨٤، ولسان العرب (حبب)، والمعجم المفصل ١/ ٣٣٤.

وللمازنيِّ أن يقولَ: إن التميزَ كالحالِ، وللحالِ عاملانِ: فعلٌ وما هو بمعنى الفعل، فإذا كان العاملُ فِعلاً قَوِيَ على العملِ في الحالِ تقدمتْ عليه أو تأخرتْ عنه، نحو قولك: جئتُ راكباً، وراكباً جئتُ. وإذا كان العاملُ معنى الفعلِ لم يَقْوَ على العملِ فيه مقدَّماً عليه، نحو: هذا زيدٌ قائماً، لا يجوزُ أن يقالَ: قائماً هذا زيدٌ، لأن العاملَ ضعيفٌ، ففُرِّقَ بينَ العامل القويِّ والضعيفِ في التصرفِ والعملِ في الحال، فكذلك يجبُ أن يُفَرَّقَ بينَ العاملينِ في التمييزِ، فإذا كان فعلاً وهو أقوى العاملِ جازَ تقدُّمُ معمولهِ عليه، وإذا كان معنى فعلٍ لزِمَ التأخُّرَ، فقولُهم: أحسنُ منك وجهاً لا يجوزُ أن يقال فيه: وجهاً أحسنُ منك، لأنه مثلُ الحالِ التي يعمل فيها معنى فعل. وقولهم: طابَ زيدٌ نفساً يجبُ أن يجوزَ تقديمُ المنصوبِ عليه لأنه فعلٌ، كما كان ذلك في الحالِ، لئلا يُنَـزَّلَ العاملُ القويُّ منزلةَ العاملِ الضعيفِ.

وحجةُ سيبويهِ أن هذه الأفعالَ ضعيفةٌ، وهي جاريةٌ مَجرى العواملِ التي تكونُ بمعنى الفعلِ، والدليلُ على ضعفها أنها أفعالُ المطاوعَةِ، وهي بمعنى الانفعالِ، ولا يجيءُ هذا الفعلُ متعدياً البتةَ، وقولهم: تَفَقَّأَ مطاوعُ[(١)] قولهم: فقأ، كما أن تكسَّرَ مطاوعُ قولِهم: كسَّر، وكذلك امتلأَ شحماً، مطاوعُ قولهم: ملأته شحماً فلما ضَعُفَ الفعلُ في نفسه، وكان المعمولُ فيه تمييزاً، والتمييزُ تفسيرٌ، والتفسيرُ كالبدلِ، لزمَهُ التأخيرُ لهذين المعنيين، وهما ضعفُ العاملِ ولزومُ المعمولِ فيه التأخرَ بكونهِ كالبدلِ الذي لا يكون إلا بعدَ المبدَلِ منه، والتفسيرُ الذي لا يكونُ إلا بعدَ المفسَّرِ.

وأما انفصالُه عما لَزِمَهُ من قول الشاعر: وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ /٤٥و/ فإنه يقول: نفساً ليست منصوبةً بالفعلِ المذكورِ بعدَها، وإنما هي منصوبةٌ بفعلٍ مقدَّرٍ قبلَها، كأنه قال: وما كانَ يطيبُ نفساً بالفراقِ، فجعل الفعلَ

---

(١) في الأصل: مطاوعه.

الثانيَ تفسيراً للفعلِ المحذوفِ وبياناً له، كما تقول: زيداً ضربتُـهُ، فتنصبُ زيداً بإضمار فعلٍ يكون الفعلُ المذكورُ تفسيرَهُ.

والمعتمدُ في الاحتجاجين أن يُلْحِقَ سيبويهِ الفعلَ في هذا المكانِ بالعوامل الضعيفة التي ليستْ بفعلٍ لمَّا كان الفعلُ بمعنى الانفعالِ، وأن يقولَ أبو عثمان: إن العاملَ إذا كان نفسَ الفعلِ فله مزية على ما يخلفُ الفعلَ، لئلا يستويَ القويُّ والضعيفُ في الحكم[1].

بَيْـتُ مَعْـنًى

ويَـوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ أَشْهَبَ مُظلمٍ وقد حَجَّلَتْ فيه ذُكاءَ الحوافـرُ

قوله: كظلِّ الرمحِ، يحتملُ معنيين:

أَحَدُهما: أن يريدَ أنه طويلٌ، ويكونُ المَعْنِيُّ بظلِّ الرُّمْحِ ظِلُّهُ عندَ طلوعِ الشمسِ وإشراقِها وعندَ اصفرارِها وقُرْبِ غروبِهَا، لأن ظِلَّهُ لا يطولُ في أنصافِ النهارِ، والمرادُ بطول اليوم أنه يَومُ شَرٍّ وغمٍّ.

والمعنى الثاني: أن يريدَ أَنَّهُ يومٌ ضَيِّقٌ لأن ظِلَّ الرمحِ ضيِّـقٌ لا يُـنْـتَـفَعُ به، ويكون كما قال تأبَّطَ شراً[2]:

ويَـوْمِـي ضَيِّـقُ الحُجْر مُـعْـورُ[3]

---

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص ٢/ ٣٨٤، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة العشرون بعدَ المئة ج٢، ص٨٢٨.

(٢) تأبط شراً: ثابت بن جابر الفهمي، شاعر عدَّاء، من فتاك العرب في الجاهلية، قتل في بلاد هذيل، الأعلام ٢/ ٩٧.

(٣) ينظر: ديوان تأبط شراً ص ٨٩، والمعجم المفصل ٣/ ٣٤١،والبيت بتمامه:

أقولُ لجَنَّانٍ وقد صَفِرتْ لهم وطابي ويومي ضَيِّـقُ الحَجْرِ مُعْوِرُ

ومعنى قوله: أشهبَ شيئانِ: أَحَدُهما: أن فيه بياضَ النهارِ وظلامَ الغبارِ، لأن الشهبةَ لونانِ: بياضٌ وسوادٌ. والثاني: أن يريدَ بالأشهبِ بياضَ الحديدِ من البيضِ والسيفِ، والسوادُ من صَدَإِ الحديدِ ومن الغبارِ الذي يَسُدُّ وجهَ الشمسِ. ومِثْلُه في الأَشْهَبِ:

ولمَّا رأيتُ الصَّبْرَ قد حِيلَ دُونَهُ وإن كان يَوْماً ذَا كواكبَ مُظْلِمَا[1]

فقوله: ذا كواكبَ يحتمل وجهين: أَحَدُهما: أن يريدَ بالكواكبِ ما يَلْمَعُ من البيضِ كما قال الشاعر:

بِجَأْوَاءَ يَـنْـفِي وِرْدَها سَرَعَـانُـها كأنَّ وَميضَ البيضِ فيها الكواكبُ[2]

ومعنى: ينفي وِرْدَها سَرعانُها أي: لكثرةِ الجيشِ إذا تقدمتْ أوائلها نحوَ ماءٍ / ٤٥ ظ/ ثم تَبِعَتْهَا الواردةُ نَـفَـتْـهَا إلى ماءٍ لأنَّه لا يَسَعُهُمْ.

والمعنى الثاني في قولهم: ذو كواكبَ أنْ يريدَ به يومَ شرٍّ، كما يقال: لأُرِيَنَّكَ الكواكبَ ظهراً، ومنه قولُ طَرَفَةَ:

وتُرِيـهِ النجمَ يَجْرِي بالظُّهُـرْ[3]

والمُظْلِمُ يحتملُ معنيين: أحدُهما: أن يكونَ الظلامُ على الحقيقةِ حاصلاً لاستتار الشمس بالغبار. والثاني: أن يكونَ مَجَازاً يُرادُ به يومَ غمٍّ وشَرٍّ تَسْوَدُّ فيه المناظرُ على الإنسانِ بالظلامِ الذي يَعْرِضُ في عَيْنِهِ بالفَزَعِ الذي يتداخلُهُ، ومثلُهُ قول النابغة:

تبدو كواكبُهُ والشمسُ طالعةٌ لا نُورَ نُورٍ ولا الإظلامُ إظلامِ[4]

---

(١) ينظر: ابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص٩٧٣.

(٢) نَسَبهُ ابن قتيبة في المعاني الكبير (ص٩٦٧) إلى الأخنس بن شهاب التغلبي.

(٣) ديوان طرفة ص٥٢، والمعجم المفصل ٣/ ٥١.

(٤) ديوان النابغة ص٨٣، والمعجم المفصل ٧/ ١٤٠.

وهذا يحتمل ثلاثةَ معانٍ:

أحدُها: أن يكونَ المعنى: ليسَ الإشراقُ الذي يقعُ في هذا اليومِ بالظَّفَرِ من جِنْسِ النُّورِ، ولا ظلامُ عَيْشٍ مَن يُظْفَرُ بهِ من جنسِ الظلامِ.

والمعنى الثاني: أن يكونَ المرادُ: أنه لم يَخلُصْ واحدٌ منهما، فليسَ نورُ النهارِ لاستتارِ الشمسِ فيه كنورِ سائرِ الأيامِ الطَّلْقَةِ، ولا ظلامُهُ كظلامِ الليلِ الحِنْدِس، لأنَّ الشمسَ طالعةٌ وإن كانت مُحْتَجِبَةً.

والمعنى الثالثُ: ليس النورُ من نورِ النهارِ، وإنما هو بريقُ السيفِ ولَمَعانُ البيضِ، ولا الظلامُ من ظلامِ الليل، وإنما هو من الغبارِ.

ومعنى قولهِ في البيت الأول: وقد حجَّلتْ فيه ذُكاءَ الحوافرُ، ذُكاءَ اسمُ الشمس، وحَجَّلَتْ ضَرَبَتْ عليها حَجَلَةً كما تُضْرَبُ على العرائسِ، يريدُ أنَّ الحوافِرَ أثارَتِ الغبارَ فغطَّتْ وجهَ الشمسِ به، فكأنها ضَرَبَتْهُ كُلَّةً عليها.

مَثَلٌ

إنَّمَا حُوتاً تُقَامِسُ[1]

يُضْرَبُ للرجلِ الداهي إذا وَقَعَ إلى مِثْلِهِ. والمُقَامَسَةُ: المغاطَّةُ في الماءِ، يقال: قَمَسَ في الماءِ إذا غاصَ فيه، فيجيءُ قَمَسَ غيرَ متعدٍّ، فيكونُ المعنى في المقَامَسَةِ المغالبةَ في الغَوْصِ والصبرِ عليه، أي: إنْ غُصْتَ وأَخْفَيْتَ عني كَيْدَكَ فإنك /٤٦ و/ تُغَاوِصُ حُوتاً، والحوتُ أَصبرُ الأشياءِ على الغَوْصِ، يريدُ أني أقدرُ على الاحتيالِ عليكَ منكَ، ومنه قولُ الشاعِرِ[2]:

فإن كنتَ سَبَّاحاً فإني لسَابحٌ وإنْ كنتَ غوَّاصاً فَحُوتاً تُقَامِسُ

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ١/١٩٨، والزمخشري: أساس البلاغة (قمس).

(٢) أورده الميداني من غير نسبة وهو يتحدث عن المثل (مجمع الأمثال ١/١٩٨).

وإذا حُمِلَ قَمَسَ على المُغَاطَّةِ وجُعِلَ متعدِّياً كان معناه: إن غَطَطْتَنِي في الماءِ غَطَطْتُكَ وصَبَرْتُ تحتَهُ صَبْرَ الحوتِ، ومنه قوله:

فلو رجلاً خادَعتُهُ لخَدَعْتُهُ ... ولكنّما حُوتاً بدَهْنَا أُقامِسُ(١)

المجلسُ الرابعَ عَشَرَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ ۝٢٠٠﴾ [آل عمران]، فقيل: إذا كان المعنىٰ اصبروا علىٰ الكفارِ، فهو بمعنى صابروا، فما فائدةُ تكريرِ اللفظينِ، والأمرِ بشيئينِ هما في الحقيقةِ واحدٌ؟

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أوجهٍ(٢):

أحدها: أن يكونَ المعنى: اصبروا على الشدائدِ التي تَلْحَقُكُمْ في ذاتِ اللهِ، وهي التي ذكرَها في الآيةِ التي قبلَها ﴿۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝١٨٦﴾ [آل عمران]، فهذا معنى قوله: ﴿ٱصْبِرُوا۟﴾.

وأما معنى ﴿صابروا﴾ فهو قاوِمُوا بالصبر مَنْ خالفكم، وأثْبُتُوا لهم ما ثَبَتُوا لكم، ﴿وَرَابِطُوا۟﴾ أي: ورابطوا أنفسَكُم في وجهِ مَنْ حارَبَكُمْ.

والوجهُ الثاني: أن يكونَ المعنىٰ: اصْبِرُوا على طاعةِ الله التي تَخُصُّكُمْ في أنفسِكُم، وصابروا مَن تَدْعُوهم إلى الإيمانِ بالرِّفقِ بهم، فإن إلى الإسلامِ مآلَ أكثرِهِمْ.

---

(١) مختَـلَفٌ في نسبته، لسان العرب (قمس)، والمعجم المفصل ٤/ ٥٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٩٢، وتفسير الرازي ٩/ ١٦١.

والوجهُ الثالثُ:/٤٦ظ/ أَنَّ المعنىٰ ٱصبروا على ألفاظِ الشِّرْكِ التي تسمعونَها من المشركين، كقولهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۝﴾ [التوبة]، و ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۝﴾ [التوبة]، وصابروا المخالفينَ لتَـقْلَعُوا أو يُقْلعُوا، ﴿ورابطوا﴾ أي رابطوا الخيلَ.

والوجهُ الرابعُ: أن يكونَ المعنى: ٱصبروا على ما يتأَخَّرُ من قَهْرِكُمْ للكفارِ وغَلَبَـتِكُمْ، وصابروا ما حكمتُ به عليكم ولكم.

والوجهُ الخامسُ: ما روي عن أبي هريرة أنه لم يكن في زمن النبي - صلى الله عليه - غزوٌ يُرابطون فيه، وإنما نزلتْ هذه الآيةُ في قوم عَمَرُوا المساجدَ ولزِمُوها وأكثروا ذكرَ اللهِ تعالى، فمعنىٰ قوله ﴿اصبروا﴾ أي: اصبروا على الصلوات الخمسِ، وصابروا أنفسَكُمْ وأهواءَكم، ورابطوا مساجدكم[1].

والوجهُ السادسُ: أن يكون المعنى: ٱصبروا على دِيـنِكُمُ الذي خالَـفْتُمْ به قومَـكُمْ، وصابروا الوَعْدَ الذي وَعَدْتكُمْ، ورابطوا عَدُوِّي وعدوَّكم.

والوجهُ السابعُ: ما يروى عن الحسنِ أن المعنى: اصبروا على المصايب، وصابروا أنفسكم على الصلوات، ورابطوا في سبيل الله[2].

والوجهُ الثامنُ: أن يكون المعنى اصبروا على الجهادِ، وصابروا قومَكُمْ على مهاجرتكم لهم.

والوجهُ التاسعُ: أن يكون المعنى: اصبروا إذا دَارَتِ الحربُ بغير مُرَادكم، ونالتِ الجراحاتُ والقتلُ منكم، وصابروهم على ما تُحْدِثُ الحربُ فيهم وفيكم، فإنهم يألمُون كما تألمُونَ، وتَـرْجُونَ من اللهِ ما لا يَـرْجُونَ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٩٣، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٤١٧.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٩٢، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٤١٨.

والوجهُ العاشرُ: أن يكون المعنى: دُومُوا على ما أَخَـذْتُمْ به أنفسَـكُمْ مِنَ التقلُّلِ من الدنيا لتستوفِـرُوا حَظَّكم من نعيمِ الأخرى، وصابروا أنفسَكُمْ إذا نَـفَـرَتْ وقَلِقَتْ، فاْرْبِطُوها في وَجْهِ مَنْ يثبتُ لكم، واْتقـوا اللهَ بِحَقِّهِ رجاءَ نَـيْلِ الثوابِ. /٤٧ و/

مسألة في خبرِ الرسول ﷺ

سُئلَ عن قولهِ ـ صلى اللهُ عليه: «مَنْ غَسَّلَ واغتسلَ يومَ الجمعةِ، ثم بكَّر وابتكرَ، ومشى ولم يَرْكَبْ، ودَنَا واستمعَ ولم يَلْغَ، كان له بكلِّ خطوةٍ أَجرُ عملِ سنةٍ: صيامِها وقيامِها»(١)، فقيل: ما فائدة (غسَّل واغتسلَ وبكَّر وابتكرَ) وهما بمعنى واحد؟

والجوابُ عن (غسَّل واغتسل) من أربعةِ أوجهٍ:

أَحَدُهَا: أن يكونَ (غسَّل) يُرادُ به غَسْلُ الأعضاءِ في الطهارةِ ثلاثاً ثلاثاً، وهذه فائدةُ التشديدِ الذي يَدُلُّ على التكرير. وقوله: (واغتسل) يريدُ: الاغتسالَ للجمعة، فهذان مختلفان.

والوجهُ الثاني: أن يكونَ المعنى في (غسَّلَ) اغتسالَه من الجنابةِ بمجامعةِ أهلهِ، لئلا يرىٰ في طريقهِ إلى المسجدِ ما يشغلُ قَلْبَـهُ، ويُـفْسِدُ عليه طُهْرَهُ، و (اغتسل) للجمعةِ، وإن كان الاغتسالُ الواحدُ يُجْزِئُ فيهما، إذا نواهما، فإن لمزيدِ العناء مزيدَ الجزاءِ.

والوجه الثالث: أن يكون معنى (غسَّل) حَمَلَ غيره إلى الاغتسالِ، يعني أهلَهُ بمجامعتهِ لها، و (اغتسلَ) هو لِمَا أصابَهُ من الجنابةِ، فيكون غَسَّلَ متعدِّياً إلى غيره، واغتسلَ فَعَلَهُ في نفسِهِ.

---

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد. المعجم المفهرس ١/ ٢٠٩، وينظر: كشف الخفاء للعجلوني ٢/ ٣٤٩، وذكره أيضاً: ابن حبان والحاكم.

والجوابُ الرابعُ: ما اختاره ابنُ الأنباريِّ، وهو أن يكونَ تكرارُ اللفظِ توكيداً لأمرِ الاغتسالِ فيه، كما قال الشاعر:

حَطَّامَـةُ الصُّلْبِ حَطُوماً مِحْطَمَا

فهذه الثلاثةُ من أبنيةِ التكريرِ وألفاظِ التوكيدِ، وهي تَدُلُّ على معنًى واحدٍ.

وأما قوله عليه السلام: «ثم بكَّرَ وابتكرَ» فليس المرادُ به خُروجُهُ إلى الجمعةِ في أول أوقاتِ النهارِ، وإنما المرادُ به خروجُه إلى الجمعةِ في أول أوقات النهار[1]، تقول العرب: بَكَّرَ فلانٌ إلى كذا، أي أسرعَ إليه وتعجَّلَ نحوه في أول أوقاته، ومنه قول الشاعر[2]:

بَـكَـرَتْ تلومُكَ بعدَ وَهنٍ في النَّدىٰ   بَسْـلٌ عليـكِ مـلامتـي وعتابـي

فقوله: بَـكَرَتْ بعدَ وهنٍ، أي أسرعتْ إلى عَـذْلِـي بعدَ مُضِيِّ ساعةٍ منَ الليلِ، والبُـكُورُ لا يكونُ في ذلك الوقتِ، لولا أن المرادَ به الإسراعُ.

ومنه قوله عليه السلام: «بَكِّـرُوا بصـلاةِ المَغْرِبِ»[3] /٤٧ ظ/ أي صَلُّوها في أول أوقاتها.

يقال: بَـكَرَ بالتخفيفِ يبْـكِـرُ بُـكُوراً، فهو باكِـرٌ، وأَبْـكَـرَ يُـبْـكِرُ إبكاراً، وبَـكَّـرَ يُـبَـكِّـرُ تبكيراً، ومنه قول الشاعر:

ياعمرُو جيرانُـكم باكِرُ   فالقلبُ لا لاهٍ ولا صابِـرُ[4]

وحجة أبكرَ قوله:

---

(١) كذا في الأصل، والصوابُ: في أول أوقاتها.

(٢) هو ضمرةُ النهشليُّ، ينظر: لسان العرب (بسل)، والمعجم المفصل ١/٣٥٦.

(٣) جاء بلفظ: «بكروا بصلاة العصر» عند البخاري وغيره (المعجم المفهرس ١/٢٠٩).

(٤) مجهول القائل، ينظر لسان العرب (بك)، والمعجم المفصل ٣/٢١٦.

أَمِنْ آلِ نُـعْم أنتَ غادٍ فَـمُبْـكِرُ[1]

وأما ابتكرَ فمعناه تناولَ أولَ الشيءِ، يقال: ابتكرَ فلانٌ الفاكهةَ، إذا أكلَ باكورتها، وهي أولُ ما يُدْرِكُ منها. وابتكرَ فلان الجارية، إذا كان أبا عُذْرِهَا ومالكَ أَوَّلِ بُضْعِهَا.

فمعنى قوله: «ثم بَـكَّرَ وابتكـرَ» أي حضرَ صلاة الجمعةِ في أَوَّلِ وَقْتِـها، وابتكرَ الخطبة أي أدرك أولها.

وقد يجيُ ابتكر بمعنى: بَـكَّـرَ، ومنه قوله:

تـروحُ من الحيِّ أمْ تَـبْتـكِـرْ[2]

وهذه الألفاظُ المترادفةُ على مذهبِ ابن الأنباريِّ للتوكيدِ.

وأما قوله: «لم يَلْغَ» فمَنْ جَعَلَهُ مِن لَغَا يَلْغُو رواه بضمِّ الغينِ، ومَنْ جَعَلَهُ من لَغِيَ يَلْغىٰ كان على مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت]، مثل اخْشَوْا من خَشِـيَ يَخْشى، ولَغِيَ يَلْغى بمعنى واحدٍ، وهو أن يُـتَـكَلَّمَ باللَّغْو، وهو ما لا يفيدُ من الكلام. وسُمِّيَ ما يُتَكَلَّمُ به في حالِ الخطبةِ لغواً، وإن كان مفيداً، لأنه لمَّا كانَ الكلامُ في ذلك الوقتِ مكروهاً وكان لا ينفعُ قائلَهُ صارَ كأنه لم يُـفِدْ.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

اختلفَ النحويونَ في قولهم: سَفِهَ زيدٌ رَأْيَهُ، وبَطِرَتِ القريةُ مَعِـيشَتَـهَـا، هل يجوزُ تقديمُ المفعولِ على هذا الفعلِ؟ فأباهُ المتقدمونَ من النحويينَ، وجوَّزَهُ مَعَ المازنيِّ أبو بكر السرَّاجُ[3].

---

(١) هو صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: عمر بن أبي ربيعة لجبرائيل جبور ٣/ ٢٢٧.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه ص ١٥٤، والمعجم المفصل ٣/ ٣١.

(٣) أبو بكر محمد بن السَّريِّ بن سهل السَّرَّاج، أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، =

وحُجَّةُ مَنْ منع مِن جوازِ تقديمهِ أنَّ المفعولَ في هَذا البابِ فاعلٌ في الأصلِ، والمعرفةُ هاهنا موضوعةٌ موضعَ النكرةِ، فكأنه قيل: سَفِهَ زيدٌ رأياً، كما يقال: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، فالذي منعَ من تقديمِ التمييزِ مانعٌ من تقديمِ هذا المفعولِ، لأنه في /٤٨ و/ موضعِ الفاعلِ وفي معناه، والدليلُ على صحةِ ذلك أن هذا الفعلَ لا يتعدَّى إلى المفعولِ الأجنبيِّ، وإنما يتعدَّىٰ إلى مفعولٍ يكون من سببِ الفاعلِ، نحو قولهم: اشتكى زيدٌ عَيْنَـهُ، ووَجِعَ زيدٌ بَطْنَـهُ، وبَطِرَتِ القريةُ مَعِيشَتَهَا، وسَفِهَ زيدٌ رَأْيَهُ، التقديرُ: سَفِهَ رأيُ زيدٍ، واشتكتْ عينُهُ، ووَجِعَ بطنُهُ.

وأما حجةُ السرَّاجِ في فَرْقِهِ بينَ هذا المفعولِ وبينَ التمييزِ حتى جوَّزَ فيه التقديمَ، معَ أنه لم يجوِّزْهُ في التمييز، فهي أنَّ المنصوبَ خرجَ عن لفظِ النكرةِ، وقدَّرَ الفعلَ تقديرَ ما يتعَدَّىٰ إلى المفعول به، فقال في قولهم: سَفِهَ زيدٌ رَأْيَهُ، أنه بمعنى جَهِلَ زيدٌ رأيَهُ، وفي قوله: بَطِرَتْ معيشتَها، أي كَرِهَتْهَا، وليس من حَقِّهَا أن تُكْرَهَ، وهذا معنى البَطَرِ، لأن القائـلَ إذا قال: بَطِرَ فلانٌ نِعْمَتَـهُ، معناه كَرِهَهَا، وليس من حَقِّهَا أنْ تُكْرَهَ.

فأما قولهم: وَجِعَ زيدٌ رَأْسَهُ، فإن السراجَ لم يُجَوِّزْهُ، لأن وَجِعَ غيرُ متعدٍّ، وإنما هو بمنزلةِ مَرِضَ، وليسَ في موضعِهِ فعلٌ بمعناه يُـقَدَّرُ متعدياً[1].

بَيْتُ مَعْنًى

يـلَامُ الناسُ غَـيْـرَكَ إن أَلَامُوا   وما سَـلْمَـىٰ وما تِـلْكَ السَّـلامُ
تَـبَـارىٰ الناسُ في طلبِ المعالي   وقد أَمْدَيْتَ إذ تَـعِـبَ الكرامُ

يحتملُ المدحَ والذمَّ جميعاً، فإذا حُمِلَ على المدحِ كان المعنى: يلامُ الناسُ على ما يستحقُّ في ظاهرِهِ اللومُ سواكَ، فإنكَ معروفٌ بالحكمةِ وصوابِ الرأيِ

= توفي سنة ٣١٦هـ، الأعلام ١٣٦/٦.

(١) ينظر: كتاب الأصول لابن السراج ٢٢٩/٢ ـ ٢٣٠.

والفعلِ، فإذا وقعَ منكَ ما لا يُعْرَفُ وَجْهُهُ اتَّهَمَ الإنسانُ فيه نَفْسَهُ، وعَلِمَ أنَّكَ لم تفعلْ إلا حكمةً وصواباً، فلم يُوَجِّهْ عليك وَجْهَاً.

وقولهُ: وما سَلْمَى وما تلكَ السِّلَامُ، سَلْمَىٰ جَبَلُ طَيِّئٍ، والسِّلَامُ جمعُ سَلِمَةٍ، والسَّلِمَةُ الحَجَرُ، ومعناه ما هذا الجبلُ وما هذه الحجارةُ، أي أنَّ هذه الحجارةَ لا تقعُ منَ الجبلِ مَوْقِعاً، فـ (ما) في سَلْمَىٰ للتعجبِ من عِظَمِهِ وكِبَرِهِ، و (ما) في السِّلَامُ للتعجبِ من صِغَرِهَا، كقولِ الشاعر الأعشىٰ /٤٨ ظ/ :

عَلْقَمَ ما أَنتَ إلى عامرٍ الناقضِ الأَوْتارَ والوَاترِ[1]

ومعنى قوله: وقد أَمْدَيْتَ، على هذا الوجه، أي بَلَغْتَ المَدَىٰ، والناسُ وراءَك يتَسَايَرُونَ ويجتهدونَ في اللَّحَاقِ بغايَتِكَ ومنه قولُ الشاعر:

بيتٌ بَنَـاهُ الحارثانِ وظالمٌ إذْ أنتَ لا تُجْـدِي ولا تُـمْدِي

أي: لا ينفعُ ولا يبلغُ غايةً، والغاية: المَدَىٰ.

وأما إذا حُمِلَ على الذمِّ،فمعنى قوله: يلامُ الناسُ سواكَ، أي أنتَ أصغرُ من أن تُلَامَ، كقول الشاعر:

فدَعْ عنكَ قوماً لا عتابَ عليهم

وكقول ابن أحمر[2]:

فإمَّا زَالَ سَرْجٌ عن مَعَدٍّ وأَجْدِرْ بالحوادثِ أن تكونَا[3]

فلا تَـصلَـيْ بمطروقٍ إذا ما سَرَىٰ في القومِ أصبحَ مُسْتكِينَا

---

(١) ديوان الأعشى الكبير (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٩٢.

(٢) ابن أحمر: اسمه عمرو، شاعر جاهلي أدرك الإسلام فأسلم وجاهد، توفي سنة ٦٥هـ، الأعلام ٥/ ٧٢.

(٣) البيت الأول في كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة ص٨٤٢.

وقد يَبْلُغُ بالإنسان الاحتقارُ الموضعَ الذي بَلَّغَهُ الشاعرُ:

قَـوْمٌ إذا مَا جَنَى جَانِـيهُـمُ أَمِنُوا　　　مِن لُؤْمِ أَحْسَابِـهِمْ أنْ يُـقْتَـلُوا قَـوَدًا[1]

وقوله: وما سَلْمَى وما تلك السَّلاَمُ، يريدُ أن المخاطبَ كسَلِمَةٍ من السَّلاَمِ، ومَن سواهُ من الرجالِ أمثالُ الجبالِ بالإضافةِ إليه، قال الشاعرُ في السَّلِمَةِ:

ذاكَ خـليلـي وذو يُـعَـاتِـبُـني　　　يَـرْمي وَرَائِـي بالصَّخْرِ والسَّلِمَه[2]

يريدُ أنَّـهُ يَغْتَـابُـنِي ويقولُ مِن وَرَائِي ما يَـبلُغُنِـي، فكأنه يَـرْمِيني بالحَجَرِ مِن خَلْفِي.

ومعنى أَمْدَيْتَ في هذا الوجهِ: بلغتَ المَدَى، ويحتملُ معنيين: أَحَدُهما: أن يكونَ المرادُ بلغتَ الغايةَ في الحقارةِ والنَّذالةِ في الموجودين. والآخرُ: أن يكونَ على طريقِ التهكمِ، أي بلغتَ الغايةَ التي تَـتْعَبُ الكرامُ لبلوغها، يريدُ أنكَ لستَ مشغولاً بطلبِ الغايةِ فِعْلَ مَن حازها ونالَ أقصاها.

مَثَــلٌ

قَدْ يَلْحَقُ النَّحِيضُ بالمَنْحوضِ

/ ٤٩ و/

النَّحِيضُ: الكثيرُ النَّحْضِ، وهو اللَّحْمُ، يقال: نَحَضَ نَحاضَةً، فهو نحيضٌ، إذا كَـثُـرَ لَحْمُهُ، واللَّحْمُ النَّحْضُ، والمَنْحُوضُ الذي قد نُحِضَ، أي ذَهَبَ لَحْمُهُ ومعناه أن السَّمِينَ يَلْحَقُ بالمهزولِ. وهو مثلٌ يُـضْرَبُ للغنيِّ المُكْثِرِ أنه سَيَنْسَلِخُ من مالهِ وكثرتهِ.

ويُـذْكَرُ هذا المثَـلُ على وجهِ آخرَ، فيقال: قد يَـلْحَقُ المَنْحُوضُ بالنَّحِيضِ،

---

(١) ذكره المبرد من غير نسبة في الكامل ٢/ ٣٣٣.

(٢) البيت لبُجَيْرِ بن غنمة، كما ورد في لسان العرب (سلم) والمعجم المفصل ٧/ ٩١.

يُرادُ أن الفقيرَ يُـرْجَىٰ له الغِنَى، كما قال الشاعر:

وأَكْرِمْ كريماً إن أتاكَ لحاجةٍ   لعاقبـةٍ إن العِـضَـاه تَـرَوَّحُ[1]

يقول: إذا جاءَك مفتقرٌ إليك فاْقضِ حاجَتَـهُ، وأَفْكِرْ في عاقبةِ أَمْرِكَ وأَمْرِهِ، فإنَّ الأشجارَ بعدَ أن تَـنَـاثَـرَ أَوْرَاقُها تَـتَفَطَّرُ بالورقِ وتكْتَسِيها، أي مَن هو يَسْأَلُكَ اليومَ لا تَأْمَنْ أن تكونَ سَائِلَهُ غداً.

وصلىٰ اللهُ على سيدِنا محمدٍ النبيِّ وآلهِ وسلمَ، يتلوه في الجزءِ الرابعِ:

المجلسُ الخامسَ عشرَ

مسألةٌ في القرآن: سئل عن قول الله جَلَّ وعَزَّ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴿٣٢﴾ [النساء]. والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلواتُه على النبيِّ محمدٍ وآلهِ أجمعينَ.

---

(١) ذكرَه الزمخشري في أساس البلاغة (روح) من غير نسبة، وينظر: المعجم المفصل ٢/ ١١٥.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المجلسُ الخامسَ عشرَ

مسألةٌ في القرآن

سُئِلَ عن قولهِ ـ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ﴿٣٢﴾﴾ [النساء]. فقيل: كيفَ صَحَّ النَّهْيُ عن ذلك وهو يُؤَدِّي إلى الاجتهاد في نيلِ الفضيلةِ التي نالها مَن يتمنَّىٰ حَالَهُ، ثم قولُهُ بعدَهُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ وهذا معلومٌ لكلِّ إنسانٍ، فما الفائدةُ في الإخبارِ به؟

والجوابُ عن ذلك من عَشَرةِ أَوْجُهٍ(١):

أولها: أن يكونَ النهيُ عن تَمَنِّي ما فضَّلَ اللهُ به بعضَ الخَلْقِ عن بعضٍ يَصِحُّ، لأنه داعِيَةُ الحَسَدِ، والحسد مذمومٌ، لأنه يَضُرُّ صاحِبَهُ ويُؤْثِمُهُ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ ذلك في تمنِّي ما خَصَّ اللهُ بعضَ الخلقِ، وهم الأنبياءُ الذين اصطفاهم اللهِ بالرسالةِ وخصَّهم بالنبوةِ، وهو كما أخبرَ به بعدَ هذه الآيةِ بآيات في قوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [النساء]، وتمنِّي ذلك منهيٌّ عنه، لأنه طَلَبُ ما عَلِمَ اللهُ تعالى [أنه](٢) لا يَصْلُحُ لَهُ.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ قد نُهُوا عن ذلك لأَنَّهُ يَحْمِلُ على العدوانِ والظلمِ، فكُرِهَ لما يُؤَدِّي إليه.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٠/ ٨٣.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ / ٥٠ و/ النهيُ عن هذا التمني لأنه يُؤَدِّي إلى تَسَخُّطِ ما قُسِمَ له.

والجوابُ الخامسُ: ما رُوِيَ عن ٱبنِ عباسٍ أن ذلك خَرَجَ على النساءِ لأنَّ امرأةً أَتَتِ ٱلنبيَّ - صلى الله [عليه] - فقالت: يا رسولَ اللهِ، للذَّكَرِ مِثْلُ حظِّ الأُنثيينِ، وشهادةُ ٱمرأتين برجل، أفنحنُ في العملِ على ذلك، إن عَمِلَتْ واحدةٌ منا حَسَنَةً كُتِبَتْ لها نِصْفَ حسنةٍ؟ فأنزلَ اللهُ تعالى هذه الآيةَ[1]، فمعنى لا تتمنوا خلافَ هذا التدبير الذي دَبَّرَهُ اللهُ لكم، لما فيه من فوتِ الحظِّ وحصولِ الوزْرِ، فللرجالِ حظٌّ من الثِّقَلِ بما فُضِّلُوا به في الرزقِ، وهو أن جُعِلُوا قوَّامين على النساءِ، وللنساءِ حظٌّ من التخفيفِ بما صُرِفَ عنهنَ من بعضِ الحظِّ، فهذا معنى قولهِ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾.

والجوابُ السادسُ: هو أن هذا النَّهْيَ وَرَدَ لأنَّ أُمَّ سلمة قالت: يا رسولَ اللهِ، نُمْنَعُ الغزوَ فلا نقاتِلُ فنُسْتَشْهَدَ، فكأنها تَمَنَّتْ ما فُسِحَ للرجالِ في فِعْلِهِ، ورَغِبَتْ فيما ينالونَهُ من الاستشهاد، فنهى اللهُ عن تمني ذلك، على أن اللهَ أعرفُ بأصنافِ خَلْقِهِ، وأن القتالَ مَحْطُوطٌ عن النساءِ، والاستشهادُ يكونُ عنه، ليرضى كلٌّ مِنَ الحظِّ بما جَعَلَ اللهُ لَهُ منه[2].

والجوابُ السابعُ: أن تكونَ الآيةُ في شأنِ الغزو، حينَ فَضَّلَ اللهُ المجاهدينَ على القاعدينَ في الأجر، وبعدَه ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ﴾ أي لكلٍّ جزاءُ ما اكتسب، فلا يُضَيِّعْهُ بتمنِّي ما لِغَيْرِهِ، مِمَّا يؤدي إلى إبطالِ عملهِ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ ذلك نَهْياً عن تمنِّي ما فَضَّلَ اللهُ به بعضَ الخلقِ على بعضٍ في الرزقِ، فيريدُ أن يكونَ ما لغيرهِ لَهُ، وهذا مَنْهِيٌّ عنه، وإنما

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥/٦٩، والدر المنثور للسيوطي ٢/٥٠٧.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٥/٦٧، والدر المنثور للسيوطي ٢/٥٠٧.

المطلقُ أن يتمنىٰ مثلَ حالهِ، فيَـغْبطَهُ ولا يَحْسُدَهُ، فيكونُ على قولهِ تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلرِّزْقِ ﴾ [النحل].

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ ذلك نَهْياً عن تمنِّي ما أُبيحَ للأنبياءِ ـ عليهم السلامُ ـ من التزوُّجِ، فقد كان لداودَ ـ عليه السلام ـ تسعٌ وتسعون امرأة، ولسليمانَ ـ عليه السلام ـ مئةُ امرأة، ومات نبينا ـ عليه السلام ـ عن تسعٍ، فَنَهَىٰ الله تبارك وتعالى عن تمني ذلك.

والجوابُ العاشرُ:/ ٥٠ ظ/ أن تكونَ الآيةُ نزلتْ لأنَّ نساءَ قُلْنَ ليتنا كُنَّا رجالاً فنغزُو ونبلغُ ما بلغوا من الغنائم والفوائد[١]، وهذا القولُ غيرُ القولِ السادسِ الذي قدَّمْنا ذكره، مما خاطبتْ به أمُّ سلمةَ رسولَ الله ـ صلى الله عليه ـ لأن ذاك تمني أحكام الرجالِ، وهذا تمني قَـلْبَ الأعيانِ، وقوله: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ﴾ أي لكلٍّ حظٌّ من الجزاءِ قد عُرِّضَ له فٱستحقه، فهو يُـوَفَّىٰ منه حَقَّهُ.

مسألة في خبرِ الرسولِ صلى اللهُ عليه

قـال عليه السلام: كلُ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ، فأَبواهُ يُهَوِّدانِه و يُنَصِّرانِه كما تَـنَاتَجُ الإبلُ من بهيمةٍ جَمْعَاءَ، هل تُحِسُّ مِن جَدْعَاءَ؟ قالوا يا رسول الله: أفرأيتَ مَن يموتُ وهو صغيرٌ، قال: ٱللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين»[٢].

سألَ بعضُ الملحدين عن ذلك، قال: إن كانَ المرادُ بالفطرةِ الإسلامُ فحقُّ أولادِ المشركين أنْ لا يرثوا آباءَهم، لأن المسلمَ لا يرثُ الكافرَ، ولا يجوزُ إن ماتوا قبلَ آبائهم أن يرثهم آباؤُهم، لأن الكافرَ لا يرثُ، ويجبُ عن ذلك ما هو أعظمُ، وهو أن لا يَحِلَّ سَبْـيُهُمْ، لأنهم على الإسلام بحكم الرسول ـ عليه السلامُ.

وإن كانَ المرادُ بالفطرةِ ما يصيرُ إليه كلُّ واحدٍ من إسلامٍ أو كُفْرٍ فلا معنى

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٦٧، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٥٠٧.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد (المعجم المفهرس ٥/ ١٨٠).

لقوله: «حتى يكونَ أبواه يُهَوِّدَانِه» على ما ثبتَ في روايات كثيرة، لأنَّ كُلاَّ مولودٌ على ما صارَ إليه.

وقالوا ما معنى قوله ـ عليه السلام: «اللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين»، وكيفَ يصيرُ هذا جوابُ مَن قال: أفرأيتَ مَنْ يموتُ وهو صغيرٌ؟ وقد تُكُلِّمَ في هذا الخبر على أربعة أوجه[1]:

أوَّلُها: ما ذكرَهُ أبو عبيدٍ من أن الفطرةَ هي الإسلامُ، وذكر أنه سأل محمدَ ابن الحسنِ عن معنى هذا الخبر، فقال: كان هذا حُكْمُهُم قبلَ نزولِ الفرائضِ والأمرِ بالجهادِ، ثم نُسِخَ ذلك وأُمِرَ بإجرائهم مُجْرَىٰ آبائِهم في هذه الأحكام[2].

واعترض ابن قتيبة على هذا الجوابِ بأنْ النسخَ يكونُ في الأمرِ، وقولُه: «كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ» خَبَرٌ لا يَصِحُّ نَسْخُهُ، وقد انْفُصِلَ عن هذا الاعتراض بأن قيل: /٥١ و/ إن الأمرَ قد يكونُ في لفظِ الخبرِ، وكان معنى قوله ـ عليه السلام: «كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة» أَجْرُوهم في الأحكامِ ما يجري عليه مَن وُلِدَ على الإسلامِ، فكان الخبرُ هاهنا متضمناً لمعنى الأمْرِ، فلذلك صَحَّ نَسْخُهُ.

والفِطْرَةُ قال صاحب العين فيها: إنها الدِّين الذي خُلِقَتْ عليه الخليقةُ[3]، يشيرُ إلى أنَّ اللهَ تبارك وتعالى خَلقَ الخلقَ حُنَفَاءَ، وحجَّتُهُ قولُ اللهِ ـ جل وعز: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ ثم قال بعدَه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم]، ومعنى ذلك أن اللهَ تعالى بنى الخلقَ على معرفتِهِ، ثم إن المُضِلِّين أزالوهم عن تلك الفطرةِ بالشهواتِ والشبهاتِ.

---

(١) ينظر: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/٢١، وابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١٥٨، وأمالي المرتضى ٢/٨٢.

(٢) ينظر: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/٢٢.

(٣) العين ٧/٤١٨، ونصه: «والفطرة: التي طبعت عليها الخليقة من الدين».

والجوابُ الثاني: ما ذَكَرَهُ أبو عُبَيْدٍ، قال: سُئِلَ عبدُ اللهِ بنُ المباركِ[1] عن معنى هذا الخبر، فذهب إلى أن الفطرة الإسلام، وأن المعنى كلُّ مولودٍ من أهل السعادةِ يولدُ على الفطرةِ، أي مَن كان مصيرُه إلى الإسلام، وإن هَوَّدَهُ أبوه أو نصَّرَهُ فهو مولودٌ على الفطرةِ التي كان مصيره إليها[2].

واعترضَ ابن قتيبة على هذا الجوابِ أيضاً، فقال: خبرُ الرسول ـ عليه السلامُ ـ على العمومِ، وهذا المعنى مصروفٌ إلى تخصيصِ بعضِ المولودينَ من أولاد المشركين، فلا وَجْهَ لأنْ يُحْمَلَ على غير العموم، وٱنْفُصِلَ عن ذلك بأن قيلَ: العربُ تُطلقُ اللفظَ العامَّ وتريدُ به الخاصَّ، إذا قارنه دليلُ الخصوصِ.

والجوابُ الثالثُ: ما ذهبَ إليه ابن قتيبةَ[3]، وهو أنَّ الفطرةَ ليست بالإسلام، وإنما هي ما جعلَ اللهُ في أوَّلِ خليقةِ الإنسان من معرفتهِ، قال: وهو العهدُ الذي أخذه عليه لما أخرجَهُ من صلبِ آدم ـ عليه السلام ـ ذاهباً إلى قوله ـ جل وعز: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف]. قال: فكلٌّ مُعْتَرِفٌ بأن له خالقاً، بدلالة قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف].

وٱعْتَـرَضَ على هذا الجوابِ ابنُ الأنباري، فأفسدَهُ بشيئينِ: أَحَدُهما: ما تناصرتْ به الرواياتُ / ٥١ ظ/ عن النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ مِمَّا هو تفسيرٌ للفطرةِ في هذه الروايةِ، وهو «كلُّ مولودٍ يولدُ على الإسلامِ، حتى يكونَ أبواه يُهوِّدانِه ويُنَصِّرانهِ ويمجِّسانهِ» وفي رواية أخرى: «ويُشَرِّكانه» وفي رواية أخرى: «مامن

---

(١) عبد الله بن المبارك المروزي، شيخ الإسلام، المجاهد، التاجر، صاحب التصانيف والرحلات، توفي سنة ١٨١هـ، الأعلام ٤/ ١١٥.

(٢) ينظر: غريب الحديث ٢/ ٢٢.

(٣) ينظر: تأويل مختلف الحديث، ص١٥٩، وإصلاح غلط أبي عبيد ص٥٧ - ٥٩.

مولود إلا ويولدُ على هذه الملةِ، حتى يكونَ أبواهُ يُهوِّدَانه ويُـنصِّرانه» قال: فهذه الروايات تدلُّ على أن الفطرةَ في تلك الرواية المرادُ بها الإسلامُ لكونها تفسيراً لها.

والثاني: مما أفسدَ به قولَ ابنِ قتيبة هو أن في كثير من الرواياتِ «حتى يكونَ أبواه يُهوِّدَانه» قال: «و(حتى) يُبْطِلُ ما بعدَها ما قبلَها، إذا قلتَ: كان فلانٌ على الهدى حتى أَضَلَّهُ فلانٌ، ولا يجوزُ أن يقال: كان فلانٌ على الهدى حتى هَدَاهُ فلانٌ، قال: وهذه المعرفة التي زَعَم ابنُ قتيبةَ أنَّ اللهَ خلقَ كلَّ مولودٍ عليها ليست تَـبْـطُلُ يتهويدِ الأبوينِ له وتنصيرهما، لأن اليهوديَّ والنصرانيَّ يعرفان اللهَ تعالى هذه المعرفةَ.

وهذا الاعتراضُ ضعيفٌ، لأنَّ التهويدَ والتنصيرَ يبطلانِ تلك المعرفةَ التي كانت للمولودِ، وذلك أن المخلوقَ إذا عَرَفَ أنَّ له خالقاً وعَلِمَ هَذه الجملةَ، ثم لَـقَّنَـهُ أبواهُ أن خالِقَهُ له ولدٌ، كقولِ اليهود: عزيرٌ ابن الله، وقولِ النصارى: المسيحُ ابنُ الله، فقد أبطلَ هذا الاعتقادُ عليهِ معرفةَ اللهِ، لأن مَنْ عَرَفَ اللهَ ذا ولدٍ لم يَعْرِفْهُ.

والجوابُ الرابعُ: ما ذهبَ إليه ابن الأنباري، وهو أن (علىٰ) في قوله «يولد على الفطرة» بمعنى اللام، والفطرةُ الإسلامُ، قال: والمعنى كلُّ مولودٍ يُـولَـدُ للإسلامِ ولعبادةِ الله تعالى، كقوله ـ جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات]، قال: وحروفُ الجرِّ تتعاقبُ.

وهذا الوجهُ يصحُّ لا على أن يكونَ محمولاً على تعاقبِ الحروفِ بل على تقارب ما بين على واللام، لأن (على) تستعملُ في الشروط التي يُعَلَّقُ بها وجودُ الفعلِ، واللام للسببِ الداعي إلى الفعل، فهما بمعنى واحد من هذا الوجهِ، يقولُ القائلُ: خدمتُـكَ على أن تُفِـيدَني، معناه على شريطةِ أن تُـفِيدَنِـي، وقولهم: خدَمْتُكَ لأن تُفِيدَني بهذا المعنى، فقد بان تقاربُ ما بينَ على واللام في هذا الوجهِ.

وعن الخبر جوابٌ خامسٌ، وهو أن تكونَ الفطرةُ الخِلْقَةُ التي خَلَقَ اللهُ

عليها الخَلْقَ، عاريةً من الاعتقادات، سليمةً / ٥٢ و/ من الآفاتِ. والمعنى: كلُّ مولودٍ يُولدُ سليماً على الخلقةِ الأُولى، وهي السلامةُ، والدليلُ على أن المرادَ هذا قولهُ بعدَه «كما تناتجُ الإبلُ من بهيمةٍ جَمْعَاءَ هل تُحِسُّ من جَدْعَاءَ»، ومعنى ذلك أن الإبل تنتجُ من ناقةٍ وهي مجتمعةُ السلامة من الآفات، ليس فيها جدعاءُ ولا شرقاءُ، وإنما تصيرُ كذلك بأفعالِ الفاعلين إذا بَحَرُوا الناقةَ أو جَدَعُوها أو فَقَؤُوا أعينَ الفَحْلِ، وهو الذي لم يفعلهُ اللهُ تبارك وتعالى، وانتفى منه بقوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴿١٠٣﴾﴾ [المائدة]، والمعنى أن اللهَ ـ جل وعز ـ يخلقُها سليمةً، ثم يُدْخِلُ عليها الآفاتِ أربابُهَا.

وأما قولُه ـ عليه السلامُ ـ في جواب مَن سألَ فقال: أفرأيتَ مَنْ يموتُ وهو صغير: «اللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين» فإن معناه مبنيٌّ على ما عَلِمَهُ من سؤالِ السائل، كأنه قال: أَتصِفُ أولادَ المشركينَ بأنهم مشركونَ أم بصفةٍ تُضَادُّ صفةَ آبائهم؟ فقال: لاتحقُّ لهم صفة دينٍ، لأنهم لم يتديَّنُوا به، وإنما يقالُ مسلمٌ لمَنْ دانَ للهِ وأطاعَه في أوامره، ويقال مشركٌ لمَنْ أثبتَ لله شريكاً، والأطفالُ لم يعلموا شيئاً من ذلك فلم تكنْ هذه الصفةُ حقيقيةً فكأنه قال: ليسَ لكم أن تصفوهم بصفاتِ المعتقدينِ المتدينين، لأنهم ليسوا هناك، ولا لكم أن تصفوهم على سبيلِ المجاز بما كانوا يصيرونَ إليه لو بُقُّوا، لأن الله ـ جلَّ وعزَّ ـ أعلم بما كانوا عاملين.

وأما أطفالُ المشركينَ فقد أختُلِفَ فيهم، مع الاتفاقِ في أنَّ حُكْمَهُم في الدنيا حُكْمُ آبائهم، فوردتْ فيهم رواياتٌ أَصَحُّها ما رواه أنسُ بنُ مالكٍ، قال: سئلَ رسولُ الله ـ صلى الله عليه ـ عن أطفال المشركين، فقال: «لم تكن لهم حسناتٌ فيكونوا من أهل الجنةِ، ولم تكن لهم سيئاتٌ فيكونوا من أهل النار، فهم خدم أهل الجنة»[1].

---

(١) رواه النسائي وأحمد (المعجم المفهرس ٣/١١٢)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/١٥١. =

مسالةٌ نحويةٌ

أختلفَ النحويونَ في قولهم: ٱنْتَهِ خيراً لك، وحَسْبُك خَيراً لك، ووراءَك أوسعُ لك، وهو مثلُ قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ ﴿١٧١﴾﴾ [النساء].

فقالَ سيبويهِ: / ٥٢ظ/ انتصبَ (خيراً) بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: ٱئتِ خيراً لك[1].

وقالَ الكسائيُّ: هو منصوبٌ بإضمارِ يَكُن، كأنه قال: يَكِنِ الانتهاءُ خيراً لك.

وقال الفراءُ: هو منصوبٌ بالفعل المذكور، وهو قوله انتهوا، كأنه قالَ انتهوا انتهاءً خيراً لكم[2]، ومن حُجَّةِ الفراءِ أن يقولَ إذا أمكنَ حَمْلُ الناصبِ على ناصبٍ في الكلام موجودٍ فهو أولى من حملهِ على ناصبٍ محذوفٍ، كاللفظ الذي تنازَعَهُ اثنان، فيصرفُهُ أحَدُهما إلى الحقيقةِ و الآخرُ إلى المجازِ، فيكون قولُ مَنْ يَحْمِلُ على الحقيقةِ أولى، لأنه لا يَدَّعِي حذفاً ولا تغييراً، فكذلك كلُّ قولٍ يَـقِلُّ الحذفُ فيه أوْلىٰ من القولِ الذي يَـكْثُـرُ فيه.

وبمثل هذا يحتجُّ الكسائيُّ على سيبويهِ، فيقول: إن المحذوفَ جوابُ الأمر، وجوابُ الأمرِ متعلقٌ وجُودُهُ بوجُودهِ، والأمرُ يقتضِيهِ، ألَا ترى أنه يُقَدِّرُ[3] تقديرَ الشرطِ والجزاءِ، فإذا قال: انتهِ يكنْ خيراً لك، كان بمعنى إن تَنْتَهِ يكنْ خيراً، فالمحذوفُ يقتضيهِ الفعلُ المذكورُ ويدُلُّ عليه، والفعلُ الذي يُضْمِرُهُ سيبويهِ لا يتعلقُ بالأمرِ تعلقَ الجوابِ، لأنه أمرٌ مُسْتَأْنَفٌ.

ومن حُجَّةِ سيبويهِ أن هذه الألفاظَ تُـتْبَـعُ بها أحكامُ المعاني التي تُـقْصَدُ، والأمرُ بمثلِ هذا إنما يُرِيدُ أن يُخْرِجَ المأمورَ من حالٍ ويُـدْخِلَهُ في أخرى خيراً

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٢) ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٤١٦) المذاهب الثلاثة، وفصَّلها في ارتشاف الضرب (٢/ ٢٧٩).

(٣) في الأصل: يقد.

منها، قال: والدليلُ على ذلك أن اللهَ ـ تعالى ـ لما قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَٰثَةٌ ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ لم يُرِدْ أن يُخرِجَهُم عن القولِ بالتثليثِ فحَسْبُ، بل أرادَ مع ذلك أن يُدْخِلَهُم فيما هو خَيرٌ منه، فحَمَلَهُمْ على إتيانِ الدينِ الأفضلِ، مع نَهْيِهِمْ عن الدينِ الفاسدِ، فكأنه قال: انتهوا وأْتوا خيراً.

وعلى مذهب الكسائيِّ والفراء لا يُوجبُ مَنْ ذهبَ إليه الدخولُ في خيرٍ منه، لأن الكسائيَّ يريدُ انتهوا يكن الانتهاءُ خيراً، والفراءُ يقول: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، فكلاهما يوجبُ الكفَّ عن التَّنَصُّرِ، وهذا القَدْرُ لا يُغني، لأنه إذا كفَّ عن التنصُّر وَجَبَ عليه الدُّخُولُ في الإسلام، وهذا كالكلمةِ الموضوعةِ للشهادةِ، وهي لا إلٰه إلا اللهُ، بدأ بإبطال الآلهة التي كانت تُعبدُ ونَفْيِها وصرف الناس عن عبادتها، ثم بعد /٥٣ و/ نَـزْعِهم عنها بعثهم على إثبات الواحد الذي هو الله تعالى.

بيتُ مَعْنًى

وَمَا جَنَّبَتْ يَـوْماً رُعَـاةُ مُحَلِّمٍ وفي الأَرْضِ مِنْ عَدْنانَ راعٍ مُـيَسِّرُ

يقال: جَنَّبَ القومُ، إذا لم يكن في إبلهم لَبَنٌ، ويَسَّرَ إذا كَـثُـرَتِ الألبان فيهم، ومعنى البيتِ: أنَّ رُعَاةَ هذا الرجلِ لم تَقِلَّ ألبانُهم وبالباديةِ إبلٌ كثيرةُ الألبانِ، لأنهُ لعِزِّهِ يُغيرُ عليها، فلا يُبْقِي فقيراً وعلى وَجْهِ الأرض غنيٌّ، ومثله قوله:

لَيَخْتَـلِطَنَّ اليومَ رَاعٍ مُجَنِّبٌ إذا مَا تَـلاَقَيْنَـا براعٍ مُـيَـسِّرِ[1]

أي: إذا ٱلْتَقَيْنَـا غَلَبَ أحدُنا صاحبَـهُ، فاختلطتْ إبلُنا القليلةُ الألبانِ بإبلكم الكثيرة الألبانِ، وهذا تَعَـرُّضٌ بأني أجمعُ إبلكم إلى إبلي، إلاَّ أنه أخرجهُ على أصدقِ ما يخرجُ عليه الكلامُ، كما قال:

---

(١) في لسان العرب (عشر)، من غير نسبة، وفيه: براعٍ معشر، ينظر: المعجم المفصل ٣/٤٩٣.

واللهِ لو لاقَـيْـتُـهُ خالياً　　　لآبَ سَيْـفَانَـا مَعَ الغالبِ

يُعَرِّضُ بأنه لو لقِيَـهُ لغلَبَـهُ وأخذَ سَـيْفَهُ، إلا أنه كَرِهَ أن يَـرْكَبَ خُطَّةَ البَغْي، فيَخْلِفَ على ما لعله يكونُ بخلافهِ.

مَثَـلٌ
لم يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ(١)

كانت العربُ في الجَدْبِ، إذا نزلَ بها ضيفٌ، يَفْصِدُونَ إِبِلَهُم ودَوَابَّهُم، فَيَسْقُونَهُ دَمَها إمساكاً لرَمَقِهِ، ولذلك قالَ الأعشى:

ولا تَـأْخُذَنْ سَـهْماً حَديداً لِتَـفْصِدَا(٢)

ومعنى المَثَلِ أنَّه لم يُحْرَمْ مَن نالَ طرَفاً من حاجتهِ، وإن لم يَصِلْ إلى استكمالِ طَلِبَـتِهِ، كما أنَّ مَنْ سُقِيَ دَمَ الفَصْدِ فقد تُـنُووِلَ بالرِّفْدِ، وإنْ لم يكن غايةَ المُلْتَمَسِ.

وفُصْدَ: فُصِدَ، فكلُّ فِعْلٍ انكسر ثانية فإنه يجوزُ تسكينهُ تخفيفاً، نحو عَلِمَ تقول: عَلْمَ، وتقول: ضُرِبَ، تقول ضُرْب، كما قال:

لو عُصْرَ منهُ المِسْكُ وٱلبانُ ٱنْعَصَرْ(٣)

وقال:

فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ　　　من الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُـهْ(٤)

/٥٣ ظ/

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ١٩٢، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٢٩٤.

(٢) ديوان الأعشى ص ١٨٧، والمعجم المفصل ٢/ ١٩١.

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي، ينظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ١١٤، ولسان العرب (فصد)، والمعجم المفصل ١٠/ ٣٠.

(٤) ينظر: لسان العرب (ضجر) والمعجم المفصل ١/ ١٩٦.

المجلسُ السادسَ عشَرَ

مَسْأَلةٌ في ٱلْقُرْآنِ

سُئِلَ عن قولهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ۝٧٨ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ ۝٧٩﴾ [النساء].

قالوا: كيفَ تنتظمُ الآيةُ الثانيةُ بالآيةِ الأولىٰ، وقد أخبرَ في الأُولىٰ أن السَّيِّئَةَ والحَسَنَةَ من عندِ اللهِ، وقالَ في الثانيةِ: الحسنةُ منَ اللهِ والسيئةُ منكَ، **فألْحَقَ به** في الثانيةِ ما أضافَهُ إلى نفسهِ في **الأولى**، وهذا هو الاختلافُ الذي نَزَّهَ اللهُ عنه القرآنَ لمَّا قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء].

والكلامُ في التوفقةِ بين الآيتينِ من عَشَرَةِ أوجهٍ(١):

أوّلُهَا: أن يكونَ المرادُ بالحسنةِ التي تصيبُهُمْ الخِصْبَ وسَعَةَ العيشِ، وبالسيئة الجَدْبَ والفقرَ وضيقَ العيشِ، وكانوا إذا خَصَبُوا(٢) يقولون: هذا من عندِ اللهِ، وإذا أَجْدَبُوا قالوا: هذا من عندِ محمدٍ، يريدونَ أنه بِسَيِّئِهِ، على طريقِ التطيُّرِ به، كما أخبرَ اللهُ تعالى عن القومِ الذين بُعِثَ إليهم موسىٰ ـ عليه السلامُ: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ ۝١٣١﴾ [الأعراف]، فأخبرَ اللهُ أَنَّ جميعَ ذلك من عندِ اللهِ، وتكونُ الحسنةُ والسيئةُ في الآيةِ الأخيرةِ هما المذكورتين قبلُ، وتكونُ الآيةُ على طريقِ الحكايةِ لقولهم، كأنه قال: فمالِ هؤلاءِ القومِ لا يكادونَ يفقهونَ حديثاً، أي قوْلاً، كما قالَ في موضع آخرَ: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝٩٣﴾ [الكهف]، ويكون ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ۝٧٩﴾ في موضع

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٠/ ١٩٤.

(٢) يقال في اللغة: أخصب المكان وخَصَبَ، فهو مخصب وخصيب.

المفعولِ من الحديثِ، أي: مَا لَهُم يقولون ما لا يفقهونه، فيُلْحِقُونَ فعلَ الفَقْرِ والجَدْبِ بغير مَن يُلْحِقُونَ به فعْلَ السَّعَةِ والخِصْبِ، وهما جميعاً من واحدٍ، أي منَ اللهِ تباركَ وتعالى، وهذا الوجهُ / ٥٤ و/ الذي زَعَمَ المفسرونَ فيه أنه على إضمارِ القولِ، والقولُ منطوقٌ به بلفظِ الحديثِ.

والوجهُ الثاني: أن يكون أيضاً على طريقِ الحكايةِ، ويكونَ المرادُ بالحسنةِ في الآيةِ الأخيرةِ النصرَ والغنيمةَ، والمرادُ بالسيئةِ الخوفَ والهزيمةَ، فيكونُ الأولُ كنايةً عما ناله رسولُ الله ـ صلى الله عليه ـ يومَ بَدْرٍ من الظفَرِ بأهلِ الكفرِ، والثاني كنايةً عما أصابَهُ يومَ أُحُد من كَسْرِ الرَّبَاعِيَـة، واختلافِ القومِ عليه في الطواعيةِ[1]، فكأنَّ الكفارَ قالوا: ما أصابكَ يومَ أُحُدٍ فبسوءِ تدبيرك وتقصير قومِكَ وتقصيركَ.

والوجهُ الثالثُ: أن يكونَ أيضاً على طريقِ الحكايةِ، وتكونَ الحسنةُ والسيئةُ ما ذكرنا في الوجهِ الثاني، وتكونَ إضافةُ السيئةِ إلى النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ وقولهم إنها من نَفْسِكَ على معنى: يَلْحَقُكَ في نفسكَ ما يلحقُ غيرَكَ، أي كما تسأمُ من سؤالٍ فإنه يصيبُـكَ ذلك في أصحابكَ، وهذا على طريقِ التطيُّرِ بهِ وأن الضرَرَ الذي يلحقُ المسلمين يلحقُهم بسَبَبِهِ.

والوجهُ الرابعُ: أنَ يكونَ على طريقِ الحكايةِ، ويكونَ معنى قولهِ: ﴿فمن نفسك﴾ قد أُضْمِرَ معَهُ أَلِفُ الإنكار على معنى أَفَمِنْ نَفْسِكَ؟

وَاسْتُدِلَّ على جوازِ حذفِ الألِفِ بقول الهُذَلِيِّ:[2]

رَفَوْني وقالوا: يا خويلد لَمْ تُرَعْ   فقلتُ، وأنكرتُ الوجوهَ: هُمُ هُمُ[3]

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٢٤٠.

(٢) هو أبو خراش خويلد بن مرة الهذلي، شاعر مخضرم، واشتهر بالعَدْو، فكان يسبق الخيل، أسلم وهو شيخ كبير، توفي نحو سنة ١٥هـ، الأعلام ٢/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ٣٣٧، ولسان العرب (رفأ)، والمعجم المفصل ٧/ ١٩٩.

على معنى: أَهُمْ هُمْ، ويكونُ المرادُ بالحسنةِ والسيئةِ على هذا الوجهِ الخِصْبَ والجَدْبَ، والألِفُ المنويةُ للإنكار عليهم في إلحاقِ أحدِ الشيئين بالله تعالى وإلحاقِ الآخرِ بالرسولِ ـ عليه السلام، مَعَ علمهم بأنَّ الجَدْبَ ليسَ يقعُ على حَسَبِ قصدِهِ وإرادتِه، وأنَّ ذلك يوجبُ أن لا يكونَ من جهتِهِ، بل مَصْدَرُها من جهةٍ واحدةٍ، فالذي به الخِصْبُ هو الذي منه الجَدْبُ، والذي منه السَّعَةُ في العيشِ هو الذي منه الضيق. / ٥٤ ظ/

والوجه الخامسُ: أن يكونَ المرادُ بالحسنةِ والسيئةِ في الآيةِ الأخيرةِ الطاعةَ والمعصيةَ، على معنى ما أصابكَ من جزاءِ الطاعةِ، وهو الثوابُ، فمنَ اللهِ تعالى، أَقْدَرَكَ على استحقاقِهِ، وعَرَّضَكَ لاستيجابِهِ، وأعانكَ على اكتسابِهِ، وما أصابكَ من سيئةٍ أي ما أصابكَ من جهةِ سيئةٍ، وهي الجزاءُ على المعصيةِ، فمن جهةِ الفاعلِ لها، إذا كان ذلك بذنبِهِ وما استحقَّهُ بكسبِهِ، وهذا الوجهُ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَهُ.

والوجهُ السادسُ: أن يكونَ المرادُ بالحسنةِ والسيئةِ الثوابَ والعقابَ، كأَنَّ المعنى: ما نالكَ من إحسانٍ هو ثوابٌ على طاعةٍ فمنَ اللهِ تعالى، إذ كانَ[1] مبْتَدِئَهُ، وهو مُسَبِّبُهُ ومُسَهِّلُهُ، ومُوَصِّلُكَ إليهِ ومُحَصِّلُهُ، وما أصابكَ من عقابٍ فمن نَفْسِكَ، إذ كان واجباً لكَ بفعلِكَ، ويكونُ تَسْمِيَةُ الجزاءِ على السيئةِ سيئةً مِثْلَها.

والوجهُ السابعُ: أن يكونَ المرادُ بالحسنةِ في [الآية][2] الأخيرةِ نعمةَ الله على الخَلْقِ في الدين والدنيا، وبالسيئةِ ما يلحقُهُمْ فيها من المصايبِ، على معنى أن كلَّ نعمةٍ تنالونها في الدنيا منَ اللهِ تعالى، والشديدةُ التي فيها تلحقُكُمْ لأنها

---

(١) في الأصل: كا.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

تكونُ عقوبةً على كبيرةٍ لكم، فهي من عندِكم إذ كنتم تفعلونَ ما بهِ استحقَقْتُمْ، وبفعلِكُمْ له تَعَـرَّضْتُمْ.

والوجهُ الثامنُ: أن يكونَ المعنى بالحسنةِ والسيئةِ النعمةَ في الدنيا والشديدةَ فيها، ومعنى قوله ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ يكونُ في هذا الوجهِ والذي[1] قبلَه خطاباً للنبيِّ - عليه السلامُ - والمرادُ به أُمَّتُهُ، وتكونُ السيئةُ المضافةُ إليهم في هذا الوجهِ ما يلحقُهُمْ من شدَّةٍ تكون كَفَّارةً لصغيرةٍ يَرْكَبُونَها.

والوجهُ التاسعُ: أن تكونَ الحسنةُ والسيئةُ لمَّا أُطْلِقَتَا في الآيةِ الأولى على الخِصْبِ والجَدْبِ، والسيئةُ في الجَدْبِ تَجَوُّزٌ لا حقيقةٌ، ثم كانت هاهنا / ٥٥ و/ أفعالٌ تُشَارِكُ في لفظِ السيئةِ، وهذا الاسمُ لها على الحقيقةِ، وذلك كأفعالِ العبادِ القبيحةِ من الشِّرْكِ والقَتْلِ بغيرِ حقٍّ وسائر المعاصي التي هي سَيِّئَاتٌ على الحقيقةِ، ٱلْتَبَسَتِ السيئاتُ بعضُها ببعضٍ، فمَيَّزَها اللهُ - تبارك وتعالى - وأضافَ الأُولى إلى نفسهِ، وأرادَ بالسيئةِ الثانيةِ في الآيةِ الأخيرةِ ما هو في الحقيقةِ سيئةٌ، فقال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴿٧٩﴾﴾ على طريقِ تحقيقِ الأولِ لنفسهِ والتَبَرُّؤِ مِنَ الثاني أن يكونَ فِعْلَهُ، كما يقولُ القائِلُ: هذا مني وهذا منكَ، أي أني مُتَحَقِّقٌ بهذا ومُتَبَـرِّئٌ من هذا.

والوجهُ العاشرُ: أن تكونَ الحسنةُ والسيئةُ في الأيةِ الأُولى والثانيةِ على طريقٍ واحدٍ في المعنى، ويكونَ المرادُ بالحسنةِ التي تصيبُهُمْ ما يلحقُهُمْ من الخوفِ والقتل والأسرِ، فكان الكفارُ لَمَّا ٱعْتَقَبَتْ عليهم هاتانِ الحالتانِ أضافوا الأُولى إ[لى][2] اللهِ تعالى وأضافوا الأخيرةَ إلى النبيِّ - صلى اللهُ عليه - فأمرَ اللهُ - عز وجل - أن يقولَ: ﴿قلْ كلٌّ من عند الله﴾، أي أني بأمْرِ اللهِ أقتلُ منكم وآسِرُ، فما يلحقُـكُمْ من جِهَتِـي من مكروهٍ هو بأمرِ اللهِ تعالى، فهو مِثْـلُ النعمةِ

---

(١) في الأصل: الذي.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

التي تنالوها في أنَّ مَصْدَرَهُ من اللهِ تعالى كمَصْدَرِها، ومعنى قولهِ تعالى ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ كُرُورٌ على مخاطبةِ الكفارِ، كأنه قال: ما أصابكَ أيُّها الكافرُ من نعمةٍ ونعمةٍ تتمكنُ بهما من طاعةٍ فهو هِبَةٌ منَ اللهِ تعالى، وما أصابكَ من الخوفِ والقتلِ والأسر فهو من نفسِكَ، لأنه بِشِرْكِكَ وكُفْرِكَ، وإنْ كان جارياً على يدِ الرسولِ ـ عليه السلامُ ـ فتكونُ الشدائدُ التي أباحَ الله إنزالها بهم مَرَةً مضافةً إلى اللهِ ـ تبارك وتعالى ـ لأنه هو الذي أباحَها فيهم، ومَرَّةً مضافةً إليهم لأنهم أقاموا على الكفرِ الذي به استحقوا ما فُعِلَ بهم.

وتنتظمُ الآيتانِ في هذا المعنى على حَدٍّ واحدٍ، ويكونُ معنى قولهِ بعدَه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴿٧٩﴾﴾ [النساء] أنكَ مُتَحَمِّلٌ عن اللهِ تعالى أوامِرَهُ ونواهيَهُ، فما وردَ عليهم من اللهِ تعالى على لسانِكَ مما يَسُوؤُهم فهو من قِبَلَ اللهِ تعالى، وإن أضافوه إليكَ، لأنكَ رسول / ٥٥ ظ/ مُؤَدٍّ ما تُحَمِّلُ، واللهُ شاهدٌ وكفى به شهيداً، ثم بيَّنَ بقولهِ ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴿٨٠﴾﴾ [النساء] على معنى أنه ليسَ يأمرُهُم إلا بما أمَرَهُ اللهُ تعالى به، فطاعَتُه كطاعتِهِ، لأنه امتثالُ ما حَدَّ لهم.

مسألة في خبرِ الرسولِ ـ صلى اللهُ عليه

سئِل عن قولِ النبيِّ ـ صلى الله عليه: «تَعِسَ عبدُ الدينارِ وعَبْدُ الدِّرْهَمِ وعبدُ الخَميصَةِ، إن أُعطي رَضِيَ، وإن مُنِعَ سَخِطَ، تَعِسَ وانْتَكَسَ، وإذا شِيكَ فلا انْتقشَ، طوبى لعبدٍ أشعثَ رأسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَماهُ في سبيلِ اللهِ، إن كانت السياقةُ كان [في][1] السياقةِ، وإن كانتِ الحراسةُ كان في الحراسةِ، إن استأذَنَ لم يُؤْذَنْ له، وإن شَفعَ لم يُشَفَّعْ، طُوبَى له ثم طُوبىٰ له»[2].

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) رواه البخاري وابن ماجه (المعجم المفهرس ١/ ٢٧٢). وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/ ٣٦٦. =

قالوا: إن كانَ عبدُ الدينار هو الذي يَعْمَلُ له فما منا إلاّ مَنْ يَدْأَبُ لاكتسابهِ، وهو مُحِبٌّ لاستفادتهِ، وإن كان عَبْدُه مَنْ يَعْبُدُه على الحقيقةِ فليس ذلك موجوداً، فما وجهُ هذا الذمِّ والشتمِ الموجهين إلى كافَّةِ الخلقِ، وما معنى قوله: (تَعِسَ وانتكسَ) والانتكاسُ إنما يكون بعدَ انتعاشٍ؟

والجوابُ عن ذلك من وجهينِ:

أحَدُهما: أن يكونَ المرادُ بعبدِ الدرهمِ وعبدِ الدينار مَنْ رضاه وسَخَطُهُ معلقان بِهما، وهم القومُ الذين وَصَفَهُم اللهُ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝٥٨﴾ [التوبة]، أي رضاهم وسَخَطُهُمْ مقصورانِ على هذه الأعراضِ، وحَقُّ الرضا والسُّخْطِ أن يتعلقا بأمرِ اللهِ تعالى ونَـهْيِهِ، فإذا علقها الإنسانُ بالدرهمِ والدينار فقد نَـزَّلَهُمَا منزلةَ المعبودِ، ومَنْ كان هذا فعلُهُ استحقَّ أن يُسَمَّىٰ عبدَ الدينارِ لا غيرُهُ.

والوجهُ الثاني: أن يكونَ عبدُ الدينار مَنْ يَحْفَظُهُ ويَمْنَعُهُ عن الحقوقِ في سبيلِ اللهِ، والذي ليسَ يَعْبُـدُه هو من يُهِينُهُ في الوجوهِ التي أمرَ اللهُ إهانَـتَـهُ فيه، وهو تَوَعُّدٌ على ما تَوَعَّدَ اللهُ عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣٤﴾ [التوبة].

ومعنى قوله: (تَـعِـسَ) ذكرَ فيه صاحبُ /٥٦ و/ العينِ أن معناه: خَـرَّ لِوَجْهِهِ، وإذا رامَ الانتعاشَ انتكسَ[1]، ولهذا يقالُ تعْساً لاَلَعاً، أي كَبَّهُ اللهُ لوجهِهِ ولم يُـقِلْـهُ عَثْـرَتَـهُ، ويقالُ: تَـعْساً لليدينِ وللفمِ، وقالوا: تَعِسَ بمعنى هَلَكَ هلاكاً لا اجْتِـبَـارَ منه، ومنه قول الشاعر:

تقولُ وقَدْ أَفْرَدْتُهَا من حَلِيلها ... تَعِسْتَ كما أَتْعَسْتَنِي يا مُجَمَّعُ[2]

---

(١) العين ١/ ٣٤٥. قال: التَّعْسُ: ألاّ ينتعش من صرعته وعثرته، وأن ينكس في السفال.

(٢) هو لمجمع بن هلال، ينظر: لسان العرب (تعس)، والمعجم المفصل ٤/ ٣٣٧.

أي كُبِـبْتَ لوجهِكَ كما كَبَبْتَنِـي، ويكونُ هذا عبارةً عن الهلاكِ، لأن الهلاكَ ليسَ هو أكثرَ من السقوطِ الذي لا اجتبارَ منه.

وأما (الخميصةُ) فهي الكساءُ الأسودُ، ولذلك يُشَبَّهُ شَعْرُ المرأةِ بها، قال الأعشى:

إذا جُرِّدَتْ يَوْماً حَسِبْتَ خَمِيصَةً   عليها وجِرْيَالِ النضِيرِ الدُّلامِصَا[1]

أي: إذا جُرِّدَتْ هذه المرأةُ بدا لك منها لونان: أحدُهما: ما غطَّاهُ الشعرُ من بَـدَنِهَا وهو فاحِمٌ سَابِـغٌ، فتحسَبُـهُ خميصةً عليها، وتَحْسَبُ ما بَـدَا من جِلْدِهَا لصفائهِ لونَ ذَهَبٍ بَـرَّاقاً.

وأما قوله: (تَعِسَ وانتكسَ) فإنه يحتملُ معنيينِ:

أَحَدُهُما: أن يكونَ المرادُ سَقَطَ لوَجْهِهِ، فإذا رامَ القيامَ انتكسَ.

والآخر: أن يكونَ معناهُ سقَطَ لوجهِهِ، ثم إن تحركَ للقيامِ سقطَ منكوساً على رَأْسِهِ، وهذا الحالُ للصريعِ الذي لا انتعاشَ لهُ.

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ سيبويهِ والأخفشُ في قولهم: يا أَيُّها الرجلُ، فقالَ سيبويهِ: الرجلُ صفةٌ كالصلة، وقال الأخفش صلة[2].

ومن حجةِ الأخفشِ أن (أيّاً) في هذا المكانِ لا تستغني عن الرجل ولا تَتِمُ مِن دُونهِ، وما افتقرَ إليه الأولُ الناقصُ يُسَمَّىٰ صلةً كسائرِ الأسماءِ الناقصةِ التي تُـبَـيَّنُ بالصلاتِ.

---

(١) ديوان الأعشى ص١٩٩، والمعجم المفصل ٤/١١٩. والجريال: الذهب، والدلامص: البرَّاق.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٢/١٨٨، والمبرد: المقتضب ٤/٢١٦، وابن هشام: المغني ص٨٩.

ومن حُجَّةِ سيبويهِ أن الصلةَ يكونُ فيها ضميرٌ يرجعُ إلى الموصولِ، وليس في الرجلِ ضميرٌ لأيٍّ، وحجةٌ أُخرى وهي أن كلَّ ناقصٍ يَصِحُّ وَصْلُهُ بأصنافِ الصلاتِ الأربعِ، وهي الظرفُ وما في حُكْمِهِ من الجارِّ /٥٦ ظ/ والمجرورِ، وجملةُ ابتداءٍ وخبرٍ، وجملةُ فِعْلٍ وفاعلٍ، وجُمْلَتا الشرطِ والجزاءِ.

وأيٌّ في هذا المكانِ لا يصحُّ وَصْلُهُ بشيءٍ من ذلك، فبَانَ أنَّ الرجلَ ليسَ بصلةٍ، ثم إنهُ ليس في الموصلاتِ ما يتخصَّصُ بصنفٍ واحدٍ من أصنافِ الصلاتِ، إذ كلُّ ناقصٍ إذا صَحَّ أن يكون هَذا الصنفُ صلةً له صَحَّ مكانَهُ الصنفُ الآخرُ، وهذا مختصٌ باسمٍ واحدٍ مفردٍ محمولٍ في الإعرابِ على الأولِ، فلمَّا كان كذلكَ وكان بياناً للأولِ، كما أن الوصفَ بيانٌ له، سَمَّاهُ وصفاً له، أو زادَ فيهِ أن قالَ كالصِّلَةِ، لأنها لازمةٌ.

فإن قال: مَنْ يَنْصُرُ مذهبَ الأخفشِ: إنَّ هَذا صِلَةٌ، وهو غيرُ خارجٍ عن أصناف الصلاتِ الأربعِ، لأنه من الجملةِ المركبةِ من الابتداءِ والخبرِ، والمبتدأُ محذوفٌ، كأنه قيل: يا أيُّ هذا الرجلُ، فهذا ابتداءٌ والرجلُ خَبَرُهُ والجملةُ صِلةُ أَيٍّ.

قيل: لا يَصِحُّ ذلك، لأن كلَّ جملةٍ مِن ابتداءٍ وخبرٍ قد جُعِلَ الخبرُ فيه معرفةً يصِحُّ أن يوضعَ مكانَ المعرفةِ فيه نكرةٌ. وفي هذا المكانِ لا يصِحُّ إلا المعرفه، فبَانَ أنه ليس بخَبَرِ مبتدإٍ، إذ خبرُ المبتدأ لا يتخصصُ بأحدِ القبيلينِ في صلةِ الأسماءِ الناقصةِ، ولم يَجُزْ بعد (أيٍّ) إلا الاسمُ المعربُ بالألف واللامِ، لأنه جُعِلَتْ (أيٌّ) وُصْلةً إلى ندائِهِ، لئلا تُلاقِيَ (يا) الألفَ واللامَ، وكلٌّ يُفِيدُ نحواً مما يُفيدُه الآخرُ.

بيتُ معنى

قَطَعْنَ بمِثْلِ المَشْرِفيَّةِ حَيَّها ومَيِّتَهَا والبيدُ غُلْفٌ هَوَاجِمُ

يَصِفُ نوقاً قطعتْ مَفَاوِزَ، وقوله (بمثل المشرفيةِ) يُرِيْدُ بأَعْنَاقٍ مُعَرَّاةٍ من

اللَّخمِ تعتمدُ بها في السير وتمضي، فكأنها سيوفٌ لها تقطعُ المفاوزَ بها، ومثله قولُ الآخَر.

كأَن السيوفَ المشرفيةَ في البُرَى ... إذا الليلُ عن أعناقِـهِنَّ تَـقَـدَّدَا

يريد كأَنَّ أعناقَها التي في بُرَاها سيوفُ مشرفيةٌ لانصلاتِهَا وٱنجرادِهَا.

وقوله: /٥٧ و/ (حَيَّهَا ومَيِّـتَها) يريدُ حَيَّ الطرقِ ومَيِّـتَها، وحَيُّها ما استبانَ منها، ومَيِّـتُها ما خَفِـيَ، ومنه قولُه:

إذا شَـرَكُ الطريقِ تَـرَسَّمَتْـهُ ... تلوذُ بحَيِّـهَا حَـذَرَ الإكامِ[1]

يريدُ أنَّ هَذه الناقةَ إذا تَبَيَّنَتْ رسمَ الجادَّةِ والطريقِ الموطوءِ عَاذَتْ به ولجأتْ إليه، حَذَراً من السير في الإكامِ ذواتِ الحجارةِ، وإشفاقاً على خُفِّها من أن تَنْكِبَها، يَصِفُ حَفَاها ووَجَاها.

وأما قولهُ: (والبيدُ غلفٌ هواجمُ) فالغُـلْفُ جَمْعُ أَغْلَفَ، وهو الذي عليه غِلافٌ، يريدُ أن السرابَ قد غَشِيَهُ، فكأنه غلافٌ لها، والهواجمُ الحوالِبُ للعرقِ، يقال: هَجَمَهُ يَهْجِمُهُ، إذا حَلَبَهُ، ومنه قولُ الراجز:

إذا ٱلْتَـقَـتْ أربعُ أَيْـدٍ تَـهْجُمُهْ ... حَفَّ حفيفَ الغيثِ جادتْ دِيَمُهْ[2]

ويقالُ: هاجِرَةٌ وهاجِمَةٌ وهَجُومٌ، أي: حَلَّابَةٌ للعَرَقِ.

وفي الهاجمةِ قولٌ آخر، وهو أن تكونَ الغائِصَةُ في السَّرَابِ والمُتَطامَةُ، إذا نظرَ الناظرُ من بعيدٍ إليه، ومنه قول أبي دُؤاد[3]:

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣١٣، والمعجم المفصل ٧/ ٢٩٧.

(٢) هو لرؤبة، ينظر: ملحق ديوانه ص١٨٦، ولسان العرب (هجم) والمعجم المفصل ١٢/ ١٠٦.

(٣) أبو دؤاد: جارية بن الحجاج الإيادي، شاعرٌ للجاهلي وصَّاف للخيل، الأعلام ٢/ ١٠٦.

يُـذْري بمِنْـسَمِـهِ والبيـدُ هاجِمَـةٌ سودَ الحَصَىٰ وصِحَاحَ المَرْوِ إفْلاَقَا[1]

يريدُ أنه يُطيِّـرُ الحجارةَ السودَ والحجارةَ البيضَ، مُنْفَـلِقةً مُتَشَقِّـقَـةً من تحتِ مِنْـسَمِهِ لشدةِ وَطْئِـهِ.

مثـل

إذا قَلِـقَ الخُرْتُ فأنْـظُـرْ بَـدِيـلاً

الخُرْتُ: ثَـقْبُ الفأسِ، فإذا اتسعَ وقَلِقَ فيه النصابُ فإنه يحتاجُ إلى نِصَابِ آخرَ يَغَصُّ بهِ ويَسْتَمْسِكُ فيه، يُضْرَبُ مَثَلاً لكلِّ سائسٍ يضطربُ في عَمَلِهِ، ولا يَقْدِرُ على ضَبْطِهِ، يُرَادُ أنه متىٰ عَجَزَ فانتظرْ بَدَلاً يُـقامُ مقامَـهُ، قال الأصمعيُّ: يقال: زادَ خُـرْتُ القومِ، إذا قَلِقُـوا في منازِلِهم وحاولوا الانتقالَ، ومنه قولُ الأعشى:

فإنـي وَجَـدِّكَ لو لم تَجِـئْ لقد قَلِقَ الخُرْتُ إلاّ انتظارا[2]

أي: لو لم يَتَّفِقْ مجيئُـكَ إلى هذهِ الديارِ لقد كنتَ على قَصْدِكَ، وكنتُ لا أستمسكُ في /٥٧ ظ/ مكاني إلا رَيْثَ انتظاري مَجِيئَكَ، فهذا معنى قوله: لقد قَلِقَ الخُرْتُ إلا انتظارا، لأن ما قَلِقَ لم يَسْتَمْسِكْ، وإذا لم يَسْتَمْسِكْ لم يَلْبَثْ، فكأنه قال: لم أَلْبَثْ إلاّ رَيْثَ الانتظارِ، والسلامُ.

---

(١) المَرْوِ: حجارةٌ بيضٌ رقاق.

(٢) ديوان الأعشى ص١٠١، والمعجم المفصل ٣/ ٧٥، وهو فيه: (لولا تجيُّ).

المجلسُ السابعَ عشَر

مسألةٌ في القرآن

سئِلَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء].

فقيلَ: إنَّ استثناءَ (قليل) من قوله: ﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ يُؤَدِّي إلى التناقضِ، لأن معنى الآيةِ: لو منعتكم فَضْلِـي ورَحْمَتي لضللتم واتبعتم الشيطانَ إلا قليلاً منكم، فالقليلُ الذين لا يَتَّبِعُونَ الشيطانَ قد أُثبِتَ لهم الخروجُ عن فضل اللهِ ورحمتهِ والخروجُ عن اتباعِ الشيطان، ومَن خرجَ عن اتباع الشيطانِ فهو لفضلِ اللهِ ورحمته، قالوا: فكأنه قال لهم: لو مَنَعْتُكُم فَضْلِي ورَحْمَتِـي لصِرْتُم حِزبَـيْنِ وٱفْتَـرَقْـتُمْ، فرقةً كثيرةً وفرقةً قليلةً، فكانت الكثيرةُ مُـتَّبِـعَـةً للشيطانِ، والقليلةُ على طاعةِ الرحمٰن، فَيَحْصَلُ للفرقةِ القليلةِ صفَتانِ مُتَضَادَّتَـانِ، طاعةُ اللهِ والخروجُ عن فضلهِ ورحمتهِ، وهذانِ لا يَصِحُّ اجتماعُهُما في حَالٍ.

فقيلَ لهم: الكلامُ في هذا الاستثناءِ على عَشَرَةِ أَوْجُهٍ(١):

فالوجهُ الأولُ: أن يكونَ (قليلاً) مستثنىً من المتبعِينَ ويكونَ المرادُ بفضلِ اللهِ ورحمته فَضْلاً مخصوصاً ورحمةً مخصوصةً، وهما بَعْثُهُ الرسولَ ـ صلى اللهُ عليه ـ وإنزالُ القرآنِ. والمعنى: لولا أن اللهَ تَدَارَكَكُمْ بِهِما لتمادَىٰ بكمُ الضلالُ إلا قليلاً كانوا يَسْتَدْرِكُونَ بعُقُولهم معرفةَ اللهِ تعالى، ويعلمون ضَلالَ من يَعْبُدُ

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٠/ ٢٠٤.

غيرَ الله، كزيدِ بن عمرو بن نفيلٍ[1]، وكقُسِّ بنِ ساعدة[2]، لمَّا قالَ: أقْسَمَ قُسٌّ باللهِ قَسَماً أنَّ للهِ دِيناً هو أرضى من دينكم هذا، فالقليلُ المستَثْنَوْنَ أَشْبَاهُهُمَا من المجتهدين في إدراكِ الحقِّ، قبلَ/٥٨و/ بعثةِ الرسولِ ـ عليه السلامُ ـ والمتمسكين بحقيقةِ ما أتىٰ به الأنبياءُ قبلُ، صلواتُ اللهِ عليهم.

والوجهُ الثاني: أن يكـونَ (قليل) مستـثنىً من أنواع الاتِّباع، المعنى: لا يَـتَّبِعُهُم الشيطانُ إلا اتِّبـاعاً قليلاً، أي كانَ أكثرُ أفعالكم وأقوالكم ضَلالاً إلا ما تُـقـرِّبُونَ بهِ من إضافةِ الخلقِ إلى خالقهِ، لأن اللهَ تعالى يقول فيهم: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴿٨٧﴾ ﴾ [الزخرف]. ويكونُ (قليلٌ) في هذا الوجهِ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، والمصدرُ مستثنىً من الجنسِ الذي دَلَّ عليهِ الفعلُ، وهو اتبعتم.

والوجهُ الثالث: أن يكونَ (قليلاً) مستثنىً من الكافِ والميمِ في (عليكم) على معنى الانقطاع، أي: لولا أن اللهَ تفضَّلَ عليكم إلا قليلاً منكم لم يتفضلْ عليهم، ويكونُ التفضلُ والرحمةُ في هذا الوجهِ اللطفُ الذي يَلْطُفُ به لمَنْ يعلمُ أنه يَصْلُحُ بهِ ويؤمنُ عندَه، والقليلُ الذي لا يَـتَفَضَّلُ عليه بذلك همُ الذين يعلمُ منهم أنهم لو خُوِّلوا ما خُوِّلَ غيرُهم لم يكن ذلك لُطْفاً لهم، لأنهم لا يؤمنون عِنْدَهُ، فكأنه قال: لولا أن اللهَ مَنَحَكُم النِّعَمَ التي هي أَلْطَافٌ لانْهَمَكْتُمْ في الضلالِ، لكنَّ قليلاً لم يُنْعَمْ عليهم مِثْلَ النعمةِ التي أنعمَ بها على أولئك بأنهم لا يَصْلُحُونَ معها، فيكون (قليلٌ) في هذا الوجهِ طريقُهُ طريقَ الاستثناءِ المنقطعِ، والاستثناءُ لا بُدَّ من أن يَجْمَعَهُ والمنقطعَ منه حَالٌ كقولك: ارتحلَ القومُ إلا الخيامَ، فقد جَمَعَ القومَ والخيامَ الكونُ في المكانِ، ففارقَهُ القومُ من دونِ

---

(١) أحد الحكماء في الجاهلية، وهو ابن عم عمر بن الخطاب، لم يدرك الإسلام، وكان يكره عبادة الأوثان، الأعلام ٣/ ٦٠.

(٢) أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية، وكان أسقف نجران، الأعلام ٥/١٩٦.

الخيامِ، وكذلك إذا قال: مَالَهُ ابنٌ إلا بِنْتاً، فالبنتُ مضامةٌ للابنِ في لحاقِها بالأبِ، واشتمالِ اللامِ عليها في المعنى، فكذلك معنى ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ يكونُ القليلُ خارجينَ مِمَّنْ نالَهُم الفضلُ وهذه النعمةُ، وإن كانوا مثلَهُم في التعريضِ لهما لو فَعَلُوا فِعْلَهُمْ، وليس المرادُ بالتفضلِ في قولِنا عطاءَ مالا يَجِبُ، إنما هو عبارةٌ عن عطاءِ الفضلِ والنعمةِ المخصوصةِ التي ذكرها.

والوجهُ الرابعُ: لا يوقفُ عليه إلا بعدَ أن يُعْرَفَ معنى أَوَّلِ الآيةِ، وقيل إنها في المنافقينَ وضعفةِ المسلمينَ، وكانوا إذا أتاهم خبرٌ من السرايا التي يُوَجِّهُهَا رسولُ الله - صلى اللهُ عليه - إلى الكفار[1] يَدُلُّ على أنهم غَلَبُوا، فيُوجِبُ /٥٨ ظ/ أَمْناً أو غُلِبُوا فيوجبُ خَوْفاً أشاعُوه ونَشَرُوهُ لا للاهتمامِ بأمرِ الدينِ ولا للإشفاقِ مِمَّا ينالُ المسلمينَ، لا بل لتهوينِ الخطبِ إن كان الظفَرُ للمؤمنينَ وتهويلِ الأمرِ إن كان الغَلَبُ للمشركينَ، وهم في ذلك مُرْجِفُونَ غيرَ متحققينَ، فقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، أي رَجَعُوا في معرفتِهِ إليه أو إلى أمراءِ سراياه ليَحْصَلَ المستنبطُ على عِلْمٍ دونَ ظَنٍّ وَوَهْمٍ، والمُسْتَنْبِطُ يجوزُ أن يكونَ مَنْ له في السَّرِيَّةِ حميمٌ يَمَسُّهُ ما يَمَسُّهُ، فيَحْمِلُهُ الإشفاقُ على تَعَرُّفِ خبرِه من المنافقينَ الذين أَرْجَفُوا به، وتكون الهاءُ والميمُ في قوله (منهم) ضميراً للمنافقين، ويجوزُ أن يكونَ المستنبطونَ هم المنافقونَ الذين يَتَحَسَّسُونَ ويعرفونَ أخبارَ البُعُوثِ[2].

والوجهُ الخامس: في نَصْبِ المستثنى بعدَ بيانِ معنى أولِ الآيةِ: أن يكونَ (قليل) مستثنىً من الهاءِ في قولِهِ (لعلمه) المعنى: لو رَجَعُوا إلى الرسولِ لعلموا الخبرَ إلا قليلاً مِمَّا يَـرَىٰ أمراءُ الجيوشِ وساسةُ العساكِرِ الاستئثارُ بِعِلْمِهِ ويَـرَوْنَ الحَزْمَ في طَيِّهِ عنِ الجُمْهُورِ الأعظمِ.

---

(١) في الأصل: الكفا.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٢٤٧.

والوجهُ السادسُ: أن يكونَ (قليل) مستثنى من الذينِ يستنبطونه، وهم المرتفعون بعِلْمِهِ، وهو الذي ذهبَ إليه كثيرٌ من النحويينَ والمفسرينَ، على معنى لو رَجَعُوا فيه إلى الرسولِ واستنبطوا من جهتهِ لعلموا إلا قليلاً من أهلِ البلادةِ لا يستدركونَ بالاستنباطِ الحقيقةَ، ويَضْعُفُ هذا الوجهُ إذا لم يُبَيَّنِ المرادُ به، لأنَّ الاستنباطَ يُسْتَعْمَلُ على وجهينِ: أَحَدُهُما: فيما يُعْلَمُ استدلالاً، وهو الذي يحتملُ البلادةَ في بعضِ المستدلين دونَ بعضٍ، والآخرُ أن يكونَ الاستنباطُ الاستخبارَ، والمُسْتَخْبِرُ إذا أُخْبِرَ عَلِمَ ما أُخْبِرَ به، ولم تتفاوتِ الأحوالُ فيه تفاوتَها في الاستنباطِ الذي هو طَلَبُ علمٍ على طريقِ الاستدلالِ، حتى يَغْنَى قومٌ عما يُدْرِكُهُ قومٌ، ووَجْهُ هذا المعنى أن الأخبارَ التي تُكْتَمُ ولا تُرىٰ إفاضَتُهَا يَحْتَاجُ مَنْ يطلبُ حقيقتَهَا إلى تَلَطُّفٍ في الاستعلامِ وتَأَتٍّ لَهُ، ولهذا عُبِّرَ عن هذا الاستخبارِ بالاستنباطِ /٥٩ و/ لأنه يُسْتَعْمَلُ فيه بعضُ الاستدلالِ ولا يتكاملُ له كلُّ مُسْتَخْبِرٍ، فلذلك أُسْتُثْنِيَ من طَالِبِي عِلْمِهِ (قليل).

والوجهُ السابع: أن يكونَ الاستثناءُ من الهاءِ في قولهِ ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾ أي: لو رَدُّوا الأمرَ الذي يَرِدُ عليهم إلى النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه ـ إلا القليلَ منه، وهو الذي لا بَالَ به، ولا فِكْرَ فيه، لأنَّ في قوله (لو ردوه) بَعْثاً على الرجوعِ فيما يَرِدُ عليهم من أخبارِ السرايا إلى النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ وفي ذلك تفسيحٌ لهم إذا لم يَرْجِعُوا في الحقير إليه.

والوجهُ الثامن: أن يكونَ (قليلاً) مستثنىً من الواو في ﴿ولو ردوه﴾، أي: لو رَجَعَ القومُ الذين يَبْلغُهُمُ الخبرُ إلى تَحَقُّقِهِ من جهةِ الرسولِ إلا قليلاً منهم يكونون معذورين بعَمَلٍ ومتباعدينَ في رِعْيَـةِ إبلٍ، فيكونُ لهم أن ينتظروا بصحةِ الخبر استفاضَتَهُ في الجمهورِ الأكثر.

والوجهُ التاسع: أن يكونَ الاستثناءُ من الهاءِ في قوله ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ أي:

يـنـشـرُونَـهُ إلا قليلاً من الحديث، وهو الذي ذهبَ إليه أكثرُ النحويين[1] وابنُ عباسٍ وابن زيدٍ[2] من المفسرين[3]، والمعنى أنهم يُذيعُونَ ما يبلغهم إلا اليسيرَ، وذلك اليسيرُ هو أن يكونَ الخبرُ عظيماً، فيخافوا أن يُعْلَمَ منهم شَمَاتَتُهُمْ بالمسلمين أو يَلْقَوْنَ ذَرْواً منه، لتَضْطِرَبَ إليه القلوبُ، وتَقْلَقَ منه النفوسُ، فيُخْفُونَ بعضاً ويظهرونَ بعضاً، مُوهمينَ أنهم لم يَقِفُوا إلا على قليلٍ مما كان.

والوجه التاسع: أن يكونَ القليلُ استثناءً من الواو الذي في قوله [. . .][4] فيكونَ الاستثناءُ من المذيعينِ لا من المُذَاعِ، على معنى أنَّ المنافقينَ يَـنْشُـرُونَ هذا الخبرَ الذي يأتيهم إلا قليلاً منهم، يتوقفونَ عن نَـشْـرِهِ وإذاعَتِـهِ، مخافةَ أن يُـشْهَـرُوا شهْرَةَ غيرِهم من المنافقينَ وأن[5] يُـعْرَفُوا بالإرْجَافِ بالمسلمينَ.

والوجهُ العاشرُ: أن يكونَ استثناءً من الهاءِ والميم في قوله ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ ﴾ وهو ضميرُ المنافقينَ وضَعَفَةِ المسلمين، والمعنى: إذا أتاهم الخبرُ إلا قليلاً منهم لا يُقْصَدُونَ بالأخبارِ، وهم الذين يَجْرُونَ مَجْرَىٰ الأتْبَاعِ.

وهذه الوجوهُ كُلُّها، إلا الوَجْهَيْنِ الأوَّلَيْنِ، مردودةٌ إلى الكلامِ المفصولِ بينَـهُ وبين المستثنى بكلامٍ، وهو ما لا خلافَ بينَ أهلِ العربيةِ في جَـوَازِه، وردُّ الاستثناء إلى ما بَعُدَ / ٥٩ ظ/ عنه ذِكْـرُهُ إلى ما قَرُبَ منه، على حَسَبَ ما يُجَوِّزُهُ الدليلُ، والاعتراضاتُ التي تُعْتَـرَضُ دونَ المستثنى والمستثنى منه إنما تكونُ للدلالةِ على أن المعْتَرِضَ من الميم الذي يَجِبُ تقديمُ عِلْمِهِ قبلَ ما أُخِّرَ من

---

(١) ينظر: النحاس: إعراب القرآن ١/ ٤٧٥.

(٢) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، أخذ التفسير عن أبيه، وألَّفَ كتاباً في التفسير، وتوفي سنة ١٨٢هـ، والداودي: طبقات المفسرين ١/ ١٦٥.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٢٥١، والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٦٠٢.

(٤) بياض في الأصل قدر كلمة، والمناسب : أذاعوا.

(٥) في الأصل: أن.

المستثنى، لأن المستثنى موضوعٌ لأنْ يكونَ آخرَ كلامٍ، فإذا انتظمتِ جَمَلٌ تَجْرِي منزلةَ الجملةِ الواحدةِ أُحِلَّ الاستثناءُ منها آخِراً، ليكونَ في مَوْضِعِهِ ويُعْلَمَ أنما قبلَهُ في حُكْمِ الكلامِ الواحدِ، لِيَعْلَقَ بعضُه ببعضٍ، والسلامُ.

مسألة في خبرِ الرسولِ - صلى اللهُ عليه -

سئِلَ عن قولِهِ، عليه السلام: «لا يزني الزاني حينَ يزني وهو مؤمنٌ، ولا يسرقُ السارقُ حينَ يسرقُ وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربُها وهو مؤمن»[1]. فقيل كيفَ يخرجُ عن الإيمانِ بارتكابِ هذه الذنوبِ العظامِ، وهو في جملةِ الإسلامِ؟

والجوابُ عن ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ:

أوّلُهَا: على مذهبِ مَن يُفَرِّق بينَ الإيمانِ والإسلامِ، فيقولُ: يخرجُ بهذه الكبيرةِ عن أن يستحقَّ اسمَ الإيمانِ، ولا يخرجُ عن استحقاقِ اسمِ الإسلامِ، وذلك أن الإيمانَ عندَهم أخصُّ، والإسلامُ أعمُّ، وحجتُهُم في ذلك قولُ الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴿١٤﴾﴾ [الحجرات]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب]، قالوا: وكلُّ مؤمنٍ مسلمٌ، وليس كلُّ مسلم مؤمناً.

وحقيقةُ هذا القولِ أن المسلمَ مَن دَخَلَ في السِّلْمِ وانتقلَ عن الحربِ بإظهارِ الشهادتينِ والعملِ بمقتضاهما، وهذا الاسمُ يصحُّ لمن حقنَ دَمَهُ وأحرزَ مالَهُ بإظهارِ ذلك من نفسهِ، وتكونُ حقيقةُ المؤمنِ مَن دَخَلَ في الأمنِ بطاعةِ اللهِ عما يخشى من عقابِ اللهِ، وهذا أخصُّ من قولك: مُسْلِمٌ، فعلى هذا الوجهِ معنى

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ٢/٤٥٦). وينظر: العجلوني (كشف الخفاء ٢/٤٨٩).

خَبَرِ الرسولِ ـ عليه السلام ـ ظاهرٌ، أي مَن فعلَ هذه الكبيرةَ فقد خرجَ عن فضيلةِ الإيمانِ، وبَقِيَ عليه اسمُ الإسلامِ، فإن تابَ منها عادَ إلى الحالةِ الأولىٰ.

والوجهُ الثاني: على مَذْهبِ مَن يُفَـرِّقُ بينَ / ٦٠ و/ الإيمانِ والإسلام[١]، ويكونُ المعنى أن صفةَ مؤمنٍ صفةُ مَدْحٍ بطاعةِ اللهِ تبارك وتعالى، فمَن رَكِبَ الكبيرةَ في حالِ ارتكابهِ لها لا يستحقُّ المدحَ بصفةِ مؤمنٍ، لخروجهِ عن أن يكونَ ممدوحاً في تلك الحالةِ بالطاعةِ، ويكونُ المسلم في هذا الوجهِ والمؤمنُ سواءً، وحقيقةُ المسلمِ على ذلك أن تكونَ مِن قَوْلِهِم أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للّٰهِ أي أَخْلَصْتُ أعمالي له، والإسلامُ قَوْدُ العَمَلِ إلى الجهةِ التي رَضِيَهُ اللهُ عليها، ويجيءُ الفعلُ في هذا الوجهِ متعدياً وغيرَ متعدٍ، تقول: أسلمَ فلانٌ أي انقادَ للهِ واتَّبَعَ أوامِرَهُ، وإذا جاءَ متعدياً كان كقوله: أسلمتُ وَجْهِيَ للهِ، وكقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة].

الوجهُ الثالثُ: أن يكونَ معناه: لا يزني الزاني حينَ يزني مُسْتَحِلاً ما حَرَّمَ الله عليه ومُسْتَبِيحاً ما حَظَرَهُ وهو مؤمنٌ، أي ليسَ هو بمؤمنٍ، ويكونُ ذلك على قولهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران]، أي مَنْ لم يَرَ ذلك واجباً عليه فهو غيرُ مؤمنٍ.

فإن قالَ قائلٌ: فما وجهُ اختصاص هذه الكبائر الثلاثِ بالذكرِ؟ قيلَ: لأنها مشتملةٌ على جميعِ أنواعِ المضارِّ التي تلحقُ الإنسانَ، فالسرقةُ ضرَرٌ يدخلُ في المال، والزنا في استباحةِ ما حَرَّمَ اللهُ من الحُرَمِ، وهو بَعْدَ المالِ أعظمُ، والخمرُ داعيةٌ إلى السكر، والسكرُ جامعُ القبائحِ، وكأنَّ القصدَ كان إلى ذكرِ جميعِ الذنوبِ التي تُسْتَكْبَرُ، فاكتفىٰ بذكرِ أُمَّهَاتِها وما عَظُمَ منها، على عادة العرب في الاكتفاءِ عن ذكرِ الجميعِ بذكرِ البعضِ الذي يكونُ مُعْظَمَهُ.

---

(١) يبدو لي أن السياق يقتضي أن تكون العبارة: «على مذهب من لا يفرق بين الإيمان والإسلام».

فإنْ قالَ: فالقتلُ أعظمُ لأنَّ فيه إفاتةَ النفسِ، فإن كان القَصْدُ ما ذكرتَهُ فَهَلاَّ عدَّهُ في جملةِ هَذه الثلاثةِ؟ قيل له: أنَّ هذا الكلامَ خرجَ على سبيلِ الزَّجْرِ، والزَّجْرُ أَحَقُّهُ وأوجَبُهُ أن يكونَ عَمَّا يكثرُ وقوعُهُ من الإنسانِ، وتَـقْوىٰ الدواعي إليه، والزنا والسرقةُ وشربُ الخمرِ من ذلك، وليسَ القتلُ منها، فَخُصَّتِ الثلاثُ بالذكرِ لقوّةِ سَبَبِ الزَّجْرِ عنها، لَمَّا قَوِيَتِ الأسبابُ الداعيةُ إليها، والقتلُ / ٦٠ ظ/ لمَّا كان مُبَايِناً لها لم يذكَرْ مَعَها، والسلامُ.

مسألةٌ نحويةٌ

اجتمعَ النحويونَ على رفعِ الاسمِ بعد (أَيٍّ) في النداءِ، إذا قلتَ: يا أَيُّها الرجلُ، والمنعِ من جوازِ النصبِ إلا أبا عثمان المازنيَّ، فإنهُ جَوَّز النصبَ، وحُجَّتَهُ أنَّ (أيّاً) مضمومٌ في قولهم: يا أَيُّها الرجلُ كما ضُمَّ يازيدُ، والرجلُ بعدَه وصفٌ كالوَصْلِ، فكما جَازَ في قولهم: يا زيدُ الظريفُ الرفعُ والنصبُ في الظريفِ منه، لأنه وصفٌ لاسمٍ مضمومِ اللفظِ منصوبِ الموضعِ، وكذلك يجوزُ في يا أيُّها الرجلُ[1].

وحُجَّةُ النحويينَ أنَّ (أيّاً) ليس بمنادىً، وإنما المقصودُ بالنداء الرجلُ، أَلا ترى أنه لا يَصِحَّ أن يُسْكَتَ عندَه فيقال: يا أيُّها، كما يَصِحُّ أن تَسْكُتَ على قولهم: يا زيدُ لأن التقديرَ: أدعو زيداً، فيصح إفراده بالنداء في الأصل والفرعِ جميعاً، وأيُّ لا تُـفْرَدُ في شيءٍ من الحالين، فكأنه لم يَصِحَّ له نصبٌ فيُحَمْلَ الوصفُ عليه، ويا زيدُ قد صَحَّ نَصْبُـهُ في التقديرِ لصحةِ تَـعَـلُّقِ الفعلِ به مُفْرَداً.

ومن حُجَّةِ أبي عثمانَ أن يقول: إن (أيّا) اسمٌ ناقصٌ، والاسمُ الناقصُ قد يُعرَبُ وإن لم تَجئْ صِلَـتُـهُ، بل تُذْكَرُ بعدَه، وذلك في هذه اللفظة، إذا قلتَ: لأضربَنَّ أيَهم في الدارِ، فتُعْرَبُ (أيّاً) مع نُـقْصَانِها، فكذلكَ في النداءِ يُـقَدَّرُ

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٣٧.

النصبُ في الموضعِ الذي حَصَلَ فيه ضَمَّةُ البناءِ، كما أنك إذا قلتَ: يا زيدُ، فإن هذه الضمةَ في الدالِ نازلةٌ مَنزِلَ النصبِ، ولا ضَمَّةَ في منادىً إلا وهي مكانُ نصبٍ في التقديرِ، فإذا صَحَّ في التقديرِ النصبُ صَحَّ أن يُحْمَلَ عليه الوصفُ.

ومن حُجَّةِ النحويين أن الضمةَ التي تَحِلُّ مَحَلَّ النصبِ هي الضمةُ التي تكون في الاسمِ المقصودِ بالنداءِ، نحو: يا زيدُ ويا عمرُو، وليست الضمةُ في يا أيُّها تلك، لأن (أيّاً) ليست مقصودةً بالنداءِ كما قُصِدَ زيدٌ وعمرٌو، بدلالةِ أن التقديرَ لا يَصِحُّ فيه كما يَصِحُّ في زيدٍ، وهذا المذهبُ لم يَحْكِهِ عن أبي عثمان / ٦١ ظ/ غير أبي إسحاقَ الزجاج في كتاب «المعاني»[١]، وذكرَ أنَّ مذهَبهُ وجهُ القياس إلا أنه لم يُقْرَأْ به في شيءٍ من القرآنِ في نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ۝٦٧﴾ [المائدة]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١﴾ [المزمل]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر].

ولا خلافَ بين النحويينَ في وصفِ الثاني أنه يجوزُ فيه النصبُ، إذا قلتَ: يا أيُّها الرجلُ الظريفُ والظريفَ.

بيْـتُ شِـعْرٍ

يُشَوِّقُني نحوَ الأَحِبةِ نازعٌ يُرَدِّدُ في مِثْلِ الهَضِيم المُعَيَّنِ

يَصِفُ بعيراً يَحِنُّ إلى أُلأفِهِ فَـيُهَـيِّجُ شَوْقَ صاحِبِهِ، وقوله: (يُـرَدِّدُ في مثلِ الهضيم) أي: يُـرَجِّعُ صَوتَهُ في مثلِ اليراعِ المثقَّبِ، والهَضِيمُ: القَصَبَةُ التي تُضَمُّ، أي تُغَمَّزُ وتُثَقَّبُ، فتكونُ ثُقَبُهَا عُيوناً فيها، ومِثْلُهُ قولُ الشاعر:

كأنَّ هَضِيماً من سَـرَارٍ مُـعَـيَّـنـاً تَعَاوَرَهُ أَجْوافُها مَطلِعَ الفَجْرِ[٢]

يريدُ كأنَّ قَصَبَةً مُـثَـقَّبَـةً في أجوافِ هَذه الإبلِ، إذا بَـرَدَ الليلُ وطَلَـعَ الفجرُ

---

(١) يريد كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ينظر: ١/ ٦٤

(٢) البيت لمالك بن نويرة في لسان العرب (هضم)، والمعجم المفصل ٣/ ٤٦٣.

وهبَّتِ الرياحُ فاسْتَنْشَقَتِ الهواءَ وتذكرتِ الهَوَى والألاَّفَ والمعَاطِنَ التي فارقَتْ، مثله قولُ عنترة:

بَـرَكَـتْ علىٰ مـاءِ الـرِّدَاعِ كأنما ... بَرَكَتْ علىٰ قَصَبٍ أَجَشَّ مُهَضَّمِ[1]

وهذا البيتُ يُحْمَلُ على معنَيَيْنِ؛ أَحَدُهما[2]: ما ذكرنا، والآخرُ: أن تكونَ هذه الناقةُ بَـرَكَتْ على طينٍ قد نَضَبَ عنه الماءُ، ويَبِسَ فتشقَّقَ وتَـقَـلَّـعَ عن موْضِعِهِ، فإذا وَطِئَتْهُ بصَدْرِهَا سُمِعَ له صَلِيلٌ كصوتِ القَصَبِ الأجشِّ الذي وَصَفَهُ.

مَثَـلٌ

إنَّ ماءكم هذا ماءُ عِنَاقٍ[3]

يضْرَبُ مَـثَـلاً لمَنْ يَخْدَعُ نفسَهُ ويَـتَّـبِـعُ على الباطلِ غيرَه، وأصلُه أَنَّ رجلاً خَطَبَ إلى قبيلةٍ بعضَ عقائلها فزُوِّجَتْ منه، فلمَّا بنىٰ بها واجتمعَ شَمْلُهُ معها خرجَ الزوجُ ذاتَ يومٍ يَسْقِي إبلَهُ وبيتُه تلقاءَ وَجْهِهِ، فرأى امرأتَـهُ يعانقُها رجلٌ وتعانِقُهُ، فتركَ السقيَ وأقبلَ نحوهما، فأخْفَتِ المرأةُ الرجلَ في خالفةِ البيتِ، وطَرَحَتْ عليه / ٦١ ظ/ متاعَهُ، فجاءَ الزوجُ فدخلَ البيتَ ونظرَ يميناً وشمالاً فلم يَرَ أَحداً، فقالتِ المرأةُ مستنكرةً لحاله: ما الذي دَهَاكَ، وما الذي ذَعَرَكَ؟ فكتمَ حَالَهُ، وعاوَدَ السَّقْيَ، وكذَّبَ بَصَرَهُ، فلما كان الوردُ الثاني قالت له امرأتُه: إني سأكفيكَ السَّقْيَ، فَـتَـوَدَّعْ أنتَ في البيتِ، فخرجتْ تسقي، ثم تَحَيَّـنَتْ غَفْلَةَ الزوجِ، وأقبلتْ نحوَه، وأخذت عَصاً تريدُ ضَرْبَـهُ، فلما دخلتِ البيتَ قال الزوجُ لها: ما دهاكِ؟ قالت: ما دَهَاني يا فاسقُ، أينَ المرأةُ التي كانتْ تعانِقُكَ

---

(١) ديوان عنترة ص ٢٠٣، والمعجم المفصل ٧/ ٣٨٢.

(٢) في الأصل: أحد.

(٣) الميداني: مجمع الأمثال ١/ ٤٤٣.

وتعانِقُها؟ فتحيَّـرَ الزوجُ، وقال: ما كانتْ هاهنا امرأةٌ، فأبتْ إلاَّ ضَرْبَـهُ، فلمَّا أَلَحَّتْ تحالَفَا حتى سَكَنَتْ نَفْسُهَا، فقال الزوجُ: إن ماءكم هذا ماءُ عِنَـاقٍ.

وقد ضربت العرب مثلَيْنِ مِن هذه اللفظةِ، قالوا: نالَ منه العَنَاقَةَ، أي: نالَ منه الخيبة، وقالوا: لقِيَ منه أُذُنَيْ عَناقٍ[١]، إذا رأى شِدَّةً وأمراً مُظْلِماً، والعَنَاقَةُ التي هي الخيبةُ مستغربةٌ في هذا البابِ، وهي من العَنَاق التي هي من دَوَابِّ الأرضِ، يقال لها عَنَاقُ الأرضِ، وهي تكونُ سوداءَ الأذنَيْنِ يقال لها بالفارسية (سَيَاكُوش)[٢]، وسُمِّيَتِ الخيبةُ باسمِ عَنَاقٍ لأن الطالبَ يكونُ في ضياءٍ من أَمَلِهِ، فإذا خِيبَ عادَ في ظلامٍ، فسُمِّيتِ الخيبةُ عَناقاً لأن أُذني العَنَاق لا يفارقهما السوادُ.

وكذلك إذا قال القائل: لَقِيَ منه أُذني عَناق، أي لَقِيَ منه شِدَّةً مع شِدَّةٍ، وظلاماً مقترناً إلى ظلامٍ، كأُذني عَناق.

والحجةُ في أنَّ العَنَاقةَ الخيبةُ قولُ الشاعر:

سَرَىٰ لكَ بالعَنَاقَةِ مِن سُعَادِ   خَيَـالٌ فأجتَنَىٰ ثَـمَـرَ الفُـؤادِ

---

(١) الزمخشري: المستقصى ٢/ ٢٨٣.

(٢) قال الزمخشري في أساس البلاغة (ع ن ق): «وهي سِيَاهْ كوش».

المجلسُ الثامنَ عشرَ

مسألة في القرآن

سئِل عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [النساء]، فقيل: إذا كانت الشهادة لتصحيح الخبر فأيّة حاجَةٍ مع شهادة الله تعالى إلى شهادة غيرهِ من الملائكة / ٦٢ و/ وما الفائدة في ذكر شهادتَهِم بعد ذكر شهادة الله تعالى؟

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أَوْجُهٍ[1]:

أَحَدُهَا: أن تكونَ شهادةُ الملائكةِ مذكورةً ليقابَل بها شهادةُ القومِ الذين قالوا في القرآن إنه قولُ البَشَر وإنه أساطيرُ الأولين، فقوبلَتْ شهادةُ مخلوقينَ بشهادةِ مخلوقينَ، ورَجَحَتْ هذه بتصحيحِ اللهِ تعالى لها.

والجوابُ الثاني: أن تكونَ شهادةُ الملائكةِ مذكورةً لأن اللهَ تعالى مُنْزِلُ القرآنِ والملائكةُ تَتَحَمَّلُهُ إلى الرسولِ ـ عليه السلام ـ فكأنه قال تعالى: اللهُ يَشْهَدُ بصحتهِ، وهو مُنْزِلُهُ، والملائكةُ تَعْلَمُهُ وتَشْهَدُ به لأنها تَتَحَمَّلُهُ.

والجوابُ الثالثُ: أن تكونَ شهادةُ الملائكةِ مذكورةً لتبْطُلَ بها شهادةُ مَن يُكذِّبُ في خَبَرِهِ، فيكونُ قد أبطلَ بما لا كَذِبَ فيه، وبشهادةِ مَنْ لا يكذبُ، وهمُ الملائكةُ ـ صلوات اللهِ عليهم ـ قولَ مَنْ يَكْذِبُ في أَمْرِ القرآنِ، فيُقَابَلُ شهادةٌ موثوقٌ بها بشهادةِ غيرِ موثوقٍ بها.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ ذلك الإخبارُ عن شهادةٍ مُحيطةٍ بالقصةِ، وهو

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ٩/٦٨.

لاستيعابِ البابِ، فكأنه قال: اللهُ يعلمُ ذلك وملائكتُـهُ، وهذا كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ ﴾ [البقرة]، وفيما يَنْصَبُّ عليهم مِن لعنةِ اللهِ كفايةٌ عن لعنةِ الملائكةِ والناسِ، إلا أنه ذكرَ لَعْنَـهُمْ معَ لَعْنِ اللهِ تعالى للكفارِ لاستيعابِ ما في البابِ.

الجوابُ الخامسُ: أن يكونَ ذلك على طريقِ التَّـوَعُّدِ، أي اللهُ يعاقِبُـهُمْ ويُـكَذِبُهُم في قَوْلِهم بتحقيقِ العقابِ عليهم، والملائكةُ تفعلُ ذلك بهم في الدنيا إذا أخرجوهم منها، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الأنعام]، فهذا الفعلُ منهم شهادةٌ عليهم، كما أنَّ إنزالَ اللهِ العقابَ بهم شهادةٌ عليهم.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ القرآنُ لمَّا أنزلَهُ اللهُ تعالى إلى السماءِ الدنيا على القِصَصِ التي لم تَحْدُثْ بَعْدُ يُعْلِمُ الملائكةَ بذلك أنه يَعْلَمُ ما يكونُ كعِلْمِهِ ما كان، ثم أَمَرَ تعالى بإيقاعِ / ٦٢ ظ/ شيءٍ فشيءٍ منه إلى الرسولِ ـ عليه السلامُ ـ على حَسَبِ الأحوالِ التي تَعْرِضُ، فيَقْتَضِي مخاطبتهم بما ينزلُ عليه، والملائكةُ من قبلِ ذلك تتلوهُ وتُظْهِرُ ما علمتْ منه، فيكونُ ذلك شهادَتَها لأنها الإخبارُ بما يَعْلَمُهُ الشاهدُ.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ معنى شهادةِ اللهِ وشهادةِ الملائكةِ إظهارَ نُصْرَتِهِ، فاللهُ تعالى يشهدُ بصحةِ ما أنزله على الرسولِ بأنْ يُنْجِزَ وَعْدَهُ وَيَنْصُرَ دِينَـهُ على الأديانِ كلِّها، والملائكةُ تَحْضُرُ النبيَّ ـ عليه السلام ـ في وقائِعِهِ فتُغْلِبِهِ على أعدائِه وتُظْهِرُهُ على مُخَالِفِيهِ، كما أخبرَ اللهُ تعالى ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [آل عمران]، فاللهُ تعالىٰ يَشْهَدُ بأنْ يُغْلِبَـهُ ويَنْصُرَهُ، والملائكةُ تشهدُ بأن تُعِينَـهُ وتَحْضُرَهُ على حَسَبِ ما أمَرَها اللهُ تعالىٰ.

الجوابُ الثامنُ: أن تكونَ شهادةُ اللهِ تعالى وَعْداً للمؤمنينَ بإظهارهم على الكافرينَ، فيكونُ معنى قوله ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَۚ ﴾ معنى يَحْضُرُونَ، أي اللهُ يَنْصُرُهم والملائكةُ شاهِدُونَ، فيكونُ ذلك بأن يُمِدَّهم بهم، ولا يكونُ (يشهدون) من الملائكة بمعنى الشهادةِ، إنما يكون بمعنى الشُّهُودِ.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ معنى قوله ﴿يَشْهَدُ﴾ اللهُ يُحِقُّ الحقَّ ويُبْطِلُ الباطلَ، فيُصَدِّقُ رسولَه ويُكَذِّبُ مخالِفيه بما تُفْضِي إليه العواقبُ من أحوالها، والملائكةُ يَحْضُرُونَ ذلك في القيامةِ، وهم الذين حَفِظوا على كلٍّ منهم عَمَلَهُ وشاهَدُوا وَعْدَ اللهِ ووَعِيدَه له.

والجوابُ العاشرُ: أن يكونَ معنى قوله ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَۚ﴾ الشهادةَ التي تَـلْزَمُ بها الحجَّةُ للكفارِ، ويكونُ الواوُ فيه واوَ الحالِ، وشهادةُ اللهِ تعالى تصديقاً لهم فيما أقامُوه من الشهادةِ، فيكونُ ذلك على معنى: اللهُ يشهدُ وقتَ شهادةِ الملائكةِ، فإذا شَهِدَتِ الملائكةُ على هؤلاءِ صَدَّقَهُم اللهُ تعالىٰ وقَبِلَ شَهَادَتَهم، كما يقولُ القائلُ: الحاكمُ يَشْهَدُ، أي في الوقتِ الذي يَشْهَدُ فيه زيدٌ فالحاكمُ يُصَحِّحُ شهادَتَهُ، وشَهِدَ بمثلِ ما شَهِدَ به إذا قَبِلَ شهادَتَهُ وأمْضَاهَا وحَكَمَ بها / ٦٣ و/ .

مسألة في خَبَرِ الرسولِ صلواتُ اللهِ عليه

سُئِلَ عن قولِهِ ـ صلى الله عليه: «ألا أُخبِرُكُم بأَحَبِّكُمْ إليَّ وأَقْرَبِكُمْ مني مَجَالسَ يومَ القيامةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخلاقـاً، الموَطَّؤُونَ أكْنَافاً، الذينَ يَأْلَفُونَ ويُؤلَفُون، ألاَ أُخبِرُكُم بأبْغَضِكُم إليَّ وأبْعَدِكُم مني مجالسَ يومَ القيامةِ الثَّرْثَارُونَ المُتَشَدِّقُونَ المتَفَيْهِقُونَ، قالوا: يا رسول الله، قد عَلِمْنا مَنِ الثرثارُونَ والمتشدِّقُونَ، فمن المتَفَيْهِقُونَ؟ فقال ـ عليه السلامُ: المتكبِّرُون»(١).

قالَ المُعْتَرِضُ: إذا كان الثَّرْثَارُ الكثيرُ الكلامِ والمتشدِّقُ مَنْ يَخْرُجُ كلامُه من

أشداقِهِ ويَتَـنَـطَّعُ فيه فما لهٰذَيْنِ يَسْتَحِقَّانِ وَعِيدَ الرسولِ ـ عليه السلام ـ وأن يَصِفَهُما بالبغضِ التامِّ، والبغضُ يوجبُ العداوةَ، والعداوةُ توجبُ البراءَةَ، ومَنْ أكثرَ الكلام من المسلمين وتشدَّق في خطابِهِ لم يستحقَّ مِنَ الرسولِ ـ عليه السلام ـ البراءَة.

والجوابُ عن ذلك أن يُقال: أرادَ بالثَّـرْثَارِ أن يَكْثُـرَ كلامُهُ ويَـكْثُـرَ سَقَـطُهُ، وقلَّ ما تَخْلُو كَثْـرَةُ الكلامِ منه، والسَّقَطُ فيه يُوجِبُ الوِزْرَ، ومَنْ أرسلَ لسانَـهُ ورَمَىٰ بالكلامِ على عَوَاهِنِهِ كَـثُـرَ اكتسَابُـهُ للأَوْزَارِ، ويكونُ غَرَضُهُ فيما يُخْبِرُ به تعجيبَ المخاطبِ مِن خَبَرِهِ، فلا يَأْلُو جُهْداً فيما يُـزَخْرِفُ كلامَهُ، وإن كـثَّـرَ ذلك آثامَهُ، حتى يَحْمِلُه حِرْصُهُ على تَزْيِينِ أحادِيثِهِ والتعجيبِ من حكاياتِه على أن يَتَشَدَّقَ في خطابهِ، ويكونُ معنى قولِهِ: (أبْغَضِكم إليَّ) أي أثْقَلِكم على قَلْبِي، فليستْ البُغْضَةُ هاهنا هي البُغْضَةُ التي توجبُ البراءَةَ، إنما هي إخبارٌ عن ثُقْلِهِ على قَـلْبِـهِ، ولذلك أَتْـبَـعَ الصنفَيْنِ بقولِـهِ: المتفيقهون، وفسَّـرَهُ على أنهم المتكبِّـرُونَ، وهذا التفسيرُ هو الصحيحُ دونَ ما ذهبَ إليه أصحابُـنَـا من النحويينَ، وأهل اللغةِ، حيث حَمَلُوهُ على معنى مَلْءِ الفمِ من الكلامِ والاستكثارِ منه، لأنَّ المتكبِّرَ يُوصَفُ بالامتلاءِ من الكِبْرِ، ولا يُوصَفُ المتكلمُ بالامتلاءِ من الكلامِ، ولذلك قيلَ في المتكبِّرِ /٦٣ ظ/ به نَـفْخٌ ونَـفْجٌ، والمنفوخ والمنفوجُ متقاربان، وهما المَمْلُوآنِ ريحاً وباطِلاً، وهذه صفةُ المتكبِّرِ، وسائرُ ما ذكَرَه أبو العباسِ المبرِّدُ[1]، واحتجَّ بقولِ الأعشىٰ:

كَجابيـةِ الشيـخِ العراقيِّ تَـفْهَـقُ[2]

---

(١) المبرد: محمد بن يزيد: إمام العربية، ولد في البصرة، وتوفي في بغداد سنة ٢٨٦هـ. الأعلام ٧/ ١٤٤.

(٢) ديوان الأعشى ص ٢٧٥، والمعجم المفصل ٥/ ١٧٥، والبيت بتمامه:

تروحُ على آل المحلَّقِ جَفنةٌ　　　كجابية الشيخ العراقيِّ تفهـقُ

يشهد بصحةِ هذا التفسيرِ الذي فُسِّرَ في الخبرِ[1]

وسُئِلَ في هذا الخبر عن قولهِ ـ عليه السلام: (أحَاسِنُـكُم أَخْلاقاً) فقيل: كيفَ جمعَ أَحْسَنَ وأَحْسَنُ للتفضيلِ، وأفعلُ إذا كانت للتفضيلِ لم تُثنَّ ولم تجمعْ، تقولُ: زيدٌ أَحْسَنُكُمْ خُلُقاً والزيدانِ أَحْسَنُكُم خُلُقاً، ولا يقال: الزيدانِ أَحْسَنَاكم خُلُقاً، وكذلك لا يؤنثُ، لا يقال: هند حُسْنَاكم خُلُقاً، ولذلك قالَ ذو الرُّمَّةِ:

وَمَيَّـةُ أَحْسَنُ الثقَـلَيْنِ خداً وسَالِفَةً وأَحْسَنُـهُم قَذَالا[2]

والجوابُ عن ذلك أن يقالَ: إنَّ أفعلَ في الكلام يُسْتَعْمَلُ على وجهينِ:

أَحَدُهُما: أن تكونَ (من) مقدَّرَة معها، فإذا كانت كذلك لم تُثَنَّ ولم تُؤَنَّثْ، فيقال: هندٌ أصغرُ في أولادِ فلانٍ، يرادُ أصغرُ من غيرها.

والوجهُ الثاني: أن تكونَ (من) مقدَّرَة مع أَفعل، ولا يُرادُ تفضيلٌ بمن على المضافِ إليهِ أَفْعَلَ، وإنما يرادُ أنها فَضَلَتْهُم كِبَراً، وصِغَراً، فعلى ذلك يقالُ: هندٌ صُغْرىٰ البناتِ وكُبْرَاهُنَّ، وكذلك قوله (أحاسِنُكُم أخلاقاً) ليسَ يرادُ به من كان خلقُهُ أَحْسَنَ مِن خُلُقِ غيره، وإنما المرادُ أحبُّكم إليَّ القومُ الذين حَسُنُوا أخلاقاً، فعلى هذا الوجهِ تَصِحُّ تثنيتُه وجَمْعُهُ وتأنيثُـهُ.

مسألةٌ نحويةٌ

أجمعَ البصريونَ على أن ياءَيِ النسبِ في قولك: قُرَشِيٌّ وتَمِيمِيٌّ حرفٌ، وعندَ الكوفيينَ أَنَّها اسمٌ، وحُجَّتُهم في ذلك أَنها ياءُ إضافةٍ كياءِ الإضافةِ الخفيفةِ في قولِك: غُلامِي وثَوْبِي، إلا أَنَّ هذه الإضافةَ أوكدُ، فجعلَ لفظَها أقوى بالتكرير،

---

(١) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ١/ ١٢ ـ ١٣.

(٢) ديوان ذي الرمة ص ١٥٢١، والمعجم المفصل ٦/ ٥٢، وهو فيهما: أحسن الثقلين جِيداً. والقذال أعلى الشيء، وهو ما بين الأذن والنقرة.

وإنما كانَتْ هذه الإضافةُ أوكدَ والإضافةُ إلى النفسِ أضعفُ لأنَ هذه / ٦٤ و/ الإضافةَ لا تنفكُّ مِمَّا أُضيفتْ إليه، فالبصريُّ والكوفيُّ لا يخرجانِ عن هذه النسبةِ ولا يَنفكانِ من هذه الإضافةِ، وقولك: غلامِي وثوبي قد ينفكُّ الأولُ فيهِ من الثاني فيخرجُ عن أن يكونَ غلاماً له وثوباً له، قالوا: فإذا اتفقنا على أن الياءَ في قولهم: غلامِي اسمٌ مجرورٌ فكذلك الياءُ في النسبِ إذا قلتَ: تميميٌّ هي تلكَ الياءُ مؤكدةَ اللفظِ لتأكيدِ معناها.

والذي يَبْطُلُ به هذا القولُ أَنَّ هذه الياءَ لو كانت تلك أو كانت مِثْلَها أو مُشْبِهَةً لها لما صَحَّ إعرابُها، فأنت تقولُ تميميٌّ فيَلْحَقُ بالياءِ الإعرابُ والتنوينُ، والياءُ التي هي للمتكلم لا يَصِحُّ فيها شيءٌ من ذلك، وشيءٌ آخرُ وهو أن الياءَ لو كانت اسماً لا ستحقَّ الاسمُ الأولُ إعراباً منفرداً يَخْتَصُّهُ سِوىٰ إعرابِ الياءِ، كما أنك إذا قلتَ: هذا غلامُ زيدٍ كان لزيدٍ إعرابٌ غيرُ إعرابِ غلامٍ، وكذلك إذا قلت: هذا غلامي فالياءُ مجرورةٌ وغلامٌ مرفوعٌ، وليس كذلك الاسمُ الذي فيه ياءُ النسب، لأن الإعرابَ الذي يستحقه الاسمُ الأولُ ينزلُ في الياءِ التي هي عندَهم الاسمُ الثاني، فدلَّ ذلك على صحةِ ما ذهبَ إليه البصريونَ من أن الياءَيْنِ هاهنا كتاءِ التأنيثِ في قولهم: قائمة قدْ دخلتْ على قائمٍ، وكانت الميمُ حرفَ الإعرابِ قبلها، فلما حَلَّتْ الهاءُ آخِراً صارت مَحَلَّ الإعرابِ، وحُرِّكَ ما قبلَها بالحركةِ التي تَـقْتَـضِيها كما حُرِّكَ [ما][1] قَبْلَ ياءِ النسبِ بالحركةِ التي تقتضيها وهي الكسرةُ.

ومما يحتجُّ به الكوفيونَ قولهم: فلانٌ مُـرِّيٌّ مُرَّةُ غطفانَ، وفلانٌ تميميٌّ تميمِ فلانٍ، قالوا: فالدليلُ على أنَّ الياءَ اسمٌ مجرورٌ أنهم أبدلوا منها الاسمَ الظاهرَ، قيل له: ليسَ في ذلك على أن الياءَ اسمٌ، وأما قولهم: مُرَّةُ غطفانَ فإنه يجوز فيها الرفعُ والنصبُ والجرُّ، فأما النصبُ فعلى معنى أعني، لأنه لما قال هذا منسوبٌ إلى مُرَّة، وللعربِ قبائلُ تسمىٰ الواحدةُ منها مُرَّةَ بَيَّنَ ما أرادَ بأنْ قال

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

أعني مُرَّةَ غطفانَ، وإذا قالَ مُرَّةُ فرفعَ فكأنه قال هو مُرَّةُ غطفانَ، وإذا جَرَّ وهو الموضعُ الذي احتجَّ به الكوفيُّ فإنه يكونُ محمولاً على المعنى، ومعنى النسبِ ذو لأنه موصوفٌ / ٦٤ ظ/ باسم جامِدٍ، والأسماءُ الجامدةُ إذا وُصِفَ بها تُوُصِّلَ إليها بـ (ذو)، فيقال: زيدٌ ذو مال، وذو جواهِرَ، فكذلك يقال: تمِيمِيٌّ، بمعنى ذو تميم، فإذا جُرَّ بعدَ النسبِ الاسمُ المُمَيِّزُ عَنِ الالتباسِ فإنه يكونُ محمولاً على معنى الكلامِ، كأنه قال: هو ذو تميمٍ تميمِ فلانٍ.

بَيتُ شِعرٍ

إذا ما خَلَعْنَ البيضَ والسودَ بينها ... أولاتُ الطُّفَىٰ منها قِصَارٌ خَوالجُ

يصفُ إبلاً تقطعُ مفاوِزَ، فتخلعُ الليالِيَ والأيامَ في هذه الصَّحَاصِحِ، وهي السودُ والبيضُ، والمعنى: أنها تسيرُ الليلَ والنهارَ أجمعَ.

وقوله: (أُولاتُ الطُّفَىٰ) الطفىٰ جمع طُفْيَةٍ، وهي خُوصَةُ المُقْلِ، والحيَّاتُ تُشَبَّهُ بها، وأرادَ بها الأزِمَّة، وجعلها قصاراً خوالجَ لأن الإبلَ إذا رَفَعَتْ رؤوسَها لنشاطها وجَذَبَ راكبُها الزِّمَامَ قَصُرَ، كما قال المتَلَمِّسُ[1]:

تَنجُو بكَلْكَلِهَا والرأسُ مَعْكُوسُ[2]

أي مجذوبٌ بالزمام إلى خلفٍ، وإذا أَرْخَتْ أعناقَها ومدَّتْ رؤوسَها طالتْ أزِمَّتُها، فركبانُها يحتاجُونَ إلى إرخائِها.

والخوالجُ: الجواذبُ، كأن الأزمَّةَ تَجْذِبُ رؤوسَها إلى خلفٍ وتَمْنَعُهَا من المضيِّ في السير معَ نشاطها وحِرْصِها على النفاذِ، ومنه قولُ الشاعرِ:

---

(١) المتلمس: جرير بن عبد العزى (وقيل عبد المسيح)، شاعر جاهليٌّ من أهل البحرين، الأعلام ٢/ ١١٩.

(٢) ديوان المتلمس ص ١٠٢، والمعجم المفصل ٤/ ٦٤.

كأنَّ أُولاتِ الطُّفَى في البُـرَىٰ يُعَارِضْنَ إذا يَـنْـبَـرِيـنَـا

فأرادَ بأُولاتِ الطفى الحيَّاتِ، والمعنى الأزمَّة، أي: كأن مكانَ[1] أزِمَّتِهَا حَيَّاتٌ تعارِضُ هذه النوقَ إذا تَعَرَّضْنَ المسيرَ.

ومِمَّنْ شبَّهَ الزِّمامَ بالحيَّةِ ذو الرُّمَّةِ في قوله:

وأحْوَىٰ كأَيْمِ الضَّال أطرقَ بَعْدَمَا حَبَا تحتَ فَيْنَانٍ من النَّبْتِ وَارِفِ[2]

أرادَ بالأَحْوَى زِمَاماً يَضْرِبُ لَوْنُهُ إلى السَّوَادِ، وأيْمُ الضالِ حَيَّةٌ بينَ أشجارِ السِّدْرِ دقيقةٌ، والفَيْنَانُ ما تَشَعَّبَ منه أغصَانٌ وأفنانٌ، والوارِفُ الذي يَقْطُرُ نِعْمَةً، يقالُ: وَرِفَ يَرِفُ، فهو وارِفٌ، ويَقْرُبُ من هذا المعنى رَفَّ يَرِفُّ رَفِيفاً، إذا مَجَّ النَّدَىٰ ٱرتواءً. / ٦٥ و/.

مَثَـلٌ

عَرِّضْ للكريمِ ولا تُباحِثْ[3]

أي تَكْتَفِي معَ الكريمِ عندَ سؤالهِ بالتعريضِ قبلَ التصريحِ.

ومَثَلٌ من الأمثال: أرْخِ يَدَيْكَ وٱسْتَرِخْ[4]، إنَّ الزنادَ من مَرْخ.

يريدُ أَشِرْ إليهِ إشارةً إلى الكريمِ ولا تبالغْ في الاستقصاءِ، فإن ذلك يُوصِلُكَ إلى أقصىٰ مُرادِك، والمَرْخ كثيرُ النار، فإذا تَحاكَّ غُصْنَانِ منها خَرَجَتْ نارُهُما فربما أَحْرَقَتِ الغَيْضَة، فيقال لمَنْ يَقْدَحُ النارَ إذا كانت زنادُهُ من هذه الشجرةِ: ٱقْرَعِ الزَّنْدَةَ بالزندةِ كيفَ ما شِئْتَ بقُوَّةٍ أو بِضَعْفٍ، فإنك تَبْلُغُ منه حَاجَتَكَ.

---

(١) في الأصل: مكانها.

(٢) ديوان ذي الرمة ص١٦٣٦، والمعجم المفصل ٥/ ٨٧.

(٣) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٣٤.

(٤) في الأصل جاءت الكلمة بالحاء (واسْتَـرِح) وفي مجمع الأمثال للميداني (١/ ٢٩٥) والمستقصىٰ للزمخشري (١/ ١٣٩ و ٢٧٧) جاءت بالخاء المعجمة (واسْتَـرْخِ).

ومِثْلُهُ من أمثالِ العربِ: في كلِّ شجرةٍ نارٌ، واستَمْجَدَ المَرْخُ والعَفَارُ[1]، معنى قوله: اسْتَمْجَدَ، أي: استكثَرَ منها، يقال: ضَافَ فلان فلاناً فأَمْجَدَهُ قِرىً، أي أوْسَعَهُ إيَّاهُ، ويُضْرَبُ هذا المثلُ لقومٍ كرامٍ صَارَ وَاحِدٌ من بينهم أكرَمَهُم، ولذلك قالَ بسرُ بن أرطاة[2] لما سُئِلَ، فقيل: أيُّ قريشٍ أفضلُ، فقالَ: في كلِّ شجرةٍ نارٌ واستمجدَ المَرْخُ والعَفَارُ، فقيلَ: مَنْ عَنَيْتَ؟ فقال: عَبْدَ منافٍ، ولاسِيَّما هاشمٌ وأميةُ.

ويقالُ في مَثَلٍ آخَرَ للفاحِشِ إذا رُمِيَ به فَاحِشٌ مثله: اقدحْ بدِفْلَىٰ في مَرْخٍ، ثُمَّ شُدَّ بعدُ أو أَرْخِ[3] لأن هاتين الشجرتَيْنِ يَرِيَانِ سَريعاً، فكأنه قال: هَيِّجِ الفاحشَ على فاحشٍ مِثْلِهِ أدنى تهييجٍ ثمَّ أمْسِكْ، فإن الشرَّ سَوْفَ يَهيجُ بينهما ولا تحتاجُ إلى تَخْرِيشٍ وَتأرِيشٍ، وهذا على الضِّدِّ من المثلِ الأولِ الذي بدأنا به.

ومِثْلُ الأولِ قولُ الشاعر:

وإذا طلبْتَ إلى كريمٍ حَاجَةً ... فَلِقَاؤُهُ يَكْفِيكَ والتَّسْلِيمُ

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٧٤، قال: استمجد المَرْخُ والعَفَارُ، أي استكثرا وأخذا من النار ما هو حسبهما، وينظر: أمالي المرتضىٰ ٢/ ٢٩، والزمخشري: المستقصىٰ ٢/ ١٨٣.

(٢) في الأصل (بشر) والصواب (بسر) بالسين، وهو بسر بن أرطاة القرشي، أحد قادة معاوية ابن أبي سفيان، ومن اكابر أصحابه، توفي سنة٨٦هـ. ينظر: الأعلام ٢/ ٥١.

(٣) الزمخشري: المستقصى ١/ ٢٧٧.

المجلسُ التاسِعَ عشَرَ

مَسْأَلَةٌ في القُرآنِ

سُئِلَ عن قولِ الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ۝٣﴾ [المائدة]، فقيلَ: إذا كان هذا خطاباً للمسلمين، والمرادُ بالدينِ الإسلامُ، دَلَّ قولُه: أكملتُهُ لكم على أنه كان[1] ذا نقصٍ قبلَه، ولا يجوزُ أن يكونَ دينٌ يَتَعَبَّدُ اللهُ به خَلْقَهُ ناقصاً، فما وجهُ قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؟

والجوابُ عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[2]:

أوَّلُها: ما ذهبَ إليه الحسنُ، وهو /٦٥ ظ/ أن يكونَ (اليومَ) عبارةٌ عن زمنِ النبيِّ، صلى اللهُ عليه، كُلِّهِ، كما يقول القائل: أصبحَ فلانٌ اليومَ عَيْناً، ومعنى إكمالِ الدينِ في هذا الوجهِ هو أنه جعله دِيناً يَنْسَخُ ما قبلَه من الأديان، ولا يكونُ بعدَه ما يُنْسَخُ به آخِرَ الزمانِ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ (اليوم) عبارةً عن بعضِ أزمنةِ النبيِّ ـ عليه السلام ـ ويكون معنى إكمال الدينِ هو ما دلَّ عليه بقوله ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ ۝٣﴾ [المائدة] أي يَئِسُوا أن تَرْتَدُّوا عن دينِكم وتَرْجِعُوا إلى دينهم، وحَدَّثُوا أنفُسَهُم باتِّبَاعِكُمْ والإقلاعِ عن خِلافِكُم.

والجوابُ الثالثُ: أن يكون المعنى إكمالَ الدينِ مَدْلولاً عليه بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ أي يَئِسُوا من أن يُكْرِهُوكم على الكفرِ أو يَرُدُّوكم إلى الشِّرْكِ، ويَرُدُّوكم في الدينِ كما كانوا يُعَذِّبُون المستضعفينَ بمكةَ، ويَأْسُهُمْ من

---

(١) في الأصل: كا.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١١/ ١٤٠.

ذلك إنما هو لمَّا رَأَوْا من أَمْرِ الإسلامِ في اعتلائِهِ بعدَما حاولوا زماناً إطفاءَ نُورِه ونارِه، وهَدْمِ عَلَمِهِ ومَنَارِه، ففي اليوم الذي أَيْأَسَهُمُ اللهُ من ذلك أكملَ دينَكم بمَا فَسَخَ من عزمِ عَدُوِّكم.

الجوابُ الرابعُ: أن يكونَ معنى إكمال الدينِ مَدْلُولاً عليه بقوله ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي ۝١٥٠﴾ [البقرة]، أي أَمَّنْتُكم من أن يَغْلِبُوكم في قِرَاعٍ، أو يَظْهَرُوا عليكم عند مِصَاعٍ[1].

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ معنى ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ قَرَّرْتُ الأحكامَ التي خَفَّفْتُها عنكم مَقَارَّهَا، فلا يُنْسَخُ بعدَ اليوم شيءٌ منها، وذلك كما أَلْزَمَهُمْ في ابتداءِ الشرعِ أن تقومَ العشرة منهم لمئةٍ، والمئةُ لألْفٍ، ثم قال: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۝٦٦﴾ [الأنفال].

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ معنى ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أي أكملتُ نَصْرَ دينِكم، وقَذَفْتُ من الرُّعْبِ في قلوبِ عَدُوِّكم مالا يَثْبُتُ له قَدَماً مَعَكم، فيكونُ هذا على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقَامَهُ.

والجوابُ السابعُ: أن يكون معنى ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ بَيَّنْتُ ما فَرَضْتُهُ من أمْرِ الحجِّ الذي يَجِبُ مَرَّةً في العُمُر، وهو آخِرُ صِنْفٍ يُؤَدَّىٰ من الفَرْضِ، وفي الخبرِ أن هذه الآيةَ نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ ويومَ جمعةٍ[2].

والجوابُ الثامنُ: ما يروىٰ عن /٦٦ و/ ابن عباسٍ أنه قال: كنتُ معَ رسولِ الله ـ صلى الله عليه، بعرفةَ عشيَّةَ جُمُعةٍ فنزلتْ هذهِ الآيةُ حينَ اضْمَحَلَّ الشِّرْكُ وهُدِمَ منارُ الجاهليةِ، فلم يَحُجَّ في ذلك العام مَعَ المسلمينَ أَحَدٌ منَ المشركينَ،

---

(١) المصاع: المجالدة.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ١١٠، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ١٩.

فكانوا قَبْلُ يُخَالِطُونَـهُم فيُـقِـيمُونَ طاعةَ اللهِ ومَعَـهُم مَنْ يقيمُ مَعَـاصِيَ اللهِ يَـتَـوَهَّهما طاعةَ كفِعْلِهم، هذا معنى ﴿أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ في هذا الوجه[1].

والجوابُ التاسعُ: أن هذه الآيةَ نزلتْ في حَجَّةِ الوداع وكانَ رسولُ اللهِ ـ صلى اللهُ عليه ـ قد أدَّعىٰ ما دُعِيَ إليه من فَرْضِ الحجِّ ونَفْلِهِ، فأكملَ اللهُ به دينَهُ، ثم جَعَلَ إكمالَ دينهِ إكمالاً لدينِنا لما جَعَلَ من الأُسْوَةِ به لنا.

والجوابُ العاشرُ: ما رُويَ عن أبي بكر بنِ عَيَّاشٍ[2] أنه قال: ما أَنْـزَلَ اللهُ بعدَ هذه الآيةِ حِلاًّ ولا حَرَاماً، فهذا إكمالُ الدينِ.

وليس المرادُ في شيءٍ من هذه الوجوهِ أنَّهُ كان ناقصاً قبلَه، بل كان كلُّ ما تَـعَـبَّـدَ اللهُ تعالى به كاملاً في وَقْتِـهِ، ثم لما تَـعَـبَّدَ بعدَ ذلك بغيره من العباداتِ أَطْلَقَ في الوقتِ الثاني لفظَ الإكمالِ عليه على معنى أَنَّهُ أُضيفَ الثاني إليه، فيكونُ إكمالاً للأجرِ الذي جَعَلَهُ اللهُ تعالى للمسلمينَ على الإسلامِ وأَعَدَّهُ لهم في دارِ الثوابِ من الإنْعام.

مسألة في خَبَرِ الرسولِ صلواتُ اللهِ عليه

سُئِلَ عن قولِهِ ـ عليه السلامُ: «بَرِئْتُ إلى كلِّ خَلِيلٍ من خُلَّةٍ[3]، ولو كنتُ مُـتَّخِذاً خليلاً لاَتَّخَـذْتُ أبا بَـكْـرٍ خليلاً، وإنَّ صاحِبَكم خليلُ اللهِ»[4]، فقالوا: كيفَ تَـبَـرَّأَ من مُخَالَّةِ أَصْحَابِهِ، وهم يُسَمَّوْنَ أخِلاَّءَهُ، ولذلك قالَ جريرٌ في مَـقْـتَـلِ الـزُّبَـيْرِ:

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٦/١٠٨.

(٢) هو شعبة بن عيَّاش الكوفي، من مشاهير القراء، أخذ القراءة عن عاصم، وتوفي في الكوفة سنة ١٩٣هـ، الأعلام ٣/١٦٥.

(٣) كذا في الأصل، وفي رواية مسلم: من خِلِّهِ.

(٤) رواه مسلم (الحديث ٦١٢٦)، والترمذي وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٢/٥٧).

أَفَبَعْدَ مَنْزِكِهم خَليلَ محمدٍ   يَرْجُو القُيُونُ مَعَ الرسولِ سَبِيلاَ[1]

قالوا: ورَوَيتم عن النبيِّ ـ عليه السلام: «المرء على دينِ خليلهِ، فليَنْظُرْ مَنْ يُخَالّ»[2] قالوا: فإذا كانتِ اللغةُ تُطْلِقُ على الصحابةِ اسمَ الخُلَّةِ، وكان النبيُّ قد قال: «المرءُ على دِينِ خَلِيلِه» فما الوجهُ أن يَتَبَرَّأَ إلى كلِّ خليلٍ من خُلَّتِهِ.

والجوابُ عن ذلك من وَجْهَيْنِ، يَقْتَضِيهما اشتقاقُ الخليلِ:

فأوَّلُهُما: أن يكونَ الخليلُ من قولهم خَلَّلَ الرجلُ إذا خَصَّ وهو ضِدُّ عَمَّ، ومنه / ٦٦ ظ/ قول طرفة:

قُـدُماً تَـنْـضُو إلى الداعي إذا   خَلَّلَ الدَّاعي بِدَعْوَىٰ ثُمَّ عَمّْ[3]

فمعنى قوله (خَلَّلَ) خَصَصَ، فيكون معنى قول الرسولِ ـ صلى الله عليه: (بَرِئْتُ إلى كلِّ خليلٍ من خُلَّتِه)، أي: بَرِئْتُ من أن أختصَّ واحداً من الصحابةِ بما أَمْنَعُه غيرَه مِن مُوَالاةٍ ومَحَبَّةٍ، إذ كانوا كلُّهم سواءً في هذه الحالةِ، ويَدُلُّ عليه الخبرُ الآخرُ المروي عن ابن عباس، قال: خرجَ رسولُ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ عاصباً رأسَهُ بِخِرْقَةٍ فصَعِدَ المنبرَ، ثم قال: «إن أَمَنَّ الناسِ عليَّ بنَفْسِهِ ومالهِ أبو بكر بن أبي قحافة، ولو كنتُ متخذاً خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ولكنْ أُخوةُ الإسلامِ أفضلُ، سُدُّوا عني كلَّ خَوْخَةٍ إلى المسجدِ غير خَوْخَةِ أبي بَكرٍ»[4]. أي لو آثرتُ أَحداً بموالاةٍ لآثرتُ أبا بكرٍ بها لِمَا جَادَ به من نَفْسِهِ ومالهِ عليَّ، غيرَ أنَّ آصرةَ الإسلامِ أفضلُ من عقائدِ الوُدِّ التي لا تكونُ مَبْنِيَّةً على الدِّينِ.

---

(١) ديوان جرير ٣٦٥، والمعجم المفصل ٦/ ١٣١، وفيه: أَفبعدَ مقتلكم.

(٢) رواه الترمذي (المعجم المفهرس٢/ ٥٧)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/ ٥١٠ و ٢/ ٢٦٣.

(٣) ديوان طرفة ص١١٤.

(٤) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ٢/ ٥٧).

والجوابُ الثاني: أن يكونَ الخليلُ مأخوذاً من الخِلاَلِ الذي وَسَطَ الشيءِ، وما وراءَ الظاهرِ منه، فالخليلُ مَن تُدْخِلُه في خِلال أُمورك دونَ ظواهِرها، والأخلاءُ في هذا الوَجْهِ كالبطانَةِ، وانتفىٰ النبيُّ ـ صلى اللهُ عليه ـ من أن يَمْنَحَ واحداً من أصحابه ـ رضي اللهُ عنهم ـ ما يَستَسِرُّ بهِ دونَ الآخرِ مِن موالاةٍ وَجَبَتْ عليه للجميعِ وجوباً واحداً.

وقد قال ابن الأنباريّ: المخالَّةُ المَحَبَّةُ التي لا نَقْصَ فيها ولا خَلَلَ، قال: الخليلُ هو الذي يَبْذُلُ مِن نَفْسِهِ مَحَبَّةً لا يَشُوبُها خللٌ ولا يَتَخَوَّنُهَا نَقْصٌ. وهذا لا يَتَّجِهُ في العربيةِ، لأنَّ الخليلَ يجبُ أن يكون مَن فيه الخَلَلُ، كما أنَّ الفقيرَ يجبُ أن يكون اسماً لِمَنْ خَلَّهُ الفقرُ، لا اسماً لِمَنْ لا فقرَ له، والظريفُ اسمٌ لِمَنْ فيه ذلك الفِعْلُ، وذكرَ في قوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء]، وجهينِ:

أَحَدُهُما: ماذكرناه من أن يكونَ المحبوبُ الذي لا خَلَلَ في مَحَبَّتِهِ ولا نَقْصَ، وقد بَـيَّنا فسادَ هذا الوجهِ.

والثاني: أن يكونَ الخليلُ في صفةِ إبراهيم ـ عليه السلام ـ هو الفقيرُ إلى اللهِ خاصَّةً دونَ غيره من خَلْقِهِ، وكان إذا حَزَبَهُ أمرٌ لم يَلْتَجِئْ إلى مخلوقٍ، ولم يَنْقَطِعْ إلا إلى اللهِ تعالى.

فهذا معنى قوله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، ويجوزُ فيه الوجهانِ الأوَّلانِ / ٦٧ و/ اللذانِ بدأنا بذكرِ اشتقاقِهِما، وهو أن يكونَ اللهُ تعالى قد خَصَّهُ في وَقْتِهِ وعَصْرِهِ بما لم يَخُصَّ به غَيْرَهُ من أَهْلِهِ، والثاني أن يكونَ قد أَطْلَعَهُ من خَلَلِ غُيُوبِهِ على ما لم يُطْلِعْ عليهِ غيرَه، كما قال تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴿٢٧﴾﴾ [الجن].

مسألةٌ نحويّةٌ

اختلفَ النحويونَ في قولهم: لأضْرِبَنَّ أيُّـهُمْ أفْضَلُ، وقَوْلِهِ تَعالىٰ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم].

فقال الخليلُ: (أيُّهم) في هذا المكانِ معربٌ وَرَفْعُهُ على طريقِ الحكايةِ، كأنه إذا قال: لأضربَنَّ أيُّهم أفضلُ، أي: لأضربَنَّ الذي يُقَالُ له أيُّهم أفضلُ.

وقال يونسُ: هو مُعْرَبٌ، والفعلُ الذي قَبْلَهُ مُلْغىً مُعَلَّقٌ غيرُ مُعْمَلٍ في لفظهِ.

وقالَ سيبويهِ: هو مبنيٌّ على الضمِّ غيرُ مُعْرَبٍ(١).

وأما حُجَّةُ الخليلِ فهي أن (أيّاً) مضافٌ متمكنٌ معربٌ في كلِّ مكانٍ، فإعرابُهُ باتفاقٍ، والبناءُ في مِثْلِهِ غيرُ معتادٍ، ووجهُ الحكايةِ على قولِ الشاعرِ:

ولقد أَبيتُ مِنَ الفتاةِ بمَنْزِلٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ(٢)

وقد اعترضَ على ذلك سيبويهِ بأنْ قال: إن ذلك في ضرورةِ الشعرِ لا في سعَةِ الكلامِ، ولو جازَ مَا ذهبَ إليه الخليلُ لجازَ أن يقالَ: أضربِ الفاسقُ الخبيثُ، على تقديرِ أضربِ الذي يُقالُ له الفاسقُ الخبيثُ، فلمَّا لم يَجُزْ هذا لم يَجُزْ ذاك.

وأما مذهبُ يونسَ فهو أضعفُ المذاهبِ، لأنه جَعَلَ الفِعْلَ الواصلَ المؤثِّـرَ مُلْغىً، والإلغاءُ إنما يكونُ في أفعالِ القلبِ، ومِن حُجَّتِهِ أنَّ قوله: لأضربَنَّ عبارةٌ عن عَزْمِهِ ونيَّـتِهِ وإخبارٍ عما ثبتَ في عِلْمِهِ، فهو في هذه الحالِ كفعلٍ من أفعالِ القلبِ، وكذلك قوله ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم] هو بمعنى: إنا نعلمُ أيُّهم أشدُّ عِتِـيّاً فنعاقِبُـهُ، وعلى هذا الذي ذهبَ إليه جوازُ تعليقِ كلِّ فعلٍ، وهو يُجَوِّزُهُ على هذا المعنى من الوجهِ الذي ذكرناه.

---

(١) ينظر: الزجاجي: مجالس العلماء ص٣٠١، والكتاب ٢/ ٣٩٩، والأصول ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص٦١٦، والمعجم المفصل ٧/ ٢١٠.

وأما مذهبُ سيبويهِ فهو مبنيٌّ على الضمِّ سواءٌ دخلَ عليه الجارُّ أو الناصبُ، فإنه لا ينتقلُ عن الضمِّ، فهو يقول: اَمْرُرْ على أَيُّـهُمْ /٦٧ ظ/ أفضلُ، واَمْرُرْ بأيُّهم أفضلُ، وخُذْ أيُّهم أفضلُ، وهو يقول: إنما تُـبْنَىٰ (أيٌّ) إذا حُذِفَ[1] من صلتهِ ما فيه ذِكْرُهُ، فإن رددتَ إلى صلتهِ ما حَذَفْتَـهُ أعْرَبْتَـهُ، فقولُكَ: لأضربَنَّ أيُّهم أفضلُ، إذا قُلتَ فيه لأضربَنَّ أيَّهُمْ هو أفضلَ، فأتيتَ بهو لم يكن في أي إلا النصب، وكذلك إذا قلتَ: اَمْرُرْ بأيِّهم هو أفضلُ، لم يكن إلا الجرُّ، لأنكَ كمَّلْتَ الموصولَ بصلتهِ، ووجهُ قولهِ: إن الصلةَ لا تَـتَعَلَّقُ بالموصولِ إلا بالذكرِ الذي يَـتَضَمَّنُـهُ له، فإذا عُـرِّيَتْ من الذكر بَـطَلَتِ الصلةُ والموصولُ، فلمَّا حُذِفَ هذا الذِّكْرُ من اللفظِ وقُدِّرَ منطوقاً به جَرَىٰ مَجْرَىٰ قبلُ وبعدُ، في أنهما لا يَصِحُّ معناهما إلا بما تضافانِ إليه، فإذا حُذِفَ ما أُضيفتا إليه وقُدِّرَ معهما وَجَبَ بناؤُهُمَا، فقلتَ: للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وإذا أضفتَ قلت: جئتُ قبلَكَ ومِن قَبْلِكَ، فوَفَّيْتَـهُما حَقَّهُمَا من الإعرابِ عندَ تَوْفِيَةِ حَظِّهِمَا من الإضافةِ، وتَـبْنِيهِمَا إذا سَلبْتَـهُمَا ما أُضِيفَتَـا إليهِ مِمَّا بهِ كمالُ معناهما، كما تفعلُ ذلك في (أيٍّ) إذا أتيتَ بصلتهِ كاملةً أَعْرَبْتَـهُ، وإذا حَذَفْتَ منها ما هو العُمْدَةُ في صِحَّةِ الفائدةِ بَنَـيْـتَـهُ، كما بَنَيْتَ (قبلُ وبعدُ).

وهذا الوجهُ اعترضَ عليه أبو بكر السرَّاجُ فقال: إن (أيّاً) مخالفةٌ لقبلُ وبعدُ، لأن (أيّاً) تُعْرَبُ إذا سُلِبَتِ الإضافةُ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء]، وإذا أُضيفتْ على مذهبِ سيبويه جامعَ الإضافةَ البناءُ، فالبناءُ حاصلٌ في (أيٍّ) مَعَ الإضافةِ، والإعرابُ إذا أُفردَ عن الإضافةِ لازمٌ لها غيرُ مفارقٍ، فهي مخالفةٌ لِقَبْلُ وبعدُ في المعنى الذي جَمَعَ فيه بينهما.

ومما يَـنْصُرُ بهِ سيبويهِ مَذهَبَـهُ وينفصلُ به عما أَلْزَمَهُ أن يقولَ: إن بيانَ (أيِّ)

---

(١) في الأصل: خُذِ.

في الصلةِ كما أنَّ بيانَ قبل وبعد في الإضافةِ، فالصلةُ إذا كانت العمدةُ منها محذوفةً كانت كقبلُ وبعدُ إذا حُذِفَتِ منها الإضافةُ.

وأما إعرابُ (أيّ) في الإعرابِ عن الإضافةِ فلشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُما أنَّ البيانَ الذي هو صلةٌ ملازمٌ لها غيرُ محذوفٍ منها، والآخرُ أنَّ الإضافةَ إذا حُذِفَتْ عَاقَبَها التنوينُ، فوَجَبَ معَ التنوينِ ما وَجَبَ معَ الإضافةِ.

ولأيٍّ خصائِصُ ليستْ لشيءٍ من المبهماتِ، لأنه ليسَ في الأسماءِ المبهمةِ الناقصةِ /٦٨ و/ اسمٌ معربٌ غيرُ أيٍّ، ولا فيها ما يَحْسُنُ حذفُ المبتدأ من صلتهِ كما يحسنُ حذفُهُ من صلَةِ أيٍ، لا يَحْسُنُ أن تقولَ: اَضربِ الذي أفضلُ، ولا أن تقول: اَضربْ مَنْ أفضلُ، ولا أن تقول: خُذْ ما أجودُ، على معنى خُذْ ما هو أجودُ، واَضربْ مَنْ هو أفضلُ، كما حَسُنَ قولهم: اَضربْ أَيُّهُم أفضلُ[1].

بَيْتُ شِعْرٍ

فيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبلِّغَنْ ... ذُؤَابَ بنَ هِنْدٍ واَنْظُرَنْ مَنْ تُعَاتِبُ

بأَنَّ إزاءَ الحَوْضِ يَمْنَعُ ماءَهُ ... إذا نُزِعَتْ من جَانِبَيْهِ النصَائِبُ

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يكونَ المرادُ: إنْ مَنَعَ نَصْرَهُ اَستغنىٰ عَنْهُ، كما أنَّ الحجارةَ المنصوبةَ حوالي الحَوْضِ إذا نُزِعَتْ وبَقِيَ الحَجَرُ الذي يكونُ عندَ مَصَبِّ الدَّلو بَيْنَ الحَوْضِ والبئرِ فإنه يمنعُ الماءَ من أن يعودَ إلى الرَّكِيِّ، ويكفي حَفِيرُ الحوضِ من النصائبِ، يريد أَنَّ نُصْرَتَهُ وإن تَأَخَّرَتْ فليستْ مِمَّا يَهْدِمُ عِزّاً أو يُبِيحُ حِمىً.

والوجهُ الثاني: أنْ يكونَ معنى يمنعُ ماءَه: أي لا يَجُودُ به، ويكون هذا عتاباً

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ص ٨٨.

لذوابِ على ذَهَابِهِ عن رعايةِ نُعمَاهُ وشُكْرِهِ إحسانَهُ، فكأنه قال إنَّ المحسنَ إذا لم يُحْفَظْ إحسانُهُ وَرَآهُ ضَائِعاً مَـنَـعَهُ وحَمَاهُ من أن يُـضِيعَهُ، كما قال عنترةُ:

نُـبِّـئْتُ عَمْراً غيرَ شاكِرِ نعْمَتِـي ... والكُفْرُ مَخْبَـثَـةٌ لنَـفْسِ المُنْعِمِ[1]

أي مَنْ كُفِرَ إحسانُهُ حُمِلَ على قَطْعِهِ ومَنْعِهِ، فكأنه قالَ في رِسالتِهِ إلى ذؤابِ ابن هندٍ: إن الحَوْضَ إذا نُزِعَتْ عنه النصائبُ، وغَاصَ الماءُ في جوانبه، وتَشَرَّبَتْهُ الأرضُ، كان سَبَباً للامتناعِ مِنَ السَّقْيِ، وداعياً لإزاءِ الحوضِ إلى أن لا يَفِيضَ فيه ما يَفِيضُ، والنصائبُ حافظةٌ له، فأضافَ المنعَ إلى الإزاءِ لمَّا كانَ الماءُ سَبَباً إلى الحوضِ، وكان هو الذي يَلِي الحوضَ والبئرَ.

مَثَـلٌ

قَـوْلُهُمْ: عَيْنُـهُ فُـرَارُهُ[2]

تسْتَـعْمِلُهُ العربُ في المتاعِ النفيسِ وفي الرَّجُلِ الجَوَادِ، إذا نُظِرُ إليه أَدْنىٰ نظرةٍ اُطُّلِعَ منه على غايةِ ما يُرَادُ من العِلْمِ به، فيقولون: الجوادُ عَيْنُه فُرَارُه، أي نَظَرُكَ إلى نَفْسِه يَـفِرُ لك / ٦٧ ظ/ عن مَـكْنُونِـهِ، فعينُه نَـفْسُهُ، فكأنه قال مَنْظَرُهُ يَـفْـتَـرُّ عن مَخْبَرِه، وظاهِرُهُ يُـنْبِئُـكَ عن باطنِهِ.

وذهبَ أبو عمرو بن العلاءِ في هذا المثلِ إلى غيرِ ما ذَهَبَ إليه سائرُ أهلِ اللغةِ، فقال: هذا يستعملُ فيمن يُسأَلُ عن خَبَرِهِ، فيطلعُ عندَ ذكرِهِ، فيقولُ: عَيْنُهُ فُرَارُهُ، أي فُرَّ عَنْهُ حَضَرَتْ نَفْسُهُ، قال: وهذا كما يقالُ: اُذكُرْهُ تَرَهُ، وذلك يستعملُ في الذئبِ، قالَ الشاعرُ[3]:

---

(١) ديوان عنترة ص ٣١٤، والمعجم المفصل ٧/ ٣٨٩.

(٢) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال ١/ ٩.

(٣) مجهول، ينظر: ابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص ١٨٧، وأمالي القالي ٣/ ١٢٩، =

هـو الخبيـثُ عَيْنُـهُ فُـرَارُهْ

أطلسُ يُخْفِي شَخْصَهُ غُبَارُهْ

فـي فَمِـه شَفْـرَتُـهُ ونَـارُهُ

بَـهْـمُ بنـي مُخَـارِقٍ مُـزْدَارُهُ

أي حيثُ ما ذُكِرَ حَضَرَتْ عَيْنُه، أي حَضَرَ هُوَ.

آخر الجزء الرابع، والحمدُ لله رَبِّ العالمينَ، وصلواتُه على سيدِنا محمدٍ النبيِّ وآلهِ.

يتلوه في الجزءِ الخامسِ المجلسُ العشرون

سئل عن قولهِ عزَّ وجلَّ ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ ۝٦﴾ [المائدة]، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ.

= والبيان والتبيين للجاحظ ١/ ١٣٥، والمعجم المفصل ١٠/ ١١٤.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المجلسُ العشرونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سئِلَ عن قولِ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ۝٦﴾ [المائدة]، فقيل: كيفَ خالفَ أكثرُ الأمصارِ ظاهرَ الكتابِ، فأَوْجَبُوا غَسْلَ الرجلينِ، ولم يُجَوِّزُوا مَسْحَهُمَا، مَعَ أنه خلافُ ما يَدُلُّ عليه ظاهرُ القرآنِ.

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أَوْجُهٍ[1]:

أحَدُها: أن يقالَ: المَسْحُ إمْرارُ الشيءِ على الشيءِ، فتارةً يكون إمرارُ اليدِ على رأسِ الصبيِّ من غيرِ ماءٍ ولا نَدْوَةٍ، فيقالُ: مَسَحَ رأسَ اليتيم، وتارةً يكونُ إمرارُها عليه بماءٍ كما هو فَرْضُ المَسْحِ، وتارةً تكونُ لنفيِ ما على العُضْوِ من نَدًى أو وَدَكٍ، كما / ٦٩ و/ يقالُ: مَسَحَ يدَه بمنديلِ الغُمَرِ[2]، فالمسحُ يقعُ على أوصافٍ كثيرةٍ، فإذا أطلقَهُ اللهُ على الرؤوسِ والأرجلِ، واللفظُ محتملٌ لأَوْجُهٍ، كان بيانُ ما أرادَ اللهُ من ذلك إلى النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه ـ لأنه المُبَيِّنُ عنِ الله [ما][3] يريدُ بالألفاظِ المُحْتَمِلَةِ للمعاني المختلفةِ، فلمَّا بيَّنَ ـ عليه السلامُ ـ أن المرادَ به في الرأسِ إمرارُ اليدِ بالماءِ عليه، وأن المرادَ به في الرِّجْلِ الغَسْلُ، كان هو الوجهُ المحكومُ له بالصحةِ.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١١/ ١٦٤.

(٢) الغُـمَر: من معاني الغُمَر السَّـهَكُ وريح اللحم وما يعلق باليـد من دسمه، لسان العرب (غمر).

(٣) زيادة ليست في الأصل.

والوجهُ الثاني: أن يقالَ إنَّ الغَسْلَ يُسَمَّىٰ مَسْحاً لأن أكثرَ ما يَقَعُ الغَسْلُ يَقَعُ بمَسْحٍ، وإلى هذا ذهبَ بعضُ المفسرينَ في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ۝٣٣﴾ [ص]، أن معناه طَفِقَ يَغْسِلُها أي جَعَلَ سليمانُ ـ عليه السلامُ ـ يغسِلُ أعرافَ الخيلِ وعراقيبَها، فعلى هذا عُطِفَتِ الأرجلُ على الرؤوسِ لاجتماعِها في المَسْحِ الذي يتناولُ الفِعْلَيْنِ، وإن كان على وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، كما قالَ الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۝٢٢﴾ [يونس]، والتسييرُ في البرِّ مجازٌ، وفي البحرِ حقيقةٌ، ولفظُ الفعلِ واحدٌ، فمَنْ زَعَمَ أنَّ اللفظةَ الواحدةَ في الموضوعِ الواحدِ لا تكونُ مجازاً وحقيقةً أَضْمَرَ فعلاً آخرَ، فقال التقديرُ: هو الذي يُسَيِّرُكُم في البرِّ ويسيركمُ في البحرِ، وكذلك يقول التقدير في هذه الآية: فَٱمْسَحُوا برؤوسِكُم وٱمْسَحُوا بأرجلِكُم، فٱكتفىٰ بأحدِ الفعلينِ عن الآخرِ.

والوجهُ الثالثُ: أن يكون المسحُ باليدِ إزالةَ ما على الشيءِ من غَبَرةٍ أو قَشَفٍ ظاهرٍ، ومنه قول الشاعرِ:

أَسْلَيْتُ عَنْزي ومَسَحْتُ قَعْبِي ... صَبّاً علىٰ ماءٍ نَدِيٍّ عَذْبِ

أي: أَزَلْتُ ما علاهُ من غَبَرةٍ بِيَدِي، وإذا كان ذلك فالمأمورُ منه في الأرجلِ ما يَكْسَحُ عنها ما علاها من غَبَرَةٍ أو نَدَىٰ عَرَقٍ أو قَشَفِ جلدٍ، وذلك لا يُزَال إلاّ بالماءِ المُوجَبِ ٱستعمالُه في سائرِ الأعضاءِ، ويجوزُ أن يكونَ معنى مَسَحْتُ قَعْبِي غَسلتُه، فيكون حجةً للجوابِ الثاني.

الوجهُ الرابعُ: أن يقالَ: لولا ورودُ البيانِ في مَسْح الرأسِ لوَجَبَ إيصالُ الماءِ إلى بَشَرَتِهِ لأنا إذا أُمِرْنَا بمَسْحِ الرأسِ بالماءِ الذي / ٦٩ ظ/ وقعَ التَّعَبُّدِ باستعمالِه في غَسْلِ الوجوهِ والأيدي عندَ الرَّفَاهِيَةِ، لَزِمَنَا إمرارُ الماءِ على ما يُسَمَّى رَأْساً دونَ ما يُسَمَّىٰ شَعْرَ الرأسِ، إلا أن النبيَّ ـ صلى اللهُ عليه ـ بَيَّنَ لنا ما

سَهَّلَهُ اللهُ علينا في ذلك، وبَـقِيَ مَسْحُ الأرجلِ على مقتضى اللفظِ في إمرارِ الماءِ على ما يُسَمَّىٰ منها رِجْلاً إلى الحدِّ المحدودِ وهو الكَعْبُ.

والوجهُ الخامسُ: أن يكون الأصلُ في المسحِ ما يُسْتَعْمَلُ في الرأسِ، ويكون عَطَفَ الأرجلَ على الرؤوسِ لتَشَاكُلِ المسحِ والغسلِ، ولِمَا قَارَبَهُ من الدليلِ الذي يُقْصِرُه على الغَسْلِ بالحدِّ المذكورِ الذي هو بإزاءِ المرافِقِ في الأَيْدِي، فلمَّا دَلَّ على المَوْضِعِ الذي ينتهي إليه عُلِمَ أنَّ المرادَ به الغسلُ لا المسحُ، بما وَقَعَ في التنبيهِ عليه في الأيدي، ولأن مَن ذَهَبَ إلى المسح لم يُفِدْ عندَه معنى الحدِّ الذي أفادَهُ نظيرُهُ، إذ المحدوداتُ كلُّها مغسولةٌ، فالوجوهُ محدودةٌ بأسمائها، والأيدِي بذكرِ المرافقِ، والأرجلُ بذكرِ الكَعْبَيْنِ فيها.

والوجهُ السادسُ: أن تكونَ الأرجلُ محمولةً على الفعل الذي قبلَها، لأنها شاركَتْهُ في بعضِ معانيه، وهو كما قالتِ الشعراءُ في مثلِ قولهِ:

يـالـيـتَ زَوْجَـكِ قَـدْ غَـدَا　　　مُـتَـقَـلِّـداً سَـيْفـاً ورُمْحا[1]

أي: متقلداً سيفاً، وحاملاً رمحاً، وكقوله:

عَـلَـفْـتُها تِـبْـناً ومَـاءً بـاردا[2]

يريدُ: عَلَـفْتُها تبناً، وسَـقَـيْتُـهَـا ماءً، وكذلك قوله: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ أي أَمِرُّوا أَيْدِيَكم على الرؤوسِ مَسْحاً، والماءَ على أرجلِكم غَسْلاً.

والوجهُ السابعُ: أن تكونَ الأرجلُ حُمِلَت على العاملِ الأقْرَبِ للجوارِ، وهي في المعنى للأوَّلِ، كما يقالُ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ، فيُحْمَلُ على الأقربِ، وهو

---

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/ ٤٣١، ولسان العرب (قلد)، والمعجم المفصل ٢/ ٦٦.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/ ٤٣١.

في المعنى للأوَّلِ، للتَّـوْفِـقَـةِ بينَ المتجاورَيْـنِ، وإعمالِ العاملَـيْنِ، معَ البيانِ المُزيلِ للَّبْسِ.

والوجهُ الثامنُ: أن يكونَ الأصْلُ: فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكم وأَرْجُلَكُم، فلمَّا أُخِّرَتِ الأَرْجُلُ ليُـنَـبَّهَ بترتيبِ الأقْوالِ على ترتيبِ الأفعالِ، وأتىٰ بها بعدَ ذكرِ الرأسِ، أعْطِيَتْ حَقَّ المَوْضِعِ، وهي مُقَدَّمَةٌ في النيَّةِ، لِئَلاَّ يَغْلِبَ عليها حكمُ التَّـقَدُّمِ بتغليبِ المُقْتَضَى والمُقْتَضِي، فتَـبْطُلُ الإشارةُ /٧٠ و/ المقصودةُ، كما تقولُ العربُ: عبدُ الله وعَهْدِي بزيدٍ مُقْتَتِلَيْنِ، يُريدُونَ عَهْدِي بعبدِ الله وزيدٍ مُقْتَـتِلَيْنِ، فلمَّا قُدِّمَ عبدُ الله أُعْطِيَ حَقَّ المَوْضِعِ الذي وَقَعَ فيه، وأُزِيلَ عنه حُكْمُ اللفظِ الأولِ.

والوجهُ التاسعُ: أن تُنْصَبَ الأرجلُ حَمْلاً على الوجوهِ، والنَّصْبُ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُما أن يكونَ العطفُ على الوجوهِ، والثاني العطفُ على مَوْضِعِ رُؤُوسِكُمْ، لأن المعنى ٱمْسَحُوا رُؤُوسَكُم، وقد قُرِئَ بالنصبِ والرفعِ، والرفعُ عن الحَسَنِ البصريِّ(١)، ووجهُهُ الابتداءُ، وخَبَـرُهُ مُضْمَرٌ، كما يقال: أكرمتُ زيداً وأخُوهُ، أي وأَخُوهُ أكرَمْتُهُ أيضاً، وقالَ الفرزدقُ:

غَـدَاة أَحَـلَّـتْ لابنِ أَصْرَمَ طعنـةٌ ... حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ(٢)

أي والخمرُ أَحَلَّتْها الطعنةُ له، ومعنى البيتِ: غداةَ أَحَلَّتْ طعنةٌ لحُصَيْنِ بنِ أصرمَ عبيطاتِ السدائفِ، وذاك أنَّهُ حَرَّمَ اللحمَ والخمر على نفسِهِ أو يثأرَ بصاحبِهِ، فلما طَعَنَ ثَأْرَهُ أَحَلَّتِ الطعنةُ له ما كان حَرَاماً عليه قبلَه.

والوجهُ العاشرُ: ما ذهبَ إليه الإماميةُ من أن المَسْحَ هو الواجبُ في الرِّجْلِ دونَ الغَسْلِ، واحْتَجُّوا بظاهرِ الكتابِ بما روي عن علي(٣) ـ عليه السلام ـ أنه

---

(١) ينظر: الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر ص١٩٨.

(٢) ديوان الفرزدق ١/ ٢٥٤، والمعجم المفصل ٣/ ٣٠٤.

(٣) علي بن أبي طالب، صاحب رسول الله، وابن عمه، وزوج ابنته فاطمة الزهراء، ورابع =

قال: نزل الكتابُ بالمسحِ والسُّنَّةُ الغَسْلُ[1]، أي الواجب المسح وما زاد عليه من بلوغ الغسل سُنَّـةٌ، وربما رُوِيَ عن ابن عباسٍ أنه قالَ: الوضوءُ غَسْلَـتَـانِ ومَسْحَتَـانِ[2]، وبما رُوِيَ عن عِكْرِمَةَ أنه كان يَمْسَحُ على رِجْلَيْهِ[3]، وبسقوطِهِ في التَّيَـمُّمِ، وهذا قياسٌ لهم، قالوا: لو كان غَسْلُهُما فَـرْضاً لوجبَ إمرارُ الترابِ عَليهما في التيمم، كما وجبَ في سـائـرِ ما فَرْضُـهُ الغسـلُ، وسَـقَـطَ ما فَرضُهُ المسحُ، قالوا: ففي التيممِ دليلٌ واضحٌ على أن حكمَهُ حُكمُ نظيرِهِ، وهو المسحُ، لسقوطهِ في هذه الحالِ كسقوطهِ[4].

والوجوهُ التسعةُ التي ذكرنا قبلُ تُـبَـيِّنُ طريقةَ الغَسْلِ، وبُـطْلاَنَ المسحِ، وإن كانت أدلةُ المسحِ قويةً بظاهرِ الكتابِ والخبرِ والقياسِ.

/ ٧٠ ظ/

مسألة في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

سُئِلَ عَمَّا رَوَتْهُ عائشةُ ـ رضي اللهُ عنها ـ في حديثِ النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه ـ لمَّا قالَ لها: «كنتُ لكِ كأبي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ»، وذلك أنها قالت: ٱجتمعَ إحدى عشرةَ ٱمرأةً فتعاهَدْنَ وتعاقَدْنَ أن لا يَـكْـتُـمْنَ من أخبارِ أزواجِهِنَ شَيْـئاً، فٱبتدأتِ الأولى فوَصَفَتْ زَوْجَها، وثَنَّتِ الثانيةُ فقالت: زَوْجي لا أَبُثُّ خَبَـرَهُ، إني أخافُ ألاَّ أَذَرَهُ، إنْ أَذْكُرهُ أذكُـرْ عُجَرَهُ وبُجَـرَهُ، قالوا: فهذه الثانيةُ قد كَـتَـمَـتْ خبرَ زَوْجِها، وقالت: إنها لا تَـذْكُرُه، فَنَـقَضَتْ ما عَاهَدتْ عليه صَوَاحِبَها.

= الخلفاء الراشدين، استشهد سنة ٤٠هـ، الأعلام ٤/ ٢٩٥.

(١) ذكره الطبري في تفسيره (٦/ ١٧٥) عن أنس.

(٢) تفسير الطبري ٦/ ١٧٥.

(٣) تفسير الطبري ٦/ ١٧٦.

(٤) ينظر: الطبرسي: مجمع البيان ٣/ ٢١٤.

وهذا خبرٌ ٱختلفَ الرواةُ فيه، فمنهم مَنْ قال: إن عائشةَ وسائرَ النسوةِ قُلْنَ لرسول الله ـ صلى الله عليه ـ وما أبو زَرْعٍ، يا رسول الله، فقال ـ عليه السلام: «اجتمعَ نِسْوةٌ ذوامُ ونِسْوةٌ مَوَادحُ لأزواجهنَّ بمكةَ، وكان الموادحُ سِتاً، والذوامُّ خَمساً، فقالتِ الأولى منَ الذوامِّ في الخبرِ. وفي روايةٍ أخرى أن عائشةَ لمَّا فَخَرَتْ بمالِ أبيها في الجاهليةِ قال لها ـ صلى الله عليه: ٱسْكُتِي عائشةُ، فإني كنتُ لك كأبي زَرْعٍ لأمِّ زرعٍ، ثم أنشأ رسولُ الله ـ صلى الله عليه ـ يقولُ: تُحُدِّثَ أنَّ إحدى عشرةَ ٱمرأةً ٱجتمَعْنَ في الجاهليةِ، فتعاهَدْنَ وذكرَ الخبرَ.

قالَ هذا المعترضُ: فكيفَ يصِحُّ في خبر رِوَايةِ[1] رسولِ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ التنافي ونقضِ الشرطِ المشروطِ في التصادقِ عن أخبارِ الأزواجِ؟

والجوابُ عن ذلك أن يقالَ: إن هذه لم تَكْتُمْ خبرَ زَوْجها، وبالغتْ في ذَمِّهِ مِن وَصْفِها، لأنها قالتْ: لا أَبُثُّ خبَرَهُ، لأني أخافُ أنْ لاَ أدعَهُ لطولهِ وكثرةِ عُيُوبهِ، هذا قولُ ٱبن السكّيتِ[2]، ويُحَقِّقُهُ قَوْلُها بعدَهُ: إن أذكُرْهُ أذكرْ عُجَرَهُ وبُجَرَهُ، أي عُيُوبَه التي لا يَقْدِرُ على إنكارِها، كالعُجَرِ والبُجَرِ التي تكون في البدن، فلا يقدرُ صاحبها على سترها. فأما العُجَرُ فتَعَقُّدُ العُرُوقِ والعَصَبِ حتى تَرَاها ناتِئَةً، وأما البُجَرُ فانتفاخٌ في البطنِ وفي السُرَّةِ، وقالوا: في بَطْنِهِ بُجرَةٌ، وقال ثَعْلَبٌ[3]: العُجَرُ في الظهْرِ والبُجَرُ في البطنِ، وسُئِلَ الأصمعيُّ عن قولِ عليٍّ ـ رضوان الله عليه ـ يومَ الجَمَلِ: إلى اللهِ أَشكُو عُجَرِي وبُجَرِي، فقال: معناه هُمُومِي وأَحْزَانِي وسَرَائِري التي تَمُورُ / ٧١ و/ في جَوْفِي.

---

(١) كذا في الأصل، ويمكن أن تكون العبارة: في خبرِ راويهِ رسولُ الله. . .

(٢) يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة والأدب، من كتبه: إصلاح المنطق، وتوفي سنة ٢٤٤هـ. الأعلام ٨/ ١٩٥.

(٣) أحمد بن يحيى، أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد ومات في بغداد سنة ٢٩١هـ، والأعلام ١/ ٢٦٧.

وقيلَ في معنى قولها: إني أخافُ أنْ لا أذَرَهُ: إنَّ الهاءَ للزوجِ، إني أخافُ أن لا أَقْدِرَ على فِرَاقِهِ، لأولادِي منه، وسائِرِ الأسبابِ التي بيني وبينَـهُ، فإذا بَـثَـثْـتُ خَبَـرُه ٱحْتَجْتُ إلى أن أُفارِقَهُ، إذا بَـلَغَـهُ، وهذا يُحْكَى عن أحمدَ بنِ عُبيدٍ[1].

وبعدَ ما ذكرنا قولَ هذه المرأةِ الثانيةِ، فإنا نذكرُ قولَ جماعَتهنَّ ونُـتْبِعُهُ بوجوهِ التفسير، فإنه خبرٌ يتضمَّنُ فوائدَ جَمَّةً، ومعانيَ كثيرةً، وألفاظاً فصيحةً، وأخلاقاً حَسَنةً وقبيحةً، وعِشْرَةً حميدةً وذميمةً، وكفى بما فيها شَرَفاً أن رسول اللهِ ـ صلى الله عليه ـ يقولُ لعائشةَ فيها ـ رضي الله عنها ـ كنتُ لك كأبي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ، فَشَبَّهَ مُحَاوَرَتَهُ لها بحُسْنِ مُحَاوَرَةِ أبي زَرْعٍ لأم زَرْعٍ ٱمرأتَـهُ، وهو الذي بَـذَّ جميعَ الخَلْقِ في حُسْنِ العِشْرَةِ والخُلُقِ.

والخبرُ[2]: أنه ٱجتمعَ إحدى عشرةَ ٱمرأةً فتعاهَدْنَ وتعاقَدْنَ أنْ لاَ يكتُمْنَ من أخبارِ أزواجِهنَّ شيئاً.

فقالتِ الأولى: زَوْجي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٌّ على رأسِ جَبَلٍ وَعْرٍ، لا سَهْلٌ فيُرْتَقَىٰ ولا سَمِينٌ فيُنْتَقَلُ، ويُرْوَى فيُنْتَقَىٰ.

وقالت الثانيةُ: زوجي لا أَبُثُّ خَبَرَهُ، إني أَخافُ أَنْ لا أَذَرَهُ، إن أذكُرْهُ أذكُرْ عُجَرَهُ وبُجَرَهُ.

وقالت الثالثةُ: زوجي العَشَنَّقُ، إن أَنْطِقْ أُطَلَّقْ، وإنْ أَسْكُتْ أُعَلَّقْ.

وقالتِ الرابعةُ: زوجي كَلَيْلِ تِهَامَةَ، لا حَرٌّ ولاقُرٌّ، ولا مَخَافَةَ ولا سَآمةَ.

---

(١) أحمد بن عبيد بن ناصح، أديب ولغوي، توفي سنة ٢٧٣هـ، الأعلام ١/١٦٦، وذكر ابن حجر (فتح الباري ٩/٣١٨) أنه شرح حديث أم زرع.

(٢) رواه البخاري في كتاب النكاح (الحديث ٥١٨٩) ينظر: فتح الباري ٩/٣١٧، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (الحديث ٦٢٥٥) ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١٥/٢٠٨. ورواه غيرهما من أصحاب السنن ومَن سواهم.

وقالتِ الخامسةُ: زوجي إنْ دَخَل فَهِدَ، وإنْ خَرَجَ أَسِدَ، ولا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ.

وقالت السادسةُ: زوجي إن أَكَلَ لَفَّ، وإن شَرِبَ ٱشْتَفَّ، وإنْ ٱضْطَجَعَ ٱلْتَفَّ، ولا يُولجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ ٱلبَثَّ.

وقالتِ السابعةُ: زوجي عَيَاياءُ طَبَاقَاءُ، كلُّ داءٍ لهُ دَاءٌ، شَجَّكِ أو فَلَّكِ، أو جَمَعَ كُلاًّ لَكِ، ويُـرْوَى: غَيَايَاءُ بالغينِ مُعْجَمَةً.

وقالتِ الثامنةُ: زوجي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، والريحُ ريحُ زَرْنَبٍ.

وقالتِ التاسعةُ: زوجي رَفِيعُ العِمَادِ، طَوِيلُ النِّجَادِ، عظيمُ الرَّمَادِ، قَريبُ البيتِ من النَّادِ.

وقالت العاشرةُ: زوجي مَالِكٌ، وما مَالِكٌ؟ مالِكٌ خيرٌ من ذلكِ، له إبلٌ قليلاتُ المسَارِحِ، كثيراتُ /٧١ ظ/ المبَارِكِ، إذا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ أيْقَنَّ أَنهُنَّ هَوَالِك.

وقالتِ الحاديةَ عشرةَ: زوجي أبو زَرْعٍ، وما أبُو زَرْعٍ؟ أَنَاسَ من حُلِيّ [أُذُنَيَّ](١)، ومَلأَ من شَحْمٍ عَضُدَيَّ وبَجَّحَنِي فَبَجَحَتْ إليَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي في أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بشِقٍّ، فجَعَلَنِي في أَهْلِ صَهيلٍ وأَطيطٍ ودائِسٍ ومُنَقٍّ، فعندَه أقولُ فلا أُقَبَّحُ، وأَرْقُدُ فأتَصَبَّحُ، وأَشْرَبُ فأتَقَمَّحُ. أمُّ أبي زَرْعٍ، وما أُمُّ أبي زَرْعٍ؟ عُكُومُهَا رَدَاحٌ، وبَيْتُها فَسَاحٌ. ٱبنُ أبي زَرْعٍ، وما ابنُ أبي زَرْعٍ؟ مَضجَعُهُ كَمِسَلِّ شَطْبَةٍ، وتُشْبِعُهُ ذراعُ الجَفْرةِ، ابنَـةُ أبي زَرْعٍ، وما ابْنَةُ أبي زَرْعٍ؟ طَوْعُ أَبيها وطَوْعُ أُمِّها، ومِلْءُ كِسَائِها، وغَيْظُ جَارَتِها، جاريةُ أبي زَرْعٍ، وما جاريةُ أبي زَرْعٍ؟ لا تَـنُثُّ حديثَها تَـنْثِيثاً، ولا تَنْقُلُ مِيرَتَنا تَـنْقِيثاً(٢)، ولا تملأُ بَـيْتَنا تَـعْشِيشاً، خَرَجَ أبو زَرْعٍ

---

(١) زيادة ليست في الأصل، وهي ثابتة في كتب الحديث.

(٢) في رواية البخاري ومسلم «لا تَـبُـثُّ حديثَنا تبثيثاً، ولا تُـنَـقِّثُ مِيرتَنـا تَـنْقِـيثاً».

والأوطابُ[1] تُمْخَضُ، فَلقِيَ امرأةً مَعَها وَلَدَانِ لها كالفَهْدَيْنِ، يَلْعَبَانِ من تَحْتِ خَصْرها برُمَّانَتَيْنِ، فَنَكَحَهَا وطلَّقَنِي، فتَزَوَّجْتُ بعدَه رَجُلاً سَرِيّاً، رَكِبَ شَرِيّاً، وأَخَذَ خَطِّيّاً، وأَرَاحَ عليَّ نَعماً ثَرِيّاً، وقال لي: كُلِي يا أُمَّ زَرْعٍ ومِيرِي أَهْلَكِ، فلو جَمَعْتُ كلَّ ما أَعْطانِيهِ ما بَلَغَ أصْغَرَ آنِيَةِ أبي زَرْعٍ.

قالتْ عائشةُ ـ رضي اللهُ عنها: قال رسولُ الله ـ صَلَّىٰ اللّٰهُ عليه: «يا عائشةُ كنتُ لكِ كأبي زرعٍ لأم زرعٍ»، وفي رواية الهيثم[2] : «يا عائشةُ، كنتُ لك كأبي زرعٍ لأم زرعٍ في الأُلْفَةِ والرِّفَاءِ، لا في الفُرقَةِ والخِلاَءِ[3]».

[وُجُوهُ التفسيرِ][4]

قولُ الأولى: زوجي لحمُ جَمَلٍ غَثٌّ، أَي لَحْمُ جَمَلٍ مَهْزُولٍ على رَأْسِ جَبَلٍ صَعْبٍ، لا يُوصَلُ إلى شيءٍ منه إلا بمَؤُونةٍ ومَشَقَّةٍ، والمرادُ أنه بَخيلٌ ضَيِّقٌ مَسِكٌ، لا يُوصلُ منه إلى خيرٍ يَسِير إلا بتَعَبٍ كثيرٍ، ولا إلى مَنْفَعَةٍ خَفِيفَةٍ إلا بمَؤُونَة ثَقِيلَةٍ.

وفي هذا اللفظِ رواية أُخرىٰ، وهي زَوْجي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٌّ على رَأْسِ قَوْزٍ وَعْثٍ، ليسَ بَلَبْدٍ فيُتَوَقَّلُ، ولا بسَمِينٍ فيُنْتَقَلُ، ولا لِيَ عِنْدَهُ مُعَوَّلٌ، فالقَوْزُ ما ارتفعَ من ٱلرَّمْلِ نحوَ ٱرتفاعِ الجَبَلِ، والصُّعُودُ فيهِ شَاقٌّ مُتْعِبٌ، وجَمْعُهُ أقوازٌ وقِيزانٌ وأَقَاوِزُ، قال الشاعر / ٧٢ و/ :

---

(١) في الأصل: الأوصاب. والتصحيح من كتب الحديث، والأوطاب جمع وَطب وهو وعاء اللبن.

(٢) هو الهيثم بن عَدِيّ كما ذكر ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٣٤٣).

(٣) في رواية الهيثم في فتح الباري (٩/ ٣٤٣): في الجلاء.

(٤) زيادة مأخوذة من كلام المؤلف في أول الفصل. وشرح هذا الحديث كثير من العلماء في شروحهم لصحيح البخاري ومسلم أو في أجزاء مفردة. (ينظر: فتح الباري ٩/ ٣١٨).

لمَّا رأَىٰ الرَّمْلَ وقيزانَ الغَضَا بَـكىٰ وقالَ هَلْ تَرَوْنَ ما أَرَىٰ

وقالَ الآخرُ في الأَقَاوزِ:

ومُخَلَّداتِ باللُّجَيْنِ كأنما أَعْجَازُهُنَّ أقاوِزُ الكُثْبَانِ[1]

وأما الوَعْثُ فهو الذي تَـثْبُتُ فيه القَدَمُ، والمشيُ فيهِ يَصْعُبُ، قَـوْلُها: ليسَ بلَبْدٍ فيُتَوَقَّلُ، أي ليس بمُتَلبِّدٍ مُسْتَمْسِكٍ فيُمْكِنُ الإسراعُ فيه صُعُداً، يقالُ: يتَوَقَّلَ الوَعْلُ في الجَبَلِ إذا أَسْرَعَ فيه، وقولها: ولا لِي عندَهُ مُعَوَّلٌ، أي ليسَ عليه مَحْمِلٌ، ومَن روى: فيُـنْتَـقَى كان مَعْناهُ: يُسْتَخْرَجُ نِقْـيُـهُ، وهو مُخُّهُ، ومَن رَوىٰ يُـنْـتَـقَلُ كان مَعْنَاهُ: يَـنْـقُلُـهُ الناسُ إلى بيوتِهِم، فيَنَـالُونَ منه.

وقول الثانية: قد تَـقَدَّمَ تفسيرُهُ.

وقول الثالثة: زوجي العَشَنَّقُ، قال الأصمعيُّ[2]: هو الطويلُ، أَيْ له مَنْظَرٌ وليسَ له مَخْبَـرٌ، وإنْ نَطَقْتُ طلَّقَنِي وإن سَكتُّ عَلَّقَنِي، أي: لا أنالُ منهُ خيرَ وِصَالٍ ولا رَوْحَ فِرَاقٍ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴿١٢٩﴾﴾ [النساء]، أي لا أيِّماً ولا ذاتَ زَوْجٍ.

وقولُ الرابعةِ: زوجي كَلَيْلِ تِهَامَةَ، أي قَدْ ٱجتمعتْ فيه الخصالُ الشريفةُ والأُمورُ الجميلةُ متكاملةً، فلا يَـنَـالُنِي منه أَذىً ولا مَكْرُوهٌ، ولا يَلْحَقُنِـي منهُ سَآمةٌ، أي لا يَمَلُّنِي، وليالي تهامةَ الهواءُ في أكْثَرِهَا سَجْسَجٌ[3]، والأَمْنُ بمكةَ دائمٌ لأنها حَرَمٌ، فكأنها قالتْ: أَنَا مَعَهُ في مِثْلِ عَيْشِ الجَنَّةِ، لا أَذىً ولا تَغَيُّـرٌ ولا ٱنقطاعٌ.

---

(١) في لسان العرب (قوز) من غير نسبة، والمعجم المفصل ٨/ ١٤٥.

(٢) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢٩١.

(٣) يومٌ سَجْسَجٌ: لا حَرٌّ ولا قُـرٌّ.

وقولُ الخامسةِ: زوجي إن دَخَل فَهِدَ، أي صَارَ كالفَهْدِ في كَثْرَةِ نَوْمِهِ، وإنما أرادتْ كَثرةَ غَفْلَتِهِ عَمَّا يَـرَىٰ في بَيْتِهِ من نُـقْصَانِ الطعامِ ومَعَايِبِ البيتِ، وما يَـلْزَمُنِـي إصْلاَحُهُ والقيامُ به، فكأنه سَاهٍ عن ذاكَ، تَصِفُهُ بغايةِ الكرمِ، وقولها: وإن خرَجَ أَسِدَ، أي كالأسدِ يُهَابُ ويُعَظَّمُ ويُـرَأَسُ ويُسَوَّدُ ويُخْشَىٰ لَدَىٰ الأعداءِ كما يُخْشَىٰ الأَسَدُ، وقولها: لا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ، أي لسَخَائِهِ لا يتعرَّفُ خَبَرَ ما نَفِدَ من الزادِ، لِمَنْ وُهِبَ له، وكيفَ فُرِّقَ.

وقولُ السادسةِ: زوجي إن أَكَلَ لَفَّ، أي: أتىٰ على كُلِّ الطعامِ، وهو أن يَجْمَعَ جميعَ ما يَحْضُرُهُ، وقولها: وإن / ٧٢ ظ/ شَرِبَ أَشَفَّ الشُّرْبَ، وأتى على شُفَافَةِ الإناءِ، وهي البقيةُ التي تَبْقَىٰ في أَسْفَلِهِ، يقالُ: ٱشْتَفَّ الإناءَ وتَشَافَّهُ وتَصَابَّهُ، إذا شَرِبَ شُفَافَتَـهُ وصُبَابَتَـهُ، ومنه المَثَـلُ المضروبُ: ليسَ الرِّيُّ عن التشافِّ[1]، أي ليسَ مَنْ لم يتشافَّ لا يَـرْوَىٰ، بل يكونُ الرِّيُّ بدونِ ذلك، يُضْرَبُ للمنهومِ الذي يزدادُ حِرْصاً على الجَمْعِ، فيُرَدُّ إلى القَنَاعَةِ والاجْتِزَاءِ بالكفايةِ، فـيُـرادُ أنَّ الغِنَىٰ فيما يَكْفِي لا فيما يُـكْثِـرُ منهُ الإنسانُ ويُثْرِي، وقولها: إن رَقَدَ ٱلْتَفَّ، تريدُ أنه لا يضاجِعُها لأنه يَـلْتَـفُّ في كساءٍ دُونَهَا.

وأما قولها: ولا يُولِـجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثَّ فقد ٱختُـلِفَ في تفسيره، فقال أبو عُبيد[2]: أرى أنه كان في جَسَدِها عَيْبٌ أو دَاءٌ تَلْتَبُ له فكانَ لا يُدْخِلُ يَدَهُ فَيَمَسَّ ذلك الموضعَ، لعِلمِهِ بأن ذلك يؤْذِيها، تَصِفُهُ بالكَرَمِ، وٱعْتَرَضَ ابنُ قتيبةَ على هذا الجوابِ، وقال: كيفَ تَمْدَحُهُ وهي ذامَّةٌ له في كُلِّ ما مَضَى من وَصْفِهَا له بالإكثارِ من الأكلِ والشُّرْبِ؟ فإذا كان ما تقدَّم ذَمّاً لم يَجُزْ أن يكون الآخِرُ مَدْحاً[3].

وٱنْفَصَلَ ابنُ الأنباريِّ عن ذلك، فقال: لا يلزَمُ أبا عُبَيْدٍ ما ذَكَرَهُ ابنُ قتيبة،

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ١٩٠، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٣٠٤.
(٢) غريب الحديث ٢/ ٢٩٣.
(٣) ينظر: إصلاح غلط أبي عبيد ص٧٣.

لأن النِّسْوَةَ لمَّا تعاقَدْنَ أن لا يَكْتُمْنَ من أخبارِ أزواجِهِنَّ شيئاً صَدَقَتْ كلُّ واحدةٍ منهن عن حَالِ زوجها، فمنهُنَّ مَن كانت أمورُ زوجِهَا كلها حَسَنَـةً، فوَصَفَتْها بِحَقِّها من الوَصْفِ، ومنهن مَن كانت أُمُورُ زَوجِهَا كلها قَبِيحةً، فأنبأتْ عنها، وهذه السادسة ذكرتِ المحمودَ والمذمومَ من زوجها جميعاً، إذ كان في أخلاقهِ ما يُحْمَدُ ويُذَمُّ، وقد ٱلتزمتِ الصدقَ لِمَا قَدَّمَتِ الحَلِفَ، وعلى هَذا الوجهِ الذي ذكرَهُ ابنُ الأنباريِّ يكون خَمْسٌ منهن مَوَادِحَ لأزواجِهِن، وخمسٌ منهن ذَوَامَّ، وواحدةٌ ذمَّتْ بَعْضاً ومَدَحَتْ بعضاً، وقد حُمِلَ قول هذه السادسةِ كلُّه على الذَمِّ.

قالَ ابنُ الأعرابيِّ: معنى قَوْلِها: لا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثَّ أي لا يَغْشَانِي فيَعْلَمَ ما عندِي من مَحَبَّتِي لقُرْبِهِ، والبَثُّ /٧٣ و/ هناك هو مَحَبَّتُها الدُّنُوَّ من زَوْجِها. وقالتِ ٱمرأةٌ من كنانةَ لزوجها ذامَّةً لأموره: إنَّ شُرْبَكَ لاشْتِفَافٌ، وإنَّ ضَجْعَتَـكَ لانجعَافٌ، وإن شَمْلَتَكَ لالْتِفَافٌ، وإنك لتَـشْبَـعُ ليلةَ تُضَافُ، وتأمَنُ ليلةَ تُخَافُ.

وفي قولها: ولا يُولِـجُ الكفَّ معنىً ثالثٌ، وهو مارواه ابنُ الأنباريِّ عن أحمدَ بن عُبَـيْدٍ، أي: لا يَـتَـفَقَّدُ[1] أُمُورِي ولا يَسْتَعْلِمُ أَشْيَائِي التي أحتاجُ إلى مُرَاعَاتِهِ لها وإِصْلَاحِهِ إيَّاها، وهذا من قولهم: ما أَدْخَلَ يَدَهُ في هذا الأمرِ، أي لم يَـتَـفَقَّدْهُ ولم يَـتَـعَـرَّفْ حَالَهُ.

وفيه معنى رابعٌ في المَدْحِ، وهو أن يكونَ المرادُ: لا يَتَعَرَّفُ ما يَبْقَىٰ مِنَ الزادِ، فِعْلَ مَنْ يُدْخِلُ يَدَهُ في المَزاودِ لِـيَعْلَمَ ما بَـقِـيَ فيها، وما خَرَجَ عنها، وهذا المعنى يَصِحُّ صَرْفُهُ إلى المَدْحِ والذَمِّ جميعاً، فأما المَدْحُ فأن يُـرَادَ أنه لا يُحَاسِبُ أَهْلَهُ على الإنفاقِ، وأمَّا الذَمُّ فأن يُـرَادَ أنه لا يَهْتَمُّ للإخفَاقِ ونفادِ الزادِ وما يُحتاجُ إليه منَ الامتيارِ[2]، وهو لا يَـكْفِي أَهْلَهُ ولا يَعْمُرُ رَحْلَهُ.

---

(١) في الأصل: لا يتفد.

(٢) في الأصل: الامتيا.

وقولُ السابعةِ: زَوْجي عَيَايَاءُ طَبَاقاءُ، فالعَيَاياء الفَحْلُ الذي لا يُحْسِنُ الضِّرابَ ولا يُطِيقُهُ، تريدُ أنه لا يَهْتَدِي لما رُكِّبَ في الطبْعِ الاهتداءُ إليه، فيَعْيَا بأُمورِه ولا يَقْدِرُ على تَنْفِيذِها، فهي مُطْبَقَةٌ عليهِ لا تُزايلُهُ، ومنه قولُ الشاعر:

عَيَاياءُ لم يَشْهَدْ خُصُوماً ولم يُنِخْ   قِلَاصاً إلى أكْوَارِها حينَ تُعْلَفُ[1]

ومَنْ روى غياياء بالغين كان المرادُ به أنه يَلْتَبِسُ عليه أُمورُه فلا يَهْتَدِي فيها، وهو من الغَيايَة، وهي ظِلُّ الشمسِ أوَّلَ النهارِ وآخِرَهُ، والغَيَايَةُ أيضاً شِدَّةُ الظلامِ، يُقال: اجتمعَ الناسُ على فلانٍ وقتَلُوهُ فتغايوا عليه، أي ٱلْتَبَسَ أَمْرُ قَتْلِهِ، فكان في غيايةٍ من جَمْعِهِم ، ولا يكونُ هذا من ٱلغِيِّ الذي هو من غَوَيْتُ، لأنَّ ذاك غَيْنُـهُ واوٌ، فكان يَجِبُ أن يقالَ: تَغَاوَوْا عليه.

وقولها: كلُّ داءٍ له داءٌ، أي كـلُّ داءٍ بغيرِهِ وعَيْـبٍ في سـواه فَفِيـهِ مِثْـلُـهُ، وقولها: شَجَّكِ أو فَلَّكِ، أي أَدْمَىٰ رأسَكِ وكَسَرَكِ بالمخاصَمَة، وقالوا: فَلَّكِ أي ذَهَب بمالِكِ، وقولها: أو جَمَعَ كُلاً لَكِ أي جَمَعَ إلى ضَرْبِكِ الخصومةَ لك، وإلى ضَرْبِكِ أَخْذَ مَالِكِ / ٧٣ ظ/ .

وقولُ الثامنةِ: زَوْجي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، أي هو لَيِّنُ العَرِيكةِ، سَهْلُ العِشْرَةِ، حَسَنُ المجاورةِ، والزَّرْنَبُ قال أبو عُبَيْدٍ فيه: هو من أنواعِ الطيبِ[2]، وقال ابنُ السِّكِّيتِ: شَجَرٌ طَيِّبُ الريحِ، وأَنْشَدُوا:

يا بأبي أَنْتَ وفوكِ الأَشْنَبُ   كأنمـا ذُرَّ عليـه زرنـبُ[3]

---

(١) ينظر: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/ ٢٩٥.

(٢) غريب الحديث ٢/٢٩٦.

(٣) ينظر: الزمخشري: الفائق ٢/ ٢١١، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٦): هو لبعض بني تميم.

ومعنى قولها: إنه لذيذُ الخَبْر: طيّبُ الذِّكْر، فإن شاهَدْتَـهُ شاهَدْتَ كَـرَماً ولِـيناً، وإن تَعَـرَّفْتَ خَبـرَهُ مِنْ بُعْدٍ سَمِعْتَ ذِكْراً جميلاً وثَـنَـاءً حَمِيداً.

وقولُ التاسعةِ: زوجي رفيعُ العِمَادِ، أي عالي الشَّرَفِ، وأصْلُهُ من عَمُودِ الخِبَاءِ، وهو الذي يَعْمَدُ بهِ لِيَرْفَعَهُ، فضَرَبَتْهُ مَثَلاً لارتفاعِ شَرَفِهِ، واعتلاءِ مَجْدِهِ، ومعنى قولها: طويلُ النِّجَادِ: طويلُ القامة[1]، لأنه يُطَوِّلُ عن طُولِها، وقولها: قريبُ البيتِ من النادِ، أي: من المجلسِ، أي تريدُ أنه يُـبْرِزُ منزلَهُ فيَـقْصِدُهُ الأضيافُ ويجوزُ أن تريدَ أنه سَيِّدٌ، فالمجلسُ يَـقْـرُبُـهُ[2] وفي فِنَـائه.

وقولُ العاشرةِ: له إبلٌ قليلاتُ المسَارِحِ كثيراتُ المبَارِكِ، فيه ثلاثةُ أقْوَالٍ:

قال أبو عبيد[3] وابنُ السكيت: معناه: لا تُوَجَّهُ ولا تَسرحُ نهاراً إلى الرَّعْيِ إلا قليلاً، لكنه يُنِيخُها بفِنَائِهِ، فإن نَزَلَ به ضَيْفٌ لم تكنِ الإبلُ غائبةً فيَقْرِيهِ من ألبانِها ولحُومِهَا.

والثاني: أن تكونَ كَثْرَتُهَا في المباركِ بكَثْرَةِ طالِبي الحقوقِ منها والأضيافِ التي تَعْدِلُ نَحوَها، فهي كثيرةٌ بمَنْ مَعَها، وإذا سَرَحَتْ كانت قليلةً، لخُلُوِّها من الأضيافِ والعُفَاةِ.

والثالثُ: أنها في كلِّ ليلةٍ تَبْرُكُ بفِنَاءِ صَاحِبِها أكثرَ منها في غَدٍ، إذا سُرِّحَتْ إلى مَرْعَاها، لكَثْرَةِ ما يُنْحَرُ منها.

وفي روايةٍ أخرى: وهو أمامَ القوم في المَهَالِكِ.

وقولُ الحاديةَ عشرةَ: أَناسَ من حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، النَّـوْسُ: حركةُ الشيءِ المتدَلِّي واضطرابُه، أي: قَـرَّطَنِي بقُـرْطَـةٍ فصارتْ أُذُنَـايَ لها تتحركانِ بِتَـدَلِّيهَـا.

---

(١) في الأصل: القا.

(٢) هكذا ضبطت في الأصل: وقد تكون: بِـقُرْبِـهِ.

(٣) في الأصل (عبيدة)، والصواب ما أثبته، ينظر: غريب الحديث ٢/ ٢٩٩.

وقولها: مَلأَ من شَحْم عَضُدَيَّ، أي: أَحْسَنَ إليَّ فأمْتلأَ بَدَنِي شَحْماً ولَحْماً، واكْتَفَتْ بذِكْرِ العَضُدَيْنِ عَمَّا سِواهما لأنَّ في امتلائِهما امتلاءَ ما عَدَاهما، فكأنها قالتْ: حَلَّاني ظاهراً وباطناً، فحَلْيُ الباطنِ اللحمُ والشحمُ، فإنَّ المرأة / ٧٤ و/ لا تَتَحَلَّىٰ بأحْسَنَ منهما، وكأنها أقامَتْهُمَا في العضدَيْنِ مقامَ المِعْضَدَيْنِ.

وقولها: فبَجَّحَني فَبَجَحَتْ إليَّ نَفْسِي، أي: شَرَّفَنِي وعَظَّمَنِي فعَظُمَتْ عِنْدِي نَفْسِي، ويقالُ: فلانٌ يَتَبَجَّحُ بكذا أي يَتَعَظَّمُ به، قال الراعي[1]:

وما الفقرُ من أرضِ العشيرةِ ساقَنَا ... إليكَ ولكنَّا بقُـرْبَاكَ نَـبْجَـحُ[2]

أي: نَفْتَخِرُ ونَتَعَظَّمُ، وقالَ صاحبُ العينِ[3]: بَجَّحَنِي فرَّحنِي فبَجَحْتُ، أي فَرِحْتُ، وفلانٌ يَتَبَجَّحُ بكذا ويَتَمَجَّحُ، أي يَهْذِي إعْجَاباً بالشيءِ ويَتَمَدَّحُ.

وقولها: وَجَدَني في أهلِ غُنَيْمَةٍ بشِقٍّ، ويُرْوَى بشَقٍّ وبشِقٍّ، وهما اسمُ مكانٍ، أي: رآني في قوم لَيْسُوا أصحابَ خَيْلٍ ولا إبلٍ، فلم يَأنَفْ مني ولم يرغبْ عن قومي، ولكنه تَزَوَّجَني، وجَعَلَنِي في أهلِ صَهِيلٍ وأَطِيطٍ، أي: أهلِ خَيْلٍ وإبلٍ، والأطيطُ فيه خمسةُ أقوالٍ:

قال أبو عُبَيْدَةَ: الأطيطُ: زَفِيرُ الإبلِ من البِطْنَةِ.

وقيل: بل هو من قَوْلِهم: لا أُكَلِّمُهُ ما أَطَّتِ الإبلُ، أي ما حَنَّتْ إلى أولادِها وأَوْطَانِها.

وقيل: هو من قَوْلِهِم: أَطَّتِ الإبلُ بِرِحَالِهَا ونُسُوعِهَا إذا صَوَّتَتْ وصَرَّتْ خَشَبُ الرِّحَالِ عليها.

---

(١) عُبيد بن حُصَين النميري، المشهور بالراعي، من أهل بادية البصرة، شاعر مشهور عاصر جريراً و الفرزدق، وتوفي سنة ٩٠هـ، الأعلام ١٨٨/٤.

(٢) ديوان الراعي ص٤٣، والمعجم المفصل ٨٨/٢.

(٣) العين ٨٦/٣.

وقيل: أطَّتِ الإبلُ إذا شَرِبَتِ الماءَ فانبَسَطَتْ جُلُودُها وسُمِعَ لذلك صَوْتٌ، وهو غيرُ الزفيرِ يكونُ من الامتلاءِ والبِطْنَـةِ.

والقولُ الخامسُ: ما ذكرَهُ أبو عُبَـيْـدٍ، قال: قد يكونُ الأطيطُ صوتُ غيرِ الإبلِ، واحتجَّ بحديثِ عُتْبَـةَ بنِ غزوانٍ[1]: ليأتينَّ على بابِ الجَنَّةِ وَقْتٌ يكونُ له فيه أَطِيطٌ، أي صَوْتُ زِحَامٍ[2]، فعلى هذا يكونُ مُرَادُ الحاديةَ عشرةَ أنَّ الناسَ يَزْدَحِمُونَ على بابِهِ وفي فِنَائِهِ، حتى يُسْمَعَ صَوْتُ تَضَاغُطِهم.

وقَوْلُها: ودَائِسٍ فيهِ قولانِ: قيلَ هو الأَنْدَرُ[3] لأنَّ دِيَاسَ الحَبِّ فيه، وقيل هو البَقَرُ التي تَدُوسُ، وتُسَمَّىٰ جَمَاعَتُها الدَّوَائِسُ، والدَّوْسُ شِدَّةُ الوَطْءِ.

والمُنَقِّي فيه قولانِ أيضاً: قيل: هو الغِرْبَالُ الذي يُنَقِّي الحَبَّ، وقيل: هو الرجلُ الذي يُنَقِّيهِ، ويُرْوَى مُنِقٍّ بكسرِ النونِ، ومعناه صَاحِبُ غَنَمٍ ونَعَمٍ لها نَقِيقٌ، يقال: أَنَقَّ المكانُ وأَنَقَّ فلانٌ إذا كان له ما يَنِقُّ، فصارَ صاحبَ نَقِيقٍ في مَالِه.

وجملةُ قولها: إن زَوْجِي نَقَلَنِي إلى سَرَاةِ الناسِ وخِيارِهم، فَفِيهِمُ / ٧٤ ظ/ الفرسانُ أَهْلُ الصَّهِيلِ، ولهم الإبلُ ذواتُ الأَطِيطِ، ولهم البَـقَـرُ الدَوَائِسُ، لأنَّ لهم نِعَمَ الرِّيفِ، ولهم الغَـنَـمُ التي لها نَقِـيقٌ، فكأنها جَمَعتْ لهم أصنافَ الحَيَـوَانِ المُخْتَـارَةَ.

وقولها: أَقُولُ فلا أُقَـبَّحُ، أي: لِمَيْلِهِ إليَّ وإكرَامِهِ لي لا يَسْتَـقْـبِـحُ ما أَقُولُهُ، ولا يقولُ قُبْحاً لِمَا قالَتْ.

---

(١) عتبة بن غزوان، صحابي قديم بالإسلام، وهو باني البصرة، توفي سنة ١٧هـ، الأعلام ٤/ ٢٠١.

(٢) ينظر: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/ ٣٠٢، وابن الأثير: النهاية ١/ ٤٣.

(٣) الأندر: البيدر بلغة أهل الشام.

وقولها: وأَرْقُدُ فأَتَصَبَّحُ، أي: أَنامُ نَوْمةَ الصَّباحِ، لا أَهْتَمُّ لخِدْمَةٍ تَلْزَمُني، ولأنَّ لي مَنْ يَكْفِيني.

وقولها: أَشْرَبُ فأَتَقَمَّحُ، تُريدُ أَشْرَبُ حتى أَرْوَىٰ، وأَرْفَعُ رَأْسِي عن الشُّرْبِ، يقال: قَمَحَتِ الإبلُ: إذا رَفَعَتْ رُؤُوسَهَا عن الماءِ [عند][1] رِيِّها وامْتِلَائِها، وإبلٌ قامِحَةٌ ومُقَامِحَةٌ، ويُسَمَّى الكانُونَانِ في الشتاءِ شَهْرَيْ قُمَاحٍ لاشتدادِ البَرْدِ فيهما، وكراهَةِ الإبلِ شُرْبَ ما بَرَدَ من مائِهِمَا.

ويُرْوَىٰ: وأَشْرَبُ فأَتقَنَّحُ[2]، وقال أبو عُبَيْدٍ: لا أَعْرِفُ لذلك معنى[3]. وقال ابنُ الأنباريِّ: ذكرَ ابنُ السِّكِّيتِ أن معناه أَقْطَعُ، قال: ولم يَـذْكُـرُوا لِلَّفْظَةِ اشْتِقَاقاً، وهذا قَـوْلُهم في هذه الروايةِ، ومعنى أَتَـقَـنَّحُ: أَمْتَلِـئُ حتى أَنْـتَصِبَ مُسْتَوِياً، لا غُضُون فيَّ إلاَّ مَلأَها الشُّرْبُ، وهو قولهم: قَنَحْتُ البابَ إذا اتَّخَذْتَ لَهُ قُناحَةً، وهي أَوْتَادٌ تُحَدَّدُ أَطْرافُهَا، وتُوتَدُ في جوانبِ عضَادَةِ البابِ لِتُمْسِكَها، فلا تَزْحَفُ على تَحْرِيكِ البابِ وإدارَتِهِ وإِصْفَاقِهِ وإِجَافَتِهِ[4].

وقَوْلُها: عُكَومُهَا[5] رَدَاحٌ، أي غَرائِرُهَا[6] ضَخْمَةٌ مُمْتَلِئَةٌ، وهي جَمْعُ العِكْمِ، ومُرَادُها أنها كثيرةُ الخيراتِ واسعةُ الطعامِ والأمتِعةِ، والرَّدَاحُ: ما عَظُمَ مُؤَخَّرُهُ واتَّسَعَ، يقالُ: للمرأةِ العَجْزَاءِ رَدَاحٌ لِكِبَرِ عَجِيزَتِها، وكتيبةٌ رَدَاحٌ يَتْبَعُ مُقَدِّمَتَها آخِرٌ ضَخْمٌ، ومنه قولُهُ:

وأَبْـنَـا مُـلاعِـبَ الرِّمَـاحِ ومانِـعَ الكتيبـةِ الـرَّدَاحِ

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) قال ابن حجر (فتح الباري ٩/ ٣٣٤): «قال عياض: لم يقع في الصحيحين إلا بالنون».

(٣) غريب الحديث ٢/ ٣٠٤.

(٤) قال الزمخشري (أساس البلاغة ج و ف): «وأَجِيفوا الأبوابَ: رُدُّوها وأغلقوها».

(٥) العكوم: الأحْمَال والأعدال.

(٦) الغِرَارة بالكسر: واحدة غرائر التبن.

وقَوْلُها: وبَيْتُها فَسَاحٌ، أي واسعٌ، وهو مَصْدَرٌ وُصِفَ بهِ، يُقالُ: فَسُحَ فَسَاحَةً وفَسَاحاً إذا ٱتَّسَعَ.

ورَوَى الهيثمُ مَعَ قَوْلِها: وأَشْرَبُ فأتقَمَّحُ: وآكُلُ فأَتَمَنَّحُ، ويَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يكونَ معناهُ: آكُلُ وأُعْطِي، فجاء أَتَمَنَّحُ على بناءِ أَتَصَدَّقُ / ٧٥ و/ والمِنْحَةُ في الأَصْلِ أن يُعْطَى الإنسانُ شَاةً أو نحوَها لِيَنْتَفِعَ بلبَنِها ثم يَرُدُّها، وٱتُّسِعَ في ذلك حتى سُمِّيَتِ العَطِيَّةُ مَنِيحَةً.

والقولُ الثاني في أَتَمَنَّح: أن يكونَ معناهُ: آخُذُ من زَوْجِي حَالاً فحالاً منائِحَ لجَارَاتِي، وهي الشاءُ التي تُمْنَحُ أهلَ الخَصَاصَات والفَقْرِ، ويكون أَتَمَنَّحُ مَحْمُولاً على طريقةِ قولهم: أَتَجَلَّبُ الشيءَ.

وأما قولها: مَضْجَعُهُ كمِسَلِّ شَطْبَةٍ، الشَّطْبَةُ: ما شُطِّبَ من جَرِيدِ النَّخلِ لتُتَّخَذَ منهُ الحُصُرَ، وهو سَعَفٌ يُنْزَعُ منه، والمرأةُ التي تستعملهُ تُسَمَّىٰ شَاطِبَةً، ومنه قولُ قَيْسِ بن الخطيم[1]:

تَـرَى قِصَدُ المُـرَّانِ تُـلْـقَى كأنها ... تَذَرُّعُ خِرْصَانٍ بأَيْدِي الشَّوَاطِبِ[2]

أي تَـرَى كِسَرَ الرماحِ في الحربِ كقِطَعِ هذهِ السَّعَفِ بأَيْدِي النساءِ الرَّوَامِلِ اللاتي يُشَقِّقْنَ الشَّطْبَةَ لِيَـتَّخِذْنَ منها الحُصُرَ.

ومعنى قولها: كَمِسَـلِّ شَـطْبَـةٍ، أنَّه ضَامِرٌ، لا يَـنَـالُ الأرضَ من جَنْبِهِ إذا اضْطَجَعَ إلا ما يُؤَثِّرُ فيها أثَراً كمُنْـتَـزَعِ الشَّطْبَةِ من النَّخْلِ، وهو كما قال أبو كَبِيرِ الهُذَليُّ[3]:

---

(١) قيس بن الخطيم الأوسي، شاعر الأوس، وأحد صناديدها في الجاهلية أدرك الإسلام، ولم يسلم، وتوفي نحو سنة ٢ ق هـ، الأعلام ٥/ ٢٠٥.

(٢) ديوان قيس بن الخطيم ص٨٥، والمعجم المفصل ١/ ٤٣٢.

(٣) عامرُ بنُ الحُلَيسِ، من شعراء الحماسة، أدركَ الإسلامَ وأسلم، الأعلام ٣/ ٢٥٠.

ما إنْ يَمَسَّ الأرضَ إلاَّ مَـنْـكِـبٌ   منهُ وحَرْفُ الساقِ طَيَّ المحْمَلِ(١)

وقولُها: ويُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الجَفْرَةِ، الجَفْرَةُ: الأُنثىٰ من أولادِ الغنمِ، أي إنه قليلُ الرُّزْءِ من الطعامِ.

ويروىٰ: وتَـرْوِيهِ فِيقَـةُ اليَـعْـرَةِ، واليَعْرَةُ: العَنَـاقُ، والفِيقَـةُ: ما اجتمعَ في الضَّرْعِ من اللبنِ بينَ الحَلْبَـتَـيْنِ، قال:

حتى إذا فِيقةٌ في ضَرْعِهَا ٱجتمعتْ   جاءَتْ لِتُرْضِعَ شِقَّ الـنَّفْسِ لَوْ رَضَعَا(٢)

ويروى: ويَمِيسُ في حِلَقِ النَّثْرَةِ، أي يتبختر في الدِّرْعِ إذا لَبِسَها، فِعْلَ المُشْبَـعِ المُدِلِّ بشَجَاعَتِهِ، والنَّثْـرَةُ: الدِّرْعُ اللطيفةُ.

وقولها: مِلْءُ كِسَائِها وغَيْظُ جَارَتِها، أي لامتلاءِ بَدَنِها تملأُ كِسَاءَها، ولِحُسْنِها وجَمَالِها تَغِيظُ جارَتَهَا، وهي ضَرَّتُهَا.

ورُوِيَ: صِفرُ رِدَائِها وعُبْرُ جَارَتِها، والمرادُ أنها مُخْطَفَةُ الحَشَا، فَقَدُّها من خَصْرِهَا كقضِيبٍ، وهو مكانُ الرِّدَاءِ، فكأنه خَالٍ، وأما عُبْرُ جَارَتِها ففيهِ قولان: أَحَدُهما: أن يكونَ بمعنى تُعْبِرُ جَارَتَها، أي تُسْخِنُ عَيْنَها وتُدْمِعُها، يقال: لِعَيْنِهِ العُبْرُ، وقيل: إن جَارَتَهَا تَعْتَبِرُ بما تَـرَىٰ من عِفَّتِهَا ودِينِها.

وقولُها: لا تَبُثُّ حَدِيثَنا تَبْثِيثاً، أي: لا تُشِيعُ أَسْرَارَنا / ٧٥ ظ/ وبَثُّ الشَّيْءِ تَفْرِقَةُ المجموعِ منه، ونَثُّهُ إشَاعَتُهُ وإذاعَتُهُ، وهما متقاربان.

وقولُها: ولا تَنْقُلُ ميرَتَنَـا تَنْقِيثاً، فُسِّرَ تَنْـقُثُ على أنها تُسْرِعُ، وفُسِّرَتِ المِيرَةُ على أنها الطعامُ الذي يُمْتارُ، أي يُشْتَـرَىٰ ويُجْلَبُ للبيعِ، والرَّجُلُ الذي يَجْلِبُـهُ يُسَمَّىٰ الميَّارُ، فكأنها أرادَتْ لا تُسْرِعُ في تَفْرِقَةِ الزادِ والطعامِ، والميرةُ هاهنا

---

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٤، والمعجم المفصل ٦/ ٥٥٣.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص١٥٥، والمعجم المفصل ٤/ ٢١٨.

يجوزُ أن تكونَ مَهْمُوزَةً في الأصلِ وهي العَدَاوَةُ، يقال: ٱمْتَأَرَ الرجلُ إذا ٱحْتَقَدَ، والنَّقْثُ: ٱستخراجُ الشيءِ، ذكرَ ابنُ دُرَيْدٍ في «الجَمْهَرَةِ[1]»: نَـقَثَ المخَّ إذا اسْتَخْرَجَهُ، فيكونُ معناها: لا تَسْتَخْرِجُ أحادِيثَنَا وعَدَاواتِ بَيْتِنا بالوِشَايَةِ والنَّمِيمَةِ.

وقولُها: ولا يَمْلأُ بَيْتَنا تَغْشِيشاً، يروى بالعينِ وبالغين جميعاً، وفَسَّرَ أبو عُبيد[2] بالغينِ على النميمةِ والغِشِّ والخيانةِ، قالَ: ومعناهُ: لا تنقل حَدِيثَنَا إلى غيرنا ولا حَدِيثَ غيرِنا إلينا، ومَنْ رَوى بالعينِ كان معناه: أنها لا تملأُ بَيْتَنَـا من القَشْبِ والمزَابِـلِ، حتى تجعَلَـهُ كالعُشِّ الذي يجمعُ فيه الطائرُ الأصنافَ المختلفةَ من مِهَادٍ وطَعَامٍ.

وقولُها: فلَقِـيَ امرأةً مَعَها وَلَـدَانِ كالفهدَيْـنِ يَـلْعَـبَـانِ من تَـحْتِ خَصْرِهَا برُمَّانَتَيْنِ، قال: أبو عبيدٍ[3]: لا وجهَ لقولِ مَنْ ذهب في الرُّمَانتينِ إلى الثَّدْيَيْنِ، وإنما معناها فيما قالتْ أَنها إذا ٱسْتَلْقَتْ تناءَىٰ بخَصْرِها كَفَلُها[4] عن الأَرْضِ، وكانت تَحتَها فَجْوَةٌ، فصارَ الولدانِ يلعبانِ برُمَّانَتَيْنِ من تحتِ خَصْرِهَا، يَرْمِي هذا برُمَّانةٍ إلى هذا وذاك إلى هذا برُمَّانةٍ، وهذا الوجهُ وإن كان جائزاً فإنه لا يَمْنَعُ من صِحَّةِ الوجهِ الآخرِ الذي ذهبَ إليه ابن أبي أُوَيْسٍ[5]، وهو أن تكونَ الرمانتانِ الثَّدْيَيْنِ، ومعنى قولها على هذا أَنَّ الوَلَدَيْنِ إذا أَضْجَعَتْهُمَا إلى جَنْبِها لَعِبَ كلُّ واحدٍ منهما بأحدِ ثَدْيَيْهَا، فدَلَّتْ بذلك على أن الجاريةَ ناتِقٌ[6]، وهي مَعَ ذلك شابَّةٌ عاتِقٌ[7]، فثَدْيُهَا ناهِدٌ يُشْبِهُ الرُّمَّانَةَ.

---

(١) الجمهرة ٤٨/٢.

(٢) لم أجده في غريب الحديث لأبي عبيد، فلعله: أبو عبيدة.

(٣) غريب الحديث ٣٠٨/٢.

(٤) كَفَلُ الدَّابة: مُؤَخَّرُها.

(٥) هو إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ، شيخ البخاري، أحدُ من شرح حديث أم زرع، كما ذكر ابن حجر في فتح الباري ٣١٨/٩.

(٦) امرأة ناتق: نفضت بطنها، أي أكثرت أولادها.

(٧) عاتق: المرأة أول ما تدرك.

وقولُها: فتزوَّجَتْ بعدَهُ رَجُلاً سَرِياً رَكِبَ شَرياً، السَّرِيُّ: الخيارُ في قَوْمِهِ، والعالِي عليهم بِشَرَفِهِ، وهو مِنَ السَّراةِ، وهي أعلى الشيءِ وظهرُهُ. والشَّرِيُّ /٧٦و/ الفرَسُ الحادُّ، يُقال: اَسْتَشْرَىٰ وشَرِيَ، إذا احْتَدَّ في جَرْيِهِ أو عَدْوِهِ، وقيل: الشَّرِيُّ الفائِقُ الخِيَارُ، وهو بمعنى السَّرِيِّ، يقال: هذا من شَرَاةِ المالِ وسَرَاتِهِ، أي من خِيَارِهِ.

وقولُها: وأخذَتْ خَطِّيـاً، أي رُمْحاً، وهو منسـوبٌ إلى الخَطِّ لقَـرْيَـةٍ بالبحرينِ، والنَّعَمُ الثريُّ: الكثيرُ، والثرْوَةُ كَثْرَةُ العَدَدِ.

وقوله صلى الله عليه: كنتُ لكِ كأبي زَرْعٍ لأمِّ زَرْعٍ في الأُلْفَةِ والرِّفَـاءِ لا في الفُرْقَةِ والخِلاءِ، إنما قالتْ لأنَّ هذه المرأةَ وَصَفتْ حُسْنَ عِشْرةِ أبي زَرْعٍ لها، ثم أخْبرَتْ أنَّهُ طَلَّقَها وتزوَّجَ غيرَها، فقال ـ صلى الله عليه ـ لها: كنتُ لكِ كأبي زرعٍ في الوِفاقِ لا في الفِراقِ.

والرِّفاءُ يحتملُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أن يكونَ من رَفَـأْتُ الثَّـوْبَ أَرْفَـؤُهُ، إذا ضَمَمْتَ جانِـبَـيْهِ ولأَمْتَ بَيْنَهُمَا، ويقالُ: رَفَأَ فلانٌ فلاناً إذا وَافَقَهُ وَلاءَمَهُ، ومنه قول الشاعرِ[1]

وَلمَّا أَنْ رأيـتُ أَبا رُوَيْـمٍ ... يُـرَافِـيـنِي ويَـكْرَهُ أن يُـلاَمَا

والوجهُ الثاني: أن يكونَ من رَفَوْتُه إذا سَكَّنْتَهُ، ومنه قول الهُذَلِيِّ[2]:

رَفَـوْنـي وقالوا يا خُـوَيْـلِـدُ لا تُـرَعْ

---

(١) مجهول: ينظر: لسان العرب (رفأ)، والمعجم المفصل ٧/ ٤٧.

(٢) هو أبو خراش الهذلي سبقت ترجمته، عند تخريج هذا البيت الذي ورد بتمامه في المجلس السادس عشر، في الوجه الرابع من مسألة القرآن.

فالرِّفَاءُ على هذا الأصلِ يكونُ سكونُ الجانبِ، أي: وَطَّأْتُ جانِبِي لك حتى سَكَنْتِ إليَّ.

وقولُه عليه السلام: لا في الخِلاءِ، الخلاءُ فيه وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أن يكونَ مَصْدَراً من خَالَيْتُ الرجلَ إذا باينتَهُ، وخَلَوْتَ منهُ وخَلاَ منكَ، ومنه قولُ النابغةِ[1]:

قالتْ بَنُو عامرٍ خَالُوا بني أَسَدٍ ... يا بُـؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْـوَامِ

فَخَالُوا وَزْنُهُ فَاعَلُوا، ومَصْدَرُهُ الخِلاءُ.

والوجهُ الثاني: أن يكونَ الخِلاءُ من قولهم خَلأَتِ النَّاقَةُ وأَصْلُهَا الهَمْزُ، والخِلاءُ في الإبلِ بمَنْزلةِ الحِرَانِ في الدَّوَابِّ، ويكونُ المعنى: كنتُ لك كأبي زَرْعٍ في المسامَحَةِ والمساعَدَةِ، لا في الالتواءِ والمباعَدَةِ.

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ النحويونَ في اختيارِ النصبِ والرفعِ في الاسمِ المعطوفِ على المنادى المفردِ المضمومِ، إذا كان فيه الألفُ واللامُ، نحو: يا زيدُ والعباسُ، فقال الخليل / ٧٦ ظ/ وسيبويهِ: الاختيارُ الرفعُ.

وقال أبو عمرو بن العلاءِ وعيسى بن عمرَ ويونسُ وأبو عُمَرَ الجرميُّ: الاختيارُ النصب[2].

وحجةُ الأوَّلِ: أن الاسمَ الثاني مفردٌ كما أن المعطوفَ عليه مفردٌ، وقد

---

(١) ديوان النابغة ص ٨٢، والمعجم المفصل ٧/ ٣١٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٦، والمقتضب ٤/ ٢١٢، والأصول ١/ ٣٣٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٩١.

نَـزَلَتِ الألفُ واللامُ منه منزلة (يا) من الاسمِ الأولِ، إذا قُصِدَ بها التعريفُ والتعيينُ، فكان الرفعُ أوجهَ، لمَّا كانَ بلفظِ المعطوفِ عليه أَشْبَـهَ.

ومن حجةِ الآخَرِينَ أن الألفَ واللامَ تُشْبِهَانِ الإضافةَ في رَدِّ غير المُتَمَكِّنِ إلى التمكينِ، لأنكَ تقولُ: مَرَرْتُ بالأحمرِ، كما تقول: مررتُ بأحمرِكُم، فالألفُ واللامُ والإضافةُ والتنوينُ تتعاقبُ على الاسمِ، ويُفيدُ كلُّ واحدٍ منها ما يُفيدُهُ الآخرُ من الدلالةِ على التمكينِ، فوجبَ لذلك اختيارُ النصبِ معَ الألفِ واللامِ، كما كان ذلك معَ الإضافةِ.

ومما يُفْسَدُ به هذا القولُ أنْ يقالَ إن الألفَ واللامَ لو كانتا في هذا الموضع بحكمِ الإضافةِ لوَجَبَ النصبُ لا غيرَ، ولم يَجُزِ الرفعُ، كما أنه معَ الإضافةِ لا يجوزُ إلا النصبُ، فلمَّا اتفقَ الجميعُ على جوازُ الوجهينِ معَ الألفِ واللامِ عُلِمَ أن الألفَ واللامَ ليس حُكْمُهُمَا حكمَ الإضافةِ في هذا المكانِ، ولا يَجْعلانِ الاسمَ كالمضافِ.

ولهم أن يَـنْـفَصِلـوُا عن ذلك بأنْ يقولوا: إذا لم تَبْلُغِ الألفُ واللامُ بالاسمِ مَبْلَغَ الإضافةِ وحكمَها فإنهما لا يَقْصُرَانِ عن أن تُغَلِّبَا عليه حكمَ الإضافةِ، وهو النصبُ، فيترجَّحُ على الرفعِ في هذا الوجهِ، وأكثرُ القراءِ على النصبِ في قوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۝١٠﴾ [سبأ]، وفي قول الشاعر:

ألا يا زيدُ والضحاكَ سِيرَا ... فقد جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطرِيقِ[1]

وقرأ الأعرجُ[2]: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ والطيرُ﴾[3].

---

(١) لسان العرب (خمر)، والمعجم المفصل ٥/ ٢٤٥.

(٢) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج القارئ المدني، توفي في الإسكندرية سنة ١١٧هـ (الأعلام ٣/ ٣٤٠).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٣٤.

ومِمَّا يُـرَجَّحُ به الرفعُ أن الرفعَ يَـقْتَضِيهِ إفرادُ الاسم عن الإضافةِ، والنصبُ يقتضيهِ شَبَهُ القرينةِ بالإضافةِ، وهي الألفُ واللامُ، فالاسمُ نَفْسُهُ بانفرادِها عن الإضافةِ يقتضي الرفعَ، والألفُ واللامُ /٧٧و/ قرينةٌ يُشْبِهُ حكمُها حكمَ الإضافةِ، ونفسُ الاسمِ أغلبُ عليها من القرينةِ، سِيَّمَا إذا كانت القرينةُ مُشَبَّهَةً بحرفِ النداءِ، حيث يُقْصَدُ قَصْدُ واحدٍ بعينهِ.

فإن قيل: فكيفَ جازَ النصبُ في الثاني، معَ أنه مُمْتَنِعُ في الأولِ؟ قيل: الأولُ تقديرُهُ تقديرُ المنصوبِ، وقد يَحْصُلُ المعطوفُ على حالٍ لا يَصِحُّ أن يَحْصُلَ عليها المعطوفُ عليه، كقولك: رُبَّ رَجُلٍ وأخيهِ، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها، فالمضافُ إلى المعرفةِ لا يَصِحُّ وُقُوعُه بعد رُبَّ ولا بعدَ كُلٍّ، فكذلك، يَصِحُّ في المنادَى الثاني ما لا يَصِحُّ في الأولِ من النصبِ ودخولِ الألفِ واللامِ، وإنما قلنا لأنَّ لمَنْ رَجَّحَ النصبَ أن يقولَ: إنَّ (يا) لا تُضَامُّ الألفَ واللامَ، والرفعُ لا يكونُ إلا في المفردِ المقدَّرِ (يا) مَعَها، وقد قدَّمْنَا من حُجةِ سيبويهِ أن (يا) حَلَّتْ مَحَلَّ الألفِ واللامِ، وهما يَحُلاَّنِ مَحَلَّها في اللفظِ وفي المعنى، إذا قُصِدَ بها قَصْدُ واحدٍ بعينهِ، فَيَحْصُلُ التنبيهُ بـ (يا)، ويَدْخُلُ على أولِ الاسمِ كدخولِ الألفِ واللامِ، فكأنَّ مَنْ قال: يا زيدُ وَالعباسُ، قال: يا زيدُ ويا عباسُ.

وهذا الخلافُ في هذا المكانِ مِثْلُهُ في المفرد المعرفةُ، إذا اُضْطُرَّ الشاعرُ إلى تنوينِه، كقولِ الشاعرِ:

سَـلامُ اللهِ يا مَطـرٌ عليهـا ... وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ[1]

فالرفعُ الاختيارُ عندَ سيبويهِ والنصبُ عندَ غيره.

---

(١) البيت للأحوص، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٢، والمقتضب ٤/ ٢١٤.

بيتُ مَعْنىً

تَوَضَّحْتُمُ لَمَّا عَقَلْتُم بآيةٍ   كخامسةِ الآياتِ من آل مُصْعَبِ

يريدُ شُهِرْتُمْ لمَّا قَبِلْتُمُ الدِّيَةَ بآيةٍ كالآيةِ الخامسةِ التي كانت في آل فرعونَ، وهي تَحَوُّلُ مياهِهِم دَماً إذا حاولوا شُرْبَها، والخامسةُ هي التي قالها اللهُ تعالى في كتابهِ: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الأعراف].

ومعنى البيتِ أنَّ /٧٧ظ/ شرابَكُمْ دَمٌ، لأنهم أخذوا الإبلَ في دِيَةِ قتيلِهم، فصارُوا إذا شَرِبُوا لَبَنَها كأنهم يَشْرَبُونَ دمه، ومنه قول الشاعر:

إذا صُبَّ ما في الوَطْبِ فاعلمْ بأنَّهُ   دَمُ الشَّيْخِ فاشربْ مِن دَمِ الشيخِ أوْدَعا

ومنه قوله:

فإن الذي أَصْبَحْتُم تَحْلِبُونَهُ   دَمٌ غيرَ أَنَّ الدَّرَّ ليس بأحْمَرَا(١)

ومنه قوله:

فظَلَّ يَضُوز التَّمْرَ والتَّمْرُ ناقِعٌ   بورِدٍ كلَوْنِ الأُرْجُوَانِ سَبَائِبُه(٢)

هذا في قومٍ أخذوا في دِيَةِ قتيلِهم نَخِيلاً.

ومعنى قولهِ: عَقَلْتُم، أي أخذتم العَقْلَ، يقال: عَقَلْتُ دَمَ فلانٍ، أي أخذتُ دِيَتَهُ، وعَقَلْتُ فلاناً، أي أعطيتُ دِيَتَهُ، وعَقَلْتُ عنِ القتيلِ: تَحَمَّلْتُ دِيَتَهُ.

وحجةُ الأوَّلِ قولُه:

أَرْسَلَ عبدُ اللهِ إذ كان يومُهُ   إلى قَوْمِهِ لا تَعْقِلُوا لَهُمُ دَمِي(٣)

---

(١) ينظر: ابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص١٠١٩.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٨٣٠، والمعجم المفصل ١/١٤٣.

(٣) جاء في الحماسة البصرية (١/ ٧٣) منسوباً إلى كبشة بنت معدي كرب ترثي أخاها عبد الله.

مَثَـلٌ

هذا التَّصَافِي لا تَصَافِـي المِحْلَبِ[1]

يُضْرَبُ مَثَلاً لكرمِ الإخاءِ، والمُقَامِ على الوفاءِ، والإخلاصِ والصفاءِ، وأَصْلُهُ أن رَجُلَيْنِ من هُذَيْلٍ خَرَجَا للإغارةِ على بَطْنٍ من بطونِ فَهْمٍ، فأَغارا وقَتَلا رجلاً، فَنَـذِرَ القومُ الباقونَ بهما، فأخذوا الطُّرُقَ عليهما وأَسَرُوهُمَا، وقالوا لهما: مَنْ قَتَلَ صاحِبَنَا؟ فقال أَحَدُهما: أنا قَتَلْتُهُ دونَ هذا الشابِّ الضَّرِعِ، وأنا الشيخُ الكَفِيُّ الوَفِيُّ بدَمِهِ، وقال الآخرُ: بل أنا قَتَلْتُهُ دونَ هذا الشيخِ الفانِي، وأنا لكمُ الثأر المُنِيمُ، فقَتَلُوا الشيخَ وطَمعُوا في فداءِ الشابِّ، وقال رجلٌ من فَهْم: هذا التَّصَافِي لا تَصَافي المِحْلَبِ، أي هذا الإخاءُ لا إخاءَ المؤاكلةِ والمشَارَبَةِ.

ويُرْوَىٰ: هذا التصافي لا تصافي المِشْكلِ، والمِشْعَلُ سِقَاءٌ من جُلُودٍ، له قَوَائمُ يُنْبَذُ فيه.

والثأر المُنِيمُ: سَيِّدُ العَشِيرةِ، ومَنْ إذا قُتِلَ شَفَىٰ الثائرُ به نَفْسَهُ، وبَلَغَ أقصىٰ مطلوبِهِ، وهدأَتْ عينُـهُ ونامَتْ. وأَحْسَنُ ما قالتِ العربُ في الثأرِ المُنِيم قولُه[2]:

ولكنَّ المَنِـيَّـةَ لو أُصِيبَتْ ... بمَصْرَعِهِ هيَ الثأرُ المُنِيمُ

وقد اتَّفَقَ في الإسلام مِثْلُ هذا الاتفاقِ في الجاهليةِ، وذلك لما طُلِبَ عبدُ اللهِ بنُ المقفعِ[3] / ٧٨ و/ بسببِ العهدِ الذي أنشأه لعبدِ اللهِ بن عليٍّ[4] وأَوْغَرَ به

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٣٩١، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٣٨٥.

(٢) ينظر عن الثأر المنيم: كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة ص ١٠١٨، والكامل للمبرد ١/ ٤٩.

(٣) عبد الله بن المقفع من أئمة الكتاب، اتهم بالزندقة، فقتل في البصرة سنة ١٤٠هـ، الأعلام ٤/ ١٤٠.

(٤) عبد الله بن علي بن عبد الله بن العباس، عم الخليفة أبي جعفر المنصور مات في محبسه ببغداد سنة ١٤٧هـ، الأعلام ٤/ ١٠٤.

صدرَ أبي جعفرٍ المنصور، فهجمَ الأعوانُ عليه في دارٍ بالكوفةِ، وفيها عبدُ الحميد الكاتب[1] معه، فقالوا: أيُّكما ابنُ المقفع؟ فقال عبد الحميد: أنا، يريدُ وقاية دَمِهِ بنفسهِ، وقال ابنُ المقفعِ: بل أنا مَطْلُوبُكَ، فتَحَيَّرَ الأعوانُ، ووَكَّلُوا بهما جَمَاعةً إلى أن عَادُوا، فتعرَّفوُا العلاماتِ التي يَتَمَيَّزُ بها كلُّ واحدٍ منهما عن الآخرِ، فأُخِذَ ابن المقفعِ، فكانت هذه المفاداةُ كالمفاداةِ في الجاهليةِ بَيْنَ الهُذَلِيَّيْنِ، ولا يُعْرَفُ غَيْرُهما فَعَلَ ذلك.

(١) عبد الحميد بن يحيى المعروف بالكاتب، من أئمة الكتاب، اختص بمروان بن محمد، وتوفي سنة ١٣٢هـ، الأعلام ٣/ ٢٨٩. وإذا تأكدت وفاته في سنة ١٣٢هـ، فإن في ورود ذكره في هذه القصة نظر.

المجلسُ الحادِي والعِشْرُونَ

مسالةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تباركَ وتعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، وطُعِنَ عليه في طريقِ اللفظِ، فقِيل: لا يُجَوِّزُ البَصْرِيُّونَ ولا الكُوفِيُّونَ: إنَّ زيداً وعَمْرٌو منطلقانِ، فيُـرْفَعُ المعطوفُ على اسم (إِنَّ) قبلَ مَجِيءِ الخبرِ، وقد رُفِـعَ في الآيةِ (الصابِئُـونَ)، ولم تَتمَّ (إنَّ) بخَبَرِهَا.

والجوابُ عن ذلكَ من عشرةِ أوْجُهٍ[1]:

أحَدُها: ما ذهبَ إليه سيبويهِ، وهو أنْ يكونَ على التقديمِ والتأخيرِ، كأنه قال: إن الذينَ آمنوا والذين هادُوا مَنْ آمَنَ منهم باللهِ واليوم الآخرِ وعَمِلَ صالحاً فلا خوفٌ عليهم، والصابئونَ هذه حَالُهم، فيُرفَعُ الصابئُـونَ، بالابتداءِ، ويكونُ خبرهُ محذوفاً يَدُلُّ عليه الخبرُ المَنْوِيُّ به التقديمُ، ومِثْلُهُ قولُ الشاعرِ:

وإلاَّ فاعْلَمُـوا أنّا وأنْـتُـمْ ... بُغَاةٌ ما بَـقِينَـا في شِقَاقِ[2]

التقديرُ عندَ سيبويهِ في (وأنتم) التأخيرُ والرفعُ بالابتداءِ، وإنْ ذُكِرَ قبلَ خبر إنَّ، كأنه قال: وإلاَّ فاعلموا أنَّا بُغاةٌ مَا بَقِينا وأنتم على مِثْلِ حالِنا، هذه طريقةُ سيبويهِ في الآيةِ والبيتِ[3].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٢/٥٥.

(٢) لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٦٥، والكتاب لسيبويه ٢/١٥٦، والمعجم المفصل ٥/٢٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٥٥ ـ ١٥٦.

ويَحْتَمِلُ /٧٨ ظ/ البيتُ وَجْهاً آخرَ، وهو أَنْ لا يكونَ في الكلامِ حَذْفُ خَبَرٍ، لأنه يُجْعَلُ خَبَـرُ أَنَّ (في شِقاقٍ)، كأنه قال: وإلاَّ فاعلموا أنَّا في شِقَاقٍ ما بَقِينا، وأنتمْ بُغَاةٌ علينا، أي ما دُمْتُمْ تَبْغُونَ علينا فلا صُلْحَ بَيْنَنَا، وتكونُ الواوُ في وأنتم واوَ الحالِ، أي نحنُ في شِقاقٍ وأنتم هذه حالكم.

ولم يُجَوِّزْ سيبويهِ رَفْعَ الاسمِ قبلَ ذِكْرِ خبرِ إنَّ حَمْلاً على موضعِ خَبَرِ إنَّ كما جَوَّزَهُ بعدَ ذِكْرِ الخَبَرِ، لأنه قال في قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۝٣﴾ [التوبة]، إنَّ الوجهَ الحَسَنَ في رَفْعِهِ أن يكونَ مَحْمُولاً على الابتداءِ، لأنَّ معنى إن زيداً منطلقٌ معنى زيدٌ منطلقٌ و (أنَّ) دخلتْ للتوكيد، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، هذا قولُه في بابِ ما يكونُ محمولاً على (إن) فتُشَارِكُ الاسمَ الذي وَلِيَهَا، ويكونُ محمولاً على الابتداءِ، وقال بعدَ ذلك: واْعلم أنَّ ناساً من العربِ يغلطون فيقولونَ: أنتم أَجْمَعُونَ ذاهِبُونَ، وإنك وزيدٌ ذاهبانِ، وذاك أَنَّ معناه معنى الابتداءِ، فيُـرَىٰ أنه قالَ هُم، كما قال: ولاسَابِقٌ شيئاً إذا كان جائياً[١]، على ما ذكرتُ، فهذا كلامُ سيبويه في الموضعين وفَرْقُـهُ بينَ الرفعِ في المعطوفِ قبلَ ذِكْرِ الخبرِ وبَيْنَـهُ فيه بَعْدَ ذِكْرِ الخبرِ[٢].

والجوابُ الثاني: أن يكونَ (الصابئون) مرفوعاً بالابتداءِ وخَبَـرُهُ هو المذكورُ، ويكونَ خبرُ (إنَّ) محذوفاً مُكْتَفَىً عنهُ بخبر الصابئين، لأنكَ إذا قلتَ: إن زيداً وعمرٌو قائمٌ كان لك فيه الوجهانِ: أن تجعلَ قائماً خبرَ المرفوعِ وتَحْذِفَ خبرَ (إنَّ)، وأن تجعلَه خبرَ (إنَّ) وتحذفَ خبرَ المرفوعِ المبتدأِ، ويكونُ ذلك جائزاً في الأحرفِ الخمسة[٣]، قال الشاعر:

---

(١) هذا عجز بيت صدره: بَدَا لي أني لستُ مدركَ ما مَضىٰ، ينظر: الخصائص لابن جني ٢/٣٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٦٥ و ٣٠٦، والانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة ٢٣، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ١/٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(٣) يريد: إن وأنَّ ولعلَّ ولَيْتَ ولكن.

عُـقـابٌ عَـقَـبْنَـاةُ كأنَّ وَظِيفَها   وخُرْطُومَها الأعْلَىٰ بنارِ مُلَوَّحُ[1]

فذكرَ منصوبَـيْنِ بِكأنَّ وأتَىٰ بخَبَرِ أَحَدِهِمَا، ونحوُه قولُ الشاعرِ:

فمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بالمدينةِ رَحْلُهُ   فإني وقَـيَّـاراً بهـا لَغَرِيـبُ[2]

والجوابُ الثالث: ما ذهب إليه الفراء، وهو أن يكونَ (والصابئون) عَطْفاً على موضع (إنَّ الذين)، لا يُجَوِّزُ ذلكَ في مثل إن زيداً وعمرٌو منطلقانِ، وإنما يُجَوِّزُ الرفعَ إذا كان المنصوبُ باسمِ إنَّ لا إعرابَ ظاهرَ /٧٩و/ فيه، وحُجَّتُه أن (إنَّ) ضعيفةُ العَمَلِ، ومَعْمُولُهَا لم يَتَبَيَّنْ فيه عَمَلُهَا لبقائِه على اللفظِ الذي كان عليهِ قبلَ دخولِ (إنَّ)، قال: فَحَصَلَ لأَصْلِ الكلام الذي هو الرفعُ بذلك قُـوَّةٌ، جَازَ لَها حَمْلُ المعطوفِ عليه، فإنْ كان اسم [إنَّ][3] مما يَظْهَرُ الإعرابُ في لفظهِ لم يُجَوِّز الفراءُ ولا الكسائيُّ الرفعَ في المعطوفِ عليه ولا في التوكيدِ قبلَ مَجِيءِ الخبرِ، لا يُجَوِّزانِ: إنَّ محمداً وأخاكَ[4] مُنطلِقَانِ، ولا إنَّ زيداً نَفْسُهُ عالمٌ، على أَنْ يُرْفَعَ نفسُهُ توكيداً لزيدٍ، وهما يُجَوِّزَانِ: إنَّكَ نَفْسُكَ عالمٌ، وإنَّا أَنْفُسُنا عالمانِ وعالمونَ، وإنهم أجمعونَ منطلقونَ، وإنكَ ومحمدٌ في الدار، وإنَّ حَذامِ وهندٌ عندَنا، وإن هؤلاءِ وإخوتُكَ يخرجونَ، وإن هذا نَفْسُهُ عالمٌ، فإذا كانت أسماء (إنّ) مما لم يَـتَـبَـيَّـنْ فيه عَمَـلُ إنَّ جازَ الرفعُ في المعطوفِ والتوكيدِ عِنْـدَهُما، قالا: وهذه الآيةُ على ذلك، فالصابِئُونَ جازَ رفعُهُ وحَمْلُهُ على موضعِ (إنَّ الذين) لأنّ (الذين) غيرُ مُعْرَبٍ، قالا: وما جاءَ مِنَ الشعرِ جاءَ في هذا القبيل الذي لا إعرابَ فيه[5]، وأنشدَ البيتَ الذي أنشدَهُ سيبويهِ:

---

(١) البيت لِجرانِ العَوْدِ في لسان العرب (لوح) والمعجم المفصل ٢/١١٨.

(٢) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي، ينظر: الكتاب لسيبويه ١/٧٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٦٩، والمعجم المفصل ١/٣٢٢. والرواية موضع الشاهد: فإني وقيَّارٌ.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) كذا في الأصل، والسياق يقتضي أخوك.

(٥) ينظر: التصريح على التوضيح ١/٢٢٨.

وإلاّ فاعْلَمُوا أنّا وأنتم

وقالَ الآخرُ:

يا ليتني وأنتِ يا لَمِيسُ[1]

وقال الآخَرُ:

يا لَيْتَـنـا وهُمَا نَخْلُوا بمَنْزِلَـةٍ فيها يَرَىٰ بعضُنا بَعْضاً ونَأْتَلِفُ

والجوابُ الرابعُ، عن الكسائيِّ: هو أن يكونَ (الصابئُونَ) عطفاً على الواوِ في (هَادُوا) وهذا الجوابُ يُعْتَرَضُ عليه بشيْئَـيْنِ:

أحَدُهُما: أنه عَـطَفَ على المضمرِ المتصلِ بلا توكيـدٍ ولا ما يقومُ مَـقَـامَ التوكيدِ، وهذا غيرُ مُسْتَحْسَنٍ في الكلامِ الفصيحِ، ولم يَجِئْ مِثْـلُهُ في القرآنِ إلاّ بتوكيدٍ، أو ما يقومُ مَقَامَ التوكيدِ نحو ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام]، ونحو قوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴿١١٢﴾﴾ [هود]، و ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿١٩﴾﴾ [الأعراف]، و ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴿٢٤﴾﴾ [المائدة].

والاعتراضُ الثاني من هذا الجوابِ من جهةِ المعنى، وهو أن الصابئينَ إذا شاركوا الواوَ في الرفعِ كانوا مشاركينَ لها في الفعلِ، كما أنكَ إذا قلتَ: إن إخوتَكَ ضربُوا وزيدٌ عَمْراً كان زيدٌ مشارِكاً لهم في الضرْبِ، وليسَ الصابئُونَ[2] مشاركينَ لليهودِ في اليهوديةِ[3].

والانفصالُ عنِ الاعتراضِ الأولِ أن /٧٩ظ/ يُقال: معنى قوله (هَادُوا) تَابُوا إلى اللهِ، فإلى اللهِ محذوفٌ من الكلامِ، كما قال تعالى في موضع ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأعراف]، فيصيرُ هذا مُقَوِّياً للضميرِ، قائماً مقامَ التوكيدِ، مُجَوِّزاً حَمْلَ المرفوعِ عليه.

---

(١) البيت لجران العَوْد في ديوانه ص ٥٢، وينظر: معجم شواهد اللغة العربية لعبد السلام هارون ص٤٨٧.

(٢) في الأصل: الصابئين.

(٣) في الأصل: في اليهود.

والانفصالُ عنِ الاعتراضِ الثاني أن يُقال ﴿إنّ الذين هَادوا﴾ في هذا القولِ لَيْسُوا الكفارَ، وإنما هُمُ الذين تابُوا إلى اللهِ، والصابئونَ في هذا الوجهِ هم الذين يخرجونَ من دينٍ إلى دينٍ، كما كان يُقالُ لأصحابِ النبيِّ - صلى الله عليه - صَبَأْتُمْ، وإنما اشتقاقُ ذلك من صَبَأَتْ سِنُّهُ، أي طَلَعَتْ، والنصارىٰ في هذا الوجهِ هم أنصارُ عيسىٰ ولَيْسُوا كُفَّاراً، ويكونُ معنى قولهِ (مَن آمنَ باللهِ) أي مَنْ دَامَ على إيمانِهِ، فيَصِحُّ أن يُحْمَلَ (والصابئون) على الواوِ في هادُوا من جهةِ المعنى وجهةِ اللفظِ كما بَـيَّنّـا.

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ (والصابئون) رَفْعاً عَطْفاً على الواو في (آمنوا) ويكونَ قوله: (والذين هادوا) نازِلاً مَنْزِلَ التوكيدِ، أو يكونَ المحذوفُ من (آمنوا) وهو (بالله) ثابتاً في التقدير، قائماً مَقامَ التوكيدِ، ويكونَ المرادُ بقوله: هادوا وبالصابئينَ وبالنصارى ما ذكرنَاهُ في الوجهِ الذي قبلَ هذا.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ (والصابئون) رَفْعاً عَطْفاً على (الذين) ويكونَ (إنَّ) بمعنى نَعَمْ[1].

فإن قيلَ فكيفَ يَصِحُّ (نَعَمْ) في هذا المكانِ وقَبْلَهُ ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ قيلَ (نعم) في هذا الموضع تثبيتٌ لقوله: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٦٨﴾ [المائدة]، فكأنه قالَ تعالى مؤكداً لهذا الخبرِ ذلكَ كذلكَ.

والجوابُ السابعُ أن يقال: إن الرفعَ جائزٌ في المعطوفِ على اسم (إنَّ) إذا كان الخبرُ ظرفاً لا يَتَبَيَّنُ فيهِ الإعرابُ الواجبُ لخبر (إنَّ)، لايجوزُ: إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقانِ، ويجوز إنَّ زيداً وعمرٌو في الدارِ، لأنه على هذا الوجهِ لا تَحْصُلُ (إنَّ) عاملةً في الخبرِ غيرَ عاملةٍ في الاسم، إذ لم يظهرْ عملُها في الخبرِ،

---

(١) ورد عن العرب مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ينظر: مغني اللبيب ص ٥٠.

فجائـزٌ أن يكونَ الظرفُ خبرَ أحدِ الاسمَـيْـنِ المذكورَيْـنِ، ويكونَ خبرُ الآخرِ محذوفاً على ما ذكرنا قبلُ، فإنْ ذُكِرَ خبرٌ يَنْظِمُ الاسمَيْنِ لم يَجُزْ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكون (والصابئون) عَطْفاً على ﴿والذين هادوا﴾، ويكونَ المنصوبُ بإنَّ (الذين آمنوا) حَسْبُ، وخبرُ (إنَّ) محذوفٌ / ٨٠ و/ يَدُلُّ عليه ما أُخْبِرَ به عَمَّا بعدَها.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ رُفِـعَ (والصابئون) لأنه سَـاوَىٰ ما قَـبْـلَـهُ في الإعرابِ المُسْتَحَقِّ لَفْظاً وهو النصبُ والإعرابُ المُسْتَحَقُّ مَوْضِعاً وهو الرفعُ، ثم خالفَهَ في الخِفَّةِ والثِّـقَلِ، فكان الاسمانِ الأوَّلانِ مستثقلَيْنِ بِـذِكْرِ الصلةِ مَعَهُمَا وانفصالِهما عنهما، وكان مُسْتَحَقاً بكونهِ مَعَ الصلةِ في لفظِ اسمٍ واحدٍ، فَجُوِّزَ فيه إعرابٌ يَدُلُّ على اختلافِ[1] وحالِ ما قبلَـهُ مِن الثِّـقَلِ والخِفَّةِ مَعَ التساوي في استحقاقِ الإعرابَـيْنِ، فَٱخْتِـيرَ فيما ثَـقُلَ مِن ذلك النصبُ وفيما خَفَّ منه عندَ اقترانه بالأوَّل الرفعُ الذي هو أثقلُ، لتعديلِ الحالِ عند تساوي الاستحقاقِ، كما فُعِلَ ذلك في الأصلِ في بابِ الفاعلِ والمفعولِ.

والجوابُ العاشرُ: أنْ يقالَ: الأصلُ في الأسماءِ التي لا إعرابَ فيها أن تكون مُـعْـرَبَـةً، والأصل في باب (إنَّ) الرفعُ، والنصبُ طارٍ[2]، فغُـلِّـبَ في الأصلِ الذي هو المعربُ الإعرابُ الذي هو الأصـلُ وهو الرفـعُ، وغُـلِّـبَ في الفرعِ [الذي][3] هو المعتلُّ الفرعُ الذي هو النصبُ عندَ تساوي الحالينِ، وكان هذا ضَرْباً من التجويـزِ.

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب (اختلافه).

(٢) كذا في الأصل، ولعله أخذ من (طرى) بتخفيف الهمزة.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ عليه السلامُ

سئِلَ عن قوله ـ عليه السلام: «لَم يَقُلْ إبراهيمُ ـ عليه السلامُ ـ قَطُّ شَيْئاً لم يكنْ إلا ثلاثـاً: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ۝﴾ [الصافات]، ولم يكنْ به سَـقَـمٌ، وقولـه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ ۝﴾ [الأنبياء]، وقولُه لمَنْ سَألَهُ عن سَارة: مَنْ هذه معَك؟ هي أُختي، فلَمْ يَـقُلْ إبراهيمُ ـ عليه السلامُ ـ قَطُّ شَيْئـاً لم يكنْ إلا ذلك»[1].

قالوا: ورُوِيَ في خبرٍ آخرَ عن النبيِّ ـ عليه السلامُ: «كَذَبَ إبراهيمُ ـ عليه السلامُ ـ ثلاثَ كذبَاتٍ، ما منها كِذْبَةٌ إلا بما حَلَّ بها عن دينِ اللهِ»[2].

قالوا: كيفَ يَصِحُّ هذا الخبرُ عن رسولِ الله ـ صلى اللهُ عليه ـ وفيه تثبيتُ الكَذِبِ في خَبَرِ خَليلِ اللهِ، ولا يجوزُ علىالأنبياءِ الكذبُ لأنَّهُ يُنفِّرُ عن تَصْدِيقِهم، فما وجهُ ذلك؟

قيل له: قد أُجيبَ عن ذلك بأنْ قيل: هذه الثلاثةُ تُشْبِهُ الكذبَ وليستْ بكذبٍ في الحقيقةِ لأنها لا تُؤْثِمُ قائِلَها، فإذا لم يأثمْ فيها خَرجَ عن حَدِّ القُبْحِ الذي له كُرِهَ الكَذِبُ، قالوا: وكانتِ الأنبياءُ ـ عليهم السلام ـ تضطرُّ إلى مِثْلِهِ في الأمرِ الذي يُقَدَّرُ الصلاحُ فيه، فلا يَلحَقُهم في ذلك إثْمٌ، ولا يلزَمُهُم به ذَنْبٌ، وحُمِلَ قولُه ـ عليه السلام ـ في ذلك على ما حُمِلَ عليه بعضُ / ٨٠ظ/ قولِ الله ـ جلَّ وعَزَّ ـ في حكايتِهِ عن يوسفَ ـ عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ۝﴾ [يوسف]، قالوا: وإنما أمَرَ يوسفُ بأنْ تُجْعَلَ السقايةُ في رَحْلِ أخيهِ، لا أنَّ[3] القومَ سَرَقُوهَا.

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد، وينظر: تفسير الطبري ٢٣/ ٨٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: لان.

ذكرَ ابنُ الأنباريِّ ذلكَ، قالَ: وقال الفَرَّاءُ: ذُكِرَ أَنَّ مَيْمُونَ بنَ مهرانَ[1] لَقِيَ رجاءَ بنَ حَيْوَة بمكةَ، وكان رجاءٌ يقولُ: لا يَصْلُحُ الكَذِبُ في جِدٍّ ولا هَزْلٍ، وكان ميمونُ يقول: رُبَّ كِذْبَةٍ هي خيرٌ من صِدْقٍ كثيرٍ، فقالَ ميمونٌ لرجاءٍ: مَنْ كان زَميلُكَ؟ قال: رجلٌ مِنْ قيسٍ، قال: فلو أنك إذا مَرَرْتَ بالبِشْرِ قالتْ بَنُو تغلبَ: أنتَ الغايةُ في الصِّدْقِ، فَمَنْ زميلُكَ هذا فإن كان من قيسٍ قتلناه، فقد عَلِمْتَ ما قَتَلَتْ منا قيسٌ؟ أكنتَ تقولُ من قيسٍ أم مِنْ غيرِ قيسٍ؟ قال: لا بَلْ من غير قيسٍ، قال: أَفَهِيَ كانتْ أفضلَ أم الصِّدْقَ، قال: لا بل هي!

وهذا الوجهُ لا يُحْتَاجُ أن يُحْمَلَ عليه قولُه ـ عليه السلامُ ـ إذا أمكنَ حَمْلُهُ على ما يُنَـزِّهُهُ عن الكذبِ، فمعنى قولِه ـ عليه السلامُ: لم يَقُلْ قَطُّ شيئاً لم يكنْ إلا ثلاثاً، معناه لم يَقُلْ ما كان عندَ مُخَاطَبِهِ أنه لم يكنْ إلا ثلاثاً، وذلك في الإخبارِ عن المشاهَدَاتِ، وعن عَادَتِه كانتْ في المعاملاتِ، بذلك عَرَفَهُ الكفارُ قبلَ أن بُعِثَ نبياً، كما كان نَبِيُّنا ـ عليه السلامُ ـ كذلك، فلم يَقُلْ شيئاً ظاهِرُهُ عندَ المخاطبين بخلافهِ إلا هذه الثلاثَ، أخرجَ كلامَهُ مُعَرِّضاً بشيءٍ تَوَهَّمُوا منهُ سِوَاهُ، وكان بذلك مكايداً عن دِينهِ، ومُدَافِعاً عن حَرِيمهِ، فسُمِّيَتِ الثلاثُ كَذِبَاتٍ لأن ظاهِرَها عندَ المخاطبينَ ظاهرُ الكَذِبِ، لَمَّا كانت على غيرِ حقائِقِها عندَهم، وكانت صِدْقاً إذا حُمِلتْ على ما عَنَاهُ إبراهيمُ ـ عليه السلام.

فقوله: ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ يَحْتَمِلُ وجوهاً من المعاني[2]:

أَحَدُهَا: أن يكونَ معناه: أن الموتَ في عُنُقِي ومَن في عُنُقِهِ الموتُ فهو سقِيمٌ أبداً، فيُطْلَقُ اللفظُ على معنىً هو صحيحٌ، والخبرُ به صِدْقٌ، وهم يَتَـوَهَّمُونَـهُ

(١) ميمون بن مهران الرَّقِّي، فقيه من القضاة، وكان ثقة في الحديث، كثير العبادة، توفي سنة ١١٧هـ، والأعلام ٧/ ٣٤٢.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٢٦/ ١٤٨.

باطِلاً والخبرَ به كَذِباً، فيكونُ النبيّ ـ عليه السلام ـ سَمَّىٰ هذه الثلاثَ كَذِباً على ما كانَ الكفارُ يُسَمُّونَها بهِ.

والوجهُ الآخَرُ: أن يكونَ معناه أني سَأَسْقَمُ من بَعْدُ، وأرادَ به الاستقبالَ.

وقيلَ فيه قول ثالثٌ: وهو /٨١ و/ أنه كان به سَقَمٌ في ذلك الوقتِ لم يَطَّلِعُوا عليه، فذكرَ ذلك مُحَاجَزَةً لهم لِيَجِدَ بهِ سبيلاً إلى التَّأَخُّرِ عن عِيدِهم، وقوله الثاني: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ مُعَلَّقٌ بِشرطٍ، وهو فيه صادِقٌ غيرُ كاذبٍ، والشرط: ﴿إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ۝﴾ [الأنبياء]، فإذا لم يَقَعْ منهم نُطْقٌ لم يَقَعْ مِنَ الكبيرِ فِعْلٌ.

وقولُه الثالثُ في سَارَةَ هي أُختي، أرادَ أُخُوَّةَ الدِّينِ لا أُخُوَّةَ النَّسَبِ، وفي المعاريضِ مَنْدُوحَةٌ عن الكَذِبِ.

فكأنَّ النبي ـ عليه السلامُ ـ قال: لم يُخْرِجْ إبراهيمُ ـ عليه السلام ـ كلامَهُ على ما تَوَهَّمَ المخاطبونَ منه الكذِبَ إلا في هذه المواطنِ الثلاثةِ، وليسَ هو في شيءٍ منها كاذباً، وإنما أَخرَجَهَا على هذا الوجهِ، لِيُكايِدَ به عن دينِ اللهِ، ويكون معنى قوله: لم يَقُلْ قطُّ شيئاً لم يكنْ، أي لم يكنْ عندَ المخاطبينَ لا على الحقيقةِ.

وأما قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ فإنه أُخرِجَ على أنهم سَرَقُوا يوسفَ حينَ أَلْقَوْهُ في الجُبِّ، هذا إن كان المؤذِّنُ أَذَّنَ بأمرِهِ ـ عليه السلامُ ـ وإن كان أَذَّنَ بغيرِ أَمْرِهِ فعلى ما كانَ عليه ظاهرُ الحالِ.

وقيل فيه قولٌ ثالثٌ: وهو أن يكونَ المنادي أُخْبِرَ بأَنهم سَرَقُوا، ولم يَعْلَمْ أنَّ يُوسفَ أمرَ بوَضْعِ الصُّواعِ في رَحْلِ أخيهِ، فيكونُ المعنى إنكم لسارقون[١].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٨/ ١٨٣.

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ سيبويهِ والأخفشُ في قولِهم: يا هَنَاهُ، وقالَ سيبويهِ[1]: الهاءُ الأخيرة أَصْلِيَّةٌ كالهاءِ الأُولى، ووَزْنُهُ فَعَال، وضمةُ الهاءِ ضمةُ البناءِ، كما هي في يا زيدُ ويا عَمْرُو.

وقالَ الأخفشُ: بل الهاءُ هي التي تُـزَادُ للوقفِ، وقد جُعِلَتْ مَعَ الاسمِ كالشيءِ الواحدِ[2].

وحجةُ سيبويهِ أنَّ هَنَهْ مِثْلُ سَنَهْ، واللامُ فيها تكونُ [واواً][3] وهاءً، كما أنها في سَنَـةٍ كذلكَ، بدلالةِ قولِهم في التصغيرِ: هُنَيَّةٌ وهُنَيْـهَـةٌ، كما تقولُ: سُنَـيَّـةٌ وسُنَيْهَـةٌ، قال: وإذا أمكن حَمْلُ الهاءِ على أن تكونَ أصلاً وحرفاً من الكلمة لم تُجْعَلْ زائدةً، ومِن حُجَّتِهِ أيضاً أن هاءَ الوقفِ لا تُضَمُّ إلى الاسمِ فتُجْعَلُ مَعَهُ شيئاً واحداً في شيءٍ من كلام العربِ.

ومن حجةِ الأخفشِ أن يقولَ: إنَّ (هَناً) أكثرُ في الكلامِ بحذفِ اللامِ منه بإثباتها، وإذا أمكنَ إجراءُ هذه /٨١ظ/ اللفظةِ على ما تُجْرَىٰ عليه في غيرِ النداءِ كان أولى من أن تُحْمَلَ على خصائصِ النداءِ، فلهُ أَنْ يقولَ في الألِفِ: إنها بَدَلٌ من الواو، وفي الهاءِ إنها للوقفِ، وله أن يقولَ: إن الألفَ والهاءَ مزيدتانِ في آخِرِهِ كما زيدَتا في قولك: يا ربَّاهُ، فإذا وُصِلَ أُجْرِيَ الوصلُ مَجْرَىٰ الوقفِ في إثباتِ الهاءِ، ثم إنَّ الضمَّ والكسرَ فيها جائزان، كما قال الشاعرُ:

يـا رَبِّ يـا ربَّـاهُ إيَّـاكَ أَسَـلْ عَفْرَاءَ يا رَبَّاهُ من قبلِ الأَجَلْ[4]

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٩٨، والمقتضب ٤/٢٣٥.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٣٤٧ ـ ٣٤٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٠٤.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) الرجز لعروة بن حزام، ينظر: لسان العرب (ها) والمعجم المفصل ١١/٣٠٥.

الألفُ بَدَلٌ من الياءِ التي للإضافةِ، والهاءُ للوقفِ، وتحريكُهَا بالكسرِ على الأصلِ فيما تحرَّكَ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، ضَمُّها للتشبيهِ بهاءِ الإضمارِ في اللفظِ والموقعِ، فأما أن يُدَّعَىٰ أَنَّ الهاءَ جُعِلَتْ معَ الاسمِ كالشيءِ الواحدِ وضُمَّتْ كما ضُمَّ آخِرُ المنادَى المفردِ فمِمَّا لا نظيرَ له في الكلامِ، ولا يلزمُ سيبويهِ أن يُقَال إنّ (هناه) أيضاً لا نظيرَ له في الألفاظِ التي تُسْتَعْمَلُ في هذه الكلمةِ، لأنه قد عُرِفَ لِبَابِ النداءِ ألفاظٌ تَخْتَصُّ بهِ، نحوَ: يا لُكَعُ ويا مَخْبَثَانُ.

بَيْتُ مَعْنًى

بنَاتُ المِعَا تُنْجِي سِوَاهُ مِنَ الرَّدَىٰ   تَرَىٰ ٱبنَ جَميرٍ عِنْدَهُ ابنَ تَميرِ

بناتُ المعَا: البَعَراتُ وسائرُ ما تَرْمِي به الحَيَوَاناتُ، وأرادَ دَليلاً لا يَحْتَاجُ إلى ٱسْتِيَافِ[1] أَخْلاقٍ، إذا خُشِيَ الضلالُ، وخِيفَ الهلاكُ، كما قال:

إذا الدليلُ ٱستافَ أخلاقَ الطُرُقْ[2]

لأنه إذا كان في الليلةِ المظلمةِ، وخافَ أن يكونَ جائراً عن المَحَجَّةِ، شَمَّ الترابَ، فإنْ وَجَدَ فيه ريحَ البَعَرِ عَلِمَ أنه على الطريقِ، ومعنى البيتِ: أنَّ غيرَ هذا الدليلِ يحتاجُ إلى أن يَشُمَّ ترابَ الطريقِ فأما هو فمُسْتَغْنٍ بمعرفتهِ وعلمه بالمجاهلِ، وهدايتهِ عما يتكلفُهُ غيرُهُ[3]، وقال الشاعرُ في بناتِ المِعَا:

ولها مُنَاخٌ قلَّ ما بَرَكَتْ بهِ   ومُصَمَّعَاتٌ مِن بناتِ مِعَاها[4]   / ٨٢ و/

أي بَعَراتٌ مُحَدَّدَاتٌ مُلَزَّقاتٌ بعضها ببعض.

---

(١) في الأصل استيناف، والصواب استياف، مصدر استاف بمعنى شَمَّ، وكان الدليلُ إذا حصل في فَلَاةٍ أخذ التراب فشَمَّهُ ليعلم أَعَلَىٰ قَصْدٍ هو أم على جَوْرٍ.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه ص١٠٤، والمعجم المفصل ١١/ ١٥٥.

(٣) في الأصل: غير.

(٤) الشعر لعدي بن الرقاع في ديوانه ص٤٩، والمعجم المفصل ٨/ ٢٨٠.

وأما ابنُ جَمِيرٍفالليلُ المظلمُ، وسُمِّيَ بذلك تَشْبِيهاً له بالفَحْمِ الذي هُوَ ابن الجَمْرِ، قال الشاعِرُ:

وكأني في فَحْمَةَ ابنِ جَمِيرٍ   في نِقَابِ الأُسَامَةِ السِّرْدَاحِ[1]

أي: أنا مِخْشَفٌ[2]، فكأني في الليلةِ المظلمةِ في مَسْك أَسَـدٍ لجُرْأتِـي، والسِّرْدَاحُ: الطويلُ، والسِّرْدَاحُ أيضاً: اسمٌ لجماعةِ الطَّلْحِ لطُولِهَا بينَ أشجارِ الشَّوْكِ، والسِّرْداحُ: الكريمُ، بالدال والتاء.

وأما ابنُ ثَمِيرٍ فاْسْمُ الليلِ المُقْمر، وسُمِّيَ بذلك لأنَّ الثَّمِيرَ الشَّجَرُ المُثْمِرُ، وابْنُـهُ أوَّلُ ما يَـطْلُعُ منه وهو النَّوْرُ، والليلةُ المُقْمِرَةُ تُـشَبَّـهُ بالرَّوْضَةِ المُـزْهِرَةِ والأشجارِ المُنَوَّرَةِ، لأنَّ لها ضياءً على الأرضِ قريباً من ضياءِ القمرِ.

مَثَـلٌ

أرْغُوا لـها حُوَارَها تَقِرَّ[3]

يضْرَبُ مَثَلاً للرجلِ يَقْلَقُ لنَـيْلِ مطلوبٍ، فيقالُ: أَرِهِ حاجَتَـهُ يَسْكُنْ، وأصلُه في الناقةِ تسيرُ وقد غابَ حُوَارُها عن عَيْنِها، فهي تضطربُ لبُعْدِهِ، وتُشْفِقُ من فَقْدِهِ، فيقال: احْمِلُوا حُوارَها على الرُّغاءِ حتى تعلمَ أنه مَعَها، فتَسْتَـقِرَّ وتَهْدَأَ.

وعلى الضِّدِّ من ذلك المَثَلُ الذي يقابلُهُ، وهو: حَرِّكْ لها خِشَاشَها تَحِنُّ، يُضربُ مَثَلاً للمَوْتُورِ الذي يُهَيَّجُ على الطلبِ بوِتْرِهِ، والاجتهادِ لإدراكِ ثَأْرِهِ، وأصلُه أنَّ الناقةَ إذا حُرِّكَ خِشَاشُهَا[4]، وآمْتُرِيَ سَيْرُها، وطُلِبَ بذاك جَرْيُهَا، وأن

---

(١) ينظر: لسان العرب (سردح)، والمعجم المفصل ٢/ ١٣١.

(٢) دليل مِخْشَفٌ: جريء على الليل (أساس البلاغة ـ خشف)

(٣) الميداني: مجمع الأمثال ١/ ٢٩٢، والزمخشري: المستقصى ١/ ١٤١.

(٤) الخِشاش: بالكسر، الذي يدخل في عظم أنف البعير، وهو من خشب، والبُرَةُ من صُفْر.

تمْضِيَ قُدُماً لنيَّةِ صَاحِبِها، رأَتْ ذلك مِمَّا يُبْعِدُها عن أُلاَّفِهَا وأَوْطَانِها، فرَجَّعَتْ صَوتَها حَنِيناً إلى أَعْطانِها، فكأنها تُذَكِّرُ ما كادَتْ تَسْلُو عنه.

ويُرْوَىٰ هذا المثلُ على لفظٍ آخرَ، وهو: حَرِّكْ لها حُوَارَها تَحِنّْ[1]، يُراد بالحُوارِ هاهنا البَـوُّ، وهو الجلدُ المَحْشُوُّ تِـبْناً، أي نَـبِّهْهُ على ما جُنِيَ عليهِ ونِيلَ منهُ، ليَشْتَدَّ جَزَعُهُ إذا رأىٰ ما حَلَّ بمَنْ يُؤْلِمُهُ فَقْدُهُ ويُوجِعُهُ، فيكونُ ذلك داعِياً له إلى الإيقاعِ بمَن وَتَـرَهُ، والسلامُ.

آخِرُ الجزءِ الخامسِ، والحمدُ لله وصلواتُه على سيدنا محمد وآلهِ.

يتلوه الجزءُ السادسُ، المجلسُ الثاني والعشرونَ، وحَسْبُنا اللهُ وَحْدَه. /٨٢ظ/.

(١) مجمع الأمثال ١/ ١٩١، والمستقصى ٢/ ٦٢.

الجزءُ السادسُ من المجالسِ للخطيبِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المجلسُ الثاني والعِشْرُونَ

مسالةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولهِ تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام]، فقيلَ: كيفَ قالَ: (لَا يُكَذِّبُونَكَ) ولا يَخْفَىٰ على أَحَدٍ تكْذِيبُهُمْ له؟ وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ يَدُلُّ على تكْذِيبِهم لهُ، لأنهم إذا جَحَدُوا ما ٱدَّعَاه النبيُّ ـ عليه السلامُ ـ حَقّاً، فقدْ كَذَّبُوهُ، وقال تعالى بَعْدَه لهُ ليتأسَّىٰ بالأنبياءِ، قبلَه، صلواتُ اللهِ عليهم: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام]، أي: ٱصْبِرْ إذا كَذَّبُوكَ كما صبروا.

والجوابُ عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[1]:

أحدها: أن يُقالَ تكذيبُ الإنسانِ هو أن يُنْسَبَ إلى الكَذِبِ، والمنسوبُ إليه رَجُلانِ: صادقٌ يقالُ له كذَبَ، ويكون ذلك سَفَهاً وجَهْلاً من قائلِهِ، ولا ينقلبُ خَيْرُهُ بجَهْلِ الجاهلِ به، وهذا نحوُ تكذيبِ الكفارِ للأنبياءِ ـ صلواتُ اللهِ عليهم ـ وليس هو المَنْفِيُّ في الآيةِ، لأنهم ـ عليهم السلام ـ قد أُوسِعُوا منه على قَدْرِ ما اتَّسَعَ له جَهْلُ جُهَّالهم، وعَمِيُوا فيه من ضلالِهم، وآخرُ يُنْسَبُ في خَبَرِهِ إلى أنه كَذَبَ، فيكونُ كذاكَ، ويَثْبُتُ ذلك عليه بحُجَجٍ تُحَقِّقُهُ، وتُصَحِّحُ ما نُسِبَ إليه

---

(١) ينظر: أمالي المرتضى ٢/ ٢٦٤، وتفسير الرازي ١٢/ ٢١٥.

وتُصَدِّقُـهُ، وهذا الذي نَـفَاهُ اللهُ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ أن يكونَ مُمَكَّناً للكفارِ، أي لا تَحْزَنْ، فإنهم لا يُثْبِتُونَك كاذِباً، ولا يُصَحِّحُونَ عليكَ كَذِباً، فتكذيبُهم لكَ إنما هو من الضربِ الأَوَّلِ الذي يَشِينُ المكذِّبَ ولا يَضُرُّ المكَذَّبَ.

والثاني: أن يكونَ المعنى: لا تَعْتَـدَّ بتكذيبِهم، فإنه لا حقيقةَ له، ولا ضررَ يعودُ عليكَ منه، فلا تَحْزَنْ لِمَا لا اعتدادَ به، فإنَّ كلامَهم كَسُكُوتِهم في ذلك، لأنه لا تأثيرَ له في حَقِّكَ، وهذا كما يقالُ: فَعَلَ ولم يَفْعَلْ، أي لم يُدْرِكْ ما أرادَ بفعلهِ، فكأنه لم يَفْعَلْ، ومنه قوله:

شَهِدْتُ ولم أَشْهَدْ وقلتُ ولم أَقُلْ ... ومارَسْتُ حتىٰ يَغْصَبَ الريقُ بالفمِ

والثالثُ: أن يكونَ المعنى فإنهم لا يُكَذِّبُونَكَ فيما تَحْتَجُّ به عليهم من كُتُبِهِمْ، كما تُكَذِّبُهُم فما احْتَجُّوا به، ولكنهم مُعْرِضُونَ عن الحِجَاج / ٨٣ و/ .

والرابعُ: أن يكونَ ذلك في المعانِدِين، أي يكذبُونَك في أنفسهم لِعِلْمِهم بصِدْقِكَ، ولكنهم يَجْحَدُونَ بألسنتِهم مُحامَاةً على رِئاستهم، وهو كما قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝١٤٦﴾ [البقرة]، وهذا عن أبي صالح[١] وقتادة والسُّدِّيِّ[٢].

والخامسُ: عن ناجيةَ بنِ كعبٍ[٣]، عن عليٍّ ـ عليه السلام ـ أنهم لا يَقُولونَ إنك تعمَّدتَ الكذبَ، لأنهم يعرفونك بالصدقِ والأمانةِ، ولكنهم يَجْحَدُونَ آياتِ اللهِ، ويَكْرَهُونَ الانتقالَ عن العادةِ فيما أَلِفُوهُ من العبادَةِ، والمرويُّ عن عليٍّ ـ

(١) أبو صالح: باذام مولى أم هانئ، تابعي، محدث مفسر، ليس به بأس، توفي سنة ١٢١هـ سير أعلام النبلاء للذهبي ٥/ ٥٢٢.

(٢) نقل الطبري أقوالهم في تفسيره ٧/ ٢٣٩.

(٣) ناجية بن كعب العَـنَـزي الكوفي، تابعي ثقة، تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٩.

صلواتُ اللهِ عليه ـ أنه قال: قال أبو جَهْلٍ[1] للنبي ـ عليه السلام ـ إنا لا نكذِّبُكَ ولكن نكذِّبُ ما جئتَ به، فنزلتْ هذهِ الآيةُ[2].

والسادس: عن محمدِ بن كعبٍ[3] قال: معناهُ: لا يُبْطِلُونَ ما في يَدَيْكَ[4]، أي القرآنَ الذي تُحُدُّوا على الإتيانِ بمثله، لن يَقْدِرُوا عليه فيكذِّبُوكَ بمُعارَضَتِهِ.

والسابعُ: أن يكونَ المعنى لا يَدُومُونَ على تكذيبك، بل يَرْجِعُ أكثرُهُم إلى تَصْدِيقِكَ، ولكنَّ ظُلْمَهُمْ لأنفُسِهِم، وتَضْيِيْعَهُمْ لحَظِّهِمْ، ولَجَاجَهُم في تَحْلِيَةِ رئاسَتِهِم، يَحْمِلُهُمْ على أن يُنْكِرُوا بألْسِنَتِهِم ما أيْقَنُوهُ بقُلُوبِهِم.

والثامِنُ: أن يكونَ معناه: لا يَدُومُونَ على تكذيبِكَ، فما يُفارِقُ أحدٌ منهم دنياه إلاَّ عن عِلْمٍ بصِدْقِكَ، كما قال تعالى في أحدِ الوجوهِ التي يُفَسَّرُ عليه قولُهُ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء]، وذلك حينَ لا ينفعُ الإيمانُ.

والتاسعُ: أن يكونَ المعنى أنَّ ما هم مُتَمَسِّكُونَ به من الكُتُبِ التي أَنْزَلَها على الأنبياءِ قَبْلَكَ يُصَدِّقُكَ، فهُمْ لا يُكذِّبُونَكَ، وإنما يكذِّبُونَ أنفُسَهُم ويَظْلِمُونَها، بِجَحْدِ ما يَجْحَدُونَ من آياتِ اللهِ التي بِمِثْلِها أَثْبَتُوا ما فيهِ تَصْدِيقُكَ، فتكذيبُهُمْ لكَ تكذيبٌ لأنفُسِهِم وتصدِيقُكَ على حقيقةِ فِعْلِهِم.

والعاشرُ: أن يكونَ ذلك تَسْلِيَةً للنبيِّ ـ صلى اللهُ عليه ـ في تكذيبهم، له، وتَهويناً لِمَا يَنَالُونَـهُ منهُ، بأنْ قال: إنَّ فِعْلَهُم ليسَ هو تكذيباً لَكَ وَحْدَكَ بل هو

---

(١) أبو جهل عمرو بن هشام المخزومي، كان أشد الناس عداوة للنبي ﷺ في صدر الإسلام، وقتل يوم بدر، الأعلام ٥/ ٨٧.

(٢) نقل الطبري ما رواه ناجية بن كعب، لكن لم يذكر علياً، ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٢٤٠.

(٣) محمد بن كعب القرظي المدني، تابعي كبير، من أئمة التفسير، توفي سنة ١١٩هـ، على خلاف، سير أعلام النبلاء للذهبي ٥/ ٥٤٣.

(٤) الدر المنثور للسيوطي ٣/ ٢٦٤.

كَذِبٌ على اللهِ تعالى، وتكذيبٌ لما أَبْرَزَ من آياتِه على لِسَانِكَ وبيَدِكَ، فهُمْ يكفرُونَ ربَّهُمْ، ويكذِّبُونَ آياتِ خالقِهم.

وقد قُرِئَ ﴿يُكْذِبُونكَ﴾[1] بالتخفيفِ وضَمِّ الياء / ٨٣ ظ/ ، ويحتملُ مَعْنَيَيْنِ:
أَحَدُهُما: أن يكونَ: لا يَجِدُونَك كاذِباً، كما يُقالُ: أبخلْتُهُ وأَجْبَنْتُهُ، أي وَجَدْتُهُ بخيلاً جَبَاناً.

والثاني: أن يكونَ المعنى لا يُدْلُونَ على كَذِبِكَ بحُجَّةٍ، يقالُ: أكْذَبْتُ فلاناً، أي دَلَلْتُ علىٰ كَذِبِهِ، وهذا ما لا يَقْدِرُونَ عليه في النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه ـ وهو قريبٌ مِن كَذَّبْتُهُ، فيكونُ بمَنْزِلَةِ أوْصَيْتُ ووَصَّيْتُ، وأمْهَلْتُ ومَهَّلْتُ.

وروى الضحاكُ عن ابن عباس أنه كان يَقْرَؤُها مُخَفَّفَةً، وقال: لا يَقْدِرُونَ على أن لا يكونَ رسولاً، ولا على أنْ لا يكونَ القرآنُ قرآناً، فأمّا أنْ يُكذِّبُونَكَ بألْسِنَتِهِم فإنهم يُكذِّبُونَكَ، فذاكَ الإكذابُ، وهذا التكذيبُ[2]، وقد بَيَّنَّاهُ.

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ صلَّىٰ اللهُ عليه

سُئِلَ عن نَهْيِهِ ـ عليه السلامُ ـ عن الصلاةِ في أَعْطَانِ الإبل[3]، وقوله: «إنها جِنٌّ، خُلِقَتْ مِن جِنٍّ» فقالوا: إن كان النهيُ عن الصلاةِ في أعطانها للنجاسةِ، فمرابِضُ الغنمِ، والزرائبُ وكلُّ مكانٍ نَجِسٍ بمَثَابَتِهَا، والذي ٱقترنَ به يَدُلُّ على أنه إنما نهى لأنها جِنٌّ خُلِقَتْ من جِنٍّ، وقد عُلِمَ أَنَّ الإبلَ من الإبلِ، كما أَنَّ البقرَ من البقرِ، والخيلَ من الخيلِ، والأسَدَ من الأسدِ، ولم يُرَ ناقةٌ وَلَدَتْ شيطاناً ولا شيطانةٌ وَلَـدَتْ بعيراً، على أنها وإن كانت جِنّـاً فالجِنُّ لا يُـكْرَهُ قُرْبُها

---

(١) منقولة عن علي وابن عباس ومحمد بن كعب، ينظر: الدر المنثور للسيوطي ٣/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: الدر المنثور للسيوطي ٣/ ٢٦٤.

(٣) الأعطان: مَبَارِك الإبل عند الماء. وروى النهي عن الصلاة في أعطان الإبل الترمذي والنسائي وابن ماجة والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ٤/ ٢٦٢).

لجنسِهَا، لأنَّ منها مؤمنينَ وكفَّاراً، لقولهِ تعالى: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۝٢﴾ [الجن]، وإذا كان كذلك فكيف كانت الإبلُ من كفارها حتى نُهِينا عن الصلاةِ في ذُرَاهَا؟

ومِمَّا أُجِيبَ عن ذلك أنْ قيل: إنَّ هذا على وَجْهِ ما ذُكِرَ في خبرٍ آخرَ، وهو أنها خُلِقَتْ من أعْنَـانِ الشياطينِ[1]، أي من نَوَاحِيها وجَوَانِـبِها، فكأنها في أَصْلِ الخِلْقَةِ خُلِقَتْ من جِنْسٍ خُلِقَتْ منه الشياطينُ، وهي مِنَ الجنِّ، فَـكُرِهَ الصلاةُ في أعطانِها، لأنها كأنها من جِنْسِ ما خُلِقَتْ منه، كما قال ـ صلى اللهُ عليه: «اُخْرُجُوا بنا من هذا الوادِي، فإن به شيطاناً نَكْرَهُ قُرْبَهُ»[2] فنهى عن الصلاةِ بقُرْبِهَا لذلكَ.

وجوابٌ آخرُ / ٨٤ و/ أَقْوَىٰ من الأَوَّلِ، وهو أن يكونَ المرادُ أَنَّ فيها جُنُوناً يَتَغَلَّبُ عليها، فرُبما أهلكتْ صَاحِبَها، أن يَتَعَبَّدَ الإنسانُ بالصلاةِ قُرْبَها، فيَهْجِمَ عليه مَكْرُوهُهَا، وهو غيرُ مُتَأَهِّبٍ لدَفْعِهَا، ولا مُحْتَرِزٍ منها، وهذا كما يُقال: فلانٌ شيطانٌ، أي يُحْذَرُ كما يُحْذَرُ، ولذلكَ تقولُ العربُ: نعوذُ باللهِ من الأَيْهَمَيْنِ: السَّيْلِ والجَمَلِ المُغْتَلِمِ[3].

وجوابٌ ثالثٌ: وهو أن العَرَبَ تَنْسِبُ جِنساً من الإبلِ إلى الحُوشِ، وهو بَلَدٌ تَزْعُمُ أَنَّ به نَعَمَ الجنِّ، فيقال: إبلٌ حُوشِيَّةٌ، وناقةٌ حوشيةٌ، وهي أَنْفَرُ الإبلِ وأَصْعَبُهَا، فإذا نَسَبْتَ الناقةَ منها إليها أُرِيدَ أَنَّ نَعَمَ الجنِّ التي هي ببلادِ الحُوشِ قد ضَرَبَتْ في أَصْلِهَا، فجاءتْ من نَسْلِهَا، قال رُؤْبَةُ:

جَرَّتْ رَحَانا من بلادِ الحُوشِ[4]

---

(١) ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٣/ ٣١٣.

(٢) رواه مالك في الموطأ (المعجم المفهرس ٧/ ١٧٧).

(٣) قال الزمخشري (أساس البلاغة ـ ي هـ م): «أعوذ بالله من الأيهمَيْنِ: الحَرَقِ والغَرَقِ، وقيل: السَّيْلِ والفحلِ الهائجِ.

(٤) ديوان رؤبة ص ٧٨، والمعجم المفصل ١٠/ ٣٣٥.

ولذلك يقالُ للذكيِّ الذي كأنَّ به جُنونًا لحِدَّتِهِ: حُوشُ الفؤادِ وحُوشِيُّ القَلْبِ، قال أبو كبيرٍ الهذليُّ:

فأَتَتْ به حُوشَ الفؤادِ مُبَطَّناً سُهُداً إذا ما نامَ ليلُ الهَوْجَلِ[1]

فعلى هذا يكون المعنى أن الإبلَ من جنسِ الإبل الحُوشِيَّةِ، لأنَّ الفَحْلَ لا يَطْرُقُ إلاَّ جِنْسَهُ، ولا يَلْقَحُ إلا شِبْهَهُ، فهي جِنٌّ خُلقتْ من جِنٍّ، ويكونُ النهيُ عن الصلاةِ في أَعْطَانها كما تَقَدَّمَ لكراهَةِ قُرْبِهَا لا لِنَجَاسَتِهَا[2].

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ النحويونَ في المنادى المفردِ، نحو: يا زيدُ ويا عَمْرُو، هَلْ فيه تعريفُهُ الذي كان لهُ قبلَ النداءِ؟ فأكثرهم على أن ذاك التعريفَ قد بَطَلَ، وحَدَثَ تعريفٌ آخرُ بالنداءِ، وهو الذي في قولك: يا رجلُ، وذهبَ أبو بكرِ السرَّاجُ إلى أَنَّ التعريفَ الأوَّلَ باقٍ فيه[3].

وحجَّةُ من أَبْطلَ التعريفَ الأولَ أَنَّ الاسمَ لا يُجْمَعُ عليه تعريفانِ، لأنَّ له في أَحَدِهما كفايةً، ولذلك لم يَجُزْ أن يُقالَ: الغلامُ الرجلِ، فيُكْسَىٰ تعريفينِ؛ أَحَدهما بالألفِ واللامِ، والآخرِ بالإضافةِ إلى ما فيه الألفُ واللامُ، وكذلك لو كان قد بَقِيَ في قولكَ: يا زَيدُ التعريفُ العَلَميُّ دَخَلَهُ بحرفِ النداءِ والقَصْدِ به إلى مُعَيَّنٍ تعريفٌ آخَرُ، وهو ما يَحْصُلُ في قولك: يا رجلُ، لكانَ قد حَصَلَ تعريفانِ في / ٨٤ ظ/ اسمٍ، وهذا مِمَّا رَفَضُوهُ اكتفاءً عنه بواحدٍ.

وممَّا يُتَكَلَّمُ به على ذلك أنْ يقالَ: إنَّ الاختصاصَ الذي وَقَعَ للمُسَمَّىٰ بزيدٍ

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٣، والمعجم المفصل ٦/٤٧٨. والهوجل: الثقيل البطيء.

(٢) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص١٦٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٣٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٧.

قبلَ النداءِ باقٍ على حالهِ في النداءِ، وليس هو على ما يصيرُ إليه عند التثنيةِ إذا قُلْتَ: زَيدانِ، لأنَّهُ قد ضَامَّهُ في هذه الحالِ ما سَلَبَهَ الاختصاصَ، وفي النداءِ لم يَعْرِضْ هذا، فعُلِمَ أَنَّ التعريفَ الذي كان باقٍ لم يَبْطُلْ.

فإنْ قال مَن ينصرُ المذهبَ الأوّلَ: إنَّ قولَهم (يا زيدُ) بمنزلةِ قولِهم (يا رجلُ)، فنَزَّلَهُ منزلةَ مَن يُشاركُهُ في اسمِ غيرهِ كرجلٍ، ثم يُعَرِّفُ كتعريفهِ، كانَ لمَنْ يَنْصُرُ المذهبَ الآخرَ أن يقولَ: إنَّ الإنسانَ يُنادي زيداً بقولِكَ: يا زيدُ، وليسَ بحَضْـرَتِـهِ ولا حليه[1] مَن اسْمُـهُ زيدٌ سوى المنادى، فلا يحتاجُ إلى أن يُـنَـزِّلَهُ منزلةَ رجلٍ الذي يُشاركُهُ فيه كلُّ مخاطبٍ ذَكَرٍ من البَشَرِ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ أنْ يُحْكَمَ على هذا الاسمِ في هذه الحالِ بالتنكيرِ، غير[2] موجودٍ، فلا يَجبُ دخولُ مَجْلُوبهِ، لأن المُسَبَّبَ لا يثبتُ إذا لم يَـثْـبُـتْ مُسَبِّـبُـهُ.

والذي احتجَّ به أبو بكر السرَّاجُ ضعيفٌ، لأنه قال: إنه يأتي بعضُ الأسماءِ فلا يقعُ فيه اشتراكٌ، نحوَ الفرزدقِ، والتنكيرُ إنما يقعُ باشتراكِ الأسماءِ، وليس الأمرُ على ما تَوَهَّمَ، لأنه غيرُ محظورٍ أن يُسَمَّىٰ عِدَّةُ رجالٍ بالفرزدقِ، فزيدٌ والفرزدقُ سواءٌ، لأنه متى لم يُفارقِ المُسَمَّىٰ بزيدٍ حيثُ يُخْبَرُ عنه، ويُخَاطِبُ مَن له مِثْلُ اسْمِهِ، وهُو كالفرزدق الذي لم يكثرِ التسميةُ به، ومتى سُمِّيَ بالفرزدقِ رجلانِ في العالَم والْتبسَ أَحَدُهُما بالآخرِ عندَ الإخبارِ نُزِّلاَ منزلة زيدٍ، الذي هو اسمٌ لمِئِينَ وأُلُوفٍ.

والمذهبُ الآخرُ من الحجةِ أن يقالَ: إنَّ التعريفينِ يَصِحُّ الجمعُ بينهما، كالشيء يُقْرَنُ بغيره، مما يُؤَدِّي مِثْلَ معناهُ على سبيلِ التأكيدِ، وليس في ذلك تنافٍ فيُمْنَعَ من جَمْعِهما، وذلكَ كالعَلَمِ المضافِ إذا نُودِيَ، نحو يا عبدَ اللهِ، والتعريفُ العَلَمِيُّ باقٍ، والمستفادُ بالنداءِ حاصلٌ.

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) كذا في الأصل، ولعل العبارة: أنه غير.

ولِمَنْ يَنْصُرُ المذهبَ الأوّلَ أن يقول: إنّي أُنكِّرُهُ كما أُنكِّرُ زيداً، ثم أُعَرِّفُهُ بالنداءِ، وأقَدِّرُ عبداً لله، فأنْوي بإضافتهِ الانفصالَ، كما نَوَيْتُ بزيدٍ عندَ النداءِ التنكيرَ أولاً، ثم التعريفَ بالنداءِ ثانياً.

فإن قالَ: فأنت إذا قُلتَ يا عبدَ الله فقد جَمَعْتَ / ٨٥ و/ فيه ثلاثةَ أنواعٍ من التعريفِ، وهي تعريف النداء الذي هو بالقَصْد وبـ (يا) والتعريف العَلَمِيُّ، وتعريف الإضافةِ، وهذا التعريف هو الذي يُغنِيك عن إجرائهِ في التثنية مُجْرَى زيدٍ إذا قلت الزيدانِ، فإذا دخلت الألف واللام لأنك تقول: عَبْدَا الله في التثنيةِ، فتُزِيل التعريف العَلَمِيَّ، وتَسْتَخْلِفُ تعريف الإضافة مكانَـهُ، فإذا ثَـبَـتَت هذه الأوجه الثلاثة من التعريفِ، وادَّعَيْتَ بطلان واحد منها في النداء بَـقِيَ اثنانِ.

قيل له: إنا لا نقول أولاً عند التسمية بعبد الله إنّه معُرّب من جهتينِ: العلميةِ والإضافةِ، كما لا نقولُ في الحَسَنِ والحسينِ أن فيهما تعريفينِ أحدِهما بالألف واللام والآخرِ بالعَلَمِيّةِ، بل نقولُ إن المضاف كَهَيْئَتِهِ جُعِلَ عَلماً، كما جُعِلَ ما فيه الألفُ واللامُ عَلَماً ، وصارَ تعريفُهُ كتعريفِ زيدٍ في الواحدِ، فإذا حَصَلَ في التثنيةِ منكوراً، واُحْتِيجَ إلى إلحاقِ علامةِ تعريفٍ به، اُكْتُـفِيَ في الحَسَنِ والحُسَيْنِ بالألفِ واللامِ وفي عبدي اللهِ بالإضافةِ، فَـنُوِيَ بعلامَتَي التعريفِ في هذه الحالِ خلافَ ما كان يُـنْـوَىٰ بهما في العَلَم الواحدِ، إذ الأعلامُ لا يُـقْصَدُ بها إفادةُ مَعَانِيها، فكذلك ما يَـنْضَمُّ إليها ويَدْخُلُ في جُمْلَتِهَا من الألفِ واللامِ والإضافةِ، إذا لم يُقْصَدْ إفادةُ معناهُ، صارَ المسمَّىٰ بعبدِ اللهِ كالمسمَّىٰ بزيدٍ، والكلام مُتَّسعٌ في المسألةِ، وفي القَدْرِ الذي ذَكَـرْنَا كفايةٌ وإرشادٌ إلى ما وراءه وهِدَايةٌ.

بيْتُ مَعْنًى

فيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبلِّغَنْ　　غريبَ رِعَاءِ الرَّمْلِ تَقْيَةَ مُخْبِرِ
بأنَّ ذُرَىٰ تَـهْلاَنَ بالغَيْمِ تَـوَّجَتْ　　ويُوشِكُ أنْ يَلْتَفَّ رِمْثٌ بِسَخْبَرِ

يقولُ: بَلِّغْهُمْ أَنَّ الرؤساءَ الذين هم نازلةُ هذا الجبلِ قد لَبِسُوا ثيابَ الحَرْبِ: الدروعَ والبيضَ، فهم كأعالي الجبل إذا تَغَطَّتْ بالغيمِ، وتَعَمَّمَتْ بالسحابِ، ويوشكُ أن ينهضَ منهم عددٌ جَمٌّ فيسيروا نحوَكم ويختلطوا، وهم كالشجرِ والنباتِ كَثْرَةً، كما قال عَوْفُ بن الخَرِع[1] / ٨٥ ظ/ :

زَعَمْتُم من الفَخْرِ المضلِّلِ أنكم ... ستنصـرُكُـم عَـوْفٌ علينـا ومِنْقَـرُ

فيا شجرَ الوادي أَلاَ تَنْصُرُونهم ... وقدْ كان بالمرُّوتِ رِمْثٌ وسَخْبَـرُ

يريد بقوله: فيا شجرَ الوادي، أيُّها الجيشُ الكثيرُ أَلاَ تنصرُونهم، على طريق الهُزْءِ بهم، وقوله: وقد كان بالمرُّوتِ، أي كان بهذا الوادي أيضاً عَدَدٌ كثيرٌ عَدَدَ هذين النبتين، ومثله قولُ المسَيَّبِ[2]:

دَعَا شجرَ الأرضِ داعيهم لِيَنْصُرَه الرِّمْثُ والأَثابُ

ويحتملُ قولُه: ويوشكُ أنْ يلتفَّ رِمْثٌ بسَخْبَرِ، مَعْنَـيَيْنِ آخرَيْنِ:

أَحَدُهما: أن يكونَ مَرْعىٰ إبلِ المحَذِّرِينَ الرِّمْث، ومَرْعَىٰ إبل المُغِيرينَ السَّخْبَرُ، فيريدُ أَنَّ راعيةَ هذا يختلِطُ براعيةِ هذا، ويُجْعَلُ قَطِيعَا الإبلِ قطيعاً واحداً، فكأنه اختلطَ الشجرانِ.

والثاني: أن يريدَ أنها تختلطُ في أجوافِهَا فَتَرْعَىٰ هذا النبتَ على هذا، وتَجْمَعُهُمَا في جَوْفِها.

ونحوُهُ البيتُ الذي أنشدناهُ قبلُ:

لَيَخْتَلِطَنَّ اليومَ راعٍ مُجَنِّبٌ ... إذا ما تلاقَيْنَا براعٍ مُيَسِّرِ[3]

---

(١) عوف بن عطية الملقب بالخَرِع التميميُّ، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، الأعلام ٥/ ٩٦.

(٢) المسيب بن عَلَس، شاعر جاهلي مُقِلٌّ، وهو خال الأعشى، الاعلام ٧/ ٢٢٥.

(٣) سبق في المجلس الخامس عشر عند الحديث عن (بيت معنى).

مَثَـلٌ

لَيْسَ لِمِسْحَاتِكَ عندِي طِينٌ[1]

يضْرِبُهُ رجلانِ: رَجُلٌ يُونِسُ صاحِبَهُ من تَوَجُّهِ احْتِيَالِهِ عليهِ، وعَمَلِ خِدَاعِهِ فيهِ، ورَجُلٌ يقطعُ الطَمعَ عن جَداهُ، ويَحْرِمُ سائلَهُ نَداهُ، إذا لم يكنْ أهَلاً له، ولا مِمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ، والمعنى أنَّ مِسْحَاتَكَ عندِي تَعْمَلُ في صُلْبِ الحجارةِ لا في أرضٍ ذاتِ طينٍ.

ونَحوُهُ قولهم: فُلَّ مِخْفَارُكَ عن أَصْلَادِهِ، أي كُسِّرَ غَرْبُ مِعْوَلِكَ عن حِجَارَتِهِ الصُّلْبَةِ، وهذا قد تجاوزَ المعنى الأولَ، وهو مَنْعُ النفعِ إلى حُصُولِ الضَّرَر، لأن مَنْ حاوَلَ حَفْرَ الصُّلْبِ الذي يَكْسِرُ مِعْوَلَهُ فقد ضَرَّ نَفْسَهُ، كما قال الأعشى:

كناطحِ صخرةً يوماً ليَفْلِقَهَا　　　فلم يَضِرْهَا وأوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[2]

وقال آخر:

إذا النِّجالُ غُيِّضَتْ أنْهَارُها　　　وفُلَّ عن ذاتِ الكُدَىٰ مِخفَارُها /٨٦ و/

يُكْرَمُ فيها ضَيْفُها وجارُهَا

النِّجالُ جَمْعُ نَجْلٍ، وهو ماءٌ يَظْهَرُ في الوادي فيجري إذا كان عَامٌ كثيرُ المطرِ، ومنه يُقال: اسْتَنْجَلَ الوادِي. وغاضَتْ وغُيِّضَتْ: نَقَصَتْ، أي ذَهَبَ خيرُ مَن يَسْأَلُ، كما تَغِيضُ هذه النِّجَالُ بانْتِشَافِ حَرِّ الشمسِ لها.

---

(١) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ١٩٧.

(٢) ديوان الأعشى ص١١١، والمعجم المفصل ٦/ ٢٤٧.

المجلسُ الثالِثُ والعشرونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ ـ عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴿٧٦﴾﴾ [الأنعام]، فقيل: كيفَ يجوزُ أن يقولَ خليلُ اللهِ ونبيُّهُ للشمسِ والقمرِ وغيرهما من الكواكبِ إنها ربُّهُ، هَلْ هذا إلاَّ كُفْرٌ مِنْ قائِلِهِ، وهَلْ يَصِحُّ هذا مِمَّنِ اختارهُ اللهُ لهدايةِ غيرِهِ؟ وطُعِنَ عليهِ من وَجْهٍ آخرَ، وهو أنْ قيل: كيفَ غَفَلَ عن الاستدلالِ عنِ الشمسِ التي هي أظهَرُ وأبْهَرُ، وانتبهَ للنظرِ لمَّا جَنَّ عليهِ الليلُ، وأَبْدَىٰ لَهُ الكواكبَ الظلامُ، وكيفَ يَصِحُّ أن يَغْفُلَ عن الشمسِ هذه الغفلةَ، مَعَ أنَّ الدلائِلَ فيها أسْطَعُ، وهي للجاحِدِينَ أَحَجُّ وأقْطَعُ، ويَنْتَبِهَ للكواكبِ هذه الانتباهةَ، وما بَيْنَهُما من الزمانِ دونَ ساعةٍ، فينسى الشمسَ والاستدلالَ بها، ويَشْتَغِلُ من جِنْسِهَا ما هُوَ مُسْتَحْقَرٌ عندَها؟

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أوجهٍ، فيها ما يُبْطِلُ الطعنَ الثانيَ ويَرُدُّهُ(١):

فأَوَّلُها: أن يُقالَ: إنَّ ذلك على وَجْهِ الاستدلالِ على حُدُوثِ ما رأىٰ، وأَنَّ لها مُحْدِثاً ليس يُرَىٰ، لا يُشْبِهُهَا ولا تُشْبِهُهُ، واستدلَّ بأُفُولها بعدَ طلوعِها، وبغروبِها بَعْدَ شُروقِها، وبتَغيُّرِ أحوالِها وزوالِها وانتقالِها على حُدُوثِهَا، وأَنَّها إذا كانت بهذه الصفةِ لم تكن آلهةً، ولم تَسْتَحِقَّ أن تُعْبَدَ، ويكونُ ذلك أمامَ التكليفِ وقُبيلَ البلوغِ، وقوله ﴿هذا ربي﴾ أي حقُّ الربِّ أن يكون بَعِيدَ الشَّبَهِ من المربُوبِ، فلما رأى الكوكبَ وَحْدَهُ أَبْعَدَ الأشياءِ شَبَهاً / ٨٦ ظ/ بما يَراهُ ظنَّ أنَّهُ ربُّهُ، ثم بَانَ لَه بُطْلانُهُ بالفكر في أُفولِهِ، وكذلك في جَميعِها يكونُ مُسْتَعْرِضاً واحداً واحداً منها، ليَتَدَبَّرَ قولهُ، ويتأمَّلَ صِحَّتَهُ، ويَتَبَيَّنَ حُجَّتَهُ.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٣/ ٤٩.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ قولُهُ ﴿هذا ربي﴾ أي في زَعْمِكُمْ، كقولهِ تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى ﴿٤٧﴾﴾ [فصلت]، أي في زُعْمِكُمْ، فلمَّا أفلَ أبانَ لهم بُطلانَ قولِهم.

والثالثُ: أن يكونَ هذا استدراجاً إلى الاحتجاجِ عليهم، ليَسْلُكُوا مَعَهُ طريقةَ النظرِ، إذا عَلِمُوا أنه طالبُ حَقٍّ، وباحِثٌ عن هُدىً، وأنه ليسَ تَصُدُّهُ مُعانَدَتُهُمْ ومُلاجَّتُهُمْ في تَرْكِ ما هُمْ عليه، فبَدَأَ بأَهْوَنِ ما يَعْبُدُونَهُ وأدْوَنِهِ، وهو الكوكبُ، فأوجدَ فيه من آيةِ الحدوثِ مِثْلَ ما في أَرْفَعِهِ وأكبرِهِ، وهو الشمسُ.

والرابعُ: ما في الخبر أَنَّ أباه فَرَّ به من جَبَّار زَمانِه، وجعله في سَرَبٍ، فكان لا يَمُصُّ إصْبَعاً من أَصابعِه إلاَّ جَعَلَ اللهُ له فيها رِزْقاً، وقد قيل بأنَّ أُمَّهُ وَلَدَتْهُ في مَغَارٍ خوفاً عليه من نِمْرُودَ، فلمَّا قَوِيَ وأرادَ إخراجَهُ أخرجَهُ ليلاً في ظلامٍ، لئلا يَهْجِمَ بَصَرُهُ غفلةً على ضياءٍ لم يتعوَّدْهُ، وليَتَدَرَّجَ حَالاً فحالاً على التقليبِ نحوَ الضياءِ الذي يَنْشُرُ شُعَاعَ البصرِ، بَعْدَ الظلامِ الذي كان يَجْمَعُهُ، فرأى الكوكبَ وهو يطلبُ معبودَهُ، فقال ما قال إلى آخر الاستدلالِ[1].

والخامسُ: أن يقولَ ذلك وهو ذاهبٌ في طريقِ النظرِ، غيرَ واقفٍ على ما يَدْعُو إليه أولُ خاطِرٍ، حتى يَفْلِيهِ ويَرُوزَهُ بالعَرْضِ على النظر، وتَعَدِّي الخطأ منهُ إلى الصوابِ، فيَطْلُبُ إلٰهاً لا يُشبَّهُ بما يُشاهِدُ، ولا يَلْحَقُهُ التنقُّلُ والتغيُّرُ.

والسادسُ: عن قُطْرِبٍ أَنَّ ذلك منهُ في حَالِ الطفولةِ، وقبلَ المِحْنَـةِ ولزومِ الحُجَّةِ[2].

والسابعُ: أن يكونَ بحذفِ ألفِ الاستفهامِ، كأنه سَأَلَ قَوْمَهُ سؤالَ مُسْتَثْبِتٍ ومُقَرِّرٍ عليهم قولَهم، ثم كَرَّ عليه مُبْطِلاً له.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٣٢٥.

والثامن: أن يكون بحذف ألف / ٨٧ و/ الاستفهام التي هي بمعنى الإنكارِ، أهذا ربي؟! أي ليسَ هذا ربي، ويكونُ الوجهانِ، كما حُكِيَ عن ابن عباسٍ، في قوله: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد]، قال: هو أفلا اقتحم[1]، فأُلْقِيَتْ منه الألف، كما قال الهُذَليُّ:

رَفَـوْني وقالوا يا خُوَيْلِـدُ لم تُرَعْ فقُلْتُ وأَنكَرْتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ[2]

أي أَهُمْ هُمْ[3].

والتاسعُ: أن يكونَ قولُه: ﴿هذا ربي﴾ على طريقِ المُحاجَّةِ والنظر مَعَ قومِهِ، كما يقولُ القائلُ إنْ قلتُ: المسيحُ ابنُ الله يَدْخُلْ عليَّ فيه كذا وكذا، أو يَلْزَمْهُ فيه كَيْتَ وكَيْتَ، فلا يكونُ هذا على طريقِ الإقرارِ بذلك، ولكن يَنْصِبُهُ مذهباً لِيُرِيَ المعْتَقِدَ له فَسَادَهُ.

والعاشرُ: أن يكونَ أرادَ أن يَنْقُلَ عَبَدَةَ الكواكبِ إلى القمرِ، لِيُبَيِّـنَ لهم خَطأَ ما هُمْ عليه، إن كانَ الكوكبُ مُسْتَحِقاً للعبادةِ بالضياءِ والعَلاءِ، ثم لا يَزَالُ يَنْقُلُ عن الأوْضَعِ إلى الأرْفَعِ، حتى ينتقلَ عن الشمسِ إلى خالقها الذي هو الأعلى، وهو بالعبادةِ أَوْلىٰ. ويكونُ معنى قولِهِ: أنتمْ تَـقُولُونَـهُ.

مسألةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

سئِلَ عن قولهِ ـ صلى اللهُ عليه: «لا يَدْخُلُ النارَ مَنْ كانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ من إيمانٍ، ولا يَدْخلُ الجنةَ مَنْ كان في قلبهِ مثقالُ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ من

(١) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٦/ ٣٠٧.
(٢) سبق في المجلس السادس عشر في الوجه الرابع من مسألة في القرآن.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٣٢٥.

كِبْرٍ»[1]. فقيلَ: كَيْفَ يَسْتَحِقُّ بيسيرِ الكِبْرِ الخُلُودَ في العقابِ، وبيسيرِ الإيمانِ الخُلودَ في الثوابِ؟

والجوابُ عن ذلك من وجهين:

أَحَدُهُمَا: أن يُقالَ: إنَّ هذا تنبيهٌ على تَنَاهِي الشيئَيْنِ في العِظَمِ، ولا يَجِبُ لهما في الحُكْمِ من الأثرِ، فكأنه قال: الإيمانُ لجلالةِ مَوْقِعِهِ حَقُّ يَسيرِهِ أَنْ لا يُدْخِلَ صاحِبَهُ النارَ، والكِبْرُ لأنَّهُ مَسْخَطَةٌ للخالقِ والخَلْقِ حَقُّ اليسيرِ منه أنْ لا يُدْخِلَ صاحِبَهُ الجنةَ، ولله تعالى بعدَ ذلك أحكامٌ من إحْبَاطٍ وتكفيرٍ.

وهذا الجوابُ أَلَمَّ به ابنُ قتيبةَ، وقالَ: مِثْلُهُ أن ترى داراً ضَيِّقَةً صغيرةً، فتقولُ: لا يَنْزِلُ هذه الدارَ أميرٌ، تريدُ حُكْمُهَا وحُكْمُ أَمْثَالِها من الدورِ أنْ لا يَنْزِلَها الأمراءُ ويجوز أن يَنْزِلُوهَا، ومِثْلُهُ: هذا بَلَدٌ لا يَنْزِلُهُ حُرٌّ، أي ليسَ حُكْمُهُ أن يَنْزِلَهُ الأحرارُ / ٨٧ ظ/ وحقيقةُ هذا المعنى أنَّ في الأعَمِّ الأكثرِ أن يكونَ دخولُ الجنةِ بالتواضعِ والتذللِ في طاعةِ الله، لا بالتكبُّرِ، فمَنْ تكبَّرَ كان في حُكْمِ الأكثرينَ مِنْ أمثالِهِ، وهُمُ الكفارُ، ومَنْ آمن كان في حُكْمِ أشْبَاهِهِ من المؤمنين، وهُمُ الذينَ لا يَدْخُلُونَ النارَ، وهذا الوجهُ فيه مُتَّسَعٌ للكلامِ، وانشعابٌ له إلى مَذَاهِبَ مختلفةٍ.

والجوابُ الثاني: ما لا اختلافَ في صِحَّتِهِ إذا حُمِلَ عليهِ، وهو أن يُقال الكِبْرُ هاهنا في مُقَابَلَةِ الإيمانِ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ۝٦٠﴾ [غافر]، فكأنَّ المعنى على ذلك أنَّ يسيرَ الشركِ إذا خُتِمَتْ به الأعمالُ مُحْبِطٌ للحسناتِ، مُوجِبٌ دوامَ العقابِ، كما أنَّ يسيرَ الإيمانِ إذا خُتِمَتْ به السيئاتُ مَاحٍ لها، ورافعٌ حُكْمَهَا.

---

(١) رواه مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه. (ينظر: عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، طبعة دار الكتب العلمية ٨/ ١٢٤).

مسألةٌ نحويةٌ

اختلف النحويون في قولِهِ ﴿اللهمَّ﴾ فقال البصريونَ: الميمانِ بَدَلٌ من (يا) في أولِ الاسمِ، والأصلُ يا أَللهُ، وقال الفرَّاءُ: الميمانِ بقيةُ فِعْلِ الأَمْرِ، ومعنا:ه يا أَلله أُمَّنَـا بِخَيرٍ، كما تقولُ يا أَلله أُمَّنَا بخيرٍ[1]، ولو كانتِ الميمانِ على ما ذهبَ إليه الفراءُ لما حَسُنَ ذلك في الكلامِ، للجمعِ بينَ فعلَيْنِ مِثْلَيْنِ في الدعاءِ من غيرِ عطفِ أَحَدِهما على الآخرِ، لأنه يُسْتَقْبَحُ يا أَلله أُمَّ أُمَّنا بخير.

ومِمَّا يَحْتَجُّ به الفراءُ أن يقولَ: إنَّ الفعلَ لمَّا ضُمَّ إلى الاسمِ وَرُكِّبَ مَعَهُ تركيبَ الشيئَيْنِ اللذَيْنِ يُجْعَلاَنِ شيئاً واحداً ثَقُلَ الاسمُ، فاختيرَ حَذْفُ حرفِ النداءِ مَعَهُ، لأنَّ حَرْفَ النداءِ يُختارُ حَذْفُهُ مَعَ المنادى المضافِ في قولك: رَبَّنا، وربِّ اَفْعَلْ كذا وكذا، قال: فسقوطُ (يا) لا يُوجبُ أن يكونَ الميمانِ بَدَلاً منها، وقد جاءَ في الشعر:

وما عليكِ أن تقولـي كُـلَّـمَـا سَبَّحْتِ أو صَلَّيْتِ يا اللهمَّ ما[2]

قال: وهذا كما رُكِّبَ الفعلُ معَ الصَّوْتِ في قولك: هَلُمَّ، وفي هذهِ الكلمةِ أيضاً خِلافٌ بينَ النحويينَ، فمنهم مَن يقولُ إنَّ أَصْلَهَا هَلْ أُمَّ، والمعنى على ذلك: هلْ لكَ حَاجَةٌ في الطعامِ؟ ثم تقولُ بَعْدَهُ: أُمَّ، أي اَقْصُدْ وكُلْ، ومنهم مَنْ يقولُ: إنَّ أصلَها هالُمَّ، فتكون (ها) تنبيهاً، ولُمَّ مِن قولِهم لَمَمْتُ الشيءَ أي جَمَعْتُهُ، قال: فكذلكَ اللهم ضُمَّ الفعلُ إلى الاسمِ الذي نَزَلَ منزلةَ الصوتِ، كما ضُمَّ الفعلُ إلى الصوتِ في /٨٨ و/ هَلُمَّ.

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ٣٣٨/١، وشرح جمل الزجاجي ١٠٦/٢.

(٢) لسان العرب (أ ل ه)، ومعجم شواهد العربية لعبد السلام محمد هارون ص٥٣٢.

ومِمَّا يحتجُ بهِ الفراءُ أن الميمينِ لا يَصِحُ أن تكونا بَدَلاً (يا) لأن مَوْضِعَهُمَا في الطرفِ الأخيرِ من الكلمةِ، وموقعُ (يا) في الطرفِ الأولِ، والأصلُ في البَدَلِ أن يقعَ موقعَ المُبْدَلِ منه، وهذا ضعيفٌ، لأن في كلامِهم البَدَلُ المطَّرِدُ في غيرِ موقعِ المبدَلِ منه، وذلك إذا صَغَّرْتَ، نحوَ مُدَحْرِج، فقلتَ: دُحَيْرِج ودُحَيْرِيج، فأتيتَ بالياءِ بَدَلاً من الحرفِ المحذوفِ، والياءُ قبلَ حرفِ الأخيرِ من الكلمةِ، والميمُ المحذوفةُ التي جُعِلَت الياءُ بَدَلاً منها في الطرفِ الأولِ، وكذلك كلُّ حرفٍ حُذِفَ يقعُ في الاسم المصَغَّرِ يكونُ البدَلُ منه قبلَ الحرفِ الأخيرِ، سواءٌ كان المحذوفُ أوَّلاً أو وسطاً أو آخراً.

ومِمَّا يَحْتَجُّ به الفراءُ هو أنَّ الميمينِ لو كانتا بَدَلاً من (يا) في أَولِ الاسمِ لجرى الاسمُ مَعَ الميمينِ مَجْرَاهُ مَعَ (يا) في قطع ألفِ الوصلِ من أولهِ، لأنكَ، تقولُ: يا أَلله، ثم تقولُ: قلِ ٱللَّهمَّ، ولا تقولُ قُلْ أَللَّهمَّ، فلا تجوِّزُ القطعَ معَ الميمَيْنِ كما تُوجبُهُ معَ (يا)، وهذا لا يكون حُجَّةً له، لأنه يَلْزَمُهُ منه مِثْلُ ما يلزمُ خَصْمَهُ، لأنه إذا دخل (يا) على اللهِ قُطِعَ ألفُ الوصلِ، كما يقطعُهَا خَصْمُه، وهو لا يخالفُ أنَّ الاسمَ هاهنا منادًى، وأن (يا) مُقدَّرةٌ مَعَهُ، وقد ٱتُّفِقَ في الأصلِ على قطعِ الألفِ معَ (يا) إذا نُطِقَ بها، فكذلك إذا كانت[1]، ومَن عارضكَ بشيءٍ يَلْزَمُهُ مِثْلُهُ، كانَ القَلْبُ عليه كافياً في الجوابِ[2].

بَيْتُ مَعْنًى

طوَتْ مِثْلَ نُطْوِيِّ العِمامَةِ خَطَّهَا تُعارِضُها دَهْمَاءُ ليستْ تَـرَحَّـلُ

يصفُ ناقةً قَطَعَتْ طريقاً، شَبَّهَ الطريقَ بالخطِّ، لأنه يُـرَى من بَعَيدٍ أَثَرُهُ في المفازةِ كخطٍّ أبيضَ، وطَيُّ الطريقِ إنما هو بالسيرِ فيه إذا اتصلَ، وقولُه:

---

(١) كذا في الأصل: ولعل تمام العبارة: إذا كانت مقدرة.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤١، المسألة رقم ٤٧.

تُعارِضُها دَهْمَاءُ، يريدُ ظِلَّها، والظلُّ أَدْهَمُ لأنه بمُقارَنَةِ الضِّح[1] يُرَىٰ أَسْوَدَ، ولذلك يُوصَفُ باللَّمَىٰ، وأنَّثَ الدهماءَ وإن كان الظلُّ مُذَكَّراً لأنه جَعَلَهُ لمؤنثٍ، فكأنَّهُ هي، وقوله: لَيْسَتْ تَرَحَّلُ، أي ليسَ من عَادَتِها أن يُشَدَّ عليها الرَّحْلُ، ومِثْلُهُ قول الآخر في الظلِّ:

مُرَاوِحٌ لصَفْحَتَيْهَا مَذَّاعْ يُراعُ مِمَّا لا يَرَى فَيَرْتَاعْ /٨٨ ظ/

حيٌّ ومَيِّتٌ لم يُغْشِهِ الإرضاعْ

فقولهُ: مُرَاوِحٌ لصَفْحَتَيْهَا، أي ينتقلُ من إحدى جَنْبَتَيْهَا إلى الجَنْبَةِ الأُخرىٰ، فيكونُ بالغدَاةِ إلى ناحيةِ المغربِ، وبالعشيِّ إلى ناحيةِ المشرقِ.

ومعنى قوله: مَذَّاع كذَّاب، يقال: رجلٌ مَذَّاعٌ، ومَحَّاحٌ إذا لم يكنْ على قولِهِ اعتمادٌ، وظِلٌّ كذّابٌ لتنقُّلِهِ ودورانهِ وزوالهِ [في كثيرٍ][2] مِنَ الأحوالِ، فهو صَاحِبٌ لا تدُومُ مُصَاحَبَتُهُ، ولا تُعْتَمَدُ مُرَافقَتُهُ.

وقولُه: يُرَاعُ مِمَّا لا يُرَىٰ فيَرْتَاعُ، يُريدُ أَنَّ الناقَةَ تُذعَرُ، فتَنْفِرُ وتَضْطَرِبُ فيُرَىٰ مثلُ ذلك في الظلِّ، فكأنهُ قد رُوِّعَ أيضاً بتَرْوِيعِ الناقةِ، فالظلُّ يفْعَلُ فِعْلَ المُرَوَّعَةِ وهو لم يَرَ ما يُرَوِّعُهُ.

ومعنى قوله: حَيٌّ ومَيِّتٌ، أي هو ظاهرٌ، كما يقال في الطريقِ الظاهرِ حَيٌّ، إذا استبانَ أَثَرُهُ.

ومعنى قولِه: ومَيِّتٌ، أي لا رُوحَ فيه، وكذلك الظِلُّ على الحقيقةِ.

ومعنى قولِهِ: لم يُغْشِهِ الإرضاعُ، أي ليسَ هذا الظلُّ حَيّاً انتقلَ من صِغَرٍ إلى كِبَرٍ بارتضاعٍ، كما كانت هذه الناقةُ التي يُعَارِضُهَا هذا، ومِثْـلُـهُ قولُ الآخر:

---

(١) الضِّحُ: الشمسُ.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.

وثَنِيَّةٍ [قَطَعْتُها][1] بثنيَّةٍ حَرْفٍ يُعارِضُها جَنِيبٌ أدْهَمُ

الثنيَّةُ الأُولى الطريقُ في الجبلِ، والثنيةُ الثانيةُ الناقةُ، وهي التي قد أثْنَتْ في سِنِّها، والجنيبُ الأدهمُ هو الظلُّ على ما فَسَّرْناه قَبْلُ.

مَثَلٌ

إنكَ لا تَهْدِي المُتَضَالَّ[2]

أي مَنْ لم يَحْمِلْ نَفْسَهُ على طَلَبِ الرشادِ والصلاحِ، لم تَقْدِرْ على إصْلاَحِهِ، ومَن تَعَمَّدَ الضلالَ فلا سبيلَ إلى إرشادِهِ، والمتضالُّ مَنْ [تعمَّد][3] إضلالَ نفْسِهِ، كالمتغافلِ والمتناومِ.

ومثلهُ قولهم في المَثَلِ الآخرِ: مِن كلِّ شيءٍ تحفظُ أخاكَ إلاَّ من نَفْسِهِ[4]، يُرَادُ أنكَ تَقْدِرُ أن تحرسَ الإنسانَ من السِّبَاعِ العاديةِ [أو وقوع][5] المحاذِرِ الآتيةِ، ولا تَقْدِرُ أن تحفَظَهُ إذا كان المكروهُ يجيءُ من قبلِ نفسهِ، فكلُّ مَن فسَادُهُ مِن جَهةِ نفسهِ، لم يَنْفَعْهُ أن تَحْمِيَهُ الفسادَ مِن غيرِهِ.

ومِمَّا يَقْرُبُ منه مَثَلٌ آخرُ/ ٨٩ و/ وهو: لا ذَنْبَ لي قَدْ قُلْتُ للقومِ اسْتَقُوا[6]، يقالُ هذا لمَنْ أُشِيرَ عليه بما فيهِ نُصْحُهُ، فلم يَقْبَلْ حتى أشرفَ على ما فيه هَلاكُهُ، وأصْلُهُ أنَّ قوماً انْتَهَوْا في مَفَازَةٍ إلى بئرٍ ذاتِ ماءٍ، وأرادُوا الانتقالَ

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) الميداني: مجمع الأمثال ١/ ٦٦.

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٤) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٨، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٣٥١.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٢٣٠، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٢٦٣.

عنها إلى بئرٍ ظَنُونٍ[1]، فأشارَ عليهم صاحِبُ المثلِ بأَنْ يَحْزِمُوا في أَمْرِهِمْ، وَيَسْتَقُوا الماءَ الموجُودَ المُتيَقَّنَ ٱستظهاراً، غيرَ مُعَوِّلينَ على الماءِ الذي يَرْجُونَه أَمامَهُم، وربُتّما كَذَبَ ظنُّهم، فَلَمَّا وَرَدُوا لم يَجِدُوا في البئرِ التي كانت في المنزلِ الثاني ماءً، فأبلغَ إليهم العَطَشُ، فقال صاحِبُ المَثَلِ ما قال.

ومِثْلُ معنى قولهِ المثلُ الآخرُ، وهو: أَنْ تَرِدَ الماءَ بماءٍ أَكْيَسُ[2].

---

(١) قال الزمخشري (أساس البلاغة ظ ن ن): «وبئرٌ ظنون: لا يوثق بمائها».

(٢) الميداني: مجمع الأمثال ١/ ٣٢، والزمخشري: المستقصى ١/ ٣٧٠.

المجلسُ الرابعُ والعشرونَ

[مسألةٌ من القرآن][1]

سئِلَ عن قولِ اللهِ ـ جلَّ وعزَّ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴿٩٨﴾ ﴾ [الأنعام]. فقيل: قد قُرِئَ فمُسْتَقِرٌّ بكسر القاف[2] ومُسْتَوْدَع، وفي هذا عطف الشيء على ما يخالفهُ، ولا يَصِحُّ أن يكون ما أُضْمِرَ خبراً للمبتدأ المعطوفِ عليه خبراً للمعطوفِ، فإذا فُتِحَتِ القافُ لم يَجُزْ أن يكون مُسْتَقَرٌّ مفعولاً به كمُسْتَوْدَعٍ، لأن ٱستقرَّ لا يَتَعَدَّىٰ إلى مفعولٍ به، فإن كان الخبرُ المضمرُ هو (لك) على تقديرِ فلكم مستقرٌّ لم يَصِحَّ الكسرُ في قافِ مُسْتَقَرٌّ، لأنه لا يجوزُ فلكم مُسْتَقِرٌّ، وإن كان الخبرُ المحذوفُ (فمنكم) لم يَصِحَّ فتحُ القافِ في مُسْتَقَرٌّ، لأنه لا معنى لقولِه: فمنكم مُسْتَقَرٌّ، فما وجهُ ذلك، وما معناهُ؟

قيل: الكلامُ في المُسْتَقَرِّ والمُسْتَـوْدَعِ من عشرةِ أوجهٍ نذكرها، ثم نُبَـيِّنُ القراءتين عليها[3]:

أوَّلُهَا: أن يكونَ المستقَرُّ عبارةً عن المكانِ، والمرادُ به الأبُ نَفْسُهُ، والمُسْتَوْدَع أيضاً اسم المكانِ، والمرادُ به الأمُّ نَفْسُهَا، ومعنى المستقَرِّ في الأبِ والمستودَعِ في الأم أَنَّ النُّطفةَ لمَّا كانت أصلاً للوَلَدِ كانت صُحْبَتُهَا للأبِ أكثرَ من صُحْبَتِهَا للأمِّ، فَيُسَمَّىٰ الأبُ مستقراً لها لطولِ مُدَّتِها مَعَهُ / ٨٩ ظ/ والأمُّ مُستودعاً لأنها تأخذُ ما أُودِعَتْ، فَـتَـرُدُّ عن قريبٍ، ويكونُ خبرُ المبتدأ في هذا الوجهِ (منكم) التقديرُ: فمنكم أَبٌ ومنكم أُمٌّ، ويجوزُ أن يكونَ المحذوفُ (لكم) أي: فلكم مسْتَقَرٌّ ومستودَعٌ، أي أَبٌ أُمٌّ، والنفسُ الأُولىٰ التي خُلِقْتُم منها لا أَبَ لها ولا أُمَّ.

---

(١) زيادة جرى المؤلف على إثباتها في مثل هذا الموضع.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٣٧٩.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١٣/ ١٠٨، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٣٣٢.

والثاني: أن يُرادَ بالمُسْتَقَرِّ والمستودَع المَصْدَرُ، فكأنه قال: فلكم اْستقرارٌ واستيداعٌ، ولا يَصِحُّ على هذا إضمارُ (منكم) ويكونُ المعنى أنه لمَّا خَلَقَ آدمَ ـ عليه السلام ـ فكأنه خَلَقَ جميعَ أولادِه، إلاَّ أَنَّ لكم استقراراً واسْتِيدَاعاً. وهو بَقَاءٌ معَ الأب إلى أن يقضيَ اللهُ مُفارَقَتَهُ له، واستيداعٌ للأمِّ إلى الوقتِ المُقدَّر لفُصُولِهَا منهُ.

والثالثُ: أن يرادَ بالمستقر ظَهْرُ الأبِ، لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف]، والمستودعُ بطنُ الأمِّ، لأنَّ النطفَةَ تَتَحَلَّبُ إلى الصُّلْبِ وتجتمعُ فيه، ثم تَنْحَدِرُ جُملةً إلى الرَّحِم، فهما مكانانِ لمجموعها، وخبرُ المبتدأ مُضمرٌ في هذا الوجهِ، يَحْتَمِلُ أن يكونَ (لكم) ويحتملُ أن يكون (منكم) على ما بَيَّنَّا قبلُ.

والرابعُ: عن قَتَادَة، وهو أن يُرَادَ بالمستقَرِّ الأمُّ وبالمستودَعِ الأَبُ، وسُمِّيَتِ الأُمُّ مستقراً لأن النطفةَ تَعْلَقُ قبلَ وُصُولِهَا إلى رَحِمِهَا، فإذا وصَلَتْ إليها قَرَّتْ، فلأنَّ الوَلَدَ من الشهوتين، فالأمُّ مُستقرٌّ للشهوةِ، لمَّا كان الولدُ من شَهْوَتِها وشَهْوة الوالدِ، وسُمِّيَ الأبُ مستودَعاً لأنه أُودعَ ما يُؤَديه إلى الأنثى بحالهِ.

والخامسُ: أن يكون المستقرُّ بطنَ الأمِّ، لأن الوَلَدَ يستقرُّ فيه متكاملَ الأعضاءِ مُلْتَئِمَ الأجزاءِ، كما قال تعالى ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ ﴿٦﴾﴾ [الزمر]، وهو في صُلْبِ أبيهِ غيرُ مَبْنِيِّ بِنْيَـةَ الحياةِ، والصُّلْبُ مُسْتَوْدَعٌ والرَّحِمُ مُسْتَقرٌّ، وخبرُ المبتدأ على الوجهينِ اللذينِ قدَّرْنا قَبْلُ.

والسادس: عن مُجَاهِدٍ[1]، أنه بكَسْرِ القافِ، وقالَ: المُسْتَقِرُّ الذي اْستقرَّ في الدنيا، والمستودَعُ عندَ ربك.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٧/ ٣٧٤.

والسابعُ: عن عبد الله بن مسعود، قال: المُستقَرُّ الرَّحِمُ والمستَوْدَعُ المكانُ الذي يموتُ به، ويُدْفَنُ فيه[1].

والثامِنُ: عن الحَسَنِ، قال: فمنكم مُسْتَقَرٌّ أي في / ٩٠ و/ القَبْر، ومستودَعٌ في الدنيا، ثم قال: يُوشكُ أن يَلْحَقَ أحدُهُمَا بصاحِبِه[2]، وإنما جَعَلَ الدنيا مستودعاً لقلَّةِ لُبْثِه فيها وطولِ لُبْثِهِ في القبرِ، ويجوزُ هذا المعنى في قراءةِ مَنْ قرأ بالفتحِ، أي لكم مُسْتَقَرٌّ في القبرِ إلى حينِ البعثِ والنشرِ، واستيداعٌ في الدنيا إلى حين الموتِ.

والتاسع: أن المرادَ بالمستقَرِّ ٱستقرارُنَا في الأرضِ، كما قال للمُهْبَطِينَ من الجنة: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۝٣٦﴾ [البقرة]، لأنهم استقرُّوا عليها مُكَلَّفِينَ مُعَرَّضِينَ للدارِ الأخرىٰ، ومستودَعٌ في القبرِ، وذلك بعدَ الاستقرارِ في الأرضِ.

والعاشرُ: أن يُـرَادَ بالمستقرِّ الآخِرةُ، وبالمستودَعِ الدنيا، ويكونُ تقديمُ الآخِرةِ على الدنيا لأنا لها خُلِقْنَا، فهو آخِرٌ أُريدَ أولاً، فمتى أُريدَ بالمستقرِّ والمستودعِ المكانُ أو المصدرُ فالتقديـرُ: لكم مُـسْتَـقَـرٌّ ومستودَعٌ، على معنى ٱستقرارٌ وٱستيداعٌ، ويجوزُ أيضاً إضمارُ (فمنكم) إذا جُعِلا الأبُ والأُمُّ، أي فمنكم مُسْتَـقَرٌّ ومنكم مستودعٌ، وأما المستودَعُ فإنه يحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ: المكانَ، والمصدرَ، والمفعولَ به، لأنك تقولُ: استودعتُ الشيءَ فلاناً، فالشيءُ مُسْتَودَعٌ، وفلانٌ مستودَعٌ، والمصدرُ مستودَعٌ، والمكانُ مستودَعٌ، ويَصِحُ في المستقرِّ ذلك إلا المفعولَ به، فإن (استقرَّ) لا يتعدَّىٰ.

(١) تفسير الطبري ٧/ ٣٧٣، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٣٣٢.

(٢) تفسير الطبري ٧/ ٣٧٩، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٣٣٢.

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ عليه السلامُ

سئِلَ عن قولهِ ـ صلى الله عليه: «زَيِّنُوا القرآنَ بأَصْوَاتِكم»[1]، فقيلَ: لا حاجةَ بالقرآنِ إلى أن نُزَيِّنَهُ نَحْنُ، وهو كلامُ اللهِ زِينةُ كلِّ مُتَكلِّمٍ، ولا يكونُ شَيْءٌ زينةً له.

والجوابُ عن ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحَدُهَا: أن يكونَ المعنى: حَسِّنُوا قراءَتكم له ووَفُّوا كلَّ حرفٍ حَقَّهُ، حتى تَبرُزَ حُرُوفُهُ للأسماعِ صافيةً خالصةً، مما يُلابِسُهَا فيكونُ الإشباعُ كالزينةِ له، وعلى ذلك ما رَوَىٰ عبدُ اللهِ بن مُغَفَّلٍ، قال: رأيتُ رسولَ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ على ناقتهِ يسيرُ وهو يَقْرأُ سورةَ الفتحِ، وهو يُرَجِّعُ، ولولا أنْ يَجْتَمعَ الناسُ لرجَّعْتُ كما رَجَّعَ[2].

والجوابُ الثاني: / ٩٠ ظ/ أن يكونَ المعنى: اقْرَؤُوا آياتِ الوعيدِ بخشيةٍ وخُضُوعٍ، وتَذَلُّلٍ وخُشُوعٍ، وكلُّ معنى فيه من زَجْرٍ ووَعْظٍ مِمَّا يقتضِيه من صَوْتٍ ولَفْظٍ، فيكونُ ذلك مِمَّا يُغَشِّيهِ، تَقَرُّراً في النفوسِ، وحُسْناً في الأسماعِ والقلوبِ، ومن ذلك الحديثُ عن طاووسٍ عن ابن عُمَرَ، قال سُئِلَ رسول الله ـ صلى الله عليه ـ مَنْ أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن، قال: مَن إذا قرأ أُرِيتَ أنه يخشىٰ الله[3]، قال طاووس: وكان طَلْقُ بنُ حبيبٍ[4] من أولئك.

---

(١) رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد (المعجم المفهرس ٢/ ٢٧٦)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/ ٥٣٥.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود (المعجم المفهرس ٢/ ٢٢٢).

(٣) ينظر: الهيثمي: كشف الأستار ٣/ ٩٨.

(٤) طلق بن حبيب العنزي، بصري تابعي زاهد كبير، توفي قبل سنة ١٠٠هـ، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٨٣.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ معناهُ: رتِّلُوا القرآنَ ترتيلاً، كما قالَ الله تعالى لنبيِّهِ ـ عليه السلامُ[1] ـ فيكونَ المرادُ مَيِّزُوا الحروفَ والكَلِمَ بعضَها من بعضٍ، ولا تَصِلُوا منقطعاً، ولا تَقْطَعُوا مُتَّصِلاً، فَيَخْتَلَّ المعنى، ولا يَسْتَكْمِلَ للسامعِ، فإذا قُرِئَ كذلكَ زادَ في حُسْنِهِ.

وقد أُجيبَ بجوابٍ رابعٍ وهو أن يكون على طريقةِ العَرَبِ في قَلْبِ الكَلِمِ، إذا أُمِنَ اللبسُ، كقول العباس بن مرداس[2]:

فَدَيْتُ بنَفْسِهِ نَفْسِي ومَالِي ... ولا آلُوكَ إلاَّ ما أُطِيقُ[3]

أرادَ: فَدَيْتُ نَفْسَهُ بنفْسِي ومَالِي، وكما تقولُ العَرَبُ: طلعتِ الشِّعْرَىٰ، وانْتَصَبَ العودُ على الحِرْبَاءِ، أي انتصبَ الحرباءُ على العُودِ، وكما قال ابن قيس الرُّقَيَّات[4]:

أَسْلَمُوها في دِمَشْقَ كما ... أَسْلَمَتْ وحشيةٌ وَهَقَا[5]

وكقوله:

كما كانَ الزِّنَاءُ فريضةَ الرَّجْمِ

أي كما كان الرَّجمُ فريضةَ الزِّنَاءِ، وكما أسلمَ وَهَقٌ وَحْشِيَّةً وذلك كثيرٌ في كلامِ العربِ، وكثيرٌ من المحققينَ يَحْمِلُون ذلك على الحقيقةِ دونَ التقديمِ

---

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝﴾ [المزمل].

(٢) العباس بن مرداس شاعر فارس من سادات قومه، أدرك الإسلام، وأسلم قبل فتح مكة، وتوفي نحو سنة ١٨هـ، الأعلام ٣/ ٢٦٧.

(٣) نسبه ابن منظور في لسان العرب (بتر) لعروة بن الورد وهو غير موجود في ديوانه، ينظر: المعجم المفصل ٥/ ١٨٨.

(٤) عبد الله، وقيل: عبيد الله بن قيس، والرُّقيَّات لقب له، شاعر قريش في العصر الأموي، توفي في نحو سنة ٨٥هـ، الأعلام ٤/ ١٩٦.

(٥) ينظر: المعجم المفصل ٥/ ١٢٦.

والتأخيرِ، فعلى هذا الوجهِ الرابعِ يكون المعنى: زَيِّنوا أصواتكمُ بالقرآنِ، والقلبُ صحيحٌ في كلامِ العربِ، كما صَحَّ في اللفظِ الواحدِ، نحو جَبَذ وجَذَب، فإنْ قالَ قائل في جَبَذَ: إنها أصلٌ مثلُ جَذَبَ لم يُمْكِنْهُ أن يقولَ في (رَعَمْلِي) أنه أصلٌ كما أنّ (لَعَمْرِي) أَصْلٌ، فيَثْبُتُ من هَهنا القَلبُ على ما ذهَبَ إليه أهلُ اللغةِ.

مسألةٌ نحويةٌ

/ ٩١ و/

اختلفَ النحويونَ في وَصْفِ اللهمَّ، فذَهَبَ سيبويهِ إلى أَنه لا يُوصَفُ[١] وخالَفَهُ المبردُ[٢]، واحتجَّ بقولهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۝٤٦﴾ [الزمر]. قالَ: ففاطرٌ وعالمٌ وصفانِ لـ (اللهم)، وهذا على مذهب سيبويهِ محمولٌ على نداءٍ ثانٍ، كأنه قالَ: قلِ اللهمَّ يا فاطرَ السماواتِ والأرضِ.

وحجةُ سيبويهِ في المنعِ من وصفِ اللهمَّ أَن الميمَيْنِ لمَّا ضُمَّتا إلى اللهِ بَدَلاً من (يا) في أَوَّلِه جَرَى الاسمُ مَجْرَى الأصواتِ، والأصواتُ لا تُوصَفُ، فكذلك الاسمُ الذي يَجري مَجْرَاها.

ومن حُجةِ أبي العباسِ[٣] أن الميمَيْنِ بمنزلةِ (يا)، فكما يجوزُ أن يُوصَفَ قَوْلُكَ (يا أَللهُ) فكذلكَ يَجُوزُ أَن يُوصَفَ قَوْلُكَ (اللهم)، ويَحْتَجُّ أيضاً بقولِكَ: هذا عَمْرَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ، وَوَيْهِ في آخرِ الاسمَيْنِ صَوْتٌ، قد ضُمَّ إلى الاسمِ الأولِ، وجُعلاَ كاسمٍ واحدٍ، ولم يُوجِبْ آخرُ الاسمَيْنِ مَجْرَى الأصواتِ أن يُمْنَعَ الوَصْفُ، لأنك تقول: هذا عَمْرَوَيْهِ العاقِلُ وسيبويهِ النحْوِيُّ، فكذلك ضَمُّ الميمَيْنِ إلى اللهِ في قولك: (اللهم) لا يُخْرِجُ الاسمَ عن جوازِ الوَصْفِ عليه.

---

(١) الكتاب ٢/١٩٦.

(٢) المقتضب ٤/٢٣٩.

(٣) هو المبرد.

ومن حجةِ سيبويهِ أن هذه اللفظةَ أَشْبَهَتِ الأصواتِ التي هي الجُمَلُ، ومعنى قوله هي الجُمَلُ أنها واقِعَةٌ مَوْقعَ الجُمَلِ، وتحقيقُ هذا القولِ أنَّ هذه البِنْيَةَ لمَّا اختصَّتْ بالنداءِ، ولم تُسْتَعْمَلْ إلاَّ فيهِ، كان كالأسماءِ التي خُصَّ بها النداءُ، نحو يا غُدَرُ ويا فُسَقُ، ولا يُقالُ في غير النداءِ جاءَني غُدَرُ وفُسَقُ، كما لا يُقالُ غَفر اللهمَّ لكَ، بمعنى غفَرَ اللهُ لكَ، فكما لم يَجُزْ أن يُقالَ: يا غُدَرُ الخبيثُ، ويا فُسَقُ الظالمُ فيُتْبَعُ وَصْفاً، كذلك لا يجوزُ في اللهمَّ، لأن هذه الألفاظَ لمَّا خُصَّ بها النداء، والنداءُ صَوْتٌ يُصَوَّتُ بالإنسانِ، دَالٌّ على جُمْلَةِ كلامٍ فيها أمرٌ أو نَهْيٌ، لم يَصِحَّ وَصْفُها، كما لم يَصِحَّ وَصْفُ الأصواتِ وَوَصْفُ الجُمَلِ، لأنَّ الجُمَلَ مركبةٌ من مختلفَيْنِ فعلٍ واْسمٍ، ولا يَصِحُّ وَصْفُهُمَا، فكذلكَ ما قامَ مَقَامَها لا يَصِحُّ وَصْفُهُ.

فإنْ قال: فزَيْدٌ في قولهم: يا زَيْدُ العاقلُ، قد صارَ في ضمنِ الصوتِ، فَهَلاَّ مَنَعْتَهُ الوَصْفَ في حالِ النداءِ، للعلةِ التي ذكرتَها، كما مَنَعْتَ اللهمَّ / ٩١ ظ/ قُلتُ: زَيدٌ في النداءِ كما هو في غيرِ النداءِ، ولم يكنْ من الأسماءِ الموضوعةِ لحالةٍ واحدةٍ، كما صيغَتِ الأسماءُ التي خُصَّتْ بها النداءُ له، فأَشْبَهَتِ الأصوات التي تَلزَمُ مكاناً واحداً، فَمُنِعَتْ ما تُمْنَعُ الأصواتُ، وزَيْدٌ وسائرُ ما يُنادَىٰ مِمَّا يقعُ في غيرِ النداءِ على لفظهِ في النداءِ لا يكونُ مَصُوغاً لهذا البابِ، فلا يلزمُ فيه ما ذكرتَ، لفَقْدِ العلةِ الموجودةِ للحُكْمِ.

بَيْتُ مَغْنًى

وخَطْبٍ كظَهْرِ الفِيلِ قُمْتُ لِدَفْعِهِ ... بِظِلٍّ سَـمَـاءٍ أَرْضُـهُ لا تُـهَـوَّمُ

قَولهُ: كظَهْرِ الفيلِ يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أَحَدُهَا: خَطْبٌ مَهِيبٌ هائلٌ مَخُوفُ الرَّكوبِ.

والثاني: أن يكونَ المرادُ أنَّهُ أسودُ أغبرُ، قالَ الأصمعيُّ في الفِيَلَةِ رُمْكٌ، والأَرْمَكُ لَوْنُهُ يَضْرِبُ إلى الخُضْرَةِ والسَّوَادِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

وَلَيْـلَـةٍ مِثْلِ لَـوْنِ الفِيلِ غَـيَّـرَها   طَمْسُ الكَوَاكِبِ والبِيدُ اللياميمُ

أي ليلةٍ سوداءَ غبراءَ لا يُهْتَدَىٰ فيها، وقال الشاعرُ في ذلك:

وقَينةٍ مثلِ ظهرِ الفِيلِ مظلمةٍ   سوداءَ ليسَ لها رأسٌ ولا ذَنَبُ

والثالثُ: أن يكون المعنى أنَّ راكبَ هذا الخَطْبِ مُوفٍ على الخطوبِ العظامِ، وهي دُونَهُ، كما أن مَرْكَبَ ظهرِ الفيلِ لا مَرْكَبَ فَوْقَهُ.

وقوله: بظلِّ سَمَاءٍ، أي بجيشٍ كالليلِ يَعُمُّ ويَشْمَلُ كلَّ مكانٍ شُمَولَ الليلِ، ومنهُ قولُ الشاعر:

نَصَبْنَا رماحاً فوقَها جَدُّ عامرٍ   كظلِّ سماءٍ كلَّ أرضٍ تَغَمَّدَا[1]

أي نَصَبْناها وجَدُّنا ثابتٌ: ومعنى قولِه: فوقَها جَدُّ عامرٍ جُدُودُ أَبِينَا تعملُ قبلَ هذه الرماحِ، ثم تعملُ أَسِنَّتُها فَتُصِيبُ قبلَ إصابَتِهَا، ويجوزُ أن يُريدَ جَدُّنا عالٍ فوقَ الرماحِ، ويجوزُ أن يُريدَ أَنَّ الرماحَ [هي][2] التي أقامَتْ جَدَّنا، لأنا أدْرَكْنَا ما أدْرَكْنَا بحَدِّها.

وقولهُ / ٩٢ و/ : ظِلُّ سَمَاءٍ عَبَارةٌ عن الليلِ، وسُمِّيَ الليلُ ظلَّ السماءِ لأنه ظِلٌّ يبدأُ في السماءِ ويبدو منها، وإن كان في الحقيقةِ ظِلَّ الأرضِ، ويجوزُ أن يُرَادَ بظِلِّ السماءِ السَّحَاب، لأن السحابَ يُسَمَّى سَمَاءً، ومعناه بجيشٍ يُـطَبِّـقُ ما يُطبِّقُهُ ظلُّ السحابِ، ويجوزُ أن يرادَ بجيشٍ كظلِّ السحابِ، في أنه يَسِيرُ رويداً،

---

(١) البيت لتميم بن أُبَيِّ بن مُقْبل، ينظر: ابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص ١١٠٢، وأمالي المرتضى ١/ ٣٤٤.

(٢) يادة ليست في الأصل.

وأَنَّ الناظرَ إليه يَتَـوَهَّمُه وَاقِفاً، وهو مُسْرِعٌ، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۝٨٨﴾ [النمل] وكما قال الشاعرُ:

بأرْعَنَ مثلِ الطَّوْدِ يُحْسَبُ أنَّهُم وُقُوفٌ لِحَاجٍ والرِّكَابُ تُهَمْلِجُ[1]

وقَولُه: أَرْضُهُ لا تُهَوِّمُ، أي لا تَنَامُ أدْنَىٰ نَوْمٍ، لأن حَوَافِرَ الخيلِ تُثِيرُ ظاهِرَهَا وباطِنَها، وتُؤَثِّرُ في جَمِيعِها، كما قال الشاعرُ:

إذا نحنُ سِرْنا بينَ شَرْقٍ ومَغْربٍ تَحَرَّكَ يَقْظَانُ التُّرابِ ونَائِمُه[2]

معناهُ: عَمَمْنَا ما كانَ منَ الارضِ مَوْطُوءاً، وهو يقظانُ، وما كان منها نائماً، وهو الذي لم يُؤَثِّرْ فيه قَدَمٌ، وكذلك الجيوشُ إذا كَثُرَتْ وسَارَتْ في المفاوِزِ وتَخَطَّتِ الطُّرُقَ إلى الأرضينَ التي لم تُوطَأ، لأنَّ الطُّرَقَ لا تَسَعُها، فتهويمُ الأرضِ نَوْمُها، ونَوْمُها هو دُرُوسُ الآثارِ عنها، وتَيَقُّظُها إثارةُ الحَوافِرِ لها.

مَثَـلٌ

الحَرِيصُ يَصِيدُكَ لا الجَوَادُ

يريدُ مَنْ لهُ هَوىً في حَاجَتِكَ التي تَطْلُبُهَا يُوصِلُكَ إليها، لا مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عليها، ولا هَوَىٰ له في حَاجَتِكَ وفي وُصُولِكَ إلى طَلِبَتِكَ، ومعنى قوله: يَصِيدُكَ، أي يصيدُ لَكَ، كما يُقالُ: كِلْتُهُ ووَزَنْتُهُ بمعنى كِلْتُ له ووَزَنْتُ لهُ، وقولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ۝٣﴾ [المطففين]، على أَحَدِ وَجْهَي التفسيرَيْنِ مِن ذلكَ[3].

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٨٧، والمعجم المفصل ٢/ ١٤.

(٢) البيت لأبان بن عبدة، المعجم المفصل ٧/ ١١٩.

(٣) يريد ما ذهب إليه المفسرون من تحديد موقع (هم) في الفعلين، فمنهم مَن ذهب إلى أنه =

وحقيقةُ هذا المَثَلِ أن الواحدَ مِن العربِ رُبَّما أركبَ غُلامَهُ أَعْدَىٰ فرسٍ له، فلا يُدْرِك الصيدَ بتواني الغلامِ وقِلَّةِ حِرْصِهِ، وربما أدركَ الصيدَ مَنْ عَدْوُ فَرَسِهِ دُونَ عَدْوِ فرسِ هذا، وذاكَ لحِرْصِ الراكبِ وٱجتهادِهِ.

ويشبهُ هذا المعنى المثل الآخرَ: /٩٢ ظ/ قُضِيَتْ حاجةٌ وافقتْ هَوًى، أي مَنْ كانت لكَ إليهِ حاجَةٌ، وكان له هَوًى في قَضَائِها، فإنَّ ذلك يُعْلِمُكَ أَنَّ حاجتكَ مَقْضِيَّةٌ.

= مفعول به، ومنهم مَن ذهب إلى أنه توكيد لضمير الفاعل كأنه قال: (كالوا، هم)، وقد رجَّح الطبري التفسير الأوَّل. ينظر: تفسير الطبري ٣٠/ ١١٤.

المجلسُ الخامسُ والعشرونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سئِلَ عن قولِ اللهِ جلَّ وعزَّ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ [الأنعام]. فقيلَ: كيفَ يَصِحُّ في حكمةِ اللهِ تعالى أن يُوَلِّيَ مَنْ يَظْلِمُ، وهَلْ للآيةِ معنًى يَصِحُّ على هذهِ المذاهبِ كُلِّها، أمْ هي حُجَّةٌ لفريقٍ دُونَ فريقٍ؟

والجوابُ عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[1]:

أحَدُها: أن يكونَ المرادُ بالظالمينَ إبْلِيسَ وأصْحَابَه، وبتَوْلِيَتِهِ ما جعَلَ اللهُ لهم من الإنْظَارِ، حتى تَمكَّنُوا مَعَهُ من تَزْيينِ المعَاصِي للفُجَّارِ، فالبعضُ الموَلَّىٰ عليهِمُ الإنْسُ، والبَعْضُ المُوَلَّوْنَ الجنُّ، والتَّوْلِيَةُ في هذا الوجهِ مَجَازٌ، لأنَّهُم لمَّا اسْتَكْبَرُوا من غِوَايَتِهِمْ، صَارُوا كأنهم مُوَلَّوْنَ عليهم، يُنَفِّذُونَ أحكامَهُمْ فيهم، وهذا مَبْنِيٌّ على الآيةِ التي قَبْلَه[2].

والجوابُ الثاني: أن تكونَ التَّوْلِيَةُ على ما في الجوابِ الأولِ، إلاَّ أنها تُطْلَقُ على غَيْرِ ذلك الوَجْهِ في التَّجَوُّزِ، وهو أن الشياطينَ لمَّا مَالَ أكثرُ الناسِ نَحْوَهُمْ صاروا كأنهم وُلاَةٌ عَلَيهِم، دُونَ الوُلاَةِ الذينَ هُمْ مِن الإنسِ.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ (نُوَلِّي) من الوَلايةِ دُونَ الوِلايةِ[3]، وهي النُّصْرَةُ،

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٣/ ٢٠٣.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [الأنعام].

(٣) الوَلاية بالفتح النصرة، والولاية بالكسر: السلطان.

لقولهِ تعالى: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأنعام]، فيكونَ معناهُ: نَكِلُ بَعْضَهم إلى بعضٍ، حتى يَسْتَنصرُوهم ويُعَوِّلُوا على مَعُونَتِهم، ونَبْرَأُ نحنُ من نُصرَتِهم.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ معناه نَجْعَلُ بعضَهم يَتَولَّىٰ القيامَ بأَمْرِ بعضٍ، بما نُعْطِيه مِن فَضْلِ القُوَّةِ والقُدْرَةِ اللتَيْنِ بهمايتمكنُ مِنْ تولِّي أُمُورِهم، كما تقولُ وَلَّيْتُكَ هذا الأمرَ، أي أعْطَيْتُكَ ما ٱسْتَفَدْتَ بهِ الوِلايةَ.

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ المعنى كما وَكَّلْنا هؤلاءِ الظالمينَ من الجنِّ والإنسِ بَعْضَهم إلى بَعْضٍ يَوْمَ القيامةِ فَنَكِلُ الأتباعَ إلى المتبُوعينَ، ونَقُولُ: سَلُوا مَن أَطَعْتُمُوهُمْ لِيُخَلِّصُوكُمْ /٩٣ و/ منَ العذابِ الذي حَلَّ بكم، وإنما نَفعلُ ذلك بِهِم بما كَسَبُوهُ في الدنيا مِن مَعَاصِي اللهِ، وفي ذلك دَلالةٌ على العُصَاةِ المستحقِّينَ للنارِ، وليسَ لهم يوم[1] القيامَةِ وَلِيٌّ يَدْفَعُ عنهم ما يَنْزِلُ بهم، لأنَّ اللهَ تعالى لا يَتَوَلَّاهم، والذين وَكَّلَهُم إليهم وسَمَّاهم أولياءَهم لا يَقْدِرُونَ أيضاً على نُصْرَتِهم، وهو كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد].

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ معنى ﴿نُوَلِّي﴾ نَحْكُمُ بأنَّ بَعْضَهم يَتَوَلَّىٰ بَعْضاً، ويَعْتَمِدُ نُصْرَتَهُ فيما يَحْزُبُه من أَمْرِ اللهِ، وإن كان ذلك مِمَّا يَضُرُّهُما في الآخِرَةِ.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ معنى (نُوَلِّي) نَحْكُمُ بأنَّ بَعْضَهم يكونُ وَالِياً على بعضٍ، وظالماً لنَفْسِهِ ولغيرِهِ بما يَخْتَارُ مِن فِعْلِهِ، والحكمُ مِنَ اللهِ في ذلك بحُكْمِ القاضي على الفاسِقِ بفِسْقِهِ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ ﴿نُوَلِّي﴾ مِنَ المُوَالاةِ[2]، وهي المتابَعَةُ، تقولُ: توَالىٰ كذا وكذا أي تَتَابَعَا، أي نَجْعَلُ بَعْضَهم يَتْبَعُ الآخَرَ إلى النارِ، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٧﴾ كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [المرسلات].

---

(١) في الأصل: يو.

(٢) ذكر الطبري هذا التوجيه في تفسيره ٨/٤٦.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ هذا على ما رُوِيَ عن مالكِ بنِ دينارٍ[1]، قال: قرأتُ في الزبُورِ: أنْتَقِمُ للمنافِقِ بالمنافِقِ، ثم أنْتَقِمُ بَعْدُ من المنافقين جميعاً، وذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام].

والجوابُ العاشرُ: ما رُوِيَ عن الأعمش[2]، قال: سمعتُ الناسَ يقولونَ فيه إذا فَسَدَ الناسُ أَمَّرَ[3] عليهم شِرَارَهُم، وهو قوله عليه السلامُ: «عُمَّالُكُم أَعْمَالُكُم»[4].

مسألةٌ في خَبَرِ الرسولِ صَلَّىٰ اللهُ عليه

سُئِلَ عن قولهِ ـ صلى الله عليه، لما ذُكِرَ الدجَّالُ، فقال: «أعْوَرُ جَعْدٌ هِجَانٌ أَزْرَقُ كأنَّ رَأسَهُ أَصَلَةٌ، أَشْبَهُ الناسِ بعَبْدِ العُزَّىٰ بن قَطَن[5]، ولكنَّ ٱلهُلْكَ كُلَّ ٱلهُلْكِ أنَّ ربَّكُمْ ليسَ بأعورَ»[6]، فقيل: كيفَ جَعَلَ كَوْنَ ربِّنا غَيْرَ أعْوَرَ، الهُلْكُ غايةَ الهُلْكِ / ٩٣ ظ/ .

والجوابُ عن ذلك أن يُقَالَ: إنَّ معناهُ ولكنَّ هُلْكَ الدجَّالِ الذي يُخْزِيهِ ويَفْضَحُهُ فيما يَدَّعِيهِ، ويُبَيِّنُ كَذِبَهُ، أنَّهُ أعْوَرُ وربُّكُمْ ليسَ بأعورَ، فالجُهَّالُ وإن ٱلتَبَسَ عليهم كَثِيرٌ من أمْرِهِ زالَ عنهم اللَّبْسُ لَيْسَ[7] بِعَوَرِه.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٨/٤٦، والدر المنثور للسيوطي ٣/٣٥٨.

(٢) سليمان بن مِهْران، تابعي مشهور، منشؤه ووفاته في الكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، توفي سنة ١٤٨هـ، الأعلام ٣/ ١٣٥.

(٣) هكذا ضبط الفعل للمبني للفاعل في الأصل، في الدر المنثور للسيوطي ٣/٣٥٨: أُمِّرَ.

(٤) ينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/ ١٦٤ و ٢/١٦٦.

(٥) عبد العزى بن قطن: رجل من بني المصطلق من خزاعة، هلك في الجاهلية. ينظر: ابن حجر: فتح الباري ١٤/٦١٣ ـ ٦١٤.

(٦) رواه الإمام أحمد (المعجم المفهرس ١/٦٦).

(٧) كذا في الأصل.

وفي روايةٍ أُخرىٰ: وإنْ هَلَكَتْ هُلَّكٌ، فإنَّ ربَّكُمْ ليسَ بأعورَ، أي هَلَكَ هالِكُونَ بتَلْبِيسِهِ، فلا يَنْبَغِي أن يَهْلِكَ مَن لَهُ أَدْنىٰ تَأَمُّلٍ، إذا رَأىٰ عَوَرَهُ، وَتَبَيَّنَ بأوَّلِ التأمُّلِ كَذِبُهُ.

وأما معنى قولِهِ: جَعْدٌ فقيلَ فيه: إنَّهُ الخَفِيفُ من الرجَالِ وأُنْشِدَ بيْتُ طَرَفَةَ:

أنا الرجلُ الجَعْدُ الذي تَعْرِفُونَـهُ خَشَاشٌ كرأسِ الحيَّةِ المتوَقِّدِ[1]

وقيل: الجَعْدُ المجْتَمِعُ الشديدُ، من قولهم: جَعُدَ الشَّعْرُ جُعُودَةً، وكذلك يُقالُ للبَخِيلِ جَعْدَ اليدَيْنِ، وهو جَعْدُ الأصابعِ، أي قَصِيرُها.

ويَجُوزُ في الجَعْدِ في وصفِ الدجَّال معنًى ثالثٌ، وهو أن يُرادَ أنَّهُ أَزَبُّ أشْعَرُ، يُقال بَعِيرٌ جَعْدٌ، أي كثيرُ الوَبَرِ.

وأما الهِجَانُ فهو الأبيضُ هاهنا، ويُسْتَعْمَلُ في الكريمِ أيضاً.

وقوله: كأنَّ رأسَهُ أَصَلَةٌ، الأَصَلَةُ: الحيَّةُ، وقال ابن قتيبةَ: لستُ أدْرِي لمَ شَبَّهَ رسولُ الله ـ صلى الله عليه ـ رأسَ الدجَّالِ بالأَصَلَةِ، والأَصَلَةُ هي الأفعى، إلاَّ أن العَرَبَ تُشَبِّهُ الرأسَ الصغيرَ الكثيرَ الحركةِ برأسِ الحيَّةِ، وأنشدَ بيتَ طرفةَ الذي أنشدناهُ:

خشـاشٌ كرأسِ الحيَّـةِ المُتَـوَقِّـدِ

قالَ: والأَصَلَةُ ليستْ صغيرةَ الرأسِ، بل هي عظيمةُ الرأسِ، قَصِيرةُ الجِسْمِ.

وقال غيرُ ابنِ قتيبةَ: شَبَّهَهُ بهِ لعِظَمِهِ واسْتِدَارتِهِ، لأن العربَ تُشَبِّهُ الأَصَلَةَ بالقُرْصَةِ، وبِخُفِ البعيرِ، وأنشدَ لبعضِ العربِ:

---

(١) ديوان طرفة ص٣٧، والمعجم المفصل ٢/٤٢٣.

يـا رَبِّ إن كـانَ يَـزِيـدُ قـدْ أَكَـلْ

لَحْـمَ الصـديـقِ عَلَـلاً بعـدَ نَهَـلْ

ودَبَّ بالشـرِّ دَبيبـاً ونَسَـلْ / ٩٤ و/

فـاَقْـدِرْ لـه أصَلَـةً مِـنَ الأصَـلْ

كَبْسَـاءَ كالـقُـرْصَـةِ أو خُـفِّ الجَمَـلْ

لهـا سَحيـفٌ وفحِيـحٌ وَزَجَـلْ[(١)]

الكَبْسَاءُ: العظيمةُ الرأسِ، شَبَّهَ استدارتَهُ باْستدارتِه، والسَّحِيفُ صَوْتُ جِلْدِها، والفَحِيحُ صوتٌ تُخْرِجُهُ من فَمِها، والزَّجَلُ: الأصْوَاتُ المختلطةُ.

آخرُ الجزءِ السادسِ مِنَ المجالسِ

يتلوهُ في الجزءِ السابعِ

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ البصريونَ والكوفيونَ في ترخيمِ الأسماءِ الثلاثيةِ المتحركةِ العينِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمدٍ النبيِّ وآلهِ الطاهرين.

/ ٩٤ /

(١) ورد هذا الرجز بلا نسبة في لسان العرب (أصل).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[الجزءُ السابعُ](١)

مسألة نحوية

اختلفَ البصريونَ والكوفيونَ في ترخيمِ الأسماءِ الثلاثيةِ المتحركةِ العينِ، نحوَ عُمَرَ وزُفَرَ، فلم يُجِزِ البصريونَ تَرْخِيمَها، وأجازَهُ الكوفيونَ(٢).

ومن حُجَّةِ البصريين أنَّ القَصْدَ بالترخيمِ حَطُّ الاسمِ بالترخيم إلى أَخَفِّ الأصولِ، وليس لهم بناءٌ أَخَفُّ من الثلاثةِ في الأسماءِ المتمكنةِ، فما كان من الأسماءِ على ثلاثةٍ لا حاجةَ به إلى خِفةٍ، ولا دونَ الثلاثةِ بَناءٌ يُـرَدُّ إليه، إذا كانَ إحْدَىٰ لُغَـتَي المُرَخِّمِينَ أَنْ يَجْعَلُوا ما يَـبْـقَىٰ مِنَ الاسمِ بِمنزلةِ مالم يُحْذَفْ منه شَيْءٌ، فَيَضُمُّوا آخِرَه كما تُضَمُّ الدالُ من قولهم: يا زيدُ.

ومن حُجَّةِ الكوفيينَ أَنَّ الأسماءَ الثلاثيةَ قد اسْتَعْمَلَتْهَا العربُ في كلامِهَا محذوفَةَ اللامِ، نحو غدٍ ودَمٍ ويدٍ وأَبٍ وأَخٍ، قالوا: وليسَ ما يُحْذَفُ في الترخيمِ بأبعدَ عن الاسم المرَخَّمِ من المحذوفِ من هذه الأسماءِ، لأنَّ الترخيمَ عارضٌ في حالِ النداءِ، والحرفُ الساقطُ فيها يعودُ في غيرِ هذه الحالِ، والساقطُ في يدٍ يَـلْـزَمُ السقوطَ في أكثرِ هذه الأسماءِ في معظمِ أحوالها، فإذا جازَ أن تعودَ الأسماءُ إلى حرفينِ في اللفظِ، ولم يُـبَـالَ بذاكَ مَعَ ثُـبُـوتِـهِ في التقديرِ، كذلك جائزٌ سُقُوطُهُ في الترخيمِ.

---

(١) زيادة جرى المؤلفُ على كتابتها في مثل هذا الموضع.

(٢) هذه المسألة التاسعة والأربعون من مسائل كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/٣٥٦، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١١٤.

ومِمَّا يَعْتَرِضُ به البصريونَ على هذا أَنْ يقولوا إنَّ هذا الحذفَ عارضٌ في أسماءِ معدودةٍ لِعِلَلٍ أَوْجَبَتْ إسقاطَ لامَاتِها، وليس كذلك الترخيمُ، لأنه يُوْجِبُ ٱطرادَ الحذفِ في بابهِ، فيؤدِّي إلى شُمُولِ الخَلَلِ كُلَّ الأسماءِ الثلاثيةِ المتحركةِ العينِ، والخَلَلُ يُحْتَمَلُ في يَسِيرِ الكلامِ، ويَمْتَنِـعُ من طَرْدِهِ في كَثِيرِهِ.

ومِمَّا يَحْتَجُّ به الكوفيونَ أَن يَقُولوا: قد ٱتَّفَقْنَا على جوازِ الترخيمِ في الثلاثيِّ الذي آخِرُهُ هاءُ تأنيثٍ، وهو محذوفُ اللامِ، نحوَ ثُبَةٍ وظُبَةٍ، إذا سَمَّيْتَ بهما، فقُلْتَ: يا ظُبُ ويا ثُبُ، في لُغةِ مَن يقولُ: يا حَارُ، فيَحْصُلُ الاسمُ في الترخيمِ على ما مَنَعَ البصريُّونَ من جَوَازِهِ، وهو عَوْدُهُ إلى حَرْفَيْنِ، والذي يُجِيبُ به /٩٥و/ البَصريُّونَ في هذا المكانِ أنْ يقولوا: إنَّ الهاءَ ليستْ من بِنْيَةِ الكلمةِ، واللامُ قد حُذِفَتْ قَبْلَ الترخيمِ، فهو بمنزلةِ أن تُسَمِّيَ رَجُلاً بَيدٍ أو غَدٍ، فتنادِيه فتَستَعْمِلُهُ في النداءِ على ما هو عليه في غيرِ النداءِ، وليس الترخيمُ هو الذي رَدَّ الاسمَ إلى الحرفينِ.

بَيْـتُ شِـعْرٍ

تَـهَـلَّلَ مِن تَـحْـتِـهِ وَخْـزُ الـدِّمَـنْ   كنَـضْرةِ المَرْعَىٰ علىٰ ظَهْرِ الدِّمَـنْ

أي له استبشارٌ مُتكَلَّفٌ، ووراءَهُ[1] أَحْقَادٌ تَرْمِي بشَرَرِهَا، وتَضْرِبُ بإِبَرِها، فالدِّمَنُ الأَوَّلُ الأَحْقَادُ، كقول الأعشَىٰ:

فمـاذَا حَـوَيْـنَ ومـاذا تَـرَكْـ   ـنَ وفي الحيِّ مِن نِعْمَةٍ أو دِمَنْ[2]

وقولُهُ: كَنَضْرَةِ المَرْعَىٰ، أي هذا التَّهَلُّلُ كنباتٍ ناضِرٍ على بَعَراتٍ لاصِقَةٍ بالأَرْضِ، يُرِيكَ ظاهراً حَسَناً وباطناً فاسداً، وهو كما قال زُفَرُ بنُ الحارثِ[3]:

---

(١) في الأصل: ووراء.

(٢) ديوان الأعشى (ط دار الكتب العلمية)، ص ١٩٥.

(٣) زفر بن الحارث الكلابي، أمير من التابعين، توفي في خلافة عبد الملك، الأعلام ٣/ ٤٥.

وقد يَنْبُتُ المَرْعَىٰ علىٰ دِمَنِ الثَّرَىٰ وتَبْقَىٰ حَزازاتُ النفوسِ كما هِيَا[١]

أي النباتُ يُغَطِّي الدِّمْنَةَ، ويُرِيكَ البَهْجَةَ، وإن كان ما تَحْتَهُ فاسداً، ومنه قولُ الشاعرِ:

اَلْبَسْ[٢] عَدُوَّكَ في رِفْقٍ وفي دَعَةٍ لِباسَ ذي إِرْبَةٍ للدَّهْرِ لَبَّاسِ

ولا يَغُرَّنَّكَ أَضْغانٌ مُزَمَّلَةٌ قد يُضْرَبُ الدَّبَرُ الدامِي بأَحْلاَسِ

أي يُغَطَّىٰ الدَّبَرُ بالحِلْسِ[٣]، ومِثْلُهُ قَوْلُ الآخرِ:

وفِينا وإنْ قِيلَ اَصْطَلَحْنَا تَضَاغُنٌ كما طُرَّ أوبارُ الجِرَابِ على النَّشْرِ[٤]

إذا ما رآني ظلَّ كاسِرَ عَيْنِهِ وَلاَجِنَّ بالبغضاءِ والنَّظَرِ الشَّزْرِ

أي: لا خفاءَ بهِ، ولا سِتْرَ دُونَهُ، والجِرابُ: الإبلُ الجَرْبَى.

مَثَلٌ
حِرَّةٌ تَحْتَ قِرَّةٍ[٥]

يضْرَبُ لمَنْ يُضْمِرُ لصاحبه غِشّاً، ويُظْهِرُ غيرَ ذلك، فالحِرَّةُ نوعٌ من الحرارةِ، والمرادُ بها الغَيْظُ في الحَشَا، والقِرَّةُ نوعٌ من القُرِّ، وهو البَرْدُ، وهو عِبَارةٌ عن سَلامَةِ الوُدِّ، فكأنَّهُ /٩٥ ظ/ قالَ: مُمَاسَحَةٌ على جَمِيلٍ، وتحتَهُ نَارُ عَدَاوةٍ تَتَلَظَّىٰ، ونحوُ ذلكَ قَوْلُهُمْ في المَثَلِ الآخَرِ: هُدْنَةٌ على دَخَنٍ[٦]، ومعناهُ سكونٌ في الظاهِرِ، وخُمُودُ نارٍ يَبْدُو دُخَانُها، وإن طَفِئَ لَهَبُها بالمُدَاجَاةِ[٧].

---

(١) لسان العرب (حزز)، والمعجم المفصل ٨/ ٣٦١.

(٢) هكذا ضُبط الفعل في الأصل، وهو أمر من الثلاثي (لَبِسَ).

(٣) الحِلْسُ: مِسْحٌ يبسط في البيت.

(٤) مختلف في نسبته، ينظر: المعجم المفصل ٣/ ٤٩٤.

(٥) الميداني: مجمع الأمثال ١/ ١٩٧.

(٦) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٣٨٢، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٣٨٩.

(٧) المداجاة: المداراة.

الْمَجْلِسُ السَّادسُ والعِشرُونَ

مسألةٌ في القُرآنِ

سُئِلَ عن قولهِ - جلَّ وعزَّ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]. فقيلَ: كيفَ عطَفَ فِعْلَيْنِ لَهُ وهُمَا الإحياءُ والإماتَةُ على فِعْلَيْنِ هُمَا للعبدِ، وهُمَا الصلاةُ والنُّسُكُ، وجَمَعَ الجميعَ وأضافَهُ إلى أنَّهُ لله تعالى، فإنْ كانَ المرادُ أَنَّ الصلاةَ والنُّسُك فِعْلاً لله تعالى فذلكَ صحيحٌ فيهما، ولا يَصِحُّ في المحيا والمماتِ، لأنَّ اللهَ تعالى لم يَفْعَلْهُمَا لنفسهِ، ولا يَصِحُّ أيضاً أن يُقالَ إنَّ جميعَ ذلك على معنى أنَّهُ فاعِلُهُ ومُنْشِئُهُ، لأنَّ الفِعْلَيْنِ الأَوَّلَيْنِ مخالفَيْنِ للفعْلَيْنِ الآخَرَيْنِ، فما المعنى الذي يَجْمَعُ هذهِ الأفعالَ تَحْتَ اللامِ التي هي في قولك: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

والجوابُ عن ذلك من عَشَرةِ أَوْجُهٍ[1]:

أوَّلُها: أنْ يُقالَ اللامُ مُتَعَلِّقَةٌ بفعلٍ محذوفٍ هو الكونُ، كأنَّه قال: إنَّ هذه الأشياءَ كائنةٌ للهِ تعالى، فأَفْعَالُنَا التي هي عَبَادَاتٌ كائِنَةٌ للدلالةِ على تعظيمِ اللهِ، وأَفْعَالُهُ فينا مِن إحْيَائِنا وإمَاتَتِنَا للدلالةِ على عَظَمَتِهِ، فجميعُ ذلك كائِنٌ للهِ تعالى من هذا الوجهِ.

والثاني: أن يكونَ المعنى أَنَّ اللهَ تعالى مُسَبِّبُها ومُدَبِّرُهَا، فهيَ له بمعنى أنه سَبَّبَها، وأفْعَالُهُ وأفعَالُنا فيه تَسْتَوِي في ذلك، فصَحَّ أنْ يُقالُ فيها كُلُّها إنَّها للهِ تعالى.

والثالثُ: أن يكونَ قوله (لله) على حَذْفِ المضافِ وإقَامَةِ المضافِ إليه

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤/١٢.

مَقَامَهُ، والمعنى أنَّ ذلك لوَعْدِ اللهِ، فصَلاَتُـنَـا نُقِيمُها لوَعْدِ اللهِ، وهو الثوابُ الذي عَرَّضَنا لَدَيْهِمَا[1].

والرابعُ: أن يكونَ المعنى أنَّ جميعَ ذلك للهِ تعالى، أي دَاعٍ لَهُ يَدْعُو إليه وإلى طاعَتِهِ، ويَزْجُرُهُ عن الشيطانِ /٩٦ و/ ومتابَعَتِهِ.

والخامسُ: أن يكونَ المعنى أُخْلِصُ عبادَتِي للهِ، لا أجعلُ لَهُ فيها شريكاً، وأُخْلِصُ حياتي له أي أُجْعَلُها مَشْغُولةً بطاعَتِهِ، لا أَجْعَلُ للشيطانِ فيها حَظّاً، وأُخْلِصُ مَمَاتِي له، لأني إذا شَغَلْتُ حَيَاتِي بطاعَتِهِ، فقد أَخْلَصْتُ مَمَاتي لما تُوجِبُهُ لي طاعَتُهُ، فكأنهُ قال: أصْلَحْتُ ما بَعْدَ مَوْتي للهِ، بأنْ أَخْلَصْتُ أَحْوَالَ حَيَاتِي لَهُ.

والسادسُ: أن يكونَ له في الأَوَّلَيْنِ بمعنى فِعْلاً له، فَنَحْنُ نُقيمُ الصَلَواتِ والنُسُكَ لله تعالى، لا لِمَا كانَتِ العَربُ تُـقِيمُهَا له، وهي الأَصْنَـامُ التي كانتْ تَعْبُدُها وتُقَرِّبُ القُرْبَانَاتِ لها، وتكونُ اللامُ في الآخَرَيْنِ وهما المَحْيَا والمَمَاتُ بمعنى أنه يَفْعَلُهُمَا إذا أرادَ ويُحْدِثُهُما متى شَاء، ولا يمتنعُ اختلافُ أحوالِ ما بعدَ اللامِ في تَعَلُّقِها بها من أن تُعْمَلَ فيها، كما تقولُ: لفلانٍ في هذا البلدِ الدورُ والعَقارُ والأمْرُ والنهيُ والإجلالُ والإعظامُ، فالدورُ والعَقَارُ مِلْكُهُ، والأَمْرُ والنهيُ فِعْلُهُ، والإجلالُ والإعظامُ فِعْلُ غيرِه بهِ، وقد صَحَّ ذلك كلُّهُ، مَعَ اختلافِه، أن يجْتَمِعَ بعدَ اللامِ الواحدةِ على سبيلِ العطفِ، وكذلك المختلفانِ بَعْدَ اللامِ في الآيةِ.

والسابعُ: أن يكونَ المرادُ أَنَّ أَشْرَفَ عِبَاداتي بالصلاةِ والنُسُكِ، وهما حَقَّانِ لله في بَدَنِي ومَالِي، وأفْعَالُهُ بي كنَحْوِ إحْيَائِي وإمَاتَتِي جَمِيعُهُ دَليلٌ لَهُ، وأمارةٌ تَـنْطقُ بوَحْدَانِـيَّتِـهِ.

والثامنُ: أنَّ المعنى أَنَّ ذلك كلَّهُ حَقٌّ لَهُ، فلا يَحِقُّ لأَحَدٍ العبادةُ وهي الصلاةُ والقُرآنُ إلاَّ للهِ تعالى، ولا يَحِقُّ لأَحَدٍ أن يُحْيِيَ ويُمِيتَ إلا الله تعالى،

---

(١) كذا في الأصل.

لأنه إذا أَحْيَا مَكَّنَ مِنْ فَائِدَةِ الحياةِ، وإذا أَمَاتَ قَدِرَ على إعَادَةِ الأَمْوَاتِ، لِتَوْفِيَةِ الثوابِ على الحَسَنَاتِ، والعقابِ على السيِّئَاتِ.

والتاسعُ: أن يكونَ كُلُّ فِعْلٍ فَعَلْنَاهُ بأمْرِهِ، أو فَعَلَهُ فينا بحُكْمِهِ، فهو لَهُ، وما عدا ذلك من اللَّهْوِ واللَّعِبِ والمعاصِي والعَبَثِ فليسَ لَهُ، فتكونُ الصلاةُ والنُّسُكُ مُشَاراً بهما إلى كلِّ [ما][1] أُمِرْنَا بفِعْلِهِ، والإحياءُ والإماتَةُ مُشَاراً بهما إلى كلِّ ما يُصَرِّفُنَا عليه، في حَيَاتِنَا وبعدَ مَمَاتِنَا، مِمَّا تَدْعُو إليه الحكمةُ فينا.

والعاشِرُ: أنَّ المرادَ أنَّ عِبَادَتِي بجَوَارِحِي وتَقَرُّبِي /٩٦ ظ/ بمَالِي وسَائِرِ أَعْمَالِي، حَيَاتِـي وما يَبْقَى من آثارِ خَيْرِي بعدَ مَمَاتِي، كُلُّهُ مُنْشَأٌ للهِ ولوَجْهِهِ، لا يُشْرِكُهُ فيه غيرُهُ، ويكونُ قَوْلُه ﴿محياي ومماتي﴾ على حَذْفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مَقَامَهُ، كأنَّهُ قالَ: عَمَلُ حَيَاتي وعَمَلُ مَمَاتي، فإن قيل: وهَلْ لمماتِهِ عَمَلٌ يُضافُ إليه؟ قُلتُ: هو ما يَعْمَلُهُ في حياتِه ما يَدُومُ نَفْعُهُ والعَمَلُ به بَعْدَ مَمَاتِهِ، فيَصِيرُ نَمَاءُ ذلك نَمَاءَ أَجْرِهِ، وذُخْرِهِ، فكأنَّهُ على مَرِّ الأيَّامِ بَعْدَ مَوْتِهِ مُضَافٌ إلى ما قَدَّمَ من فِعْلِهِ.

مَسْأَلَةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

سُئِلَ عن قولِهِ ـ صلى الله عليه: «لا يَمُوتُ لأحَدٍ من المسلمينَ ثلاثَةٌ من الوُلْدِ فتَمَسَّهُ النارُ إلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ»[2]. فقيل: قد ذُكِرَ ذلكَ على سبيل تَبْرِئَتِهِ من النارِ لِمَا يَلْحَقُهُ من المُصَابِ بالأولادِ، وإذا أَوْجَبَ له مَسَّ هذا القَدْرَ منَ الزمانِ فقد جَعَلَهُ مِمَّن يَدْخُلُ النارَ، فما وجهُ ذلك؟

قيل: قدْ أجابَ مُفَسِّرُو الحديثِ عن ذلك بأربعةِ أوجهٍ[3]:

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ومالك وأحمد. (المعجم المفهرس ١/ ٢٩٨).

(٣) ينظر: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/ ١٦، وأمالي المرتضى ٢/ ٥٠.

أَحَدُهَا: ما ذهبَ إليه أبو عُبَيْدٍ من أَنَّ تحلَّةَ القَسَمِ المرادُ بها قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ﴾ [مريم]، وذهب إلى أنَّ هذا اللفظَ جوابُ القسم[1]، كأنَّهُ قال: وحَقِّ اللهِ إنْ منكم إلاَّ واردُها، ومعنى تَحِلَّةَ القسمِ أنْ لا يَرِدَ النارَ إلاَّ للقسمِ الذي أقسمَ اللهُ به، وحُجَّةُ هذا التفسيرِ ما رواهُ سعيدُ ابنُ المسيَّبِ[2]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ـ عليه السلام ـ قال: «لا يَمُوتُ لمسلمٍ ثلاثةٌ من الوُلْدِ فَيلِجُ النارَ إلاَّ تَحِلَّةَ اليمين ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ ﴾ »[3]، ومعنىٰ تَحِلَّةَ القَسَمِ أي لا يَرِدُ النارَ إلاَّ للقسمِ الذي أقسمَ اللهُ به.

وقال ابنُ قتيبةَ، طَاعِناً على هذا التفسيرِ[4]: فيه مَذْهَبٌ آخرُ للعربِ أشبهُ بكلامِهَا، وهو أنها تستعملُ تَحِلَّةَ القسمِ في تقليلِ مُكْثِ الشيءِ وتقصيرِ مُدَّتِهِ، يقولُ مَنْ يقولُ بَعْدَ اليمين: إن شاء اللهُ، كما قال الشاعر:

تُخْفِي الترابَ بأظلافٍ ثمانيةٍ في أَرْبَعٍ مَسُّهُنَّ الأرضَ تحليلُ[5]

/ ٩٧ و/

يُرِيدُ أنه يُثيرُ التُّرابَ بأظلافٍ ثمانِيَـةٍ مُرَكَّبَـةٍ على أربعِ قوائمَ، لا تثبتُ على الأرضِ إلاَّ تَحِلَّةَ القسمِ، وأرادَ القِلَّةَ لسُرْعَتِها، فكأَنَّهُ على قولِهِ أَوْجَبَ لَهُ مَسَّ النارِ قليلاً، ثم يُنْجِيهِ اللهُ منها، قال: ولعلَّ المَسَّ يكونُ مِمَّا حَكَمَ اللهُ به، وحَتَمَ على نفسِهِ من الوُرُودِ.

وطَعَنَ ابنُ الأنباريِّ على قولِ ابن قتيبةَ هذا، وقال: ٱدَّعَىٰ أَنَّ النارَ تَمَسُّ مَنْ

---

(١) غريب الحديث ٢/ ١٧.

(٢) سعيد بن المسيب المخزومي، سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة في المدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، توفي سنة ٩٤هـ، الأعلام ٣/ ١٠٢.

(٣) رواه اليخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٤٩٦).

(٤) ينظر: إصلاح غلط أبي عبيد ص ٦٤.

(٥) البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٧١، والمعجم المفصل ٦/ ٣٤٣.

وَقَعَتْ به هذه المصَائِبُ العِظامُ مَسّاً قليلاً، وذلكَ المَسُّ وإن كان قليلاً فإنَّهُ يَقَعُ الألمُ به عظيماً، قال: وَلَيْسَتْ صِفَةُ الأبرارِ وحَالاتُهم في الآخرةِ حالاتٍ تَمَسُّهُمْ فيها النارُ لا قليلاً ولا كثيراً، لأنَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أن وُرُودَهَا يَعُمُّ الخلائقَ، إلا الأنبياءَ والصديقين، لم يَقُل: إنَّ النارَ تَمَسُّ المؤمنينَ في وقتِ وُرُودِهم إيَّاها، فأبو عُبيد يُثْبِتُ الوُرُودَ ويَجْعَلُهُ المرادَ بمَسِّ النارِ، ذاهباً إلى ما رواه جابرُ بن عبد الله[1] عن رسولِ الله ـ صلى الله عليه ـ أنَّه قال: «لاَ يَبْقَىٰ بَرٌّ ولا فَاجِرٌ إلاَّ دَخلَها، فتكون على المؤمن برداً وسلاماً، كما كانت على إبراهيمَ ـ عليه السلامُ ـ حتى إنَّ للنارِ ضجيجاً من بَرْدِها، ثم يُنَجِّي اللهُ الذين اتَّقَوْا، ويَذَرُ الظالمينَ فيها جِثِيّاً»[2].

والجوابُ الثالثُ: ذهبَ إليه ابنُ الأنباريِّ، وهو أن تكونَ (إلاّ) معناها الاستثناءَ المنقطعَ، على معنى له ثلاثةٌ من الوُلْد فتَمَسُّهُ النارُ، ثُمَّ يَقولُ لكنَّ تَحِلَّةَ اليمينِ واقعةٌ، أي لكنَّ وُرُودَ النارِ لا بُدَّ منه، لقوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ﴾ [مريم]، فيَجْري مَجْرَىٰ ارْتَحَلَ الناسُ إلاَّ الخيامَ.

الجوابُ الرابعُ: عن ابن الأنباري أيضاً، قال: وهو شَيْءٌ لم يذكرْهُ الأوَّلُونَ تَشْهَدُ به اللغةُ، وهو أن تكون (إلاّ) زائِدةً دَخَلَتْ للتوكيد، وتحِلَّةُ القَسَمِ منصوبةٌ على الظرفِ، كأنه قال: فتَمَسُّهُ النارُ زمَانَ تَحِلَّةِ القَسَمِ، واحتجَّ بقول الفرزدقِ:

هُمُ القومُ إلاّ حَيْثُ سَلُّوا سُيُوفَهُمْ   وضَحَّوْا بلَحْمٍ من مُحِلٍّ ومُحْرِمِ[3]

/٩٧ظ/

معناه: همُ القومُ حيثُ سَلُّوا سيوفَهُم، واحتجَّ بقولِ الأخْطل أيضاً:

---

(١) جابر بن عبد الله الأنصاري، صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم غزا تسع عشرة غزوة، وتوفي سنة ٧٨هـ، الأعلام ٢/ ١٠٤.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ٣/ ٣٢٩ (المعجم المفهرس ٣/ ٤٧٨).

(٣) ديوان الفرزدق ٢/ ٧٦٠.

تَقَطَّعْنَ إلاَّ من فُروعِ يَرِدْنَها   بِمِدْحَةِ محمودٍ ثَنَاهُ ونائِلُه[1]

قال: معناهُ تَقَطَّعَتِ الإبلُ من فُروعٍ يَرِدْنَها، والفرُوعُ الواسِعَةُ من الأرضِ، وهذا الذي ذَهَبَ إليه ضعيفٌ لا يصحُّ، و(إلا) لا تكون زائدةً[2].

فأما البيتُ الأوّلُ فمعناه: هُم القوم إلا عندَ سَلِّ سُيُوفِهم، فإنهم عندَ ذاك يَتَبَدَّلُونَ، فيصيرُونَ شياطينَ، ولا يكونُون القومَ المعروفينَ.

وأما البيتُ الثاني فمعناه: تَقَطَّعَتْ هَذه الإبلُ من مَبَارِكِها ومَعَاطِنها ومَرَاعيها التي كانت لها، إلاَّ من مَفَاوِزَ تَرِدُهَا حَامِلَةً مَدْحَ هذا الرجُلِ، ولا يصحُّ في هذا البيت المعنى على تقدير زيادة (إلاَّ)، لأنه إذا قالَ: تَقَطَّعْنَ من أماكنَ يَرِدْنَها كان مُتناقضاً، لأنَّ الأماكنَ التي تَرِدُهَا لم يتقطعْنَ منها، بل هي مُوَاصِلَةٌ لها لورُودِهَا إيَّاها.

مسألةٌ نحويةٌ

اختلف النحويونَ في مثل قولهم: ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، ويا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرو، وفي قولِ الشاعرِ:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لكمُ   لايُلْفِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ[3]

فذهبَ سيبويهِ إلى أَنَّ (تَيْمَ) الأَوّلَ مضافٌ إلى عَدِيٍّ، وأنَّ (تيمَ) الثاني ذُكِرَ توكيداً أو تكريراً[4]، وذهبَ أبو العباسِ المَبَرِّدُ إلى أن (تَيْمَ) الأولَ مضافٌ إلى

---

(١) ديوان الأخطل ص ٦٣.

(٢) قال المرتضى في أماليه (٢/٥٣) بعد أن عرض أقوال أبي عبيد وابن قتيبة وابن الأنباري في الحديث: «والوجوه المذكورة في تأويل الخبر كالمتقاربة، إلا أن الوجه الذي اختص به ابن الأنباري فيه أدنى تعسف وبُعْدٍ، من حيث جعل (إلا) زائدة، وذلك كالمستضعف عند جماعة من أهل العربية».

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢، والمعجم المفصل ٣/٣٠٧.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٥ ـ ٢٠٧.

أَسمٍ محذوفٍ، أغنىٰ عنه الاسمُ الذي بعدَهُ، فكأنه قال: يا تَيمَ عَدِيٍّ تَيمَ عَدِيٍّ[1]، فعلى مَذْهَبِ المبردِ في الكلامِ حَذْفٌ، وعلى مذهَبِ سيبويهِ في الكلامِ زيادةٌ.

وحجةُ سيبويهِ أنَّ النداءَ مَوْضِعُ حَذْفٍ وزيادةٍ، وأنَّ العربَ قد تَزِيدُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ما يُؤَكِّدُ الإضافَةَ، كقول الشاعر:

يا بُؤسَ للحَرْبِ التي وَضَعَتْ أراهطَ فاستَرَاحُوا[2] /٩٨ و/

فقولُهُ: بُؤسَ مضافٌ إلى الحربِ، بدلالةِ أنه لا تنوينَ فيه، واللامُ داخلةٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه توكيداً، كلٌّ واحدٍ منهما يُؤتىٰ بها الإضافَةَ.

وحجةُ المُبردِ أَنَّ الفصلَ بين المضافِ والمضاف إليه لا يَصِحُّ بالأسماءِ التي ليستْ بظروفٍ، وتَيْمُ ليسَ بظرفٍ، وإذا صَحَّ تقديرُ هذا اللفظِ على ما عليه كلامُ العربِ فهو أَوْلىٰ أن يَخْرُجَ عن مَنَاهِجِهَا.

قالَ: والحذفُ كثيرٌ في بابِ النداءِ، أَلاَ ترىٰ أنَّ الياءَ تحذفُ منه في قولك: يا غُلامِ، وهو مضافٌ إليه، ويُحْذَفُ التنوينُ من الاسمِ في (يا زيدُ)، قال: فأَنْ يُحْمَلَ على الحذفِ الذي هو بابُهُ أَوْلَى من أن يُحْمَلَ على الزيادةِ.

قالَ: ومما يُبْطِلُ به سيبويهِ قولَ المبردِ أن الاسمَ إذا أُضيفَ ثُمَّ حُذِفَ ما أُضيفَ إليه وأُريدَ لم يبْقَ لَفظُهُ على مَكانٍ[3] عليهِ في حالِ الإضافةِ، كما تقولُ: جئتُ قَبْلَكَ ومِن قَبْلِكَ، فإذا أَفرَدْتَ ونَوَيْتَ الإضافةَ لم يجزْ أن تَقولَ: جئتُ قَبْلَ ومن قبلِ، بل تقولُ: جئتُ قَبْلُ ومن قَبْلُ، فَتَبْنِيهِ بَعْدَ الإعرابِ، فلو كان الطريقُ في قولِه: ياتيمَ تيمَ عَدِيٍّ مِمَّا ذَهَبَ إليه المُبَرِّدُ لكانَ وجهُ الكلامِ: يا تَيْمُ

---

(١) المقتضب ٤/٢٢٧ ـ ٢٢٩.

(٢) البيت لسعد بن مالك، ينظر لسان العرب (رهط) والمعجم المفصل ٢/٧٩.

(٣) كذا في الأصل، ولعل صواب العبارة: على ما كان عليه.

تَـيْمَ عَدِيٍّ، إنما عَلَّلَ سيبويهِ النصبَ الذي في يا تَـيْمَ تَـيْمَ عَدِيٍّ، وهو المرويُّ عن العَرَبِ.

وذَهبَ أبو سعيدٍ السيرافيُّ إلى قولٍ ذَكَرَ أنه وَقَعَ، وخالفَ بينَ القولَيْنِ الأوَّلَيْنِ، قال: يَجُوزُ أن تكونَ الفتحةُ في (يا تيمَ) فتحةَ إتباعٍ، لأن (تيمَ عَدِيٍّ) بَعدَهُ بمنزلةِ[1] ابن عَدِيٍّ، فكما أنك تقولُ: يا زيدَ بنَ عمرٍو، فتَفْتَحُ الدالَ من زيدٍ، وتَـتْبعُ الفتحةُ فتحةَ النُونِ من (ابن)، شَبَّهْتَ هذا بذاك، فحَمَلْتَـهُ عليه.

قالَ: ووَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَـهُما أَن (تَيْمَ عدي) بيانٌ للأوَّل، كما أن (ابنَ عَدِيٍّ) بيانٌ لَهُ، والأوَّل مَبْنِيٌّ فيهما، فشُبِّهَ هذا المضافُ بالمضافِ في قولك: يا زيدَ بنَ عمرٍو، وهو[2] الذي ذَهَبَ إليه فاسِدٌ، ولم يَخْفَ على المتقدمينَ، وإنما حُمِلَ هذا الموضعُ على الحذفِ أو الزيادةِ لأنه بَابُ النداءِ الذي يكثُرُ فيه الحذفُ والزيادةُ، فالزيادةُ مثلُ قولِكَ: يا زَيْدَاهُ، تَكْتَنِفُ الاسمَ زيادتانِ: من أوله، /٩٨ظ/ ومِن آخِرِهِ، ثم لك أن تَحْذِفَهما جميعاً، فتقولَ: زَيْدُ، كما تَقُولُ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴿٢٩﴾ ﴾ [يوسف]، إلى سائر ما يَسُوغُ من الحذفِ الذي ذكرنا، نحوَ الياءِ من يا غُلامِ، ولا يجوزُ حَذْفُها في غيرِ النداءِ، لا تقول: ذَهَبَ غُلامِ.

ومن الحذفِ الترخيمُ، وهو مخصوصٌ بهذا البابِ، والذي ذهبَ إليه أبو سعيد يَلْزَمُ أَن يَجُوزَ في غيرِ النداءِ. تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ، كما تقولُ: هذا زيدُ بنُ عَمْرٍو، فتكون حركةُ الإتباعِ في النداءِ وغيرِ الإتباعِ سواءً، فلو كانت الفتحةُ في (يا تَيْمَ) الفتحةَ في قولهم: يا زَيْدَ بْنَ عمرٍو، لَوَجَبَ أن يُجِيزَ رأيتُ تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، كما تقول: رأيتُ زيدَ بْنَ عمرٍو، فلمَّا لم يُجِزْهُ دَلَّ على أنَّ السببَ غيرُ ما ذَهَبَ إليه، لأنَّ ما ذهبَ إليه لا يَخْتَصُّ ببابِ النداءِ.

---

(١) في الأصل: بمنز.

(٢) كذا في الأصل، والمناسب: وهذا.

والذي ذَهَبَ إليه سيبويهِ والمبردُ مَعْنيانِ يُخَصِّصَانِ هذا الحُكْمَ ببابِ النداءِ، كما اختصَّ العطفُ بهِ[١].

بيْـتُ مَعْنًى

ويَـهْمَاءَ قَـفْرٍ لا يُـبِـينُ لنَـاظِـرٍ بها الأَصْرَمَـانِ والبَـهِـيـمُ المُوَضَّـعُ

الأَصْرَمَانِ: الذئبُ والغُرَابُ، سُمِّيَا أَصْرَمَيْنِ لكثرةِ انْقطاعِهِمَا عن العِمَاراتِ، ويُقَالُ: بل سُمِّيَا أَصْرَمَيْنِ لكثرةِ إخْفَاقِهِمَا وانقطاعِ زَادِهِمَا، ومنه قولُ الشاعرِ:

إذا البيداءُ أَرْمَلَ أَصْرَمَاهَا هناكَ أُحَمِّلُ الكَلَّ الخَلِيـلاَ

أي: إذا انقطعَ زادُ الذئبِ والغُرابِ في المفَازَةِ حَمَّلْتُ كَلِّي فَرَسِي، وسَمَّاها خَليلاً كما سَمَّاها الأَوَّلُ خَليلاً في قوله:

أَقِيهِ بنفسي في الحُروبِ وأتَّقِي بهادِيـه إنِّي للخليـلِ وَصُـولُ

ومعنى قولِهِ: هُناكَ أُحَمِّلُ الكَلَّ الخليلاَ، أي أُتْعِبُ فَرَسِي بصِلَةِ سَيْرِ الليلِ بسيرِ النهارِ، حتى أَنْجُوَ مِنَ المَفَازَةِ التي هذه صِفَتُهَا، والمفازَةُ التي ينقطعُ زادُ الذئبِ والغُرابِ فيها هي المفازةُ التي لا تُسْلَكُ البتَّـةَ، فلا يُوجَد بها جِيَفُ الإبلِ، لأَنَّ المفَاوِزَ الطِّوَالَ إذا كانت مَسْلوكَةً كَثُرَتْ بها الحَسْرَىٰ، ووَجَدَ الذئبُ والغرابُ بها الإبلَ المَوْتىٰ، فلا يَنْقَطِعُ قُوتُهُما.

ومعنى /٩٩ و/ قَوْلِ الأَوَّلِ: لا يُبِينُ لناظِرٍ بها الأَصْرَمَانِ، أي لا يَحْضُرَانِ هذه المفازةَ، فَيَدُلاَّ على الطريقِ، لأنهما لا يَجِدَانِ بهما قُوتَهُما.

وقولُه: والبهيمُ المُوَضَّعُ، أي ليسَ بهذه المفازَةِ البهيمُ المُوَضَّعُ، وهو الولدُ الذي لا يُشْعِرُ، أي يَـنْـبُتُ شَعْرُهُ فتَسْتَبِينُ شِيَتُـهُ، فهو على لونٍ واحدٍ، وكذلكَ

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٤ ـ ٩٦.

كُلُّ ما كانَ على لَوْنٍ وَاحدٍ فهو بَهِيمٌ، ومعناهُ أنَّ هذه المفازةَ لم تَسْلُكْهَا الإبلُ، فتَضَعَ أولادَها، ومنهُ قولُ الشاعِرِ:

فلاَ أُلْفِيَنَّ الخَيْلَ تَطْرَحُ بَيْنَنَا ... وبينَكُمْ سَخْلاً بَهِيماً مُوَضَّعَا[1]

أي: لا تَحْمِلُونَا على قَصْدِكم والإغارةِ عليكم فتُسْقِطَ الخيلُ بَيْنَنَا أَوْلاَدَهَا.

مَثَـلٌ
عِنْدَ النِّطاحِ يُغْلَبُ الكَبْشُ الأَجَمُّ[2]

يُضْرَبُ مَثَلاً لمن يَتَصَدَّىٰ لمحاربةِ تامِّ السلاحِ بغيرِ سلاحٍ، وهو الكبشُ الأَجَمُّ الذي لا قَرْنَ لَهُ، وإذا ناطحَ ذا القَرْنِ كان مَغْلُوباً، ويُسْتَعْمَلُ في مَغَالَبَةِ مَنْ لا حُجَّةَ لهُ مَنْ له حُجَّةٌ.

ومِثْلُهُ في الأَجَمِّ مَثَلٌ يُرْوَى على لفظَيْنِ لمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وهو قَولُهُمْ: لا تَـنْـطَحُ جَمَّاءَ ذاتُ قَرْنٍ[3]، يُضْرَبُ عندَ اصْطِلاَحِ الناسِ، وإمْسَاكِ الشريرِ عن التوثُّبِ والعُدْوانِ، كما قيل: الذئبُ والنعجةُ في سَقِيفَةٍ، أي هناكَ مِنَ العَدْلِ أو الهَيْبَـةِ ما يَزَعُ القَوِيَّ عنِ الضعيفِ.

ويُرْوَى على العكسِ من ذلك: لا تَنْطَحُ جُمَّاءُ ذاتَ قرنٍ، فَيُـضْرَبُ مثلاً لِلْقَوِيِّ إذا ٱدَّعَى أنَّ الضعيفَ ظَلَمَهُ، فيُقَالُ: لا يُمْكِنُ ذلك، كما أنَّ ما لا قَرْنَ لَهُ مِن الكباشِ لا يَقدِرُ أن يَنْطِحَ ذاتَ القَرْنِ، وإذا نَطَحَها أَضَرَّ بنفسهِ، فتكونُ حالُهُ قريبةً من حَالِ ما وصَفَهُ الأَعْشَىٰ:

كناطحٍ صَخْرَةً يوماً لِيَفْلِـقَهَـا ... فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ[4]

---

(١) ذكره ابن قتيبة في كتاب المعاني الكبير (ص ١٠٣) بلا نسبة، وفي الأصل: تطرع، وسهلاً.

(٢) الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ١٣، والزمخشري: المستقصى ٢/ ١٦٩.

(٣) الزمخشري: المستقصى ٢/ ٢٦٠.

(٤) سبق ذكره في المجلس الثاني والعشرين في شرح المثل.

المجلسُ السابعُ والعشرونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قَوْلِ اللهِ تبارك وتعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ /٩٩ظ/ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦﴾ [الأعراف] وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحِجْر]. وقالوا: كيفَ أثبتَ السؤالَ في هاتين الآيَتَيْنِ، ونفاهُ في قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ۝٣٩﴾ [الرحمن]، وفي قوله: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٧٨﴾ [القصص]، وقالوا: هل هذا إلاّ تَعارُضٌ وتناقُضٌ، وهل في الاختلافِ منزلةٌ فوقَ هذه المنزلةِ، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء]؟

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أوجهٍ[1]:

أولُـهَا: أن يُقالَ: إن السؤالَ الذي نَفَاهُ [غيرُ][2] السؤال الذي أَثْبَـتَـهُ، والمَنْفِيُّ هو سُؤَالُ ٱسْتِعْلَامٍ، لأنَّ اللهَ تعالى قد عَلِمَ أفعالَهُم وأحْصَىٰ أعمالَهُمْ، فلا يَحْتَاجُ إلى عِلْمِهَا من جِهَتِهِمْ فَيُسْألُوا عنها، وإنما سُؤَالُهم على غيرِ هذا الوَجْهِ.

والجوابُ الثاني: أن يُـقالَ إنَّ لهم مَوَاقِفَ يومَ القيامةِ يُحْظَـرُ عليهم فيها الكلامُ، فلا يُسْأَلونَ، ومواقفَ يُسْألونَ فيها، فالمُثْبَتُ غيرُ المَنْفِـيِّ، وهذا كقولهِ تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝٦٥﴾ [يس]. وقالَ: في موضِعٍ آخرَ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ۝٣١﴾ [الزمر]، فَمرَّةً يُخْتَمُ على أَفْـواهِهِمْ، ومَرَّةً يُـؤْذَنُ لهم في كلامٍ.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤/٢٦.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ معنى (لنسألنَّـهُمْ) أي نَسْألَهم سؤالَ مُحَاسَبَةٍ، والحسابُ يتضمنُ السؤالَ على وجوهٍ مختلفةٍ، فيكونُ منها التَّقْرِيعُ والتوبيخُ، فيُقَالُ لهم: ماذا عَمِلْتُمْ فيما عَلِمْتُمْ، ومِمَّ جَمَعْتُمْ، وفِيمَ أَنْفَقْتُم؟ فيكونُ السؤالُ الذي أثبتَـهُ اللهُ هو سؤالَ التقريعِ والتوبيخِ.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ السؤالُ المثبَتُ هو سؤالُ تقريرٍ، للمبالغةِ في الاحتجاجِ، كأَنْ يُـقَالُ[1]: هَلْ فَعَلْتَ ما أُمِرْتَ بهِ، وهل تَركتَ ما نُهِيتَ عنه، لِـيُـقَـرِّرَ بقولِه، فَـيُحْتَجُّ بهِ عليه.

والجوابُ الخامسُ: أن يُسْألوا تذكيراً وتنبيهاً للمؤمنينَ على ما ما يُمَيِّزُهُمْ[2] عن الكافرينَ، فبِمِقْدَارِ ما يَغُمُّ به أُولئكَ يَسُرُّ هؤلاءِ.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ السؤالُ عبارةً عن التَّهَدُّدِ بالعقوبةِ، كما يقولُ القائلُ: سَوْفَ أَسْأَلُكَ عَمَّا أنتَ عليهِ، وكما يُقالُ في التَّهَدُّدِ: سَوْفَ أُخْبِرُكَ /١٠٠و/ بما عملتَـهُ، كما قال تعالى في مواضِعَ: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝﴾ [المائدة]، على معنى نُـعَاقِبُـكُمْ.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ السؤالُ المَنْفِيُّ إنما هو سؤالُ الخَلْقِ بَعْضِهم عن بَعْضٍ، أي ينقطعُ السؤالُ من الخَلْقِ، لأنه لا يَلْتَبِسُ العُصَاةُ بالمطيعينَ، فيطلبُ الناسُ مَعْرِفَتَهُم وتَمْيِيزَ ما بينَهم وبَيْنَ غيرِهم، لأنه قال تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ ۝﴾ [الرحمن]، ولذلك اقترنَ بقولِهِ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ۝﴾ [الرحمن]. واللهُ تعالى يُشَوِّهُهُم بسَوادِ وزَرَقِ العُيُونِ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ السؤالُ المنفِيُّ إنما يكونُ وَقْتَ حُصُولِهِمْ في العقابِ، فتَـنْـقَطِعُ مَسْألَتُـهُمْ في تلكَ الحالِ.

---

(١) في الأصل: يقا.

(٢) في الأصل: يميز.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ معنى ﴿فلَنَسْأَلَنَّ﴾ ما رُوي عن النبيِّ ـ صلى الله عليه ـ أنَّه قال: «إنَّ اللهَ تعالىٰ يَسْأَلُ كُلَّ أَحَدٍ بكلامهِ له، ليسَ بينَه وبينَه تُرْجُمَانٌ»(١)، ويكونُ معناه أنَّ السؤالَ يَقعُ مِمَّنْ لا يُمْكِنُ كَتْمُهُ شيئاً، لأنه علاَّمُ الغيوبِ، وهو معنى قوله: ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ۝٧ ﴾ [الأعراف].

والجوابُ العاشرُ: أن يكونَ المعنى نَسْأَلُهُمْ ونُقَرِّرُ عليهم أَدَاءَ رسالةِ اللهِ إليهم، ولذلك قال بعدَهُ: ﴿ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لئلا يقولوا ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۝١٩ ﴾ [المائدة].

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ صلى اللهُ عليه

سُئِلَ عن قولهِ ـ صلى الله عليه: «صِلَةُ الرَّحِمِ تَزيدُ في العُمُرِ»(٢) وعن قوله [صلى الله](٣) عليه: «صِلْ رَحِمَكَ أزِدْ في عُمُرِكَ» وعن قوله: «مَنْ أحَبَّ أن يَنْسَأَ اللهُ في عُمُرِهِ فلْيَصِلْ رَحِمَه»(٤)، وقالوا: كيفَ تَصِحُّ الزيادةُ في الأعمارِ مَعَ ضَرْبِ الآجالِ التي قالَ اللهُ تعالى فيها: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٣٤ ﴾ [الأعراف] ومع قوله ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۝١١ ﴾ [المنافقون] وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ۝٤٣ ﴾ [المؤمنون] وما رُوِيَ عنه ـ عليه السلامُ ـ لما قالتْ أمُّ حبيبةَ(٥): اللهمَّ مَتِّعْنِي بأبي [أبي] سُفْيَانَ وبأخي مُعَاوِيَـةَ، قال: «سَأَلْتِ الله في آجالٍ مَضْرُوبَـةٍ، وأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، ولا يُـؤَخِّرُ منها شيءٌ»(٦).

---

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٢٦٨).

(٢) ذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٢٩) جزءاً من حديث رواه الطبراني في الكبير.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) ينظر: ابن الأثير: النهاية ٥/ ٤٤.

(٥) أمُّ حبيبة: رملة بنت أبي سفيان، صحابية، من أزواج النبي ﷺ، وهي أخت معاوية، توفيت سنة ٤٤هـ. الأعلام ٣/ ٣٣.

(٦) رواه مسلم وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٢٣).

والجوابُ عن ذلك[1] أن يُقالَ: في /١٠٠ظ/ الناسِ مَنْ أثبتَ أَجلَيْنِ: أَجلاً أَقْصَى وهو المُسَمَّىٰ، وأَجَلاً أدنىٰ وهو الذي يَنْقَطِعُ به عن الأَقْصَىٰ، وٱحْتُجَّ بقولِه تعالى لقومِ نوحٍ: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ ٤﴾ [نوح]، فوعَدَهُمْ بالتأخيرِ إلى الأجل المُسَمَّىٰ على شرطينِ: تَعْبُدُوهُ وتُطِيعُوهُ، فلمَّا لم يَقَعْ ذلك منهم لم يُؤَخَّرُوا إليه، وٱقْتُطِعُوا بعذابِ الاستئصالِ قبلَ الأَجَلِ الأقصىٰ، وكان ذلك الأجلَ الأدنى، واحْتُجَّ بقولِهِ تعالى في سُورةِ الأنْعامِ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ٢﴾ فأَثْبَتَ أجلَيْنِ.

وفي الناسِ من أَثْبَتَ أَجَلاً واحداً، وأكثرُ أَهْلِ النظرِ عليه، فيكونُ معنى قولِه: «صلةُ الرَّحِمِ تزيدُ في العُمُرِ» على هذا القولِ الثاني الزيادةَ في اللذاتِ، ونَفْيَ ما يُنَغِّصُ العيشَ من الآفاتِ، وإزالةَ ما يُكَدِّرُهُ من الأمراضِ، والإمدادَ بالعَقْلِ والفَهْمِ والبَصِيرةِ، وسائرِ صُنُوفِ النِّعَمِ التي يكون بها رَغَدُ العَيْشِ، وأَجَلُ الشيْءِ هو الوقتُ المَمْدُودُ له، فأَجَلُ الحياةِ وَقْتُها، وأَجَلُ الدَّيْنِ وَقْتُهُ، ومَحِلُّ الدَّيْنِ وَقْتُ مَحِلِّهِ، قالوا: والمقتُولُ مَوْتُهُ بأجَلٍ، ولم يكنْ له أَجَلٌ سِوَاهُ.

واعتُرِضَ عليهم بأن قيلَ: لو لم يكنِ القاتِلُ مُقْتَطِعاً للمقتولِ عن أَجَلِهِ المُسَوَّىٰ لَمَا لَزِمَهُ القَوَدُ، ولا وَجَبَ عليه القِصَاصُ، وٱنْفُصِلَ عن ذلك بأَنْ قيل: إنما وَجَبَ عليهِ القِصَاصُ لِمَا أَدْخَلَهُ على المقتولِ من الضَّرَرِ، وبذلك صار ظالماً له، لا بأَنَّهُ حَالَ بينَه وبينَ أَجَلِهِ، فالمقتولُ وغيرُ المقتولِ سَوَاءٌ في أنه يَمُوتُ بأَجَلِهِ.

ومن حُجَّةِ أهلِ هذه المقالةِ قَوْلُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ٦٠﴾ [الواقعة]، أي قدَّرْنا الآجالَ وأوقاتَ الموتِ، فلا يَقْدِرُ أحدٌ أنْ يَسْبِقَنا بإمَاتَةِ حَيٍّ قبلَ ما قُدِّرَ له من الحياةِ، وحَمَلوا قوله تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ

---

(١) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ٢٥٤، وابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ص ١٤١ ـ ١٤٦.

أَجَلٍ مُسَمًّى ﴿٤﴾ ﴾ [نوح] على أنهُ يَجُوزُ أنْ يكونَ وَعَدَهُمْ أَن يُعطِيَهُمْ عُمُراً يُبَلِّغُهُمْ إيَّاه إنْ آمنوا، وهو يَعْلَمُ أنهم لا يُؤْمِنُونَ، فلَمْ يُؤمِنُوا ولم يُعْطِهم.

وقالوا في قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ أي قَضَىٰ لهم أجلاً في الدُنيا، وهو مُدَّةُ بَقَائهم فيها، وأجلٌ مُسَمًّى عندَه من بَقَائِهِم في الآخرةِ. فإن سُئِلَ عن قوله تعالى على هَذا الوجه الأخير: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ﴿١١﴾ ﴾ [فاطر]، قيل: معناه ما يُـعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ في الابتداءِ ولا يَنْـقُصُ من عُمُرِه عن الآخِرِ في /١٠١و/ الابتداءِ إلاَّ وكُلُّهُ مَكْتُوبٌ، فإن قال: وكيف أضافَ إليه عُمُراً ليسَ له، فقال: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾؟ قيل: هذا على التَّوَسُّعِ، بمعنى عُمُرِه لو أعطاهُ إليه(١)، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ ﴾ [النمل]، أي الأعمال التي جُعِلَ لهم أن يَعْمَلوها لا الأعمالَ التي عَمِلوُها، وهو الكفرُ، لأن اللهَ تعالى يقول ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴿٧﴾ ﴾ [الحجرات].

فإن قيل: قولهُ تعالى﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الرعد]، يَدُلُّ على الزيادةِ في العُمُرِ والنقصانِ منه، قيل: ليس في الآية دلالة على ذلك، وإنما معناه يمحو المعاصي بالتوبةِ، والحسَنَـةَ يُحْبِطُهَا بالسَّيِّـئَـةِ، ويُثْبِتُ هذه مكانَ هذه، وقيل: فيه وَجْهٌ آخرُ، وهو أن يَنْسَخَ حُكْماً بغيرِه، فيَمْحُو الأوَّلَ عن أن يُعْتَدَّ بهِ، ويُثْبِتَ الثانيَ في مكانِهِ.

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ البصريُّون والكوفيُّون في حذفِ حروفِ النداءِ من الأسماءِ المبهمةِ، نحو يا هذا، يَجزْهُ البصريُّون، وأجازَهُ الكوفيُّون، وقالوا: جائزٌ أنْ يُـقالَ: هذا أقْبِلْ، ومن حُجَّتِهم أنَّهُ جَارٍ مَجْرَى زَيْدٍ وعَبدِ اللهِ لمَّا كان منادىً مَعْرِفَةً، كما

---

(١) كذا في الأصل والمناسب: إياه.

أنهما مُنادَيان، وكما تقولُ: عبدَ اللهِ، وزَيْدُ، فتحذفُ منهما (يا)، كذلك يَجُوزُ أن تقولَ: هذا أَقْبِلْ، فتحذفَ منهُ (يا)[1].

وحجةُ البصريينَ أَنَّ هذا معرفةٌ بالإشارةِ، فإذا أُدْخِلَ في بابِ النداءِ كُرِهَ أَنْ يُجْمَعَ بين (يا) وبينَ الإشارةِ التي تَضَمَّنَها المُبْهَمُ، كما كُرِهَ الجمعُ بينَ (يا) وبينَ الألفِ واللامِ في نحو (يا الرجل) فتُوُصِّلَ إلى ندائِه بـ (أيها) فلمَّا كُرِهَ ذلك نُزِعَتْ عنه الإشارةُ التي كانت تُعَرِّفُـهُ، وأُلْزِمَ إشارةَ النداءِ بـ (يا) كالعِوَضِ منها [ولم][2] يَجُزْ حَذْفُهَا، كما لم يَجُزْ تنكيرُ هذا، والدَّليلُ على ذلك ما فيه الألفُ واللامُ لا يدخله (يا) كما تدخلُ هذا، لأنَّ التعاقُبَ بينَ (يا) والألفِ واللامِ غيرُ مُمْكِنٍ، كما أمكنَ ذلك في الإشارةِ و (يا)، لأنَّ الألفَ واللامَ لَفِظَا والإشارةُ لم تُفِدْ في المُبْهَماتِ بِحَرْفٍ يختصُّها، وإنما كانت لمَعْنًى إذا قُدِّرَتْ به زائِلاً لم يَـثْـبُتْ هناكَ لَـفظٌ في ثباتِه إسْقَاطُ ما تُـقَـدِّرُهُ.

ومما/ ١٠١ظ/ يَعْتَرِضُ به الكوفيونَ أنْ يقولوا: إذا كانت (يا) ثابتةً في التقديرِ فكأنَّها مَلْفُوظٌ بها، وإذا كانت في حُكْمِ الملفوظِ به لم يُخِلَّ باللفظِ حذفُهُ منه.

والجوابُ عن ذلكَ أَن يُقالَ: إنما لم يَجُزْ حذفُ (يا) لأنها لَمَّا عُوِّضَتِ مِمَّا يَلْزَمُ لُزِمَتْ، ونَـزَلَتْ مَنْزِلَةَ الألفِ واللامِ، وهما لا يُحْذَفانِ، ويُجريانِ في التقديرِ مَجْرىٰ الإثباتِ، لا يُقالُ: رجلُ، وأنتَ تُريدُ: الرجلَ، فكذلك هذا.

وأما [ما][3] حكاهُ أبو الحسنِ الأخفشُ مِنْ قَوْلِ العربِ: سلامٌ عليكم، بمعنى السلامُ عليكم، فهو مَسْمُوعٌ عن العربِ في هذه اللفظةِ وَحْدَها، وليست مُطَّرِدَةً في كلِّ ما كان مِثْلَها، وهذا لكَثرةِ ما تُسْتَعْمَلُ التحيَّةُ، ولأنَّ المُعَرَّفَ من

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٦.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

هذا اللفظِ، فقولُهم: السلامُ عليكم وسلامٌ عليكم متقاربان، فكذلك ٱخْتُصَّ هذا اللفظُ بحذفِ الألفِ واللامِ وتقديرُهُما فيه.

بَيْتُ مَغْنًى

إذا جَاعَ الفَصِيلُ قَعَا عليها فلا تَنْفَكُّ أو تَغْوِي الفَصِيلُ

يقولُ: إذا جاعَ هذا الفصيلُ طَرَحَ نفسَهُ على أُمِّه، كالفَحْلِ يَنْزُو عليها، وإنما يَفْعَلُ ذلك لِيُثِيرَها ويَرضَعَها، ومعنى قولِهِ: ولا تَنفَكُّ أو تَغْوي الفَصِيلُ، أي لا تزالُ تُرضِعُه حتى يَتَّخِمَ الفصيلُ من كَثْرةِ اللبنِ، فيُخَافُ عليه من الغَوْي، وهو أن يتجاوَزَ حدَّ الرِّيِّ إلى ما يُخافُ عليه من الهَلاَكُ، ومثلهُ قولُ الشاعِرِ:

يَقْتَاعُها كلُّ فَصِيلٍ مُكْرَمِ كالحَبَشِيِّ يَرْتَقِيَ في السُّلَّمِ[1]

يُرِيدُ أَنَّ الفصيلَ أَسْوَدُ، فهو يُلْقِي نَفْسَهُ على أُمِّهِ لِتَثُورَ فَيرْضَعَها، والأم مُشْرِفَةٌ في مكانِها لِكبَرِ جِسْمِهَا، وعِظَمِ سَنَامِهَا، فالوَلَدُ في وُقُوعِهِ عليها كحَبَشِيٍّ يَصْعَدُ في سُلَّمٍ.

مَثَلٌ

يا رُبَّ نَبِيذٍ في الكَرْمِ

يضْرَبُ للأَمْرِ يُعْلَمُ منهُ خَيْرٌ، وهو خَفِيٌّ غيرُ ظاهرٍ، وللرَّجُلِ يُعْرَفُ منه عبادَةٌ /١٠٢ و/ خَفِيَتْ، أو أَمْرٌ قد خَفِيَ من مَذْمُوم أو مَحْمُودٍ، والمعنى أن النبيذَ الذي يَغْلِبُ الرجلَ، ويَصْنَعُ في جِسْمِهِ ما لايَصْنَعُهُ شيءٌ، هو كامِنٌ في الكَرْمِ، لا يَظْهَرُ منه، ولا يُتَوَهَّمُ خَفَاؤُه فيه، لأنَّهُ لا يظهرُ على الكَرْم شيءٌ من لونِهِ، ولا من نُدْوَتِهِ، ولا من صَفَائِهِ، ولا من رِقَّتِهِ، لأن الكَرْمَ أكثرُ الأشجارِ تَقَشُّرَ جِلْدَةٍ، ويُبُوسَةَ ظاهِرٍ، وخُشُونَةَ مَرْأَى، وهو مَعَ ذلك مُنْطَوٍ على هذا الجَوْهَرِ الفعَّالِ في بَدَنِ الإنسانِ ما لا يفعلُهُ شيءٌ من الجَوَاهِرِ.

---

(١) ينظر: لسان العرب (قوع)، والمعجم المفصَّل ١٢/١٦٨.

المجلسُ الثامنُ والعشرونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴿١١﴾﴾ [الأعراف]، فقيلَ: القولُ للملائكةِ إنما هو قبلَ خَلْقِنا وتَصْوِيرِنَا فكيفَ جَعَلَهُ في اللفظِ بَعْدَهُما، لأنَّ ثُمَّ تُوجِبُ تأخُرَ ما بعدَها قَبْلَها وتَراخِيه عنه؟

والجوابُ عن ذلكَ من عَشَرةِ أوْجُهٍ[1]:

أحَدُهَا: أن يُقالَ المعنى في قوله: ﴿خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ أَرَدْنا خَلْقَكم وتَصْوِيرَكُمْ، وذلك لمَّا أخبرَ الملائكةَ، فقال: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]، يعني آدَمَ ووَلَدَهُ، قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]، وإرادةُ اللهِ تعالى لخَلْقِ بَنِي آدَمَ على وَجْهِ التناسلِ سَابِقَةٌ، والأحْوَالُ عليها متناسِقَةٌ، فَيُعَبَّرُ عن إرادةِ الفِعْلِ بالفِعْلِ، وإرادةُ القولِ بَعْدَها، وصحَّ أن يُعَبَّرَ عن الإرَادَةِ بالفعلِ نَفْسِهِ، لأنها مُتَضَمِّنَةٌ له صِحَّةَ وُقُوعٍ، فإذا أرادَهُ فكأنَّهُ كائِنٌ، لأنه لا يَصِحُّ أنْ يكونَ شَيْءٌ مِن أَفْعَالِهِ مُرَاداً له غيرَ مَوْجُودٍ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ المعنى بقولهِ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ﴾ تَحَقَّقُوا أنكم مَخْلُوقِينَ ومُصَوَّرِينَ، ثم تَحَقَّقُوا ٱبتداءَ تَكْلِيفِنَا عِنْدَ خَلْقِ آدم، وهو الذي صَارَ أَصْلاً لتكليفِكُمْ، وتَعْرِيضِكُمْ لِعَظِيمِ ما أُعِدَّ لكُمْ، فيكونُ الترتيبُ لِمَا يَجِبُ تَحَقُّقُهُ منْ أَفْعَالِ اللهِ تعالى: لأن (لَقَدْ) جوابُ قَسَمٍ، والقَسَمُ يُحَقِّقُ الخبرَ، والخبرُ إنما يُحَقَّقُ للمخاطَبِ ليَتَحَقَّقَهُ، وما /١٠٢ظ/ هُوَ أَوَّلُ في التحقيقِ أَوْلَىٰ بالتقديمِ.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤/ ٣٢.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ التقديرُ: ولَـقَدْ خَلَـقْنَـا أَصْلَكُمْ، يَعْنِـي الترابَ، ثُم صَوَّرْنَـاكم، بمعنى وخَلَـقْنَـا آدَمَ منه، فيكونُ المحذوفُ الأَصْـلَ الذي هو الترابُ، ويكونُ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَهُ.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ المعنىٰ: خَلَـقْنَـا أَصْلَكُمْ، وهو آدَمُ، ومعنى خَلَقْنَـاهُ قَدَّرْنَاهُ على الحِكمةِ، لا زَائِداً عليه ولا نَاقِصاً عنه، ثم صَوَّرْنَا آدَمَ أَبَاكُم بإيجادِنا إيَّاهُ مُخَطَّطَ المِثَالِ، ثم أَمَرْنَا الملائكَةَ[1] بالسجودِ.

والجواب الخامسُ: أن يكونَ التقديرُ: ولقد خَلَقْنَـا أَبَـوَيْـكُمْ آدَمَ وحَوَّاءَ أَيْ قَدَّرْناهُمَا أَصْلَيْنِ لكم، ثم صَوَّرْنَا كُلَّ واحدٍ منهما على ما تختصُّ به صُورَةُ ما يُـزَاوِجُ صَاحِبَهُ، ثم قُـلْنا للملائكةِ ٱسْجُدُوا.

وهذه الوجوهُ على نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقرة]، على معنى أَخَذْنَا مِيثَـاقَ سَلَفِكُمْ.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ على حَذْفِ المضافِ، بل على تقدير أنكم كُنْتُم عندَ خَلْقِ سَلَفِكُمْ كأنَّكم مَخْلُوقُونَ، لَمَّا قُصِدَ بِخَلْقِهِ خَلْقُهُ وخَلْقُكمْ جميعاً.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ المرادُ بقولِه (خَلَقْنَاكُمْ) ابْتَداءً لمَّا كانَ الخَلْقُ من أَجْزَاءِ ٱنْفَصَلَتْ عَنْـهُ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكون المعنى: خَلَقْنَاكُمْ في ظَهْرِ آدم، وَصوَّرْنَاكُم فيه، وإلى هذا ذَهَبَ أكثرُ المفسرين[2].

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ (ثُمَّ) لترتيبِ الخَبَرِ، لا لِتَـرْتِـيبِ المُخْبَـرِ عنهُ، كأنه قالَ: ثم أَخْبَرْناكم، أنَّا قُلْنَا للملائِكةِ ٱسْجُدُوا، وهذا كما قال الشاعرُ:

---

(١) في الأصل: الملا.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٨/١٦٦.

قُلْ لمَنْ سَادَ ثمَّ سادَ أَبُوهُ ثمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذلكَ جَدُّه.

وسَيادَةُ الجَدِّ مُتَـقَـدِّمَـةٌ، فجَعَـلَها في اللفظِ بَعْدَ (ثُمَّ) لِمَا قَصَدَ من تَرتِـيبِ الخَبَرِ، لا المُخْبَرِ عَنْـهُ.

والجوابُ العاشرُ: ما ذهبَ إليه الأخْفَشُ، وأنكرَهُ الزجَّاجُ، وهو أَنْ تكونَ (ثُمَّ) بمعنى الواوِ، وقالَ: وذلكَ أنها للجمعِ بَيْنَ الشيئَيْنِ، والأحرفُ الثلاثةُ التي هي الواو، والفاءُ وثُمَّ، مُشْتَرَكَةٌ في معنى الجمعِ، ومُخْتَلِفَةٌ في الترتيبِ، فمَذْهَبُ /١٠٣و/ الأخْفَشِ، أنَّ حقيقةَ موضوعِ الثلاثةِ هي الجَمْعُ، وإدخالُ الثاني فيما دَخَلَ فيه الأوَّلُ، فإذا لم يُزَلِ الحَرْفُ عن حقيقتِهِ وأُزيلَ عما يَغْلِبُ عليه في الاسْتِعْمَالِ جازَ.

والمحققونَ من النحويينَ يُبْطِلُونَ هذا الوَجْهَ، ويَجْعَلُونَ حقيقةَ (ثم) للجمعِ والترتيبِ والتراخِي، ويوُجِدُونَ هذه المعاني الثلاثةَ فيها أَيْنَمَا كانت في الكلامِ، وقولُهُمْ أَوْلَى[1].

مسألةٌ في خَبَرِ الرسولِ صلى اللهُ عليه

سئِلَ عن قولِهِ ـ صلى اللهُ عليه: «إنَّ اللهَ خَلَقَ آدمَ على صُورتِهِ»[2] وقيل: لا تَصِحُّ للهِ عزَّ وجلَّ ـ صُورةٌ، فكيفَ أضافَ النبيُّ ـ صلى اللهُ عليه ـ الصورةَ إليهِ، تعالى عن ذلكَ؟[3].

---

(١) ينظر: ابن هشام: المغني ص١٢٦.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد (المعجم المفهرس ٣/ ٤٣٨)، وينظر العجلوني: كشف الخفاء ٢/ ٤٥٥.

(٣) أكثرُ شرَّاح الحديث يذهبون إلى أن الضمير في (صورته) يعود إلى آدم عليه السلامُ، ثم ذهبوا بعد ذلك مذاهب عدَّة في تفسيره على نحو ما ذكر المؤلف، وذكر ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٧٧) رواية للحديث تزيل ما قد يكون فيه لبس، وساقها ابن =

والجوابُ عنهُ من ثلاثةِ أوْجُهٍ:

أحَدُهَا: أن تكونَ الهاءُ في صُورَتِهِ ضميراً لآدَمَ، وأَفْرَدَهُ بخصوصيةٍ لم تكُنْ لغيرِهِ، والمعنى أَوْجَدَهُ على الصورةِ التي كان عليها من غيرِ أنْ يَنْقُلَهُ من صورةٍ إلى أُخرى، كما فَعَلَ بنا لمَّا خَلَقَنا عَلَقَةً بَعْدَ نُطْفَةٍ، ومُضْغَةً بعدَ عَلَقَةٍ، فَنَقَلَنَا مِن صورةٍ إلى صُورةٍ، ولم يَخْلُقْ آدَمَ على هذا التَّحويلِ، خَلَقَهُ على الصورةِ التي شُوهِدَ عليها.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ المعنى خَلَقَ آدم حَيْثُ خَلَقَهُ على الصورةِ التي كان عليها لمَّا حُطَّ إلى الأرضِ في الطُّولِ والعَرْضِ، لم يَزِدْ فيه ولم يَنْقُصْ منه.

والجوابُ الثالثُ: أن تكونَ الهاءُ لآدَمَ على معنى أنَّ الصورةَ كُلَّها للهِ تعالى، أي أَنْشَأها وخَلَقَها، ثم نَسَبَ واحدةً منها وهي صورةُ آدمَ إلى نَفْسِهِ، لضربٍ من الاخْتِصَاصِ والتَّكْرُمَةِ، كما يُقالُ شَهْرُ اللهِ في شَهْرِ الصيامِ، وكما قالوا هذه ناقةُ اللهِ، وبيتُ اللهِ، وكقوله: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا ﴿١٢﴾﴾ [التحريم]، فتكون الإضافةُ على هذا الوجهِ.

مسألةٌ نحويَّةٌ

اختلف البصريُّونَ والكوفيونَ في ترخيم المنادىٰ المضافِ، فلم يُجِزْهُ البصريون، وأجازَهُ الكسائيُّ والفراءُ، وأنشدَ:

= فورك في مشكل الحديث وبيانه (ص٧) على هذا النحو: «إن هذا الخبر خرج على سبب، وذلك أن النبي ﷺ مرَّ برجلٍ يضربُ ابنه أو عبده في وجهه لطماً، ويقول: قَبَّحَ اللهُ وجهَكَ ووَجْهَ من أشبه وَجْهَكَ، فقال ﷺ: «إذا ضرب أحدكم عبده فليتق الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته»... كأنه ينبه على أنك قد سَبَبْتَ آدم ومَن وَلَدَ، مبالغة في الردع له عن مثله».

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ وكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ داعِيَ مَوْتِهِ فَيُجيبُ[١]

وٱحْتَجَّا بقولِ زُهَير:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ وٱذْكُرُوا أَوَاصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ[٢]

أراد: يا عُروةَ وآل عكرمةَ، وذهب البصريُّون إلى أنَّ ذلك لحال الضرورةِ[٣].

ومن حجَّتهما أنَّ المُضافَ إليه لمَّا كان كجُزْءٍ من أجزاءِ المضافِ، فصارَ الاسمانِ كٱسمٍ واحدٍ، فأُلْحقَ الترخيمُ آخرَ الثاني، كما كان يُلْحَقُ آخرَ المنادَى المفردِ، بدلاَلَةِ أنَّه قد جُوِّزَ حَذْفُ الياءِ من المضاف إليه في مثل قولِكَ: يا عمِّ ويا ابنَ أُمِّ، كما جَوَّزُوا حَذْفَها من قولِكَ: يا غُلامِ، ولولا أنَّ المضافَ مُنادًى لما صَحَّ حذفُ الياء، لأنه لا يَجُوزُ أن يُقالَ هذا ٱبنُ أُمِّ، ومن دَلِيلِها على صحةِ ذلك أنَّه يَلْحَقُ المضافَ إليه ما حَقُّهُ أن يكونَ في المُضافِ، وذلك نحو أن تُضيفَ حَبَّ الرمانِ إلى نَفْسِكَ، فتقولُ: هذا حبُّ رُمَّاني، وحبُّ رُمَّانِكَ، وحبُّ رُمَّانِهِ، فتَقْصِدَ إضافةَ الحبِّ إلى نَفْسِكَ وإلى المخاطبِ، وتُلْحِقُ أمَارَةَ الإضافةِ الاسمَ الثانيَ الذي لا تَقْصِدُ إضافتَهُ، فكذلكَ الترخيمُ في المنادَى المضافِ إذا امتنعَ في الاسمِ الأولِ أُحلَّ في الثاني، لأنَّ الأوَّل به تَمَّ، وآخِرُهُ كآخِرِ الأوَّلِ في هذا الضَربِ من الحُكْمِ.

ومن حُجَّةِ البصريينَ أنَّ الترخيمَ مخصوصٌ به المنادَى، فلا يجوزُ أن يقولَ القائلُ: هذا حَارِ، وهو يُريدُ هذا حَارِثٌ، وإذا ثَبَتَ هذا الأصلُ وكان المضافُ إليهِ غيرَ مُنادًى لم يَصِحَّ تَرْخِيمُهُ، ألاَ ترى أنَّكَ وإنْ جَوَّزْتَ حذفَ الياءِ من قولك يا غلامِ، فإنك لا تجوِّزُ حذفَها من قولِكَ: يا غلامَ غلامِي، لأنَّ غُلامِي

---

(١) مجهول القائل، الإنصاف ١/٣٤٨، والمعجم المفصل ١/٣١٦.

(٢) ديوان زهير ص٢١٤، والمعجم المفصل ٣/ ٢٩٤.

(٣) تراجع: المسألة الثامنة والأربعين من مسائل الإنصاف ١/ ٣٤٧

هاهنا غيرُ منادًى، وإنما المنادَى غلامُهُ، وحذفُ الياءِ من قولهم: يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عَمِّ إنما هُو لكثرةِ استعمالِهم لهاتين اللفظتَيْنِ، ولتلازُمِ الاسمَيْنِ كثيراً في كلامِهم، ولهذا جُعِلاَ في بعضِ اللغاتِ آسْماً واحداً، وبُنِيَا على الفتحِ في قولِهم: يا ابْنَ أُمَّ ويا آبْنَ عمَّ، وفي ابن آمِّ أكثرُ، كأنّه قال: يا أَخِي، وأما سائرُ الاسماءِ التي أُضِيف إليها المُنَادىٰ فإنه لا يجْرِي شَيْءٌ منها على ما يَجْرِي عليه المنادَى في الحذفِ والتغييرِ.

وأما قولهم: حَبُّ رُمَّاني، فإن الاسمَيْنِ هاهنا قُصِدَ بهما جِنْسٌ واحدٌ، ولم يكنْ هاهنا سبيلٌ إلى إضافتِهِ إلى مالِكِهِ إلا على هذا الحدِّ، قُصِدَ بَيَانُ الحَبِّ، وليسَ ذلك بمُطَّرِدٍ في كلِّ شَيْءٍ، لا يجوزُ /١٠٤و/ أن تقولَ: هذه دارُ غُلاَمِي، وأنتَ تُرِيدُ إضافةَ الدارِ إلى نَفْسِكَ، للاسْتِحَالَةِ ولِلَّبْسِ الواقعِ بينَ أن تكونَ مالِكَها، أو غلامُكَ مالكاً لها.

بَيْتُ شِعْرٍ

إذا ما رَعَتْ يَوْماً مَراعِيَ لِينَـةٍ طَرَحْنَ بها أبناءَ رُومٍ ضَواجِعَا

يَصِفُ إبلاً، يريدُ أَنها إذا رَعَتِ الكلأَ حَوْلَ هذا الماءِ دَرَّتْ عليه أَلْبَانُها، وغَزُرَتْ فحَلَبَتْ ما تَمْلأُ وِطَاباً يُطرَحُ بقُرْبَها، كأشْخاصِ الرُّومِ بَيَاضَ أَلْوَانٍ، وامْتِلاَءَ أَبْدَانٍ، ومِثْلُهُ ما أنشدَهُ الأصمعيُّ في وَصْفِ الإبلِ:

متى تَبِتْ ببَطْـنِ نَخْلٍ أو تَقِـلْ تَـتْـرُكْ به مِثْلَ الكَرِيِّ المُنْجَدِلْ[1]

يُرِيدُ متى أقامَتْ هذِهِ الإبلُ بهذا المكانِ ليلاً أو وَقْتَ القائلةِ نهاراً دَرَّتْ أَلْبَانُها، حتى تَـتْرُكَ الوَطَبَ مَمْلُوءاً مَطْرُوحاً بِفَنائِها، كالرَّجُلِ المُكَارِيَ المُتْـعَبِ المُنْصَرِعِ لكَلاَلِهِ.

---

(١) مجهول القائل، لسان العرب (كرا)، والمعجم المفصل ١١/ ٢٩٤.

مَثَـلٌ

أَعْيَا فَزِدْهُ نَوْطاً[1]

يُـقالُ ذلك إذا كُلِّفَ الإنسانُ حاجةً، فأظهرَ أَنَّهُ لا يُطيقُهَا، أَوْ يَسْأَمُ الأَمْرَ فَيَضْجرُ منهُ، ويَسْألُ أن يُخَفَّفَ عنهُ، فيُزَادَ آخرَ، والنَّـوْطُ: العِلاَوةُ بين الجَوَالِقَيْنِ وبينَ الجُلَّتَيْنِ، وتُسَمَّى جِلاَلُ التَّمْر الأَنْوَاطَ، ويُقالُ: نَاطَهُ يَنُوطُهُ نَوْطاً، أي عَلَّقَهُ، والمَنُوطُ المُعَلَّقُ، ويُقالُ للدَعِيِّ مَنُوطٌ مُذَبْذَبٌ، أي هو مُضْطَرِبٌ، لا يَـدْرِي إلى مَنْ يَـنْـتَمِي، ومنهُ قوله:

وأنتَ زَنِـيـمٌ نِـيـطَ في آلِ هـاشـمٍ ... كما نِيطَ خَلْفَ الراكبِ القَدَحُ الفَرْدُ[2]

ومِثْلُ هذا المَثَلِ: ضَجَّ فَزِدْهُ وِقْراً[3]، أي إذا أبى ما سُمْتَهُ فَزِدْهُ أكثرَ منهُ، ومنهُ المثلُ المشهورُ: قَدْ جَرْجَرَ العَوْدُ فزِدْهُ ثِقْلاَ[4].

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ١/٢٤، والزمخشري: المستقصى ١/٣٧٠، بلفظ: إن أعيا.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١١٨، والمعجم المفصل ٢/٢٤٧.

(٣) الميداني: مجمع الأمثال ١/٢٤ و ٤٢٣، والزمخشري: المستقصى ١/٣٧٢.

(٤) الميداني: مجمع الأمثال ١/٤٢٣، والزمخشري: المستقصى ١/٣٧٢. والعَوْدُ: الجمل المسن، وجَرْجَرَ: ضَجَّ، والجَرْجَرَة: ترديد الصوت في الحنجرة.

المجلسُ التاسعُ والعِشْرُونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ / ١٠٤ ظ/ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الأعراف]. فقيلَ: هذا وَعْدٌ من اللهِ تعالى على افتراءِ الكذبِ عليه بالعَذَابِ، وهو ما يَنْزِلُ بهم في الآخِرَة، وقوله ﴿ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ يَدُلُّ على أنَّ ذلك في الدنيا، لأنَّ بَعْدَهُ ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ ﴾ فمَجِيءُ الرُّسُلِ لوفَاتِهم مُتأَخِّرٌ عمَّا تُوُعِّدُوا بإِنْزَالِهم بهم.

والجوابُ عن ذلكَ من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[1]:

أَوَّلُها: أن يكونَ المعنى ﴿ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي ما يَجِبُ أن يُوصَلَ إليهم من القَتْلِ والأَسْرِ والسَّبْيِ، ثم إذا جاءَتهم الرُّسُلُ تتوفاهم قرَّعَهم بما حَكى عنهم، فهذا هو العذابُ الذي جَعَلَهُ اللهُ نصيبَهُم في الدنيا، وهو من حُكْمِ الكتابِ، والكتابُ القرآنُ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ ﴿ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ما أَوْجَبَ لهم من حِفْظِ عَهْدِهِم إذا أَعْطَوُا الجزيةَ عن يَدِيْهم، وهذا مِمَّا حكمَ بهِ الكتابُ.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ ﴿ نَصِيبُهُم ﴾ ما يَنْزِلُ بهم من الذُّلِّ وَالهَوَانِ، والتمييزِ من أَهْلِ الإيمانِ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٢٢٢، وتفسير الرازي ١٤/ ٧٥.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ ﴿ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ هو ما أَخبرَ بهِ من العقابِ والخلودِ في العذابِ.

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ ﴿ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ما كُتِبَ عليهم من مُقْتَضَى أَعْمَالِهِم، وقد تعيَّنَتْ فتعَيَّنَ الجزاءُ عليها، وهذا الوجهُ الخامسُ والوجهُ الرابعُ قَبْلَهُ هما اللذانِ يُعْتَرَضُ عليهما باعتراضِ المُلْحِدِ. والانْفِصَالُ عنه أن يُقالَ: معنى قولهِ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ ﴾ هو مجيءُ الرُّسُلِ إليهم لوَفَاةِ الحَشْرِ وسَوْقِهِم إلى النارِ، لا لِتَوَفِّيهِمْ في الدنيا، فإن قيل: فهم في ذلك الوقتِ لم يَنَلْهُمْ نصِيبُهُم من العقابِ، قِيلَ: لمَّا وَقَفُوا على النارِ وتَحَقَّقُوا مَصِيرَهم إليها، ويَئِسُوا من رَحْمَةِ اللهِ، فقدْ نَالَهُم بعضُ العقابِ، فجازَ أن يُطْلَقَ عليهم أنه نَالَهُم نصيبُهُم إذا عَلِمُوا الخلودَ في العقابِ الذي قد بُدِئُوا بهِ، لأن العقابَ إذا مَسَّ طَرَفٌ منه المعاقبَ صَحَّ أن يُطْلَقَ عليه أنه قد نَالَهُ.

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ المعنى: يَنَالُهم مَا لَهُم من الرِّزْقِ، ولا يُمنَعُونَ عنه، وهو المكتوبُ لهم، حُجَّةً عليهم وتمكيناً /١٠٥و/ مِمَّا دُعُوا إليه.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ ﴿ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ما كُتِبَ لهم من العُمُرِ، لا يُقْطَعُون عنهُ، فكأنَّ المَعْنَى أولئك تُزَاحُ عِلَلُهُمْ، ويُوَفَّوْنَ ما يَجِبُ لهم، مِمَّا يُوجِبُ الحُجَّةَ عليهم، وذلك مِمَّا كُتب لهم.

والجوابُ الثامنُ: أن يكون المرادُ أولئكَ ينالُهم نصيبُهم من العَمَلِ، فَمَنْ عَمِلَ منهم خيراً جُزِيَ خيراً، ومَنْ عَمِلَ شَرّاً جُزِيَ مِثْلَهُ، والكتابُ ما كُتِبَ للمُكَلَّفِينَ من الجزاءِ على الطاعاتِ وعلى المعاصي، ويكونُ غيرَ مقطوعٍ عليهم بضَرْبٍ من الجزاءِ دُونَ ضَرْبٍ، بل يكونُ بَعْثاً على الإيمانِ.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ ما نالهم هو ما ذُكِرَ في الوجهِ الثامنِ، إلاَّ أنَّ الكتابَ القرآنُ، فكأنَّه قال: أولئك ينالُهم ما وُعِدُوا في القرآنِ، وهو نحو قوله: ﴿ مَن يَعْمَلْ

سُوٓءًا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا ﴿١٢٤﴾﴾ [النساء].

والجوابُ العاشرُ: أن يكونَ المرادُ بنصيبهم هو أرزاقُهم وأعمارُهم، وما تُوجِبُهُ لهم أعمالُهم، وكلُّ ذلك مُبيَّنٌ في [الكتاب][1] الذي ما يُفرَّطُ فيه شَيْءٌ.

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ صلى اللهُ عليه

سئِلَ عن قولهِ ـ عليه السلام: «يَضْحَكُ اللهُ إلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُما الآخَرَ، كَلَيْهِما يَدْخُلُ الجنةَ، يُقَاتِلُ [هذا][2] فيقْتُلُه في سَبِيلِ اللهِ، ثم يتوبُ اللهُ على هذا القاتِلِ، فيقاتلُ في سبيلِ اللهِ فيُسْتَشْهَدُ»[3]. وعن قولِه ـ عليه السلامُ: «إن اللهَ سبحانَه يَضْحَكُ إلى ثَلاثَةٍ: رَجُلٍ قامَ في جَوفِ الليلِ فأَحْسَنَ الطُّهُورَ ثم يصَلِّي، ورَجُلٍ نامَ ساجداً، ورجلٍ نَجَّى كتيبةً مُنْهَزِمَةً، وهو على فَرَسٍ جَوَادٍ، ولو شاءَ أن يَذْهَبَ لَذَهَبَ»[4]. فقيلَ: كيفَ يَصِحُّ مِن اللهِ تعالى الضَّحِكُ، وما وَجْهُهُ؟

والجوابُ عن ذلك من وَجْهَيْنِ[5]:

أَحَدُهُما: أن يكونَ معناه: يُبَيِّنُ اللهُ ثَوابَهُمَا ويَحْكُمُ بأنَّ الجَنَّةَ لَهُمَا، وهُوَ مأخوذٌ من قولِهِم: ضَحِكَتِ الطَّلْعَةُ، إذا بَدَا ما كان[6] فيها وهو البَلَحُ، وهو

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ومالك (المعجم المفهرس ٣/ ٤٨٤).

(٤) رواه ابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٣/ ٤٨٥).

(٥) ينظر: ابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ص ٤٩ ـ ٥١، وص ٢٥٣.

(٦) في الأصل: كا.

بمنزلةِ الحِصْرِمَ من الكَرْمِ، ويقال: ضَحِكَتِ الأرضُ إذا أَنبَتَتْ، وأظهَرَتْ من حُسْنِ النباتِ /١٠٥ظ/ وانـفَتقَتْ من الزَّهْرِ، وأبْدَتْ مَكْنُونَ الخيرِ، فكذلك معنى قوله: (يَضْحَكُ اللهُ) تَـبَيُّنُ ما غُيِّبَ عَنْهُم مِن جَزاءِ عَمَلِهِمْ، ومن هذا سُمِّيَ ضَحِكُ الإنسانِ، لأنه يَـكْشِفُ عما غَابَ من أَسْنَـانِهِ، ويُبْدِي وَضَحَهَا لمخاطَبِهِ، هو البَلَحُ الذي وَصَفْنَا إذا تَبَدَّى بَيَاضُهُ من بَيْنِ السَّعَفِ، والضَّحِكُ أيضاً الشَّهْدُ، وهو الذي يُبْدِي لكَ عَسَلاً أبْيَضَ، ويُسَمَّى الزُّبْدُ الضَّحِكَ أيضاً، لأنه ما يَنْكَشِفُ عنهُ اللَّبَنُ، فكأنَّهُ بتَفَرُّقِ أجْزَائِهِ فيه مُغَيَّبٌ عن الأعْيَانِ، فإذا تجمَّعَ سُمِّيَ ضَحِكاً لِبُدُوِّهِ[1] بَعْدَ احْتِجَابِهِ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ معنى (يَضْحَكُ) يُبْدِي له سُرُوراً بمَا غُيِّبَ عنهُ من الجزاءِ، ويُحْدِثُ لهُ فَرَحاً بما أضْمَرَهُ له مِنَ الثوابِ، ويُقالُ: طريقٌ ضَاحِكٌ، أي بَيِّنٌ واضحٌ، فكأنَّ مَنْ عَمِلَ هذهِ الأنواعَ مِنَ الطاعاتِ أبانَ اللهُ له بسُرُورٍ يُوقِعُهُ في نَـفْسِهِ ما أَعَدَّ لَهُ مِن حُسْنِ الجزاءِ على عَمَلِهِ، والتبيينُ في الوجهِ الأولِ إنما هو إظهَارُ ما جَعَلَهُ مِقْدَارَ جَزَائِهِ لملائكتهِ الذين يَحْضُرُونَ ما يكتُبُهُ اللهُ تعالى لِعِبَادِهِ من مقادير الجزاءِ على مقادِيرِ أعمالهم، وفي ذلك إشارةٌ إلى التفخيم والتعظيم لِمَا يَسْتَحِقُّهُ هؤلاءِ من الثوابِ.

مسألةٌ نحويةٌ

أجازَ البصريونَ: يا رَجُلاً أقْبِلْ، ومَـنَـعَ منهُ الكسائـيُّ والفرَّاءُ، وأجازَا: يا راكباً أَقْبِلْ، وفرَّقَا بينَ هاتينِ النكرتَـيْنِ بأنْ قالا: إنَّ راكباً صِفَـةٌ تَقْتَضِي مَوْصُوفاً مذكوراً، ولم يفرِّقِ البصريونَ بينَ المسألتَـيْنِ[2].

---

(١) في الأصل: لبده.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٣٣١.

ومن حُجَّةِ الكوفيينَ أنَّ المنادَى أصْلُهُ أن يكونَ واقِعَاً بينَ صَوْتَيْنِ، نحوَ: يا زيدَاهُ، قالوا: فالاسمُ حَشْوُ حَرْفَيْنِ يُرْفَعُ الصَّوْتُ بهما، فإذا حُذِفَ الصوتُ من آخرِ الاسمِ، وهو الألفُ، أُقِيمَ مقامَهُ ما يُضافُ إليه، نحو: يا عبدَ اللهِ، أو ما يكونُ مِثْلَ المضافِ إليهِ في الإبانةِ عن الأوَّل، وفي حُلُولهِ مَحَلَّهُ، نحو المُطَوَّلِ في النداءِ إذا قلتَ: يا ضارِباً رَجُلاً أَقْبِلْ، قالوا: فإذا حُذِفَ ما أُضيفَ إليهِ، وكان في حكمِ الثابتِ /١٠٦و/ تقديراً بُنِيَ الاسمُ على الضمِّ كما فُعِلَ بقَبْلُ وبَعْدُ، فإذا قُلتَ: يا رَجُلاً فَقَدْ حَذَفْتَ الصوتَ من آخِرِهِ، وهو الألفُ، ولم تُعَوِّضْ منه عِوَضاً يُبَيِّنُهُ كبيانِ الصوتِ لَفْظاً ولا مَعْنًى ولا مَا يَقومُ مَقامَهُ، مِمَّا يَنْقَطِعُ إليه الاسمُ والمنادَى، وليسَ كذلك قولُهم: يا رَجُلاً راكباً، لأن رَجُلاً قد انقطعَ إلى راكبٍ، فَصَارَ الثاني بَيَاناً للأَوَّلِ، وواقعاً مَوْقِعَ المحذوفِ منه في اللفظِ.

والأصلُ الذي ذهب إليه الكوفيون في ذلك باطلٌ عندَ البصريينَ، لأنَّ المنادىٰ عندَهم منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ لا يَصِحُّ إظهارهُ، وليسَ نَصْبُهُ من جهةِ اتصالِ آخِرِهِ بالألفِ التي قَدَّرُوها، بدلالةِ أنَّ التوابعَ تُنْصَبُ حَمْلاً على الأولِ، وأن العربَ قد عَدَّت ذلك الفعلَ المحذوفَ بِحَرْفِ الجرِّ الذي لا يَتَعَلَّقُ إلا بفعلٍ قَبْلَهُ يُضِيفُهُ إلى اسمٍ بَعْدَهُ، فقالوا: يا لَزَيْدٌ، فكأنه قيل: دُعَائي لزيدٍ، فاللامُ متعلقةٌ بالفعلِ المحذوفِ، والفعلُ هو أَدْعُوا أو أُنادي.

ودليلٌ آخرُ، وهو أنهُ قد تُعَلَّقُ به (إلى) كقولِ مُزَرِّدٍ[١] أخي الشَّمَّاخِ[٢]:

---

(١) مُزَرِّدُ بن ضرار المازني، فارس شاعر جاهلي، أدرك الإسلام في كبره وأسلم، وهو الأخ الأكبر للشماخ، الأعلام ٧/ ٢١١.

(٢) الشماخ بن ضرار المازني: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وتوفي سنة ٢٢هـ، الأعلام ٣/ ١٧٥.

فَقُلْتُ ولم أمْلِكْ رِزامَ بنَ مازنٍ إلـى إبَـةٍ فيها حَـيَـاءُ الخـرائـدِ[1]

معناهُ: فقلتُ ولم أمْلِكْ أن أقولَ يا رِزامَ بن مازنٍ، أَدْعُوكم إلى إبَةٍ، فصارَ النداءُ مُغْنِياً عن النطقِ بأَدْعُو، وصارت (إلى) مُتَعَلِّقَةً بالدُّعاءِ الذي نابَ عنه يا رزامَ بنَ مازنٍ، وإذا كان كذلكَ صَحَّ تَعَلُّقُ الدُّعاءِ بالمنكورِ الذي مَنَعَ الكوفيونَ مِن جَوَازِهِ، كما صَحَّ تعلُّقُه بالمنكورِ الذي أجازُوهُ، وبالمعرفةِ التي اتفقَ الجميعُ عليها، لأنه يقولُ القائل: دَعَوْتُ زيداً، ودَعَوْتُ رجلاً، فيَصِحُّ القَصْدَانِ والمَعْنَيَانِ.

ومِمَّا يحتجُّ به الكوفيونَ أنْ يقولوا: إنَّ النداءَ اختصاصٌ، فإذا بَدَأَ بـ (يا) فَقَدِ اختصَّ من بَيْنِ مَن يجوزُ واحِداً أو اثنينِ، فالافْتِتَاحُ بالاختصاصِ، فإذا ذَكَرَ بعدَه منكوراً فقد ارتجعَ ما بَنَى عليه الكلامَ من الاختصاصِ الذي قَصَدَهُ، وإذا قال: يا راكباً فقدْ وَفَّقَ بَيْنَ عَجُزِ الكلامِ وصَدْرِه، ولم يَـنْـقُـضْ أوَّلَه بآخرِهِ، لأنَّ الصفةَ بيانٌ للموصوفِ، فلذلك صَحَّ في المعارفِ والنكراتِ /١٠٦ظ/ الموصوفةِ والنكراتِ الموصولةِ، لأن في كلِّ ذلك بياناً، فلم يُنَاقِضْ أوَّلَ النداءِ الذي هو اختصاصٌ.

وانفصالُ البصريينَ عن ذلك أنْ يقولوا: ليسَ الاختصاصُ بحرفِ النداءِ أكثرَ من الاختصاصِ بأنْ تقول: أَدْعُو رَجُلاً، فإذا جاز [أن][2] يُلفَظَ بهَا ولم يَكُنْ فيه مناقضةٌ كذلك جازَ أن تقول: يا رَجُلاً أقبلْ، ولو لزِمَ ما ذَهَبُوا إليه صَحَّ الإخبارُ عن منكورٍ بحالٍ منَ الأحوالِ، لأنَّ ذِكْرَ الحالِ اختصاصٌ والمنكورُ بعدَه ارتجاعُ ذلك الاختصاص، وفي إجماعِ الجميعِ على جَوَازِ قولهم: ضَربتُ رَجُلاً، ودَعَوْتُ رَجُلاً، دلالةٌ على جوازِ قولهم: يا رَجُلاً، لأنَّ تقديرَهُ: أَدْعُو رَجُلاً، وقد وَقَعَ الاتفاقُ في هذا الأصلِ، فكذلكَ الفَرْعُ يَجِبُ أن يجوزَ فيه ما جازَ في أصلهِ، إنْ كانَ المانعُ عندهم ما ذكرنا.

---

(١) المفضليات ص٨٠، والإبة: الحياء.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

بَيْتُ شِعْرٍ

وقد نَطَقَتْ لَمَّا تَوَلَّوْا جُلُودُهُمْ　　　بأفْوَاهِ قَرْحَىٰ عن بلاءِ الأخائلِ

يقولُ: لَمَّا انهزَمُوا أَخبرَتْ جُلودُهُمْ عن بلاءِ قَوْمِنا الأَخْيَلِيِّينَ بآثارِ سُيُوفِنَا فيها، وهي كمَشَافِرِ إبلٍ قد قُرِحَتْ فتهدَّلَتْ، لأنه يَفْضُل عن الجُرْحِ والضَّربةِ بالسيفِ جِلْدَةٌ تَنْحَدِرُ عن فَمِ الجِراحَةِ، فيُشَبَّهُ ما تَشَقَّقَ وتَنَاءَى من جَانِبَي الجُرْحِ بِمِشْفَرِ البعيرِ، وقال عَمْرُو بن شَأْسٍ[1]:

وأسيافُنَا آثارُهُنَّ كأنها　　　مَشَافِرُ قَرْحَى في مَبَارِكها هُدْلُ[2]

أي كأنَّها مشافِرُ إبلٍ قَرْحَىٰ، أي فُصْلَانُ قَرْحَىٰ، وهي التي بها قُرُوحٌ، وعامةُ تَقَرُّحِ الفِصَالِ في قوَائِمِها وأفْوَاهِهَا، ومنه قَوْلُ الكُمَيْتِ[3]:

نُشَبِّهُ في الهَامِ آثارَها　　　مَشَافِرَ قَرْحَىٰ أُكِّلَتِ البَرِيرَا[4]

يريدُ أن هذه الضَّرَّبَاتِ كَشَطَتِ اللحمَ عن العَظْمِ، فصارَتْ بمنزلةِ مشافِرِ إبلٍ قد تَقَلَّصتْ وتَجَافَىٰ بعضُها عن بعضٍ بأَكْلِ البَرِيرِ[5].

---

(١) شاعر جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام وهو شيخ كبير وأسلم، وتوفي في حدود سنة ٢٠هـ، الأعلام ٥/ ٧٩.

(٢) ابن قتيبة: الشعر والشعراء (طبعة بيروت) ص ٢٧٨.

(٣) الكُميت بن زيد الأسدي، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وتوفي سنة١٢٦هـ، الأعلام ٥/ ٢٣٣.

(٤) ديوان الكميت ١/ ١٩١، والمعجم المفصل ٣/ ١٦٢.

(٥) البرير: نبت تأكله الإبل، وهو ثمر الأراك، لسان العرب (برر).

مَثَـلٌ

اَسْقِ رَقَاشِ إنَّـها سَقَّايَةٌ[1]

معناه أَحْسِنْ إليه، فإنه ذُو إحسانٍ إلى الناسِ، وقد كان يَجُوزُ أنْ يقالَ: إنها سقَّاءَة بالهمزِ، لأنك إذا قلتَ للرجلِ سَقَّاءٌ، قُلتَ للمرأةِ سَقَّاءَةٌ، وإنما تُرَدُّ الهمزةُ التي في آخرِ الاسم إلى الأصلِ من الياء والواو فيقال: شَقَاوَةٌ وعَبَايَةٌ وغِطايَةٌ، إذا بَنَيْتَ الكلمةَ على التأنيثِ، ولم تكن علامَتُهُ /١٠٧و/ داخلةً على لفظِ التذكيرِ، فمَنْ قال عَبَاءٌ وأدخلَ التأنيثَ على هذا اللفظِ لم يَقُلْ إلاَّ عَباءَة، ومَنْ وَضَعَ المؤنثَ أصْلاً من غير [أن][2] يَـبْـنِيَـهُ على المذكَّرِ تكلَّمَ بالياءِ على الأصلِ، فقال: عَبَايةٌ وغِطايَـةٌ، لأنَّ هذه الياءَ إنما تَـثْـقُلُ إذا كانت طَرَفاً وٱعْتَـوَرَها الحركاتُ الثلاثُ، فأما إذا كانتِ الهاءُ مَحَلَّ الحركاتِ، ولَزِمَتِ الياءُ حركةً واحدةً، لم تَـثْـقُلْ فَـتُعَلَّ، فتكونُ الفائدةُ في بناءِ الكلمةِ على الياءِ دلالةً على أنَّ الكلمةَ مَصُوغةٌ للتأنيثِ، وفائدةُ صيغةِ الكلمةِ للتأنيث دلالةٌ على مبالغةِ ما جُعلتْ اللفظةُ في معناهُ، من غيرِ أنْ يكونَ داخلاً على أصلٍ سواه، فكأنه إذا قَالَ: ٱسْقِ رَقَاشِ إنها سَقَّايَةٌ، يُراد أنها أصْلٌ في الإحسانِ يُقتدى به، وليسَ هو مقتدياً بغيرِهِ.

---

(١) الزمخشري: المستقصى ١/ ١٧٠.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

المجلسُ الثلاثونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ ﴿٤٦﴾﴾ [الأعراف] فقيلَ: كيفَ خُصَّ هؤلاءِ دونَ سائرِ الخلقِ بأنهم يَعْرِفُونَ الجماعةَ بسِيمَاهم، والناسُ في ذلك اليومِ أَمْرُهُمْ وَاضِحٌ، يُعْرَفُ المؤمنونَ يَوْمَئِذٍ بآثارِ السجودِ وبَياضِ الوُجُوهِ، والمجرمونَ بسَوَادِ الوُجُوهِ وزَرَقِ العُيونِ؟

والجوابُ عن ذلك من عشرةِ أَوْجُهٍ[1]:

أَحَدُها: أن يقالَ: إنَّ أصحابَ الأعرافِ خُصُّوا بذلك دونَ الخلقِ لأنَّ مَوْضِعَهُم مرتفعٌ مُطِلٌّ على أهلِ الجنةِ وأهلِ النارِ، فهم يَرَوْنَ الفريقَيْنِ أهلَ الجنةِ في الجنةِ وأهلَ النارِ في النارِ، والأعرافُ على ما رُوِيَ عن ابن عباس سورٌ له عُرْفٌ كعُرْفِ الدِّيكِ[2]، فلإطْلاَلِ هؤلاءِ على الفريقين خُصُّوا بأنهم يَعْرِفُون كُلاًّ بسِيمَاهُمْ، وسِيمَاهُم ما سُوِّمُوا به مِن مَنَازِلِهم التي أُعْطُوها من الثوابِ أو العقابِ، ومعنى سُوِّمُوا أُعْلِمُوا به.

والجوابُ الثاني: ما ذهبَ إليه بعضُ المفسرينَ من أنَّ أصحابَ الأعرافِ الأنبياءُ، والأعرافُ أعالي الدَّرَجَاتِ، وقال أبو عبيدة /١٠٧ظ/[3]: الأعرافُ عندَ العربِ كلُّ ما ارتفعَ عن الأرضِ وعَلاَ وصارَ كالجَبَلِ، وسُمِّيَتْ بهذا الاسم كما سُمِّيَتْ الجبالُ أَعْلاَماً لشُهْرَتِها وبُدُوِّها للعيونِ، وأنشدَ للشمَّاخِ:

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤/ ٩٢.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٢٤٨.

(٣) مجاز القرآن ١/ ٢١٥.

وظلَّتْ بأعْـرَافٍ كـأن عُـيُـونَهـا　　　إلى الشَّمْسِ هَلْ تَدْنُورَكِيٍّ نَوَاكِرُ[1]

وقال جريرٌ:

ذاتِ كِـنَـازٍ لَـحْـمُــهُ نِـيَــافِ　　　كالعَلَمِ المُوْفِي عَلَى الأَعْرَافِ[2]

والجوابُ الثالثُ: ما ذهبَ إليه بَعْضُهم من أنَّ أصحابَ الأعرافِ ملائكةٌ[3]، فقيل لمن فسَّرهُ على ذلك يقولُ الله تعالى: ﴿رجالٌ﴾ وأنت تقول ملائكة، فقال: إنهم يُذْكَرُون رَدّاً على مَن يَجْعَلُهم إنَاثاً، وهو ما ذَكرَهُ الله تعالى في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف].

والجوابُ الرابعُ: عن مجاهدٍ[4]، قال: أصحابُ الأعرافِ علماءُ صالحونَ، والأعرافُ سورٌ بينَ الجنةِ والنارِ، أي هم لأنهم عَلَوْا في الدنيا بعِلْمِهِمْ تُعَلَّىٰ مَنَازِلُهُمْ في الآخرةِ، حتى يَرَوْا الفريقَيْنِ في أمَاكِنِهِمَا.

والجوابُ الخامسُ: عن ابن عباسٍ[5]، قال: أصحابُ الأعرافِ رجالٌ اسْتَـوَتْ بهم حسناتُهم وسَيِّئَاتُهم، فهم على سورٍ بينَ الجنةِ والنارِ، إذا نظروا إلى الجنةِ سلَّمُوا على أَهْلِهَا، وإذا نظروا إلى أهل النارِ قالوا ربَّنا لا تَجْعَلْنَا مَعَ القومِ الظالمين،

---

(١) ديوان الشمَّاخ (طبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧) ص٥٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢١٥، وتفسير الطبري ٨/ ٢٤٧، بألفاظ فيها اختلاف.

(٢) لم أجده في ديوان جرير (طبعة تاج الدين شلق)، ولا في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ولكن في الديوان مقطوعة من الرجز بنفس القافية (ص٤١٦ طبعة شلق، ٣/ ٧٣٣ بشرح محمد بن حبيب) مطلعها:

تقولُ ذاتُ المطرفِ الهَفْهَافِ　　　والرِّدف والأناملِ اللطافِ

فلعله من هذه المقطوعة، وسقط من الديوان، وورد بغير نسبة في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢١٥، وتفسير الطبري ٨/ ٢٤٧.

(٣) ذكره الطبري في تفسيره (٨/ ٢٥٣) عن أبي مجلز.

(٤) تفسير الطبري ٨/ ٢٥٣.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٢٥٠.

قال: وينادي أصحابُ الأعرافِ قوماً من أهل النارِ فيقولون: يا وَليدَ بنَ المغيرةِ ويا أبا جَهْلِ بن هشامٍ ويا أُمَيَّةَ بن خَلَفٍ[1] وياسائرَ الرؤساءِ المشركين ما أغنىٰ عنكم جَمْعُكُم في الدنيا واسْتِكبَارُكم عن عِبَادَة الله فيها، ثم يَرَوْنَ في الجَنةِ جَمَاعةً من مُسْتَضْعَفِي المسلمينَ كبلالٍ وسلمانَ وعمَّارِ بنِ ياسرٍ وصُهَيْبٍ[2] وأمثالهم فيُقْبِلُونَ على المشركينَ ويقولون: أهؤلاءِ الذين أقْسَمْتُم لا ينالهم اللهُ برحمةٍ، أي حَلَفْتُم وأنتم في الدنيا أنهم لا تنالهم رحمةُ اللهِ، فيقول الله تبارك وتعالى لأصحابِ الأعرافِ ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الأعراف].

والجوابُ السادس /١٠٨و/ عن مقاتلٍ[3]، وهو مِثْلُ الأوَّلِ إلاَّ أنه يكونُ قوله ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الأعراف]، من كلام الملائكة الذين حَبَسُوا أصحاب الأعرافِ على الصراطِ، وذلك أنَّ أهلَ النارِ يُقْسِمُون أن أصحابَ الأعراف داخلونَ مَعَهُم في النارِ، فتقولُ الملائكةُ الذين حَبَسُوهُم على الصراطِ أهؤلاءِ الذين أَقْسَمْتُم يا أهلَ النارِ أنَّ اللهَ لا ينالُهم برحمةٍ، ثم تقولُ الملائكةُ لأصحابِ الأعرافِ بإذْنِ اللهِ تعالى في ذلك: ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾.

والجوابُ السابعُ: ما ذهبَ إليه بعضُ المفسرينَ من [أنَّ][4] أَصحابَ الأعرافِ قومٌ من أُمَّةِ محمدٍ، صلى الله عليه، ٱسْتَوَتْ حسناتُهم وسَيِّئاتُهم، فحُبِسُوا على الصراطِ بذنوبِهم، ثم أُدْخِلُوا الجنةَ بشفاعةِ محمدٍ، صلى الله عليه[5].

---

(١) هؤلاء أكابر مجرمي مكة الذين آذوا النبيَّ ﷺ وحاربوا دعوته، قتل أبو جهل وأمية بن خلف في بدر في السنة الثانية من الهجرة، وهم على كفرهم، ومات الوليد بن المغيرة قبلهم بسنة، ينظر: الأعلام ٥/ ٨٧، ٢/ ٢٢، ٨/ ١٢٢.

(٢) بلال بن رباحٍ، وسلمان الفارسي، وعمَّار بن ياسر وصُهَيب الرومي كانوا من المستضعفين من أصحاب النبيِّ ﷺ وقد أعزهم الله بعد انتصار الإسلام وانتشاره. ينظر: الأعلام ٢/ ٧٣، ٣/ ١١١، ٥/ ٣٦، ٣/ ٢١٠.

(٣) مقاتل بن سليمان المفسر (ت ١٥٠هـ)، الأعلام ٧/ ١١١.

(٤) زيادة ليست في الأصل.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٤٩.

والجوابُ الثامنُ: عن الشَّعْبِيِّ عن حُذَيْفَةَ(١)، قال: أصحابُ الأعرافِ قَوْمٌ عَمِلُوا للهِ تباركَ وتعالى أعمالاً نجَّاهُمُ اللهُ بها من النارِ، ولم يَبْلُغْ ثوابُهم ثوابَ أهلِ الجنةِ، فقالَ اللهُ تباركَ وتعالى: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ۝﴾ [الأعراف] ولم يكنِ اللهُ لِيُخَيِّبَ طَمَعَهُمْ.

والجوابُ التاسعُ: عن الشَّعْبِيِّ عن حُذَيْفَةَ، في روايةٍ أُخرىٰ، قال: أصحابُ الأعرافِ قومٌ اسْتَوَتْ بهم حَسَنَاتُهُمْ وسَيِّئَاتُهم، فيقولُ اللهُ تعالى لهم: ادخلوا الجنةَ بفَضْلِ مَغْفِرَتِي، لا خوفٌ عليكم ولا أنتم تحزنون(٢).

والجوابُ العاشرُ: ما ذهبَ إليه بعضُ المتأخرينَ، وحكاه ابن الأنباري، من أن معنى قوله ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ أي على معرفةِ أهلِ الجنةِ وأهلِ النارِ، فالأعرافُ عِنْدَهُ جَمْعُ عُرْفٍ والعُرْفُ المعرفةُ، كأنه قال: على المعارفِ رجالٌ، ويكونُ قولهُ ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ من كلامِ أصحابِ الأعرافِ، ويكون عن الله تعالىٰ.

وقد عُورِضَ قائلُ هذا القولِ بأَنْ قيلَ: قد وَقَعَ في الإخبارِ عن أصحابِ الأعراف بأنهم خاطبوا أهلَ الجنةِ مُسَلِّمِينَ عليهم وخاطبُوا أهلَ النارِ بقولهم لهم: ﴿أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ فكيفَ يقولونَ لأهلِ الجنةِ ادخلوا الجنة، وهم قد رَأَوْهُمْ مُسْتَقِرِّينَ فيها؟ فانْفَصَلَ عن ذلك بأنْ قالَ: إنَّ الجنةَ دَرَجَاتٌ، فكأنهم قالوا: ادخلوا المواضِعَ الرفيعةَ والقصورَ العاليةَ التي لم يَصِلُوا إليها قبلَ وَقْتِهِم هذا، /١٠٨ظ/

---

(١) حذيفة بن اليمان، صحابي من الولاة الشجعان الفاتحين، كان صاحب سر رسول الله ﷺ توفي بالمدائن سنة ٣٦هـ، الأعلام ٢/ ١٧١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٢٤٩.

مسألةٌ في خبرِ الرسولِ صلواتُ اللّهِ عليه

سُئِلَ عن قولهِ ـ صلى الله عليه: «رأيتُ ربِّي في أحسنِ صورةٍ، فقال: يا محمدُ، فقلتُ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فقال: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ الأعْلىٰ؟ قُلْتُ: ربِّي لا أدْرِي، قال: فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فوَجَدْتُ بَرْدَها بينَ صَدْرِي، فَعلمتُ ما بينَ المشرقِ والمغربِ، ثم قال: يا محمدُ، فِيمَ يَخْتَصِمُ الملأُ الأعلىٰ؟ قلتُ: لا أدْرِي، قال: في الكفَّارَاتِ، والمَشْيِ على الأقدامِ في الجُمُعَاتِ، وإسْبَاغِ الوضوءِ في السَّبَرَاتِ، وانتظارِ الصلاةِ بعدَ الصلاةِ، فمَنْ حَافَظَ عليهن عاشَ بخيرٍ، وخرَجَ من ذنوبهِ كيومِ وُلِدَ»(١).

وفي هذا الخبر مواضعُ هائلةُ الظاهرِ، لِمَا تَدُلُّ عليه من التشبيهِ الذي يُنَزِّهُ اللهُ عنه غايَةَ التنزيهِ، وإذا صَحَّ هذا الخبرُ كان وَجْهُ تأويلِ هذه المواضعِ التي تُذْكَرُ واحِدَاً واحداً منها ما يُخَلِّصُ صَفَاتِ الله تعالى لِمَا يَلِيقُ.

فأولُ ذلك قوله: (رأيتُ ربِّي) والمرادُ به عَلِمْتُهُ وعَرَفْتُهُ عِلْمَ أحَدِكُمْ ما يَرَاهُ بعَيْنِهِ، فإنْ قالَ قائلٌ: إنَّ (رَأيْتَ) إذا أُرِيدَ بها العِلْمُ اقْتَضَتْ مفعولينِ، قُلْتَ: متى ما أُريدَ العِلْمُ الذي هو مَعْرِفَةُ الشيءِ كان مُتَصَرِّفاً تَصَرُّفَ عَلِمْتُ، ولعَلِمْتُ وَجْهَانِ: أن تَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقول الله تعالى: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۝ ﴾ [الأنفال]، وهذا كما يقولُ القائلُ لمَنْ يَشْرَحُ له كلاماً دقيقاً: رأيتَ ما أقولُ ثم عَلِمْتَهُ، وفلانٌ لا يرىٰ الغوامِضَ، أي لا يُدْرِكُها ولا يَعْلَمُهَا، فهذا معنى (رأيتُ ربي) وهَذه الرؤيةُ مُشْبِهَةٌ لِمَا ذكرَهُ اللهُ تعالى في قوله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ۝ ﴾ [الفرقان]، إلاَّ أن ذاك مُعَدًّى بإلىٰ، وهذا مُعَدًّى بغيرِ حرفِ جَرٍّ، والمعنى فيه معنى العِلْمِ.

وأما قوله: (في أَحْسَنِ صُورةٍ) فإنه يكونُ حَالاً للرَّائِي، وهو محمدٌ ـ صلى

---

(١) رواه البخاري، وأبو داود، والدارمي، وأحمد (المعجم المفهرس ٣/ ٢٦٧و ٤٣٨).

الله عليه ـ لا للمَرْئِيِّ تباركَ وتعالى، والحالُ إذا تَقَدَّمَها فاعلٌ ومفعولٌ صَلَحتْ لكلِّ واحدٍ منهما صَلاحَها للآخَرِ، فإذا قالَ القائلُ: رَأَيْتُ زَيْداً قائماً صَلَحَتْ قائماً أن تكونَ حالاً للرائِي كما يَصْلُحُ أن يكونَ حَالاً للمَرْئِيِّ، فإذا ٱقْتَرَنَ بالكلام ما يُخَصِّصُ الحالَ بأحدهما /١٠٩و/ . . .[١]

[مسألةٌ نحويةٌ][٢]

. . . منَ الياءِ إلى الواوِ للضمةِ التي في الضادِ، وإنما بَقِيَتْ لُقوَةِ تَمَكُّنِ البَدَلِ، وأن الضمةَ وإنْ حُذِفَتْ فإنها مُقَدَّرةٌ، ولِيُـدَلَّ على أن التسكينَ داخلٌ على ضَمَّةٍ مُمَكَّنَةٍ في مَوْضِعِهَا، فكذلك شِيَةٌ ودِيَةٌ عندَ سيبويه[٣]، لَمَّا اسْتُعْمِلَتَا بحَذْفِ الواوِ تمَكَّنَتِ الكسرةُ في الشينِ والدالِ، فصارتْ عندَ عَوْدِ الواوِ التي هي مَحَلُّ الكسرةِ لا تعودُ الشينُ والدالُ منهما إلى أَصْلِهِما، كما لم تَعُد الواوُ في (لَقَضْوَ) عند سكونِ الضادِ إلى أصْلِهَا لقُوَّتِهَا وتَمَكُّنِهَا ، وأنَّ المرادَ بالحالةِ الثانيةِ الحالةَ الأولى.

ومن حُجَّةِ الأخفشِ أن يقولَ: رأينا الواوَ تُحْذَفُ وتُرَدُّ في مثلِ قولِكَ: جِهَةٌ ووِجْهَةٌ، قال الله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة]، ووجهةٌ إذا حُذِفَتْ منها الواوُ نُقِلَتْ كَسْرَتُها إلى الجيمِ فقيلَ: جِهَةٌ، ثم إذا رُدَّتِ الواوُ لم تَبْقَ كَسْرَةُ الجيمِ مكانَها، لا يجوزُ أن يُقال: وِجِهَةٌ، كما ذَهَبَ إليه سيبويه في قوله: يا وِشِيْ ويا وِدِيْ.

---

(١) سقطت هنا ورقة من الأصل المخطوط، ذهبت بتتمة توجيه هذا الحديث، وبصدر المسألة النحوية.

وكان قد تناول هذا الحديث بالتوجيه ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث ص٢٧٢ ـ ٢٧٥. وكذلك فعل ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه ص١٧ و ص١٥٧.

(٢) ذهبَ صدرُ هذه المسألة النحوية بسقوط ورقة من مخطوطة الكتاب، المسألة عن ترخيم (شِيَة ودِيَة) مُسَمًّى بهما.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣١٨.

ومِمَّا يَدْفعُ هذا أن يقولَ مَنْ يَنْصُرُ مَذْهَبَ سيبويهِ: إن وِجْهَة لم تُرَدَّ الواوُ إليها بعدَ تمكنِ الكسرةِ من الجيم، كما رُكِّبَ الواوُ في نداءِ المرخمِ إلى شِيَة ودِيَة، بل وِجْهَةٌ على الأصلِ وجِهَةٌ مُعَلَّمَةٌ مَذْهُوبٌ بها مَذهَبَ المصادرِ التي حُذِفَتْ أوائِلُها مِثْلِ صِفَةٍ وزِنَةٍ، فلم يَلْزَمْ فيها ما لَزِمَ في شِيَةٍ ودِيَةٍ إذا رُخِّما مُسَمًّى بهما، وبالله التوفيق.

آخرُ الجزءِ السابعِ من المجالسِ، والحمد لله وصلواتُه على سيِّدِنا محمدِ النبيِّ.

يتْلُوهُ في الجزءِ الثامنِ منه وهو آخِرُ الكتابِ

بَيْتُ مَعْنًى

حيَـا النارِ يُحْيِـي نَارَ كلِّ قَبِـيلةٍ ... ونارُ كليبٍ في سَوَاسِ يَـلَمْلَمِ

الحمدُ للّهِ رَبِّ العالمينَ وصلواتُهُ على سيِّدِنا محمدٍ النبيِّ وآله أجمعينَ

/١٠٩ظ/

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

عـوْنَـكَ اللهـمَّ

بَيْتُ مَعْنًى

حيَا النارِ يُحْيِي نارَ كُلِّ قَبِيلةٍ ... ونارُ كُلَيْبٍ في سَوَاسٍ يَلَمْلَمِ[١]

حَيَا النارِ اسمُ الليلِ، لأنَّها يُحْيِيهَا فَتَلُوحُ فيهِ، وتَبْرُزُ للنَاظرين، ومعنى البيتِ أنَّ الليلَ يُبْرِزُ نيرانَ القبائلِ، ونارُ كليبٍ كامِنَةٌ في أشجارِ هذا، لا يَقْدَحُون ولا يُورُونَ، خَشْيَةَ أن يَقْصِدَهُم ضَيْفٌ، وقالَ كعبُ بنُ زهيرٍ[٢] في حَيَا النار:

ونارٍ قُبَيْلَ الليلِ بادَرْتُ قَدْحَها ... حَيَا النار قد أوْقَدْتُها للمُسَافِرِ

فلوَّحَ فيها زادَهُ وَرَبَأْتُهُ ... على مَرْقَبٍ يَعْلُو الأَحِزَّة قاهِرِ[٣]

يقولُ: رُبَّ نارٍ أَسْرَعْتُ إلى قَدْحِهَا، وسَبَقْتُ الليلَ بإيرائِها، وحَيَا النارِ: الليلُ، أي قَدَحْتُها قبلَ الليلِ، فلَوَّحَ صَاحِبُهُ زَادَهُ فيها، أي غَبَّرَهُ، وأنا أرْبَؤُهُ على مَرْقبٍ مُشْرِفٍ ظاهرٍ، والسَوَاسُ أفضل ما اتُّخِذَ منه زَنْدٌ، فكأنهُ قال: هذه الأشجارُ التي يَقْدَحُ سائِرُ العرب منها النارَ هي بَاقِيَةٌ في جبالِ كُلَيْبٍ، ونيرَانُها كامِنَةٌ فيها، لا يَقْدَحُونَها مَخَافَةَ أن يَطْرُقَهُمْ طَارِقٌ.

---

(١) يَلَمْلَمُ: ويقال: ألملم، موضع ليلتين من مكة، وهو ميقات أهل اليمن، وفيه مسجد معاذ ابن جبل، معجم البلدان ٥/ ٥٠٤.

(٢) كعب بن زهير بن أبي سُلْمَىٰ، شاعر مشهور، وفدَ إلى النبيِّ ﷺ معتذراً مستأمناً، وأنشده قصيدته المشهورة: بانت سعادُ فقلبي اليومَ متبول، توفي سنة ٢٦هـ، الأعلام ٥/ ٢٢٦.

(٣) ديوان كعب بن زهير ص١٨٦، والمعجم المفصل ٣/ ٥٤٤.

مَثَــلٌ

إنَّ على أُخْتِكِ تُطْرَدِينَ[1]

يضْرَبُ مَـثَـلاً للرجل يَلْقَىٰ مِثْـلَـهُ في الدَّهَاءِ، أو السَّفيهِ يُلاقِي مِثْـلَهُ من السفهاءِ، فيقالُ له: لا تُجْهِدْ نَفْسَكَ، فإنكَ لا تَفُوتُ، وأصْلُهُ في فَرَسٍ كريمةٍ، لها أُخْتٌ هي مِثْلُهَا كَرَماً، فنَفَرَتْ إحْدَاهُمَا، ورَكِبَ صَاحِبُهَا أُخْتَها يطلبُها عليها، فقالَ: إنكِ تُلْحَقِينَ ولا تَسْبِـقِينَ، فإنَّ الذي يَعْدُو أُخْتُكِ، وهي مِثْلُكِ عَدْواً، فلا تَطْمَعِي في الفَوْتِ.

ويَقْرُبُ منه قولُ العربِ في مَثَلٍ: إنْ يَكُ ضَبّاً فإني حِسْلُهُ[2]، والحِسْلُ ولدُ الضَّبِ.

ومِثْلُهُ: الحديدُ بالحديدِ يُفْلَحُ[3]، أي يُشَدُّ ويُقْطَعُ.

ويَـقْـرُبُ منه: كلُّ قَابٍ من قُـوبَتِـهِ[4]، أي كلُّ فَـرْخٍ من بَـيْضَـةٍ، والقَابُ: الفَرْخُ، والقُوبَةُ: البيضةُ، وتَقَوَّبَ الشَّيْءُ أي يَتَفَوَّقُ، فالبيضُ يتفلَّقُ عن الفَرْخِ، والفرخُ /١١٠و/ مُتَفَلِّقٌ عنه، ومعنى كلُّ قابٍ من قُوبَتِهِ، أي بيضةُ كلِّ نوعٍ منَ الطائِرِ يكونُ منها ذلك النوعُ، وهذا كما يقال أيضاً في المثَلِ: هل تلدُ الحيةُ إلاَّ حَيَّةً[5]، ويُرْوَى هذا المَثَلُ أيضاً بنَصْبِ الأوَّلِ، هل تَلِدُ الحيةَ إلاَّ حَيَّةٌ.

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/٩، والزمخشري: المستقصى ١/٤١٢.

(٢) الزمخشري: المستقصى ١/٣٧٢.

(٣) الميداني: مجمع الأمثال ١/١١، ٢/٢٣٠، والزمخشري: المستقصى ١/٤٠٣.

(٤) الميداني: مجمع الأمثال ٢/١٦١، بلفظ: كلُّ قائبٍ من قُوبَةٍ.

(٥) الزمخشري: المستقصى ٢/٣٩٠.

المجلسُ الحادِي والثلاثونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ ﴿٨٨﴾﴾ [الأعراف]. فقيلَ: العَوْدُ: الرجوع إلى ما كانَ فيه قَبْلُ، ولم يكنْ شَعَيْبٌ قبلَ النبوةِ على مِلَّةِ المشركينَ فيعودُ إليها؟

والجوابُ عن ذلكَ من عشرةِ أوْجُهٍ[1]:

أحَدُها: أن يكونَ الخطابُ لأَتْبَاعِ شُعَيْبٍ لا لَهُ، وإنَّما ضُمَّ إليهم لِيَصُدَّهُمْ عنِ ٱتِّبَاعِهِ، فيكونَ ذلك عَوْداً له ولهم إلى الحالةِ التي كانوا قَبْلُ عليها.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ الخطابُ بالعَوْدِ لهم جميعاً، على سبيلِ تغليبِ لَفْظِهم على لَفْظِهِ لِكَثْرَتِهم وٱنفرادِهِ، لَمَّا ضمَّهم خطابٌ واحدٌ.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونوا تَوَهَّمُوه على مِلَّتِهِمْ قبلَ نبوَّتِهِ، ولم يَكُنْ كذلكَ.

والرابعُ: أن تكونَ المِلَّةُ التي طَلَبُوا العَوْدَ إليها الأحكامَ التي كانوا مُتَعَبِّدينَ بها، مِمَّا كانوا يَتَعَامَلُونَ عليه في مُبَايَعَتِهِمْ ومُعَامَلاَتِهِم، فنَسَخَها دِينُ شُعَيْبٍ عنهم.

والخامسُ: أن يكونَ الخطابُ للأَتْبَاعِ دُونَ شُعَيْبٍ، فَنَزَّلُوه مَنْزِلَةَ الرسولِ الذي يُخاطَبُ بما يُخاطَبُ بهِ قَوْمُهُ، وكذلكَ وَقَعَ الجوابُ على حَسَبِ ما يُجيبُ به الرسولُ عن قَوْمِهِ، ولا يكونُ هو داخلاً فيهم.

والسادسُ: أن يكونَ تعظيمُ الأحْجَارِ التي هي أَوْثَانٌ، ممَّا يَصِحُّ أنْ يُتَعَبَّدَ به، لا على طريقِ أن تُجْعَلَ آلِهَةً، كما صَحَّ تعظيمُ الحَجَرِ الأَسْوَدِ، فٱلْتَمَسُوا العَوْدَ منه ومنهم.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤/ ١٨٤.

والسابعُ: أن يكونَ المعنى: أو لَتَعُودُنَّ إلى مُوافَقَةِ مِلَّتِنا وتَرْكِ مُخَالَفَتِهَا، وقد كان أشياعُهُ مُوافِقِينَ، وكان شُعَيْبٌ ـ عليه السلامُ ـ قبلَ إنكارِه مَا هُمْ عليه مُتَصَوِّراً بصُورةِ /١١٠ظ/ الموافِقِ، فأُطلِقَ لَفْظُ العَوْدِ على هذا الوجهِ.

والثامنُ: أن تكونَ مِلَّتُهُمُ التي طَلَبُوا العَوْدَ إليها إنما كانتْ لأفعالٍ لم يكونوا مُتَعبِّدِينَ بها، وقد كان يَصِحُّ التَّعَبُّدُ بمِثْلِها، فَبَيَّنَ شعيبٌ ـ عليه السلامُ ـ أن التزامَ ذلكَ واعتقادَ وُجُوبِهِ مِنَ المعَاصِي، بَعْدَ نَهْيِ اللهِ ـ عزَّ وجلَّ ـ عَنْهُ.

والتاسعُ: أن تكونَ المِلَّةُ التي طَلَبُوا العَوْدَ إليها جَمَعَتْ حَقّاً وباطلاً، فالحقُّ ما بَقِيَ من أَحْكَامِهم على ما وَقَعَ التعبُّدُ به، والباطلُ ما غَيَّرُوهُ وبَدَّلُوهُ واسْتَمَرُّوا عليه، تَهْوِيناً لمَشَقَّةٍ على أَنْفُسِهم، فألتبسَ ظاهِرُ ذلك على الجميعِ، فجَرَتْ عليه جَمَاعَتُهُم، ولم يكنِ المبدَّلُ شيئاً من التوحيدِ، ولا من وَصْفِ اللهِ تعالى بما لا يَصِحُّ للأنبياءِ قبلَ البلوغِ اعتقادُهُ والمَصِيرُ إليه، في جُمْلَةِ الآباءِ والأُمهاتِ إليه، ومِثْلُ ذلك مِمَّا يَصِحُّ منهم طَلَبُ معاوَدَتهِ.

والعاشرُ: أن يُسْتَعْمَلَ العَوْدُ للابتداءِ، والمعنى: لتَصِيرَنَّ إلى مِلَّتِنَا، وهذا كما تقولُ العَرَبُ: قد عَادَ إليَّ من فلانٍ مَكْرُوهٌ، أي صارَ إليَّ منه ذلكَ، وهذا أَمْرٌ يَعُودُ عليكَ مِنْهُ ضَرَرٌ، ومنهُ قولُ الشاعرِ:

فإنْ تكنِ الأيامُ أحْسَنَّ مَرَّةً ... إليَّ لقَدْ عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبُ

أتىٰ دونَ خُلْقِ العَيْشِ حتى أَمَرَّهُ ... كُرُوبٌ على آثارِهِنَّ كُرُوبُ

فأرادَ: لَقَدْ صارتْ لهن ذُنُوبٌ، ولم يُخْبِرْ أن ذُنُوباً كانت لهُنَّ قبلَ الإحسانِ.

فأما قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ ﴿٨٩﴾﴾ [الأعراف]، فالعَوْدُ الذي يَتَعَلَّقُ بمَشِيئَةِ اللهِ فيما يَجُوزُ التعبُّدُ به في حِينٍ دونَ حينٍ، ويجوزُ على وَجْهٍ آخرَ وهو أن يكونَ قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ﴾ على سبيلِ التبعيدِ كما

تقولُ: لا أَفْعَلُ ذلك إلا أن يَشِيبَ الغُرَابُ، أي لا أَفْعَـلُـهُ لأن الغرابَ لا يَشِيبُ، وكذلك لا نَـعُودُ إلى مِلَّتِكُمْ لأنَّ اللهَ لا يَشاؤُه.

مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه

سُئِلَ عن قولِهِ ـ عليه السلامُ: «لا تُفَضِّلوني على يُونُسَ بنِ مَتَّىٰ ولا تُخايِرُوا بينَ الأنبياءِ»[1] مع قوله ـ عليه السلامُ: «أنا سَيِّد وَلَد آدم ولا فَخر، وأنا أَوَّل مَنْ تَنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخر»[2] وقالوا: /١١١و/ في هذا تَعَارُضٌ، لأنهَ قد فضَّل نَفْسَه على جميع الأنبياء ـ عليهم السلام ـ بقوله: «أنا سيِّـدُ وَلَدِ آدَم»، وهذا ما نَهَى عنه بقولِهِ: «لا تُفَضِّلُوني على يُونُسَ».

والجواب عن ذلك أن يُـقال[3]: أرادَ بقوله: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ» الإخبارَ عن حالهِ يومَ القيامةِ بأنه الشافِعُ في أُمَّتِهِ، وليسَ ذلك لأحَدٍ، وأنَّ لهُ لواءَ الحَمْدِ والحَوْض، وهو أوَّلُ مَنْ تَنشَقُّ عنه الأرضُ.

وقولهُ: «لا تُـفَضِّلوني على يونس» تواضعاً منه، وخَصَّهُ بالذكرِ دُونَ سائر الأنبياءِ عليهم السلامُ لأنَّ اللّهَ تعالى قال: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم]، أي لا يَكُونَنَّ صَبرُكَ كصَبْرِهِ، فدلَّ بذلك على أن يُونُسَ عليه السلام لم يكن له صَبْرُ غيرِهِ من الأنبياءِ، وأَنَّ نَبِيَّنا ـ عليه السلامُ ـ كان فَوْقَهُ، فلذلكَ قال: لا تُفَضِّلوني عليهِ تَوَاضُعاً، كما قال أبو بكر[4] ـ رضي الله عنه: وَلِـيتُـكُمْ ولستُ بخيرِكُمْ، فكأنه قال: لا تفضلوني عليه في العَمَلِ فلَعَلَّهُ أكْثَـرُ عملاً، مِنِّي، ولا في البَلْوَى والامتِحَانِ فَلَعلَّهُ أَعْظَمُ مِحْنَـةً!

---

(١) رواه البخاري ومسلم (المعجم المفهرس ٥/١٥٨).

(٢) رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٥/٨٥).

(٣) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ١٤١.

(٤) أبو بكر الصديق، عبد الله بن أبي قحافة التيمي القرشي، صاحب رسول الله؟، وأول الخلفاء الراشدين، أشهر من أن يعرَّف بهذه الأسطر، توفي سنة ١٣هـ، (الأعلام ٤/١٠٢). =

مسألةٌ نَحْوِيَّةٌ

اختلفَ النحويونَ في إلْحَاقِ أَلِفِ النُّدْبَةِ صِفَةَ المندوبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: وازَيْدُ الكريمَاهْ، فأجازهُ يُونُسُ، ومَنَعَ منه الخليلُ وسيبويهِ[1].

وحجةُ يونسَ أنَّ الصِّفَةَ مِن تَمَامِ الموصوفِ، فهي مُخْتَلِطَةٌ بهِ، وهي مَعَهُ كالشَّيْءِ الواحدِ، وأَمَارةُ الندبةِ تَلْحَقُ آخِراً، وآخِرُ الاسمِ الكاملِ آخرُ الصِّفَةِ، فلذلك جازَ إلحاقُ هذه العلامَةِ آخِرَها.

ومن حُجَّةِ الخليلِ وسيبويهِ أنَّ الندبةَ تلحَقُ المنادى، والصفةُ ليست بمُناداةٍ، وإنما المنادىٰ الاسمُ وَحْدَهُ، بَدلالةِ أَنَّ الصفةَ خارِجَةٌ عن حُكْمِ المنادىٰ، فتكونُ مُعْرَبَةً، والمنادىٰ مبنِيٌّ، نحو قولِكَ: يا زيدُ العاقلُ، وتكونُ منصوبةً والمنادى لا يَصِحُّ نَصْبُ لَفْظِهِ، كقولك: يا زيدُ العاقلَ، فلمَّا لم تَدْخُلِ الصفةُ في حكمِ المنادَى لم يَجُزْ أن تكونَ العلامَةُ التي تختَصُّ بالاسمِ المنادَىٰ مُلْحَقَةً بصِفتِهِ التي حُكْمُها خلافُ حكمهِ.

ومِمَّا يُبْطَلُ به هذا القولُ ويُنْصَرُ به مَذْهَبُ يونسَ أنَّ الصفةَ أشدُّ اختلاطاً بالموصوفِ من المضافِ، وقد أجمعَ الجميعُ على جواز إلحاقِ علامةِ النُّدْبَةِ المضافَ /١١١ظ/ إليه كقولِ القائلِ: وا أميرَ المؤمِنِينَـاهْ، ومِمَّا يُبَيِّنُ أن الصفةَ أشدُّ اختلاطاً واتحاداً بالموصوفِ من المضافِ إليه بالمضافِ أن الصفةَ والموصوف اسمانِ يَرْجِعَانِ إلى ذاتٍ واحدةٍ، وليس كذلك المضافُ والمضافُ إليه، لأن الأميرَ غيرُ المؤمنين، ثم إنَّ الصفةَ تَتْبَعُ الموصوفَ في الإعرابِ وتكونُ على حُكْمِهِ، وليس كذلك المضافُ إليه، لأنهما يختلفانِ إعراباً، فإذا جازَ ذلك فيما هو أبعدُ كان فيما هو أقربُ أَجْوَزَ.

---

(١) ينظر: المسألة الثانية والخمسين من مسائل كتاب الإنصاف لابن الأنباري ١/ ٣٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٩.

وقولُ الخليلِ وسيبويهِ: إن الصفةَ ليست بمُنَادًى ليس مما يُحْتَجُّ به، لأنه إذا قيلَ: وا أميرَ المؤمنيناهْ فالمؤمنونَ لَيْسُوا مُنادَيْنَ، وقَدْ أُلْحِقَتْ بآخرِ هذا الاسمِ عَلامَةُ الندبةِ لمَّا كان الثاني من تمامِ الأولِ.

ومِمَّا يَحْتَجُّ به الخليلُ وسيبويهِ أن يقولوا: إن المضاف إليهِ يَنْزِلُ من الأولِ منزلةَ جزءٍ من لَفْظِهِ، والصفةُ ليست كذلك، فما كان من الاسمِ بمنزلةِ بعضٍ من أبعاضِ لفظهِ جازَ أنْ تَلْحَقَهُ العلامةُ التي حَقُّها أن تَلْحَقَ اللفظَ آخِراً، وما لم يَنْزِلْ منزلةَ جزءٍ من لفظِ الأوَّلِ، وهو الوَصْفُ، لم يكنْ من تمامِ لفظِ الأولِ، فلم تَلْحَقْ آخِرَهُ العلامةُ.

وقد ألزمَ الخليلُ وسيبويهِ يونسَ أن يجوِّزَ: وازيدُ أنتَ الفارسُ البَطَلاهْ، وهذا بعيدٌ، لأن يونسَ إنما جَوَّزَ في هذا الوصفِ ما جَازَ في الموصوفِ، لأنَّ الاسمَيْنِ لمعنًى، ولَفْظُهما على حَدٍّ واحدٍ في الإعرابِ، والعاملُ فيهما عاملٌ واحدٌ، على مذهبِ جُمهور النحويِّينَ، والذي ألزماهُ ليس بوَصْفٍ، وإنما هو خَبَرٌ بعدَ ذكرِ المنادَى عن بعضِ أحوالهِ، فلا هو في المعنى وَصْفٌ، ولا في اللفظ للأولَ تابعٌ.

والذي ذُهِبَ إليه في إلْزَامِ يونسَ من هذه اللفظةِ أنَّ ما يُكَمِّلُ به الاسمُ المنادى لا يَعْدُو أَحَدَ وَجْهَيْنِ: إمَّا أنْ يكونَ تكملةً لِلَفْظِهِ كالمضافِ إليه، وقد اتفقَ الجميعُ على جَوَازِهِ، وإمَّا أن يَكونَ تكملةً لمعناهُ، وهو الوصفُ والخبرُ الذي يُقْصَدُ به معنى الوصفِ، يكونُ في حُكْمِهِ، من جهَةِ أنه تكملةٌ لمعناهُ، فإذا جَازَ في الوَصْفِ لَزِمَ جَوَازُهُ فيما يُشْبِهُهُ، مِمَّا يُفِيدُ في المعنى فَائدَتَهُ، وقد يكونُ خارِجاً عن تكملةِ لفظهِ. /١١٢و/.

بيـتُ مَعْنًى

وما قَـطَـعَ الإنْسَانُ ظَهْرَ تَـنُوفَـةٍ[1] بمِثْلِ التَّجَافِـي عن مُتُـونِ الركائِبِ

أي [لا][2] يُعِينُ على قَطْعِ المفَاوِزِ شَيْءٌ كإراحَةِ الركائِبِ والنزولِ عن ظُهُورِهَا، ومنه قولُ المرَّارِ[3]:

تُـقَـطِّعُ بالنزولِ الأرضَ عَنَّا وبُعْدُ الأرضِ يَقْطَعُهُ النزولُ[4]

ومِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ:

إذا ما أَرَدْتَ الأرْضَ ثُمَّ تَـبَاعَدَتْ عليكَ، فَضَعْ رَحْلَ المطيَّةِ وانْزِلِ[5]

ولا تَكْتَرِثْ فيها فإنَّكَ بالغٌ بِطُولِ السُّرَىٰ فيها وبُعْدِ التنَقُّلِ

أي لا تُدْئِبِ السَّيْرَ فتَقْطَعَ ظَهْرَكَ.

ومِثْلُهُ: «إنَّ المُنْبَتَّ لا أرضاً قطعَ ولا ظَهْراً أَبْقَىٰ»[6] وهذا في البَعْثِ على الرِّفْقِ الذي يُبْلِـغُ الغَايَةَ المطلوبَةَ.

---

(١) التنوفة: المفازة.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) زياد بن منقذ، والمَرَّار لقب له، من شعراء الدولة الأموية، توفي نحو سنة ١٠٠هـ، الأعلام ٣/ ٥٥.

(٤) ابن قتيبة: عيون الأخبار ١/ ٢٢٣، وأمالي المرتضى ١/ ٣٥٧.

(٥) أورده الشريف المرتضى في أماليه (١/ ٣٥٧) من غير نسبة.

(٦) قال العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٣٠٠): «رواه البزار بلفظ: إن هذا الدين متين، فأوغلْ فيه برفق، فإن المنبتَّ لا ظهراً ـ الحديث». وينظر: أيضاً ٢/ ٢٨٤.

مثَـلٌ

يَكْفِيكَ ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ

ويروىٰ: حَسْبُكَ ما بَلَّغَكَ المحلَّ، يُضْرَبُ لمَنْ يَتَـكَلَّفُ فَوْقَ الحَاجَةِ، وأَصْلُهُ في مَنْ يريدُ سَفَراً، فَيَتَحَمَّلُ مِنَ الزادِ والماءِ أكثرَ مِمَّا يَحْتَاجُ إليهِ لِطَرِيقِهِ، فيقالُ له: اكْتَفِ بما تَعْلَمُ أَنَّه يبلِّغُكَ المنزلَ الذي تقصِدُهُ، ويَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ في مَنْ يَسْتَكْثِرُ مِن الدنيا وحُطامِهَا، فيُرَدُّ إلى القناعةِ والاكتفاءِ بما يَتَبَلَّغُ به في هذه الدارِ إلى الآخرةِ.

وقد ضَرَبَتِ العَرَبُ في نقيضِ هذا المَثَلِ مَثَلاً آخرَ وهو: أَنْ تَرِدَ الماءَ بماءٍ أكْيَسُ[1]، وهذا في الأمْرِ بالحَزمِ، أي الحَزمُ أَنْ تَأْخُذَ أكثرَ من الحَاجَةِ، فَلأَنْ يَفضُلَ عَنْكَ شَيْءٌ أَصْلَحُ مِن أن تحتاجَ فلا تَجِدُ.

أَلْفَاظٌ مِنْ ضَوَالِّ[2] الحِكَمِ

قالَ ـ صلى الله عليه: «إنَّ اللهَ تباركَ وتعالىٰ أَمَرَنِي بتِسْعٍ: بالإخلاصِ في السرِّ والعلانيةِ، والعَدْلِ في الغَضَبِ والرِّضَا، والقَصْدِ في الغِنى والفَـقْـرِ، وأنْ أَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَنِي، وأَصِلَ مَنْ قَطَعَنِي، وأُعطِيَ مَنْ حَرَمَنِي، وأنْ يكونَ صَمْتِـي تَـفَـكُّراً، ومَنْطِقِي ذِكْراً، ونَظَرِي عِبَراً».[3]

وقال أميرُ المؤمنينَ ـ صلواتُ اللهِ عليه[4]: الهَيْـبَـةُ مَـقْرونٌ بها الخَيْـبَـةُ،

---

(١) سبق ذكره في (مَثَل) المجلس الثالث والعشرون.

(٢) ضَوَالُّ: جَمْعُ ضَالَّة، مِن ضَلَّ بمعنى ضاع، وكأن المؤلف يشير إلى ما ورد في قوله ﷺ: «الحكمةُ ضالَّةُ المؤمن».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) يريد عليَّ بنَ أبي طالب ـ رضي الله عنه.

والحياءُ يَمْنَعُ الرزقَ، والفُرْصَةُ تَمَرُّ مَرَّ السحابِ، /١١٢ظ/ فبادِرُوا فُرَصَكُمْ، والحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، فَخُذُوها ولو من أفواهِ المشركينَ.

وقيلَ: الزُّهدُ أنْ تخافَ الغِنَى، وحقيقةُ هذه اللفظةِ في كلامِ العربِ للتقلل من الشَّيْءِ، فإذا أُريدَ التقللُ لأجلِ الدِّينِ كان زُهْداً، وإذا أُريدَ غيرُهُ كان زَهَادةً، والزهيدُ القليلُ الطُّعْمِ، والمُزْهِدُ القليلُ المالِ الذي لا يُرْغَبُ في مُواصَلَتِهِ لِرِقَّةِ حَالِهِ، والمُرغَّبُ فيه مِنَ الدنيا التقليلُ منها، ولذلكَ قالَ الأوَّلُ:

قَنِّـعِ النفـسَ بـالكفَـافِ وإلاَّ طَلَبَتْ منكَ فَوْقَ ما يَكْفِيَها

إنما أنتَ طولُ عُمْرِكَ في اليومِ وفي الساعةِ التي أنت فيها

فقَوْلُهُ: قَنِّعِ النفسَ بالكفافِ مأخوذٌ من قول أبي ذُؤيبٍ:

والنفسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها(١)

وقد أَحْسَنَ مَنْ قالَ:

غِنَى النَّفْسِ ما يَكْفِيكَ مِن سَدِّ حاجَةٍ فإنْ زادَ شيئاً عادَ ذاكَ الغِنَىٰ فَقْرَا

وذكرَ أبو عُبَيْدَةَ: أن أبا عمرو بن العلاء ذَاكرَ عبدَ اللهِ بنَ [أبي](٢) إسحاقَ(٣) وغيرَهُ منَ العلماءِ في أَحْكَمِ نِصْفِ بَـيْتٍ، وأنشدَ أَحَدُهم:

والدهرُ ليسَ بمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ(٤)

---

(١) صدر بيت عجزه: وإذا تردُّ إلى قليل تقنع. وينظر: شرح أشعار الهذليين ١/٧، والمعجم المفصل ٤/٣٤٧.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصري، أول من بَعَجَ النحو ومَدَّ القياس وشرح العلل، توفي سنة ١١٧هـ، الأعلام ٤/٧١.

(٤) البيت لأبي ذؤيب، وصدره: أمِنَ المنون وريَبِها تتوجعُ ، ينظر: شرح أشعار الهذليين =

وأَنْشَدَ أحَدُهُم:

والنفسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها

وأنشد الآخَرُ:

وحَسْبُكَ داءً أن تَصِحَّ وتَسْلَمَا[1]

فافْتَرَقُوا مُجْمِعِينَ على أن ثُلُثَيِ الشعرِ لأبي ذُؤَيْبٍ، وفي روايةٍ أُخرَى عنه أنَّ أَحَدَ الأنصافِ قولُ أبي خِراشٍ:

نُوَكَّلُ بالأدْنىٰ وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي[2]

وأما قَوْلُكَ: إنما أنتَ طولَ عُمْرِكَ، فقد كشَفَهُ أبو حازمٍ[3] فقال: ليسَ بَيْنِي وبينَ الملوكِ إلاَّ يَوْمٌ وَاحِدٌ، أما أَمْسِ فلا يَجِدُونَ لَذَّتَهُ، ولا أَجِدُ شِدَّتَهُ، وَأنا وَهُمْ من غدٍ على وَجَلٍ، وإنما هو اليومُ، فما عسى أن يكونَ؟!

وحَضَرَ الشعبيَّ رجلٌ وأنشدَهُ:

فمنْ يَكُ مِثْلِي ذا عيالٍ ومُقْتِراً   منَ المالِ يَطْرَحْ نَفَسَه كلَّ مَطْرَحِ

= ١/ ٤، والمعجم المفصل ٤/ ٢٩٤.

(١) قال ابن قتيبة في كتابه (عيون الأخبار ٢/ ٢٠٨): «حدثني الرياشي عن الأصمعي قال: أبرع بيت قالته العرب قول أبي ذؤيب:

والنفس راغبة إذا رغبتها   وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنعُ

وأحسنُ ما قيلَ في الكِبَرِ قول حُمَيْدِ بن ثور الهلالي:

أرىٰ بصري قد رابني بعدَ صِحَّةٍ   وحَسْبُكَ داءً أن تَصِحَّ وتَسْلَمَا.

(٢) ذكره المرتضى في أماليه (١/ ١٩٩) ضمن مقطوعة، وهو بتمامه:

على أنها تعفو الكلوم وإنما   نُوَكَّل بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي

ينظر: الشعر والشعراء ص٦٤٧، وأمالي القالي ١/ ٢٧١.

(٣) أبو حازم: سلمة بن دينار ، عالم المدينة وقاضيها وشيخها، كان زاهداً عابداً، توفي سنة ١٤٠هـ، الأعلام ٣/ ١١٣.

لِيُبْلِغَ عُذْراً أو يُصِيبَ غَرِيبَةً ... ومَبْلَغُ نَفْسٍ عُذرَهَا مِثْلُ مُنْجِحِ[1]

فقال: بَلْ أحكمُ مِنْ هذا مَنْ قال:

إذا نِيلَ الثراءُ وخَفْضُ عَيْشٍ ... برَوْعَاتٍ تَضِيقُ لها الضُّلُوعُ

فخيرٌ منهُ عَيْشٌ في كَفَافٍ ... لِآخَرَ لا يُراعُ ولا يَرُوعُ

وقال بعضُهم: طَرَحَ الناسُ خزائنَهُم في الدنيا، وقَدِمُوا على اللهِ مَفَالِيسَ.

وقَفَ ابنُ السَّمَّاكِ[2] على قَبْرٍ، فقالَ: خَلَوْتَ وخُلِيَ بكَ، وصارتِ الدنيا دُنيا غيرِكَ، وصارَ طلباتُ اللهِ قِبَلَكَ، ثم قال: يا عَجَباً كُلَّ العجبِ، أهلُ القبورِ نَدِمُوا على ما خَلَفُوا، وأهلُ الدورِ على ما نَدِمَ عليه أهلُ القبورِ ٱقْتَتَلُوا.

---

(١) لعروة بن الورد في ديوانه ص٢٣، والمعجم المفصل ٢/ ١٤٤، وفيه: أو يُصِيبُ رَغِيبةً.

(٢) ابن السَّمَّاك: أبو العباس محمد بن صبيح العجلي مولاهم الكوفي، المعروف بابن السماك، من الزهاد العباد وأهل الوعظ، توفي سنة ١٨٣هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٦٦.

المجلسُ الثاني والثلاثونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تباركَ وتعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴿١٢٧﴾﴾ [الأعراف].

فقيلَ: كيفَ أَثْبَتَ لفرعونَ آلِهةً، معَ إخبارِ اللهِ تباركَ وتعالى عَنْهِ أَنَّهُ قالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات]، وقالَ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴿٣٨﴾﴾ [القصص].

والكلامُ في قَوْلِهِ: ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[1]:

أَوَّلُها: أنْ تكونَ القراءةُ (وإلاهَتَكَ)، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابنِ عباسٍ، ومعناهُ: وعِبَادَتَكَ، أي: يَتْرُكُكَ ويَتْرُكُ أَنْ يَعْبُدَكَ، فتكونُ عبادَتُكَ مُضَافةً إلى المفعولِ، كأنه قالَ: وعِبَادَتَهُ لكَ، ورُوِيَ عنه أَنَّه عَدَلَ إلى هذه القراءةِ، وقال: كانَ فِرْعَوْنُ يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ[2]، وإلاَهَةٌ مَصْدَرٌ من أَلَهَ يأْلَهُ إلاَهَةً، كما تقولُ: عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَةً.

والوجهُ الثانِي: في قراءةِ مَنْ قرأَ (وآلِهَتَكَ) أن يُقَالَ: كانت له آلِهَةٌ يَعْبُدُهَا في السِرِّ[3]، ويُطْلِعُ عليها خَوَاصَّهُ، ويُظهِرُ للعوامِّ أنه يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ، وهذا الكلامُ الذي أخبرَ اللهُ تباركَ وتعالىٰ به أَخْبَـرَ به عن الملأِ مِن قَوْمِهِ، والملأُ هُمُ الوُجُوهُ والعيونُ من الناسِ، يَمْلَؤُونَ القلوبَ جَلاَلَةً ومَهَابةً، ويُرْجَعُ إليهم في المشاوَرَةِ، وهُمُ الخَوَاصُّ الذين أُطْلِعُوا على عبادتِه للآلِهةِ.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٤/ ٢٢٠.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٥، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٥١٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٤، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٥١٧.

والوجهُ الثالثُ: أن يكونَ ذلك قَبْلَ أن عَتَا وطغَىٰ، وقالَ: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ /١١٣ظ/ لأنَّهُ مَعْلُومٌ أنَّه لم يَدَّعِ ذلك في أوَّلِ أحوالِهِ، وإنما ٱدَّعاهُ بَعْدَ ٱسْتِفْحَالِ أَمْرِهِ وٱتساعِ مُلْكِهِ.

والوجهُ الرابعُ: ما رُوِيَ أنه كان يَجْعَلُ في عُنُقِهِ شَيْئاً من تَمَاثِيلَ وشِبْهِهَا[1].

والوجهُ الخامسُ: ما رُوِيَ من أنه كان يَعْبُدُ البَقَرَ[2]، ومن ذلك ٱتخذَ السامِرِيُّ لهم عِجْلاً، فعَكَفُوا على عبادَتِهِ.

والوجهُ السادسُ: أن تكونَ الآلِهَةُ أشياءَ تَعَبَّدَ الناسَ بها، وجَعَلَهَا آلهةً لهم، وجَعَلَ نَفْسَهُ أكبرَ تلك الآلِهَةِ، فتكونُ إضافةُ الآلهةِ إليه لا على معنى أنه يَعْبُدُهَا، بل على معنى أنه نَصَبَهَا لهم لِيَعْبُدُوها.

والوجهُ السابعُ: أن تكونَ الآلِهَةُ عبارةً عن كبارِ أصحابِهِ الذين يُخْدَمُونَ ويُعْبَدُون، فيُضِيفُهُمْ إلى فِرْعَوْنَ، على معنى أنَّه بَلَغَ بهم المبلغَ ورَقَّاهُم إلى هذه المنزلةِ.

والوجهُ الثامنُ: أن يكونَ القومُ عَابِدينَ آلِهَةً هي الأَصْنَامُ، ٱتِّبَاعاً لآبائِهِمْ، ويَعْتَقِدُونَ فيها أنها تُقَرِّبُهم إلى فرعونَ، وهو إلٰهُهُمْ، على سبيلِ مُشْرِكِي العربِ في إثباتِ الخالقِ ثمَّ عِبَادَتِهم للآلِهَةِ تَقَرُّباً إلى الإلٰهِ الأكبرِ.

والوجهُ التاسعُ: أن تكونَ الآلهةُ جَمْعَ إلٰهٍ، والإلٰهُ في الأَصْلِ مَصْدَرٌ من أَلَهَ يأْلَهُ إلاهاً وإلاهَةً، كما تقولُ: كَتَبَ يكتُبُ كِتاباً وكِتَابةً، فالكتابُ مَصْدَرٌ كالكتابةِ، ثم إنَّ المَصْدَرَ قد يُجْعَلُ ٱسماً للفاعِلِ، وقد يُجْعَلُ ٱسماً للمفعولِ، نحو عَدْلٍ في اسم العادِلِ، ورِضًى في ٱسم المَرْضِيِّ، فإلٰهٌ المعبودُ مَصْدَرٌ موضوعٌ موضعَ المفعولِ، ويجوزُ موضِعَ الفاعلِ، فيكونُ إلٰهٌ العابِدَ، والآلِهَةُ جَمْعُهُ، ويكونُ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٤، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٥١٦.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٤.

المعنى على هذا الوجهِ ويَذَرَكَ والقَوْمَ يَعْبُدُونك فَلَا يَدْخُلُ في جُمْلَتِهِمْ، ولا يُعَظِّمَكَ كتَعْظِيمِهِمْ.

والوجهُ العاشرُ: أن يُقْرَأَ (وإِلَاهَتَكَ) وهي قراءةُ الحَسَنِ[1]، وتكون معطوفةً على المُضْمَرِ في (أَتَذَرُ) كأنه قال: أتذرُ أنتَ وإلٰهتُكَ، على معنى أتُسَوِّغُ أنتَ وتُسَوِّغُ إلٰهتُكَ ذلكَ، ويكونُ هذا العَطْفُ على المضمرِ المُسْتَكِنِّ في (أتذر) لتأكُّدِهِ بالحائلِ منَ الكلامِ بَيْنَهُ وبَيْنَهُ، كما تأكَّدَ قولهُ: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [هود]، فصَار قوله: ﴿ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ كالتوكيدِ للمضمرِ في (استقم) ورُفِعَ (مَن) عطفاً عليه، وكقوله: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام]، فصارتْ (لا) قائمةً مَقَامَ التوكيدِ الذي يُؤَكَّدُ به المُضْمَرُ المَرْفُوعُ، ليَسْهُلَ العطفُ عليه ويَحْسُنَ، ويكونُ الآلهة في حالِ الرفعِ على أحدِ الوجوهِ التي ذكرنا قَبْلُ /١١٤و/.

مسالةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

سُئِلَ عَمَّا رواهُ خَبَّابُ بنُ الأَرَتِّ[2]، قال: شَكَوْنَا إلى رسولِ اللهِ ـ صلى اللهُ عليه ـ الرَّمْضَاءَ[3] فلم يُشْكِنَا[4]، أي: لم يُزِلْ شَكْوَانا، والمعنى أَنَّا سَأَلْنَاهُ الإِبْرَادَ بصلاةِ الظهرِ، فلم يُجِبْنَا إلى تأَخُّرِهَا، ثم عَمَّا رُوِيَ عنه ـ عليه السلامُ ـ أنه قال: «أَبْرِدُوا بالصلاةِ، فإنَّ شِدَّةَ الحَرِّ من فَيْحِ جَهَنَّمَ»[5] قالوا: والتعارضُ بالخَبَرِ غيرُ خَفِيٍّ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٥.

(٢) خبَّابُ بنُ الأَرَتِّ، صحابي من السابقين، نزل الكوفة، ومات فيها سنة ٣٧هـ، الأعلام ٢/ ٣٠١.

(٣) الرمضاء: الحجارة التي اشتد عليها وقع الشمس فحَمِيَتْ.

(٤) رواه مسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد (المعجم المفهرس ٢/ ٣٠٥).

(٥) رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ١٦٧)، وينظر: العجلوني: كشف الخفاء ١/ ٢٨.

والجوابُ عن ذلك أنْ يقالَ إنّه ـ عليه السلامُ ـ لمّا قال: «أوّلُ الأوقاتِ رضوانُ اللهِ، وآخرُ الأوقاتِ عَفْوُ اللهِ»[1] كان العَفْوُ دونَ الرضوانِ، ودَلَّ على أنَّ الأوّلَ أفضَلُ، لأنَّ العَفْوَ لا يكونُ إلا عن تَقْصِيرٍ، والدليلُ على ذلك أن العَفْوَ مأخوذٌ من عَفَتِ الرِّيحُ الدَّارَ، إذا دَرَسَتْهَا ومَحَتْ أثرهَا، فإذا قالَ القائلُ: عَفَا فلانٌ عن فلانٍ فحقيقَتُهُ مَحَا عَنْهُ ذَنْبَهُ بالرِّضَا، فالعفوُ الذي هو منَ اللهِ لمَنْ يُصَلِّي في آخرِ الأوقاتِ إنما هوَ مَحْوُ أَثَرِ التقصيرِ وإيذانٌ بالتَّرْخِيصِ، كأنَّ آخِرَ الأوقاتِ رُخصَةٌ، وأوّلُهَا أفضَلُ أمْراً، ورسولُ اللهِ ـ صلى اللهُ عليه ـ يَأْخُذُنَا على الأُمورِ[2] وأَقْرَبِها من اللهِ تعالى، وإنما يَعْمَلُ بالرُّخْصَةِ لِيُشَرِّعَ بها الجَوَازَ، فأمّا أنْ يَدُومَ على الأَنْقَصِ أجْراً أوْ يَتْرُكَ ما هو أوْكَدُ أمْراً وأكبرُ ذُخْراً فلاَ.

ومعنى قوله: لم يُشْكِنَا: لم يَنْتَقِلْ عن الصلاةِ بنا في أوّلِ الأوقاتِ، وكانوا مُؤْتَمِّينَ بهِ.

ومعنى قوله: أَبْرِدُوا بالظُّهْرِ: تَسْهِيلٌ على الناسِ وتَوْسِعَةٌ على مَنْ لم يَحْضُرْهُ، مِمَّن يُصَلِّي بصلاتِه، وذلك كتَغْلِيسِهِ[3] بالفَجْرِ، وكقولِه: أَسْفِرُوا[4].

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

اختلفَ النحويونَ في نُدْبَةِ اثْني عَشَر، فقالَ سيبويهِ[5]: واثنا عَشَرَاهْ، وقالَ الكوفيونَ: واثْنَيْ عَشَراهْ بالياءِ، وذهبَ ابن كيسانَ إلى جوازِ الوجهَيْنِ جميعاً.

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/٤٥٧): «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله»: رواه الترمذي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه.

(٢) كذا في الأصل، ولعل تمام العبارة: يأخذنا على [أفضل] الأمور.

(٣) الغَلَسُ (بفتحتين): ظُلمة آخر الليل.

(٤) ذكره العجلوني في كشف الخفاء (١/١٣٢) بلفظ: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر» ثم قال: رواه الترمذي والنسائي وابن حبان والديلمي.

(٥) الكتاب ٢/٢٢٦.

فحُجَّةُ سيبويهِ أَنَّ قولهم: اثنا عَشَر بمنزلةِ قَـوْلِهم اْثنانِ، وأنه في حُكْمِ المفردِ، والمفردُ إذا نُودِيَ كان مَضْمُوماً أو في حُكْمِهِ، فتقولُ: يا زيدُ، ويا زيدَانِ، فتكونُ تَـثْنِيَـتُـهُ بالألفِ بناءً على واحِدِهِ المضمومِ، وعَشَرَ عندَه كالنونِ سَوَاءٌ، فكما وَجَبَ مع النونِ الألفِ كذلك / ١١٤ظ/ وَجَبَ مَعَ عَشَرَ الألفُ.

وحجةُ الكوفيينَ أنَّ (اثني) في حُكْمِ المضافِ، وعَشَرَ نَازِلٌ منه مَنْزِلَةَ المضاف إليه، والمضافُ إليهِ يُعَاقِبُ النونَ، والمنادَى المضافُ لا يكونُ إلاَّ منصوباً، فكذلكَ ما كانَ في حُكْمِهِ، وفَرَّقُوا بَيْنَ عَشَرَ والنونِ، فقالوا: النونُ حرفٌ يَتَّحِدُ بالاسمِ الذي يكونُ فيه، كقولك: غُلامَانِ، فإذا نَـزَل مَـنْـزِلَـةَ النونِ اسمٌ كان كالمضافِ إليه، كما تقولُ: غلامَا زَيْدٍ، فكما لم يَجُزْ في غلامَيْ زيدٍ إذا نُودِيَ[1] غيرَ النصبِ، كذلك لا يَجُوزُ في اثنَيْ عَشَرَ غيرَ النصبِ.

ومِمَّا يَـنْـفَصِلُ به سيبويهِ أن يقولَ: لا إضافةَ هاهنا في اللفظِ، كما أَنَّهُ لا إضافةَ في المعنى، وإنما نَزَلَ عَشَرَ مَنْزِلَةَ النونِ في اْبنَيْنِ، لا كما نَزَلَ زَيْدٌ مَنْزِلَتَها في قولكَ: غُلاما زَيْدٍ، لأنه لا مَعْنَى لإضافةِ اثنَيْنِ إلى عَشَرَ، بل التقديرُ اثنانِ وعَشَرَةٌ، وثلاثةٌ وعَشَرةٌ، فسُقُوطُ النونِ في هذا المكانِ عندَهُ إنما لِضَمِّ الاسمِ إلى الاسمِ وجَعْلِهِ مَعَهُ كالشيءِ الواحدِ، نحو بَعْلَ بَكَّ وصباحَ مساءَ في جَعْلِ الاسمَيْنِ اْسماً، لا لِـنِيَّةِ الإضافةِ وسقوطِ النونِ كسقوطِ التنوينِ في هذه المواضعِ.

ومِمَّا يَدُلُّ على صِحَّةِ قَوْلِ سيبويهِ أنه لا يَجُوزُ إضافةُ اثني عَشَرَ، كما يجوزُ إضافةُ خَمْسَةَ عَشَرَ، تقولُ العربُ: هذه خَمْسَةَ عَشَرِكَ، إذا أضافتْ عَشَرَ إلى المخاطبِ، وهذه خَمْسَةَ عَشَرِي، ولا يجوزُ ذلك في اثني عَشَرَ، لأنَّ اثني عَشر بمنزلةِ قولهم: اثنانِ وعَشَرٌ كالنونِ، ولا تَصِحُ الإضافةُ مَعَ نونِ التَّثْنِيَـةِ، ولو كانَ

---

(١) في الأصل: نوي.

عَشَرٌ بمنزلةِ المضافِ إليهِ لصَحَّتْ إضافَتُهُ، كما تَصِحُّ إضافةُ قولِكَ: هذان غُلَامَا زَيْدَيَّ، وهذانِ غُلَامَا زَيْدِكَ، فبَانَ بذلكَ أَنَّ اثني عَشَرَ بمنزلةِ قولِكَ: اثنانِ، لا بمنزلةِ غلامَا زَيْدٍ، وإذا ثَبَتَ ذلك ثَبَتَ الرفعُ في قولِكَ اثنا عَشَرَ في النداءِ، لكونهِ في حُكْمِ المفردِ، وبطلَ النصبُ لبطلانِ معنى الإضافَةِ وبطلانِ لفظِها.

بَيْتُ معنًى

عُثْنُونُهُ أَطَافَ بالمُدَبَّجِ كرِبْقَةٍ في نُهْيَةِ المُشَجَّجِ[1] /١١٥و/

---

(١) سقطت ورقة من الأصل المخطوط، ذهبت بآخر المجلس الثاني والثلاثين، ويتضمن شرح بيت المعنى، والمثل، وضوالُّ الحكم، كما ذهبت بصدر المجلس الثالث والثلاثين.

[المجلسُ الثالثُ والثلاثونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سُئِلَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴿١٤٦﴾﴾][1] [الأعراف].

والجوابُ عن ذلك من عَشَرَةِ أَوْجُهٍ[2]:

أَحَدُهَا: أن يكونَ المعنى: سَأَصْرِفُ عن إِبْطَالِ آياتي، والآياتُ هي التي أَوْضَحَها الرُّسُلُ، أي أَمْنَعُهُم بالحَقِّ الذي يُبَيِّنُ عليه آياتُهم[3] عن أَنْ يُبْطِلُوها.

والثاني: أن يكون المعنى: أَمْنَعُهُم عن إيقَاعِ الشُّبْهَةِ فيها، بما ٱقترنَ إليها من إيضَاحِهَا وكَشْفِهَا، وما يُزِيْلُ اللَّبْسَ عنها.

والثالثُ: أن يكونَ المعنى الذي أَعْلَمُ منه التكبُّرَ في الأَرْضِ بغيرِ الحَقِّ أَمْنَعُهُ ما أُعْطِي غَيْرَهُ من الأَلْطَافِ، لأني أَعْلَمُ أَنَّ مِثلَ ذلك لا يَنْفَعُهُ، فكأَني صَارِفُهُ على الأَلْطَافِ التي أَمْنَحُهَا من أعلم أَنَّه يُؤْمِنُ عِنْدَها، ولا يتكبَّرُ إذا عَلِمَها، فيُعْرِضُ عن العملِ بمُوجبِهَا.

والرابعُ: أن يُرِيدَ بالآياتِ أهلَ الآياتِ، وهُمُ الأنبياءُ ـ عليهم السلام ـ والمعنى أَصْرِفُ الكفارَ عن مُرَادِهِم فيهم، وأَعْصِمُهُم منهم.

والخامسُ: أَنْ يُريدَ بالآياتِ الآياتِ التي ٱقْتَرَحَها الكفارُ، والمعنى: أَصرِفُهُمْ

---

(١) ما بَيْنَ المعقوفين زيادة تُناظِرُ ما جَرَى عليه المؤلف في أول كل مجلس، بعد أن ذهب أول المجلس بسقوط ورقة من الأصل المخطوط.

(٢) ينظر: أمالي المرتضى ١/٣٠٨، وتفسير الرازي ١٥/ ٤.

(٣) كذا في الأصل، ولعل المناسب: آياتنا.

عنها بأنْ لا آتِيهِمْ بها، لِعِلْمِي بأنَّهُمْ لا يؤمنونَ عِنْدَها، ويَشْهَدُ لهذا قَوْلُهُ بَعْده: ﴿ وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ [الأعراف]، ومعنى أَصْرِفُهُمْ عنها أَيْ أَمْنَعُهُمْ إِيَّاها، كما تقولُ: صَرَفْتُ فلاناً عَمَّا أرادَ من جهتي، أي لم أُسْعِفْهُ به.

والسادسُ: أن يكونَ اللهُ تعالى إذا أنزلَ آيةً بَعْدَ آيةٍ، فحَدَثَ لهم ٱنْصِرافٌ عنها بَعْدَ ٱنْصِرَافٍ، جازَ أن يُسَمَّى باسمِ المُصَارِفِ عنها، لَمَّا كان تَزَايُدُ كُفْرِهِمْ عنها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة]. فلمَّا كان يَحْدُثُ كُفْرٌ على كُفْرِهم عندَ تجدُّدِ آيَةٍ، صارَتِ الآيةُ كأنَّهَا تزيدُهُمْ رِجْساً إلى رِجْسِهم، فكذلك هذا الانصرافُ لمَّا كان يَحْدُثُ عندَ إنزالِ اللهِ تعالى جَازَ أن يُسْنَدَ الصَّرْفُ إليه، لمَّا كانَ وَاقِعاً عندَ فِعْلِهِ.

والسابعُ: أن يكونَ المعنى: سَأَصْرِفُ عن خَيْرِ آياتي، وهو عِزُّ الإسلامِ ورِفْعَةُ أهلِهِ في الدُّنْيا.

والثامنُ: أن يكونَ المعنى: سَأَصْرِفُ عن خيرِ آياتي مِن الغَنَائِمِ التي أَجْعَلُهَا للمُسْلِمِينَ، ومَنْ يكونُ مَعَهُمْ، /١١٥ظ/ يَفْعَلُ فِعْلَهُمْ.

والتاسعُ: أن يكون المعنى: سَأَصْرِفُ عن خيرِ آياتي، وهو الثَّوابُ المُعَدُّ لمَنْ يَتْبَعُ آياتِ اللهِ.

والعاشرُ: ما ذهبَ إليه قومٌ، وأَبَاه آخَرُونَ، وهو أن يكون المعنى: سَأَصْرِفُ عن قُبُولِهم لَها، بَعْدَ عِنَادِهم وكُفْرِهم بها، كأنَّ المعنى لمَّا كذَّبُوا مَنْ عَرَفُوا صِدْقَهُ، ودَفَعُوا أَمْرَهُ، عاقَبَهُمُ اللهُ بأنْ حَرَمَهُمْ تَبَيُّنَ سَائِرِ الآياتِ، وسَتَرَ عنهم ما بيَّنَهُ لمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الآياتِ التي تَشْرَحُ الصَّدْرَ، وتَجْلِبُ اليقينَ، وفي هذا الوجهِ خلافٌ بين أهلِ النظرِ.

مسألةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

سُئِلَ عن قوله ـ صلى اللهُ عليه: «اكْلَفُوا مِنَ العَمَلِ ما تُطِيقُون، فإنَّ اللهَ تعالى لا يَمَلُّ حتىٰ تَمَلُّوا»(١) فقالوا: ما مَعْنَى ذلك: إذا مَلَلْتُمْ مَلَّ، واللهُ لا يُوصَفُ بالمَلَلِ؟

والجوابُ عن ذلكَ من وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أن يكونَ على سبيلِ التَّجَوُّزِ، أي: لا يَمْنَعُهم الثوابَ ومَزِيدَ الخير حتى يَمْنَعُوا الطاعةَ والشكرَ، واسْتُعْمِلَ الملَلُ في الفعليْنِ لأنهم إذا ثابَرُوا على الطاعةِ دَهْراً ثم انقَطَعُوا عنها فكأنَّهم قَدْ مَلُّوا، فيُقَابِلُهُمُ اللهُ على ما هو كالمَلَلِ، وهو قَطْعُ العَمَلِ الذي دَامُوا عليه زَمَاناً بما هو كالمللِ، وهو قطعُ مَزِيدِ الخيرِ والثوابِ الذي كان يُوجِبُهُ لهم عندَ مَقامِهِمْ على الطاعاتِ.

والجوابُ الثاني: أن يكونَ معنى لا يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا: لا يَمَلُّ إذا مَلَلْتُم، كما تقولُ: لا يَفْتُرُ هذا الفَرَسُ حتى تَفْتُرَ الخَيْلُ، ليسَ يُرَادُ أَنَّهُ يَفْتُرُ إذا فَتَرَتِ الخيلُ، لو أُريدَ ذلك لَمَا كان له فَضْلٌ عليها، لأنه إذا فَتَرَ مَعَها لم يَفْضُلْهَا، وإنما المعنى لا يَفْتُرُ هذا إذا فَتَرَتِ الخيلُ، وهوَ كما يُقالُ: فلانٌ لا يَنْقَطِعُ حتى يَنْقَطِعَ خَصْمُهُ، أي: لا ينقطعُ إذا انقطعوا، ومنهُ قول الشاعر:

صَلِيَتْ مِنِّي هُذَيْلٌ بخِرْقٍ ... لا يَمَلُّ الشَّرَّ حتىٰ يَمَلُّوا

أي: لا يَمَلُّ الشرَّ إذا مَلُّوا.

مَسْأَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ

اختلفَ النحويونَ في ترخيمِ أسماءٍ، أَجَازَهُ بَعْضُهم وَمَنَعَهُ بَعْضٌ، وذلك مِثْلُ

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد (المعجم المفهرس ٦/ ٥٤).

/١١٦و/ طَيْلِسَان في لغةِ مَنْ يَكْسِرُ اللامَ، وحُبْلَوِيّ على مَذْهَبِ مَنْ يقولُ: يا حَارُ بضمِّ الراء.

فذهبَ أبو العباسِ المبردُ[١] إلى أنَّهُ لا يَصِحُّ تَرْخِيمُ واحدٍ من هٰذَيْنِ الاسمَيْنِ على لغةِ مَن يقولُ: يا حَارُ[٢]. ومِن حُجَّتِهِ في ذلك أنكَ لو قلتَ: يا طَيْلِسُ كنتَ قد جعلتَ ما بَقِيَ من الاسمِ بمنزلةِ ما لم يُحْذَفْ منه شيءٌ لِضَمِّكَ آخِرَهُ وإجرائِكَ إيَّاهُ مَجْرَىٰ قولِكَ: يا زَيْدُ، قال: فإذا فَعَلْتَ ذلك لم يَصِحَّ، لأنهُ يَصِيرُ البناءُ على فَيْعِلٍ في الصحيحِ، ولم يُوجَدْ ذلك إلاَّ في المُعْتَـلِّ، نحو هَيِّنٍ وسَيِّدٍ، فأمَّا في الصحيحِ فلم يَجِئْ إلا فَيْعَلٌ، نحو حَيْدَرٍ وجَيْدَرٍ، قال: فإذا أَدَّىٰ الترخيمُ إلى ما هو مَرْفُوضٌ في كلامهم لم يَصِحَّ لأن قَصْدَكَ بضَمِّ الآخِرِ إلى أنْ تُجْرِيَهُ مَجْرَىٰ ٱسمٍ من كلامِهم غيرِ مُرَخَّمٍ، فيَتَضَادُّ الفَرْضَانِ: إتيانُكَ بفَيْعِلٍ في الصحيحِ، وضَمُّكَ آخرَ الاسمِ.

وأما قَوْلُكَ: حُبْلَوِيّ، فإنما مَنَعَ تَرْخِيمَهُ أيضاً على هذه اللغةِ لأنهُ يَحْذِفُ يائَي النَّسَبِ، فيبقىٰ يا حُبْلَوُ، فيُقْلَبُ الواوُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا وٱنفتاحِ ما قبلَها، فيصيرُ يا حُبْلَىٰ، قال: وفُعْلَىٰ في كلامِ العربِ لا يقعُ إلاَّ وأَلِفُها للتأنيثِ، وألف التأنيثِ لا تكونُ منقلبةً، قال: فَقَدْ وَقَعَتْ حُبْلَىٰ في هذا المكانِ وأَلِفُهَا مُنْقَلِبَةٌ عن وَاوٍ، والصِّيغَةُ تُوجِبُ التأنيثَ، فكأنه قد جُمِعَ على الألفِ حالتانِ مُتَضَادَّتَانِ: أن تكونَ منقلبةً ولا تكونَ منقلبةً، فلمَّا لم يَصِحَّ تَرْخِيمُهُ على هذا، ومذهَبُهُ يُوجِبُ أن يُسْتَـثْنَى، فيقالُ: إلاَّ على لغةِ مَنْ يقولُ في واحد البُهْمَىٰ بُهْمَاةٌ، وهي لغةٌ ذكرَها سيبويهِ لبعضِ العربِ، لا يجعلون الألفَ في بُهْمَىٰ للتأنيث، لدخولِ هاءِ التأنيثِ عليها في قولهم: بُهْمَاةٌ[٣].

---

(١) المقضب ٤/ ٤ ـ ٥.

(٢) في الأصل: يا حا.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١١، قال سيبويه: «وكذلك العَلْقَىٰ، ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا: علقاة =

والمتأخِّرُونَ مِنَ النحويينَ ذَهَبُوا إلى إجَازَتِهِ، فَرَخَّمُوا طَيْلَساناً وحُبْلَوِيّاً اسمَيْنِ لرجُلَيْنِ، فقالوا: يا طيلِسُ ويا حُبْلَىٰ[1]، وقالوا: ليسَ يلزَمُ أن يكونَ ما يبْقىٰ من الاسمِ بعدَ الحذفِ للترخيم مُوَافِقاً لأَبْنِيَتِهِمْ، واحْتَجُّوا بقولِهم: يا حَار، فقالوا وَزْنُهُ فاعُ، وليس في كلامِهم بناءٌ على ذلك، لأن الألفَ زائدة كما هي في حَارِثٍ، فلمَّا لم يَمْنَعْهُمْ من استعمالِ ذلك، وإنْ كان الحَذْفُ قد رَدَّهُ إلى ما لا نظيرَ له في كلامِهم، وإلى الخروجِ عن أَبْنِيَتِهِم، فكذلك طَيْلِسٌ إذا /١١٦ظ/ اُسْتُعْمِلَ مُرَخَّماً مَضْمُومَ الآخِرِ، لا يَمْنَعُهُ خُرُوجُهُ عن الأبنيةِ التامَّةِ في كلامِهم عن الجوازِ، كما لم يَمْنَعْ يا حارُ، وكذلك مُنْذِرٌ إذا رَخَّمْتَهُ، فقلتَ: يا مُنْذُ، ووَزْنُهُ مُفْعُ، وليسَ في كلامِهم بناءٌ على هذا، لأنَّهُ وإن أُجْرِيَ مَجْرَى الاسمِ الذي لم يُحْذَفْ منه شَيْءٌ، فإنَّهُ يَخْرُجُ عن أن يكونَ مُرَخَّماً مَنْقُوصَ الآخِرِ، والمُعْتَبَرُ بِناءُ الأَصْلِ وصَحَّتُهُ على أَبْنِيَتِهِمْ، لا ما بَقَّاهُ النقصانُ.

وأما حُبْلَوِيٌّ وقَولُ مَن أجازَ فيه عندَ الترخيمِ يا حُبْلَى، فلا كلامَ فيه على لغةِ مَنْ يقولُ: بُهْمَاة، وأما على مَذْهَبِ غيرِهِ، مِمَّن لا يَرَىٰ أَلِفَ فُعْلَىٰ إلاَّ للتأنيثِ، لأنه متى حَقَّقَ الانقلابَ قالَ فيه: إنهُ إحْدَاثُ حَرْفٍ بَدَلَ حَرْفٍ، لا أَنَّ الصيغةَ غُيِّرَتْ في الحقيقةِ، وإذا كان تحقيقُ القَلْبِ، ما ذُكِرَ لم يُسْتَنْكَرْ أن يُحْدَثَ أَلِفُ التأنيثِ مكان الواوِ في حُبْلَوِيٍّ، وهي التي أُحْدِثَتْ عِنْدَ ضرورة[2] التحريكِ بَدَلاً من ألفِ التأنيثِ.

والذي لأبي العباسِ أن يَحْتَجَّ به أن يقولَ: إنَّ قَوْلَهُم: يا طَيْلِسُ بِناءٌ لا نظيرَ للفظهِ في كلامِهم، وضمُّكَ آخِرَهُ إنما هُوَ قَصْدٌ إلى إجرائِكَ إيَّاهُ مَجْرَى بناءٍ من أَبْنِيَتِهِمْ، وإلحَاقِكَ إيَّاه بأَبْنِيَتِهِمْ، مَعَ إخراجِكَ لهُ منها مُنَاقَضَةٌ، وليسَ كذلك يا

= وأرطاة، لأنهما ليستا ألفي تأنيث، وقالوا بهْمَىٰ واحدة، لأنها ألف تأنيث، وبُهْمَىٰ جميع».

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢) في الأصل: ضروة.

حارُ، لأنه لم يَخْرُجْ بزنَةِ لَفْظِهِ عن أَشْبَاهٍ من أَبْنِيَتِهِمْ تُسَاوِيهِ لَفْظاً، وإنْ كان التقديرُ خِلاَفَهُ، فقولُهم: يا حارُ جارٍ [على][1] قولهم: يا مالُ ويا نارُ وإن كان تقديرُ الألِفَيْنِ مختلفاً، فَزِنَةُ الحروفِ وزنةُ الحركاتِ مستويةٌ، وليسَ كذلكَ فَيْعَلٌ، لأن هذه الزنَةَ لا أصْلَ لها يُرَدُّ هذا الاسم إليها.

وأما حُبْلَىٰ فإنه متى قُدِّرَ الترخيمُ في هذا الاسمِ نُوِيَ بالألِفِ الواوَ التي هي مقلوبةٌ عنها، فكأنه لُفِظَ بالواوِ، والواوُ لا تكونُ من علاماتِ التأنيثِ، فكأنَّ الألفَ قد جُمِعَ فيها متضادَّانِ أنها للتأنيثِ وأنها ليستْ للتأنيثِ، وليس ذلك كتَسْمِيَةِ رَجُلٍ بحُبْلَىٰ، لأن الألِفَ وإن كانت في اسمٍ واقعٍ على مُذَكَّرٍ غيرَ خارجةٍ عن أن تكونَ نَفْسُهَا للتأنيثِ، كما لم تَخْرُجِ الهاءُ في حَمْزَةَ وطَلْحَةَ عن أن تكونا للتأنيثِ، وإن كانتا في اسمَيْنِ لمذكَّرَيْنِ.

بَيْتُ معنًى

/١١٧و/

كرامُ العَشَايا لَيْسَ تُخْمَدُ نارُهُمْ وأَضْيَافُهُم يَنْهَوْنَ عن عُبُطِ القَحْدِ

أي يُكَرَّمُونَ بالعَشَايا عند نُزُولِ الأضيافِ، فَلا تُطْفَأُ نارُهُم طُولَ لَيْلِهم، وأضيافُهم يَمْتَلِئُونَ من أكْلِ السَّدَائِفِ، وهي قِطَعُ السنام، والقَحْدُ: السنامُ، والعُبُطُ جَمْعُ العَبِيطِ، وهي التي تُنْحَرُ في غيرِ عِلَّةٍ، ومعنى يَنْهَوْنَ يَمْتَلِئُونَ من أَكْلِهِ، ومنه قول الشاعر:

يَمْشُون دَسْمَىٰ حَوْلَ قُبَّتِهِ يَنْهَوْنَ عن أَكْلٍ وعن شُرْبِ[2]

ويُقَال: أَكَلَ حَتَّى نَهِيَ، أي امْتَلأَ، وقد يُهْمَزُ ذلك فيقال نَهِئَ.

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) لسان العرب (نوه ـ نهي)، والمعجم المفصل ١/٤١٣، وفيه: دُسْماً.

مَثَـلٌ

رُبَّ خَفيرٍ لم يُخَفَّرْ

أي رُبَّ مُجير لك لم تَسْتَجِرْ به، وأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلاً من عَادٍ كان له ثِقَاتُ إخوانٍ عندَه، فأمَرَهُ أَبُوهُ أن لا يَسْكُنَ إليهم أو يَخْتَبِرَهم، وقالَ لهُ: اذْبَحْ شاةً، ولُفَّها في أَغْطِيَةٍ، واعْمَدْ إليهم، وقلْ لهم: هذا رَجُلٌ قَتَلْتُهُ، فأُحِبُّ أن تُوارُوهُ، ففَعَلَ ذلك وحَمَلَ الملفوفَ على عاتِقِ عَبْدٍ له، ثم أَتَاهُم رَجُلاً رَجُلاً فنَبَوْا عَنْهُ، ونَفَرُوا مِنْهُ، وكَرِهُوا أنْ يَسْتُرُوا عليهِ، فعَمَدَ بَعْدَ ذلك إلى أَخَسِّهِم كان في نَفْسِهِ، فَقَبِلَهُ، وقالَ: هل عَلِمَ بهذا أَحَدٌ غَيْري، فقال: لا، غيرَ غلامِي، فأَخَذَ سَيْفَه وقَتَلَ الغُلامَ، وقالَ ليسَ عبدٌ بأخٍ[1]، فأرْسَلَها مَثَلاً، ثم قالَ الرجلُ: رُبَّ خَفيرٍ لم تُخْفَرْ بهِ، أي كُنْتُ أعُدُّ هؤلاءِ خُفَرَاءَ عِنْدَ نابيةٍ، فأخْلَفُوا ظَنِّي، فوَجَدْتُ منهم مِمَّنْ لم أَرْجُ ذلكَ عِنْدَهُ.

ومِنْ ضَوالِّ الحِكَمِ

قال ابنُ السمَّاكِ لهارون الرشيدِ[2]: إنَّ اللهَ أبَىٰ أن يَرْضىٰ أن يجْعَلَ أَحَداً فَوْقَكَ غَيْرَهُ، فكأنَّه لم يَفْهَمْ كَلامَهُ، فاسْتَعادَهُ فأعَادَ ففَهِمَهُ، وقال: صَدَقْتَ، قال: لا يَنْبَغِي أن يكونَ عَبْدٌ للهِ أَطْوَعَ مِنْكَ، قال: فَبَكىٰ.

وقيل: إنَّكَ تَغْدُو في كسبِ الأَرْبَاحِ، فاجْعَلْ نَفْسَكَ مِن كَسْبِكَ لها، فإنكَ لن تَكْسِبَ مِثْلَها.

وخوُطِبَ بذلك هارونُ، فنَكَّسَ ثُمَّ رَفَعَ رأْسَهُ، فاسْتَزَادَ فأَنْشَدَ:

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ٢/٢٠٩، والزمخشري: المستقصى ٢/٣٠٦.

(٢) هارون بن المهدي بن المنصور، خامس خلفاء الدولة العباسية، كان شجاعاً كثير الغزوات حازماً كريماً متواضعاً، توفي سنة ١٩٣هـ، الأعلام ٨/٦٢.

أرَاكَ تُحِبُّ أن تُدْعَىٰ حَكيماً ... وأنتَ لكلِّ مَا تَهْوَىٰ رَكوُبُ

وتَضْحَكُ دائِباً ظَهْراً لبَطْنٍ ... وتذكرُ ما عَلِمْتَ فلا تَذُوبُ

وقالَ منصورُ بنُ عمَّارٍ[1] لبعضِ الخلفاءِ: كمَا تُحِبُّ أن تكونَ رَعِيَّـتُـكَ لكَ فَكُنْ أنتَ لرَاعِيكَ، يَعْنِي /١١٧ظ/ في الطاعَةِ.

وقيلَ لبعضهم: أَتَشْتِمُ فلاناً ؟ فقال: إذنْ هو ـ وَاللهِ ـ أكْرَمُ عَلَيَّ مِن نَفْسِي.

(١) منصور بن عمار بن كثير الواعظ، كان عديم النظير في الموعظة والتذكير، توفي في حدود ٢٢٥هـ، سير أعلام النبلاء للذهبي ٨/ ٥٣.

المجلسُ الرابعُ والثلاثونَ

مسألةٌ في القرآنِ

سئِلَ عن قولِ اللهِ تباركَ وتعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف]. فقيلَ: كيفَ يَصِحُّ أنْ يكونَ المتَّقُونَ يُمَدُّونَ في الغَيِّ، ومَنْ مُدَّ في [الغَيِّ][1] فليسَ بمُتَّقٍ، لأن ذلك صِفَةُ أهلِ الضلالِ، كما قال عَزَّ مِن قائلٍ: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة].

والجوابُ عن ذلكَ من عشرةِ أَوْجُهٍ[2]:

أَحَدُهَا: أن يُقالَ: الطائفُ: اللَّمَمُ منَ الشيطانِ، والوِسْوَاسُ منه، وتَـزْيِـينُ المَعْصِيَةِ، والمتَّقُونَ إذا نَزَلَ بهم ذلكَ منَ الشيطانِ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ اللهِ، وحَقَّها منَ الشكرِ وتَرْكِ المعصيةِ، فإذا فعلوا ذلك صاروا على بَصِيرةٍ، وإخوانُهم وهمُ الشياطينُ الذين يُظْهِرُونَ أَنَّهم نُصَحَاؤُهم، وإخوانُهم يَقُودونَهُمْ إلى الغَيِّ، ولا يَغْفُلُونَ عن ذلك، وهم لا يَنْقَادُون لهم وإن اجْتَهَدُوا في ذلك أبداً، وقد يُسْتَعْمَلُ المدُّ في الشَّيْءِ الذي لا يَمْتَدُّ ولا يَنْقَادُ، فيقالُ لمَنْ يَخْدَعُ آخَرَ: هو يَمُدُّ له في الأماني، إلاَّ أَنَّ ذلك غيرُ قابِلٍ، فعلى هذا الوجهِ يكون الضميرُ في قوله (وإخوانهم) ضميرُ المتقين، ولا يكونونَ للشياطين مُنْقَادِينَ، وتَسْمِيَةُ الشياطينِ إخوانَهم على معنى أنهم يَتَحَبَّبُونَ إليهم، ويُظْهِرُونَ نُصْحَهُمْ، وأَنَّهم يُؤْثِرُونَ مَحَبَّتَهُم، كما أخبرَ اللهُ تعالى عن إبليسَ لمَّا غَرَّ آدمَ وحَوَّاءَ ـ عليهما السلامُ ـ فقال: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾ [الأعراف].

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١٥/ ١٠٥.

والثاني: أن يكونَ المعنى إن الذين اتَّقَوْا بالطاعةِ عقابَ اللهِ، مَتَىٰ وَسْوَسَ إليهم الشيطانُ تَذَكَّرُوا شِدَّةَ العقابِ، فَعَادُوا إلى البصيرةِ، ويكونُ معنى قولِهِ ﴿وإخوانُهم﴾ على ما قُلنا في الجوابِ الأولِ.

والثالثُ: أن يكونَ المعنى أَنَّ الذين ٱتَّقَوْا إذا تَعَرَّضَ لهم من الشيطانِ ما يَقْدَحُ في تَقْوَاهُم تَذكَّرُوا اللهَ، فخَنَسَ الشيطانُ عِندَ ذِكْرِهِ، وزالَ ما لَبَّسَ، وعادَ نُورُ البصيرةِ بذِكْرِ اللهِ تعالى، (وإخوانهم) يكونُ الكلامُ فيهِ على ما ذكرنا في الجوابِ الأَوَّلِ.

والرابعُ: أن يكونَ المعنى أنَّ المتَّقِينَ إذا جَرَّهُمُ الشيطانُ إلى خَطِيئَةٍ تَنَبَّهُوا لها، وتابوا منها، وتَذَكَّرُوا ما نَسُوا عندَ مواقَعَتِها، فإذا هُمْ على وَضَحِ الطريقِ /١٨و/ بالتَّوْبَةِ (وإخوانهم) أي إخوانُ الجاهِلينَ، وهم المشركونَ يَجُرُّونَهُمْ إلى الخَطَايا، كُلَّمَا مَضَتْ لهم خَطِيئَةٌ جَرُّوهُمْ إلى أُخرىٰ بَعْدَها، فذلك جَرُّهُمْ لهم، ولا يَكُفُّونَ عن ذلك منهم، ويكونُ الضميرُ مَعَ قولِهِ (وإخوانهم) ضميرَ الجاهلينَ في قوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾ [الأعراف].

والجوابُ الخامسُ: عن مجاهدٍ، وهو أن يكونَ المرادُ بالطائفِ من الشيطانِ الغَضَبَ[1]، والمعنى أنهم إذا غَضِبُوا وجَرَّأَهُمُ الشيطانُ في حالِ الغَضَبِ على ما لا يَحِلُّ ولا يَسُوغُ، تَذكَّرُوا غَضَبَ اللهِ، فأَمْسَكُوا عَمَّا هَمُّوا بإيقَاعِهِ، فإذا هم على البصيرةِ لِعَفْوِهِمْ، والشياطينُ الذين يُرَوْنَهُمْ أَنَّهُمْ يألفُونَ لهم، ويَحْمِلُونَهم على الحَمِيَّةِ، يَجُرُّونَهُمْ على حُكْمِ الغَضَبِ، ولا يَكُفُّون عنهم، وإن لم يَنْجَرُّوا مَعَهم.

والجوابُ السادسُ: أن يَكونَ المعنى أَنَّ المتقينَ إذا تَعرَّضَ لهم الشيطانُ في فِعْلٍ من الأفعالِ، يَدْعُوهُم إليه، تذكَّرُوا أفعالَ الشيطانِ، وعَلِمُوا أَنَّ ذاكَ منها فَتَجَنَّبُوهُ، فإذا تجنَّبُوهُ حَصَلُوا على البَصِيرَةِ، وإخْوَانُهُم من الجاهلينَ يَمُدُّهم

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٩/ ٢١٠، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٦٣٢.

الشيطانُ في الغَيِّ، ولا يُقْلِعُونَ عنهم، أو يُجَنِّبُوهُم، ويكونُ الواو في قوله ﴿يَمُدُّونَهُم﴾ ضميرَ الشياطينِ، وقد دَلَّ عليهم قَوْلُهُ ﴿طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ والشيطانُ اسمُ جِنْسٍ فيَجُوزُ أن يَعُودَ الضميرُ إليهم على لفظِ الواحدِ، وعلى لفظِ الجميعِ.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ المعنى أنَّ الذين ٱتَّقَوُا المعاصِيَ التي تَدْعُو إليها الشياطينُ، إذا غَفَلُوا وٱنْتَهَزَ الشيطانُ غَفْلَتَهُمْ، وألمَّ بهم لَمَمٌ منهم، انتبَهُوا بلُطْفِ اللهِ من غَفْلَتِهِمْ، ولم يَنْجَرُّوا مَعَ الشيطانِ في حِبَالِهِم، فإذا هُمْ مَعَ نُورِ الطاعةِ مُسْتَبْصِرُونَ بضِيَاءِ الهُدَىٰ، وإخوانُ الجاهلينَ وهُمُ المشركونَ يَمُدُّونَ الجاهلينَ في الغَيِّ، ولا يُقْلِعُونَ عنه، فيَعُودُونَهُمْ ويَسْتَتْبِعُونَهُمْ فيَتَّبِعُونهم.

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ المعنى أَنَّ الذين وَفَّوُا التَّقْوَىٰ حَقَّهَا هُمُ الذينَ إذا خَطَرَ لهم خاطِرٌ يَدْعُو إلى المَعْصِيَةِ قَارَنَتْهُ ذِكْرَى اللهِ تَنَبَّهَ على ما دَعَا اللهُ إليه، فيَتْرُكُونَ ما دَعَا إليه الشيطانُ، ويَتَّبِعُونَ ما دَعَا إليه الرحمٰنُ، وسَائِرُ الناسِ من إخوانِ الشياطينِ تَمُدُّهُم الشياطينُ في الغَيِّ، ولا يُقْلِعُون عنهم، أو يَجُرُّوهم ويكونُ (هم) /١١٨ظ/ في قوله ﴿وإخوانهم﴾ ضميرَ الشياطينَ المدلولِ عليهم بذكرِ الشيْطانِ.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ المرادُ أن المؤمنينَ مُسْتَمْسِكُونَ بالعُرْوَةِ الوُثْقَى التي لا ٱنفصامَ لَهَا، فإذا أرادَ الشيطانُ أَنْ يَحُلَّ عُرْوَةً مِن عُرَىٰ إيمانِهِمْ لم يُمْكِنْهُ ذلك لِتَذَكُّرِهم ما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ اللهِ تعالى فيهم: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ ۝ ﴾[1] [الحِجْر]، فإذا هُمْ على البصيرةِ، وإخوانُهم يَعْنِي إخوانَ الجاهلينَ وهُمْ المشركونَ العلماءُ يُزَيِّنُونَ الغَيَّ لأتْبَاعِهم، ويُريدُونَ مِنهم لُزُومَهُ، والإقَامَةَ عليه، فيَجِدُونَ ذلكَ منهم، والجاهلونَ أيضاً، إلاَّ أنَّهُم فُصِلُوا عنهم، لتَمَيُّزِ الأتْبَاعِ من المَتْبُوعِينَ.

---

(١) وفي الإسراء ٦٥، وفي الأصل: من سلطان.

والجوابُ العاشرُ: أن يكون في قولهِ ﴿وإخوانهم﴾ للمتقين، وإخوانُهم نُسَبَاؤُهم مِنَ الكفَّارِ، والمعنى أنهم يُريدُونَ من المسلمينَ أن يَدْخُلُوا مَعَهم في كُفْرِهِمْ، ويَتَدَيَّنُوا بدِينِهِمْ، ويُفَارِقُوا ما سُعِدُوا به باتِّبَاعِ الحَقِّ وقُبُولِهِ، وهم لا يُقلِعُونَ عن ذلك مَعَهم، فلا يَظْفَرُونَ بمُرَادِهم منهم، والسلام.

مسألةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليهِ السلامُ

سئِلَ عن قولهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عليه ـ لَمَّا قَفَلَ من تَبُوكَ[١]، فظَهَرَ لهم أُحُدٌ[٢]، فقال: «هَذا جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّهُ»[٣] فقيلَ: نُحِبُّهُ في الجَبَلِ صَحِيحٌ، فما معنى قوله: يُحِبُّنا الجَبَلُ؟

والجوابُ عن ذلكَ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أن يكونَ المعنى يُحِبُّنا أَهْلُهُ ونُحِبُّ أَهْلَهُ، فحَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مقامَهُ، وهذا على أَحَدِ الوجوهِ التي فُسِّرَ عليها قوله: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب]، والمعنى: على أَهْلِ السماواتِ والأرضِ، وهُمْ الملائكةُ الذين كانوا سُكَّانَها[٤].

والجوابُ الثاني: أن يكونَ المعنى ولو كان هذا الجبلُ يَعْقِلُ لأَحَبَّنا، فَتَجَوَّزَ في الإخبارِ عن الجَبَلِ بالمَحَبَّةِ، على عَادَةِ العربِ في الإخبارِ عن الدِّيَارِ وعن

---

(١) تبوك: موضع بين وادي القرى والشام، وفي سنة تسع للهجرة كانت غزوة تبوك، التي قادها النبي ﷺ، وهي آخرُ غزواته، معجم البلدان ٢/ ١٧.

(٢) أُحُد: بضم أوله وثانيه، اسم الجبل الذي كانت عنده غزوة أحد، وهو جبل أحمر ليس بذي شخانيب، وبينه وبين المدينة قرابة ميل في شماليها، معجم البلدان ١/ ١٣٥.

(٣) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه ومالك وأحمد (المعجم المفهرس ١/ ٣١٨).

(٤) ينظر: تفسير الرازي ٢٥/ ٢٣٦.

سَائِرِ الجَمَادَاتِ، بما يُخْبَـرُ بهِ عن المميِّزينَ، ولذلك قالَ الشاعرُ، يذكرُ جَبَلاً اسمـه التَّـوْبَـاذ[1]:

وأَجْهَشْـتُ للتَّـوْبَـاذِ حيـنَ رَأَيْتُـهُ ... وكَبَّـرَ للـرَّحْمَـنِ حِيـنَ رآنِـي

وأذْرَيْتُ دَمْعَ العَيْنِ لمَّا عَرَفْتُهُ ... ونـادَى بـأعلـى صَـوْتِـهِ فَـدَعـانِـي

فقلتُ له: أينَ الذين عَهِدْتُهُمْ ... بجِزْعِكَ في خَفْضٍ وطِيبِ زَمَاني

فقالَ مَضَوْا واسْتَـوْدَعُوني بِلادَهم ... ومَنْ ذا الذي يَبْقَىٰ على الحَدَثانِ[2]

وقد عُلِمَ أنَّهُ لم يَكُنْ مِنَ الجَبَلِ خِطَابٌ ولا كلامٌ، كما لا يَصِحُّ منه في الحقيقةِ مَحَبَّةٌ، فالتجوُّزُ فيها كالتجوُّزِ في ذاك.

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ المعنى هو جَبَلُ الجَنَّةِ، ويُحِبُّـنَـا أي يَقْرُبُ منها، فَجَعَلَ القُرْبَ مَحَبَّةً على جِهَةِ الازْدِوَاجِ، وليسَ مَحَبَّةً في الحقيقةِ، كما قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ ﴿١٩٤﴾﴾ [البقرة]، فسَمَّىٰ الثاني اعْتِدَاءً وليس به، للقَصْدِ إلى المُزَاوَجَةِ بَيْنَـهُ وبَيْنَ قولِهِ تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ فلمَّا كان قولُه «نُحِبُّه» مُنْطَوِياً على معنى نَمِيلُ إلى القُرْبِ منه صارَ كأنه قال: نَميلُ إلى قُرْبِهِ، ويَميلُ إلى قُرْبِنَا، أي نَقْرُبُ منه ويَقْرُبُ مِنَّا، فهذا وَجْهُ المجازِ في القولِ الثالثِ.

مَسْألةٌ نَحْوِيَةٌ

يَجُوزُ التَّرْخِيمُ عِنْدَ سيبويه في ضرورةِ الشعرِ في غيرِ النداء، على المذهبين جميعاً، في مَنْ قال: يا حارِ ويا حارُ[3]، وأَبُو العباسِ المُبَرِّدُ يُجَوِّزُ على مَذْهَبِ

---

(١) التوباذ: بالفتح ثم السكون، جبل بنجد، معجم البلدان ٢/ ٦٤.

(٢) الأبيات لقيس بن الملوح العامري، المعروف بمجنون ليلى، ينظر: ديوان قيس بن الملوح ص٦٤، والحماسة البصرية ٢/ ١٨٠، ومعجم البلدان ٢/ ٦٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٦٩ ـ ٢٧٤.

مَنْ قال: يا حارُ بالضمّ، ولا يُجوِّزُهُ على لُغَةِ مَنْ قال: يا حَارِ بالكسر[1].

وحُجَّةُ سيبويهِ أنه لا فَصْلَ بينَ الاسمَيْنِ في إلْحَاقِ الترخيمِ بهما وحَذْفِ آخِرِهِمَا، وإنِ اخْتَلَفَا في حَالِ الآخِرِ مِمَّا بَقِيَ منهما، فالضرورةُ إذا لَحِقَتِ الشاعرَ أجْرَىٰ ما ليسَ بمُنَادًى مَجْرَى المنادَىٰ، فكما جَازَ في المنادَىٰ الوجهانِ كذلك يَجِبُ جَوَازُهُمَا فيما جَرَى مَجْرَاهُ.

وحُجَّةُ أبي العباسِ أنَّ العَرَبَ لمَّا فرَّقَتْ بَيْنَ الترخِيمَيْنِ فَجَعَلَتْ أَحَدَهُما في تقديرِ ما نُطِقَ مَعَهُ بالمحذوفِ منه، وهو ما جَازَ بالكسر، وجَعَلَت الآخَرَ بمنزلةِ اسمٍ يُسْتَعْمَلُ في غيرِ النداءِ مَنْقُوصَ الآخِرِ، فأجْرَوْه مَجرىٰ قولهم: يا زيدُ، لمَّا قالوا: يا حَارُ، وزيدٌ في غيرِ النداءِ على ما هو عليه في النداءِ، وَجَبَ لمَنْ رَخَّمَ في ضرورةِ الشعرِ ما ليسَ بمنادى أن يُجْرِيَهُ على حُكْمِ الترخيمِ الذي قُدِّرَ أن يَسْتَوِيَ حَالُه في النداءِ وغيرِ النداءِ، وذلك في المبنيِّ على الضمِّ.

وقد احْتَجَّ سيبويهِ لأنَّ العَرَبَ أَجْرَتْ على الوجهَيْنِ، يقولُ ابن أَحْمرَ:

أبو حَنَشٍ يُـؤَرِّقُنـا وطَلْقٌ ... وعـمَّـارٌ وآونـةً أُثـالاَ[2]

والحُجَّةُ في البيت قوله (أُثالاَ) ذَهَبَ إلى أن الاسمَ أُثالةَ، فحُذِفَتِ الهاءُ /١١٩ظ/ مِن آخِرِهِ، وتُرِكَ ما قَبْلَ الهاءِ على الفتحِ، على مذهبِ مَنْ يقولُ: يا حَارِ، ومعنى البيتِ أَنَّ هؤلاء الذين سَمَّاهم فُجِعَ بهم، فَصارُوا يُسْهِرُونَ لَيْلَهُ، فقالَ: أبُو حَنَشٍ وعمَّارٌ وطَلْقٌ وأُثالةُ يُؤَرِّقُنِي.

وَثَـبَّتَ أبو العباسِ هذه الروايةَ، إلاَّ أَنَّه حَمَلَ أُثالاً على مَذْهَبٍ دونَ مَذْهَبِ سيبويهِ، فقال: وأُثالاً مَنْصُوبٌ معطوفٌ على (نا) في قوله يُؤَرِّقُنا، واللفظُ لا يَمْتَنِعُ من ذلك إلا أنَّ أُثالاً يَخْرُجُ عن جُمْلَةِ المؤرِّقِينَ الهالكينَ، ويَصِيرُ في جُملةِ

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٥٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٠، والخصائص ٢/ ٣٧٨.

الباقينَ الذين يَحْزَنُونَ لهَلاكِ الماضينَ، وهذا البيتُ هو الذي تأوَّلَهُ أبو العباسِ على غير ما تأوَّلَهُ عليه سيبويهِ، فأما سَائِرُ الأبياتِ التي أَنْشَدَها سيبويهِ في الكتابِ فإنَّ منه ما غَيَّرَ رِوَايَتَهُ، ومنه ما شَبَّهَهُ بالمنادَىٰ، نحو قوله:

خُذُوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ[1]

فَلَهُ في ذلك وَجْهَانِ:

أَحَدُهما: أن يَجْعَلَ (عِكْرِمَ) اسمَ قبيلةٍ، ولا يَجْعَلَ الهاءَ أَصْلَها، ويَمْنَعَها الصَّرْفَ للتأنيثِ والتعريفِ.

والآخَرُ: أن يَقُولَ لمَّا كان مِن تمامِ المنادى سَاغَ فيه ما سَاغَ في المنادىٰ، وليس كذلك سَائِرُ الأسماءِ التي ليستْ بمُنَـادَاةٍ، ولا في ضِمْنِ المناداة[2].

بَيْتُ مَعْنًى

فنِعْمَ الفتىٰ أَمَّا نَـعَىٰ وَسْطَ مَأْزَقٍ ... ونِعْمَ الفتَىٰ أَمَّا ادَّعَىٰ إثْـرَ خَارِقِ

يقولُ: هذا الرجلُ إذا طَلَبَ بثَـأْرِ حَمِيمٍ له في مَعْرَكَةٍ ومَضِيقِ حَرْبٍ، وقالَ: يا لثارَاتِ فُلانٍ بَـلَغَ الغايةَ، وذلك نَـعْيُ القَـتِيلِ، وهو الذي ذَهَبَ إليه الشـاعـرُ في قولهِ:

خَيْلاَنِ من قَوْمِي ومِنْ أَعْدَائِهم ... خَفَضُوا أَسِنَّـتَـهُم وكلٌّ نَاعِي[3]

معناه: حَدَرُوا أسنتهم للطعن بها، وكلٌّ طالبُ ثأرٍ يَحُثُّ على طَلَبِ دَم قتيله،

---

(١) سبق في المجلس الثامن والعشرين في المسألة النحوية.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٣) في الأصل: ناع. والبيت للأَجْدَع بن مالكٍ الهَمْداني، ينظر الأصمعيات ص ٦٩، وفيها: حَيَّانِ من قومي، وفي المعجم المفصل ٤/ ٣٨٣: خيلان.

ويقول: يا ثاراتِ فُلانٍ، وفي قوله: وكلٌّ ناعٍ وَجْهٌ آخر، وهو أن يكونَ مقلوباً والمراد وكلُّ نائعٌ، والنائعُ العطشان، أي كلٌّ واحدٍ منهما عطشانُ إلى دَمِ صاحِبه.

وقوله: ونِعْمَ الفتى أَمَّا ادَّعى[1] إثْرَ خَازِقٍ، أَيْ إذا طَعَنَ طَعْنَةً مُصِيبَةً، وانْتَسَبَ في /١٢٠و/ أَثَرِهَا، فقال: خُذْها إليكَ وأنا ابن فلانٍ، فهو مَحْمُودٌ في تلكَ الحالِ، ومِنْ عَادَتِهم ذلكَ، [نحو][2] قولِ الشاعر:

ونَجُرُّ في الهَيْجَا الرمَاحَ ونَدَّعِي

والخازِقُ والخاسِقُ بالسين: السَّهْمُ المُقَرْطَسُ، وخَزقَ إذا أَنْفَذَ، وانْخَزَقَ إذا نَفَذَ، وادّعاؤُهُ إثْرَ الخازِقِ إنما هُوَ انْتِسَابُهُ أَثَرَ الطَّعْنَةِ.

مَثَلٌ

أَذْنَبْتَ ذَنْبَ مَنْ قَرَى جَعَارِ

يَضْرِبُهُ الرَّجُلُ مَثَلاً لمَنْ يُحْسِنُ إليهِ فيُقَابِلُ إحْسَانَهُ بإسَاءَةٍ، فيقالُ له: ما ذَنْبُكَ إلى فُلانٍ حتى صَارَ يُسِيءُ إليك هذه الإساءةَ؟ فيقول: أذنبْتُ ذنبَ مَنْ قَرَى جَعَارِ، وأصلُ ذلك أنَّ رَجُلاً من العَرَبِ أَوَتْ إلى خَيْمَتِهِ ضَبُعٌ هاربَةٌ من فُرسانٍ أَرَادُوا اصْطِيَادَها، فقامَ إليهم يُحَارِبُهم، وَعَدَّها مُسْتَجِيرَةً به، فلمَّا دَفَعَ عنها قامَ إليها فسَقَاها حتى أَرْوَاها، ونامَ الرَّجُلُ ناحِيَةً، والضَّبُعُ ناحِيَةً، فلمَّا غاصَ الرجلُ في النومِ قامَتْ الضَّبُعُ إليه، فشقَّتْ بَطْنَهُ، فقال شاعِرُهُم:

ومن يَصْنعِ المعروفَ في غيرِ أَهْلِهِ ... يُلاقِ الذي لاَقَى مُجيرُ أمِّ عَامِرِ[3]

أَعَدَّ لها لمَّا اسْتَجَارَتْ ببَيْتِهِ ... آناءَ مِنْ ألبانِ اللِّقاحِ الدَّرَائِرِ

---

(١) كذا في الأصل، وقد سبقت الكلمة في البيت، أما نَعَى.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) ورد البيت في البيان والتبيين ٢/١٠٩.

وأسْمَنَهـا حتـى إذا مـا تَمَكَّنَـتْ فـرَتْـهُ بـأنيـابٍ لهـا وأظـافـرِ

فقُلْ لذَوِي المعروفِ هذا جزاءُ مَن يَجُودُ بمعروفٍ على غير شاكرِ

ومثلُ هذا قولهم: ما أَذْنَبْتُ إليه إلاّ ذَنْبَ صُخرٍ[1]، وجَزَاهُ جزاءَ سِنِمَّار[2]، وهما مَشهُورتَانِ، قد ذَكَرَهُمَا أبو عبيدةَ في كتابهِ.

ومِن ضَوَالِّ الحِكَم

قيلَ: تَرْكُ الدُّنْيَا مَهْرُ الآخِرَةِ.

وسَألَ رجلٌ رسولَ اللهِ ـ صلى الله عليه ـ فقال: دُلَّنِي على عَمَلٍ يُحِبُّنِي له اللهُ، ويُحِبُّنِي له الناسُ، فقال: «ٱزْهَدْ في الدنيا يُحِبَّكَ اللهُ، وٱزْهَدْ في ما عندَ الناسِ يُحِبَّكَ الناسُ»[3].

وقيلَ لبعضِ الصالحينَ: مَالَكَ لا تَطْلُبُ الدنيا؟ فقال: مَنْ خَافَ السُّؤَالَ عن الشكرِ طَابَ نَفْساً عن النِّعَمِ.

وقالَ بَعْضُهم: الدنيا والدةٌ للمَوْتِ، وناقِضَةٌ للمُبْرَمِ، ومُرْتَجِعَةٌ للعَطِيَّةِ، وكلُّ مَنْ فيها يَجْرِي على ما لا يَدْرِي، وكلُّ مُسْتَقِرٍّ فيها غيرُ راضٍ، وذلك شَهِيدٌ على أنها ليستْ بدَارِ قرَارٍ.

وقيلَ: مَنْ بَـلَـغَ غايَةَ ما يُحِبُّ فليَـتَـوَقَّعْ غايةَ ما يَـكْرَهُ / ١٢٠ظ/ .

وقيلَ لمظلومٍ: حَسِّنِ الظنَّ بالأيامِ، والظالمُ وَجِلُ القلبِ مِنَ الانتقامِ.

---

(١) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٤، وفيه: صَخْر.

(٢) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال ١/ ١٥٩.

(٣) ذكر العجلوني في كشف الخفاء(١/ ١٢٨) أنه: «رواه ابن ماجه والطبراني وأبو نعيم وابن حبان والحاكم والبيهقي».

وقالَ خالدُ بنُ عبد الله القَسْرِيُّ[1]: العَجَبُ لِمَنْ ظَلَمَ لِغَيْرِهِ كيفَ يُنْصِفُ من نَفْسِهِ؟ والعَجَبُ لِمَنْ أَنْصَفَ مِن نَفْسِهِ كيفَ يظلمُ لغيرِهِ؟

وقال الحسنُ: إن قوماً جَعَلُوا الـزُهْدَ في ثِـيَـابهم، فصارَ صَاحِبُ العَـبَـاءِ بعَبَاءَتِـهِ[2] أَشَدَّ عُجْباً من صاحبِ المُطْرَفِ بمُطْرَفهِ[3].

---

(١) خالد بن عبد الله بن يزيد القسري، أمير العراقين، وأحد الخطباء والأجواد، ولي الكوفة سنة ٨٩هـ للوليد بن عبد الملك، ثم ولاه هشام العراقَيْنِ (الكوفة والبصرة) إلى أن عزله سنة ١٢٠هـ، توفي سنة ١٢٦هـ، الأعلام ٢/ ٢٩٧.

(٢) العباءة: ضرب من الأكسية.

(٣) المِطرَف: رداءٌ من الخزِّ.

المجلسُ الخامسُ والثلاثونَ

مسالةٌ في القرآنِ

سئِلَ عن قولِ اللّهِ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنفال]

فقيلَ: إذا أَخْبَرَ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - بأَنَّهُ يَحْجزُ بَيْنَ المَرْءِ وقَلْبِهِ، فهو غيرُ مُمَكَّنٍ مِنْ إرَادَتِهِ، فلا يَحِقُّ لهُ الثَّوَابُ على طاعتِهِ، ولا العِقَابُ على معصيتِهِ!

والجوابُ عن ذلك من عَشَرةِ أَوْجُهٍ[1]:

أَحَدُهَا: أن يكونَ المعنى: أَنَّ اللّهَ يَحْجزُ بين الكافِرِ وجُرْأَتِهِ، فيَقْذِفُ الرُّعْبَ في قَلْبِهِ، وكما يَفْعَلُ ذلك بالكافرِ يَحُولُ بينَ المؤمنِ وبين خَوْفِه، فيَرْبِطُ الصَّبْرَ على قَلْبِهِ، ويُثَبِّتُ به الأَقْدَامَ إلى قوْلهِ: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ ﴿١٢﴾﴾ [الأنفال]، ويكونُ معنى الآيةِ في الإخبارِ عن حالِ الكافِرِ والمؤمنِ الحَثَّ على المحارَبَةِ، وأَنكم تُحْشَرُونَ إلى اللهِ، فمَنْ قُتِلَ منكم فهو حَيٌّ عِنْدَ اللهِ.

والجواب الثاني: أن يكون المعنى لا تَيْأَسُوا من إيمانِ الكُفَّارِ، وأَنْ يَعُودَ بُغْضُكُمْ لهم حُبّاً، فيُؤَلِّفَ اللهُ أكثرَهُمْ على الإسلامِ، فإنَّ اللهَ يُحْدِثُ للمُبْغِضِ مَحَبَّةً إذا فَعَلْتُمْ شِبْهَهَا، وهو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْۚ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنفال].

والجوابُ الثالثُ: أن يكونَ المعنى: أَنَّ اللهَ يَحْجزُ بينَ المرءِ وبينَ شَهَوَاتِ قَلْبِهِ بالعَقْلِ والعُلومِ التي تَدْعُو إلى مُخَالَفَتِهَا، فإذا أَعْطَاهُ ما يَمْنَعُ شَهَوَاتِهِ عن أن

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٥/١٥٢، وأمالي المرتضى ١/٥٢٦.

تَقُودَهُ إلى معَاصِي اللهِ فقد حَالَ بينهما بحائِلِ عَقلٍ، فلا تَمِيلوا إلى الدَّعَةِ ولا تَحِيدُوا عن المقاتلةِ.

والجوابُ الرابعُ: أن يكونَ المعنى: اللهُ يَحجزُ الكفَّارَ تَخَافُونَـهُ[1] من ظُهُورِهم عليكم، ويُظْهِرُكُمْ عليهم /١٢١و/ فإنه قادِرٌ على أن يَحْجِزَ بينَ الشيئَيْنِ لا يتحاجَزَانِ، وهما المرءُ وقَلْبُهُ، بفَسْخِ العَزَائِمِ، ونَقضِ الصَّرَائمِ، فهو لَطِيفٌ بأن يَمْنَعَهُمْ عن غَلَبَتِكُمْ، ويُذِلَّهُم بحَرْبِكُمْ.

والجوابُ الخامسُ: أن يكونَ المعنى: اللهُ يَحُولُ بالتكيفِ بينَ الإنسانِ وبينَ مُرادِ قَلْبِهِ، لِمَا يَرَى مِن صَلاحِهِ الذي هُوَ مُغَيَّبٌ عنه، فلذلك صَرَفَكُمْ إلى أن تَقْصِدُوا ذاتَ الشَّوْكَةِ من الطائفتَيْنِ، كما قال: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ۝٧﴾ [الأنفال].

والجوابُ السادسُ: أن يكونَ المعنى: أنَّ الله يَـحُولُ بينَ الإنسـانِ وبينَ مُرَادَاتِ قَلْبِهِ وما يُسَوِّفُ به نَفْسَهُ من حُظُوظِهِ بالمَوْتِ الذي يُفَاجِئُهُ، فبادِرُوا إلى الطاعاتِ في حَالِ إمكانِها، فإنكم لا تعلمونَ متى تُسْلَبُونَ القُدْرَةَ عليها.

والجوابُ السابعُ: أن يكونَ المعنى: أَنَّ اللهَ يَسْلِبُ الإنسانَ ما هو أمْلَكُ به، ولا يَمْلِكُ المرءُ شيئاً كما يَمْلِكُ ما في قلبِهِ، وهو لا يَقْدِرُ أن يَحْجِبَهُ عن ربِّه، واللهُ يَحُولُ بينه وبينَ ما يُضْمِرُهُ بِنِسْيَانٍ يُحْدِثُهُ، فيَسْلِبُهُ ما هو أَمْلَكُ الأشياءِ به، فإذا دَعَاكُمْ للجهادِ الذي يُحْيِيكُمْ فأَخْلِصُوا له الإجابةَ، فإنكم إلى اللهِ تُحْشَرُونَ، أَيْ إلى ثوابِ اللهِ تُحْشَرُونَ، والذين كفروا إلى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ.

والجوابُ الثامنُ: أن يكونَ المعنى: أَنَّ اللهَ يَحُولُ بينَ الكافرِ وبينَ هَوَىٰ قَلْبِهِ، وعَادَةِ نَفْسِهِ من الكُفْرِ، بالإيعَادِ بالعِقَابِ، لأن ذلك كالحاجز له عن ذلك،

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الكلمة: تخافونهم.

ويَحُولُ بينَ المؤمنِ وبينَ ما يتنافرُ عنه طَبْعُهُ من كُلَفِ الطاعةِ ومُحَارَبَةِ الآباءِ والإخوةِ، بما يُرَغِّبُ فيه من الثوابِ الأعظمِ والجزاءِ الأشرفِ، فالترغيبُ والترهيبُ كالحاجزَيْنِ، وهما منَ اللهِ تعالى.

والجوابُ التاسعُ: أن يكونَ المعنى: أَنَّ اللهَ تعالى أقربُ إلى المرءِ من قلبِهِ، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق]، أي هو أَمْلَكُ بكم منكم بأَنْفُسِكُم، وتعلمونَ ذلك بما يَفْسَخُ من عزائمكم، ويَنْقُضُ من آرائِكم فلا تَكْتُمُوهُ ما في أَنْفُسِكُمْ، ولا تُظْهِرُوا الإجابةَ إلى محاربةِ أعدائِكم، بمَرَضِ من ضَمَائِرِكُمْ، فإن اللهَ مُطَّلِعٌ على سرائرِكُمْ، وإليه مَرْجِعُكُمْ.

والجوابُ العاشرُ: أن يكونَ أَنَّ القُلُوبَ التي تُودَعُ النِّـفَاقَ، وتُضْمَرُ فيها /١٢١ظ/ مَعْصِيَةُ اللهِ، وتُجْعَلُ مَقَارَّ للكفرِ، اللهُ يَقْطَعُهَا ويَسْلِبُها أَصْحَابَها، ويَحُولُ بينَهم وبَيْنَهَا بتَقْطِيعِها وإِبْلاَئِها، وقَلَّةِ نَفْعِ صَاحِبِها بها، كما قال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ [التوبة]، فالحيلولةُ بينَ المرءِ وقلبِهِ في هذا الوجهِ حقيقةٌ، وفي الوجوهِ التي تقدَّمَتْ مَجَازٌ، لأنَّ المرادَ في جميعها أَنَّهُ يَحُولُ بينَ المرءِ وبينَ ذاتِ قَلْبِهِ، فهو على حَذْفِ المضافِ وإقامَةِ المضافِ إليه مقامَهُ.

مسألةٌ في خَبَرِ الرسولِ عليه السلامُ

سئِلَ عن قولِهِ ـ صلى الله عليه: «لا تَسُبُّوا الريحَ فإنها من نَفَسِ الرحمٰنِ»(١).

فقيلَ: النَّـفَسُ نَسِيمٌ يخرجُ من جَوْفٍ، واللهُ تعالى عَزَّ أن يُنْسَبَ إليه نفَسٌ على هذا الوجهِ!

---

(١) أخرجه النسائي في اليوم والليلة، ينظر: المزي: تحفة الأشراف ١٠/٢٩.

والجوابُ عن ذلك أن يُقالَ: معنى قولهِ: «مِن نَفَسِ الرحمن» أي من الفَرَجِ الذي يَمْنَحُهُ اللهُ خَلْقَهُ، ويختصُّ بعَطِيَّتِهِ عبادَهُ، وهذا يحتملُ وجهَيْنِ[1]:

أحَدُهُمَا: أن يكونَ الفَرَجُ الذي يَمْنَحُهُ أَوْلياءَهُ في الحروب إذا نَفَّسَ عنهم في مَضِيقٍ، بالرياحِ التي تَهُبُّ بالنَّصْرِ لهم، وبالخُذْلانِ على أعْدَائِهم، كما قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴿٩﴾ ﴾ [الأحزاب]، وكذلكَ قالَ عليه السلامُ: «نُصِرْتُ بالصَّبَا، وأُهْلِكَتْ عَادٌ بالدَّبُورِ»[2]. فكانت الصَّبَا مِمَّا نَفَّسَ اللهُ به عن النبيِّ ـ صلى اللهُ عليه أ والدَّبُورُ مِمَّا نَفَّسَ اللهُ به عن هودٍ ـ عليه السلامُ ـ ويُقالُ لكلِّ مَن فُرِّجَ عنه قد نُفِّسَ عنه، ومنه قولُهُ عليه السلام: «إني لأجِدُ نَفَسَ ربِّكم من قِبَلِ اليمنِ»[3]، أي الفَرَجُ الذي فيهِ تَنْفِيسٌ عنكم هو مِن جِهَةِ أهلِ اليمنِ، ومنه قول الشاعر:

فنَفَّسْتُ عن سَمَّيْهِ حَتَّىٰ تَنَفَّسَا ... وقُلتُ لهُ: لا تَخْشَ شَيْئاً ورَائِيَا

أي: فرَّجْتُ عن مَنْخِرَيْهِ، ولهذا يُقال: آعْمَلْ وأنتَ في نَفَسٍ من أمْرِكَ، أي بَيْنَكَ وبينَ المرضِ الذي يَحْجِزُكَ عن العَمَلِ فُرْجَةٌ.

والوجهُ الآخَرُ: أنْ يكونَ المعنى أَنَّ الريحَ تَكْشِفُ الوَبَاءَ، وتُصَفِّي الهواءَ، وتُفَرِّجُ عن الإنسانِ ما هو كالغَمَامَةِ الآخِذَةِ بالكَظْمِ، السَّادَّةِ /١٢٢و/ للمَسَامِّ، ولولا الرياحُ لقَلَّتِ الحياةُ لامتلاءِ الهواءِ بالكثافةِ التي إذا اسْتَنْشَقَهَا الإنسانُ كان سَبَباً لتَلَفِهِ، وكلُّ هواءٍ تُصَفِّيهِ الريحُ وتَجْتَذِبُهُ النَّفْسُ إذا دَخَلَ فإنَّ به الحياةَ،

---

(١) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص٢٦٧ ـ ٢٦٨، وابن فورك: مشكل الحديث وبيانه ص٧٢ ـ ٧٤.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد (المعجم المفهرس ٢/ ١١٠).

(٣) رواه الإمام أحمد ٢/ ٥٤١ (المعجم المفهرس ٦/ ٥٠٨)، وقال العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٢٥١ و ٣٠٤): «قال العراقي: لم أجد له أصلاً»، وأورده بلفظ: «إني لأجد نَفَس الرحمن من قبل اليمن».

فكأنَّهُ عليه السلامُ نَبَّـهَ على عِظَمِ مَوْقِعِهَا من الإنسانِ، وعلى ما يَنْتَفِعُ به من منها جميعُ الحَيَوَانِ.

ثم إنها مَعَ ذلكَ مِمَّا يَكْشِفُ اللهُ به القَحْطَ، ويَجْعَلُها مُبَشِّرَةَ الخِصْبِ، كما قال في مواضع: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۝٤٨﴾ [الفرقان]، وهذا وجهٌ ثالثٌ سِوَى الوَجْهَيْنِ الأوَّلَيْنِ، ويُذكَرُ أنَّ عامَ الرَّمَادَةِ سَكَنَتْ فيه الرياحُ حتى وَرَدَ على عمرَ بنِ الخطابِ ـ رضي الله عنه ـ بما بَشَّرَهُ بما شَاهَدَ من شَعَرَاتٍ على ظهرِ حَيَوانٍ حَرَّكَهَا نَسِيمٌ فَاسْتَبْشَرَ المسلمونَ له.

مسألةٌ نحويةٌ

اختلفَ النحويونَ في فتح لام الاستغاثةِ، نحو قول المُهَلْهِل(١):

يَا لَبَكْرٍ أَنْشُرُوا لي كُلَيْباً ... يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ

فذهبَ البصريونَ إلى أنَّ فَتْحَهَا، وهي لامُ الإضافةِ التي حَقُّها أَنْ تُكْسَرَ إذا دَخَلَتْ(٢) على الأسْماءِ المُظْهَرَةِ إنما هُوَ لِدُخُولِهَا على ما أَشْبَهَ المُضْمَرَ، ووَقَعَ مَوْقِعَهُ بأقترانِ (يا) به، وهذه اللامُ إذا دَخَلَتْ على المُضْمَرَاتِ كانت مفتوحةً، نحو لَكَ وَلَهُ، فكذلكَ إذا دَخَلَتْ على ما أَشْبَهَ المضمرَ.

وقالَ الفرَّاءُ: إنما فُتِحَتْ لأنَّها تُجْعَلُ مع (يا) كالشَّيْءِ الواحدِ، واحتجَّ بقولِ الشاعر:

إذا الداعي المُثَـوِّبُ قالَ يَالاَ(٣)

---

(١) ينظر: شرح ديوان امرئ القيس، مع أخبار المراقسة (طبعة السندوبي) ص٣٠٥، والمعجم المفصل ٣/ ١٩٠.

(٢) في الأصل: خلت.

(٣) عجز بيت لزهير بن مسعود الضبي، وصدره: فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم.
ينظر: الخصائص لابن جني ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، والمعجم المفصل ٦/ ٨١.

وحكىٰ الفرّاءُ أنَّ بعضَهم قالَ: يالَزيدِ، إنما معناهُ: يا آلَ زَيْـدٍ، فحُذِفَتِ الهمزةُ والتقىٰ ألفانِ ساكنتانِ، فحُذِفَتْ إحْدَاهُما لالتقاءِ الساكنَيْنِ، فبَقِيَ يا لَفلانٍ[1].

فأما حُجَّةُ البصريين فهي أَنَّ اللامَ لامُ الإضافةِ، والمعنى دُعَائي لك أو اسْتِغَاثَتِي بكَ، وهذه اللامُ إذا دَخَلَتْ على المظهرِ كانت مكسورةً، وأَصْلُها الفتحُ على ما يذكرُهُ النحويونَ في فتحِ الحروفِ المفردةِ التي تَجِيءُ لمعنًى، نحو واوِ العطفِ وفائِهِ، ولامِ الابتداءِ، وألفِ الاستفهام، وإنما عُدِلَ به عن الفتحِ إلى الكسرِ فلعَارِضٍ، والكسرُ في هذه اللامِ عندَهم إنَّما /١٢٢ظ/ هُوَ لِيَفْرُقَ بينَ لامِ الإضافـةِ وبينَ لامِ الابتداءِ، إذا قُـلْتَ: إنَّ هذا لِزيدٍ، وإنَّ هذا لَزيدٌ، فإذا وقعَ بعدَ اللامِ المضمرُ عادتْ إلى أَصْلِهَا، وهو الفتحُ فقلتَ: إنَّ هذا لَهُ، وإنَّ هذا لأَنْتَ، وإنَّ هذا لَهُوَ، فلَمْ يُحْتَجْ إلى التَّفْرِقَةِ بينَ اللامَيْنِ، فزالَ السَّبَبُ الذي من أَجْلِهِ كُسِرَتْ لامُ الإضافةِ، فعَادَتْ إلى الأَصْلِ، وهو الفتحُ، والمنادَى واقعٌ مَوْقعَ المضمرِ بوقوعهِ في الخطابِ، والخطابُ يكون بالأسماء المضمرةِ، فإذا ضَامَّها (يا) قَوِيَ سَبَبُهَا بالمضمرِ لاقترانِ ما يُخَصِّصُهَا بالخطابِ بهِ، ففُتِحَتْ للدلالةِ على أَنَّ هذا الظاهِرَ قَوِيُّ الشَّبَـهِ بالمُضْمَرِ.

وأمَّا حُجَّةُ الفراءِ فهي أَنَّ (يا) واللامَ حرفانِ قد رُكِّبَا تركيبَ الشيءِ الواحدِ، ومِن أَصْلِهم إذا جُعِلَ الشيئانِ شيئاً واحداً أنْ يُـبْـنَىٰ آخِرُهما على الفتحِ، قال: فالفتحُ في اللامِ من أجل ذلك، لا مِن أجل ما ذَهَبَ إليه البصريونَ من شَبَـهِ الاسمِ بالمضمرِ.

وهذا الذي ذَهَبَ إليه ضعيفٌ جداً لا يَصِحُّ، لأنه موافقٌ في أنَّ اللامَ تَجُرُّ، وأن الجارَّ معَ المجرورِ كالشيءِ الواحدِ، ولا تُرَكَّبُ كلمتانِ تركيبَ الشيءِ الواحدِ

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٠٩/٢ ـ ١١٠.

وإحْدَاهُمَا مُضَافَةٌ، ولأنْ يُقالَ إنَّ اللامَ مَجْعُولةٌ معَ الاسم الذي مَعَها كالشيءِ الواحدِ أَوْلَى، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ، ولا حُجَّةَ لهم في البيتِ الذي أَنْشَدَهُ، وهو:

إذا الداعي المُثَـوِّبُ قالَ: يا لا

لأنَّ اللامَ هُنَاكَ مُكْتَـفَى بها من الكلمةِ التي هي فيها، كما قال:

قُـلنا لها: قِفِي لنا قالتْ قَافْ لا تَحْسَبِي أَنَّا نَسِينا الإيجَافْ[1]

وأَمَّا حُجَّةُ مَنْ قال: إن الأَصْلَ يا آل، فهي أَنَّ لامَ الإضافةِ لا تُفْتَحُ عندَ دُخُولِها على المُظْهَرِ، قال: والعادةُ جاريةٌ أنْ تكونَ الاستغاثةُ بحَيٍّ من الأَحْيَاءِ، وقَبِيلةٍ من القبائلِ، فالأَصْلُ يا آلَ فُلاَنٍ، وحَذَفَ الهَمْزَ تخفيفاً في الكلمَتَيْنِ إذا تلازَمَتا [وهو][2] كثيرٌ في كلامِهم، نحو قولِهم: وَيْلُمِّهِ.

وهذا القولُ قد ضَعَّفَهُ مَنْ حَكَاهُ، وهو الفَرَّاءُ، وضعَّفَهُ من جِهَةِ اللفظِ والمعنى، فأما جِهَةِ اللفظِ فحَذَفَ حرفَيْنِ مِنَ الاسمِ، وهو (آلٌ) لم يَبْقَ منه غيرُ اللامِ، وأَمَّا جِهَةُ المعنى فَهِيَ أَنَّ /١٢٣و/ القَاصِدَ يَقْصِدُ الاستغاثة برجلٍ واحدٍ، فيُـدْخِلُ عليه اللامَ، فيقولُ يا لزيدٍ، ولا يَـقْصِدُ آلَهُ، ثم إن الآلَ والأَهْلَ متقاربانِ في المعنى، فلو كان المرادُ هذا لجُوِّزَ أهلٌ مكانَـهُ، وللكلامِ مُتَّسَعٌ في نَصْرِ المذاهبِ الثلاثةِ، والاحتجاجِ لها وعليها، وفيما ذكرنا كِفَايَةٌ، والسلامُ.

---

(١) لسان العرب (وقف)، والمعجم المفصل ١١/٧٩.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

بيْـتُ مَعْنًى

مَتَىٰ تَنظُرْ بعقْلِكَ في البَرَايا رَأَيْتَ المُطْلَقِينَ مِنَ الشَّنَاقَىٰ

الشَّنَـاقَىٰ العَلائِقُ، وهي ما عَلِقُ في حِبَالةِ الصَّائِدِ مِنَ الصَّيْدِ، يُقَالُ: أُشْنُـقِتِ الظبيةُ، إذا أُغْلِقَتْ، ومنه قولُ الشاعرِ:

مَـنَـاتِـيـنُ أبْـرَامٌ كأنَّ أكُـفَّـهُـمْ أكُفُّ ضِبَابٍ أُشْنِقَتْ في الحَبَائلِ[1]

وقالَ آخرُ:

الشِّرْكُ يا نَـزَّالُ غيرُ مَحْمُودِ لكَ الشَّنَـاقَىٰ ولِـيَ المَفاسِيدُ[2]

فالشَّنَاقَىٰ العَلائقُ، والمفاسيدُ التي قَطَعَتِ الحِبَـالَةَ فَأَفْلَـتَتْ.

والمعنى: ما أفلتَ فذَهَبَ جَعَلْتَـهُ لِـي، وما عَلِقَ في الحِبَالةِ ونَشِبَ جَعَلْتَـهُ لِنفسِكَ، وهذا شِرْكٌ غيرُ مَحْمُودٍ، أي شِرْكَةٌ.

ومعنى البيتِ الأوَّلِ أنَّكَ إذا نَظَرْتَ إلى الخَلْقِ بعينِ عَقْلِك رَأَيْتَ مَنْ كان في صُورةِ المُطْلَقِ مِنْ حِبَالةِ المَوْتِ، كَمَنْ قَدْ نَشِبَ فيها، لأنَّهُ غيرُ مُفْلِتٍ منها، وإنْ تَـنَفَّسَ الأجَلُ بَيْنَـهُ وبَـيْنها، فهو كما قال طَرَفَةُ:

لَعَمْرُكَ إنَّ الموتَ ما أخْطَأ الفَتَى لكالطِّوَلِ المُرْخَىٰ وثِنْيَاهُ في اليَدِ[3]

أي الموتُ في حَالِ إخْطَائِهِ الإنسانَ وتَعَلُّقِهِ به، كالحَبْلِ الذي يُشَدُّ في إحْدَى قَوَائِمِ الدَّوَابِّ لتُسَامَ في المَرْعَىٰ، فلا يكونُ تَصَرُّفُها دَلاَلَةً على أنها مُطْلَقَةٌ، لأنَّ صَاحِبَ الحَبْلِ متى أحَبَّ جَذْبَها إلى نَفْسِهِ، إذ كان ثِنْيَا الحَبْلِ في يَدِهِ.

---

(١) أساس البلاغة (ضبب، نشق) ولسان العرب (ضبب ، نشق) والمعجم المفصل٦/٣٥٨، وفيها: أَكُفُّ ضباب أُنْشِقَت...

(٢) ينظر: ابن قتيبة: كتاب المعاني الكبير ص٧٧٦، وفيه: لك النشاقَىٰ، وفي لسان العرب (نشق): «ويقول الصائد لشريكه: لي النشاقى ولك العلاقى».

(٣) ديوان طرفة ص٤٣، والمعجم المفصل ٢/٤٧٩.

مَثَـلٌ

أَنْ تُوجَعَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُوجِعَ

يضْرَبُ مَثَلاً لمَنْ يُفْجَعُ بعزيزٍ عليه، فيُقال: لأنْ تكونَ الفجيعةُ لكَ خيرٌ من أن تكونَ الفجيعةُ بك، وهو كما قال الشاعر: /١٢٣ظ/

ولَقَدْ أقولُ لِذِي الشَّمَالةِ إذ رَأَىٰ ... جَزَعِي ومَنْ يَذُقِ الفَجيعةَ يَجْزَعِ

إنْ تَبْـقَ تُفْجَـعْ بـالأحِبَّـةِ كُلِّهِـم ... أو تُـدْرِكِ الأيـامُ إنْ لم تُـفْـجَـعِ[1]

يريدُ إنْ تأَخَّرَتْ مُدَّتُكَ عن مُدَدِ أَهْلِكَ وعَشِيرتِكَ فإنَّكَ لا محالةَ تُفْجَعُ بهم، ويَلْحَقُكَ الوَجَعُ لِفَقْدِهِم، أو تُسْقِطُكَ الأيَّامُ إنْ لم تُؤَخَّرْ.

وقالَ بعضُ مَنْ عَزَّىٰ أخاهُ: لَلْمُصِيبَـةُ في غَيْرِكَ لكَ ثَوَابُها خيرٌ من المُصِيبةِ في نَفْسِكَ لِغَيْرِكَ أَجْرُها.

ودخل العباسُ بن الحسن[2] على الرشيدِ، وقد بَايَعَ لمحمدٍ وعبد الله الأمِينِ والمأمونِ، فقال:

لا قَصَّرَا عنها ولا بَـلَغَـتْـهُمَـا ... حَتَّى تَطُولَ على يَدَيْكَ طِوَالُها

وهذا أحسنُ ما يُـهَنَّـأُ به في هذا الحالِ.

ويجوزُ أن يُضْرَبَ المَثَلُ الأَوَّلُ في غير هذا المعنى، وهو أن يكونَ المعنى إن تُظْلَمْ خيرٌ مِنْ أنْ تَظْلِمْ.

وقد يُـرْوَى: أن تُـوجِـعَ خيرٌ من أن تُـوجَعَ، وهذا على طريقة العرب في

---

(١) ينظر: كتاب العين ١/ ٢٣٥، والمعجم المفصل ٤/ ٢٧٣.

(٢) العباس بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب، قال ابن حزم (جمهرة أنساب العرب ص٦٧): «كان العباس هذا من صحابة الرشيد».

قولهم في المَثَلِ الآخَرِ: رَهَبُوتَىٰ خيرٌ مِنْ رَحَمُوتىٰ[1]، أي لأَنْ تُرْهَبَ خيرٌ من أن تُرْحَمْ.

ومِنْ ضَوَالِّ الحِكَمِ

روِيَ عن عبدِ اللهِ بن مَسْعُودٍ أَنّه قال: واللهِ الذي لا إله إلاَّ هُوَ، ما على الأرضِ من نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إلاَّ والمَوْتُ خَيْرٌ لها من الحياةِ، إن كان بَرّاً فاللهُ تعالى يقول: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾﴾ [آل عمران]، وإن كان فاجِراً فإن اللهَ يقول: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ﴿١٧٨﴾﴾ [آل عمران].

وقال أبو العتاهية[2]:

لا تَنْسَ سَاعَتَكَ الكُبْرىٰ إذا نَزَلَتْ ... وقَدْ تكَنَّفَكَ الأَحْبَابُ عُوَّادَا
وَقُلْ لِبَاكِيَةٍ تَبْكِي مُعَدِّدَةً ... لَتَضْحَكِنَّ وإنْ أَكْثَرْتِ تَعْدَادَا
ويَوْمَ تُوصِي بأطرافٍ مُكَسَّرَةٍ ... لا تَسْتَطِيعُ لِمَا أَوْصَيْتَ إشْهَادَا

وقيلَ لبعضهم: مالكَ لا تطلبُ الدنيا، فقال: مَنْ خَافَ السؤالَ عن الشكرِ طابَ نفساً عن النِّعَمِ.

وقالَ ابنُ عباسٍ: ما انتَفَعْتُ بكلامِ أَحَدٍ انْتِفَاعِي /١٢٤و/ بكلامٍ كَتَبَهُ إليَّ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، عليه السلامُ: كَتَبَ: أمَّا بَعْدُ فإنَّ المَرْءَ [يَسُرُّهُ][3] دَرَكُ ما لم يَكُنْ لِيَفُوتَهُ، ويَسُوؤُهُ فَوْتُ ما لم يَكُنْ لِيُدْرِكَهُ، فَما نِلْتَ من دُنياكَ فلا

---

(١) الميداني: مجمع الأمثال ١/٢٨٨، والزمخشري: المستقصى ٢/١٠٧.

(٢) أبو العتاهية: إسماعيل بن القاسم، شاعر مكثر، وكان جيد القول في الزهد والمديح، توفي سنة ٢١١هـ، الأعلام ٢/٣٢١.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

تُكْثِرْ بِهِ فَرَحاً، وما فَاتَكَ منها فلا تَأسَ عليه جَزَعاً، وليكنْ فَرَحُكَ بما نِلْتَ مِن آخِرَتِكَ، وأَسَفُكَ على ما فاتَكَ منها، واْجْعَلْ هِمَّتَكَ فيما بَعْدَ الموتِ.

وقال لبيدٌ العامريُّ:

لا تُصْبِحَنَّ ولا تَنَمْ في مَضْجَعٍ ... والمَوْتُ يُصْبِحُ غَادِياً ويَؤُوبُ

إلاّ كأنكَ قَدْ دَعَاكَ وإنما ... طَرَفُ الحياةِ منَ المَمَاتِ قريبُ(١)

ووَصَفَ واصفٌ الدنيا فقال: هي المحبوبَةُ التي لا تُحِبُّ أَحَداً، والمَلْزُومَةُ التي لا تَلْزَمُ أَحَداً، يُوَفىٰ لها فَتَغْدِرُ، ويُصْدَقُ لها فتَكْذِبُ، بَيْنَا هِيَ تَخْدِمُ صَاحِبَها إذ جَعَلتْهُ خَادِماً، وبَيْنَا هِيَ تُضْحِكُهُ إذْ أضْحَكَتْ منهُ، تَعْقِدُ التاجَ على رَأْسِهِ غُدْوَة، وتُعَفِّرُهُ في التُّرَابِ عَشِيَّةً، تُحَبِّبُ إلى أهْلِهِ اليومَ، وتُحَبِّبُ إليهم بُعْدَهُ غداً، والسلام.

أُنْشِدَ(٢):

بأيِّ الخُلَّتَيْنِ عَلَيْكَ أُثْنِي ... فإني عِنْدَ مُنْصَرَفي مَسُولُ

أَبِالحُسْنَىٰ وليسَ لها ضياءٌ ... عليَّ، فمَنْ أُصَدِّقُ ما أقولُ

أم الأُخرى ولَسْتَ لها بأهْلٍ ... وأنْتَ لكلِّ مَكْرُمَةٍ فَعُولُ

[وأُنْشِدَ] في صِفَةِ بئرٍ:

إني هُدِيتُ لِنعْمَةٍ مكنوزةٍ ... فأَثَرْتُهَا من تُرْبَةٍ وصَفَاتِ

بئرٍ كأنَّ رشاءَها في قَعْرِهَا ... سَمْرَاءُ قَدْ رُكِزَتْ على مِرآتِ

---

(١) لم أجده في ديوان لبيد، نشرة د. حنا نصر (طبعة دار الكتاب العربي ط٢) ولا في ديوانه نشرة إبراهيم جزيني (طبعة دار القاموس الحديث ـ مكتبة النهضة).

(٢) وردت الأبيات الثلاثة باختلاف يسير في عيون الأخبار لابن قتيبة ٣/ ١٨٢.

كافورةِ الصَّيْفِ التي تحيَا بها　　منَّا النفوسُ وجَمَّةُ الشهواتِ
طَـوَّقْتُهـا حَجَـراً ولـو أَنْصَفْتُهـا　　طـوَّقْتُهـا بفَـرَائِـدِ اللبَّـاتِ

آخِرُ كِتَابِ المجالِسِ
والحمدُ للّٰهِ رَبِّ العَالَمِين
وصَلَوَاتُهُ علىٰ سَيِّدِنا محمدٌ النبِيِّ الأُمِّيِّ الطاهِرِ

مصادر الدراسة والتحقيق

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، لأحمد بن عبد الغني الشهير بابن البناء الدمياطي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٢- أساس البلاغة، لمحمود بن عمر الزمخشري، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٩٩٦م.

٣- أسرار التكرار في القرآن، المسمى (البرهان في توجيه متشابه القرآن) لتاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة.

٤- إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٥- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٦- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ط٣، عالم الكتب ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٧- الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط١١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٥م.

٨- أمالي القالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، ط٢، دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٩- أمالي المرتضىٰ، لعلي بن الحسين العلوي الملقب بالشريف المرتضىٰ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ =١٩٥٤م.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١١- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١٣- البيان في عَدِّ آي القرآن، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٤- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٥- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ط١، على نفقة محمد أفندي شابندر من أعيان بغداد، مطبعة كردستان العلمية بمصر، ١٣٢٦هـ.

١٦- تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف، ليوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط٢، الدار القيمة بمباي ـ الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٧- تفسير الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، لمحمد بن عمر الرازي، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٨- تفسير الطبري المسمَّى جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر ١٤١٥هـ = ١٩٩٥ .

١٩- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٠- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢١- الحماسة البصرية، تأليف صدر الدين علي بن الحسين البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، ط٣، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٢- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٣- خلق الإنسان، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي، تحقيق كامل سعيد عواد، منشور في مجلة (زانكو) المجلة العلمية لجامعة صلاح الدين في أربيل المجلد (٨) العدد (١) ص (٢٣٩ ـ ٢١٩).

٢٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٥- درة التنزيل وغرة التأويل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٢٦- ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت ١٩٩٢م.

٢٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو)، تحقيق محمد حسن آل ياسين ١٩٨٢م.

٢٨- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط٧، بيروت ١٩٨٣، وطبعة دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٩- ديوان الأفوه الأودي، ضمن الطرائف الأدبية، صححه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق عزة حسن، دار الثقافة، ط٢، دمشق ١٩٧٢م.

٣١- ديوان تأبط شراً (ثابت بن جابر)، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٤.

٣٢- ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.

٣٣- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

٣٤- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس)، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت ١٩٨١م.

٣٥- ديوان أبي حية النميري (الهيثم بن الربيع)، تحقيق يحيى الجبوري، دمشق ١٩٧٥.

٣٦- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس، بيروت ١٩٥٩م.

٣٧- ديوان ذي الإصبع العدواني (حرثان بن محرث)، جمع وتحقيق عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الدليمي، الموصل ١٩٧٣م.

٣٨- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ١٩٨١م.

٣٩- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين)، جمع وتحقيق راينهرت فاييرت، بيروت ١٩٨٠م.

٤٠- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط٢، بيروت ١٩٨٠م.

٤١- ديوان زهير بن أبي سلمى (شرح أبيات أبي العباس ثعلب)، دار الكتب، القاهرة ١٩٦٤م.

٤٢- ديوان الشمَّاخ بن ضرار، طبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.

٤٣- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت ١٩٨٠م.

٤٤- ديوان عبدة الطبيب، تحقيق يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد ١٩٧١م.

٤٥- ديوان عدي بن الرقاع، جمع وشرح حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٠.

٤٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة (شرحه) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس ١٩٨٨م.

٤٧- ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩١م.

٤٨- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢، بيروت ١٩٨٣م.

٤٩- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت.

٥٠- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، ط٢، دار صادر، بيروت ١٩٦٧م.

٥١- ديوان قيس بن الملوح، رواية أبي بكر الوالبي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٥٢- ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م.

٥٣- ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧م.

٥٤- ديوان الكميت (شعره)، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٩م.

٥٥- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، الكويت ١٩٨٤.

٥٦- ديوان المتلمس (جرير بن عبد المسيح)، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة ١٩٦٨م.

٥٧- ديوان متمم بن نويرة، تأليف ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م.

٥٨- ديوان ابن ميادة (شعره)، جمع وتحقيق حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.

٥٩- ديوان النابغة الجعدي (شعره)، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٦٤م.

٦٠- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.

٦١- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، ط١، دار الفكر، بيروت ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٦٢- شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.

٦٣- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة.

٦٤- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٦٥- شرح جمل الزجاج، لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٦٦- شرح ديوان امرئ القيس، ويليه أخبار المراقسة وأشعارهم، جمع وتحقيق حسن السندوبي، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٦٧- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف عبد الله بن بري، تحقيق عبيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٨٥م.

٦٨- شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الحياة، بيروت.

٦٩- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر ١٩٧٧م.

٧٠- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، دار الفكر ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٧١- صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط٣، بيروت ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٧٢- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي، القاهرة ١٩٧٢م.

٧٣- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

٧٤- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٧٥- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق برجشتراسر، القاهرة ١٩٣٢م.

٧٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، حيدر آباد ـ الهند ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م.

٧٧- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٧٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٧٩- الكامل في التاريخ، لعز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير، دار صادر، بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٨٠- الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، ط١، بيروت ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٨١- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان، الملقب بسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

٨٢- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للحافظ نور الدين علي ابن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٨٣- كشف الخفاء عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ اسماعيل ابن محمد العجلوني،ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٨٤- كشف الظنون، لحاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، استانبول ١٩٤١م - ١٩٤٣م.

٨٥- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للشيخ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، حيدر آباد، الهند ١٣١٢هـ.

٨٦- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، طبعة بولاق.

٨٧- مبادئ اللغة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي، تحقيق محمد حسنين شاه، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٨٢م.

٨٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٨٩- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت.

٩٠- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٩١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بتارو دانت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٩٢- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧ .

٩٣- مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٩٤- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٥- معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيىٰ بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

٩٦- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج، بيروت ١٩٧٣م.

٩٧- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

٩٨- معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي، طبعة دار المأمون.

٩٩- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د.اميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠١- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، نشره أ.ي.ونسنك، مكتبة بريل ـ ليدن ١٩٣٦م.

١٠٢- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط١، بيروت ١٩٩١م.

١٠٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٨٠هـ.

١٠٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط١، بيروت ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٠٥- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، بيروت.

١٠٦- المقتضب في النحو، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٠٧- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبيري، تحقيق محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٠٨- المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، ط١، القاهرة ١٩٥٤م.

١٠٩- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن الجزري، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

١١٠- النهاية في غريب الحديث، للمبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي.

فهـارس الكتـاب

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- فهرس الأشعار.

٤- فهرس الأمثال.

٥- فهرس المسائل النحوية.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة الفاتحة	الصفحة
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦)﴾	١٨، ٣٥
سورة البقرة	
﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ (٢)﴾	٤٦
﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤)﴾	٦٦
﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١٥)﴾	٦٦، ٣٥٨
﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ (١٨)﴾	١٣١
﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً (٣٠)﴾	٣١٠
﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ (٣٠)﴾	٣١٠
﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (٣٦)﴾	٢٧٧
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ (٦٣)﴾	٣١١
﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ (٩٠)﴾	١٣٤
﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ (١١٢)﴾	١٩٢
﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦)﴾	٢٥٧
﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا (١٤٨)﴾	٣٣٠
﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي (١٥٠)﴾	٢٠٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١٦١)﴾	١٩٨
﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ (١٩٤)﴾	٦٧، ٣٦٢

﴿ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾ ﴾ ٧٧

﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ ﴾ ٨٧

﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ ﴿٢٣٧﴾ ﴾ ٥٠

﴿ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴿٢٥٨﴾ ﴾ ٩٩

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى . . . لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ ﴿٢٦٠﴾ ﴾ ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١

﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ ﴿٢٨٣﴾ ﴾ ١٠٩

﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ . . . ﴿٢٨٤﴾ ﴾ ١٠٨، ١١١، ١١٤

﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ . . . وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ ١١٢

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ . . . عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ ١٠٨، ١١١،
١١٢، ١١٤

٣- سورة آل عمران

﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ﴿٢﴾ ﴾ ٤٤

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ ﴿٦﴾ ﴾ ١٢٣

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ . . . إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ ١١٨، ١٢٢

﴿ وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ ٦٧

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ . . . غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ ١٩٢

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴿١١٠﴾ ﴾ ١٢٧

﴿ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ ﴿١١٠﴾ ﴾ ١٢٨

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴿١١٨﴾ ﴾ ١٠٩

﴿ هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴿١١٩﴾ ﴾ ١٠٩

﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ . . . مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ ١٩٨

﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ ﴾ ١٣٥

﴿ لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴿١٢٧﴾ ﴾ ١٣٥

﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦

﴿ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴿١٢٨﴾ ﴾ ١٣٥، ١٣٦

﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴿١٢٩﴾ ﴾ ١٣٧

﴿ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴿١٣٥﴾ ﴾ ١٣٧

﴿ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ ﴿١٥٤﴾ ﴾ ١٣٧

﴿ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ ﴿١٥٤﴾ ﴾ ١٣٧

﴿ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ ﴿١٥٩﴾ ﴾ ١٤٦

﴿ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ ﴿١٧٨﴾ ﴾ ٣٧٧

﴿ ۞ لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ . . . مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿١٨٦﴾ ﴾ ١٥٧

﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٨﴾ ﴾ ٣٧٧

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ﴿٢٠٠﴾ ﴾ ١٥٧

٤- سورة النساء

﴿ وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ . . . نَصِيبٞ مِّمَّا ٱكۡتَسَبۡنَۚ ﴿٣٢﴾ ﴾ ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨

﴿ أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ . . . مُّلۡكًا عَظِيمٗا ﴿٥٤﴾ ﴾ ١٦٦

﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ . . . ﴿٧٨﴾ . . . مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ ﴿٧٩﴾ ﴾ ١٧٦، ١٧٩

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴿٨٠﴾ ﴾ ١٨٠

﴿ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾ ﴾ ١٧٦، ٣٠٣

﴿ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ ﴿٨٣﴾ ﴾ ١٨٨

﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ. . . إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ ١٨٦
﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ ١٢٨
﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ. . . ﴿١٢٣﴾ . . . وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ ﴾ ٣١٨
﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾ ٢١٠
﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴿١٢٩﴾ ﴾ ٢٢٥
﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ ﴾ ١٢٨
﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ﴿١٤٠﴾ ﴾ ٦٦
﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴿١٤٢﴾ ﴾ ٦٧
﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴿١٥٩﴾ ﴾ ٢٥٨
﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ. . . وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾ ﴾ ١٩٧
﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴿١٧١﴾ ﴾ ١٢٣
﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴿١٧١﴾ ﴾ ١٧٣، ١٧٤

٥- سورة المائدة

﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ ﴿٣﴾ ﴾ ٢٠٦
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴿٣﴾ ﴾ ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩
﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴿٣﴾ ﴾ ٢٠٧
﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴿٦﴾ ﴾ ٢١٦، ٢١٨
﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴿١٩﴾ ﴾ ٣٠٥
﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴿٢٤﴾ ﴾ ٢٤٦
﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ ﴿٢٩﴾ ﴾ ١٣٤

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴿٣٨﴾ ﴾ ٩١

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴿٤٨﴾ ﴾ ٣٥

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴿٦٧﴾ ﴾ ١٩٤

﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ . . . عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ ٢٤٧

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ . . . وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ ٢٤٣

﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴿١٠٣﴾ ﴾ ١٧٣

﴿ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ ٣٠٤

٦- سورة الأنعام

﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴿٢﴾ ﴾ ٣٠٦

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ . . . يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ ٢٥٦

﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ ﴿٣٤﴾ ﴾ ٢٥٦

﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ﴿٧٦﴾ ﴾ ٢٦٦

﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ . . . عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴿٩٣﴾ ﴾ ١٩٨

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ ﴿٩٨﴾ ﴾ ٢٧٥

﴿ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ﴿١٢٨﴾ ﴾ ٢٨٥، ٢٨٦

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ ٢٨٥، ٢٨٧

﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴿١٤٨﴾ ﴾ ٢٤٦، ٣٤٦

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى . . . ﴿١٦٢﴾ . . وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ ٢٩٣

٧- الأعراف

﴿ الٓمٓصٓ ﴿١﴾ ﴾ ٤٣

﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ (٦) ﴾	١١٩، ٣٠٣
﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ (٧) ﴾	٣٠٥
﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ (١١) ﴾	٣١٠
﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (١٩) ﴾	٢٤٦
﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ (٢١) ﴾	٣٥٨
﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ (٣٤) ﴾	٣٠٥
﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ . . . جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ (٣٧) ﴾	٣١٧
﴿ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ (٤٦) ﴾	٣٢٥
﴿ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ (٤٦) ﴾	٣٢٨
﴿ أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ (٤٩) ﴾	٣٢٨
﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ . . . جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ (٥٣) ﴾	١٢١
﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ (٥٤) ﴾	١٣٧
﴿ ۞ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا (٨٨) ﴾	٣٣٤
﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا (٨٩) ﴾	٣٣٥
﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٢١) رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ (١٢٢) ﴾	١١٩
﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ . . . فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (١٢٣) ﴾	١١٩
﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ . . . وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ (١٢٧) ﴾	٣٤٤
﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ . . . بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ (١٣١) ﴾	١٧٦
﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ (١٣٣) ﴾	٢٤٠
﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ (١٤٦) ﴾	٣٥٠
﴿ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا (١٤٦) ﴾	٣٥١

﴿ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴿١٥٦﴾ ﴾ ٢٤٦

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ءَادَمَ . . . قَالُوا بَلَىٰ ﴿١٧٢﴾ ﴾ ١٧٠، ٢٧٦

﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ ٣٥٩

﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ . . ﴿٢٠١﴾ . . ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ ٣٥٨

٨- سورة الأنفال

﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴿٧﴾ ﴾ ٣٦٩

﴿ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴿١٢﴾ ﴾ ٣٦٨

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا . . . وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ ١٨، ٣٦٨

﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴿٦٠﴾ ﴾ ٣٢٩

﴿ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا . . . وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴿٦٣﴾ ﴾ ٣٦٨

﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴿٦٦﴾ ﴾ ٢٠٧

٩- سورة التوبة

﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴿٣﴾ ﴾ ٢٤٤

﴿ [وَقَالَتِ الْيَهُودُ]: عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴿٣٠﴾ ﴾ ١٥٨

﴿ [وَقَالَتِ النَّصَارَى]: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴿٣٠﴾ ﴾ ١٥٨

﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ . . . فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ ١٨١

﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ . . . وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا ﴿٣٧﴾ ﴾ ١٤١

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ . . . إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ ١٨١

﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴿٦٧﴾ ﴾ ١١٣

﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا . . . وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾ ﴾ ٣٧٠

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤) ﴾ ١٠٠

﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ (١٢٤) ﴾ ﴿ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ (١٢٥) ﴾ ٣٥١

١٠- سورة يونس

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ (٢) ﴾ ٨١

﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ
قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ . . . إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ (١٥) ﴾ ١٣٥

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ (٢٢) ﴾ ٢١٧

١١- سورة هود

﴿ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ (٨٠) ﴾ ١٠٢

﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ (١١٢) ﴾ ٢٤٦، ٣٤٦

١٢- يوسف

﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا (٢٩) ﴾ ٣٠٠

﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ (٣٣) ﴾ ١٠٣

﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ (٥٠) ﴾ ١٠٤

﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ (٥٣) ﴾ ١٤٢

﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ . . . إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ (٧٠) ﴾ ٢٤٩

١٣- سورة الرعد

﴿ الٓمٓر (١) ﴾ ٤٣

﴿ ۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ (٥) ﴾ ٨٠

﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ (١٠) ﴾ ١١٠

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ ٥٧
﴿ يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ (٣٩) ﴾ ٣٠٧

١٤- سورة إبراهيم

﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ (٣٤) ﴾ ٧٨
﴿ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى (١٠) ﴾ ٣٠٧

١٥- سورة الحجر

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ (٩) ﴾ ٦١
﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ (٤٢) ﴾ ٣٦٠
﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٩٢) عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٩٣) ﴾ ١١٩، ٣٠٣

١٦- سورة النحل

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ (٧١) ﴾ ١٦٨
﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ (٨٩) ﴾ ٣٧
﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ . . . وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ (١٠٣) ﴾ ٤٨
﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ (١٢٦) ﴾ ٦٨

١٧- سورة الإسراء

﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا (٩٧) ﴾ ١٣٠
﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا (١١٠) ﴾ ٢١٢

١٨- سورة الكهف

﴿ لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا (٩٣) ﴾ ١٧٦

١٩- سورة مريم

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا (٦٩) ﴾ ٢١١

﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا (٧١) ﴾ ٢٩٦، ٢٩٧

٢٠- سورة طه

﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ (٧٠) ﴾ ١١٩

﴿ زُرْقًا (١٠٢) يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ (١٠٣) ﴾ ١٣٠

﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ (١١٥) ﴾ ١١٣

﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ (١٢١) ﴾ ١١٣

﴿ وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ (١٢٤) . . . وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا (١٢٥) ﴾ ١٣٠

٢١- سورة الأنبياء

﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ (٦٣) ﴾ ٢٤٩، ٢٥١

٢٢- سورة الحج

﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ (٧٥) ﴾ ١٢٨

٢٣- سورة المؤمنون

﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ (٢٠) ﴾ ١١٦

﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ (٤٣) ﴾ ٣٠٥

٢٥- سورة الفرقان

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ (٤٥) ﴾ ٣٢٩

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ (٤٨) ﴾ ٣٧٢

٢٧- سورة النمل

﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ (٤) ﴾ ٣٠٧

﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ (٤٧) ﴾ ٧٢

﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ (٨٨) ﴾ ٢٨٣

٢٨- سورة القصص

﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي (٣٨) ﴾ ٣٤٤

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ (٥٦) ﴾ ١٣٥

﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ (٧٨) ﴾ ٣٠٣

٣٠- سورة الروم

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا . . . ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ (٣٠) ﴾ ١٦٩

٣٢- سورة السجدة

﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ . . . أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ (٥) ﴾ ١١٩

٣٣- سورة الأحزاب

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا (٩) ﴾ ٣٧١

﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ (٣٥) ﴾ ١٩١

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ (٧٢) ﴾ ٣٦١

٣٤- سورة سبأ

﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ (١٠) ﴾ ٢٣٨

٣٥- سورة فاطر

﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ (١١) ﴾ ٣٠٧

٣٦- سورة يس

﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ . . . بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ ٣٠٣

﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴿٧٨﴾ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ﴾ ١٢٠

٣٧- سورة الصافات

﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ ٨٠

﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ ﴾ ٣٥

﴿ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ ﴾ ٢٤٩

٣٨- سورة ص

﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾ ﴾ ٢١٧

٣٩- سورة الزمر

﴿ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ ﴿٦﴾ ﴾ ٢٧٦

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴿٣﴾ ﴾ ٨٠

﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ ٣٠٣

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴿٤٦﴾ ﴾ ٢٨٠

﴿ ۞ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا . . . هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ ١٠١

﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ ١٣٠

٤٠- سورة غافر (المؤمن)

﴿ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ ٧٨

﴿ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ ٢٦٩

٤١- سورة فصلت

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ ﴿٢٦﴾ ﴾ ٥٦

﴿ وَٱلْغَوَٰفِيهِ ﴾ ١٦١

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى ﴾ ٢٦٧

٤٢- سورة الشورى

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ ﴾ ١٤٧

﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ ٦٧

﴿ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ ٤٨

٤٣- سورة الزخرف

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ١٧٠

﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ ٣٢٦

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ ١٨٧

٤٤- سورة الدخان

﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ ٦٩

٤٧- سورة محمد ﷺ

﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ . . . وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ ٣٤

﴿ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ ٢٨٦

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ﴾ ٣٦، ١٠٠

٤٩- سورة الحجرات

﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ . . . وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾ ٣٠٧

﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ ١٩١

٥٠- سورة ق

﴿ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ ٨٠

﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ٣٧٠

٥١- سورة الذاريات

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ١٧١

٥٥- سورة الرحمن

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ١١٩، ٣٠٣، ٢٠٤

﴿ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾ ٣٠٤

٥٦- سورة الواقعة

﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ۝ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴾ ٦٤

﴿ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ ٣٠٦

٥٧- سورة الحديد

﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ . . . ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ ٧٠

٥٩- سورة الحشر

﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ . . . مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ٦٠

٦٠- سورة الممتحنة

﴿ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ . . . فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ ١٠٩

٦١- سورة الصف

﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ ١٢٧

٦٣- سورة المنافقون

﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ ٣٠٥

٦٤- سورة التغابن

﴿ وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴿١١﴾ ﴾ ٣٦

٦٥- سورة الطلاق

﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿٣﴾ ﴾ ٧٨

٦٦- سورة التحريم

﴿ فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا ﴿١٢﴾ ﴾ ٣١٣

٦٧- سورة الملك

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟: بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ ﴿٩﴾ ﴾ ١٣١

٦٨- سورة القلم

﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ ﴾ ٣٣٦

٧٠- سورة المعارج

﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ ﴾ ١١٩

٧١- سورة نوح

﴿ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿٤﴾ ﴾ ٣٠٦

٧٢- سورة الجن

﴿ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ . . ﴿١﴾ . . فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ﴿٢﴾ ﴾ ٢٦٠

﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ ٥٥، ٢١٠

٧٣- سورة المزمل

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴿١﴾ ﴾ ١٩٤

٧٤- سورة المدثر

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ ﴾ ١٩٤

٧٧- سورة المرسلات

﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ ﴿١٧﴾ كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ ٢٨٦

٧٩- سورة النازعات

﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ ٣٤٤، ٣٤٥

٨٣- سورة المطففين

﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴿٣﴾﴾ ٢٨٣

﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ ٦٨

٩٠- سورة البلد

﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ ٢٦٨

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

أول الحديث	رقم الصفحة
أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم	٣٤٦
آخرجوا بنا من هذا الوادي فإن فيه شيطاناً نكره قربه	٢٦٠
إذا كان [الطاعون] ببلد أنتم به فلا تخرجوا منه. . .	٧٠
أرجعن مأزورات غير مأجورات	١٤٠
ازهد في الدنيا يحبك الله. . .	٣٦٦
أسفروا بالفجر	٣٤٧
أعور جعد هجان أزرق. . .	٢٨٧
أُعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامَّة. . .	١٣٨، ١٤٠
أكثر منافقي أمتي قراؤها	٥٩
أكلفوا من العمل ما تطيقون. . .	٣٥٢
ألا أُخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة. . .	١٩٩
أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر	٣٣٧
إنَّ الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً	٣٧، ٣٩
إن أمَنَّ الناس عليَّ بنفسه وماله أبو بكر. . .	٢٠٩
إنَّ الله تبارك وتعالى أمرني بتسع: بالإخلاص في السر والعلانية. . .	٣٤١
إن الله خلق آدم على صورته	٣١٣
إن الله سبحانه يضحك إلى ثلاثة: رجل قام في جوف الليل. . .	٣٢٠
إن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى	٣٤٠

إن هذا القرآن نزل بحزن... ١٥١
«إنها جن خلقت من جن» ٢٥٩
إني لأجِدُ نَفَس ربكم من قبل اليمن ٣٧٢
إني منزل عليك كتاباً لا يغسله الماء ٦٢
أول الأوقات رضوان الله وآخر الأوقات عفو الله ٣٤٨
برئت إلى كل خليل من خله ولو كنت متخذاً خليلاً... ٢٠٨، ٢٠٩
بكِّروا بصلاة المغرب ١٦٢
بيع الحكم وقطيعة الرحم ١٥١
تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة... ١٨٢
تعوَّذوا بالله من شر السامَّة والعامَّة والحامَّة ١٤١، ١٤٢
حديث أم زرع ٢٢٠
خير أمتي القرن الذي بُعِثْتُ فيه ٣٧
[الدجال] أعور جَعْدٌ هجان أزرق كأن رأسهُ أَصَلَةٌ... ٢٨٧
ذروها ذميمة ٧٢
رأيتُ ربي في أحسن صورة، فقال: يا محمد، فقلتُ: لبيك... ٣٢٩
رأيت رسول الله ﷺ على ناقته وهو يقرأ... ٢٧٨
رَوَىٰ عكرمة عن ابن عباس أنه حضره فمرَّ طائر فصاحَ... ٢٢١
رُوِيَ أنه عليه السلام أتاه مجذوم ليبايعه... ٧٢
زينوا القرآن بأصواتكم ٢٧٨
سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: دُلَّنِي على عمل يحبني له الله، ويحبني له الناس، فقال: ازهد... ٣٦٧

سئل رسول الله ﷺ مَن أحسن الناس صوتاً بالقرآن... ٢٧٨
شكونا إلى رسول الله ﷺ الرمضاء فلم يُشكنا ٣٤٧
الشؤم في ثلاثة: المرأة والدار والدابة ٧٠
صِلَةُ الرحم تزيد في العمر ٣٠٥
صِلْ رحمك أزدْ في عمرك ٣٠٥
عَجِبَ ربكم من ألكم وقنوطكم ٨١
عَجِبَ ربكم من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل ٨١
عُفِيَ لهذه الأمة عن نسيانها وعما تحدث به أنفسها ١١٢، ١١٤
عمالكم أعمالكم ٢٨٧
فإذا في يمناه الخلد وفي يسراه النعيم ١٢٩
فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد ٦٩، ٧١
قد أُعطي مزماراً من مزامير آل داود ١٥٣
كان أهل الجاهلية يقولون: الشؤم في ثلاثة: المرأة... ٧٣
كان عليه السلام يحب الاسم الحسن والفأل الصالح ٧٥
كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه... ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠
كنت لك كأبي زرع ٢٢٠، ٢٣٦
لا تسبوا الريح فإنها من نَفَس الرحمن ٣٧٠
لا تفضلوني على يونس بن متىٰ ولا تخايروا بين الأنبياء ٣٣٦
لا عدوى ولا طيرة ٦٩، ٧٠
لا عدوى ولا هامة ولا صفر ١٣٨
لا قطع فيما دون ربع دينار ٩٠

لا يبقى بَرٌّ ولا فاجرٌ إلا دخلها فتكون على المؤمن برداً وسلاماً. . . ٢٩٨

لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان. . . ٢٦٨

لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن. . . ١٩١

لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار. . . ٢٩٥

لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار. . . ٢٩٦

لا يوردن ذو عاهة على مُصِحٍّ ٧١، ٧٣

لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده. . . ٩٠

لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن ١٥٣

لما قالت أم حبيبة: اللهم متعني بأبي أبي سفيان وبأخي معاوية، قال ﷺ:
سألتِ في آجال مضروبة. . . ٣٠٦

لم يقل إبراهيم عليه السلام قط شيئاً لم يكن إلا ثلاثاً. . . ٢٤٩

لو جُعِلَ القرآن في إهاب ثم أُلقي في النار ما احترق ٥٨

لو دعيت إلى ما دعي إليه يوسف لأجبت ١٠٤

لو كان هذا القرآن في إهاب ما مسته النار ٥٨

لو لبثت ما لبث يوسف في السجن ثم جاءني الداعي لأجبته ١٠٤

ليس منا مَن لم يتغنَّ بالقرآن ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠

ما من أحد حفظ القرآن ثم نسيه إلا لقي الله وهو أجذم ١٢٩

ما من مولود إلا يولد على هذه الملة ١٧٣

مثل أُمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره ٣٧، ٣٨

المرء على دين خليله فلينظر من يخالَّ ٢١٠

مَن أَحبَّ أن ينسأ الله في عمره فليصل رحمه ٣٠٦

مِن أشراط الساعة: بيع الحكم، وقطيعة الرحم... ١٥٣
مَن ترك الحيات خشية الثأر فليس منا ١٤٢
من حمل علينا السلاح فليس منا ١٤٩
مَن غسَّل واغتسل يوم الجمعة، ثم بكَّر وابتكر ١٥٩
مَنْ قرأ ثلث القرآن أُعطي ثلث النبوة... ٤٨
مَن لم يأخذ من شاربه فليس منا ١٤٩
من همَّ بحسنة و لم يعملها كتبت له واحدة... ١٢٣
نحن أحق بالشك من إبراهيم ورحم الله لوطاً ١٠٢
نُصرتُ بالصَّبا وأُهلكت عادٌ بالدَّبور ٣٧١
النقبة تكون بمشفر البعير فتجرب الإبل.. فما أعدى الأول ٦٩
نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في أعطان الإبل ٢٥٩
نية المؤمن خير من عمله ١٢٣
هذا جبل يحبنا ونحبه ٣٦١
يُحشر الناس حفاة عراة غرلاً بُهْماً ١٢٩
يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كليهما يدخل الجنة... ٣١٩

ثالثاً: فهرس الأمثال

المثل	رقم الصفحة
إذا قلق الخُرْتُ فأنظر بديلاً	١٨٥
أذنبت ذنبَ مَن قَرَىٰ جَعَارِ	٣٦٥
أَرْخِ يديك واسترح، إن الزناد من مَرْخ	٢٠٤
أرغوا لها حُوَارَها تقرّ	٢٥٤
أسقِ رقاشِ إنها سقاية	٣٢٤
أعيا فزده نَوْطاً	٣١٦
أقدح بدفلىٰ في مَرْخ، ثُمَّ شُدَّ بَعْدَ أو أَرْخ	٢٠٥
أنْ تردَ الماءَ بماءٍ أكيسُ	٢٧٤، ٣٤٠
أنْ تُوجَعَ خيرٌ من أن توجِعَ	٣٧٥
أنْ توجِعَ خيرٌ من أن تُوجَعَ	٣٧٥
إنَّ الأَحَصَّيْنِ شرُّ المال والعدد	٨٦
إنَّ على أُختك تطردين	٣٣٣
إنك لا تهدي المتضال	٢٧٢
إن اللئيم إذا سألته هكع	٧٧
إنّما حوتاً تقامس	١٥٦
إنَّ ماءَكم هذا ماءُ عناق	١٩٥
إنْ يكُ ضباً فإني حِسْلُه	٣٣٣

باءَت عَرار بكُحْل	١٣٣
بُؤْ بشسع نعل كليب	١٣٤
جزاهُ جزاءَ سنمار	٣٦٦
الحديد بالحديد يُفْلَحُ	٣٣٣
جِرَّة تحت قِرَّة	٢٩٢
حرِّك لها حِشاشها تَحنَّ	٢٥٤
الحريص يصيدك لا الجواد	٢٨٣
حسبك ما بلغك المحل	٣٤٠
الذئب والنعجة في سقيفة	٣٠٢
رب خفير لم تُخْفَرْ به	٣٥٦
ربَّ خفير لم يُخفَّرْ	٣٥٦
رَهبوتى خيرٌ من رَحموتىٰ	٣٧٧
شر الرأي الدبري	١٢٦
صار شأنه شويناً	١٤٥
ضجَّ فزده نوْطاً(وقراً)	٣١٦
عَرِّض للكريم ولا تباحث	٢٠٤
عطاءُ الرضف غيرُ ندى الكرام	١١٨
عند النطاح يغلب الكبش الأجم	٣٠٢
عهدي بك وشأنك شوين	١٤٥
عينه فُراره	٢١٤
فُلَّ مِخفارُك عن أصلاده	٢٦٥

في كل شجرة نارٌ واستمجد المرخ والعفار ٢٠٦
قد جرجر العود فزده ثقلاً ٣١٦
قد يلحق النحيض بالمنحوض ١٦٤
قُضِيَتْ حاجةٌ وافقت هوًى ٢٨٤
كل أزبَّ نفور ٤٢
كل فرات نحوه شريعة ٦٥
كل قابٍ من قوبته ٣٣٣
لا تجد الشعفاء ما يخشى الأزب ٤٢
لا تنطح جماء ذات قرن ٣٠٢
لا خير في رأي ـ أتاك ـ عاقبٍ ١٢٦
لا ذنب لي قد قلت للقوم استقوا ٢٧٣
لا يحمل الجازعُ ثـقْلَ الجائز ٥٣
لقي منه أُذني عناق ١٩٦
لم يُحْرَمْ مَن فُصِدَ له ١٧٥
ليس عبدٌ بأخ ٣٥٦
ليس لمسحاتك عندي طين ٢٦٥
ما أذنبت إليه إلا ذنب صُحْر ٣٦٦
ما كل مَن ضعفته بعاجز ٩٧
من كل شيء تحفظ أخاك إلا من نفسه ٢٧٣
ناديت منه فزعاً لا يفزع ١٠٧
نالَ منه العَناقة ١٩٥

هدنة على دخن	٢٩٢
هذا التصافي لا تصافي المِخلَبِ	٢٤١
هل تلد الحية إلا الحية	٣٣٣
يا رب نبيذ في الكَرْم	٣٠٩
يكفيك ما بلغك المحل	٣٤٠

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز

القافيـة	اسم الشاعر	الصفحة
خلائِـه	أبو النجم	٩٤
أنوائِه	أبو النجم	٩٤
دلائِه	أبو النجم	٩٤
أغضبا	(جرير)	١٢٠
يضطربُ	ذو الرمة	٤١
ذنَبُ	—	٢٨٢
زرنبُ	(بعض بني تميم)	٢٢٨
ذنوبُ	—	٣٣٥
كروبُ	—	٣٣٥
ركوب	—	٣٥٧
تذوب	—	٣٥٧
يؤوب	لبيد	٣٧٨
قريبُ	لبيد	٣٧٨
فيجيبُ	—	٣١٤
لغريبُ	(ضابئ البرجمي)	٢٤٥
تشيبُ	—	١٣٣
تطيبُ	(المخبل السعدي)	١٥٢
والأثابُ	—	٢٦٤
الصلابُ	—	١٤٣

السرابُ	—	١٤٣
تعاتبُ	—	٢١٣
الكواكبُ	(الأخنس التغلبي)	١٥٥
المساربُ	كثيّر	٩٥
حالبُ	كثيّر	٩٥
جادبُ	كثيّر	٩٥
سبائبُهْ	(ذو الرمة)	٢٤٠
وغاربُهْ	(الأخطل)	١٧٥
اجتنابُها	أبو ذؤيب	٦٤
وعن شربِ	—	٣٥٥
عَذْبِ	—	٢١٧
مصعبِ	—	٢٤٠
فاذهبي	عنترة	٦٣
الألبابِ	(عبد الله بن الحجاج الثعلبي)	١٣٤
وعتابي	(ضمرة النهشلي)	١٦٠
يعسوبِ	(سيار الأباني)	٤١
الشواطبِ	قيس بن الخطيم	٢٣٣
الغالبِ	—	١٧٥
الركائبِ	—	٣٣٩
وعَمَّتِ	(العجاج)	١٤٢
وسمَّتِ	(العجاج)	١٤٢
وصفاتِ	—	٣٧٨
مرآتِ	—	٣٧٨

الشهواتِ	—	٣٧٩
اللبَّابِ	—	٣٧٩
تهملجُ	(التابغة الجعدي)	٢٨٣
المشجَّجِ	—	٣٤٩
خوالج	—	٢٠٤
بَـرَحْ	الأعشى	٦٥
بَـرَحْ	أبو دؤاد	٦٢
قُـزَحْ	أبو دؤاد	٦٢
ورُمْحَا	—	٢١٩
نبجَحُ	الراعي النميري	٢٣١
ملوَّحُ	(جَران العَوْد)	٢٤٦
تروَحُ	—	١٦٥
فاستراحوا	سعد بن مالك	٢٩٨
مطرحِ	(عروة بن الورد)	٣٤٢
منجحِ	(عروة بن الورد)	٣٤٣
السرداحِ	—	٢٥٤
تقدَّدَا	—	١٨٤
لِتفصدا	الأعشىٰ	١٧٥
تغمدا	(ابن مقبل)	٢٨٢
قوَدا	—	١٦٤
عوادا	(أبو العتاهية)	٣٧٧
تعدادا	(أبو العتاهية)	٣٧٧
إشهادا	(ابو العتاهية)	٣٧٧

الفردُ	(حسان بن ثابت)	٣١٦
الأسود	النابغة الذبياني	٦٣
المفاسيدُ	—	٣٧٥
جَدُّهُ	—	٣١٢
الأَبَدِ	—	١١٧
القحْدِ	—	٣٥٥
مفسدِ	طرفة	٧٧
دونَ غدِ	النابغة الذبياني	٣٦
المتوقدِ	طرفة	٢٨٨
بالتجلدِ	كثير	١٣٩
في اليدِ	طرفة	٣٧٥
ولا تُمْدِي	—	١٦٣
الفؤادِ	—	١٩٦
الخرائدِ	مُزَرِّد	٣٢٢
انعصرْ	(أبو النجم)	١٧٥
تبتكرْ	(امرؤا القيس)	١٦١
بالظهُرْ	طرفة	١٥٥
ما أرى	—	٢٢٦
فقرا	—	٣٤١
بأحمرا	—	٢٤٠
انتظارا	الأعشى	١٨٥
البريرا	الكميت	٣٢٣
تراهُ	—	٣٣

ميسَّرُ	—	١٧٤، ٢٦٤
الصَّفَرُ	(مختلف فيه)	١٤١
مِنْقَرُ	عوف بن الخرع	٢٦٤
وسخبَرُ	عوف بن الخرع	٢٦٤
يذْكرُ	زهير	٣١٤
والخَمْرُ	الفرزدق	٢١٩
عُمَرُ	(جرير)	٢٩٨
مُغْوِرُ	تأبط شراً	١٥٤
ولا صابرُ	—	١٦٠
الحوافر	—	١٥٤
نواكرُ	الشمَّاخ	٣٢٦
الفرارُ	مهلهل	٣٧٢
الثبورُ	—	٧٣
كثيرُ	—	٧٣
بشيرُ	—	٧٣
أميرُ	—	٩٧
حبورُ	—	٩٧
حاجرُهْ	—	٩٧
تحاذرُهْ	—	٩٧
فرارُهُ	—	٢١٥
غبارُهُ	—	٢١٥
ونارُهُ	—	٢١٦
مزدارُدُ	—	٢١٦

أنهارُها	—	٢٦٥
محفارُها	—	٢٦٥
وجارُها	—	٢٦٥
مخبرِ	—	٢٦٣
بسخبرِ	—	٢٦٣
على النشرِ	—	٢٩٢
الشزرِ	—	٢٩٢
الفجرِ	(مالك بن نويرة)	١٩٤
مُيَسَّرِ	—	٢٦٤
بِكْرِ	—	١١٨
الدهرِ	—	١١٧
والواترِ	الأعشى	١٦٣
للمسافرِ	كعب بن زهير	٣٣٢
قاهرِ	كعب بن زهير	٣٣٢
المشافرِ	(الفرزدق)	١٤٤
أمِّ عامرِ	—	٣٦٥
الدرائرِ	—	٣٦٥
وأظافرِ	—	٣٦٦
شاكرِ	—	٣٦٦
ثميرِ	—	٢٥٣
النسورِ	—	٥٢
نهيسْ	الأفوه الأودي	١٤٤
أُقامسُ	—	١٥٧

تقامسُ	—	١٥٦
ضُروسُ	—	١٣٣
معكوسُ	المتلمس	٢٠٣
يا لميسُ	—	٢٤٦
لبَّاسِ	—	٢٩٢
بأخلاسِ	—	٢٩٢
الناسِ	—	١٣٣
القناعيسِ	جرير	٥٣
الحُوشِ	رؤبة	٢٦٠
الدلامصا	الأعشى	١٨٢
بياضِ	—	١٤٥
غاضِ	—	١٤٥
يمضي	أبو خراش	٣٤٢
مَذَّاعْ	—	٢٧٢
فيرتاعْ	—	٢٧٢
الإرضاعْ	—	٢٧٢
لا تُرَعْ	[تراجع قافية : هم هُمُ]	٢٣٦
ضواجعا	—	٣١٥
لنفزعا	الكلحبة اليربوعي	١٠٨
رَضَعَا	(الأعشى)	٢٣٤
مُوَضَّعَا	—	٣٠٢
ليلةً مَعَا	متمم بن نويرة	١٠٧
يجزعُ	(أبو ذؤيب الهذلي)	٣٤١

الموضَّعُ	—	٣٠١
مجمَّعُ	(مجمع بن هلال)	١٨١
(تقنعُ)	أبو ذؤيب الهذلي	٣٤٢
الضلوعُ	—	٣٤٣
ولا يروعُ	—	٣٤٤
يجزَعِ	—	٣٤١
لم تُفْجَعِ	—	٣٧٦
وكلٍّ ناعي	(الأجدع بن مالك الهمداني)	٣٦٤
وندَّعي	—	٣٦٥
قافْ	—	٣٧٤
الإيجافْ	—	٣٧٤
ونأتلفُ	—	٢٤٦
تُعْلَفُ	—	٢٢٨
وارفِ	ذو الرمة	٢٠٤
الأعرافِ	جرير	٣٢٦
مِدَقْ	رؤبة	١٤٤
الطرُقْ	رؤبة	٢٥٣
وَهَقَا	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٧٩
إفلاقا	أبو دؤاد	١٨٥
الشناقْ	—	٣٧٥
تفهقُ	الأعشى	٢٠٠
أُطيقُ	العباس بن مرداس	٢٧٩
الخثارم		٧٤

شِقاقِ	(بشر بن أبي حازم)	٢٤٣
بالعَناقِ	(ذو الخرق الطُّهويُّ)	٣٥
الطريقِ	—	٢٣٨
خازقِ	—	٣٦٤
العراكِ	—	١٣٢
أَسَلْ	(عروة بن حزام)	٢٥٢
الأَجَلْ	(عروة بن حزام)	٢٥٢
قد أكلْ	—	٢٨٩
بعد نَهَلْ	—	٢٨٩
ونَسَلْ	—	٢٨٩
الأَصَلْ	—	٢٨٩
الجمَلْ	—	٢٨٩
أو تَقِلْ	—	٣١٥
المنجدل	—	٣١٥
أمحلا	أبو النجم	١٢٦
خبّلا	أبو النجم	١٢٦
أوَّلا	—	١٢٥
ما خوَّلا	—	١٢٥
قال يا لا	(زهير بن مسعود الضبي)	٣٧٢، ٣٧٤
أُثالا	ابن أحمر	٣٦٣
الأمثالا	(جرير)	٧٧
قذالا	ذو الرمة	٢٠١
مقالا	الحطيئة	٣٤
سبيلا	جرير	٢٠٩

الخليلا	—	٣٠١
الزوائلا	(ابن ميادة)	٨٥
هُذَلُ	عمرو بن شأس	٣٢٣
تُـرَحَّلُ	—	٢٧١
الوعلُ	الأعشى	٢٦٥، ٣٠٢
يفعلُ	—	١٠٧
يَمَلُّوا	—	٣٥٢
النزولُ	—	٣٣٩
مَسُولُ	—	٣٧٨
أقولُ	—	٣٧٨
فَعُولُ	—	٣٧٨
وَصُولُ	—	٣٠١
تحليلُ	(عبدة بن الطبيب)	٢٩٦
الفصيلُ	—	٣٠٩
ونائلُهْ	الأخطل	٢٩٨
جُفالها	—	٨٤
طوالُها	—	٣٧٦
الهوجلِ	أبو كبير الهذلي	٢٦١
وانزلِ	—	٣٣٩
التنقلِ	—	٣٣٩
ونهشل	أبو النجم	٩٤
المُعزلِ	—	٨٦
تُسْهِلِ	—	٨٦
الوصلِ	جرير	١٠٦
الأثقل	أبو النجم	٦٧
المحْمَلِ	أبو كبير الهذلي	٢٣٤

الخالي	امرؤ القيس	٨٥
الحبائلِ	—	٣٧٥
الأخائلِ	—	٣٢٣
ثم عَمّْ	طرفة	٢٠٩
حاتِمْ	—	٧٤
الأشائِمْ	—	٧٤
بدائِمْ	—	٧٤
محطما	—	١٦٠
مظلما	—	١٥٥
وتَسْلَمَا	(حميد بن ثور الهلالي)	١٠٧، ٣٤٢
أن يُلاما	—	٢٣٦
اللهم ما	—	٢٧٠
والسَّلِمَهْ	(بجير بن غنمة)	١٦٤
أو مُلِمُّ	(أبو الأسود الدؤلي)	١٤٠
أدهمُ	—	٢٧٣
هُمُ هُمُ	أبو خراش الهذلي	١٧٧، ٢٦٨
لا تُهَوَّمِ	—	٢٨١
السّلامُ	—	١٦٢
الكرامُ	—	١٦٣
إظلامُ	النابغة	١٥٥
ولا محرومُ	(الأخطل)	٢١١
والتسليم	—	٢٠٥
رميمُ	(أبو حية النميري)	٨٥
قديم	(أبو حية النميري)	٨٥
الليا ميمُ	—	٢٨٢
المنيمُ	—	٢٤١

بأشأمِ	الأعشى	٦٥
بالدمِ	(امرأة من طيئ)	١٣٤
دَمِي	(كبشة بنت معدي كرب)	٢٤٠
ومُخرِمِ	الفرزدق	٢٩٧
مُهَضَّمِ	عنترة	١٩٥
المنعمِ	عنترة	٢١٤
بالفمِ	—	٢٥٧
في السُّلَّمِ	—	٣٠٩
يلملمِ	—	٣٣٢
الإكامِ	—	١٨٤
وهَامِ	لبيد	١٣٩
لأقوامِ	النابغة	٢٣٧
الدَمنْ	—	٢٩١
أو دِمَنْ	الأعشى	٢٩١
ونائمه	—	٢٨٣
حَوْدَيْنْ	خطام المجاشعي	٩٣
لقاحَيْنْ	خطام المجاشعي	٩٣
برَغْدَيْنْ	خطام المجاشعي	٩٣
تجمعنا	(عمر بن أبي ربيعة)	١١٥
ينبرينا	—	٢٠٤
أن تكونا	ابن الأحمر	١٦٣
مستكينا	ابن الأحمر	١٦٣
الجاهلينا	عمر بن كلثوم	٦٨
تغانيا	—	١٤٨
التغنٍّ	الأعشى	١٤٨
تغني	النابغة	١٥٠

ولستَ مني	النابغة	١٥٠
اسقوني	(ذو الإصبع العدواني)	١٩٤
المعين	—	٢٢٥
الكثبانِ	—	٣٦٢
رآني	(قيس بن الملوح العامري)	٣٦٢
فدعاني	(قيس)	٣٦٢
زمانِ	(قيس)	٣٦٢
الحَدَثانِ	(قيس)	٣٦٢
مِعَاها	(عدي بن الرقاع)	٢٥٣
يكفيها	—	٣٤١
أنت فيها	—	٣٤١
جائيا	—	٢٤٥
ورائيا	—	٣٧١
كما هيا	(زفر بن الحارث الكلابي)	٢٩٢

خامساً: فهرس الأعلام

الصفحة

إبراهيم (بن يزيد) النخعي ٨٠

أحمد بن عبيد (بن ناصح) ٢٢٧

ابن أحمر (عمرو بن أحمر الباهلي) ١٦٣، ٣٦٣

الأخطل (غياث بن غوث) ٢٩٩

الأخفش (سعيد بن مسعود) ٤٧، ٤٨، ٥٤، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٢، ١٨٣، ٢٥٣، ٣٠٨، ٣٣٠

الأشعث بن قيس بن معدي كرب الكندي ١٤٥

الأصمعي (عبد الملك بن قُريب) ٥٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٨١، ٣١٥

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) ١٣٩، ٢٢٨

الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) ٢٤٠

الأعشى(ميمون بن قيس) ١٤٨، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠١، ٢٦٥، ٢٩١، ٣٠٢

الأعمش (سليمان بن مهران) ٢٨٧

أبو أُمامة الباهلي (صُدَيّ بن عجلان) ٥٩

امرؤ القيس بن حجر الكندي ٨٥

أُمية بن خلف ٣٢٧

ابن الأنباري (محمد بن القاسم) ٥٨، ٥٩، ٦٠، ١٧٠، ١٧١، ٢١١، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٩٨

أنس بن مالك ٧٣، ١٧٢
بُجير ١٣٣
بُسْر بن أرطاه ٢٠٦
أبو بكر (الصديق) ٢١٠، ٣٣٠
أبو بكر بن عياش السراج ١٦٢، ٢١٣، ٢٦١، ٢٦٢
بلال (بن رباح) ٣٢٧
تأبط شراً (ثابت بن جابر) ١٥٤
جابر بن عبد الله (الأنصاري) ٢٩٨
الجرمي (صالح بن إسحاق) ٢٣٩
ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) ٥٤
جرير (بن عطية الخطفي) ٥٣، ٧٦، ٧٧، ١٠٦، ٣٢٦
أبو جعفر المنصور (عبد الله بن محمد بن علي) ٢٤٣
أبو جهل)عمرو بن هشام) ٢٥٨، ٣٢٧
الحارث بن هشام ١٣٧
أو حازم (سلمة بن دينار) ٣٤٢
أم حبيبة (رملة بنت أبي سفيان) ٣٠٥
حذيفة (بن اليمان) ٣٢٧
الحسن البصري ٤٥، ٨٩، ١١٣، ٢٠٧، ٢٧٧، ٣٦٧
الحسن (بن علي بن أبي طالب) ١٣٨، ١٤٠، ٢٦٣
الحسين (بن علي بن أبي طالب) ١٣٨، ١٤٠، ٢٦٣
خالد بن عبد الله القسري ٣٦٦
خبّاب بن الأرت ٣٤٦
أبو خراش (خويلد بن مرة الهذلي) ١٧٧، ٢٣٧، ٣٤٢

خطام المجاشعي ٩٣
الخليل (بن أحمد الفراهيدي) ٩٥، ١٠٥، ٢١٢، ٢٣٩، ٣٣٧، ٣٣٨
ابن دريد (محمد بن الحسن) ٢٣٦
أبو دؤاد (جارية بن الحجاج) ٦٣، ١٨٤
أبو ذؤيب (خويلد بن خالد الهذلي) ٦٤، ٣٤١، ٣٤٢
ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٤١
الراعي (عُبيد بن حُصين النميري) ٢٣١
الربيع بن أنس ٥٦
رجاء بن حيوة ٥١، ٢٥١
رؤبة (بن العجاج) ١٤٤
الزجاج (إبراهيم بن السري) ٤٤، ٦٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٩٤
زفر بن الحارث ٢٩١، ٢٩٢
زهير (بن أبي سلمى) ٤٦، ٣١٣
زيد بن أسلم ٤٥
زيد بن عمرو بن نفيل ١٨٦
السدي (اسماعيل بن عبد الرحمن) ١٣٥، ٢٥٧
ابن السراج (محمد بن السري) ١٦٢
سعد (بن أبي وقاص) ١٤٩
سعيد بن جبير ٨٩، ٩٠
ابن السكيت (يعقوب بن اسحاق) ٢٣٠، ٢٣٣
سلمان (الفارسي) ٣٢٧
ابن السماك (محمد بن صبيح) ٣٤٣، ٣٥٦
أم سلمة (هند بنت سهيل) ١٦٨

سيبويه (عمرو بن عثمان) ٩١، ١٠٥، ١١٥، ١١٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٣، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤

السيرافي (الحسن بن عبد الله) ٣٠٠

شريح (بن الحارث القاضي) ٨٠، ١٤٥

الشعبي (عامر بن شراحيل) ٥٤، ٣٤٢

شفيق (بن ثور السدوسي) ٧٠

الشماخ (بن ضرار) ٣٢١، ٣٢٥

أبو صالح (باذام مولىٰ أم هانئ) ٢٥٧

صفوان بن أُمية ١٣٧

صهيب (بن سنان) ٣٢٧

الضحاك (بن مزاحم) ٩٨، ١١٠، ١٤٧، ٢٥٩

طاووس (بن كيسان) ٨٩، ٢٧٨

الطبري (محمد بن جرير) ٥٧

طرفة (بن العبد) ٧٧، ١٥٥، ٢٨٨

طلق بن حبيب ٢٧٨، ٣٦٣

عائشة (أم المؤمنين) ٥٨، ٧١، ٨٨، ١١٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥

أبو العالية (رفيع بن مهران) ٤٥

العباس بن الحسن (العلوي) ٣٧٦

العباس بن مرداس ٢٧٩

عبد الحميد الكاتب ٢٤٣

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ١٩٠
عبد الرحمن بن زنجلة ١١
أبو عبد الرحمن السلمي (عبد الله بن حبيب) ٤٣
عبد الله بن حجاج ١٣٤
عبد الله بن عباس ٤٣، ٤٤، ٦٨، ٧٢، ٧٨، ٨٩، ٩٨، ١٠١، ١٢٢، ١٦٧، ١٨٩، ٢٢١، ٢٥٩، ٢٦٨، ٣٢٦، ٣٧٧
عبد الله بن علي ٢٤٣
عبد الله بن عمرو بن العاص ١٠١
عبد الله بن المبارك ١٧٠
عبد الله (المأمون) ٣٧٦
عبد الله (بن مسعود) ٢٧٧، ٣٧٦
عبد الله بن المقفع ٢٤٣
أبو عبيد (القاسم بن سلاَّم) ١٧، ١٢٩، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٦٩، ١٧٠، ٢٢٧، ٢٣٠
أبو عبيدة (معمر بن المثنى) ٤٨، ٥٤، ١٤١، ٢٣١، ٢٤١
أبو العتاهية (اسماعيل بن القاسم) ٣٧٧
عتبة بن غزوان ٢٣٢
عطاء ١٠١
عكرمة (مولى ابن عباس) ٧٢، ٢٢١
علي (بن أبي طالب) ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٥٧، ٢٥٨
عمار بن ياسر ٣٢٧
عمر بن الخطاب ١٣٧
ابن عمر (عبد الله) ١٣٧، ٢٧٨

عمرو بن شأس ٣٢٣
أبو عمرو بن العلاء ٢١٥، ٢٣٩، ٣٤١
عمرو بن كلثوم ٦٨
عنترة (بن شداد العبسي) ٦٣، ٢١٤
عوف بن (عطية) الخرع ٢٦٤
عيسى بن عمر ٢٣٩، ٣٧٣، ٣٧٤
أبو الفاختة ٥٤
الفراء (يحيى بن زياد) ٤٦، ١٧٣، ١٧٧، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٧٠، ٢٧١، ٣١٤،
٣٧٢
الفرزدق (همام بن غالب) ٢٦٢، ٢٩٨
قتادة (بن دعامة) ٥٤، ٢٥٧، ٢٧٦
ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) ١٩، ٥٨، ٥٩، ١٢٩، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١،
٢٢٧، ٢٨٨، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣١٢
قس بن ساعدة ١٨٦
قطرب (محمد بن المستنير) ٤٦، ٥٦، ٢٦٧
قيس بن الخطيم ٢٣٤
ابن قيس الرقيات (عبيد الله) ٢٧٩
أبو كبير الهذلي ٢٣٤، ٢٦١
كثير بن شهاب ١٣٤
كثيِّر (بن عبد الرحمن) ٩٤، ١٣٩
الكسائي (علي بن حمزة) ١٧٣، ١٧٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣١٣
كعب بن زهير ٣٣٢
الكلحبة اليربوعي (هُبيرة بن عبد الله) ١٠٧

كليب (بن ربيعة) ١٣٤
الكميت (بن زيد) ٣٢٣
ابن كيسان (محمد بن أحمد) ٣٤٧
لبيد (بن ربيعة العامري) ١٣٩، ٣٧٧
المازني (أبو عثمان بكر بن محمد) ٤٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٥، ١١٧، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٩٣
مالك بن دينار ٢٨٧
المبرد (محمد بن يزيد) ٢٠١، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤
المتلمس (جرير بن عبد العزى) ٢٠٣
متمم بن نويرة ١٠٧
مجاهد (بن جبر المكي) ٤٨، ٨٩، ١٠٩، ٢٧٦، ٣٢٦
محمد الأمين (العباسي) ٣٧٦
محمد بن الحسن ١٦٩
محمد بن عبد الله الخطيب (مؤلف الكتاب) ٥، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٣، ٣٥
محمد بن كعب (القرظي) ٢٥٨
محمد بن المنكدر ١٠١
مُزَرِّد (بن ضرار) ٣٢١
مسروق (بن الأجدع) ٩٠
المسيب (بن علس) ٢٦٤
مقاتل (بن سليمان) ٦٩
منصور بن عمار ٣٥٦

مهلهل (عدي بن ربيعة) ٥٢، ١٣٣، ٣٧٢
أبو موسىٰ الأشعري (عبد الله بن قيس) ١٥١
ميمون بن مهران ٢٥١
النابغة (زياد بن معاوية) ٦٤، ١٥٠، ١٥٥، ٢٣٨
ناجية بن كعب ٢٥٧
أبو النجم العجلي (الأغلب بن عمرو) ٦٧، ٩٤، ١٢٦
هارون الرشيد ٣٥٦، ٣٧٦
أبو هريرة (عبد الرحمن بن صخر) ٧٠، ٧١، ١٤٠، ٢٩٧
همام بن مُرَّة ٥٢
الهيثم بن عدي ٢٣٤
الوليد بن المغيرة ٣٢٦
يونس (بن حبيب) ٩٦، ٢١٢، ٢٣٩، ٣٣٧، ٣٣٨

سادساً: فهرس المسائل النحوية

	الصفحة
١- ألف الاسم المقصور في حال الرفع والجر في الوقف	٣٩
٢- خلاف النحويين في واو كلمة (حيوان)	٥٠
٣- التنوين في جوارٍ ومجازٍ وغواشٍ	٦١
٤- تقديم الحال على العامل إذا كان العامل فعلاً	٧٤
٥- تصغير المصادر التي جاءت على وزن (انفعال)	٨١
٦- تصغير إبراهيم وإسماعيل	٩٢
٧- [تصغير (قبائل) إذا سمي به]	٩٥
٨- بناء (أفعل) من كلمة (إمام)	١٠٤
٩- اعتراض المازني على سيبويه في قوله: «وإن شئت رفعت بما نصبت»	١١٥
١٠- العامل في المفعول به	١٢٤
١١- الوجوه الجائزة في قولهم: أحرز زيداً أجله	١٣١
١٢- صرف (أحمر) وبابه إذا سمي به	١٤٢
١٣- جواز تقديم التمييز المنصوب في نحو: طبت نفساً	١٥٢
١٤- جواز تقديم المفعول في قولهم: سفه زيدٌ رأيه	١٦١
١٥- الناصب لكلمة (خير) في قولهم: انتهِ خيراً لك	١٧٣
١٦- إعراب كلمة الرجل في قولهم: يا أيها الرجل	١٨٢
١٧- نصب (أي) في قولهم: يا أيها الرجل	١٩٣
١٨- ياء النسب هل هي حرف أو اسم	٢٠١
١٩- إعراب كلمة (أيهم) في مثل قولهم: لأضربن أيهم أفضل	٢١١
٢٠- حركة الاسم المعطوف على المنادى المفرد المضموم	٢٣٧

٢١- الهاء في قولهم: يا هناه ٢٥٢
٢٢- تعريف المنادىٰ المفرد في نحو: يا زيد ٢٦١
٢٣- الميم في قولهم: (اللهم) ٢٧٠
٢٤- إعراب وصف (اللهم) ٢٨٠
٢٥- ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين ٢٩٠
٢٦- إعراب كلمة (تيم) الأولى في مثل قولهم: يا تيم تيم عدي ٢٩٨
٢٧- حذف حرف النداء في نحو: يا هذا ٣٠٧
٢٨- ترخيم المنادىٰ المضاف ٣١٣
٢٩- الخلاف في جواز مثل: يا رجلاً أقبل ٣٢٠
٣٠- [رد الواو إلى (شِية ودية) إذا رُخِّما في النداء] ٣٣٠
٣١- إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب ٣٣٧
٣٢- اختلاف النحويين في ندبة اثني عشر ٣٤٧
٣٣- اختلاف النحويين في ترخيم (طيلسان وحبلىٰ) ٣٥٢
٣٤- جواز الترخيم في ضرورة الشعر في غير النداء ٣٦٢
٣٥- فتح لام الاستغاثة في مثل: يا لَبكر ٣٧٢

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ٥

أولاً: تعريف بالمؤلف ٧

١- عصر المؤلف ٧

٢- اسمه وكنيته ولقبه ٩

٣- نشأته وشيوخه وتلامذته ١٠

٤- مؤلفاته ١١

٥- منزلته وأثره في دراسات اللاحقين ١٤

ثانياً: تعريف بالكتاب

١- اسم الكتاب ١٦

٢- نسبة الكتاب إلى المؤلف ١٦

٣- موضوعات الكتاب ١٧

٤- منهج المؤلف في الكتاب ١٨

٥- مخطوطة الكتاب ٢٠

٦- منهج التحقيق ٢٣

[النص المحقق]

المجلس الأول:

مسألة في القرآن: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ [الفاتحة] .. ٣٣

مسألة في خبر الرسول ﷺ ٣٧

«مَثَل أُمتي مَثل المطر، لا يدرى أوله خير أم آخره» ٣٧
«إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً» ٣٧
«خير أُمتي القرن الذي بعثت فيه» ٣٧
مسألة نحوية: الأسماء المقصورة المنونة ٣٩
بيت معنًى: كأنَّ خَوْق قُرْطها المعقوبِ ٤١
مَثَلٌ: لا تجد الشعفاء ما يخشى الأزب ٤٢

المجلس الثاني:

مسألة في القرآن: فواتح السور (١) ٤٣
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«مَن قرأ ثلث القرآن أُعطي ثلث النبوة. . .» ٤٨
مسألة نحوية: الواو في حَيَوَان بدل من الياء ٥٠
بيت معنًى: قول مهلهل: وهمَّامَ بن مُرَّة قد تركنا ٥٢
مَثَلَ: لا يحملُ الجازِعُ ثقل الجائز ٥٣

المجلس الثالث:

مسألة في القرآن: فواتح السور (٢) ٥٤
مسألة في خبر الرسول عليه السلام:
«لو كان هذا القرآن في إهاب ما مسته النار. . .» ٥٨
مسألة نحوية: التنوين في جوارٍ وغواشٍ ٦١
بيت معنى: قال أبو دؤاد: قلتُ لمَّا نَصَلا من قنة ٦٢
مَثَلٌ: كلُّ فرات نحوه شريعة ٦٥

المجلس الرابع:

مسألة في القرآن: ﴿الله يستهزئ بهم﴾ ٦٦

مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه: ٦٩
«لا عدوى ولا طيرة» ٦٩
«لا يوردنَّ ذو عاهة على مُصِحٌّ» ٦٩
«فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد» ٦٩
مسألة نحوية: جواز تقدم الحال على العامل إذا كان فعْلاً ٧٤
بيت معنى: قال جرير: ولقد نظرت فردَّ نظرتي الهَوَىٰ ٧٦
مثل: إنَّ اللئيم إذا سألته هكع ٧٩

المجلس الخامس:

مسألة في القرآن: ﴿والله يرزق من يشاء بغير حساب﴾ ٧٧
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«عجب ربكم من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل» ٧٩
مسألة نحوية: تصغير المصادر على وزن انفعال ٨١
بيت معنى: تُـعَـيِّـرني تركي الرماية خُلتي ٨٤
مثل: إن الأَحَصَّيْنِ شر المال والعُدَدِ ٨٦

المجلس السادس:

مسألة في القرآن: ﴿لا يؤاخذكم الله باللَّغو في أيمانكم. . .﴾ . . ٨٧
مسألة في خبر الرسول ﷺ:
«لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده. . .» ٩٠
مسألة نحوية: تصغير إبراهيم وإسماعيل ٩٢
بيت معنى: قال خطام المجاشعي: جُرَّ بها نَوْءٌ من السماكَيْنْ . . ٩٣

المجلس السابع:

مسألة نحوية: تصغير (قبائل) إذا سُمِّيَ به ٩٥

بيت شعر: فيا راكباً إما عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ٩٧
مَثَلٌ: ما كل مَن ضعفته بعاجز ٩٧

المجلس الثامن:

مسألة في القرآن: ﴿وإذ قال إبراهيم رَبِّ أرني كيف تحيي الموتى﴾ ٩٨
مسألة في خبر الرسول عليه السلام:
«نحن أحق بالشك من إبراهيم. . .» ١٠٢
مسألة نحوية: بناء أفعل من الإمام ١٠٤
بيت شعر لجرير: لياليَ إذا أهلي وأهلك جيرَةٌ ١٠٦
مثلٌ: نادَيتَ منه فَزِعاً لا يفزعُ ١٠٧

المجلس التاسع:

مسألة في القرآن: ﴿لله ما في السموات وما في الأرض. . .﴾ ١٠٨
مسألة في خبر رسول الله ﷺ: «عُفِيَ لهذه الأمة عن نسيانها. .» ١١٢
مسألة نحوية: قول سيبويه: «إن شئت رفعتَ بما نصبت» . . . ١١٥
بيت معنى: ينالُ دَرَّ خروس من إناءِ دَم ١١٧
مثل: عطاء الرَّضْفِ غير ندى الكرام ١١٨

المجلس العاشر:

مسألة في القرآن: ﴿هو الذي أنزل عليه الكتاب. . .﴾ ١٢٠
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«مَنْ هَمَّ بحسنة ولم يعملها كُتِبَتْ له واحدة. . .» ١٢٣
مسألة نحوية: ناصب المفعول معه ١٢٤
بيت معنى: ما طاب عُقبَىٰ لا يُمِرُّ أَوَّلاً ١٢٥
مَثَلٌ: لا خير في رأي ـ أتاكَ ـ عاقبِ ١٢٦

المجلس الحادي عشر:
مسألة في القرآن: ﴿كنتم خير أمة أُخرجت للناس﴾ ١٢٧
مسألة في خبر رسول الله ﷺ:
«ما من أحد حفظ القرآن م نسيه...» ١٢٩
مسألة نحوية: أَحْرَزَ زيداً أَجَلُهُ ١٣١
بيت معنى: سراة الأزد كالقردان طُرّاً ١٣٢
مَثَلٌ: قولهم: باءَت عرار بكحْل ١٣٣
المجلس الثاني عشر:
مسألة في القرآن: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ ١٣٤
مسألة في خبر رسول الله صلوات الله عليه:
«لا عدوى ولا هامة ولا صَفَر» ١٣٨
مسألة نحوية: صرف (أحمر) إذا سُمِّيَ به ١٤٢
بيت معنى: إذا دَوَّتْ عروس الأرض مما ١٤٣
مثل: صارَ شأنه شويناً ١٤٥
المجلس الثالث عشر:
مسألة في القرآن: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ ١٤٦
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«ليس منا مَنْ لم يتغنَّ بالقرآن» ١٤٨
مسألة نحوية: تقديم التمييز على الفعل في: طبت نفساً ١٥٢
بيت معنى: ويوم كظل الرمح أشهب مظلم ١٥٤
مثلٌ: إنما حوتاً تقامس ١٥٦

المجلس الرابع عشر:

مسألة في القرآن: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ﴾ ١٥٧

مسألة في خبر الرسول ﷺ:

«مَن غسَّلَ واغتسل يوم الجمعة...» ١٥٩

مسألة نحوية: تقديم المفعول في: سَفِهَ زيدٌ رأيَهُ......... ١٦١

بيت معنى: يلام الناسُ غيرك إن ألاموا.......... ١٦٢

مثل: قد يَلْحَقُ النحيضُ بالمنحوض.............. ١٦٤

المجلس الخامس عشر:

مسألة في القرآن: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ...﴾ .. ١٦٦

مسألة في خبر الرسول ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة...» ١٦٨

مسألة نحوية: الناصب لكلمة (خيراً) في: انتهِ خيراً لك ١٧٣

بيت معنى: وما جَنَّبَتْ يوماً رُعاة مُحَلِّمِ.............. ١٧٤

مثل: لم يُحْرَمْ من فُصِدَ له ١٧٥

المجلس السادس عشر:

مسألة في القرآن: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ...﴾ ١٧٦

مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه:

«تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة...» ... ١٨٠

مسألة نحوية: إعراب كلمة (الرجل) في: يا أيها الرجل ١٨٢

بيت معنى: قطعن بمثل المشرفية حَيَّها ١٨٣

مثل: إذا قلِقَ الخُرْتُ فانظرْ بديلاً ١٨٥

المجلس السابع عشر:

مسألة في القرآن: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ...﴾ . ١٨٦

مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه:
«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...» ١٩١
مسألة نحوية: رفع (أيّ) في النداء ونصبها........ ١٩٣
بيت شعر: يشوقني نحو الأحبة نازع............ ١٩٤
مثل: إن ماءكم هذا ماءُ عِناق............... ١٩٥

المجلس الثامن عشر:
مسألة في القرآن: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَ...﴾ ... ١٩٧
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«ألا أُخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجالس...» ... ١٩٩
مسألة نحوية: ياء النسب حرف أو اسم........... ٢٠١
بيت شعر: إذا ما خلعن البيض والسودَ بينها........ ٢٠٣
مثل: عَرِّض للكريم ولا تباحث ٢٠٤

المجلس التاسع عشر:
مسألة في القرآن: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ ٢٠٦
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«برئت إلى كل خليل من خلة...»................ ٢٠٨
مسألة نحوية: إعراب (أي) في: ﴿أيهم أشد﴾ ٢١١
بيت شعر: فيا راكباً إما عرضت فبلغن ٢١٣
مثل: قولهم: عينه فُرَارُهُ.................... ٢١٤

المجلس العشرون:
مسألة في القرآن: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾....... ٢١٦
مسألة في خبر الرسول عليه السلام: حديث أم زرع ٢٢٠

مسألة نحوية: إعراب الاسم المعطوف على المنادى المفرد . ٢٣٧
بيت معنى: توضحتم لما علقتم بآية ٢٤٠
مثل: قولهم: هذا التصافي لا تصافي المحل ٢٤١
المجلس الحادي والعشرون:
مسألة في القرآن: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ . . . ٢٤٣
مسألة في خبر الرسول عليه السلام:
«لم يقل إبراهيم عليه السلام قط شيئاً لم يكن إلا ثلاثاً» . ٢٤٩
مسألة نحوية: الهاء في (يا هناه) ٢٥٢
بيت معنى: بنات المعا تنجي سواه من الردىٰ ٢٥٣
مثل: ارغوا لها حوارها تقر ٢٥٤
المجلس الثاني والعشرون:
مسألة في القرآن: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ . . . ﴾ ٢٥٦
مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه: «إنها جِنٌّ خُلقت من جِنٍّ» . ٢٥٩
مسألة نحوية: تعريف المنادى المفرد ٢٦١
بيت معنى: فيا راكباً إما عرضت فبلغن ٢٦٣
مثل: ليس لمسحاتك عندي طين ٢٦٥
المجلس الثالث والعشرون:
مسألة في القرآن: ﴿فلما جن عليه الليل﴾ ٢٦٦
مسألة في خبر الرسول عليه السلام:
«لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل. . .» . ٢٦٨
مسألة نحوية: الميمان في (اللهم) ٢٧٠
بيت معنى: طوت مثل تطوي العمامة خطها ٢٧١

مثل: إنك لا تهدي المتضال ٤٧٣

المجلس الرابع والعشرون:

مسألة في القرآن: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ ٢٧٥

مسألة في خبر الرسول عليه السلام: «زينوا القرآن بأصواتكم» ٢٧٨

مسألة نحوية: وصف (اللهم) ٢٨٠

بيت معنى: وخطب كظهر الفيل قمت لدفعه ٢٨١

مثل: الحريص يصيدك لا الجواد ٢٨٣

المجلس الخامس والعشرون:

مسألة في القرآن: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بعضا﴾ ٢٨٥

مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه:

«أعورُ جَعْدٌ هِجَانَ أزرق كأن رأسه أَصَلَةٌ» ٢٨٧

مسألة نحوية: ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين ٢٩٠

بيت شعر: تهلل من تحته وخز الدمن ٢٩١

مثل: حِرَّة تحت قِرَّة ٢٩٢

المجلس السادس والعشرون:

مسألة في القرآن: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ ... ٢٩٣

مسألة في خبر الرسول عليه السلام:

«لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد...» ٢٩٥

مسألة نحوية: يا تيم تيم عدي ٢٩٨

بيت معنى: ويهماء قفر لا يبين لناظر ٣٠١

مثل: عند النطاح يغلب الكبش الأجم ٣٠٢

المجلس السابع والعشرون:

مسألة في القرآن: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ...﴾ ٣٠٣

مسألة في خبر الرسول ﷺ: «صلة الرحم تزيد في العمر» . . ٣٠٥
مسألة نحوية: حذف حرف النداء من الأسماء المبهمة ٣٠٧
بيت معنى: إذا جاع الفصيل قعا عليها ٣٠٩
مثل: يا رب نبيذ في الكَرْمِ ٣٠٩
المجلس الثامن والعشرون:
مسألة في القرآن: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ ٣١٠
مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه وسلم:
«إن الله خلق آدم على صورته» ٣١٢
مسألة نحوية: ترخيم المنادى المضاف ٣١٣
بيت شعر: إذا ما رعت يوماً مراعي لينة ٣١٥
مثل: أَعْيَا فِزْدُهُ نَوْطاً ٣١٦
المجلس التاسع والعشرون:
مسألة في القرآن: ﴿. . . أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ﴾ ٣١٧
مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه وسلم:
«يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر. . .» ٣١٩
مسألة نحوية: اختلاف النحويين في جواز: يا رجلاً أقبل . . ٣٢٠
بيت شعر: وقد نطقت لما تولوا جلودهم ٣٢٣
مثل: اسْقِ رَقاش إنها سَقَّاية ٣٢٤
المجلس الثلاثون:
مسألة في القرآن: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ. . .﴾ ٣٢٥
مسألة في خبر الرسول صلوات الله عليه:
«رأيت ربي في أحسن صورة. . .» ٣٢٩
مسألة نحوية: ترخيم شية ودية ٣٣٠

بيت معنى: حَيَا النار يحيي نارَ كل قبيلة ٣٣١
مثل: إن على أُختك تطردين ٣٣٣

المجلس الحادي والثلاثون:

مسألة في القرآن: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا...﴾ ٣٣٤
مسألة في خبر الرسول صلى الله عليه وسلم:
«لا تفضلوني على يونس بن مَتَّىٰ...» ٣٣٦
مسألة نحوية: إلحاق إلف الندبة صفة المندوب ٣٣٧
بيت شعر: وما قطع الإنسان ظهر تنوفة ٣٣٩
مثل: يكفيك ما بلغك المحل ٣٤٠
ألفاظ من ضوال الحكم ٣٤٠

المجلس الثاني والثلاثون:

مسألة في القرآن: ﴿... وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ ٣٤٤
مسألة في خبر الرسول عليه السلام: الإبراد بالصلاة ٣٤٦
مسألة نحوية: ندبة اثني عشر ٣٤٧
بيت معنى: عثنونه أطاف بالمدبَّح ٣٤٩

المجلس الثالث والثلاثون:

مسألة في القرآن: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ ٣٥٠
مسألة في خبر الرسول عليه السلام:
«اكلفوا من العمل ما تطيقون...» ٣٥٢
مسألة نحوية: ترخيم طيلسان وجُبْلَوِيٍّ ٣٥٢
بيت معنى: كرام العشايا ليس تخمد نارهم ٣٥٥
مثل: رب خفير لم يخفر ٣٥٦
من ضوال الحكم ٣٥٦

المجلس الرابع والثلاثون:

مسألة في القرآن: ﴿... وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ ٣٥٨
مسألة في خبر الرسول عليه السلام: «هذا جبل يحبنا ونحبه» ٣٦١
مسألة نحوية: الترخيم في غير النداء ٣٦٢
بيت معنى: فنعم الفتى أما نعى وسط مأزق ٣٦٤
مثل: أذ نبتَ ذنب مَن قَرَى جَعَارِ ٣٦٥
من ضوال الحكم ٣٦٦

المجلس الخامس والثلاثون:

مسألة في القرآن: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ . ٣٦٨
مسألة في خبر الرسول عليه السلام:
«لا تسبوا الريح فإنها من نَفَس الرحمن» ٣٧٠
مسألة نحوية: اختلاف النحويين في فتح لام الاستغاثة ٣٧٢
بيت معنى: متى تنظر بعقلك في البرايا ٣٧٥
مثل: أن توجَع خير من أن توجِع ٣٧٦
من ضوال الحكم ٣٧٧
مصادر الدراسة والتحقيق ٣٨١
فهرس الموضوعات ٤٣٩